

دراسات في
تاريخ مصر الحديث والمعاصر
(١٥١٧ - ١٩٥٢)

الأستاذ الدكتور
عمر محمد العبدوني
أستاذ التاريخ الحديث
وحديث كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٩

دار المعرفة الجامعية
٤ - بن سويف - الإسكندرية
٤٨٣ - ١٦٣ - ٤

دراسات في
تاريخ مصر الحديث والمعاصر
(١٩٥٢ - ١٩١٧)

الأستاذ الدكتور
محمد عبد العزيز محمد
أستاذ التاريخ الحديث
وحديث كلية الآداب، جامعة الإسكندرية

١٩٨٩هـ - ١٤٠٩م

دار المعرفة الجامعية
٤ - ش. مونتير - الإسكندرية

الى مصر الغالية
رمز الحب والوفاء والعطاء ...

مقدمة

يتناول هذا الكتاب مرحلة مهمة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر تبدأ بمجيء العثمانيين الى مصر عام ١٥١٧ وتنتهى بقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ . فبعد ما يقرب من ثلاثة قرون من السيطرة العثمانية ، واجهت مصر وشعبها وحدهما أول اعتداء غربي مسلح على البلاد فى العصر الحديث ، وانكسر للحصنة الأولى جدار العزلة التى فرضت عليها . وافتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الانجليزى - الفرنسى على مصر انتهت بالاحتلال البريطانى لها فى عام ١٨٨٢ . وقد غالى البعض فى تقييم النتائج الأخرى للحملة الفرنسية ، وخيل اليهم أن حوكمة التجديد والتغيير قد بدأت فى مصر أثناء وجود الحملة . ولكن ما يمكن أن نتصوره هو أن الحملة الفرنسية قد ضعفت البنىة الاجتماعية القائم ، وهزت المفاهيم الفكرية والاجتماعية التى كان المجتمع المصرى يخضع لها . فلم يكن فى امكانها ، بسبب قصر المدة التى قضتها فى البلاد ، أن تحدث تغيرا جوهريا فى حياة المجتمع وتطوره ، كما أن الحواجز التى تفصل المصريين عن حكامهم الفرنسيين المخالفين لهم فى اللغة والدين والقيم الاجتماعية قد حدثت من تغلغلهم بملوآثرات الغربية . وان الملتبغ لكتابات المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى ليذكر أن أوضاع مصر العامة فى السنوات القليلة التى تلت الحملة لا تكاد تختلف عن أوضاعها العامة فى السنوات السابقة للحملة .

أما حركة الـ "Westernization" أو الاقتباس من الغرب فقد بدأت في الحقيقة عندما استقر حكم محمد علي في البلاد ، ووقع المجتمع المصري تحت تأثير العلم والتكنولوجيا والاقتصاد وأساليب التنظيم 'الحديثة' . ومما ساعد محمد علي على تحقيق ذلك أنه قضى على المؤسسات الوطنية القديمة وأحل محلها قوة الدولة الحديثة بجيشها الجديد وأنظمتها الجديدة . وفي ظل الدولة الحديثة التي أنشأها محمد علي ذابت الحواجز التي كانت قائمة بين طوائف المجتمع ، ونما بينها الشعور بالتضامن ، أو ما نسميه بالوعي ، وحل ولاء الانتماء للأمة الواحدة محل ولاء الانتماء للطائفة . وهكذا تعتبر ألوان النشاط التي شهدها عصر محمد علي أول استجابة لاحساس المصريين بالغرب . فقير محمد علي معالم مصر بحيث اختلفت اختلافا أساسيا عما كانت عليه في أوائل حكمه ، فاختل الانسجام القائم بين الأيديولوجية الإسلامية والواقع . ولكن محمد علي عندما فتح أبواب مصر أمام المؤثرات الغربية ، لم يدرك أنه بذلك قد فتح الباب على مصراعيه أمام تدفق الطوفان الذي دمر الأسس التقليدية التي كان يقوم عليها المجتمع المصري ، مما أدى الى اضمحلال ثم انهيار النظام السياسي القديم وتفكك القوالب الاجتماعية والثقافية القديمة .

ولا تقتصر هذه الدراسات على إبراز تلك الجوانب وحدها ، وإنما تتعرض كذلك لمناقشة الآثار السياسية التي اترتبت على انفتاح مصر على الغرب . فلقد وقفت بريطانيا أمام استقلال مصر ، وكانت هي المسئول الأول عن التسوية الدولية عام ١٨٤٠ / ١٨٤١ التي فرضت على البلاد نوعا من الوصاية الدولية . وأوجدت هذه الوصاية فرصة واسعة لتدفق النفوذ الأوروبي ،

الانجليزى والفرنسى ، حينما توترت العلاقات بين أبناء محمد علي والباب العالي بسبب المحاولات المتكررة لارجاع مصر الى حظيرة الدولة العثمانية . وفى النهاية استطاعت أوروبا - صاحبة المؤثرات الغربية - أن تتغلغل وتتدخل فى مصر ، وما لبثت مصر أن وقعت تحت صدمة الاحتلال البريطانى فى بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر . غير ان هذه الصدمة قد ساعدت على تقبل الأفكار الغربية على نطاق أوسع بحكم أنها هزت اعتقاد المصريين فى تفوقهم ، على الأقل فى المجال المادى . وبذلك كان الجيل الجديد الذى نشأ فى عهد الاحتلال البريطانى أقرب الى قبول المدنية الغربية من آبائه ، كما كان أشد وعياً وتنبهاً . ونتج عن هذه التطورات صراع بين فكرين : فكر متحمس للأخذ عن الغرب ونظمه وثقافته باعتبارها وسيلة الى نهضة الشعب وحصوله على استقلاله ؛ وفكر مدافع عن تراثه باعتباره بؤرة الكيان الذاتى ومنبع المقومات الأصيلة . وقد انعكست هذه التيارات فى برامج الاحزاب السياسية التى ظهرت فى مصر فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٤ .

وبعد اعلان الحماية البريطانية على مصر ، ركزت الحركة الوطنية جهودها ضد الحماية - وليدة الاحتلال - لازالتها ولارغام بريطانيا على الجلاء . وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانعقاد مؤتمر الصلح فى باريس عام ١٩١٩ ، استيقظت الحركة الوطنية التى تجسدت فى ثورة ١٩١٩ ضد الحماية والاحتلال . وكان هدف ثورة ١٩١٩ - أول ثورة تحريرية فى العالم بعد الحرب العالمية الأولى - هو الحصول على الاستقلال التام لمصر استقلالاً مجرداً من التبعية لتركيا أو الرضا بأى نفوذ بريطانى . وقد استندت ثورة ١٩١٩ الى الوعى الثورى فى أقوى

مظاهره ، فظهرت الوحدة الشعبية المتكاملة بين عناصر الأمة على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ومذاهبهم الدينية . وتمثل ثورة ١٩١٩ مرحلة جديدة أكثر نضوجا وتطورا من كل جانب وأكثر ملائمة للظروف الدولية التي تمخضت عنها الحرب العالمية الأولى . فيسعد زغول يخلف مصطفى كامل في الزعامة ، والوفد المصرى يخلف الحزب الوطنى فى القيادة ، وجماهير الشعب تنتقل من العمل تحت راية الحزب الوطنى الى راية الوفد المصرى .

ومنذ ثورة ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٤ لعبت المفاوضات المصرية - البريطانية دورا فعلا فى تاريخ مصر السياسى . وفى أول الأمر عملت بريطانيا على إبعاد سعد زغول عن الحياة السياسية ، وإنشاء نظام مصرى يقوم على ملكية دستورية . فأصدرت تصريح ٢٨ فبراير المشهور ، وصحب ذلك نفي سعد زغول الذى وضع فى غيبته النظام الدستورى المصرى . ولكن الوفد انتقل منذ ابريل عام ١٩٢٤ من هيئة موكلة عن الشعب لأداء مهمة معينة الى حزب سياسى ، ولو أنه احتفظ بجوهره الأسمى من حيث شعبيته وتصديه لقيادة الثورة الشعبية . وفى عام ١٩٣٦ أسهمت الظروف الخارجية والداخلية فى الوصول الى تسوية المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، ولكنها لم تكن فى الحقيقة تسوية فى صالح القضية الوطنية رغم ما أضفى عليها من نعوت الشرف والاستقلال . ولقد تطوّر الموقف السياسى فى مصر منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ حتى عام ١٩٥٢ بصورة أبرزت التناقضات بين الثورة الشعبية وبين الثورة المضادة . الأمر الذى جعل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتمية تاريخية ، لحسم تلك التناقضات بين قوى الشعب من جهة وبين القوى المعادية للشعب

من جهة أخرى • وفي الواقع كانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نتيجة
تطور حتمى لحركة التاريخ المصرى بصفة خاصة ولحركة التاريخ
العربى بصفة عامة •

وأخيرا أرجو أن يسهم هذا الجهد المتواضع الذى أقدمه فى
هذه الدراسات فى إبراز بعض الجوانب الهامة من تاريخ مصر
الحديث والمعاصر •

والله ولى الهدى والتوفيق •••

عمر عبد العزيز عمر

الفصل الأول

دراسة عن بعض مصادر تاريخ مصر الحديث

- ١ - بعض المصادر العربية عن تاريخ مصر العثمانية .
- ٢ - بعض مصادر التاريخ المصرى فى القرن التاسع عشر .

١ - بعض المصادر العربية عن تاريخ مصر العثمانية :

أسباب إهمال دراسة تاريخ مصر العثمانية :

تقتصر الغالبية العظمى من دأري تاريخ مصر الحديث على دراسة تاريخ مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر فقط ، وأصبح هناك شبه إجماع ضمنى فيما بينهم على هذا التحديد . وعلى ذلك فإننا نلاحظ أن معظم الدراسات التى ظهرت حتى الآن تبدأ عرضها لتاريخ مصر الحديث بمجى الحملة الفرنسية الى مصر فى عام ١٧٩٨ أو بتولى محمد على مقاليد الحكم فى عام ١٨٠٥ ، وتفغل تماما الفترة المعروفة فى التاريخ المصرى الحديث باسم « مصر العثمانية » وهى الفترة الممتدة من عام ١٥١٧ - أى منذ السنة التى فتح فيها سليم الأول مصر حتى عام ١٧٩٨ . وهناك أسباب قوية حالت دون أن ينال العهد العثمانى فى مصر عناية كاملة من جُلُنب المشتغلين بدراسة التاريخ الحديث . فلقد نظر البعض الى تلك الفترة على أنها امتداد للعصور الوسطى وأن عهد التجديد فى مصر لم يبدأ الا بمقدم الحملة الفرنسية . وحيث أن العصر العثمانى اتسم بالجمود والركود فهو لذلك أقرب فى نظرهم الى طبيعة العصور الوسطى فى أوروبا التى تميزت بنفس المظهرين الى جانب التخلف الفكرى والخضوع المطلق للسلطة . لذلك رأى البعض أن أوائل القرن التاسع عشر فى مصر كانت بداية ما يشبه عصر النهضة فى أوروبا . فلقد بدأت مصر منذ بداية القرن التاسع عشر مرحلة هامة من مراحل التطور الإدارى والاجتماعى والاحتكاك بالفكر الغربى (أو ما يعرف

باسم حركة الاستغراب أى الانبساط من الغرب) عن طريق البعثات العلمية التى أخذت مصر توفدها الى مختلف دول أوروبا ، والاهتمام بترجمة الكتب الأوروبية فى شتى فروع المعرفة الى اللغة العربية . ولقد أدى ذلك الى حدوث اختلاف كبير بين الحياة التى عاشتها مصر فى القرن التاسع عشر والحياة التى عرفتھا فى أيام على بك وعبد الرحمن الجبرتي .

ومن الناحية السياسية اعتبر المشتغلون بالدراسات التاريخية ان الحملة الفرنسية كانت أول اعتداء أوروبى على الولايات العربية الخاضعة لحكم الامبراطورية العثمانية ، وكان مجيئها بداية مرحلة من الصراع والسيطرة الاستعمارية الأوروبية استمرت لمدة قرن ونصف قرن من الزمان وظهر الى حيز الوجود ما أصبح يعرف باسم « المسألة المصرية » . كما كان تولى محمد على الحكم هو أول خطوة فى سبيل استعادة والى السلطان لنفسه وسيطرته فى داخل مصر بعد ان استحوذ ضباط الحامية العثمانية والبكوات المماليك على السلطة ما يقرب من قرنين من الزمان كما سنوضح فيما بعد . وبالإضافة الى ذلك نجح محمد على فى إقامة حكم وراثى شئ أسرته استمر حتى قامت الثورة عام ١٩٥٢ وأعلنت الغاء الملكية وقيام الجمهورية فى عام ١٩٥٣ .

ودراسة تاريخ مصر على هذا النحو لها ما يبررها دون شك ، ولكن تكمن وراءها خطورة اعمال تطوّر واستمرار حركة التاريخ المصرى . فلقد وجهت الحملة الفرنسية أنظار الاستعمار الأوروبي الى مصر ولكنها لم تحقق تغييرات دائمة فيها . فهى لم تحطم كلية مجتمع ما قبل الحملة فى مصر بل زعزعت فقط الدعائم العسكرية والسياسية للنظام الموجود فيها ، وهزت المفاهيم

الفكرية والاجتماعية التي كان المجتمع المصرى يخضع لها (١) .
 كما أطلق المؤرخون على محمد علي لقب « مؤسس مصر
 الحديثة » (٢) ، وكان محمد علي هو آخر حكام السلطان المحليين
 الذين ثاروا عليه وحصلوا على استقلال ذاتى خلال فترة الضعف
 الطويلة التي مرت بها الامبراطورية العثمانية . والسؤال الذى
 يطرح نفسه الآن هو هل كان من الممكن فهم كل هذه التطورات
 تلقائيا . وهل كان من الممكن للتاريخ المصرى - منذ مطلع القرن
 التاسع عشر - أن يفصح عن مضمونه ويفسر بعضه بعضا ؟
 فى الواقع ، لا نستطيع أن نفهم تطور التاريخ المصرى وكوين
 المجتمع الجديد خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن
 العشرين دون أن ندرس بالتفصيل أحوال المجتمع التقليدى فى
 مصر وتقلباته السياسية خلال الفترة الممتدة من القرن السادس
 عشر حتى القرن الثامن عشر .

ومسألة تحديد العصر الحديث فى تاريخ مصر هى مسألة
 تقريبية وغير طبيعية ، فمن البديهي أن الفتح العثمانى لمصر فى
 عام ١٥١٧ لا يعتبر مرحلة فاصلة أو حاسمة فى حركة استمرار
 التاريخ المصرى . اذ لم يؤد الفتح العثمانى الى عثمانة الولايات
 العربية الخاضعة لحكم الدولة العثمانية ، أى صبغها بالطابع
 العثمانى . فاذا دققنا النظر فى دوافع الفتح العثمانى يتضح انه

(١) أحمد عزت عبد الكريم ، حركة التحول فى بناء المجتمع الفاهمى
 فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى : مجلة المجلة ، العدد ١٤٩ ،
 القاهرة (مايو ١٩٦٩) ، ص ٥٠ - ٥١ .

(٢) انظر :

H. H. Dodwell, The founder of modern Egypt. Muhammad
 Ali, Cambridge, 1951

كان نتيجة للموقعة التي دارت في شمال سورية بين سليم الأول وقنصوه الفوري - شعر السلطان سليم الأول بعد موقعة مرج دابق (١٥١٦) بأنه حقق أهدافه ، وفي مثل هذه الحالة لا نستطيع أن نرجع أسباب تقدمه نحو مصر الى أهداف عسكرية بحتة (١) .

ويبدو أن السلطان سليم قد وقع تحت تأثير خاير بك حاكم حلب المملوكي - وهنا واجهت سليم ظاهرة متأصلة في سياسات المماليك وهي انقسام الصفوة المملوكية الحاكمة الى جماعات (أوبيوتات) متصارعة . كانت الجماعة الأولى هي جماعة السلطان طومان باي وأتباعه ، والجماعة الأخرى تزعمها خاير بك الذي كان يسعى الى الاستفادة بأكبر قدر ممكن من التدخل العثماني في مصر . وبتحالف سليم مع إحدى الجماعات المملوكية المتنافسة وبتورطه في ذلك الصراع الدائر بينهم اضطر الى المحافظة على النظام المملوكي . وبعد رحيل سليم عادت الأمور في مصر الى ما كانت عليه من قبل ذلك واستمر الصراع بين الجماعات المملوكية . ويمكننا بشيء من التجاوز أن نقول ان الفتح العثماني كان حادثة من حوادث الصراع الحزبي المملوكي . وبالإضافة الى ذلك اتبعت الدولة العثمانية في مصر نفس المبدأ الذي سارت عليه في كل ولاياتها تقريبا وهو أن تترك العناصر الأصلية في حكم البلاد المفتوحة مع تعديلها التعديل الذي يضمن لها بقاء السيادة والسيطرة وتقاضى ثمنهما (٢) . ولكن على الرغم من

(١)

P. M. Holt . The pattern of Egyptian political history from 1517 to 1798, p : 80 in Political and social change in modern Egypt, ed . P. M. Holt, London, 1969.

(٢) انظر : محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني ، معهد الدراسات العربية العالمية ، القاهرة ١٩٦٢ ، ص ١٣ ؛ محمد رفعت رمضان ، على بك الكبير ، القاهرة ١٩٥٠ ، ص ٦ .

تقريبا في كل من القاهرة واستانبول . وما تزال الاتصالات الشخصية والرسمية بين السلطان وحكومة مصر التي استمرت حتى عام ١٩١٤ تحتاج بالتأكيد الى المزيد من الدراسة والبحث .

وهكذا تركزت دراسات جمهرة المؤرخين حول تاريخ مصر في القرن التاسع عشر وبخاصة حول تاريخ أسرة محمد علي . ولقد شجعت الملكية المصرية السابقة في اواخر العشرينات وفي الثلاثينات من القرن الحالي عددا من المؤرخين الأجانب (مثل الايطاليين والفرنسيين) على دراسة تاريخ الأسرة العلوية للدفاع عن سلوكها ، وقام هؤلاء الأجانب بنشر أبحاثهم ودراساتهم تحت اشراف « الجمعية الجغرافية الملكية » (١) . وهكذا أهمل المؤرخون المصريون والغربيون على السواء دراسة العصر العثماني نتيجة للاعتقاد الشائع عن ندرة وقلة مصادر هذا العصر ، ولكن المصادر متوفرة في دور الوثائق والمكتبات المختلفة . وما ينبغي أن نقوله بالفعل هو ان دراسة تاريخ تلك الفترة تحتاج الى معرفة جيدة باللغة التركية حتى يتسنى للباحث قراءة الجزء الأكبر من الوثائق الخاصة بها والتي كتبت باللغة التركية . ولما كانت الغالبية العظمى من الباحثين ليست لها دراية كافية باللغة التركية فانها

(١) انظر على سبيل المثال :

G Douin . Mohamed Aly, Pacha de Caïre (1805 — 1807) . Société royale de géographie d' Egypte Publications spéciales, Cairo, 1930; E. Drouault, La formation de l' empire de Mohamed Aly de l' Arabie au Soudan (1814 — 1823), Société royale de géographie d' Egypte, Cairo . 1927 ; A. Smmarco, Il regno di Mohammed. Ali nei documenti diplomatici italiani inediti, vol. VIII : Genesi e primo svolgimento della Crisi egiziana — orientale del 1831 — 1833 (gennaio 1831 — gennaio 1832), Société royale de géographie d' Egypte Rome, 1931

أهملت تماما دراسة تاريخ العصر العثماني أو اعتمدوا في دراستها على بعض المصادر الدربية والمخطوطات الموجودة في المكتبات المختلفة . ولا شك ان الاعتماد على المصادر الدربية خطية هامة لاداة اللثام عن حقائق تلك الفترة ، ولكنها لا تكفى بغير الرجوع الى الوثائق والمصادر التركيبية المعاصرة . ولقد أكد أحد المؤرخين المصريين أهمية الوثائق التركيبية وقال ان معلوماتنا عن تلك الفترة الطويلة مستظل قاصرة وناقصة حتى يوجد من يتعلم قراءة خط القسمة ، ويتمكن من دراسة ما تتضمنه مخطوطاته من معلومات . وخط القسمة هو أحد الخطوط التي كتبت بها الوثائق العثمانية ، وهو معقد كثير الزوايا والثنائيا ، ويمكن أن تكتب به معلومات كثيرة في حيز ضيق فضلا عن الأرقام الخاصة به . ولقد أوجده العثمانيون لتحرير الشؤون الادارية والمالية ، ولكي يحيطوا محفوظاتهم بالكتمان والسرية (١) .

الدراسات المنشورة عن مصر العثمانية :

على أن السنوات الأخيرة بدأت تشهد فعلا اهتماما بالغا من جانب قلة من أشهر أساتذة التاريخ في مصر والغرب وجهوا الأنظار الى تلك الفترة المهمة من تاريخنا وقدموا دراسات رائدة في هذا الميدان . ومن هؤلاء :

(١) قسمة من قسمة التركية ، بمعنى النني والكسبر ، وشاع استعمال هذا الخط في مصر ابتداء من القرن ١١ هـ . (انظر : حسن عثمان ، منهج البحث التاريخي ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٢٦ - ٢٧) .

١ - د محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني ،
معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

ويهتم الدكتور أنيس في بحثه بتقسيم مصادر تاريخ مصر
العثمانية المعاصرة الى أنواع ثلاثة وهي الوثائق الرسمية
(الوثائق المصرية والتركية والأوروبية) (١) . والكتابات
المعاصرة وهؤلاء ينقسمون الى مجموعتين : مجموعة الرحالة
الأجانب الذين زاروا مصر خلال العصر العثماني وكتبوا عن
أحوالها (٢) ، ومجموعة المؤرخين المصريين المعاصرين . والجانب
الأكبر من بحث الدكتور أنيس يقدم حصرا شاملا لهذه الكتب
كعمل تمهيدى لجمعها والقيام على نشرها . ثم يعود المؤلف في
بحثه الى الحديث عن هؤلاء المؤرخين والتعريف بهم وبمؤلفاتهم
ويقسمهم الى ثلاثة أقسام :

أ - مجموعة المؤرخين الذين ظلوا في كتاباتهم لتاريخ مصر
العثمانية متأثرين بمدرسة التاريخ الاسلامي مثل ابن ابي اسير
والجبرتي وغيرهم .

ب - مجموعة المؤرخين الذين اعتنوا بكتابة السير وينتسبون

(١) قام الدكتور محمد أنيس بدراسة الارشيف الانجليزي في العصر
العثماني وكتب رسالة للدكتوراه بعنوان :

The development of British interests in the Late 18 th
Century, Ph. D. Thesis, Liverpool. 1951 :

كما قام بدراسة وثائق المحكمة الشرعية وكتب مقالا بعنوان « حقائق
جديدة عن عبد الرحمن الجبرتي مستمدة من وثائق المحكمة الشرعية » في
المجلة التاريخية ، ١٩٦٢ .

(٢) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصري ، ص ١٨ .

الى هؤلاء في القرنين المعاصر والمعيني وفي القرن الحادى عشر المحبى
ثم الزبيدى والجبرتى فى القرن التالى له .

جـ - مجموعة المؤرخين الأجناد ، هؤلاء لم يكونوا ممن
يشتغلون بالعلم أو ممن كانت صناعتهم كتابة التاريخ ، وانما
كانوا من الأجناد الذين مارسوا كتابة التاريخ كنوع من الهواية .
وكانت هذه المجموعة من الكتاب الاجناد تبتعد كثيرا عن مدرسة
الكتاب العلماء فى فهمها للتاريخ وفى طريقة كتابته . ويمثل
هؤلاء الكتاب اين زنبيل الرمال فى القرن العاشر الهجرى ثم
الدرداش كتخدا عزبان ومصطفى ابن الحاج ابراهيم فى القرن
التالى .

٢ - د . محمد رفعت رمضان : على بك الكبير ، القاهرة ،
١٩٥٠

والكتاب فى الأصل رسالة قدمت الى كلية الآداب (بجامعة
القاهرة) لنيل درجة الماجستير . وهو يعالج فترة غامضة حقا
من تاريخ مصر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، فيلقى
الضوء على لون من ألوان الحكم المملوكى تحت السيادة العثمانية
ويبين كيف استفحل نفوذ على بك الكبير فى مصر على حساب الدولة
العثمانية الضعيفة ، ويوضح أثر ذلك فى أحوال مصر السياسية
والاقتصادية وعلاقاتها الخارجية عندما تطلع الى ضم الحجاز
وشرع فى غزو سورية بالتحالف مع صديقه ظاهر العمر . ولقد
بحث المؤلف فى مقدمة كتابه نشأة البيوت المملوكية فى العصر
العثمانى ، ثم اختتم بحثه بمناقشة العوامل التى أدت الى فشل
الحركة وعودة مصر ترزح تحت عسف المماليك وأطماع
العثمانيين حتى دخلها نابليون بونابرت . ولقد لخص الدكتور

رمضان تلك العوامل فيما يلي : دسائس الدولة العثمانية وغدر المماليك وأخطاء على بك نفسه وعدم كفاية مدد ظاهر العمر وتأخر المساعدات الروسية . أما الشق الثانى من خاتمة هذه الدراسة الموضوعية فيتناول أثر حركة على بك فى تاريخ مصر . ويقول المؤلف فى هذا الصدد « وفى عهد على بك أصبحت لمصر شخصية ممتازة ، ولأول مرة فى العصر العثمانى الأول اتصلت مصر مباشرة بالسياسة الخارجية ، وعلى هذا الأساس حاول على بك عقد معاهدات سياسية مع روسيا وجمهورية البندقية ، كما نتج فى عقد اتفاقات جمركية مع الانجليز . وتطلع حاكم البنغال وارن هستنجنس الى عقد معاهدة تجارية مع مصر لمصلحة التجارة الانجليزية (١) » .

أما الأهمية الثانية لهذا البحث القيم فتتمثل فى استتمثال الباحث لمصادر كثيرة ترجع الى أصول مختلفة أهمها : الوثائق الرسمية والنقوش التاريخية (الموجودة فى داخل القبة الرئيسية بمسجد الامام الشافعى وعلى مقبرة على بك) والمخطوطات والمطبوعات العربية والتركية ثم المطبوعات الانجليزية والفرنسية . ولقد اعتمد الباحث اعتماداً كبيراً على وثائق العصر العثمانى الموجود فى « المخزن التركى » بدار المحفوظات العمومية بالقلعة . ولقد اعترضت الباحث صعوبات جمة فى جمع ملته مثل تشتت كثير من وثائق العصر ، وعدم وجود بعض أنواع من « الدفاتر » سنة أو سنتين منها وفقد أنواع بأكملها من تلك السجلات وصعوبة قراءة خط « القيرمة » ولكنه تمكن من التغلب عليها واستعان بأهم وثائق دار المحفوظات التى تتلخص فى الآتى :

(١) رفعت رمضان . على بك الكبير ، ص ٢٣٢ .

١ - دفاتر التزامات الولايات القبلية والبحرية للفترة من ١٧٥٦ م الى ١٧٧٤ م التي ألقت الضوء على نظام الالتزام في العصر السابق لعلى بك وفي أثناء عصره وفي الفترة اللاحقة به .

ب - مجموعات من الفرمانات الصادرة « من الباب العالي لمصر المحروسة » وهى خاصة بالمسائل المالية فقط والتناهي (١) الديوانية (أى تقاسيط الالتزام) وتذاكر المرتبات التى مكنت بياناتها من تصحيح آراء المؤرخين فيما يتعلق بسياسة على بك فى صرف رواتب رجال الأوجانات العثمانية ، وغير ذلك من الشؤون المالية لتلك الفرق .

ج - « دفاتر مرتبات مردان القلاع التابعة لمحروسة مصر » وتشتمل على بيانات تفصيلية دقيقة عن كل ما يتعلق بالقلاع المصرية وخاصة فى عهد على بك مثل اسم القلعة ومكانها وعدد رجال حاميتها والفئات التى تتكون منها الى آخره (٢) . وأثبتت هذه الدفاتر للباحث وجود أوجاق « متفرقة » فى عهد على بك .

د - دفاتر جراية وعليق وهى خاصة بالجراية والعليق الذى يحصل عليه بعض فئات من « خدمة الديوان » والتى كانت قاصرة فى السنوات الأولى للعصر العثمانى على الطوائف العسكرية ولكن انضمت اليها فئات مدنية مختلفة بطرق شتى حتى أصبح من يتقاضى الجراية من العسكريين فمنهم قضاة وماليك وأمراء جراكسة . وهكذا أثبتت الوثائق التركية - على عكس ما يدعيه

(١) حجة إيجار أو سند .

(٢) رفعت رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ - ١٠٩ .

المؤرخون - وجود الأوجاقات في عهد على بك وان لم تكن في شكل قوى منظم (١) . واستطلاع الباحث عن طريق هذه الدفاتر ان يتثبت وجود أوجاق عزبان . ولكن مما لا شك فيه هو تناقص عدد رجال الفرق تدريجيا بدليل وجود كثير من الهيئات غير العسكرية تشارك رجال العسكرية في رواتبها .

هـ - دفاتر مسموح ومرتببات بدل مسموح عن محلول مقاطعة دباغ خانة التي تثبت وجود اوجاق جاويشان (٢) ، وتوضح بالاضافة الى ما سبق مدى اضعاف على بك لأوجاقات الحامية العثمانية وسياسته نحوها .

و - « دفاتر ساليانات أمراء محافظين ولايت محروسة مصر » وهي تشتمل على رواتب بكوات المالك السنوية (ساليانات) التي كانوا يتقاضونها نقدا بخلاف الجراية والعليق التي كانوا يأخذونها عينا (قمحا وشعيرا) كل شهرين .

ز - دفاتر التزامات الجمارك وتذكر بالتفصيل والدقة عدد الجمارك المصرية والالتزامات المتعلقة بها وايرادات كل جمرک سئويا والشخص أو الهيئة التي تتولى التزامها .

كما اعتمد الباحث على بعض المخطوطات التركية ولكنه استعملها بشيء من الحذر لنعصب الكتاب الترك لدولتهم . ومن أهمها تاريخ شمعدانى زاده المشهور بمرعى التواريخ وهو مخطوط تركى (٣) . ويبحث المخطوط « وقائع الدولة العلية من

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٤ .

(٢) نفسه ، ص ١٠٥ .

(٣) رقم ٧٥٨١ تركى بكتبة جامعة القاهرة .

سنة ١١٦٧ هـ الى ١١٩١ هـ « . وقد كتب هذا المؤرخ فصلين هامين عن على بك أولهما حوادث سنة ١١٨٠ هـ بعنوان « تفصيل أحوال مصر وظهور على بك ووالى راقم باشا » ، والآخر عام ١١٨٧ هـ بعنوان « مصر دن على بك خروجى وطنيان » أى « طنيان على بك وخروجه من مصر » . والمطلوب الآخر هو خلاصة الاعتبار لأحمد بن ابراهيم المشهور برسمى كرىدى المتوفى عام ١١٩٧ هـ (١) وتعرض لعلى بك وحركته فى الفصل السادس فى بيان حوادث عام ١١٨٨ هـ . ومن المخطوطات العربية التى اعتمد عليها المؤلف أجوبة حسين افندى عن ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية والتى سياتى ذكرها عند الحديث . المؤرخ محمد شفيق غربال . ولم يقتصر جهد الباحثة على ذلك فقد استخدم أيضا مؤلفات الرحالة الأجانب لاهميتها فى دراسة تاريخ مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى . وفدم عرضا طيبا للرحالة المعاصرين لفترة بحثه مثل جيمس بروك . كما وضع قائمة بأسماء الرحالة السابقة لعصر على بك وناريج زيارتهم لمصر . ومن هؤلاء جان دى تيفينو الفرنسى الذى زار مصر من عام ١٦٥٧ الى عام ١٦٥٩ ثم فى عام ١٦٦٣ (٢) ، وفانسليب الألمانى الأصل والفرنسى الجنسية وقد زار مصر فى خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر (٣) . وبالإضافة الى هذه القائمة الطويلة من المصادر احتل كتاب « عجائب الآثار فى

(١) وهو مخطوط بفلم الرقعة مـ طره ١٧ . مـ ٧٨٢٨ نركى بمكة .
جامعة القاهرة .

(٢) Jean Thevenot The travels of Monsieur de
Thevenot into the Levant, 3 Parts, London 1987

(٣) Vansleb, Nouvelle relation en Forme de Journal d'un
voyage fait en Egypte. Paris, 1672

التراجم والأخبار « للجبرتي مئانا بارزا بين مصادر هذا البحث لما له من أهمية بالغة في دراسة العصر العثماني في مصر. وفي صدد الحديث عن المصادر التاريخية التي تتحدث عن بلوت قبان على بك اشتمل كتاب الدكتور عبد الكريم رافق الذي صدر حديثا بعنوان « ولاية دمشق ١٧٢٣ - ١٧٨٣ » على قائمة كاملة بالمصادر السورية واللبنانية التي تعالج مسألة تدخل على بك في شؤون سورية .

٣ - د . حسن عثمان ومحمد محمد توفيق : تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) نشر في كتاب المجلد في التاريخ المصري ، القاهرة ، ١٩٤٢ (ص ٢٣١ - ٢٨٤) .

وقد اعتمد المؤلفان على بعض الوثائق التركية ، اذ قام المرحوم محمد محمد توفيق بترجمة مجموعة قيمة من الوثائق التركية الموجودة في دار المحفوظات المصرية تتعلق بصفة خاصة بتاريخ الادارة العثمانية . وقام الباحثان بفحص بعض السجلات الموجودة مثل «دفاتر كشيدة مصر» (أى دفاتر قيد ديوان مصر) ، وهي تحتوي مثلا على صور الفرمانات السلطانية الصادرة الى باشوات القاهرة لحكم هذه البلاد . كما مكنتهما الوثائق الموجودة في دار المحفوظات مثلا من تحديد عدد وحدات الحامية العثمانية في مصر في ١٦٦٤ م (١) . واستعانا أيضا ببعض دفاتر القيد الخاصة بالفرمانات والأوامر الباشوية الصادرة من الباشا التركي في القاهرة الى حاكم الأقاليم . وساعدتهما دراسة تلك الوثائق من

(١) انظر . حسن عثمان ، تاريخ مصر في العهد العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) ، في كتاب المجلد في التاريخ المصري ، نشر حسن ابراهيم حسن ، القاهرة ، ١٩٤٢ ، ص ٢٥٥ .

ناحية أخرى في تحديد اختصاصات كل من الباشا العثماني وأعوانه من الموظفين ، واختصاصات هيئة الماليك المصريين ، واختصاصات الحامية العثمانية والأوجاقات السبعة (١) . ولقد قام الأستاذ محمد توفيق - الذى كان يعمل مفهرا ومترجما للوثائق التركية بنهار المحفوظات المصرية بالقلعة فى أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات من القرن الحالى - بدراسات هامة فى هذا الميدان ولكن الجهات المعنية بالدراسات التاريخية لم تهتم بهذا النوع من الدراسة فتوقف عن متابعتها ، وتخصص المجهودات التى قام بها محمد توفيق فيما يلى :

أ - مقال فى مجلة الهلال عدد مايو ويونيو ١٩٤١ عن « الحلقة المفقودة فى وثائق تاريخ مصر الحديث » . وقدم فى هذا المقال موجزا عاما من مضمون هذه الأصول التاريخية .

ب - نشر كتيباً عن « الغاء نظام الالتزام فى عهد محمد علي الكبير » فى القاهرة ، عام ١٩٤١ واعتمد فيه على الوثائق المحفوظة بالقلعة .

ج - وضع رسالة بعنوان « مصطلح وثائق تاريخ الحكم الحكم العثماني فى مصر » ، فضلا عن قاموس خاص بمصطلحات الموضوع ، ونال بها درجة الماجستير فى الآداب من كلية الآداب بجامعة القاهرة فى عام ١٩٤٣ ، ولكنها لم تنشر لعدم الاهتمام بمثل هذه الدراسات ، كما أشرت الى ذلك سابقا .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٤٧ - ٢٦٣ . أوجدت جمع أو جلق وهى الرعية بمعنى الموقد واسمعت بمعنى فرق العسكر .

٤ - محمد شفيق غربال : مصر عند مفترق الطرق، ١٧٩٨ -
 ١٨٠١ ، رسالة حسين أفندى الروزنامجى (المقالة الأولى)
 - مجلة كلية الاداب - القاهرة - المجلد الرابع - الجزء الأول
 مايو ١٩٣٦ (ص ١ - ٧١) - ومزلف المخطوط الذى قام الأستاذ
 غربال بنشره هو حسين أفندى ، وعنوانه ترتيب الديار المصرية
 فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى أحد أفندية
 الروزنامة فى مصر العثمانية - وقد ألقى عليه استيف مدير
 المالية فى عهد الاحتلال الفرنسى عدة أسئلة لمعرفة أحوال مصر
 الادارية والمالية فى العصر السابق للخمسة - وقد تولى حسين
 أفندى الاجابة عليها ، ونظم اجاباته فى ستة عشر بابا وجردها فى
 اواخر مايو ١٨٠١ م ، أى قبل خروج الفرنسيين من مصر -

وقد قام أيضا أحد المهتمين بدراسة العصر العثمانى فى مصر
 وهو الدكتور ستانفورد شو Stanford Shaw الأمريكى
 بتحقيق هذا المخطوط ونشره فى عام ١٩٦٤ فى كتاب بعنوان
 Ottoman Egypt in the Age of French Revolution
 ومقدمة كتاب شو تعالج التكوين الادارى والاجتماعى لمصر
 العثمانية فى نهاية القرن الثامن عشر ، ثم يشير المؤلف بعد ذلك
 الى الاحتلال الفرنسى لمصر ويناقش شو فى نفس المقدمة شخصية
 حسين أفندى ويرى انه لم يكن واحدا من المماليك أو أصدقاءهم ،
 ويتعرض لمناقشة التقرير ويبين ان حسين أفندى تحدث فى بعض
 الأحيان عن الوضع الذى آلت اليه أنظمة مصر الادارية والمالية
 فى العصر العثمانى فى نهاية القرن الثامن عشر - ثم قام شو
 بترجمة التقرير واتبعه بتعليق واف عن كل الموضوعات التى
 وردت فى التقرير ونذكر منها على سبيل المثال :

أ - وصف ترتيب القاهرة ونظامها وأمرائها -

- ب - وصف صناع مصر وعدتهم وخدمتهم *
- ج - تنظيم الأوجاقات السبعة وأسمائهم *
- د - تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره
- هـ - تعريف الأفندية واختصاصاتهم *
- و - تعريف الولايات وبلاد الأقاليم المصرية *
- ز - تعريف التزام الملتزمين *

وقد نظمت هذه الموضوعات وغيرها فى ستة عشر فصلا *

٥ - كما أعد شو Shaw رسالة للاكتوراه عن « النظام
المالى والادارى وتطور مصر العثمانية من ١٥١٧ - ١٧٩٨ »
The financial and administrative organisation and deve lopment
of Ottoman Egypt 1517 — 1798 (Princeton, N. J. 1962) :

وهذا الكتاب عبارة عن دراسة وافية للنظم الادارية فى
المصر العثمانى ، ولقد تولت جامعة برنستون نشر هذه الرسالة *
وفى سبيل اعداد تلك الرسالة زار شو مصر والشام وتركيا خلال
أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ ، وأفاد كثيرا من خبرة محمد
محمد توفيق المصرى بالوثائق العثمانية فى مصر * وتقديرا
لجهود محمد توفيق وعرفانا بالمساعدات القيمة التى قدمها له
كتب شو اهداء كتابه

Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution

الى محمد توفيق ووصفه بقوله « آخر الروزنامجية » - ولقد
كشف كتاب النظام المالى والادارى النقاب عن وثائق محفوظة فى
السجلات الباقية من العهد العثمانى ، وظهر بفضل هذا الكتاب
تاريخ مصر العثمانية فى ضوء جديد * ولم تقف جهود شو عند

هذا الحد بل استمر فى بحوثه القيمة عن مصر العثمانية ووثائقها
فكتب مقالا بعنوان :

" Archival Sources for Ottoman History : The Archives of Turkey.
in Journal of the American Oriental Socie ty "

كما كتب عن ارشيف القاهرة مقالة أخرى بعنوان :

" Cairo' s Archives and the History of Ottoman Egypt , Report on
Research, Spring, 1956, Middle East Institu te, (Washington, D.
C. 1956) , 59 — 72 .

هذا بالاضافة الى مقال آخر بعنوان :

" The Ottoman Archives as a Source for Egyptian History " ,
in JAOS, vol. LXXXIII (1963) , 447 — 52 .

واستمرت جهود شو الخاصة بالعصر العثمانى فتقدم الى
مؤتمر تاريخ مصر الحديث الذى عقد بمدرسة الدراسات الشرقية
والافريقية بجامعة لندن فى عام ١٩٦٥ بمقالين هامتين عن تلك
الفترة - ولقد نشرت المقالتان فى كتاب جمع كل المقالات التى
قدمت الى هذا المؤتمر ، وأشرف على جمعه وتحقيقه الأستاذ بـم -
هولت (P. M. Holt) أستاذ التاريخ العربى بجامعة لندن
والمشرف على المؤتمر - والمقال الأول يعالج أيضا مسألة المصادر
التركية الخاصة بالعصر العثمانى وهى بعنوان :

" Turkish Source — materials for Egyptian History " , in P. M.
Holt , ed., Political and Social change in Modern Egypt, London,
1968, PP. 28-48:

أما المقال الثانى فيعالج أحد جوانب التاريخ الاقتصادى فى

مصر العثمانية بعنوان

Landholding and tax Revenues in Ottoman Egypt in
d pp 91 102

ولا يفوتنا قبل أن ننهي الجزء الخاص بدراسات شو أن نشر
الى المزيد من أبحاثه :نتى أمدتنا بمعلومات مفيدة عن تاريخ تلك
الفترة واطصر بالـ كرسقالتـ بعنوان

The land law of Ottoman Egypt Con (960 - 153). A con tribution
to the study of landholding in the early years of Ottoman rule in
Egypt, in Der Islam, vol: xxxviii (1962) , PP 106-137

وقام أيضا بنشر وترجمة وثيقة تركية هى تقرير كتبه أحمد
الجزار ونشر هذا التقرير فى كتاب بعنوان :

Ottoman Egypt in the eighteenth century. Cambrige (Mass) 1962.

٦ - أما المؤرخ الآخر الذى أمدنا بمجموعة هامة وقيمة من
الأبحاث والمقالات فهو البروفسور بيتر م - هولت - فبعد أن أنهى
دراسته عن المهديّة فى السودان ونال بها درجة الدكتوراه من
جامعة أكسفورد أخذ يهتم بتاريخ مصر العثمانى فى مصر لأن
المؤرخ الناجح فعلا هو الذى يبحث عن الموضوعات غير المطروقة
ويحاول أن يضيف جديدا الى الدراسات التاريخية ويسد الثغرات
الموجودة فيها - ولقد مكنته معرفته الجيدة باللغة العربية من
الاطلاع على المخطوطات العربية الموجودة فى المتحف البريطانى
بلندن ومكتبة البودليان بأكسفورد 'Rodleian ، والـ

Nationalbibliothek بباريس والـ Bibliothéque Nationale

بفينا وغيرها من المكتبات الأخرى - ويؤمن هذا المستشرق

الانجليزى ايماننا قويا بحاجة تلك الفترة الى المزيد من الدراسة والبحث وخاصة ان الغالبية العظمى من دارسى التاريخ المصرى قد ركزت على دراسة تاريخ القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، أما ملت، جزءا مؤثرا من التاريخ المصرى . ولقد بادر بالدعوة الى عقد مؤتمر تاريخ مصر الحديث - الذى سبق ذكره - واهتم اهتماما بالغاً هو ونحبة من المؤرخين (من بينهم شو) بدراسة ذلك العصر سواء من ناحية مصادره التاريخية أو من ناحية تطورات السياسية والاجتماعية (١) . ولقد ناشد أساتذة التاريخ المصريين الذين شاركوا فى هذا المؤتمر أن يوجهوا طلاب التاريخ المصرى الى الاهتمام بتلك الفترة ، وحتى يتسنى لهم ذلك أكد على ضرورة تدريس اللغة التركية بحيث يستطيعون الاطلاع على الوثائق التاريخية الهامة الموجودة فى كل من القاهرة واستانبول . ولقد نادى بعض الأساتذة المصريين بنفس الفكرة منذ عدة سنوات لأنهم أيقنوا أيضا ان المهمة الأولى للباحثين اليوم فى التاريخ العثمانى يجب أن تتجه الى نشر كل هذه المخطوطات التاريخية ، فبدونها لا يمكن أن يكتمل بناء التاريخ المصرى فى العصر العثمانى (٢) .

ويتبقى الآن أن نشير الى الأبحاث والمقالات التى كتبها

(١) من أهم الدراسات التاريخية عن الحياة الفكرية والثقافية فى مصر فى القرن الثامن عشر تلك الدراسة التى قدمها الدكتور جمال الدين الشيال بعنوان :

“ Some aspects of intellectual and social life in eighteenth century Egypt ” in Political and social change in modern Egypt ed. P. M. Holt , PP. 114 - 132:

(٢) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى ، ص ٥٨ .

البروفسور هولت والتي تعتبر عملا جديدا مدعما بالمصادر ،
يظهر فيه إلهج والمثابرة على تتبع الأحداث واعطاء صورة مفصلة
عن ظروف هذا المجتمع سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو
اجتماعية . وفيما يلي بيان بهذه الأبحاث التي قام بنشرها في
مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية

Bulletin of the School of Oriental and African studies (BSOAS)

the exalted Lineage of Ridwan Bey — some bsterservations —
on a seventeenth - century Maniluk genealogogy BSOAS , xxi /
2, 1959 , (F7, 222 - 30)

وهي وثيقة رضوان بك الفقارى أمير الحج فى القرن السابع
عشر ، عن أصل المماليك الجراكسة .

ب - والمقال الثانى عن « الباكوية فى مصر العثمانية فى
القرن السابع عشر . »

The beylicate in OttomanEgypt during the seventeenth century,
BSOAS, xxiv / 2, 1961, (PP 214 - 48 .)

أما الجزء الأول من المقال فيستهله بمقدمة ييلوجرافية عن
المصادر الهامة فى العصر العثمانى (ص ٢١٤ - ٢١٦) ، ثم يلى
لك عرض مختصر لتاريخ مصر السياسى فى العهد العثمانى
خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر (ص ٢١٦ - ٢١٩) .
يتحدث على الصفحات التالية من مقالته (ص ٢١٩ - ٢٢٧)
عن الباكوية فى مصر العثمانية . ثم يختتم هذا الجزء بملحق عن
الولاية العثمانية فى مصر فى القرن السابع عشر ، ويذكر
المصادر التى اعتمد عليها فى تحديد بداية فترات حكمهم
وانتهائها . والملحق يبدأ بالوالى محمد الثانى . (شوال ١٠٠٤ /
يونية ١٥٩٦ - ذى الحجة ١٠٠٦ / يوليو ١٥٩٨) وينتهى بالوالى

على (وهو الوالى السابع ممن عينوا بهذا الاسم شعبان ١١١٨هـ /
نوفمبر ١٧٠٦ - رجب ١١١٩ هـ / سبتمبر ١٧٠٧) .

أما الجزء الثانى من المقال فهو عبارة عن قائمة تراجم لحياة
صناجق مصر البكوات فى القرن السابع عشر وبلغ عددهم ١١١
صنجاقا وتحدث عن كل واحد منهم بالتفصيل (ص ٢٢٩ - ٢٤٨) .

ج - وكتب مقالا آخر عن حياة كوتشك محمد ، وهو أحد
رجال الحامية العثمانية فى مصر -
The Career of Kuşuk
Muhammad (1676-94) , BSOAS, xxvi / 2, 1963, PP. 21-28

والمقال يلقى بعض الضوء على تعقد وتداخل الصراع من أجل
السلطة فى مصر العثمانية . ويتبع المؤلف المنهج العلمى التسليم فى
اعداد المقال ، فيشير أولا الى مصادر البحث وعلاقة هذه المصادر مع
بعضها ، ثم يمهد للموضوع بعرض مختصر للموقف السياسى فى
مصر فى اواخر القرن السابع عشر .

د - واهتم هولت أيضا بدراسة المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي
فى مقال بعنوان :

AL Jabarti' s introduction to the History of Ottoman Egypt , BSOAS,
XXV / I, 1962, PP. 38-51 .

ويهتم هولت فى هذا المقال بتحليل ما جاء فى الجزء الأخير
من مقدمة الجبرتي (ص ٢٠ سطر ٢٣ الى ص ٢٤ سطر ٤) وهو
الخاص بالعصر العثمانى فى مصر منذ أن فتح السلطان سليم
الأول مصر حتى القرن الثانى عشر الهجرى . واهتم المؤلف بما
ذكره الجبرتي (ص ١٦ سطر ١٩ - ٢٤) عن أهم المصادر التى
اعتمد عليها فى جمع مادته عن العصر العثمانى بعد أن بحث

زمنًا طويلاً عن مصادر يؤرخ منها للعصر العثماني . فكتب الجبرتي يقول . « ولما عذمت على ما كنت سودته أردت أن أوصله بشيء قبله . فلم أجد بعد البحث والتفتيش إلا بعض كراريس سودها بعض العامة من الأجناد ، ركيكة التركيب مختلة التهذيب والترتيب ، وقد اعتراها النقص من مواضع في خلال بعض الوقائع ، وكنت ظفرت بتاريخ من تلك الفروع ، لكنه على نسق في الجملة مطبوع ، لشخص يقال له أحمد جلبي بن عبد الغني . مبتدئاً فيه من وقت تملك بنى عثمان للديار المصرية ، وينتهي كغيره ممن ذكرناه إلى خمسين ومائة وألف هجرية (١١٥٠ هـ) » . ولكن الجبرتي يذكر أن أحد أصحابه استعار الكتاب الأخير فأضاعه . ويخرج هولت من هذا إلى تحديد نوع المصادر التاريخية التي كانت موجودة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ويقسمها إلى قسمين : القسم الأول وهي المصادر العلمية الأدبية التي كتبت بأسلوب يدل على ثقافة لغوية مكنت المؤلف من الكتابة بأسلوب سليم . ويشير هولت في هذا المجال إلى مصدر عرفه الجبرتي هو « كتاب أخبار الأول فيمن تصرف في مصر من أرباب الدول » لمحمد عبد المصطفى الاسحاقى ، ويخالف في ذلك رأى الأستاذ أياالون الذى يقول فيه ان الكتاب لم يكن ذا فائدة تذكر بالنسبة للجبرتي (١) . ويرى هولت انه من المحتمل أن يكون الجبرتي قد اطلع على نسخة منقحة من كتاب الاسحاقى لم تنته تفاصيلها في عام ١٦٢٣ - ١٦٢٤ كما هو فى النسخة المطبوعة بل استمرت إلى فترة متأخرة عن ذلك . ومما يؤكد استعمال الجبرتي لكتاب الاسحاقى ما ذكره هو نفسه عن بعض فقرات من

David Ayalon , The historian al - Jabarti and his background , B.S. O. A S., xxxiii 2, 1060, P: 222, n: 3.

(١)

مقدمته تتناول محاولة شمس باشا العجمي لاضعاف الدولة العثمانية فى عهد السلطان سليم الثانى عن طريق « قبول الرشاً من أرباب الولاية والعمال » بأنها مأخوذة من ذلك المصدر ، فيقول الجبرتي عند حديثه عن هذا الموضوع « وما يحسن ايراده هنا ما حكاه الاسحاقى فى تاريخه (١) » .

أما القسم الثانى فهو كتب العامة التى ألفها أشخاص بغرض التسلية . وكتبوا هذه الكتب باللغة العامية لأنهم لم يحصلوا على نصيب وافر من تعلم اللغة . وقد أرخت هذه الكتب جميعها فى القرن الثامن عشر ، ولها قيمة كبيرة فى بعض النواحي غير أنه لا يمكن الاعتماد عليها كلية فى دراسة تاريخ القرن الثامن عشر مثل كتب القسم الأول . وكتب الأجناد هذه كتبت لتسلية زملائهم ولذلك فإنها تتحدث عن البكوات المماليك والأوجاقات السبعة والحامية العثمانية ، وهو موضوع محدد عن تلك الموضوعات التى تعرضت اياها الكتب السابقة . ولكنها مهمة من ناحية انها تعطى صورة حقيقية عن أهداف رجال الحامية أو غيرهم فى الصراع الذى ساد مصر فى ذلك الوقت . ومن أهم هذه الكتب كتاب أحمد الدمرداش وكان يشغل منصب كنخيا أوجاق العزبان . وينتمى الى هذه المجموعة أيضا مصطفى بن ابراهيم المداح القينالى ، الذى يقول عن نفسه انه من أتباع حسن الدمرداش أغا العزبان . ويبدو أن الجبرتي قد تأثر بكتب الأجناد لأنه بدأ روايته التاريخية المفصلة منذ بداية القرن الثامن عشر .

ولم تقف جهود الأستاذ هولت عند هذا الحد بل قدم الى

(١) عند الرحمن الجبرتي - عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، ج ١ ، ص ٢١ .

مؤتمر تاريخ مصر الحديث بحثا هاما بعنوان الشكل العام لتاريخ مصر السياسي منذ عام ١٥١٧ الى ١٧٩٨ (١) . The Pattern of Egyptian Political History from 1517 to 1798. وهناك مظهر بارز في تاريخ تلك الفترة يركز عليه الباحث في مقالته هو ظهور سطوة الصفوة الشركسية من جديد ، تلك الصفوة التي مثلت الأساس العسكري الذي اعتمدت عليه سلطة المماليك قبل الفتح العثماني ، فاستمر نظام تجنيد المماليك ومهد هذا لمظاهر الاستقلال الذاتي التي ظهرت مؤخرا في مصر . ويضع هذا البحث الخطوط العريضة للتطورات انسيابية في مصر منذ الفتح العثماني حتى مجيء الحملة الفرنسية نتيجة للدراسة الطويلة التي قام بها الباحث في هذا الميدان . وتلخص هذه المقالة الدراسة التفصيلية الشاملة التي قدمها الأستاذ هولت في كتابه « مصر والهلل الخصيب ١٥١٦ - ١٩٢٢ » (٢) . وللكتاب ميزة هامة وهي انه يناقش التطورات السياسية الهامة في المنطقة في اطار التاريخ العثماني على أساس أنها كانت داخلة في نطاق الأمبراطورية العثمانية . ويجمع الأستاذ هولت في هذا الكتاب أهم ما كتبه في المقالات الكثيرة التي أشرت إليها ، أو التي قام بنشرها في دائرة المعارف الاسلامية (٣) ، ويقدم لنا صورة واضحة عن تاريخ العهد العثماني في مصر معتمدا في ذلك على

(١) انظر :

Political and social change in Modern Egypt , PP. 79-90 .

(٢) انظر :

Egypt and the Fertile Crescent 1516 - 1922 London , 1966 .

Encyclopaedia of Islam, 2nd. edn. Leiden, 1960 . (٣)

وقد نشر في الجزء الثاني مقالات عن الفغارية .

نخبة من المصادر العربية الهامة مثل بدائع الزهور لابن اياس
وكتاب أخبار الأول لعبد المعطى الاسحاقى وكتاب عجائب الآثار
للجبرتى ، وعلى بعض المصادر الحديثة مثل شو Shaw
وتعتبر أبحاث ودراسات هولت نقطة تحول هامة فى دراسة
تاريخ مصر العثمانية فقد فتحت آفاقا جديدة أمام الباحثين
ويسرت البحث والتنقيب عن خفايا تلك الفترة .

٧ - محمود الشرقاوى : مصر فى القرن الثامن عشر ، ثلاثة
أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .

والأجزاء الثلاثة دراسات فى تاريخ الجبرتى ، نال بها
المؤلف جائزة مجمع اللغة العربية للمليحوت الأدبية عن عام ١٩٥٦ ،
وقام المؤلف بتلخيص ما كتبه الجبرتى عن تاريخ مصر وتراجم
رجالها وأهم أحداثها ، ومظاهر حياتها الاجتماعية والفكرية .
ويبحث الجزء الأول فى موضوعين هامين : الأول عن عبد الرحمن
الجبرتى وحياته ومؤلفاته ، والثانى عن الحياة الفكرية
والاجتماعية فى مصر خلال القرن الثامن عشر .

ويقول الشرقاوى : « وقد سجل الجبرتى هذه الصفحات من
حياة مصر الاجتماعية والأدبية ، فى ثنايا هذه الحوادث التى دونها
يوما فيوما ، أو بين تراجم الذين ترجم لهم فى وفياته التى كان
يخصص لها غالبا الفصول الأخيرة من ختام السنة التى يؤرخ
أيامها وما كان فيها من حوادث ووقائع » (١) - وتكلم المؤلف عن

(١) محمود الشرقاوى ، مصر فى القرن الثامن عشر ، القاهرة ،
١٩٥٥ ، ج ١ ، ص ٤٧ .

الحياة الفكرية وحياة الفن وعن أيام أهل القاهرة وأخلاق الجند
والحكام . ويذكر المؤلف فى نهاية الجزء الأول الآثار الفكرية
والاجتماعية للحملة الفرنسية وقد أدركها الجبرتي وسجلها . أما
الجزء الثانى فهو خاص بأيام المماليك ومظاهر حياتهم وأخلاقهم ،
وتراجم كبارهم . ويتناول الأزهر والعلماء ويشرح فى مقدمة
هذا الفصل شيئاً من ملامح هؤلاء العلماء الذين عاشهم الجبرتي
وخالطهم وعرف سيرهم أتم معرفة . والجزء الثالث يتناول تاريخ
الكفاح الذى قام به شعب مصر ضد ظلم حكامه من الأتراك
والمماليك ، ويتناول كفاحه للاحتلال الفرنسى والغزو الانجليزى ،
ومعه صفحات من سيرة محمد على . وكتاب الجبرتي وموضىء
الدراسة التى قام بها الشرقاوى سنتعرض لها بالتفصيل عند
عرضنا للمصادر التى تتعلق بالمهد العثمانى فى مصر .

عرض وتعليل لبعض المصادر العربية :

وبفضل هذه الدراسات التى قدمنا لها ظهر تاريخ مصر العثمانية فى شكل جديد بعد أن ظل مهملًا فترة طويلة . فالمؤلفات العامة التى عالجت تاريخ مصر قبل ذلك لم تخصص لتلك الفترة الا فصولا هزيلة تتحدث عن تاريخ مصر من القرن السادس عشر الى الثامن عشر . كما أن حديث تلك المؤلفات كان يجرى ، فى عمومه ، من زاوية لا تقدم عن هذه الفترة سوى لمحة سريعة غير مشجعة . ولكن تلك الأبحاث وعلى رأسها أبحاث الأستاذ هولت تعتبر دراسات رائدة حقا فى هذا الميدان فقد وجهت الانظار الى حقائق تاريخية كثيرة ظلت غامضة أو مهملة لفترة طويلة من الزمن . وحيث ان دراسة تاريخ مصر العثمانية لم تستكمل فى مصر ، فعلى الباحثين أن يتخذوا من تلك البحوث نقطة انطلاق لهم للقيام بالمزيد من الدراسة الشاملة للمعهد العثماني حتى يلقوا المزيد من الضوء على بعض الموضوعات الهامة مثل تكوين المجتمع المصرى فى العصر العثماني ، وظهور طبقة المماليك قوة سياسية هامة فى مصر العثمانية ، والى أى حد قامت الادارة العثمانية بانتهائها . دراسة محافظة فى مصر ، وما اختصاصات كل طبقة من الطبقات الموجودة فى داخل المجتمع المصرى وهى طبقات : رجال الحكم والعلماء والتجار والحرفيين والزرايع وأهل الذمة والعبيد ، وما الصعاب العديدة التى وضعت فى طريق الوالى لكى تحول بينه وبين ممارسته لأى شكل من أشكال الادارة المباشرة ؛ وما العلاقة بين الباشا (الوالى) وقوات

الحامية العثمانية في مصر • وعلى الباحثين أن يوضحوا أيضا كيف قيدت سلطة اوالى على الوجاقات العسكرية ، وأن يقدموا لنا صورة واضحة عن القوانين التي خصصت واجبات وحقوقا محددة لأوجاقات خاصة ولفتة معينة من الفباط •

وعلى ذلك فان الهدف الأساسي من هذا العرض هو تعريف الباحث ببعض المصادر العربية التي يمكن الرجوع اليها لاعادة كتابة تاريخ مصر في العهد العثماني • فان اغلب المصادر التاريخية المصرية المعاصرة لهذا العصر ما يزال مخطوطا بسبب اهمال المؤرخين لتلك الفترة التاريخية (١) ، فلم تعتمد على هذه المصادر الخطية الا أبحاث قليلة جدا • ولقد كان الاعتقاد السائد هو أن مصادر هذا العصر قليلة اذا قورنت بالعصر المملوكي (٢) ، ولذلك نجد في كتابات الجبرتي اشارات متعددة الى الأسباب التي أدت الى تدهور علم التاريخ في العصر العثماني مثل نقل الكتب الى استانبول بعد الفتح العثماني مباشرة بالاضافة الى تسريبها تدريجيا الى أوروبا وشمال افريقيا والسودان وتلف مكاتب المدارس والجوامع خلال فترات الاضطرابات والفتن التي شهدتها مصر (٣) • ولكن على الرغم من ذلك لا يمكننا القول بأن الحكم العثماني كان مسؤولا مسؤولية كاملة عن تدهور الحياة العلمية والفكرية في مصر ، لأن تلك الحياة قد تعرضت لأزمة في نهاية العصر المملوكي قبل دخول العثمانيين • « فالاحتلال العثماني » كما يقول الدكتور أنيس ، « ليس وحده المسؤول عن

(١) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصري ، ص ١١ •

(٢) المرجع السابق ، ص ١١ •

(٣) D Ayalon, al - Jabarti, B. S. O. S. , xxiii - 2, 1960, 218 :

ضعف الحياة الفكرية وانما النقلية والمحافظة وانكماش روح الابتكار والخلق هي السبب وراء هذا الانكماش الفكرى « (١) » .
ولذلك فالصورة النى فدمها الجبرتى عن موقف الدراسات التاريخية فى مصر مبالغ فيها الى حد بعيد ، اذ يبدو أنه لم تكن لديه صورة كاملة عن الكتابات التاريخية السابقة له وخصوصا بالنسبة للقرنين العاشر والحادى عشر . فلقد ظهر فى مصر فى العصر العثمانى عدد من المؤلفين كتبوا فى التاريخ ، وان كانوا فى مجموعهم لا يستطيعون أن يرقوا الى مرتبة مؤرخى القرن الخامس عشر أو القرون التى قبله . وعلى أية حال أهمل الباحثون تلك الكتابات التاريخية الكثيرة وقصروا اهتمامهم على كتاب الجبرتى وكتابات العلماء الفرنسيين الذين صحبوا الحملة الى مصر . وهذه التواريخ التى كتبها المصريون أو بعض المستوطنين فى مصر تزخر بكمية كبيرة من المعلومات عن تلك الفترة . ولكن يعيبها أو ينقصها عدم وجود كتابات تاريخية معاصرة لسترة السبعين عاما الممتدة من انتهاء تاريخ ابن اياس فى ١٥٢٢ م ، اللهم الا تلك الاشارات السريعة التى كتبها الكتاب المتأخرون عن تلك الفترة . وعدم وجود مصادر خاصة بتلك الفترة يبين انه لم تحدث خلالها تطورات سياسية خطيرة على الرغم من أنها شهدت بعض التغييرات الادارية الهامة ؛ وأيا كان الأمر فان عدم المامنا بهذه التطورات التى حدثت فى منتصف القرن السادس عشر يؤثر دون شك على فهمنا للأحداث فى الفترة التالية .

وبالاضافة الى ذلك فان المادة العلمية الموجودة فى تلك

(١) المرجع السابق ، ص ١٦ - ١٧ .

المصادر تقتصر في غالبيتها على مدييه القاهرة فقط وعلى الطبقة الحاكمة والصفوة العسكرية الموجودة فيها . حقيقة ان القاهرة قد سيطرت على الحياة السياسية في مصر وار البهوات قد سيطروا على العاصمة ، الا أنه قد حدثت بعض التطورات الهامة خارج القاهرة ورغم ذلك لا نحصل الا على لمحات بسيطة عنها من المصادر . فمن الواضح مثلا ان الصعيد لعب دورا سياسيا بالغ الأهمية لما يقرب من ثلاثة قرون منذ الفتح العثماني لمصر وتمتع هذا الاقليم خلال فترات طويلة باستقلال ذاتي تحت حكم القبائل العربية أو البكوات المماليك ، كما كان ملجأ يأوى اليه أعضاء البيوتات الملكية المهزومة في القاهرة . وبالنسبة لهذه المسألة الأخيرة فيمكننا أن نتبع ذلك عن طريق المعلومات المتناثرة في أماكن متفرقة من تلك المصادر . أما عن القبائل فيوجد نقص كبير في المعلومات التاريخية الخاصة بها رغم انها أنرت بشكل قوى في تاريخ مصر السياسى . وعلى أية حال فان ذلك لا يقلل من أهمية هذه المصادر أيضا في اعادة كتابة تاريخ مصر الاقتصادية والاجتماعى في تلك الفترة . ولكن الاعتماد على تلك المصادر وحدها لا يكفى لاعطاء صورة حقيقية عن التطورات الهامة التى مرت بها مصر ابان العصر العثماني ، ولذلك فان المصادر التركية أيضا ضرورية بل لازمة لأنها تشتمل على بعض التفاصيل الهامة التى تساعد على اخراج دراسة متكاملة عن الموضوع . وعلاوة على ذلك فانها تكمل أوجه النقص الموجودة في المصادر العربية كما سبق ان وضحت ذلك .

وفيما يلى بيان ببعض المصادر العربية الهامة التى يمكن الاعتماد عليها عند اعادة كتابة تاريخ مصر الحديث فى العصر العثماني .

١ - محمد بن أحمد بن إياس المصرى الحنفى : بدائع الزهور وقائع الدهور *

نشأ ابن إياس (١٤٤٨ - ١٥٢٤) فى بيئة مملوكية ، واتصل بصلات المصاهرة والقرباة برجال الدولة فى عهد السلطان الغورى . وكان لديه اقطاع وافر مكّنه من الاتصاف الى الكتابة والتأليف فى التاريخ . وشهرة ابن إياس تستند كلية الى كتابه « بدائع الزهور » الذى جعله خليقا بمركز الرعاية بين معاصريه من المؤرخين فى مصر فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر . ولقد بدأ ابن إياس تأليف كتابه هذا حوالى عام ١٤٩٣ ، وظل معنياه حتى ألحقه أيامه ، فجاء فى أحد عشر جزءا ، وكان فى عزه أن يقتب إليه ليكتمل اثنى عشر جزءا ، لولا وفاته عام ١٥٢٤ . ثم تناول النساخون هذا الكتاب ، فنقلوا منه نسخا بعضها كاملة وأقية ، وبسها مختصرة ناقصة ، والثانية هى أغلب ما بأيدينا حتى الان ، ومن احدى هذه النسخ الناقصة نشر الكتاب فى القاهرة ، فجاء بعيدا عن الأصل ، خلوا من أهم أجزاءه . وأدركت هذا النقص جمعية المستشرقين الألمان باستانبول . فنشر الأستاذ كاله واليدكتور محمد مصطفى ، وسوبر نهم Sobernheim ثلاثة أجزاء جديدة من هذا الكتاب (١) .

وكتاب ابن إياس هو المرجع الرئيسى لحوادث الفتح العثمانى لمصر والتنظيمات العثمانية الأولى حتى وفاة خاير بك ،

(١) انظر : محمد مصطفى زيادة ، المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ٥٢ - ٥٣ .

أى منذ المحرم ٩٢٢هـ / فبراير ١٥١٦ الى ذى الحجة ٩٢٨هـ / نوفمبر ١٥٢٢ . وأهمية ابن اياس ترجع كذلك الى أنه كان على جانب من القدرة فى النقد ، فلم يقنع بسرد الحوادث والوقائع والوفيات على وتيرة أغلب السالفين من كتاب التاريخ ، بل وقف بين الحادثة والأخرى يشرح ويعقب ويفلسف ، مع شئ من القسوة فى الحكم ، والجراة فى التقدير (١) . ولقد تناول ابن اياس الحكم العثمانى فى مصر بالنقد والسخرية أحيانا لاهمال رجاله مصالح المصريين ، وذلك برغم ما أحاط السيادة العثمانية من رهبة وخشية . والمتتبع لكتابات ابن اياس يلمس ان السلطان سليما لم يجعل مصر أقطاعا لخاير بك حتى موته ، بل بقى بالفعل يحكم مصر حتى وفاته فى عام ١٥٢٢ ، وكان يتانى فى كل سنة فرمانا من السلطان باستمراره فى حكم مصر (٢) . ويتضح من هذا من خاير بك لم يعين بموجب فرمان لمدى الحياة ، وانه كان مهتدا دائما بعدم تجديد ولايته . وحين اعتلى السلطان سليمان الحكم فى عام ١٥٢٠ ، لم يرسل مباشرة فرمان الاستمرار فى الحكم الى خاير بك ، وكان من نتيجة ذلك ان ضعفت سلطة خاير بك فى مصر ، وطمع فيه كثيرون الى أن وصل فرمان الاستمرار بعد حوالى شهرين من اعتلاء السلطان سليمان الحكم (٣) . ونستشف من كتابات ابن اياس هذه ان نفوذ السلطان كان قويا على خاير بك يعزله أو يبقيه حسبما يريد . كما أن وجود قوات عثمانية فى مصر وتسليم قيادتها الى أمير عثمانى كان ضمانا أخرى للسلطة

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣ — ٥٥ .

(٢) ابن اياس ج ٥ / ٢٤١ — ٢٤٢ ، ٣٥١ — ١٢٢ .

(٣) ابن اياس ج ٥ / ٣٧٥ — ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

العثمانية ضد خاير بك وضد المماليك الذين عادوا الى الظهور فى مصر .

كما نستدل، من كتابات ابن اياس على أن المماليك لم يكونوا جميعا مؤيدين للحكم العثماني ، كما لم يكن جميع المماليك الذين عينوا ، أو استمروا فى مناصب مهمة فى العصر العثماني مخلصين للعثمانيين . فبعد سيطرة السلطان سليم على بلاد الشام ومصر ، كثر عدد المؤيدين للعثمانيين - وهذا شىء طبيعى - وقل المعارضون ، ولكن نشاط بعضهم بقى مستتورا . وفى عام ١٥١٩ . وردت أنباء الى القاهرة ان الأمير المملوكى اينال السيفى طراباى ، كاشف اقليم الغريبة ، وجانم السيفى ، كاشف البهنسا والفيوم ، قبضا على اثنين من مشايخ البدو ، وهما حسن بن مرعى وابن عمه ، وقد سبق ان التجأ اليهما طومان باى ، حين هرب من وجه السلطان سليم ، ثم سلماه اليه ليقتله ، وثأرا منهما ، وشرب المماليك من دمهما (١) . ويتبين للباحث من هذا الحادث ان اثنين من المماليك . من الموظفين العثمانيين ، قد ثارا لقتل السلطان المملوكى . وقد يمكن القول ان قضية الثأر هذه كانت شيئا طبيعيا فى التقاليد المحلية الا أنه اذا أخذنا بعين الاعتبار منصبى اينال وجانم ، وأهم من ذلك الدور الذى لعباه بعد سنوات فى الثورة على الحكم العثماني ، وجدنا ان ذلك كان أكثر من مجرد أمر طبيعى . ولو ربطت هذه الحادثة برد الفعل الذى حدث عند المماليك فى مصر ازاء ثورة الغزالي فى بلاد الشام لوجد أيضا ان الحادثتين مترابطتان ، وتدلان على انقسام فى ولاء المماليك تجاه العثمانيين . وهكذا تظهر أهمية بدائع الزهور فى دراسة الفتح

(١) ابن اياس . ج ٥ / ٢٩٥ - ٢٩٦ .

العثماني الا أن الكتاب من ناحية اخرى . لا يصور . نحو . مجتمع
المصري من العصر المملوكي الى العصر العثماني لار الكتاب . ينهى
عند بداية الفتح العثماني .

٢ - أحمد بن زنبيل المحلى الرمال تاريخ غزوة السلطان سليم
خاني ابن السلطان بايزيد خان مع قانصوه الغوري سلطان مصر .

وهو سجل حافل بعوادم الحرب التي قامت بين الماليك
والعثمانيين منذ وقعة مرج دابق بالشام حتى هزيمة الماليك
والقضاء على سلطنتهم . ورجوع السلطان سليم الأول مظفرا الى
استانبول . ويعتبر ابن زنبيل أحد المؤرخين الذين ينتمون الى
مدرسة الأجناد . ولا تذكر المراجع عنه شيئا سوى انه كان موظفا
بديوان الجيش العثماني في وقت ما . وانه رافق جيش السلطان
سليم الأول أثناء الحروب التي أنهت دولة الماليك بمصر
والشام ، واستمر ابن زنبيل في وظيفته حتى توفي بعد عام
١٥٥٢ . ولكتاب ابن زنبيل مكانة كبيرة منذ تأليفه ؛ وتوجد منه
عدة مخطوطات ، أحدها في مكتبة البودليان Bodleian
بأكسفورد ، وثلاث مخطوطات في دار الكتب بالقاهرة .
[المخطوط رقم ٧٦ تاريخ تيمور ، وتاريخ الانتهاء من نسخة هو
شهر صفر ١٠٦٥ هـ ، والمخطوط رقم ٧١٤ (المكتبة التيمورية)
وتاريخ الفراغ من نسخة هو شهر رجب ١٢٠٩ هـ . أما المخطوط
الثالث فهو رقم ٤٤ (المكتبة التيمورية) وهو جزءان ضخمان
يحتوي الجزء الأول ٦٠٩ صحيفة ، والجزء الثاني ٢٠٦ صحيفة .
ويتفق المخطوط رقم ٣٧٦ مع مخطوط آخر موجود في مكتبة
جامعة الاسكندرية اشترى من الدكتور عزيز سوريال عطية في
كثير من النواحي ، وكذلك مع المخطوط ٧١٤ . ومنه مخطوط

آخر بعنوان تاريخ مصر فى المكتبة الوطنية فى ميونيخ بألمانيا
برقم Cod. Arab. 411 وتاريخ كتابة هذه النسخة ١٤
جمادى الأولى ١٠٣٤ هـ .

ولقد كتبت من هذا الكتاب نسخ شعبية ما برحت تسلية
المقامى بالقاهرة منذ القرن السادس عشر . وترجمة السهيل
الى التركية فى القرن السابع عشر ، ضمن كتاب له اسمه
الدرة اليتيمة فى تاريخ مصر القديمة ، واعتمد عليه أحد علماء
الحملة الفرنسية وهو مارسيل Marcel فى كتابه تاريخ
مصر الاسلامية (١) . ويذكر ابن زنبيل أحداث الفتح العثمانى
وبعض الأحداث المهمة فى عصر السلطان سليمان القانونى مثل
ثورات جان بردى الغزالى والكاشفين جانم واينال وكذلك أحمد
باشا الخائن . فيذكر ابن زنبيل مثلاً فى وصف معركة مرج دابق
ان « جلبان السلطان الذين هم مشروعاته لم يتحركوا من مواضعهم
وسبب ذلك . . . ان الفورى أمر بأن أول من يخرج للحرب
القرانص لكون أنهم أعرف بالحرب من الجلبان وكان قصده أن
تنقطع القرانصة ليكتفى شرهم خوفاً من مكرهم . . . فقدمهم
للحرب وآخر جلبانه فعلموا مكره فتغيرت نياتهم » (٢) . ومما
سجله ابن زنبيل أيضاً يظهر كره المماليك للأسلحة النارية فى
معاداة جرت بين الأمير الشركسى كرتباى والسلطان سليم الأول
العثمانى اثر احتلال هذا الأخير لمصر . قال كرتباى ، وكان
أسيراً ، للسلطان سليم « . . . لو بلى واحد منا بعسكرك لافناه
وحده وإذا لم تصدق جرب أمر عسكرك أن يتركوا ضرب البندق

(١) محمد مصطفى زيادة ، المرجع السابق . ص ٧٦ - ٧٧ .

(٢) ابن زنبيل . (Munich 411) - ، ص ١٧ - ١٧ ب .

فقط ٠٠٠ « (١) ٠ وقال أيضا : « ٠٠ أنت أتيت لك عساكر من أطراف الدنيا من مصارى ومن روم وغيرهما وجئت بهذه الحيلة التى تحيلت بها الافرنج لما أن عجزا عن ملاقات عساكر الاسلام وهى هذه البندقية التى لو رمت بها امرأة لقتلت بها كذا كذا انسانا ونحن لو افترنا الرمى بها ما سبقتنا اليه ولكن نحن قوم لا نترك سنة نبينا محمد (ص) وهو الجهاد فى سبيل الله بالسيف ٠٠ « (٢) ٠

ويتحدث ابن زنبيل بالتفصيل عن وقائع الفتح العثمانى والمناقشات واللقاء الذى تم بين السلطان سليم وطومان باى ويمكن خلالها تفهم دوافع الفتح الحقيقية ٠ فيقول السلطان سليم ردا على طومان باى : « أنا ما بثت عليكم الا بفتوى علماء الأعصار والأمصار ، وأنا كنت متوجها الى جهاد الرافضة والفجار (الصفويين) فلما بنى أميركم وجاء بالساكر الى حلب واتفق مع الرافضة واختار انه يمشى الى مملكتى التى هى آباى وأجدادى ، فلما تحققت ذلك تركت الرافضة ومشيت اليه ، ونظر سلطانكم وعسكركم قوتنا وقوتكم ، وبعد حضورى الى الشام سمعت انك عملت سلطانا على الكبشة الأجلاف وأنت لست أهلا لها والسلطنة لا تكون ولا تليق الا برجل يكون أباه وأجداده سلاطين وأنت وقايتباى الذى هو أعظمكم والغورى ما أسماه آبائكم ، ومن أين لكم السلطنة ومن أين لكم الامارة ، كلكم أولاد نصارى وأنتم مماليك بلا عتاقة بقيتم من قلة عقلكم وقلة أدبكم تعملون الرجل منكم سلطانا تعزلونه وتقتلونه ٠٠٠ « (٣) ٠

(١) المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

(٣) ابن زنبيل : كتاب تاريخ السلطان سليم خان ٠ ص ١٠٤ — ١٠٥ .

٣ - محمد بن عبد المعطى بن الفتح أبى أحمد بن عبد الفنى ابن
على الاسحاقى : « لطائف أخبار الأول فيمن تصرف في مصر
من أرباب الدول » ، القاهرة ، ١٣١١ / ١٨٩٣ - ١٨٩٤ .

وينتمى الاسحاقى كما أشرنا قبل ذلك الى مجموعة المؤرخين
العلماء التى تضم ابن اياس والجبرتي وغيرهم . والاسحاقى من
رجال القرن الحادى عشر الهجرى (١٧ م) ، وترجم له المحبى عى
« خلاصة الآثار فى أعيان القرن الجادى عشر » فقال : انه كان
قاضيا عالما مؤرخا ، كثير النظم ، صحيح الفكرة ، وله تاريخ
لطيف ورسائل كثيرة ، قرأ ببلده على شيوخ كثيرين ، وكان يتردد
الى مصر ، وأخذ بها عن أكابر علمائها ، وتوفى فى نيف وستين
وآلف ببلده منوذا . وقسم الاسحاقى كتابه الى مقدمة وعشرة
أرباب . فائمة ، وأرخ فيه لمن والى مصر من حكام منذ الفتح
العربى الى أوائل القرن الحادى عشر ، وانتهى من تأليفه عام
١٠٣٣ هـ / ١٦٢٤ م . وقد طبع هذا الكتاب فى القاهرة طبعات
مختلفة فى السنوات ١٢٧٦ ، ١٢٩٦ ، و ١٣٠٠ و ١٣١١ :
والفصل العاشر من الكتاب يتحدث عن ولاية مصر بالتفصيل بدءا
بخاير بك حتى ابراهيم باشا الذى استدعى من مصر فى رمضان
عام ١٠٣٢ هـ / يوليو ١٦٢٣ فيذكر تعيين وعزل كل باشا بدقة
واسحة وأهم ، أعمال التى تمت فى عهده . ومن أهم مميزات
كتاب الاسحاقى انه يهتم بذكر أسعار الحاجيات مما يساعد على
شرح الأسوال الاقتصادية فى ذلك الوقت ، كما يعطى صورة
واضحة عن تدهور الباشوية المصرية ، وهو بداية التطورات التى
شهدتها مصر وأدت فى النهاية الى سيطرة بكوات المماليك على
السلطة فى البلاد .

٤ - محمد بن محمد بن أبي السرور البكري :

عاش ابي أبي السرور في القرن الحادي عشر الهجري (١٧) م ، ولقد اختلفت الآراء وتضاربت الأقوال حول تاريخ وفاته . فيذكر بعض المؤرخين انه توفي في عام ١٠٨٧ هـ (١) . أما الدكتور ستانفورد شو Stanford Shaw فيعدد في مقال بدائرة المعارف الاسلامية (٢) ان ابن أبي السرور البكري ولد في عام ١٠٠٥ هـ / ١٥٩٦ م وتوفي في عام ١٠٦٠ هـ / ١٦٥٠ م . ونشأ ابن أبي السرور في بيئة علمية (٣) ذات ثراء ، ويبدو ان ذلك كان له الفضل في أن المؤرخ كان على صلة بمجريات الأمور ، ولذلك جاءت كتاباته أكثر فهما لتطور الأحداث السياسية من الاسحاقى (٤) . والبكري ينتمى الى نفس المدرسة التاريخية التي ينتمى اليها الاسحاقى ، فطريقتهما في الكتابة واحدة ، اذ تجمع صفة المذكرات الى جانب التاريخ ، ولكنه كتب بتفصيل أكثر مع الاسحاقى وذلك لدرايته بأمور الباشوية أكثر من الاسحاقى .

ولابن أبي السرور البكري كتب تاريخية ما تزال مخطوطة (٥) ، ويعتقد البعض (٦) ان ابن أبي السرور البكري

(١) محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصري ، ص ٢١ ، جمال الدين الشيبال ، التاريخ والمؤرخون في مصر ، ص ٦ ؛ أنظر كذلك : محمد توفيق البكري ، بيت الصديق ، مصر ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٧٥ .

(٢) Stanford j. Shaw , Art in Encyclopaedia of Islam (٢) new ed , S. V. al-Bakri, b. Abi'l-Surur.

(٣) محمد توفيق البكري ، بيت الصديق ، ص ٧٦ - ٨٠ .

(٤) أنظر : محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٥) يقوم حاليا الدكتور محمد أنيس بنشر هذا المخطوط .

(٦) محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢٢ ؛ جمال الدين الشيبال ، المرجع السابق ، ص ٦ .

هو الذى كتب كتاب « عيون الأخبار ونزهة الأبصار » ، (وهو تاريخ مختصر لمصر والدول التى تعاقبت على حكمها الى آخر عصر المماليك الجراكسة) . ولكن مؤلف هذا الكتاب فى الواقع هو محمد بن أبى السرور بن محمد بن على الصديقى المصرى (ت ١٠٢٨ هـ / ١٦١٩ م) ، والد ابن أبى السرور البكرى (١) . ومن المرجح أيضا ان كتاب « المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية » كتبه والد ابن أبى السرور مؤلف « عيون الأخبار » وليس الابن (٢) ، فالنسخة الوحيدة من هذا الكتاب موجودة فى دار الكتب وتنتهى عند عام ١٠٢٩ هـ . أى فى نفس الفترة التى توفى فيها والسد ابن أبى السرور البكرى . ومن ناحية أخرى يذكر مؤلف « المنح الرحمانية » فى مقدمة كتابه بأنه كتبه بعد تأليفه لعيون الأخبار ، وهذا دليل قاطع على أن مؤلف الكتاب هو محمد ابن أبى السرور البكرى ابن على الصديقى المصرى والد ابن أبى السرور البكرى . وعلى أية حال فالكتاب يؤرخ لسلاطين آل عثمان ويتحدث عن ولاية مصر أيضا ، فيذكر فى الباب التاسع - عندما وصل الى السلطان سليم - ولاية مصر الذين حكموا فى عهد كل سلطان ابتداء من عام ١٥١٧ - حقيقة أن ما جاء عن ولاية مصر فى هذا لا يختلف فى كثير أو قليل عما كتب عن هؤلاء الولاة فى كتاب « الروضة الزهية » . ولكن يصعب علينا أن نستند الى هذا الدليل لكى نثبت أن ابن أبى السرور البكرى هو مؤلف كتاب المنح الرحمانية ، لأنه فى السنة التى انتهى فيها من تأليف هذا الكتاب كان ابن أبى السرور البكرى يبلغ من العمر أربعة عشر عاما وهذه سن لا تسمح له اطلاقا بتأليف مثل هذا الكتاب .

(١) Cf. Shaw, E. I., newed : كذلك راجع :

D: Ayalon, al-jabarti B. S. A: O. S. , xxiii -2, 1960, P. 217.

(٢) محمد أنيس ، المرجع السابق ، ص ٢٣ .

أما بالنسبة لتاريخ مصر العثمانية . فقد كتب ابن أبي السرور البكرى عدة كتب تعتبر من أهم مصادر التاريخ المصرى فى القرن السابع عشر وهى :

أ - « الروضة [أو النزهة (١)] الزهية فى ولاية مصر القاهرة المعزية » وهو مخطوط موجود فى مكتبة البودليان Bodleian Ms. Pocock 80, والمخطوط عبارة عن وصف لحكام مصر منذ أقدم العصور ، وينطلى الجزء الأخير منه (من صفحة ٥٧ الى ٧٦) العصر العثمانى حتى فترة ولاية خليل باشا التى بدأت فى شهر ربيع الأول ١٠٤١ هـ / أكتوبر ١٦٣١ (٢) . فيذكر المؤلف تولية كل باشا وتاريخ عزله وما دار فى عصره من الأحداث ، كما يهتم بذكر صفات الباشا وموقف المصريين منه . وبالإضافة الى ذلك سجل المؤلف أسماء قضاة مصر وتاريخ تعيينهم وعزلهم ولذلك فإن هذا المخطوط يعتبر من أهم المصادر فى تاريخ القضاء فى مصر فى العصر العثمانى (٣) .

(١) بشير الدكتور محمد انيس فى كتابه مدرسة التاريخ المصرى (ص - ٢٢ - ٢٣) الى المخطوط الموجود فى دار الكتب المصرية وهو « النزهة الزهية فى ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية » ، ويستمر هذا المخطوط حتى عام ١٠٤٢ هـ ، ثم ينتهى بفصل عن « خصوصيات مصر وعجائبها وسرعاتها وما قيل فيها نظما وشعرا » .

(٢) C. Brockelmann, Geschichte der arabischen Literatur, ii, P. 363, suppl., ii, p. 409.

(٣) محمد انيس . مدرسة التاريخ المصرى . ص ٢٤ .

ب - « الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة » .

١٤٨

وهو مخطوط في المتحف البريطاني بلندن تحت رقم

British Museum, Additional Ms. 9973 ، ويطابق تماما

« الروضة الزهية » حتى عام ١٠٤١ - ١٦٣١ م .

وقال ابن أبي السرور في مقدمة مخطوطه : « وبعد فلا خصي
أحد جل ذكره ونفذ في الخلايق نهيه وأمره بضعة الديار المصرية
والقاهرة المعزية بفضايلها زاهية زهية لم توجد لغيرها من
الأقطار بل ولا مصر من الأمصار » خطر لي أن أجمع كتابا في
فضايلها ومآثرها وعجائبها مع ذكر ملوكها الأوائل والأواخر
وما خصت به من الخصائص والمفاخر ليس بالقصير المخل ولا
الطويل الممل . يتنزه فيه الناظر وينشرح بمطالعته الخاطر
وتنبسط النفوس بذكره في المجالس ويتفكه به السامع والمجالس
وسميته الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة . « . وقد
اشتمل هذا الكتاب على مقدمة وعدة أبواب ، أما المقدمة فكما
يقول البكري « آلت على سكنى الأمصار الكبار الترغيب فيها وحب
الوطن » . ولقد رتب أبواب مخطوطة التي بلغ عددها عشرين
بابا كما يلي :

الباب الأول : في ذكر مصر وأول أمر وما قيل

في سبب تسميتها بمصر .

الباب الثاني : في ذكر حدود مصر .

الباب الثالث : في ذكر ملوك مصر أعني قبل

الطوفان وفي الجاهلية الى زمن

الاسلام • ثم خلفاؤها ونوابها
وملوكتها ونوابهم الى سنة ستين
الف •

الباب الرابع : في ذكر كور مصر وعدد قراها •

الباب الخامس : في ذكر ما ورد في فضل مصر •

الباب السادس : في ذكر دعاء الأنبياء عليهم
الصلاة والسلام نصر وأهلها •

الباب السابع : في ذكر وصف العلماء لمصر
ودعايتهم لها واختيارها للصحابة
والملوك بعدهم والى وقتنا هذا •

الباب الثامن : في ذكر من ولد بمصر ومن كان
بها من الأنبياء والحكماء والملوك
والعلماء والصديقين •

الباب التاسع : في ذكر خبر فتوح مصر •

الباب العاشر : في ذكر ما بها من ثغور مصر
الرباط والمساجد الشريفة
ومشاركة الحرمين وذكر فرضها
وجبلها المقطم والطور والسوادي
المقدس •

الباب الحادى عشر : فيمن ذكر مصر من العلماء
والحكماء والملوك •

- الباب الثانى عشر : فيما حكى عن مقدار خراج مصر
فى الجاهلية والاسلام وانها أكثر
أرض الله مالا وكنوزا أو مطالب .
- الباب الثالث عشر : فى ذكر ما اختصت به مصر دون
غيرها من البلاد من ملبوس ومأكل
ومشروب غير ما تقدم .
- الباب الرابع عشر : فى ذكر ما كان يعمل بأرض مصر
من حفر الترع وعمارة الجنور
ونحو ذلك .
- الباب الخامس عشر : فى ذكر عجائب مصر وغرائبها
كالتيل والأهرام وغير ذلك .
- الباب السادس عشر : فى ذكر المقاييس .
- الباب السابع عشر : فى ذكر القاهرة بالخصوص وأول
أمرها .
- الباب لثامن عشر : فى ذكر محاسن ديار مصر الكلية
الجامعة التى تفضل بها على غيرها
على سبيل الاجمال .
- الباب التاسع عشر : فى ذكر ما اختصت به مصر
والقاهرة وأهلها من محاسن
وفضائل وما شاركهما فيه غيرها

وهو قليل بالنسبة 'ليهما على
التفصيل الأول .

الباب العشرون : في ذكر أخبار الاسكندرية والمنارة
وما فيهما من العجايب .

ويقع هذا المخطوط في ١٣٢ صفحة من الحجم المتوسط .
والجزء الأخير من الباب الثالث (صفحات ١٢ الى ١٦٩) الخاص
بـخلفاء وملوك مصر ونوابهم منذ أقدم العصور يتعلق بتاريخ
مصر العثمانية حتى عهد الوالى محمد باشا (١٠٦٣هـ / ١٦٥١ -
١٦٥٢) (١) . فيتحدث عن من ولى مصر من البكر بكوات وقضاة
العسكر على عهد كل سلطان ابتداء من سليم الأول حتى عهد
السلطان العثمانى محمد الرابع ويذكر تاريخ ابتداء الخدمة
وانتهائها سواء بالمزل أو القتل وما حدث فى عهد كل وال من
الأحداث . وعندما يصل الى الوالى محمد باشا (٧ صفر ١٠١٦ هـ
/ يونيه ١٦٠٧ - ١٨ جمادى الآخرة ١٠٢٠ هـ / أغسطس ١٦١١)
يتحدث عن الثورة التى قامت فى طنطا فى عهد هذا الوالى
والمجهودات التى قام بها للقضاء عليها (ص ٢٥ ، ٢٦ من
المخطوط) . والمخطوط لا يقتصر على معالجة النواحي السياسية
فحسب بل يفرض أيضا للمشاكل والأزمات الاقتصادية التى
تُفرضت لها مصر ، ومن أهم الأمثلة على ذلك ما ذكره عن خلو
مصر من النحاس عند الحديث عن الوالى أحمد باشا (٢٢ رمضان

Brockelmann, op. cit , P. 214 , n: 4: 1

(١)

١٠٤٢هـ / ابريل ١٦٣٣ - ١٥ جمادى الأولى ١٠٤٥هـ / أكتوبر -
 نوفمبر ١٦٣٥) (١) وبالإضافة الى ذلك يحتوى المخطوط على
 معلومات فى غاية الأهمية لأنها تصور الموقف فى داخل المجتمع
 وتشرح مدى نفوذ الأوجاقات العسكرية . ويشير البكرى فى
 ص ٢٦ من الكواكب السائرة الى أنه كتب مخطوطاً آخر وسماه
 « تفريج الكربة فى رفع الطلبة » . وهذا البحث يتعلق بحوادث
 مقتل ابراهيم باشا (١٤ ذى الحجة ١٠١٢ هـ / مايو ١٦٠٤ م -
 أول جمادى الأولى ١٠١٣ هـ / سبتمبر ١٦٠٤) على يد أجناس
 الأوجاقات والاضطرابات التى أدت الى الثورة التى سبق ان أشرك
 فيها فى عهد الوالى محمد باشا (٢) .

٥ - أحمد الدمرداشى : كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة .

بى : نبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من التناجج
 والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والبالغات
 والكتاب مخطوط ضخمة من جزئين بالمتحف البريطانى بلندن
 (British Museum Ms. Or. 1073-4) ويبلغ عدد صفحاته

(١) الكواكب السائرة . ص ٤٨ .

(٢) لم يعثر على هذا المخطوط حتى الآن (انظر : محمد أنيس
 مدرسة التاريخ المصرى ص ٢٣) . ويقول البكرى فى الكواكب (ص ٢٦)
 عن معنى الطلبة ان « الفز باتوا لكاشف الاقليم فيقولون له اكتب لنا على
 الناحية الفلانية كذا وكذا مما يريدون مثلا فيقول باى طريق اكتب لكم ذلك
 فيقولون اكتب ان فلانا اشتكى فلانا من اهالى الناحية الفلانية فيامر الكاشف
 بكتابة ما يقولون ويكتب لهم حق الطريق بقولهم سواء كان له صحة او لا ،
 والغالب ان جميع ما يقع من مثل ذلك يكون لا اصل له بل الجميع لا اصل
 لها فهذا معنى الطلبة » .

الجزئين ٥٨٩ صفحة من الحجم الكبير ، وقد كتبنا بخط النسخ .
وينتمى الدمرداشى الى مدرسة الأجناد التى أشرنا اليها فى بداية
الحديث عن مصادر التاريخ المصرى ، وليست لدينا ترجمة له ،
ولكن يبدو أنه كان يشغل منصب كتخدا أوجاق العزبان . ولقد
كتب على الصفحة الأولى « كتاب الدرة المصانة ٠٠٠ تأليف الأمير
أحمد الدمرداش كتخدا عزبان » . والكتاب يتناول تاريخ مصر
السياسى من عام ١٠٩٩هـ/١٦٨٨ م الى عام ١١٦٩هـ/١٧٥٦ م .
وقال الدمرداشى فى نهاية الكتاب « وقد تمت تاريخى على ذلك
وان أعطاني الله عمرا زدت مما أراه عيانا والحمد لله » . وترجع
أهمية هذا الكتاب الى أن مؤلفه قد عاصر فترة الصراع بين
الأوجاقات العثمانية وانهيار النظام الذى وضعه سليم وسليمان
والذى انتهى بسيطرة البكوات المماليك . كما يتميز مؤلف هذا
الكتاب بفهمه العميق للانقسامات والأحزاب العثمانية والمملوكية
لأنه شارك فيها . ولذلك فالكتاب على حد قول الدكتور محمد
أنيس « لا يمثل تاريخا عسكريا كما قد يتبادر الى الذهن بل
تاريخا سياسيا لأنه صراع حول السلطة ، فالنظام العثمانى كان
يقوم على قاعدة عسكرية (١) » . وبالإضافة الى ذلك يتناول هذا
الكتاب أحوال مصر الاجتماعية والاقتصادية فى العصر العثمانى ،
فيصور بدقة تركيب المجتمع المصرى ويذكر دائما أسعار الحاجات
فى ارتفاعها وانخفاضها . وهكذا يصور هذا الكتاب المظاهر
السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها مصر خلال
تلك الفترة . فيتحدث مثلا فى كتابه عن بداية ظهور الانقسام

(١) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٥٦ .

الذى حدث داخل مصر بين الفقارية والقاسمية فى ذلك الوقت وسبب ذلك فيقول : « وكانت مصر فى وقته فى فرقتين سعد وحرام تبعى وكليبي ويزيدى الحسينى رايته بيضاء واليزيدى رايته حمرا واكرى (كذا) وقيس وكنا نعرف سعد وحرام من المواكب رمانة سعد بجلبة مدورة ومزراق نصف حرام بجلبة من غير رمانة ٠٠٠ » ويشرح الدمرداش سبب ظهور الفقارية والقاسمية فيقول :

« كان بعد فتح السلطان سليم خان طاب ثراه أمير الحاج زين الفقار بيك وكان الدفتر دار قاسم بيك له قاعة ليس لها نظير أنشأها ونمقها - لما انه تممها عزم فى الديوان على زين الفقار بيك ٠٠٠ واذا به أجاب على ذلك ٠٠٠ ثم ان زين الفقار بيك عزم على قاسم بيك يوم الاثنين ، أجابه على ذلك ٠٠٠ وفى يوم الاثنين ركب قاسم بيك بمشيرة طوايف والسعاة والسراج ومملوكين وأتى بيت زين الفقار . طلع المقعد عند السنجق وجلسوا يتحدثوا ويتنادموا . فأتى الفطور فطروا وعملوا نوبة الآلاتية وقاموا صلوا الظهر - بعد حصة آذان العصر صلوه . واذا بالفراش أتى ليمد السباط وكانت كامل أعيان مصر فى ذلك الزمان لا يعرفوا صحن صحن بل اسطة وكبته خشب بيد طويلة

قدام المخدم يناول بها من الأطعمة الناشفة
 مثل الأرز المفلفل واللحم وغيره . فلما أعد
 السماط وتم وقال زين الفقار اندهوا للذين
 برا ليدخلوا يأكلوا . واذا بهم دخلوا سناجق
 وأغوات واختيارية أوجاقات وواجب رعايا .
 داروا من حول السماط . فقام زين الفقار
 وأخذ بيد قاسم بيك وأتى به على رأس
 السماط وجلس زين الفقار ، وقاسم بيك
 واقفا . فقال له زين الفقار بيك اجلس ،
 واذا به قال « لما يجلسوا اخواننا » واذا بزين
 الفقار بيك قال « دول يأكلوا بعدنا ، الكل
 مماليكى لما أموت يبقوا يترحموا علي وأنت
 قاعتك الذى بنيتها لم تنطق أنا هذه بنايتى .
 فحصل عند قاسم بيك من ذلك انحراف مزاج
 وأتى منزله وسمى من ذلك اليوم نصف
 سعد فقارى وسمى نصف حرام قاسمى » .

كما نجد فى هذا الكتاب بعض الأمثلة عن موقف الناس من
 الولاة فى بعض الأحيان وأثر ذلك فى عزلهم فيقول فى ذكر ولاية
 رجب باشا « انجمت عليه أولاد مصر فى بركة الفيل واتوا القاعة
 وصاروا يصرخوا ويقولوا :

يا عين القملة	باشا يا باشا
أيش قلك عقلك	تعمل دا العملة
يا عين ! ير	باشا يا باشا
أيش قلك عقلك	تدبر دا التدبير

ونزل السلطان على رغبة الناس فعين لهم باشا يسمى محمد
باشا عن سنة أربعين وثلاثين ومائة ألف (١) .

وترجع أهمية الكتاب الى أنه يصور بدقة البناء العثماني في
مصر ، وتركيب المجتمع المصري في العصر العثماني ، فهو يشير
مثلا الى التكوين الطائفي للمجتمع عندما تحدث عن ابراهيم بك
أبو شنب الذي كان قائدا على حملة عسكرية طلبها السلطان
العثماني في ١١٠٥ هـ ، فقال :

« اتجهزت الألفين ، أوكب ابراهيم أبو شنب
بالسدارة وأصحاب الادراك الى يولاك ، نزل في قصر
الحلى وشيخ الشحاتين في ركابه مع طايفته وهم يصرخوا
ويقولوا الله يردك علينا يا بيك سالم لأنك أبو الفقرا ،
لأنه كان يمرهم بالواحد ، اذا أعطى واحد منهم نقب
فضة وجرى طلع الرميعة من المظفر وقف قدأمة يقول له
أخذت نصيبك في الصليبية » .

وهذا النص وغيره من النصوص الأخرى تبين أن المجتمع
المصري انتظمت فيه جميع أفرادها على اختلاف حرفهم ومذاهبهم
وأخذ كل أصحاب حرفة مهما بلغت من الانحطاط مكانهم في
المجتمع واعترفت بهم الدولة واحترمتهم وتعاملت معهم على هذا
الأساس .

لقد كتب الدمرداش تاريخه هذا بدافع الهواية الشخصية ،

(١) الدرة المصانة ، Ms. Or. 1073 ، ص ٢٥٨ .

وليس بتكليف من أحد ، أو رغبة في التقرب من كبير أو عظيم
وذكر الدمرداش أنه كتب تاريخه هذا نزولا على طلب بعض
الاخوان ، فقال : « سألني بعض الاخوان عن وقائع مصر القاهر
بين الصناجق والأغوات ، واختيارية السبعة أوجاقات من عز
السلطان محمد خان طاب ثراه ، وتولية أخيه السلطان سليم
خان الى دولة السلطان دام نصره سنة ١١٦٨ هـ وما وقع في مـ
الباشوات المرسولة الى مصر من طرف الدولة العلية من سـ
١٠٩٩ هـ » .

كما تميز الدمرداش عن معاصريه بما فيهم الجبرتي بتقد
وصف دقيق شامل لما كان يدور في اجتماعات الديوان العالي (١)
ويمكن للباحث أن يستخلص من هذه المعلومات أشياء كثيرة =
عضوية الديوان ، والمناقشات التي كانت تجري من أعضاء
وطريقة الدعوة لعقد الاجتماعات . كما سجل الدمرداش معلوما
مفيدة عن الناحية المالية ، ونظام وظروف فرض الضرائب

(١) كان الديوان العالي ينزل في مصر العثمانية المجلس الادارة
الأعلى في البلاد ، وفيه تدرس وتناقش كل شئون الحكم والادارة في ولايت
مصر ، وتصدر القرارات التنفيذية ، ومن أمثلة الموضوعات التي كانت تناقش
في الديوان : أوامر الباب العالي المرسلة الى مصر ، والشئون المالية في البلاد
وارسال صرة الحرمين وارسال الخزينة الارشالية للسلطان ، وموضوع
استقبال الباشا الجديد ، ومحاسبة الباشا المعزول من ولاية مصر ، واحتفالات
وفاء النيل وطلب ارسال فرق عسكرية لمساعدة الدولة في حروبها خارج
مصر واعلان تولية السلاطين الجدد ، وشئون مالية . وقد عرف هذا الديوان
باسم الديوان العالي أو الديوان الكبير تمييزا له عن ديوان آخر وجد في مصر
العثمانية وعرف بالديوان الصغير أو ديوان الباشا وكان يمثل المجلس
التنفيذي في الولاية .

الاضافية ، كما أوضح حقائق كثيرة عن شخصية الروزنامجى ،
تعيينه ، ومعاونيه ، ونظام بيع الوظائف . ومن الواضح أن
الدمرداش لم يترك شيئاً فى عصره الا وسجله تسجيلاً دقيقاً ،
فتحدث ، مثلاً ، عن فساد العملة وسريان الغش الى المواد التى
تدخل فى تركيبها ؛ كما دون أيضاً أنباء النيل وفيضاناته كل
عام (١) وأثر زيادته أو نقصه فى حياة مصر . وتحدث الدمرداش
كذلك عن الأوبئة التى كانت تجتاح البلاد وأسبابها كما ذكر فى
أحداث عام ١١٠٧ هـ / ١٦٩٥ م فقال : « فأخلى الفلاحون بلادهم
ودخلوا مصر ، وصاروا يخطفون الخبز من الأفران والطوابين
ففلوا وصارت الأغنياء تخبز عيشها فى البيوت ، والفقراء فطير
على الربع ، حتى أكلوا سنتها القطط والرمم ، وإذا بالطمعن
والطاعون ، وقد امتلأت الحارات والأزقة من الموتى وقع فيهم فى
خماسين سنة سبعة ومائة وألف ثم وقع فى الامارة وتوابمها » (٢) .

ومما يلاحظ أن أسلوب الدمرداش قد غلبت عليه العامية ،
كما أنه اتبع فى كتابة مؤلفه نظام التاريخ بالحوليات ، غير أنه
بدأ تاريخه بأحداث عام ١٠٩٩ هـ / ١٦٨٨ م دون مقدمات لا عن
فضل علم التاريخ ، ولا عن تاريخ مصر منذ الخليقة ، كما فعل
معظم مؤرخى الحوليات فى القرنين السابع عشر والثامن عشر .
وقد أفاد الدمرداش من اتباعه منهج الكتابة المباشرة عن الأحداث
التي يريد تسجيلها دون مقدمات ، فجاء كتابه ضخماً (٥٨٩
صفحة) بالرغم من قصر المدة التى أرخ لها ، فهى لا تزيد قليلاً

(١) الدمرداش ، ج ١ / ٤٠ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ / ٣٨ .

عن نصف قرن . وما لاشك فيه أن الدمرداش استفاد من الوظائف التي شغلها خبرة بدت واضحة فيما سجله عن شئون الإدارة المالية والفرق العسكرية ، ولذلك اشتمل مؤلفه « الدرة المصانة » على كثير من المصطلحات الإدارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية . ويعتبر هذا المؤلف - بحق - مقدمة لما كتبه عبد الرحمن الجبرتي الذي بدأ تاريخه كما بدأ الدمرداش منذ عام ١٠٩٩ هـ / ١٦٨٨ م ؛ ولكن الدمرداش يختلف عن الجبرتي في أنه لم يمت بالتراجم فقد قصر عمله على تدوين الأحداث .

١ - بعض مصادر التاريخ المصري في القرن التاسع عشر :

١ - عبد الرحمن الجبرتي ونقولا الترك : دراسة مقارنة

لقد عاصر الحملة الفرنسية على مصر وراقبها وسجل أحداثها بالتفصيل شاهدا عيان هما شيخ المؤرخين عبد الرحمن الجبرتي والمعلم نقولا الترك . ومن خلال مشاهدتهما التي تعتبر أقدم ما كتب باللغة العربية عن تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر ، يستطيع الباحث ان يستشف موقف المجتمع الشرقي المحافظ من حسارة الغرب ، وكذلك من الفلسفات السياسية والاجتماعية التي كانت تتصارع في عصرهما ، لاسيما وأن مصر قد اهتمت عن التيارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي كانت تشع من الغرب ما يقرب من ثلاثة قرون . ويحظى كتاب الجبرتي - على وجه الخصوص - باهتمام بالغ . فقلما يوجد كتاب فرنسي في تاريخ الحملة الفرنسية لم يرجع اليه ولم ينقل عنه (١) . كما أن التساؤلات التي تدور حول أثر الحملة الفرنسية في المجتمع المصري وموقف المصريين من العلوم الوضعية والتكنولوجيا ومدى استجابتهم لها نجد لها تفسيراً وتحليلاً في وصف هذين الكاتبين للاحلال الفرنسي لمصر . ونظرا لأهمية ما كتبه الجبرتي ومعاصره اللبناني نقولا

David Aysion. "The historian al-Jabarti and his background" (١)
 School of Oriental and African Studies, vol. 2 (1980), pp 228 229
 233 - 234

الترك من ملاحظات ومشاهدات عن الحملة . تهتم هذه الدراسة المقارنة بنشأتها وببشائها ، وبنوحيها ومنهج كل منها ، والمؤثرات التي أثرت فيها ، والدوافع التي دفعتها إلى كتابة التاريخ ، وموقفها من الحملة وأحداثها . وتطوراتها ، ومدى التشابه والاختلاف في تصويرها للفرس ، وأهدافهم وتنظيماتهم وعاداتهم وعلومهم وفنونهم التي استحدثوها .

ونبدأ دراستنا الآن بشيخ الزبير بن عبد الرحمن الجبرتي الذي يُعتبر أحد كبار المؤرخين في العالم الإسلامي في جميع أزمنته ، وهو بلا جدل أعظم المؤرخين العرب في الأزمنة الحديثة . والجبرتي هو عبد الرحمن بن حسن بن برهان الدين الحنفي (١٧٥ - ١٨٢٥) الذي ينتسب وأسرته إلى « جبرت »^(١) ، وهي إقليم ساحلي يقع إلى الغرب من ميساء زيلع بالجيشة بالقرب من مدخل البحر الأحمر . وقد كتب الجبرتي عن موطن أجداده فقال : « وبلاد الجبرت ... بلاد معروفة تسكنها هذه الطائفة وهم المسلمون ... ويتمذهبون بمذهب الحنفي والشافعي ... ويُنسبون إلى سيدنا أسلم بن عقيل بن أبي طالب ... وهم قوم يفلح عليهم التقشف والصلاح ويأتون من بلادهم بقصد الحج والمجاهرة في طلب العلم ، ويحبون مشاة وأيام رواق بالمدينة المنورة ، ورواق بمكة الشرفة ، ورواق بالجامع الأزهر بمصر »^(٢) . وفي أوائل القرن العاشر الهجري (أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر الميلادي) تزح الجد السابع للجبرتي ، واسمه عبد الرحمن ، من جبرت إلى مكة فالمدينة حيث مكث بها سنتين . قضاهما في الدراسة ، ثم ارتحل إلى مصر ، واستقر بها ، واتصل بالعلماء إلى أن اختير شيخاً لرواق الجبرت^(٣) . وتولى مشيخة الرواق ثلاثة قرون متوالية أولاد الشيخ عبد الرحمن هذا حتى انتقلت عنهم بوقاة الجبرتي .

(١) انظر : محمد محمود المياد : جبرة وجبرت ، ص ٨٣ - ٥٢ . في كتاب عبد الرحمن الجبرتي - دراسات وبحوث ، إشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ولاق ، ١٢٩٧ / ٨ - ١٨٧٩ - ١٨٨٠ م ، ج ١ ، ص ٣٨٥ . (٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٨٨ .

ونشأ الجبرتي في أسرة اشتهرت بخدمة العلم ، فكان والده الشيخ حسن الجبرتي (١٦٩٨ - ١٧٧٤) عالماً من أكبر علماء عصره في العلوم الشرعية والرياضية والتوقيت . ولقد اختلفت في الشيخ حسن الجبرتي ، الذي كان من ثروة الأزهريين ، شخصية العالم بشخصية رجل الأعمال ، فمع اشتغاله بالعلم كان يعاني التجارة والبيع والشراء والمشاركة والمضاربة والمقايسة ..^(١) . وكانت في الوقت نفسه أستاذاً في الأزهر ولم يقصر اهتمامه على تدريس الفقه وعلوم الدين ، بل وجه نفسه إلى دراسات أخرى متعددة ، فتعلم اللغتين التركية والفارسية وأجادهما ودرس الرياضيات ، والهندسة ، والجبر ، والمساحة ، والجغرافية ، والفلك ، وحل الرموز وقام بتدريسها ، ووافته إليه الرياسة في الصناعة ، وأذعنت له أهل المعرفة بالطاعة . . ونجاوزت شهرته حدود مصر والبلاد الإسلامية ، فحضر إليه طلاب من الأفرنج ليتعلموا عنده علم الهندسة ، وأهدوه من صنائعهم وآلاتهم أشياء نفيسة^(٢) . وقد جمع حسن الجبرتي الكتب النادرة . وأنفق في اقتنائها مالا كثيراً ، وأفرد في بيته مكاناً خاصاً وضع فيه الكتب المتداولة بين علماء الأزهر في التوحيد والحديث والتفسير والفقه والمنطق والاستعارات والمعاني والبيان^(٣) .

ولكن اهتمامات حسن الجبرتي لم تشمل دراسة التاريخ ، إذ ليس من المؤكد أن مكتبته الخاصة التي كان العلماء يستعيرون منها قد حمت أعمالاً تاريخية . وعلى ذلك ، فإن اهتمام المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي بدراسة التاريخ وكتابته لم ينتقل إليه عن طريق والده ، ولكن نشأته في بيت والده - الذي أصبح مركزاً للعلم والبيع - قد أثرت دون شك في تحديد نظره التاريخية وخلقت لديه وعياً بالتاريخ وفلسفته . فلقد نشأ الجبرتي بين علماء الأزهر الذين خالطهم فيه أو في بيته ، وسمع بأخبارهم جيلاً بعد جيل من أبيه ، وكذلك بين المالك والكشاف والصانق لكثرة ما

(١) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩١ .

(٢) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٦ .

(٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٩٧ .

كان أبوه يروي عليه من آثارهم وأخبارهم - وروى عنه ابنه - وهو يروي في سنن الأئمة - من التمييز كما يقول - ابن أبي عمير - وابن أبي عمير - أحدهما قوامه العلم والدين ، والآخر قوامه السياسة والحرب ، والآخر قوامه المال . وهكذا أثرت هذه الظروف التي برز فيها الله في إمرائه ملكة التأريخ عنده .

وبعد وفاة والده ، سر عبد الرحمن الجبرتي نفسه في الأزهر وشبهه به ،
يحضر دروسهم فيه ، يروونه في بيته . ولما كبر وأجازته شيوخه أخذ
يلقي دروساً في الأزهر ، بعض المساجد ، في بيته . وكانت من بين
العلماء الذين اتصل بهم عبد الرحمن الجبرتي ولازمهم وقرأ عليهم وأخذ
العلم منهم العالم القوي السيد محمد مرتضى الزبيدي (١٧٣٢ - ١٧٩١) ،
صاحب المعجم المشهور « تاج العروس » من شرح جواهر القاموس . وكان
الزبيدي ، وهو من علماء اليمن أصلاً ، عالماً من أعلام الفكر والعلم لا في
مصر وحدها ، بل في جميع أنحاء العالم الاسلامي^(٢) . وفي حواره
١٧٨٩ عرض الزبيدي على تلميذه عبد الرحمن الجبرتي أن يماونه في تجميع
تراجم عن أعلام القرن الثاني عشر (الثاني عشر الميلادي) من مصريين
وحجازيين دون أن يُعترف بالقصد من جمعها . فاستجاب الزبيدي
وأخذ يعد البطاقات بالأعلام والحوادث المسماة ، وكان يسميها « طيارات »
ويحشد فيها كل ما تذكره من أحاديث والده عن العلماء والحكام . و« طيار »
الجبرتي يعد « الطيارات » ويدون الكراريس ويمرضها على الزبيدي حتى
توفي الأخير عام ١٧٩١^(٣) .

1. "History, Personality, and his Background", *BSOAG*, XXIII:2 (1)

100-200 - "

(١) عبادة الآلهة : ص ٤٦
من الحركات الإلهية وهو كاز

الدراسات الإنسانية (العلوم الإنسانية)

(۶) عجائب الارض ۷۰۰ ص ۱۰۹

وبعد موت الزبيدي اكتشف عبد الرحمن الجبرتي سبب تكليفه له يجمع هذه التراجم ، إذ جاءت رسالة من الشيخ محمد خليل المرادي ، قاضي دمشق ومؤلف كتاب « سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر » ، يطلب فيها إليه أن يوافيه بكل ما قد أعد هو وأستاذه من أوراق وجمع من وقائع . وهنا أدرك عبد الرحمن الجبرتي أن ما طلبه الزبيدي إنما كان بتكليف من المرادي ، وحاول أن يظفر بأوراق أستاذه من ورثته . وعندما باعت أرملة الزبيدي تركته بما فيها من « الكتب والدثنيات » بالمزاد ، اشترى الجبرتي منها ما يريد وكان من بينها عشر ككراريس من التراجم مدونة بقلم الزبيدي وسماها « المعجم المختص »^(١) . ولما تصفحها الجبرتي وجدها عديمة القيمة لأنها كانت تتناول سير « أفاقيون من أهل المغرب والروم والشام والحجاز بل والسودان » ، والذين ليس لهم شهرة ولا كثير بضاعة من الأحياء والأموات . وعندما لاحظ عبد الرحمن الجبرتي ذلك وتحقق من رغبة المرادي ، قام يجمع ما كان قد سوده وزاد عليه ، إلا أنه بقلته في تلك الأثناء (أكتوبر عام ١٧٩١) نبأ وفاة المرادي . ففترت همته وطرح تلك الأوراق في زوايا الإهمال مدة طويلة حتى كادت تتناثر وتضيع إلى أن حصل عندي باعث من نفسي على جمعها ، كما يقول^(٢) .

ورغم أن المرادي كان هو « السبب الأعظم » الذي دعا عبد الرحمن الجبرتي إلى جمع تاريخه على هذا النسق^(٣) ، فإن تأثيره المباشر عليه ليس ملحوظاً . فالجبرتي لم يحظ بلفائه قط ، كما أنه لم يطلع على مؤلفه « سلك الدرر » ، ولم تستمر المراسلات بينها أكثر من نصف عام ، وهي الفترة الواقعة بين وفاة الزبيدي والمرادي^(٤) . أما تأثير أستاذه الزبيدي عليه فكان كبيراً ، إذ يطاق عليه الجبرتي في مؤلفه لقب « شيخنا » . وبما لا شك

(١) عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٢) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٣) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٤ .

(٤) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٣ .

فيه ان اتصال الجبرتي بعلم مثل الزبيدي، كان يتميز بسعة المعرفة ووفرة الانتاج، أو على حد قول الجبرتي نفسه « علم الأعلام » والساحر اللاعب بالأفهام، « قد أثر تأثيراً عميقاً فيه. ولذلك فالزبيدي يحتل المرتبة الثانية بعد والد الجبرتي في تأثيره عليه ومساعدته في الحصول على معلومات كافية عن الشخصيات والاجتماع الذي قام بوصفه في كتابه. وإذا كان الزبيدي لا يُعتبر أستاذاً للجبرتي في دراسة التاريخ، إلا أنه كان له بعض الفضل عليه في هذا الميدان. ورغم أن مؤلف « تاج العروس » لا يمكن أن يُوصف بأنه مؤرخ، إلا أنه وضع تسع مؤلفات في التاريخ: ما بين كتاب ورسالة^(١). ومن المؤكد أن يكون عبد الرحمن الجبرتي قد تعلم بعض الشيء من منهج الزبيدي التاريخي أثناء عملها المشترك بناء على طلب المرادي. ويذكر الجبرتي نفسه المناقشة الطريفة التي دارت بينه وبين أستاذه عندما أطلعه على جزء مما جمعه فيقول: « جمع الحقيق [يقصد الجبرتي نفسه] ... ما تيسر جمعه وذهبت به يوماً وعنده [يقصد الزبيدي] بعض الشاميين فأطلعته عليه فسرّ بذلك كثيراً وطارحني وطارحته في نحو ذلك بمسمع من المجالس^(٢) ».

وعلى أية حال، توقف عبد الرحمن الجبرتي عن متابعة بحثه حين وصله نفا وفاة المرادي، كما أن بحثه من الناحية التاريخية حتى ذلك الوقت لم يعتمد بعض التراحم. وهكذا اقطع الجبرتي عن كتابة التاريخ بعد عام ١٢٠٦ هـ (١٧٩١ م)، ولم يعد إليها في شكلها الجديد وهو المدكرات اليومية إلا في عام ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) عندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر^(٣). فلقد شجعه نجيء الحملة الفرنسية على معاودة الكتابة من جديد لتأريخ أحداث الحملة، فكتب مخطوطاً بعنوان « تاريخ مدة الفرنسيين مصر » يؤرخ فيه للشهور السبعة الأولى للحملة ابتداء من ١٠ محرم عام

(١) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٠٥؛ جلد الدين الشيباني: الحركات الإصلاحية، ص ٧٥.

(٢) عجائب الآثار، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٣) محمد أنيس: مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، معهد الدراسات العربية العالية (القاهرة، ١٩٦٢)، ص ٢٤ - ٣٥.

١٢١٣ هـ (٢٥ يونيو ١٧٩٨ م) حتى نهاية شهر رجب من نفس العام (ديسمبر ١٧٩٨ م) ^(١). واعتمد الجبرتي فيما بعد على هذا المخطوط في إعداد كتابيه «مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين» و«عجائب الآثار في التراجم والأخبار» بعد أن حذف الآراء الصريحة والأخبار التي تسيء إلى سمعة بعض الأشخاص. ويشير الجبرتي نفسه إلى هذا الأمر في مقدمة «مظهر التقديس» فيقول: «ولقد كنت سطرت ما حصل من الوقائع من ابتداء تملك الفرنسيين لأرض مصر إلى أن دخلها مولانا الوزير في أوراق غير منظومة... وكثيراً ما كان يخطر ببالي، وإن لم يكن ذلك من شأن أمثالي، أن أجمع افتراقها، وأكسبها بالترصيف اتساقها، ليكون ذلك تاريخاً مطعماً لليب عن عجائب الأخبار وغرائب الآثار، تذكرة بهذا لكل جيل» ^(٢).

وفي أعقاب خروج الفرنسيين من القاهرة في ١٤ يوليو عام ١٨٠١، دخلت القوات العثمانية القاهرة بقيادة الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا، وعادت مصر مرة أخرى إلى حكم العثمانيين. وقد ابتهج الجبرتي بكثرة من المصريين بهذا الأمر ابتهاجاً عظيماً، وسجل هذا الشعور في كتاب اشترك في تأليفه معه صديقه الشيخ حسن العطار ومحمياه «مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين». وبدأ في تأليف هذا الكتاب في شهر صفر عام ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م) وانتهى منه في شهر شعبان من نفس السنة، أي في مدة ستة أشهر فقط. ويبدو من إهداء الكتاب إلى الصدر الأعظم يوسف ضيا باشا أن الكتاب قد ألف بتكليف منه، وهو بذلك يمثل التاريخ الرسمي للحملات الفرنسية. وبدأ الكتاب، بعد المدة، بتدوين الدولة العثمانية الخاقانية، ولام الممالك على تهاونهم في تحسين الثغور والمناجاة بقعة الحرب ورجالها، وسلوكهم مع أهل مصر، ثم ذكر السلطان سليم الثالث

(١) S. Moreh, "Reputed autographs of Abd Al-Rahman Al-Jabarti and related problems", BSOAS, vol. XXVIII.3 (1965), pp. 524 — 540.

(٢) «مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين - يوميات الجبرتي»، جزءان، نشر محمد عطا (القاهرة ١٩٥٨)، ص ٢٠.

المعاني (١٧٨٩ - ١٨٠٧) وتداركه مصر بتخليصها من الفرنسيين . وذكر صدره الأعظم يوسف ضيا بأوصاف لا تسكاد تنتهي من المدح والتفخيم والإشادة والتعظيم^(١) . كما وضحت في هذا الكتاب فكرة التمسك بالدولة العثمانية والتوحيد بعودة جيشها إلى مصر ، واعتبار هذا بداية لانتداب عهد حديد زاهر ، ونهاية حكم الفرنسيين الذين كان يشير إليهم في مواضع كثيرة من الكتاب بأنهم « الكفا » و « عصابة الكفار » و « دولة الكفر » . ولقد أحسن يوسف ضيا باشا استقبال الكتاب لأنه بما عرذته إلى استأنول أطلع السلطان سليم الثالث عليه فأمر كبير أطبائه مصطفى بهجت بنقله إلى التركية ففرغ من ذلك عام ١٢٢٢ هـ (١٨٠٣ م)^(٢) ، وأصبح عنوان الكتاب المترجم « ارغام مصر من الفرنسيات »^(٣) .

وهكذا قام الجبرتي حتى عام ١٢١٦ هـ (١٨٠١ م) بعملين علميين هامين هما تراجم متاثرة لأعيان القرن الثاني عشر الهجري ، ومذكرات يومية لأحداث مصر في ظل الاحتلال الفرنسي . وفي عام ١٢٢٠ هـ / ١٢٢١ هـ بدأ الجبرتي في كتابة مؤلفه الشهير « عجائب الآثار في التراجم والأخبار » كتابة منظمة مستمرة . ويبدو أن الدافع الرئيسي الذي دفع الجبرتي إلى كتابة مؤلفه هذا هو خيبة الأمل التي أصابته بعد عودة العثمانيين ، فأدرك أن الحكم العثماني لم يكن خيراً من الحكم الفرنسي بل ربما كان الحكم الفرنسي يفضل من بعض الوجوه^(٤) . ويقع « عجائب الآثار » - الذي يعتبر مصدراً من أهم مصادر تاريخ مصر الحديث ، وسجلاً حافلاً جامعاً دقيقاً لحوادث السنين التي أرخ لها - في أربعة أجزاء . ويقول الجبرتي في مقدمة كتابه :

-
- (١) محمود الشرقاوي : دراسات في تاريخ الجبرتي - مصر في القرب الثامن عشر ، الجزء الأول (القاهرة ١٩٥٧) ، ص ٣٦ - ٣٧ .
 (٢) محمد أنيس : الجبرتي بين مظهر التقديس وعجائب الآثار ، مجلة كلية الآداب - جامعة القاهرة ، المجلد الثامن عشر - الجزء الأول (مايو ١٩٥٦) ، ص ٦٥ .
 (٣) محمود الشرقاوي : المرجع السابق ، ص ٣٢ .
 (٤) محمد أنيس : المرجع السابق ، ص ٦٢ - ٦٤ .

«إني كنت سودت أوراقاً في حوادث آخر القرن الثاني عشر وما يليه ، وأوائل القرن الثالث عشر الذي نحن فيه ، جمعت فيها بعض الوقائع إجمالية ، وأخرى بحققة تفصيلية ، وغالبها نحن أدركناها ، وأمور شاهدها ، واستطردت في ضمن ذلك سوابق سمعتها ، ومن أفواه الشيخة تلقيتها ، وبعض تراجم الأعيان المشهورين من العلماء والأمراء المعتمدين ، وذكر الملح من أخبارهم وأحوالهم ، وبعض تواريخ مواليدهم ووفياتهم فأحببت جمع شملها ، وتقييد شواردها في أوراق منسقة النظام ، مرتبة على السنين والأعوام ، ليسهل على الطالب النبيه المراجعة ، ويستفيد ما يرومه من المنفعة ، ويعتبر المطلع على الخطوب الماضية ، فيتناسى إذا لحقه مصاب ، ويتذكر أولو الألباب [وسميته] عجائب الآثار في التراجم والأخبار»^(١).

وطبع كتاب الجبرتي لأول مرة في عام ١٨٧٨ عندما قام أديب اسحق بنشبر الجزء الثالث الذي كتبه الجبرتي عن الحملة الفرنسية مستقلاً بعنوان «تاريخ الفرنسيين في مصر» في جريدة مصر بالاسكندرية^(٢). وكان المسيو كاردان ، مترجم انقنصلية الفرنسية في الاسكندرية ، قد ترجم هذا الجزء إلى اللغة الفرنسية وطبع بباريس عام ١٨٣٨^(٣). وفي عام ١٢٩٧ هـ / ١٨٧٩-١٨٨٠ م ، أي بعد تولي الخديو توفيق عرش مصر مباشرة ، طبع الكتاب لأول مرة بالمطبعة الأميرية ببولاق ، وطبع أولاً الجزء الثالث والرابع ، وفيه بعض من تاريخ محمد علي ، ثم تلاهما الجزءان الأول والثاني^(٤). وترجم «عجائب الآثار» إلى اللغة الفرنسية ، ونشر في تسعة أجزاء ، وطبع بالمطبعة الأميرية بين عامي ١٨٨٨ و ١٨٩٦^(٥). وذكر المترجمون وهم شفيق

(١) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢ - ٣ .

(٢) محمد الشرقاوي : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٣) Alexandre Cardin, *Journal d'Abdurrahman Gabarti pendant l'occupation française d'Egypte, suivi d'un précis de la même Campagne par Mou'allelem Nicolas el-Twki serrétaire du prince des Druzes*, Paris, 1838

(٤) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٢ من المقدمة .

(٥) *Merveilles biographiques et historiques ou chronique du Cheikh Abd-El-Rahman El-Djharti*.

بك مصور يكن ، وبعد العزيز كميل بك ، وجبرائيل نقولا كميل بك ،
واسكندر عمون أفندي ، في مقدمتهم للترجمة الفرنسية أن نور باشا هو
الذي أوحى إليهم بفكرتها ، وأن يعقوب أرئين باشا كان ممعياً لهم في
القيام بالمسروع .

وقد اتبع الجبرتي في كتابة تاريخه طريقة اليوميات والحوليات ، فجاء
سجلاً حافلاً بالأحداث ، ولذلك كالم لهذا الكتاب شأن كبير كشأن
الجريدة المصنوعة لأنه دون فيه كل الحوادث التي شاهدها . واهتم الجبرتي
في الجزئين الأولين بتراجم الرجال وسير الممالك والعلماء وغيرهم ، أما في
الجزئين الآخرين فقد اهتمت عنايته بتسجيل الأحداث والوقائع . ومن
الأهمية بكان أن نلاحظ أن تراجم الجبرتي لم يوحى الكثير من المعلومات
المتعلقة بالحوادث حتى التي لم ترد في سياق الأخبار نفسها . ولذلك فمن
الخطأ أن يقتصر البعض على الأخبار دون الاستعانة بالتراجم في فهم هذه
الأخبار نفسها . ومن الواضح أيضاً أن الجبرتي دون تاريخه هذا دون أن
يظهر أية عاطفة فيما يكتب . ففي الجزء الثالث - على سبيل المثال - سجل
الجبرتي بأمانة وإفاضة حوادث الحملة الفرنسية ، ومقاومة المصريين لجنود
نابليون في صفعات طويلة لا يستين فيها القارئ أي لون من ألوان
العاطفة . ويتضح من أسلوب الجبرتي في كتابه أنه كان يكتب حساباً يلي
عليه اعتقاده ، ولم يفته أن يذكر للفرنسيين ما فعلوه من خير ، فمدح
اعتدالهم وعدالتهم ، وذكر الإصلاحات التي أحدثوها في مصر ، وعدّد
مساوئ الحكم العثماني كما ذكر مساوئ الحكم الفرنسي . ولم يتعيز الجبرتي
في كتابه لطائفة أو لفئة أو لأي إنسان منها عظم نفوذه ، فأورد الحقائق
دون أن يتأثر بجاه من يكتب عنهم . وأكد الجبرتي على هذا الاتجاه في
كتابه بقوله : « ولم أقصد بحممه خدمة ذي جاه كبير ، أو طاعة وزير
أو أمير ، ولم أداهن فيه دولة بنفاق ، أو مدح أو ذم مبانٍ للأخلاق ،
لميل نفسياني أو غرض جسماني » .

(١) عياليب الأول ج ١ ص ٦ .

وهو غير سهج الجبرتي في الكتابة والتأليف بالدقة في استقصاء الحوادث ،
وبالموصوعية التي نستشفها من تأكيده أنه كان يكتب للحقيقة والتاريخ .
وأدرك الجبرتي أهمية الاستعانة بالوثائق في كتابة التاريخ ، فأورد العديد
منها وضمنها تاريخه مثل منشور نابليون ، والنص الكامل لمحاكمة سليمان
الخلي ، والأوامر والقوانين التي كان يصدرها حكام مصر من عثمانين وبماليك
وفرنسيين^(١) . ويتمشى هذا الاتجاه إلى حد كبير مع الدقة التي تميزت بها
كتابات . كما اتبع الجبرتي في جمع مادته التاريخية وترتيبها وتبويبها منهجاً
علمياً حديثاً إذ استخدم طريقة « الطيارات » أو ما نسمي الآن بالبطاقات .
ولنا الآن أن نتساءل عن مفهوم الجبرتي عن علم التاريخ وفائده وأهدافه .
يتول الجبرتي نفسه : « ان التاريخ علم يبحث فيه عن معرفة أحوال
الطوائف ، وبلدانهم ، ورسومهم ، وعاداتهم ، وصنائعهم ، وأنسابهم ، ووفياتهم ،
وموضوعة أحوال الأشخاص الماضي : الأنبياء ، والأولياء ، والعلماء ،
والحكماء ، والشعراء ، والملوك ، والولاة ، وغيرهم . والغرض منه الوقوف
على الأحوال الماضية من حيث هي ، وكيف كانت ، وفائده العبرة بتلك
الأحوال ، والتنصح بها ، وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات
الزمن ، ليمتدح العاقل عن مثل أحوال الهالكين ، من الأمم المذكورة
السالفين ، ويستجلب خييار أفعالهم ، ويحتنب سوء أفعالهم ، ويזהد في
الفاني ، ويحتشد في طلب الباقي »^(٢) . ومنهج الجبرتي هذا وفهمه للتاريخ
يؤكد حقيقة انتمائه إلى مدرسة المؤرخين الاسلاميين التقليديين ، فكانت
برى - مثلهم - أن من أهم فوائد التاريخ العبرة بما جرى للفارين والتنصح
بأحوالهم .

ولمهور مؤرخ كمبد الرحمن الجبرتي يعتبر ظاهرة من الظواهر التاريخية
التي ليس لها تفسير واضح ، لا سيما وأن الكتابة التاريخية قد تدهورت

(١) حال الدين الشيال : التاريخ والمؤرخون في مصر في القرن التاسع عشر . (القاهرة ،

١٩٥٨ ، ص ٢٠ .

(٢) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٣ .

في تلك الفترة ، وتسربت الكتب التاريخية خارج البلاد . ويذكر الجبرتي بعض الأسباب التي أدت إلى تدهور الكتابة التاريخية فيقول : « فإنا لم نر من ذلك كله [أي كتب التاريخ] إلا بعض أجزاء مدشنة بقيت في بعض خزائن كتب الأوقاف بالمدارس مما تداولته أيدي الصحافين ، وباعها القومة والمباشرون ، ونقلت إلى بلاد المغرب والسودان ، ثم ذهبت بقايا البقايا في الفتن والحروب ، وأخذ الفرنسيين ما وجدوه إلى بلادهم »^(١) . ولكن الجبرتي أولى دراسة التاريخ اهتماماً بالغاً ، واختلف عن معاصريه الذين نبذوا التاريخ « وأغفلوه ، وتركوه ، وأملوه ، وعدتوه من شغل البطالين » (وقالوا أساطير الأولين) «^(٢) . وخطا الجبرتي خطوة كبيرة في إحياء الكتابة التاريخية وبعضها من جديد ، وعلى اتجاهه هذا بقوله : « كان علم التاريخ علماً شريفاً ، فيه العظمة والاعتبار ، وبه يقيس العاقل نفسه على من مضى من أمثاله في هذه الدار ، وقد قص الله تعالى أخبار الأمم السالفة في أم الكتاب ، فقال تعالى (لقد كانت في قصصهم عبرة لأولى الألباب) »^(٣) ، وجاء من أحاديث سيد المرسلين كثير من أخبار الأمم الماضية كحديثه عن بني اسرائيل ، وما غيروه من التوراة والانجيل ، وغير ذلك من أخبار المعجم والعرب ، مما يقضي بتأمله إلى المعجب ، وقد قال الشافعي رضي الله عنه : « من علم التاريخ زاد عقله »^(٤) .

ورغم دقة الجبرتي وكفايته في تدوين الحوادث ومداومته على البحث والاستقراء ، لم يكن أسلوبه يسير على نسق واحد ، بل كان مصرياً عاماً كثيراً الأغلاط في المفردات وفي العبارة . ولم يلتزم الجبرتي السجع ولكنّه أحياناً يتفصّل به في غير موضعه فيبدو ظريفاً مضحكاً . وقد اعتذر الجبرتي في مؤلفه عن ضعف أسلوبه ، وتقصيره ، وأخطائه بقوله : « هذا

(١) عجائب الآثار ، ج ١ ص ٦ .

(٢) عجائب الآثار ، ج ١ ص ٥ ؛ وآخر ما جاء بالنص من سورة الفرقان ، الآية رقم (٥) .

(٣) سورة يوسف ، الآية رقم (١١١) .

(٤) عجائب الآثار ، ج ١ ص ٤ - ٥ .

تغييراً موضوعياً في تفكير الجبرتي السامي^(١). ونلاحظ عند المقارنة بين بعض النصوص الواردة في مظهر التدريس وعجائب الآثار ممدار انتبان في عاطفة الجبرتي وموقفه المعدل؛ ففي «مظهر التدريس» حل الجبرتي حملة شديدة على الفرنسيين والماليك، ولم ينظر إلى الحوادث نظرة مجردة من العاطفة الدينية، وأكد التمسك بالتبعية العثمانية والترحيب بعودة العثمانيين. أما في «عجائب الآثار» فقد غير الجبرتي آراءه وحمل على الدولة العثمانية وأثنى على الفرنسيين في عدة مواضع، وبذلك نظر الجبرتي إلى الأحداث بعين الناقد الموضوعي، فليس كل ما هو غير إسلامي سيئ، وليس كل حكم إسلامي طيباً. وما لا شك فيه أن الجبرتي عندما قام بإعادة كتابة تاريخ الحملة الفرنسية في الجزء الثالث من عجائب الآثار، قد برزت صفته كمؤرخ أكثر منه كاتب مذكرات، فقام بفحص أحداث الحملة وتقييمها بدقة^(٢). ولا يوجد مؤرخ غير الجبرتي كتب عن أحداث الحملة يمثل اسبابه وتحقيقاته، فلقد مكنته عضويته في الديوان الذي أنشأ الجنرال ميتو، وصلته القوية برجال الحملة الفرنسية، وصداقته الوطيدة للشيخ اسماعيل الخشاب - أمين محفوظات الديوان - مكنته من معرفة دقائق الأسرار^(٣). ومن ناحية أخرى، أيقظت الحملة الفرنسية عقول بعض علماء مصر ومن بينهم الجبرتي، فكانت كتابته «في تاريخه بعد الحملة أدق وأكثر نقداً لسير الحوادث ورجالها مما كانت عليه قبل الحملة.....»^(٤).

أما المؤرخ الثاني الذي كتب عن الحملة الفرنسية باللغة العربية بعد عبد الرحمن الجبرتي، فهو المعلم^(٥) نقولا بن يوسف بن ناصيف أغا الترك

(١) محمد أنيس: الجبرتي بين مظهر التدريس وعجائب الآثار، ص ٦٣-٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٧٠.

(٣) جمال الدين لشبال: تاريخ الترجمة في عهد الحملة الفرنسية (القاهرة، ١٩٥٠)، ص ٢٣/٢٧.

(٤) أحمد عزت عبد الكريم: تاريخ التعليم في عصر محمد علي (القاهرة، ١٩٣٨)، ص ٣٤.

(٥) المعلم لقب لشخص وجيه متعب، وهو مستمد من الانجيل لأن السيد المسيح عليه السلام كان يتخذ لنفسه لقب «المعلم» وكان يناديه الناس بالمعلم وقد رفض أي لقب آخر. وكان وصف نقولا «بالمعلم» دلالة على ممارسته تعليم القراءة والخط لبعض أبناء الأمر الأستراطي.

(١٧٦٣ - ١٨٢٨) ، الذي وضع كتاباً عن تاريخ الحملة في مصر والشام اسمه « ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية » . ويتسب نقولا الترك إلى أسرة يونانية الأصل من القسطنطينية تحولت إلى المذهب الكاثوليكي في أوائل القرن الثامن عشر. وارتحل والده إلى دير القمر، عاصمة لبنان في ذلك الوقت ، حيث ولد له نقولا الذي نبغ في الأدب شعراً ونثراً. وعندما نزلت الأسرة ديوالقمر نسبها الوطنيون إلى « التركية » وعلق لقب « الترك » بنقولا^(١). ولنا نعرف الكثير عن نشأة نقولا الترك وحياته سوى ما نعرفه عن اتصال والده بالشهابيين على عهد الأمير يوسف الشهابي (١٧٧٠ - ١٧٨٨) ، واختصاصه بأبنائه وكاخنتهم أبي عفاف جرجس باز وقيامه بالمهمات الدقيقة في سيلهم . وظل نقولا يتردد على قصر الأمير بشير الكبير (١٧٨٨ - ١٨٤٠) ويقوم بمهامه في بلاطه رغم أنه قتل والده يوسف الترك في عام ١٨٠٧ « لأنه كان متقدماً [كذا] عند جرجس بتر ويسمع كلامه »^(٢). وعلى أية حال كان نقولا شاعراً مكروماً في بلاط الأمير بشير، وكان يتفق عليه وتلقى أسرته بسخاء .

وكان نقولا الترك قد زار مصر في سبتمبر عام ١٧٨٩ ويظهر ذلك من إحدى قصائده التي امتدح فيها اثنين من الشاميين المقيمين في مصر^(٣). وأمام :، الديار المصرية فترة من الزمن ، وكان مقيماً في « مصر القاهرة » عام ١٧٩٣^(٤) ، وربما عاد إلى لبنان في العام التالي بعد أن أسس علاقاته طيبة بأوساط الشوام المهاجرين إلى مصر من التجار وكتبتاب الدواوين

- (١) ديوان العلم نقولا الترك ، منشورات الجامعة اللبنانية - قسم الدراسات الأدبية / ٤ ، ضبط نصوصه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افروم البستاني ، الجزء الأول (بيروت ، ١٩٧٠) ، ص ١
- (٢) « إن جرجس باز قد تنامى في الجبر ولم عاد حسب إلى أحد حساب وأودا به الغروب إلى أقال أشياء كثيرة في البلاد من دون شور الأمير بشير وخاطره » ، وكان صغير الثقل عدياً لحه ل السرير منه كلام على من هو أكبر منه » ؛ انظر سيدر أحمد الشهابي ، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ، منشورات الجامعة اللبنانية - قسم الدراسات التاريخية / ١٧ ، القسم الثاني ، نشر وتعليق أسد رستم وفؤاد البستاني (بيروت ، ١٩٦٩) ، ص ٢١٣ - ٢١٤ .
- (٣) ديوان العلم نقولا الترك ، ج ١ ، ص ٢٠ .
- (٤) المصدر السابق ، ص ٩٧ .

المتعين إلى طائفة . الكاثوليك مثله^(١) . ويتضح من هذا أن نقولا الترك كان على معرفة ودراية بشؤون مصر وامكانياتها المادية والاقتصادية ، وهذا ما دفع الأمير بشير الشهابي إلى إيفاده إلى مصر لمراقبة الحالة العامة لإبان الاحتلال الفرنسي لها وإطلاعها على أخبارها ربما تمهي إليه أطباع الفرنسيين . ويذكر دي فوربين أن حملة بوناپوت على مصر لأن من شأنها أن يتجاوز تأثيرها تلك الحدود إلى الأناضول المقدسة ، بسبل إلى لبنان نفسه . وأن « السنين ألقا من الدروز : الذين كانوا ينتظرون سقوط عكا لينضموا إلى الجيش الفرنسي ما كانوا ليتورطوا في هذه المغامرة إلا بعد أن يعرف أميرهم بشير الثاني ، حق المعرفة ، مقدرات هذا الجيش وإمكانيات المقاومة في الحامية المصرية^(٢) . ويقول الكسندر كردان في هذا الصدد أيضاً . « كان في استطاعة الحملة الفرنسية أن تترك أثراً ظاهراً في حجاب الدروز الذين يزعمون أنهم منحدرين من أصل فرسي . فكان من الأهمية الكبرى لدى زعيم هذه الأمة الحربية [أي الأمير بشير الثاني] ، أن يقف على كل صغيرة وكبيرة تتصل بحوادث مصر . وعلى ذلك أصدر أمره إلى المعلم نقولا بالتوجه إلى دمياط والإقامة فيها ، وهي أفضل بقعة لمراقبة الجوادث بين مصر وسوريا^(٣) . وكانت رسائل نقولا الترك إلى الأمير

(١) المصدر السابق ، ص ٢٠ - ٢٤ .

(٢) انظر : De Forbin, *Voyage dans le Levant*, Paris, 1819.

(٣) Cardin, *Expédition française en Egypte, par Mou'allelem Nicolas El-Turki*, Paris, 1838, p 2.

حاول كردان الربط بين الزعم القائل بأن الدروز ينحدرون من أصل فرسي وبين إيفاد نقولا الترك في مهمة خاصة إلى مصر . وكان قد أشيع عن الدروز أنهم يلتسبون إلى القائد الفرنسي الصليبي دروز Dreux . وقد ذكر هذا الرأي كثير من الكتاب الفرنجة منهم : الأب أوجين روجيه الفرليسيكالي في تاريخه « الأرض المقدسة » ، والكتاب الروسي بإسيلي في كتابه « سورية وفلسطين » ، ورستل ميير في كتابه « التقاليد » . وتطرق هذا الاعتقاد إلى كثير من المؤرخين العرب مثل جورجيني في « تاريخ سورية » وجورجي زيدان في الحلال . ولكن السير بييجيه دي سان بيير (Puget de St. Pierre) فند هذا الزعم في كتابه (تاريخ الدروز في لبنان) وأثبت أن المنعبرين عرب . (انظر : عيسى اسكندر المعلوف تاريخ الأمير فخر الدين المعني الثاني ، بيروت ، ١٩٦٦ ، حاشية ٢ ص ٣٤ - ٣٥) .

بشير الشامي في طريقه إلى لبنان ، بمنطقة أحمد باشا الجزائر ، مما عرض حاملها للخطر . ويذكر كردان أن إحدى تلك الرسائل وقعت في يد الجزائر ، أدى إلى نزول الكوارث بأحد إخوة المعلم نقولا القاطنين في عكا .

ولم يفادر نقولا الترك مصر مع رجال الحملة كما اعتقد البعض ، بل ظل مقيماً بها حتى عام ١٨٠٤ حين غادرها عائداً إلى دير القمر حيث استأنف التدريس وقرض الشعر من جديد . وانصرف حتى وفاته عام ١٨٢٨ إلى وصف عصره وبيئته ، وأصبح ديوانه من المصادر المهمة التي لا يستغنى عنها في تاريخ الحقبة الممتدة من عام ١٧٩٠ إلى عام ١٨٢٥ . ويعتبر هذا الديوان صورة صادقة لحياة الشاعر مثل أسفاره بين مصر ولبنان ، وإقامته في دير القمر ، وتنقلاته في المدن والقرى اللبنانية ، وزياراته الأمير بشير^(١) . وفي أواخر أيامه ، فقد نقولا الترك بصره ، وكانت ابنته الشاعرة وردة تكتب ما يملأه عليها من أشعاره^(٢) . ولقد استطاع نقولا الترك - خلال السنوات الثلاث التي قضاها في مصر لمراقبة الجيش الفرنسي وتحركاته - أن يجمع المعلومات والملاحظات التي كوَّنت كتابه الضخم عن الحملة الفرنسية . وقد ظهرت أول طبعة لكتاب نقولا الترك في عام ١٨٣٨ في باريس ، وهي عبارة عن ترجمة فرنسية قصيرة لتسع وستين صفحة قام بها الكنتير كردان ونشرها في ذيل ترجمته لكتاب الجبرتي (Journal d'Abdurrahman Gabarti) ^(٣) . وفي العام التالي نشر قسماً من هذا الكتاب في باريس ، مع ترجمته الفرنسية ، المستشرق الفرنسي ديمرانج أنه^(٤) . وكان ديمرانج قد قابل نقولا الترك

(١) ديوان المعلم نقولا الترك ، ج ١ ، المقدمة ص ٥ - ٦ .

(٢) عيسى اسكندر المعلوف : « تواريخ الامبراطور نابوليون بوناپرت باللغة العربية ولا سيما تواريخ

نقولا الترك المبتني منها » ، مجلة المشرق ٢٩٠ / ١٩٣١ ، ص ٢٨٨ .

(٣) A. Carlin. op. cit.

(٤) Histoire de l'expédition des Français en Egypte. Par Nakoula El-Turk, Publiée et traduite Par M. Desgranges Ainc, Secrétaire interprète du Roi. Paris. Imprimée par autorisation du Roi à l'Imprimerie Royale, M DCCC XXXIX.

في دير القمر وتعرف به . كما نقل هذا الكتاب نقلاً يكاد يكون حرفياً
الأمير حيدر أحمد شهاب (١٧٦٣ - ١٨٣٥) في تاريخه المشهور «الغور
الحسان في أخبار أبناء الزمان»^(١). وعنوان مخطوط نقولا الترك الذي
نقله حيدر في تاريخه - وهو «ذكر ما حدث إلى الفرنساوية من الانشقاق
والنفاق والخصام وخروجهم إلى الديار المصرية وما تم لهم بذلك الأمصار.
بنوع الاختصار. والحمد لله العلي الجدار الذي أراح منهم هذه الديار» -
يختلف عن عنوان النسخة التي نشرها ديجرانج و«ذكر تلك جمهر
الفرنسية الأقطار المصرية رائبلاد الشامية»^(٢). وفي عام ١٩٤٨ اعلمت
مكتبة الملك السابق فاروق من إحدى مكتبات القاهرة مخطوطاً يقع في
٢٥٩ صفحة ، وقد جاء غفلاً من العنوان واسم المؤلف ، وهو منسوع
بخط غير متغير ، فيما خلا بضع صفحات في آخره لم تلق العناية الكافية
في نسخها . وبعد أن تحقق جاستون ثبيت - في ضوء ترجمة كردان - من
أن المخطوط هو نفسه تاريخ نقولا الترك ، قام بنشره وترجمته إلى الفرنسية
والتعليق عليه ؛ وطبعه المعهد الفرنسي للأثار الشرقية بالقاهرة في عام
١٩٥٠ تحت عنوان «مذكرات نقولا ترك»^(٣). وهي طبعة أوفى من
طبعة ديجرانج ، إذ تلتهم حوادثها إلى أغسطس عام ١٨٠٤ وتتناول
مقدمات حكم محمد علي . وقد عزز جاستون ثبيت الترجمة بشروح وافية
لكثير من الكلمات الأجنبية - من تركية وفارسية وإيطالية وفرنسية -
جرى كتاب ذلك العصر على استمائها .

ويرى البعض أن نقولا الترك كان واضح الميل بل التعصب للفرنسيين

(١) George M. Haddad, The Historical work of Niquila El-Turk 1763 - 1828, (*Journal of the American Oriental Society*, vol. 81, No. 3 (Aug. Sept. 1961), pp. 247 - 251.

(٢) انظر : طبعة أسد رستم وفؤاد البستاني (بيروت، ١٩٦٩)، القسم الثاني، ص ٢١٣ / ٣٤.

(٣) Nicola Turc, *Chronique D'Égypte 1798 - 1804*, éditée et traduite par Gaston Wiet (Le Caire, 1950).

وسنمتمد في بحثنا هذا على هذا الكتاب وسوف نشير إليه في الحواشي بعنوان «مذكرات
نقولا ترك» . ولن نلتق على الأخطاء النحوية أو اللغوية التي لا تخفى على القارئ .

لما له من شعر في مدح نابليون ورقاء الجنرال كليبر . ونذلك يقول محمود الشرقاوي إن « لشهادته ... قيمة كبيرة ، فيما يتعلق بقاومة المصريين لنابليون وحملته ، واستبسالهم في هذه المقاومة . لأنها شهادة ليس من الهين عليه الاعتراف بها »^(١) . ويقول جبريل جيار أيضاً : « إن كتم سر الأمير بشير أو بالأحرى جاسوسه صاحب الشعر الفنائي في بونايرت ، كان ككثير من أهل المشرق في ذلك الوقت ، يميل إلى الفرنسيين »^(٢) . وفي الواقع ، اتصل نقولا الترك بالفرنسيين مثل غيره من المسيحيين الشوام وترجم لهم^(٣) ، وهذا ما دفع الكثيرين إلى الاعتقاد بتعصبه لهم وتعاطفه معهم . وكان عدد كبير من « الشوام » المسيحيين قد تزح إلى مصر في أوائل القرن الثامن عشر ، واستقر في المدن المصرية الكبرى ذات الصدارة في المجالين التجاري والصناعي مثل القاهرة ، ودمياط ، والاسكندرية . وتتابع هجرة مسيحي الشام إلى مصر بعد أن وصلت أخبار نجاح المهاجرين إلى إخوانهم في سوريا ولبنان ، وطفوا على طائفتي اليهود والأقباط اللتين كان لهما احتكار الوظائف المالية في مصر منذ عهد طويل^(٤) . وعندما جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ، استعان انفرنسيون بمن فيها من مسيحيين وخاصة السوريين لمعرفة اللغة العربية ، وباللغتين الفرنسية والإيطالية ولاتفاق الطائفتين في اعتناق دين واحد ، ومذهب واحد^(٥) . ولما غادرت الحملة مصر ، تركها « جماعة كثيرة من القبط والمترجين وكثير من

(١) محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ، الجزء الثالث (القاهرة ، ١٩٥٦) .

حاشية ١ ص ٤٠ .

(٢) G. Guémard. *Histoire et bibliographie critique de la Commémoration de sciences , arts et de l'Institut d'Égypte* (Le Caire, 1936), pp. 111-112.

(٣) عيسى اسكندر الملوغ : « تاريخ الامبراطور نابليون بونايرت باللغة العربية العربية » .

المشرق ٢٩٠ / ١٩٣١ ص ٢٨٧ .

(٤) بولس قرألي : السويوت في مصر ، الجزء الأول (مصر ، ١٩٢٨) ، ص ٨٢ - ٨٥ .

عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٣٠٩ ؛ انظر أيضاً : مذكرات نقولا ترك ، ص ٢٣ - ٣٥ .

(٥) بولس قرألي : المرجع السابق ، ج ١ ص ٩٠ ؛ عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٣٠٩ ؛

مذكرات نقولا ترك ، ص ٢٣ - ٣٥ ، ٦٢ - ٦٣ .

نصارى الشوام والأروام...^(١)، وكان من بينهم القس جبرائيل الطويل الذي عتِن فيما بعد أستاذاً للغة العربية في مدرسة اللغات الشرقية في باريس^(٢). ولقد ظن البعض أن نقولا الترك غادر مصر أيضاً مع رجال الحملة، بيد أن هذا الظن يفتقر إلى دليل مادي. ومن المنطقي أن يتعاطف نقولا الترك مع الفرنسيين كغيره من بقية «الشوام» المقيمين في مصر^(٣)، ولكن ذلك لم يؤثر على الآراء واللاحظات التي دونها في تاريخه. وكل ما طبع من شعره الغنائي في بونابرت لم يكن سوى قصيدة واحدة أمتها الظروف. وقد نشرت هذه القصيدة وترجمت في الكتاب الذي أصدره ديكرانج، ومطلعها^(٤):

فلك السعادة فيه دار	لله عصر قد زها
جيش الفرنساوي أثار	وجمال كوكب دولة الـ
بالافتخار لها اشتهار	يا حسنها من دولة
تهدي الملوك له الوقار	مقدامها ذو سطوة
ليت الوغا والاقتدار	الشهم بونابرتة
أوج العلا وسما الفخار	من فاق قدراً وارتنى
بشامة ذات اعتبار	ندب توحده بالورى
وغزا البلاد مع الديار	قهر الممالك جمة
ومراكب طوت البحار	وأنا لنا يحافل
بسرعة دون اعتبار	وقمك الاسكندريـ

(١) عجائب الآثار، ج ٣، ص ١٨٧.

(٢) قسطنطين الباشا: محاضرة في تاريخ طائفة الروم الكاثوليك في مصر (ألقاها في النادي الكاثوليكي في القاهرة في ٢٧ شباط ١٩٣٠)، حريصا، ١٩٣٠، ص ٣٩.

(٣) بعد أن ترك الترك مصر بعدة أعوام بلغه أن «أحد أحبائه المدعو باسيلي فخر قنصل دولة فرنسة وركيل غيرها من الدول» قد اشترى قصراً في مدينة دمياط، فأمداه أبياتاً من الشعر استمد فيها ذكرى الليالي الحوالي من شفاف النيل. (انظر: ديوان نقولا الترك، ج ١، ص ١١٨).

(٤) Desjardins, Histoire de l'expédition des français en Égypte, pp. 241 - 242 : ديوان نقولا الترك، ج ١، ص ١٨٠ - ١٨٢.

وملاً الأراضي عسكراً
من كلّ صنديد فقى
صفّة الصفوف بمحكمة
وسطى بشدة عزمه
وأراهم خطباً شديداً
وأثر نار الحرب في
يوم يقال به له
فهنالك جيش الفز قد
وراوا النية فوقهم
ذو البطش منهم والفق
وتبددت تلك الجما
وتشتت أرواحها
وفتوح مصر كان في
في يوم سبت فيه قد.

حول الكنانة واستدار
يوم القتال له اصطبار
وفنون حرب واختبار
وعلى جيوش الفز غار
له الهول فيه العقل حار
يوم تشيب به الصغار
لله درك من نهار
صاح الهزيمة والفرار
قد أمطرت جمرات نار
طلب النجاة وبه استجار
هبر العديدة في القفار
وغدت بذل وانكسار
مفر وأمر الله صار
ارتخت تم الانتصار

حقيقة أن هذه القصيدة توحى بميل نقولا الترك إلى محاكاة الفرنسيين ،
ولكننا إذا أمعنا النظر في كتابه يظهر لنا عكس ما يقصده البعض .
فقد أعجب نقولا الترك بالشجاعة الحربية في أي معسكر كانت ، فأشاد
بذكرها عند الفرنسيين ، كما نوه بها لدى المالكيك . وما نستطيع أن نوضحه
في هذا المجال أن نقولا الترك كان يفيض الأثر (١) .

وقد اتبع نقولا الترك الطريقة التقليدية في كتابة تاريخه ، إذ أخضع
تاريخه للأحداث لطريقة اليوميات والحواليات . وما أضيف على كتابه قيمة
تاريخية أنه كان على اتصال بكبار القوم ، من وطنيين وأجانب ، حكماً
ولا . ووظيفتين وتجاراً ، ووقف على أحوالهم وأعمالهم وأرتخ أهم أحداثهم .
وإنه أنه اقتبس في تاريخه على تسجيل الأحداث ولم يمتد ذلك إلى التحليل

(١) - مذكرات نقولا ترك ، ص ١٠ من المقدمة .

والنقد ، فإنه امتاز بدقة في النظر ، وصواب في الحكم ، وتحرر لبعض المعلومات ، ولباقي في الوصف أعجب بها ديجرانج فنسبها إلى ألفن^(١) ، وربما لا تبعد كثيراً عما كان يقرأه نقولا الترك في « سيرة غزاة » . ولكنه كتب تاريخه بلغة عامية ذات عبارات ركيكة ، يشط في أسلوبه عن قواعد النحو والصرف ، واهتم فقط بتحقيق الفكرة التي يرمي إليها في تاريخه يحمل مسجوعة . وهكذا بيده الفرق الكبير بين أسلوب نقولا الترك ومعاصره الجبرتي ، رغم ما شاب أسلوب الجبرتي أيضاً من ضعف وتقصير وأخطاء إلا أنه أفضل بكثير من أسلوب نقولا الترك الذي لم يلتزم إطلاقاً بقواعد النحو والصرف والإملاء . والجبرتي ، على أية حال ، قد تلمذ في الأزهر ، وتلقى العلم على يد نخبة من علمائه الكبار في ذلك الوقت ثم أصبح عالماً من علمائه . وليس من المستبعد أن يكون الجبرتي - كما وضعنا من قبل - قد مات عن مسودات كتاب لم يطل به العمر لتنقيحها وتهذيبها^(٢) . أما نقولا الترك فيبدو أن أسلوبه كان ضعيفاً وركيكاً بطبيعته ، ويظهر هذا جلياً في ديوان شعره الذي لم يسم في شيء فوق آثار التقليد النظمي المتتابع في عصور الانحطاط ، بل كان يقل عنها في قوة السبك وشدة الضبط . وبذلك يبدو أن « لغة العرب لم تكن تماماً لحفيد اليونان . فظل شاهد عصر جليل ، دقيق النظر ، مرهف الشعور ، صائب القياس ، بصير الحكم ، ولكنه مبيء التعبير »^(٣) .

وإذا كان الجبرتي قد كتب بهدف « التنصح ... والوقوف على تقلبات الزمن »^(٤) ، فإن نقولا الترك دون تاريخه أيضاً بهدف انتفاع الطلاب ، فهو يحدد هدفه ومنهجه في مقدمة كتابه في قوله :

« ... قد جرت عادة الأوائل ، بتأليف الكتب والرسائل ؛
وتاريخ ذكر ما يمر عليهم من الحوادث الكونية ، والحركات

(١) Desgranges, op cit., p. VII. (٢) انظر ما جاء هنا من قبل : ص ١٦
(٣) ديوان نقولا الترك ، ج ١ ، ص ١ . (٤) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ٣ .

الكلية ؛ كقيام دولة على دوله ، واشتهار الحروب المهولة ؛ وما يتعلق بها من المواقع المريعة ، والامور الفظيعة ؛ فحق لنا ان نذكر في هذا الكتاب ، لانتفاع الطلاب ؛ ذكر ما اجرته يد الاقدام ، بهذه الامصار ؛ منذ اذ بتت العزه الالهيه ، بظهور المشيخه الفرنساويه ، وما تاتي بسببها من الفتن في البلاد الافرنجيه ؛ حتى عمت سائر الاقطار ، وشملت كامل الامصار ؛ وقتل سلطانهم ، وخراب بلدانهم ؛ وانتشار شانهم ، وربحهم بعد خصرانهم ؛ وذلك بظهور فرد افرادهم ، وقايد اجنادهم ؛ البطيل الصنديد ، ذو البطش الشديد ؛ الأمير يونابرتيه . وذكر الحروب التي ثارت في تلك الممالك ، ووقوع الشر والمهلك ؛ وقهر تلك البلاد التي اتصلوا اليها ، والانتصارات العظيمة التي حصلوا عليها ؛ وانتقاهم المجيب من الغرب إلى الشرق ، مرور اسرع من البرق ؛ ونزولهم على جزيره مالطا ، كالعواقق الساقطه ؛ وتوجههم نحو الاسكندريه ، واستيلائهم على الاقطار المصريه ، والتخيير عما وقع لهم من التملك ، وحروبهم مع دولة الفزالماليك ؛ وركوبهم على الاقطار الشاميه ، وحصارهم لمدينه عكا القويه ؛ ورجوعهم إلى أرض مصر ، وجميع ما تم لهم في ذلك العصر ؛ وحروبهم مع الدولتين العظيمتين الدوله العثمانيه ، والدوله الانكليزيه ؛ وملاقاتهم للمساكر البحريه والبريه ، ومصادماتهم مع التيجاريده الهابريه الخنكاريه ، وخروجهم من القاهره بالتسليم ، من بعد حروب وافره وهول عظيم ؛ من بعد مكثهم بالكثانه ثلثة أعوام بالتام ابتداوها شهر محرم سنة ١٢١٣ واورها شهر صفر سنة ١٢١٦ ؛ وكانت ترا اعجب المعجائب ، وأغرب الغرائب ، وفي هذا الكتاب أيضا ذكر دخول الدوله العثمانيه ، من بعد خروج الدوله الفرنساويه ، وذكر ما تم لهم مع دولة الفزالمحمديه ؛

وذلك من بعد غلظهم دار الكنانة ، فتقول وبالله القوة
والاستعانة^(١).

وبدا نقولا الترك مذكراته عن الحملة الفرنسية بالمقدمة سريضة عن
التطورات التي حدثت في فرنسا من الثورة إلى قيام المثلثة . وتستدل من
هذا على أن نقولا الترك كان ملماً بتاريخ الثورة الفرنسية وجزائرها ، فهو
يشير إلى ثورة الشعب الفرنسي على الملك^(٢) ريس السادس عشر و"نظام
القديم" ، ومحاولة هروب الملك إلى النمسا ، وانتهاء تلك المحاولة بالفشل
وإعدام الملك هو وزوجته . ولا تقتصر رواية نقولا الترك على هذا الحد ،
بل إنه يتطرق إلى الحديث عن موقف الدول الأوروبية من الثورة الفرنسية
وتكوين التحالفات الدولية ضدها ، فيذكر أن ملوك أوروبا وقامت كلها
على سابق وقدم ، وقالوا لأنفسهم لمحارب هذا الشعب الهائج العاصي ،
ونبيذ ذكره من العالم ، لكي لا تتشبه به باقي شعوب الممالك ، ويقوموا
على ملوكهم ويقتلوم ، ويخرجوا نظير هؤلاء الخارجين ، فبدوا الملوك
يحيشوا عليهم . فاول من تحرك لقتالهم الانباطور ملك النمسا ، وبملكة
اسبانيا ، والانكليز ، والفلنك ، وباقي سلاطين بلاد ايطاليا ، وبالجملة كامل
بلاد أوروبا قامت ضدهم ، وتعرت مشيخة فرنسا من صعبة وصداقة
كامل البلاد الافرنجية^(٣) . ثم تعرض نقولا الترك بعد ذلك إلى انتصارات
الفرنسيين وه ساري عسكرهم الكبير بونابرت في ايطاليا حتى تم إعداد
الحملة الفرنسية وإقلاعها من طولون إلى الاسكندرية والأقطار المصرية .
وهكذا قدم نقولا الترك للحملة الفرنسية بمعلومات عن البلاد التي خرجت
منها وخط سيرها ، مما يدل على أنه كان مطلعاً على أسباب الثورة الفرنسية
وأهدافها ومبادئها .

ويختلف نقولا الترك في ذلك عن معاصره عبد الرحمن الجبرتي ، الذي
يبدو أن معلوماته عن الثورة الفرنسية وتطوراتها كانت منعدمة . فقد

(١) مذكرت نقولا ترك ، ص ١ - ٢ . (٢) مذكرات نقولا ترك ، ص ٤ - ٥ .

استهل عبد الرحمن الجبرتي روايته عن سنة ١٢١٣ هـ - وهي سنة نزول الحملة أرض مصر - بقوله : « وهي أول سني الملاحم العظيمة ، والحوادث الجسيمة ؛ والوقائع النازلة ، والتوازل الهائلة ؛ وتضاعف الشرور ، وترادف الأمور ؛ وتوالي المحن ، واختلال الزمن ؛ وانعكاس المطبوع ، وانقلاب الموضوع ؛ وتتابع الأهوال ، واختلاف الأحوال ؛ وفساد التدبير ، وحصول التدمير ؛ وعموم الخراب ، وتواتر الأسباب ؛ وما كان ربك مهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون »^(١). ونستشف من ذلك أن الجبرتي لم تكن لديه - مثل معاصره نقولا الترك - صورة واضحة عن أحوال أوروبا السياسية والحضارية في تلك الفترة ؛ فهو لم يتبين ما وراء الغزو الفرنسي من أهداف سياسية واقتصادية ، واقتصر تعليقه على أنه فتح ديني قام به النصارى ، وهو يعبر بذلك عن رأيه ورأي معاصريه من المسلمين ، الذين كانوا يرون أنه إذا انهزمت جيوش السلطان واستباح جند النصارى أرضه فقد اختل ميزان الحياة واضطرب أمرها. ولذلك نظر الجبرتي إلى خضوع المصريين للمسلمين الحكم الفرنسي على أنه شر لا يوازيه عسف إبراهيم بك أو ظلم مراد بك ، أو شرور المماليك والعثمانيين مجتمعة . وقال المفطور له الأستاذ محمد شفيق غزال : « في تفسيره لهذا الأمر - أن الحكم الفرنسي « كان انتقاماً من : ع ثم يعرفه المصريون ، إذ لما زال حكم مراد وإبراهيم حل عندهما بوابه . ولم يكن مسلماً ولا مملوكاً ، ومهما قيل في تدبير الفرنسيين في تلك الأيام فهم خير مسلمين ، قد تعامل بهم الضرورة الحربية - أو ما ظنوه ضرورة حربية - إلى انتهاك الحرمات الإسلامية »^(٢). ولذلك جاءت مقدمة الجبرتي عن الحملة الفرنسية تعبيراً لمفهوم هذا العصر عن حقيقة الصراع بين الشرق والغرب ، وهو أمر يختلف فيه تماماً مع نقولا الترك .

(١) عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ٢ . وآخر ما جاء بالنص استشهاد من سورة هود ، الآية رقم (١١٧) .

(٢) انظر : محمد شفيق غزال : الجنرال يعقوب والفارس لاسكاريس ومشروع استقلال مصر في سنة ١٨٠١ ، القاهرة ، ١٩٣٢ .

ومن خلال مردهما لأحداث الحملة الفرنسية ، تعرض الجبرتي وتقولاً
الترك لأهم تطوراتها ولسياسة نابليون بونابرت الإسلامية وموقف المجتمع
الشرقي الإسلامي من التقاليد والمعادن الغربية ، فاتفقت وجهة نظرهما إلى
حد كبير . فقد تطرق الاثنان - مثلاً - إلى الروح الإسلامية السائدة في
ذلك الوقت وإلى العازل الديني الذي كان يفصل بين الشعب المصري وبين
الحكم الفرنسي . ورغم أن تقولاً الترك كان مسيحياً كاثوليكياً إلا أنه أكد
- مثل الجبرتي - أهمية هذا العازل وأثره في قيام ثورة القاهرة الأولى .
ويشير تقولاً الترك إلى هذه الروح الإسلامية عندما يتحدث عن هزيمة
القوات العثمانية في موقعة أبي قير البرية (٢٥ يوليو عام ١٧٩٩) فيقول :

« إن المساكن الفرنسية رجعت إلى مصر بنصر عظيم ،
ورجع أمير الجيوش وصحبته مصطفى باشا كوساً مع ابنه
وبعض أتباعه ، وحصل قهراً عظيماً عن ذلك عند المصريين
بانكسار هذه المعارة .

فعرف ذلك أمير الجيوش بونابرت ، وحين دخلت العلاء
عليه لكي ينوء بقدمه .

فقال لهم ، كنت أظنكم أيها المصريون انكم تحبوني ، وتفرحوا
بنصرتي ، وتحزوا لحزني ، والآن رايتكم بضد ذلك ، فأنا
قدمت لكم كل محبة ، وقلت لكم انني أنا احب النبي محمد ،
وذلك لكون انه بطل صنيدي نظيري ، وصاحب فتوحات ،
فذاك غزى عشرون غزوة ، وأما أنا غزوت ، وأمامي
غزوات كثيرة ، وسوف تشاهدوا وتسمعوا ، والان اتم
متضجرين من الفرنسية ومقربين ، فسوف يأتيكم زمان
الذي به تفتشون على عظام الفرنسية .

وتكون عليها ، ومثل هذا الكلام وغيره كلهم به
عدة أمرار . وكان في مدة اقامته في مصر دائماً يكلمهم

باللسان ، ويكتب لهم أوراق ، ويملقها على حيطان المدينة
بالأسواق، لكي يقرأها الشارد والوارد، وكان يوعدهم بالإسلام،
وبناية جامع باسمه ، ويكلل خير يتعلق بالامة الاسلامية .
وأما هم فكانت قلوبهم غير امنه ولا مطمأنه ، وكانوا يقولوا
كل هذا خداع وغثائه لبينا يتملك ، وأما هو نصراني
ابن نصراني ،^(١).

وتعتبر هذه الفقرة التي سجلها نقولا الترك بشكل واضح عن نظرة
المجتمع المصري الديني إلى بونايرت، فلم يصف المصريون بونايرت بأنه أوروبي
ابن أوروبي، ولم يقولوا عنه إنه فرنسي ابن فرنسي، بل اتخذوا من الدين
معيّاراً لتقييمه . ويؤكد نقولا الترك في أماكن متفرقة من مذكراته ، أنه
كان يميز في نفوس المصريين خضوع بلادهم لحكم أوروبي مسيحي ، لأن
مصر بلد إسلامي منذ أن فتحها عمرو بن العاص ، ولأنها ظلت على هذا
الوضع الإسلامي على توالي الأدهر والمصور ، كما أن هذا الأمر يصب
على أهل مدينة مثل هذه لها في يد الإسلام من ظهور النبي ، وفي القديم
قصدوا النصارى الافرنج الاستيلاء عليها جملة أمرار ، فما قدروا وآخروهم
السلطان لويس الترنساوي الذي انكسر في المنصورة ، كما تخبر التواريخ .
فلهذا السبب صعب جداً دخول الافرنج على المصريين إلى هذه الديار .^(٢)
وهكذا كان الشعب المصري يردد أن بلاده كانت حصناً حصيناً للإسلام،
ومركزاً مرموقاً للثقافة الدينية العلمية الإسلامية . ويخلص نقولا الترك من
وصف مشاعر المصريين إلى القول بأن محاولات الفرنسيين اكتساب قلوب
المصريين قد أخفقت ، بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك ، فقرر أن قبولى
المصريين للحكم الفرنسي إنما هو أمر ضد الطبيعة .

ولقد أشار الجبرتي إلى الروح الإسلامية التي تثلث بشكل قوي في
نورة القاهرة الأولى (أكتوبر ١٧٩٨) والتي يحلو لبعض الباحثين المحدثين

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٥٩ - ٦٠ . (٢) مذكرات نقولا ترك ، ص ٣٠ - ٣١ .

إضفاء الطابع القومي عليها . ولا يغيب عن الذهن في هذا المجال أن المجتمع المصري في القرن الثامن عشر كان مجتمعاً دينياً خالصاً غلبت عليه الثقافة والآراء الدينية ، فكانت الهتافات التي رددتها الثوار هتافات دينية بحجة ، لا تمت بأية صلة إلى الشعارات أو المفاهيم القومية . ويصور الجبرتي الموقف عند بداية ثورة القاهرة فيقول : « وأصبحوا [أي العامة] يوم الأحد متحزبين ، وعلى الجهاد عازمين ؛ وأبرزوا ما كانوا أخفوه من السلاح ، وآلات الحرب والكفاح ، وحضر السيد بدر وصحبته حشرات الحسينيه ، وزعر^(١) الحارات البرانيه ؛ ولهم صياح عظيم ، وهول جسيم ؛ ويقولون بصياح في الكلام : نصر الله دين الإسلام »^(٢) . وتتفق رواية الجبرتي مع رواية نقولا الترك في تأكيد هذا الشعور الإسلامي ، فيقول الترك في مذكراته عن بداية الثورة : « وأهل مصر حين نظروا أن أهل المتصوره قاموا ضد الفرنساوية ، وقتلوا الذين كانوا عندهم ، ولا جرى عليهم خلاف ، وكذلك أهل اقلیم دمیاط ، ولا جرى عليهم شيء ، فذهبوا أهل مصر هذا التدبير الآتي ذكره ، وهو انه في ذات يوم نهار الأحد ، في عشرين ربيع آخر ، نزل أحد المشايخ الصغار ، وكان من مشايخ الأزهر ، وبدا ينادي في المدينة ، ان كل مومن موحد بالله عليه يجامع الأزهر ، لان اليوم ينبغي لنا أن نغازي في الكفار ، وكان اغلب أهل البلد معهم الاس بذلك »^(٣) . ومن الجدير بالذكر أن نقولا الترك لم يتحرج عندما أطلق لفظه « الكفار » على الفرنسيين ، فلقد كان يصف مشاعر الناس وأحاسيسهم وصفاً دقيقاً ، كما كان مدركاً أن مصر كانت جزءاً من أرض السلطان ، زعيم الإسلام والمسلمين في ذلك الوقت .

(١) يعني أناساً ذوي شرارة ، والفرد ('زعرور') أي شيء الخلق كما جاء في الفيروزآبادي (مجد الدين) ؛ القاموس المحيط مادة (زعرور) ، الطبعة الخامسة ، شركة فن الطباعة .

القاهرة بدون تاريخ ؛ وانظر أيضاً : Dozy, R., Supplément aux dictionnaires Arabes, 3ème edition, I, 592, Leyde, Paris : فقد فسر الزاعر - أو الزعرور -

بمعنى الخسيس الدنيء (saurien) أو الشاطر أي الخبيث الفاجر (filou) .

(٢) عجائب الآثار ، ج ٣ ص ٢٥ . (٣) مذكرات نقولا ترك ، ص ٢٨ .

ويستخلص الباحث من روايتي الجبرتي ونقولا الترك ثلاث اتجاهات حددت موقف سكان القاهرة من هذه الثورة :

أولاً : إن الدعوة إلى الاشتراك في الثورة كانت مقصورة على « المؤمنين الموحدين بالله » وهو وصف ينطبق على سكان القاهرة دون سواهم .
ثانياً : إن الجامع الأزهر كان مكان حشد التجمعات الإسلامية تتلقى فيه الأوامر ، أو الأسلحة ، أو الذخائر من قادة الثورة .

ثالثاً : إن الحرب التي خاضها أهل القاهرة الملمون ، كانت حرب جهاد ديني ، استهدفت الانتصار لدين الاسلام ، ولم يطلق فيها الثوار الهتافات التي عرفتها مصر في القرن العشرين ؛ فلم يتقوا بالاستقلال أو بحياة زعيم الثورة ، لأن أي زعيم مصري مهما بلغت مكانته ومهابته ونفوذه في نفوس المصريين ، كان يتضاءل مركزه إذا قورن بسلطان الدولة العثمانية ، على أساس أنه سلطان المسلمين . ويؤكد هذه الحقيقة اثنان من المؤرخين الذين عرف عنهم سلامة الحكم والتقدير ؛ فيقول الأستاذ محمد شفيق غربال : « إن التاريخ الصحيح لا يجد في الفتن الشعبية بالقاهرة والأقاليم ، إلا باعثاً إيجابياً واحداً ، هو الرغبة في العودة لما ألفه الناس ، ولا يمكن تسمية ما ألفوه استقلالاً ، وإنما اسمه الوحيد حكم المماليك تحت السيادة العثمانية »^(١) . أما الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، فهو يقول عن ثورة القاهرة الأولى : « ظل الفرنسيون يحكمون البلاد نحو ثلاث سنين ، تحقق الشعب خلالها أن هؤلاء المغربين يخالفونه في الدين ، ويخالفونه في اللغة ، ويخالفونه في الحياة الاجتماعية التي يحياها : رأهم يحتمون عليه أموراً لم يألّفها »^(٢) . وهكذا أدت عوامل كثيرة إلى قيام الثورة ضد الفرنسيين ، وإلى زيادة الهوة بينهم وبين المصريين من بينها اختلاف الدين والزي واللغة والتقاليد . وقد عبر الجبرتي ونقولا الترك عن هذه العوامل مجتمعة بعبارات تنسم بالوضوح والدقة .

(١) محمد شفيق غربال : الخزانة يعقوب والفارس لاسكارس ، ص ١٥ .

(٢) أحمد عزت عبد الكريم : تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ص ٢١ .

ولم يقف الجبرتي ونقولا الترك عند موضوع الجهاد الديني والروح الإسلامية المنتشرة في ذلك الوقت فحسب، بل تعرضا لمشكلة أخرى هامة ظهرت إبان الاحتلال الفرنسي لمصر، وهي مشكلة التحرر النسائي. فلقد انتشر أثناء الحكم الفرنسي نوع من التحرر النسائي لم يتقبله مجتمع القاهرة، بل نظر إليه على أنه إباحية وفوضى خلقية لا تتماشى مع التقاليد الإسلامية، التي كان الحكم العثماني يحرص على احترامها حرصاً بالغاً. فقد اضطعب بعض الضباط الفرنسيين زوجاتهم أو عشيقاتهم إلى مصر، ويقدر بعض المؤرخين عددهن بثلاثمائة سيدة تقريباً^(١). وقد عاشت تلك الزوجات أو العشيقات في مصر حياة متحررة من قيود مجتمع شرقي إسلامي محافظ، وكن يشبعن ما كانت تهفو إليه نفوسهن من ثل ما هو جديد وطريف. وكتب الجبرتي عن الحرية التي مارستها السيدات الفرنسيات في شوارع القاهرة، وعن ملابسهن، وعن مداعبتن العامة وهن يركبن الفخير؛ فراح يقول: «ومنها تهرج النساء وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء، وهو أنه لما حضر الفرنسيين إلى مصر، ومع البعض منهم نساؤهم، كانوا يشون في الشوارع مع نساؤهم وهن حاسرات الوجوه، لابسات الفستافات، والمناديل الحرير الملونة، ويسدلن على مناكبهن الطرح الكشميري والمزركشات المصبوغة، ويركبن الخيول والحيد، ويسوقونها سوقاً عنيفاً، مع الضحك والقهقهة، ومداعبة المكارية معهم، وحرافيش العامة...»^(٢). وبالإضافة إلى هذا، كانت السيدات الفرنسيات يراقصن الرجال في ميدان الأزيكية في أثناء المهرجان الكبير الذي أقامه الجيش احتفالاً بذكرى قيام الجمهورية.

أما العنصر الثاني من النساء المتحررات في مصر فكان يتمثل في السيدات التركيات واليونانيات والأرمنيات ومن إليهن، وقد كن زوجات أو مستولات أو جوارى للأسراء المالك والكثاف، جيء

(١) محمد فؤاد شكرى: عبدالله جاك مينو وغروج الفرنسيين من مصر، القاهرة ١٩٥٢، ص ٥٧٢.

(٢) عجائب الآثار، ج ١، ص ١٦١.

يبن إلى مصر وأقن في قصور كانت غاية في الروعة والبهاء ، وعشن حياة مترفة ناعمة باذخة ، وارتدين أرقى أنواع الملابس الحريرية المستوردة من مصانع ليون ، والملابس الصوفية وغيرها ، وقد قتل عدد كبير من أزواجهن أو أسيادهن في المعارك التي خاضوها ببالة ضد الفرنسيين ، وارتفع عدد القتلى منهم في معركة امبابية ، وتشقت شمل العائلات المملوكية ، وانطلقت السيدات إلى حياة التحرر ، بعد أن كن يقضين أحلى سنوات العمر وراء الشربيات ، لا يراهن أحد من الأفراد سوى الأغوات الطواشبة الذين يقومون على خدمتهن . وقد عاشت تلك السيدات بعد زواجهن من الفرنسيين حياة أوروبية مترفة منعمة ، وخرجن سافرات في صحبة أزواجهن ، وكن يذهبن معهم إلى منتدى الجيش الفرنسي المسمى تيفولي (Tivoli) (١) في ميدان الأزبكية وإلى غيره من أماكن اللهو والتسلية .

كما كانت الإماء (الجوارى السود) عنصراً ثالثاً متحرراً إلى أبعد حدود التحرر في مدينة القاهرة ، وكن أيضاً يعشن في قصور الأمراء الممالك والكشاف ، وانطلقن من إزار الرق ، وكن أوفر عدداً ، وأكثر براءة في نظير أسلوب حياتهن . وقدم الفرنسيون لهن الملابس الأوروبية مارديبا ، وقدموا لهن الخيول فركبها ، وكن يفادرن منازلهن في أي وقت ، ويطنن بسوارق القاهرة ، سافرات الوجوه ، تبدو عليهن الأناقة في ملابسهن وزينتتهن ومشيتتهن وحركاتهن . ويصور نقولا الترك هذا الوضع تصويراً دقيقاً ، فيقول : « وفي بخمة وعشرين ربيع ، عمل لعب مولد النبي بشنك عظيم ، بزيادة عما كان بصير في مدة الغز . وكانت في كل مواسم الإسلام والأعياد والمولد وجبر بحر النيل ، تصنع الفرنسيون احتفالاً عظيماً ، وتضرب مدافع كثيرة ، وحراقات عظيمة ، التي كانت تصير في مدة الاسلام ، وكل ذلك لكي يجذبهم إلى محبتهم . وأما ما كما أشرنا . إيق ، كانت قلوبهم نافرت منهم ، مع أن غالب الفرنسيون وأكثرهم

(١) ح . ديستوفر هيرود : بونايرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٢٢٢ .

كانوا أشهروا ذواتهم بالاسلام ، وبدوا يتعلموا العربية ، ويدرسوا الكتب والقران الشريف ، وكانت بيوتهم مشعونة من بنات الاسلام ونسائهم ، لاسيما من الجوارى البيض ، الذين كانوا في بيوت الفز المالك . واما الجوارى السود ، فكانوا بزياده ، وكانوا يلبسوم حشم بلاد الافرنج ، ويركبوم الخيل ويدوروا في المدينة مكشوفين الوجوه جهاراً . وكانت حريت مطلقة إلى جنس النساء والبنات ، وخرجت النساء من بيوتهم خروجاً عظيماً لكون أن المجلس الفرلساوي له مداخلة ومخالصة ومسايرة لمجلس النساء بنوع آخر على باقي الجنوس الموجوده في العالم بأسره .^(١) ويتفق الجبرتي في روايته عن الإمام مع نقولا الترك إذ يقول : « وأما الجوارى السود فلأنهن لما علمن رغبة القوم في مطلق لأنهن ذهبن إليهم أفواجاً ، فرادي وأزواجاً ، فنظن الحيطان ، ونظن إليهم من الطيقان ، ودلوم على خبآت أسيادهم ، وخبايا أموالهم ومتاعهم وغير ذلك »^(٢) .

ثم جاء غنمر رابع هو زواج الفرنسيين من المصريين المملكات . ويكشف الجبرتي عن التبرج والفساد ودوافع هذا الزواج في قوله :

دفعنا وقمت الفتنة الأخيرة بمصر وحاربت الفرلسيس
بولاق وفتكوا في أهلها ، وغنموا أموالها ، وأخذوا ما
استحسنوه من النساء والبنات ، صرن مأسورات عندهم ،
فروهن بذي نسايم ، وأجروهن على طريقتين في كامل
الأحوال ، فخلق أكثرهن نقاب الحياء بالكلية ، وتداخل مع
أولئك المأسورات غيرهن من النساء الفواجر ، ولما حل
بأهل البلاد من الذل والهوان ، وسلب الأموال ، واجتماع
الخيرات في حوز الفرلسيس ومن والاهم ، وشدة رغبتهم في
النساء وخضوعهم لهن ، وموافقة مرادهم ، وعدم مخالفة

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٦٠ .

(٢) عجائب الآثار ، ج ١ ، ص ١٦٢ .

هواهن ، ولو شتمته أو ضربته بغاسومتها ، فطرح
الحشمة والوقار ، والمبالاة والاعتبار . واستملن
نظراءهن ، واختلسن عقولهن ليل النفوس الى الشهوات
وخصوصا عقول القاصرات . وخطب الكثير منهم بنات
الأعيان ، وتزوجوهن رغبة في سلطانهم ونوالهم ؛
فيظهر حالة لعقد الاسلام ، وينطق بالشهادتين لأنه ليس
له عقيدة يخشى فسادها ، وصار مع حكام الأخطباط
منهم النساء المسلمات ، متزيات بزيهم ومشوا معهم في
الأخطاط للنظر في أمور الرعية . والاحكام العاديه ،
والأمر والنهي والمناداة ، وتمشى المرأة بنفسها أو معها
بعض أترابها وأضيافها على مهل شكلها ، وأمامها
القواسم والخدم ، وبأيديهم المعصى يفرجون لهن الناس
مثل ما يمر الحاكم ، ويأمرن وينهين في الأحكام» (١) .

ومكذا نظر الجبرتي وسكان القاهرة الى هذا الزواج
المختلط ، والى تحرر المرأة المسلمة على أنها نوع من الرذيلة . وقبيل
شاركهم نقولا الترك هذا الرأي ، فعبر في مذكراته عن الاستياء
الشديد الذى عم المصريين بسبب حياة الخبلاعة فى القاهرة .
وسمى أولئك المصريات « نساء كثرات من الإسلام » ، وقال
« خرجت النساء خروجا شنيعا مع الفرنسيين » ، وقيت مذبذبة
مصر مثل باريس فى شرب الخمر والمسكرات والأشياء التى
لا ترضى رب السموات » (٢) . ويقول نقولا الترك فى مجال

(١) عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ١٦٢ .

(٢) مذكرات نقولا ترك ، ص ٣١ .

آخر - وهو في هذا يتفق في الرأي مع الجبرتي - ان المصريين لم يحتملوا اطلاقا وجود الفرنسيين في القسامة « ولا سيما اذا كانوا يرون نسايم وبناتهم مكشوفين الوجوه . مدلوكن من الافرنج ، جهازا ماشيين معهم في الطريق . ناءين قاعدين في بيوتهم ، فكانوا يكادوا أن يموتوا من هذه المناظر . وناميك تلك الخمامير التي اشتهرت في كامل أسواق المدينة جهازا حتى وفي بعض الجوامع أيضا ، هذا الرويا والمنظر كانت تجعل الاسلام يتنفسوا الصعداء ، ويهبطوا الموت في كل ساعة . ولكن في مدة الفرنسيات كانت الناس السدون في أحسن حال من يساعين . وشياليين ، وأرباب صنایع ، وحمير ، وسياس ، وقوادين ، وسنا خوارج . وبالنتيجة الاناس الادنيا كانوا منشرحين ، وسبه كان اطلاق الحرية » (١) .

واذا كان هناك اتفاق في الرأي بين الجبرتي ونقولا الترك حول بعض القضايا الدينية والاجتماعية ، الا أننا نجد ههما يختلفان في تفسيرهما أو نظرتهما لبعض الأمور السياسية . ونسوق في هذا المجال مثلين للدلالة على الاختلاف في وجهات النظر بينهما : يتعلق الأول بوساطة العلماء لدى نابليون أثناء ثورة القاهرة الأولى : ويرتبط الثاني برأيهما في محمد علي . ففي خلال ثورة القاهرة ، تملك نابليون بونابرت رغبة قوية في الانتقام من الجامع الأزهر ومن رجاله ومن يلوذ به . فأصدر أمره في ٢٣ أكتوبر عام ١٧٩٨ بتعطيم بعض أعمدة الجامع

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٣٦ .

الأزهر أثناء الليل في محاولة منه لهدمه . وقد دفع بونايرت الى اتخاذ مثل هذا القرار ذلك الدور القيادى البارز الذى كان يضطلع به الأزهر فى الحياة المصرية السياسية والدينية ، اذ كشفت هذه الثورة لتابليون مدى قدرة الأزهرين على تحريك الجماهير ثوريا ودينيا . الا أننا نلاحظ أن الأزهر لم يتم هدمه ، ونلاحظ أيضا أن المصادر الفرنسية والعربية قد التزمت الصمت ازاء هذا الأمر الحربى الذى أصدره نابليون بونايرت . ونرجح أنه راجع موقفه بعد أن بدأت هواجسه قليلا ، بالاضافة الى ما تجدد من عوامل خففت الى حد ما من فورة غضبه ، منها سعى كبار علماء الأزهر أعضاء الديوان الى مقابله فى مقر قيادة الجيش الفرنسى .

وبعد أن سيطر الفرنسيون على الموقف فى الأزهر ومنطلقاته ، استقبل بونايرت المشايخ أعضاء الديوان ، والبقي فيهم خطبة طويلة جمع فيها بين التقريع واللوم ، وعلان الصفح عن متخاتن القاهرة ، وكان مما جاء فى كلمته أنه علم أن الموقف منظم المشايخ كان يتسم بالضعف ، ثم قال : انه يجب أن يعتقد أن أعضاء الديوان لم يشاركوا مشاركة فعالة فى اشغال الثورة ، ثم مضى يقول لهم ان النبى صلى الله عليه وسلم كان يمقت همقتا شديدا اثاره الفتن ونكران الجميل . وطلب منهم أن يذهبوا الى الجامع ويعملوا على تنظيقه . ورد اليهم المصاحف التى استعوى عليها الفرنسيون وأعلن أنه لا ينبغي الانتقام من سكان القاهرة . واستلم المشايخ المصاحف لاعادتها الى الجامع الأزهر ، وحمل كل شيخ مجموعة منها ، وذهبوا الى الجامع الأزهر ودخلته معهم

الجماهير ، ورفعوا منه الجثث . وبعد أن تم تنظيفه صعد الشيخ عبد الله الشرقاوى المنبر وخطب فى الجماهير ، ونقل اليهم تصريحات بوناپرت ، وتتفق رواية بوناپرت (١) فى اطارها العام مع رواية عبد الرحمن الجبرتى ، اذ يقول الجبرتى

« وأصبح يوم الأربعاء (الموافق ٢٤ أكتوبر عام ١٧٩٨) . فركب فيه المشايخ أجمع ، وذهبوا الى بيت صارى عسكر وقابلوه . وخاطبوه من المعفو ولاطفوه؛ والتمسوا منه أمانا كافيا ، وعفوا ينادون به باللفتين شافيا . لتطمئن بذلك قلوب الرعية ، ويسكن روعهم من هذه الرزية ؛ فوعدهم وعدا مشوبا بالتسويق ، وطالبهم بالتبيين والتعريف؛ وعن تسبب من المتعممين فى اثاره الموام، رخصهم على الخلاف والقيام؛ فبالطوه عن تلك المقاصد، فقال على لسان الترجمان نعين نعرفهم بالواحد؛ فترجوا عنه فى اخراج العسكر من الجامع الأزهر ، فأجابهم لذلك السؤال ، وأمر بإخراجهم فى الحال ؛ وأبقوا منهم السبعين ، أسكنوهم فى الخططة كالضابطين ؛ ليكونوا للأمور كالراصدين وبالأحكام متقيدين » . (٢) .

أما نقولا الترك ، فيذكر رواية تعارض مع ما جاء فى كل

(١) Napoléon Ier . Guerre d' Orient . Campagnes d' Egypte et de Syrie, 1798-1799 . Mémoires pour Servir à l' histoire de Napoléon dictées par lui-même à Sainte Hélène et publiées par le général Bertrand, Paris, 1847, PP : 255-256

(٢) مدركات نقولا ترك . ص ٢٩ - ٣٠ .

من مذكرات بونابرت ويوميات الجبرتي ؛ فيقول عن وساطة :
العلماء :

« فقامت العلما ، وجات لعند أمير الجيوش ، ودخلوا على يديه ورجليه ، وترجوه أن يسمح لهم بقيام المعسكر من الجامع المذكور ، فلم قبلت رجاءاتهم ، ووبخهم التوبيخ الكلى ، فهم انكروا ان ليس عندهم علم ولا خبر بالذى حصل ، فما امكن ان يقبل رجاءهم فراحوا وارسلوا له الشيخ محمد الجوهري ، فهذا الشيخ كان من العلما الكبار ، ولكن كان متعبد متوحد ، وفي كل حياته ما قابل أحد من الحكام ، ولا يقبل رشوة ، ولا هدية من حاكم ، وفي مده الفز قط ما قابل احد منهم ، بل كانوا يظليون رضاه ودعاه وهو فى بيته . فهذا الشيخ توجه بذاته وقابل أمير الجيوش .

وقال له انا قط فى حياتي ما ترجيت جياكم . وقال قابلت ظالم ، والان اتيت اليك ، فلاجل باخري افرج عن الأزهر لكى ارضا عليك وادعيلك . فانشرح منه امير الجيوش ، وامر برفع المعسكر من الأزهر ، وخامس يوم اطلق المنادى بالامن والامان ، وفتحت البلد ثانية . » (١)

الا أنه يبدو لنا صعوبة الأخذ برواية نقولا الترك عن وساطة الشيخ محمد الجوهري ، فقد كانت تربط هذا الشيخ الوقود

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ٢٩ - ٣٠ .

- 102 -

لا يعرر تلك الواقعة ما لم تقم أسانيد قوية لتأييدها (١) .

أما عن رأى نقولا الترك والجبرتي في محمد علي وحكمه ، فقد عبر كل منهما عن وجهة نظر متعارضة تماما مما يكسب التاريخ المصري الحديث صبغة هامة . فالجزء الذى كتبه نقولا الترك مكملًا للحملة الفرنسية ويصل بالقارىء الى شهر أغسطس عام ١٨٠٤ يمكن الباحث من الوقوف على معلومات تتصل بأوائل ظهور محمد علي ، وفيه يبدى نقولا الترك تفاؤله وحسن ظنه به . بل ان العبارات التى كتبها عنه تتسم بالمدح المتزايد . والتفخيم المتناهى فيقول مثلا : « واما ما كان من أمر السارى ، عسكر محمد علي ، صاحب المقام العلى ، والكوكب الجلى ، فانه : تمكن من مصر ، وساعده النصر ، ونال مرامه ، وقهر اخصامه ، وكان رب مكيده ، وامراه سيده . فهذا ما تم بتقدير المزيين

(١) مما يضعف رواية نقولا الترك ويثير حولها المزيد من الشكوك . ان علماء الأزهر أعضاء الديوان أذاعوا فى نفس اليوم الذى قابلوا فيه بونايرت بيانًا الى سكان القاهرة ، فرروا فيه أن بونايرت استجاب لشفاعتهم وطلبوا من السكان الاخلاص الى السكينة ، تجنبًا لسفك مزيد من الدماء وحفظًا لعائلاتهم ، وابقاء على دينهم ، انظر : عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ٣ ، وراجع ايضا هذا المنشور فى : عبد الرحمن الرحمن ، تاريخ الحركة الآثار ، ١٤١٠ هـ / ٣٨٠ .

La Jonquière C, L' Expédition d'Égypte, 1798-1801, Paris : 1907, P. 285.

وبما هو جدير بالذكر أن هذا البيان قد كتب بإيحاء من بونايرت شأن كل البيانات التى أذاعها علماء الأزهر أعضاء الديوان سواء على عهد بونايرت أو كليبر أو ميتو .

العلیم ، (١) - والواقع أن نقولا الترك لم يشهد من حكم محمد على شينا فهو لم يمكث بمصر بعد عام ١٨٠٤ إذ غادرها عائدا الى لبنان . ولم يشهد أو يدرك التحول الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي حدث في البلاد خلال عهده . ولكن نقولا الترك - قبل أن يعود الى لبنان - أسس في مصر علاقات طيبة في أوساط « الشوام » وأكثرهم من التجار وكتاب الدواوين ، فبقى على معرفة بشؤون البلاد وامكانياتها الحربية والسياسية والاقتصادية . وهكذا كان نقولا الترك يميل الى محمد علي ويقدره حق قدره ، وربما أدى ذلك - على الأرجح - الى ميل الأمير بشير الشهابي الثاني الى محمد علي واستعداده للجوء اليه والاعتماد عليه (٢) .

لقد شهد نقولا الترك فترة المصراع التي أعقبت خروج الحملة الفرنسية من مصر ، فتحدث عن الممالك ومحاربة محمد على لهم ، وكان وصفه ينبض بالتعاطف والتأييد للجهد الذي قام به محمد على . ونسوق في هذا المجال فقرة من الفقرات الكثيرة التي كتبها حول هذا الموضوع فيقول :

« وفي أربعة عشر يوم من هذا الشهر نهار الأحد ، تقدمت الفز البحريين ، وسارى عساكرهم الامير ابراهيم بيك ، وعثمان بيك البرديسي ، وباقي السناجق والكشاف والممالك

(١) مذكرات نقولا ترك ، ص ١٨٩ .

(٢) أسد رستم : بشير بين السلطان والعزيز . القسم الاول ، الطبعة

الثانية - بيروت ١٩٦٠ ، ص ١٥ .

مع طموش العربان ، فخرج لهم ذلك الهمام السارى عسكر
 محمد على ، وهو كالاسد الدرغام ، وساقى الارناووط ،
 والسكمان ، ونشر الاعلام ، واصطفت الرجال للقتال ، ونفق
 غراب الويال ، وتقدمت الفرسان للميدان ، وظهرت الشجعان ،
 وبرزت الغزا ، والجهاد والحرب والجلاد على الخيول الجياد ،
 وانطلقت المدافع ، واشتدت المعامع ، وتلاطما الفريقان ،
 وامتزجا الدكران ، ولعب الهندوان ، ولعلع الزال ،
 وتناثرت الجماجم من العرب والأعاجم ، وسال الدماء على
 الرمال ، وزاد النكال واشتد الجدال وامتد القتال ، واتصل
 الضرب والطعان ستة ساعات من الزمان ، وكان يوما يفقع
 المرادة من شدة الحرارة ، لانه كان واقعا فى عاشر يوم من
 شهر تموز (يوليو) والشمس قد يبست الماء فى الكوز
 وضافت النفوس ، وكل من الحرب كل قدم عبوس ، وتزاحمت
 الارناووط . وتجمعت جمعا غير مفروط ، الى ان بلغ حجمها
 اربعة الاف مقاتل ، وكان الغز مقدار الف فارس غير
 القبائل ، ولم تستطع الثبوت أمام هؤلاء الرثوث ، فولوا
 منهزمين ، وسموا راجعين ، الى ارض بهتيين ، من بعد ما
 فقد منهم عده من الفرسان ، ولم تنفعهم من هذه الحرب
 طموش العربان ٠٠٠٠ » (١)

ثم يوالى وصفه للنصر الكبير الذى أحرزه محمد على والأمن
 والاطمئنان الذى ساد البلاد ، وانكشاف الغمة وانتشار الرخاء

فى عبارات تؤكد ما سبق أن أوضاعه وهو ميل وتقديره لمحمد على . فيقول : وفي ٢٤ شهره من بعد رحيل العر رحل السار عسكر محمد على بجميع العساكر الى القاهرة بيمين ظافرة ومعمة والفره وامن واطمينار وعر وسلطان وانفتحت الطرقات الامنية وانكشفت الغمة من المدينة ، وتواردت الفلاز الى القاهرة من البلاد القريية . (١) . وهكذا لم يشهد نقولا الترك احداث مصر بعد عام ١٨٠٤ . فتوقفت روايته عند فترة الفوضى والاضطراب والصراع والتي انتهت بتولى محمد على حكم مصر فى عام ١٨٠٥ .

اما رواية عبد الرحمن الجبرتي عن حكم محمد على فهي اعمق واشمل لاسيما وانه عاصر ما يقرب من النصف الأول من حكم محمد على . واذا كان نقولا الترك قد قدر محمد على كل التقدير ، فان الجبرتي قد وقف من حكم محمد على موقف المأرضة . فلقد استند حكم الجبرتي على ما شهدته من عصر محمد علي على أساس أخلاقي ، ومن منطلق انتمائه الى الفئات التي مستهأ اجراءات محمد على الصارمة كالملتزمين وكبار حائزي الاراضي وأثرياء المشايخ والماليك . فالجبرتي - مثلا - كان ميالا للماليك وكان يحترم الكثير منهم ، وبخاصة ابراهيم بك ومحمد بك الالفى . وأبلغ ما يصور له محمد الالفى وكرمه لمحمد على تلك العبارة التي أجراها على لسان محمد الالفى عندما اشتد به المرض فيقول : « لم يزل [الالفى] سائرا حتى وصل الى

(١) مذكرات نقولا ترك . ص ٢١٧ .

٣ - قساطر شبرامنت ، فنزل على علوة هناك ، وجلس عليها .
 ١ - ن به لهاجس والقهر ، ونظر الى جهة مصر وقال : يا مصر
 اعطى لى أولادك وهم حولك مشتتين ، متباعدين ، مشردين ،
 واستوطنك أجلاف الاتراك واليهود ، وأراذل الارنؤد ، وصاروا
 يقبضون خراجك . ويحاربون اولادك ، ويقاثلون أبطالك ،
 ويقاومون فرسانك ، ويهدمون دورك ، ويسكنون قصورك ،
 ويفسقون بولدانك وحورك ، ويطمسون بهجتك ونورك . ولم
 يزل يردد هذا الكلام وأمثاله ، وقد تحرك به خلط دموى ، وفي
 الحال تقايا دما وقال : قضى الأمر ، وخلصت مصر لمحمد على ،
 وما ثم من ينازعه ويغالبه ، وجرى حكمه على المماليك المصرية ،
 وما أظن أن تقوم لهم راية بعد اليوم » (١) . لقد دافع الجبرتي
 عن المماليك الذى لقبهم « بالامراء المصرية » واعتبر محمد على
 ورجاله دخلاء على البلاد . كما أنه لم ينع على الالفى اتصاله
 بالانجليز . بل انه « عندما سافر الى بلادهم تهذبت أخلاقه
 بما اطلع عليه من عمارة بلادهم وحسن سياسة أحكامهم وكثرة
 أموالهم ورفاهيتهم وصنائعهم وعدلهم فى رعييتهم مع كفرهم » (٢) .

وهكذا لم يحفل الجبرتي بالتغيير وبواعثه ، بل أخذ يقيس
 الامور بمقياس الاخلاق وحدها . لقد تفنى الجبرتي بالعدل ،
 أى اقامة الشريعة والرفق بالرعية ، وماجم ظلم الحكام . فلم
 يقدر الجبرتي كنه هذا التغيير ومنزى السياسة التى اتبعها محمد

(١) عجائب الاثر . ج ١ . ص ٣٨ .

(٢) المصدر السابق . ج ١ . ص ٤٢ .

على فلقد وقف تاريخه عند عام ١٨٢١ ولم تكن سياسة محمد على قد اتصحت ابعادها واثارها بعد . فاتهم محمد على بانه قد اعتدى على « مساتير الناس وأخلق البيور المفتوحة لار في طبعه داء الحقد والشه والطمع والتألع لما في ابرى الناس وأرزاقهم » . فكان يعتقد ان الشغل الشاغل لمحمد على هو « تحصيل المال والمكاسب وقطع أرزاق المسترزقين والحجبر والاحتكار لجميع الاسباب . ولا يتقرب اليه من يريد قربة الا بمساعدته على مراعاته ومقاصده ، ومن كان بخلاف ذلك فلا حث له مطلقا . ومن تجاسر عليه من الوجهاء بنصح او فعل مناسب ، ولو على سبيل التشفع حقد عليه . وربما أقصاه وعاداه معاداة من لا يصفو أبدا » . وعرفت طباعه وأخلاقه في دائرته وبطائنه فلم يمكنهم الا الموافقة والمساعدة في مشروعاته اما رهبة أو خوفا على سيادتهم ورياستهم ومناصبهم ، واما رغبة وطمعا وتوصلا للرياسة والسيادة » .

ولا غرو فقد شمت الجبرتي في النهاية التي آل اليها السيد عمر مكرم ، اذ اعتبر ذلك عقابا سماويا له لأنه لعب دورا أساسيا في تولية محمد على الحكم ، ثم فقد ساعد على تولية « ظالم » فاستحق بذلك العقاب . وأوضح الجبرتي أن محمد على عمل بذكاء وحذر شديدین لاستمالة عمر مكرم نحوه ، وبذل له الوعود الخلافة بأنه اذا أتيح له حكم مصر فسيكون حريصا على التزام العدل والبعد عن المظالم . ويعبر الجبرتي عن خداع محمد على بعبارات قوية اذ يقول : « وانتصر محمد على بالسيد عمر مكرم النقيب والمشايخ والقائى . . . ومحمد على يداهن السيد عمر

سرا ، ويتملق اليه ، ويأتيه ، ويراسله ، ويأتي اليه في أواخر الليل وفي أوساطه ، مترددا عليه في غالب أوقاته ، حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاقدة والأيمان الكاذبة على سيره بالعدل ، وإقامة الأحكام والشرائع ، والاقلاع عن المظالم ، ولا يفعل أمرا الا بمشورته ومشورة العلماء ، وأنه متى خالف الشروط عزلوه ، وأخرجوه ، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن ، فيتورط المخاطب [أى عمر مكرم] بذلك القول ، ويظن صحته ، وأن كل الوقائع زلايية » (١) .

وهكذا رسم الجبرتي صورة صادقة الى حد كبير عن محمد على في هذه السنين الأولى من حكمه . ورغم أن عاطفة الجبرتي نحو محمد على لم تكن عاطفة المحبة والتقدير ، الا أن أمانة المؤرخ لم تمنعه من الإشارة الى ما ذبل من عمل صالح أو نافع ، بل من الثناء عليه في بعض المواقف أيضا . فبرغم تسجيله لما حاق بالفلاحين من ظلم أثناء حفر ترعة المحمودية الذى ذهب ضحيته اذكثيرون ، فانه لا يتردد في الاشادة ببعض الأعمال الجليلة التى قام بها محمد على ، فمن ذلك - مثلا - حديثه عن دار الصناعة وانشائها فقال فيها انها « دار صناعة عظيمة » (٢) . كما سجل لمحمد على أنه أصبح منطقة فسيحة من الأراضى فى مديرية الشرقية ، تعرف باسم رأس الوادى ، ونقبل كثيرين من فلاحى هذه المديرية ، الذين لا يملكون أرضا ، فاستوطنوا هذه

(١) عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٣٢ .

(٢) عجائب الآثار ، ج ٤ ، ص ٢٩١ .

الأراضي المستعمرة وزرعوا أشجار النوت وإقاموا فيها أكثر من
 ألف باقية الميرى ، وسأذكر ، الجبرتي ، من الأسنات القابلة التي
 سجلها لمحمد على تشجيعه أبناء مصر وفتح أبواب التلاميذ أمامهم ،
 فلقد علم محمد علي أن مصر يا « من أولاد البلاد » يدعى حسين
 شلبي عجيبة . اخترع آلة لضرب الأرض وتبييضه لا تحتاج إلى جهد
 كبير . فتلاميذه إليه وأعطاه مالا وأمره بأن يسير إلى دير الباشا ليقوم
 مصنعا تستخدم فيه هذه الآلة التي اخترعها . وأمر بأن يسلم
 إليه ما يحتاجه من الأخشاب والحديد وأدوات البناء . فلما أقامه
 حسين عجيبة ونجحت آله ، أمر بإقامة مصنع آخر في رشيد وأنعم
 عليه بمال مكافأة له . ثم سبى محمد علي لا عند المصريين من قدرة
 ونشاط ، فأمر بإنشاء مدرسة في فناء قصره ، جمع فيها طائفة
 من الصبية المصريين ومن مماليكه ، وخصص لهم معلمين ، بعضهم
 من الأوروبيين . وأحضر لهم الأدوات الهندسية من انجلترا ،
 وخصص لكل صبي راتبا شهريا وكسوة . وكانت هذه بداية
 مدرسة « مهندس خانة » . وهكذا نجد أن الجبرتي لم يظلم محمدا
 عليا ، ولم يغمطه قدره ولم ينشر شروره ويطو خيره ، بل كان
 منصفاً أميناً ، يذكر ما له وما عليه . ولقد وصف محمد علي بأن
 له « مندوحة لم تكن لغيره من ملوك هذه الأزمان فلو وفقه الله
 لشيء من العدالة على ما فيه من العزم والرياسة والشهامة لكان
 أعجوبة زمانه وفريد أوانه » .

ويتضح من هذه الدراسة المقارنة أن هذين المصدرين
 يعالجان مرحلة هامة من مراحل التاريخ المصري في مطلع القرن

التاسع عشر . فقد عاصرا فترة الحملة الفرنسية وغطيا أحداثها المتلاحقة ، وانعكاساتها المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية على المجتمع المصرى ، مما يجعلهما أهم مصدرين لا غنى لأى باحث عن الرجوع اليهما والاعتماد عليهما فى رسم الصورة الحقيقية لتاريخ مصر فى تلك الفترة . كما أوضحنا أثناء معالجتنا لهذا الموضوع الأهداف التى دفعت كلا من عبد الرحمن الجبرتي ونقولا الترك الى الاقدام على كتابة تاريخيهما ، وأوضحنا بالمثل مفهوم كل منهما عن التاريخ ومنهجه ، وأثر البيئة التى عاشا فيها على تفسير الاحداث التاريخية التى كتبها . ولقد اتبع عبد الرحمن الجبرتي ونقولا الترك طريقة تكاد تكون متقاربة فى كتابة التاريخ وهى طريقة اليوميات والحوليات ، الا أن الجبرتي اهتم أيضا - بالاضافة الى سرد الاحداث التاريخية - بتراجم الشخصيات البارزة فى المجتمع فى كل عام . وقد أوضحت هذه الدراسة أنه برغم اتفاق الجبرتي ونقولا الترك حول بعض المسائل الدينية والاجتماعية التى نتجت عن مجيء الحملة الفرنسية ، الا أنهما اختلفا فى تفسير بعض الأمور السياسية ، وقد عرضنا لبعض الأمثلة للدلالة على ذلك . ومن أهم النتائج التى أبرزتها هذه الدراسة المقارنة هو أن مؤلفي الجبرتي ونقولا الترك يعتبران مصدرين وثائقيين عن أحداث التاريخ المصري إبان الحملة الفرنسية . وفى ضوء هذه الأهمية ركزت هذه الدراسة على مقارنة مقتطفات نصية من المصدرين لتفسير رأى كل من الكاتبين فى الأمور والقضايا التى طرأت على التاريخ المصرى فى تلك الفترة ، وما سجله من حقائق هامة بالنسبة للمهتمين بدراسة تاريخ مصر فى تلك المرحلة .

٢ - أوراق يوسف حكيكيان :

جاءت اول اشارة الى ما يعرف باسم « اوراق حكيكيان » فى كتاب جمال الدين هيورث دن (١) . ولم يلق هذه الاوراق بعد الاهتمام الكافى . ولم تقيم التقييم الموضح لأهميتها ، اذ انها تلقى أضواء جديدة على أحوال مصر خلال فترة لم تلق اهتمام المؤرخين من قبل ، وهى الفترة الممتدة من ١٨٤٠ الى ١٨٦٣ . كما تتضمن هذه الأوراق نشأة حكيكيان وانطباعاته الشخصية عن الفترة التى قضاها فى انجلترا فيما بين ١٨١٨ و ١٨٣٠ . ومن هذه الناحية مثلا ، يمكن مقارنة حكيكيان برقاعة رافع الطهطاوى الذى كتب ذكرياته عن الفترة التى قضاها فى باريس ، أو أحمد فارس الشدياق الذى سجل هو الآخر انطباعاته عن زيارته لانجلترا فى فترة لاحقة . وتشتمل أوراق حكيكيان كذلك على معلومات قيمة تتصل بأعمال التنقيب الأثرى الذى نفذ فى مصر بإشراف الجمعية الملكية البريطانية .

ولد يوسف حكيكيان بك فى استانبول عام ١٨٠٧ تقريبا وانحدر من اسرة أرمنية كاثوليكية . ومنذ طفولته ، كان أبوه يراوده الأمل فى ان يحصل على قسط وافر من التعليم وقد أتاحت له فرصة ايقاد ابنه يوسف الى انجلترا، وسنحت هذه الفرصة عندما قدم الى مصر وعمل مترجما فى خدمة محمد على . وفى عام ١٨١٧

(١) An Introducton to the hi'ory of Educaton in Modern Egypt, London, n. d.

قرر محمد على إرسال عدد كبير من أبناء العاملين في ادارته لدراسه في باريس ، ولكن حكيكيان طلب من الباشا إرسال ابنه يوسف الذى كان مقيما مع أمه في استانبول الى انجلترا ، ووافق الباشا على مطلبه هذا . وعندما وصل حكيكيان الى دوفر لم يكن يعرف سوى اللغة التركية ، وكان متطلعا شغوفا يسيطر عليه الاحساس الذى يحس به الشاب الشرقى عند أول زيارة يقوم بها لانجلترا . وكان يشرف عليه في انجلترا مستر صمويل بريجز (Samuel Briggs) ، قنصل بريطانيا السابق . فى مصر ، الذى اختار له كلية (Stonyhurst) بسبب عقيدته الكاثوليكية . وحتى عام ١٨٢٤ ، ظل حكيكيان يدرس اللغة الانجليزية بالاضافة الى اللغتين اللاتينية والفرنسية وهو ما كانت تفرضه أصول دراسة اللغات الحية فى ذلك الوقت .

وبعدما أتمن حكيكيان دراسة اللغة الانجليزية ، تلقى فى ١١ ديسمبر عام ١٨٢٤ تعليمات من بوغوص بك ، وزير التجارة والشئون الافرنكية ، يطلب منه فيها - بناء على رغبة محمد على - ان يكرس اهتمامه فى دراسة آلات النسيج نظريا وتطبيقيا ، وكذلك انشاء وبناء الطرق والكبارى والقنوات والجسور ، وبالنعل بدأ حكيكيان فى الالمام بهذه التخصصات اعتبارا من شهر مايو ١٨٢٥ ، وقبل عودته الى مصر ، رؤى أنه من الأنسب ان يقوم بزيارة مصانع القطن فى جلاسجو لمشاهدة الطرق المستخدمة فى الغزل والنسيج فى اسكتلندا وكذلك فى مانشستر . وخلال اقامته فى مانشستر وجلاسجو لم يكل من جمع المعلومات المفيدة حول موضوع صناعة القطن .

وفى خريف عام ١٨٣١ عاد حكيكيان الى مصر وكان قد نسي تماما لغته الاصلية وخصص محمد على له مترجما ليساعده فى اعماله التى عانى الشئ الكثير فى سبيل تنفيذها طبقا للأفكار والدراسات الاصلية التى حصل عليها فى بلد الصناعة . وعين حكيكيان د أوسطى ، فى محاليج القطن فى العروض المرصود والخرنفس ويولان والمبيضة ، وخصص له تشرون طالبا من كلية القصر العينى ليتعلموا مبادئ الهندسة والحساب والآلات عن طريق مترجم عينته ادارة محمد على خصيصا لهذا الغرض .

وفى عام ١٨٣٤ افتتحت مدرسة الهندسة ببولاق ، وفى عام ١٨٣٥ أنضمت اليها مدرسة الهندسة بالقناطر الخيرية التى ضمت ثلاثين طالبا وكذلك مدرسة المناجم بنصر القديمة . وقد عين حكيكيان مديرا لمدرسة الهندسة الجديدة وأصبح عضوا رسميا فى مجلس التعليم الذى افتتح عام ١٨٣٦ . وفى أواخر الثلاثينات عين حكيكيان مديرا لمدرسة العمليات ؛ وعلاوة على ذلك كان أحد مؤسسى الجمعية المصرية التى تكونت عام ١٨٣٥ وكان من أهم أهدافها تقديم الخدمات اللازمة للرحالة الاجانب الذين يمرون بمصر ، وكان بها مكتبة أيضا اتخذت مركزا رئيسيا لعقد اجتماعات أعضاء هذه الجمعية . وكان حكيكيان أكثر من مدير للجمعية التى جمعت عددا هائلا من الكتب ، وكان يهتم اهتماما خاصا بالشرق وتاريخه وجغرافيته و نباته وسماداته ، وقامت هذه الجمعية فيما بعد بنشر الكتب ذات الاهت امان الناصة .

وفى ما بين عامى ١٨٤٤ و ١٨٥٠ راس حكيكيان ثلاث بعثات

للبحث عن الفحم فى أجزاء مختلفة من الصحارى والجبال المصرية . وفى عام ١٨٤٩ - ايان حكم عباس حلمى الاول - عين حكيكيان رئيسا لمجلس الصعة بيد أن السرمد المزمع أرغمه على التقاعد من الخدمة فى عام ١٨٥١ ، رغم أنه فى شهر مارس من السنة ذاتها تلقى أوامر شفوية من عباس باشا بتنفيذ أبحاث علمية معينة فى وادى النيل لصالح الجمعية الملكية بلندن . وفى شهر أبريل من العام نفسه ، سمى حكيكيان الى الحصول على الحماية الانجليزية لحمايته من « العنف المحتمل وتقلب حكم الطغاة المتهور ، حيث علم أن أفرادا عديدين من كلا الجنسين قد اختفوا بفتة ولا يعلم أحد بنصيرهم » . وقد دفعته حالة الفزع هذه وارتباطاته الأسرية بأرتين بك - الذى كان محل شك الباشا - دفعته الى قضاء ساعات قلقة اضطرت الى طلب الحماية البريطانية .

وأيما ما كان الأمر ، فلم يكن لهذه المخاوف ما يبررها ، فقد واصل عمليات التنقيب عن الآثار مع المستر ليونينارد هورنر (Leonard Horner) ممثل الجمعية الملكية البريطانية حتى نهاية عام ١٨٥٦ ، عندما أتم تقاريره النهائية وجمع المينات اللازمة والرسوم . وعلاوة على ذلك ، فقد كان حكيكيان مشغولا فى الفترة ما بين ١٨٥٤ و ١٨٦١ بأبحاثه الخاصة التى صاغها فى مجلد واحد ، وود لو نشر كتابه فى انجلترا ، بعد ان شجعه عديد من رجال العلم الذين كان يتناقش معهم بين الفينة والأخرى . والتمس من باشا مصر - محمد سعيد باشا - أن يساعده فى مواجهة نفقات اعداد ونشر وطباعة مائتى نسخة من

الذكريات الخاصة • ووافق سعيد على دفع مبلغ ٥٠٠ جنيه ونشر الكتاب في لندن بعنوان

"A treatise on the chronology of Siriadic movements"

ووزع على عدد معين من الاشخاص • ولم يحدد حكيكيان شيئاً عن وضعه الاجتماعي في مقدمة الكتاب سوى « أنه حكيكيان بك من القسطنطينية . وسابقاً في الخدمة المصرية » • وقد قدم ابنه تيتو حكيكيان - نيما بعد - أوراقه الخاصة وصحفه ومراسلاته ومذكراته ورسوماته التي • ونما عن الفترة ما بين ١٨٣٩ و ١٨٧٤ ، ومعظمها بالانجليزية الى المتحف البريطاني . بلندن •

ونفع مذكرات حكيكيان في أربع وعشرين مجلداً مصنفة كالآتي : -

- الجزء الاول : (مخطوط ٣٧٤٤٨)

مسودات ورسوم ومذكرات عن الفترة من ٢٥ ابريل ١٨٢٩ الى ٢٣ اغسطس ١٨٤١ •

- الجزء الثاني : (مخطوط ٣٧٤٤٩) •

مجموعة من المذكرات عن الفترة من اكتوبر ١٨٤١ الى ابريل ١٨٤٤ •

- الجزء الثالث (مخطوط ٣٧٤٥٠)

استمرار الجرائد ١٨ شوال ١٢٦٠ هـ (٣١ اكتوبر ١٨٤٤)
- ١٣ محرم ١٢٦٧ هـ (١٦ نوفمبر ١٨٥٠) •

= الجزء الرابع : (مخطوط ٣٧٤٥١)

الجرائد ، ٦ فبراير - ١٤ ابريل ١٨٤٦ •

— الجزء الخامس : (مخطوط ٣٧٤٥٢)
استمرار الجرائد مع سجلات حول أعمال الحفائر الانرية
والجيولوجية وهى :

١ — جريدة ٢٢ فبراير — ١٦ اغسطس ١٨٥١ (ورقة ١) .

ب — جريدة أعمال الحفر ، ١٠ مايو — ٤ يونيو ١٨٥٣ بالالمانية
حفظها "Baron d' Erben" الذى عمل مساعدا لحيكيكان بك
(ورقة ١٠٦) .

ج — ملاحظات حول الصحراء المصرية وطبوغرافيتها (ورقة
١٧٤) .

د — وصف تفصيلي لأعمال الحفر فى ١٨٥٢ و ١٨٥٤ (ورقة
١٩٨) .

ه — جريدة أعمال الحفر ، ١٥ ابريل — ٢٦ يوليو ١٨٥٤ (ورقة
٣٤٠) .

— الجزء السادس : (مخطوط ٣٧٤٥٣)
استمرار الجرائد وهى جريدة أعمال الحفر وملحق .

— الجزء السابع : (مخطوط ٣٧٤٥٤)
مذكرات ميدانية وكراسات رسم .

— الجزء الثامن : (مخطوط ٣٧٤٥٥)
وصف عام لأعمال الحفائر ١٨٥٢ — ١٨٥٤ .

– الجزء التاسع : (مخطوط ٣٧٤٥٦)

الجرائد عام ١٨٦٢ وهى : –

٠ ا – جريدة الرحلة بالنيل فى فبراير ١٨٦٢

ب – كرة اسة رسم للرحلة ذاتها .

ح – جريدة رحلة الى انجلترا فى ١٦ مايو – ٢٢ اكتوبر ١٨٦٢ .

– الجزء العاشر : (مخطوط ٣٧٤٥٧)

رسوم للآثار التى تم الحفر بها عام ١٨٥٤ والحق بها جداول
لمناسيب مياه النيل

– الجزء الحادى عشر : (مخطوط ٣٧٤٥٨)

رسوم (بعضها بالالوان) وخطط وجداول عن الآثار المصرية
وأعمال الحفر .

– الجزء الثانى عشر : (مخطوط ٣٧٤٥٩)

مراسلات حكيكيان بك مع "L: H:,, وآخرين حول
موضوع حفائره ، ١٨٣١ – ١٨٦٤ .

– الجزء الثالث عشر : (مخطوط ٣٧٤٦٠)

كتاب رسائل حول نفس الموضوع ١٨٥١ – ١٨٥٤ .

– الجزء الرابع عشر الى السادس عشر : (مخطوط ٣٧٤٦١ –

٣٧٤٦٣)

مراسلات عامة باللفات الغربية ١٨٢١ – ١٨٧٤ .

— الجزء السابع عشر : (مخطوط ٢٧٤٦٤)
جداول المناسيب والعقائير وغيرها من مواد جيولوجية باللغة
العربية ١٨٥١ — ١٨٥٤ .

— الجزء الثامن عشر : (مخطوط ٢٧٤٦٥)
مجموعة المراسلات والاوراق الرسمية باللغتين التركية
والعربية ١٨٢٦ — ١٨٦٨ . وهي تشمل المراسلات التي تتعلق
بالصراع العثماني — المصري (١٨٣٨ — ١٨٣٩) ومراسلات
أخرى كانت قد تبودلت مع حكيكيان بصفته مديرا لمدرسة الآداب
والصناعة .

— الجزء التاسع عشر : (مخطوط ٢٧٤٦٦)
مجموعة الأوراق والتقارير الرسمية المتعلقة بالمسائل
المصرية حوالى سنة ١٨٣٨ الى سنة ١٨٢٩ الخ ٠٠٠ وهي أساسا
باللغة الفرنسية وتشمل :

أ — الامتيازات التي تحكم علاقات الدولة العثمانية بفرنسا
وغیرها من الدول .

ب — قواعد وزارة الحرب الفرنسية التي وضعتها لمدرسة
"Ecole d' application du corps royal d' état-major"
٢٤ نوفمبر سنة ١٨٢٨ .

ج — تقرير عن المعادن ٠٠ الخ في السودان

— تقرير روسيجيه (Rosseger) عن الرصاص على
النيل الأزرق ، ٢٠ فبراير ١٨٣٨ .

— تقرير لبورياني (Boreani) عن الرمال التي تدر
ذهبا في داربرته .

— تقرير دارنو (d'Arnaud) عن أجهزة غسل الذهب ،
٢١ — ٢٢ مايو ١٨٢٩ .

— تقرير جيل بولان (Jules Poulain) الى السوالى
« حول غزل ونسج القطن » . وكتب عليه ارشادات لحكيكيان بك
عن طريق ارتين بك (١٨٤٣) .

— بيان احصائى بخصوص مديرية الدقهلية بالايطالية
(١٨٤٥ — ١٨٤٦) .

— تقرير لحكيكيان عن تعليم صغار الضباط المصريين فى
باريس (٢١ مارس ١٨٤٩) ، وتسبقة أوراق أخرى حول نفس
الموضوع .

تقرير من كليرى (F: Cléry) الى ارتين بك ،
ناظر الخارجية حول وسائل الترانزيت فى مصر .

— ترجمة المناقشات التى دارت بين الأمير بشير الشهابى
والدروز بجبل لبنان .

— الجزء العشرون — الثانى والعشرون : (مخطوط ٣٧٤٦٧
٣٧٤٦٩)

مذكرات كتبت فيما بين ١٨٦٨ — ١٨٧٢ عن بعض المواد
الأثرية والملاحظات .

– الجزء الثالث والعشرون : (منطوط ٣٧٤٧٠ – ٣٧٤٧١)

ثلاث كتب أو مسودات عن نظام التاريخ المصرى المقدس القائم على الصلة النظرية بين المقياس المصرى القديم وذبذبات مستوى السطح فى مصر .

ولكى نقيم البيانات الواردة فى أوراق حكىكيان وأهميتها فيما يتعلق بتاريخ مصر الحديث ، فمن الضرورى أن ندرس أفكار الرجل وفلسفته وأنشطته . لقد كان حكىكيان مهندسا أتاحت له فرصة الاتصال بحريم القصر ، كما كانت له اتصالات واسعة مع عدد من الاصدقاء فى كل من مصر وأوروبا وبخاصة فى إنجلترا . كما قام برحلات مختلفة الى مختلف أجزاء مصر ، وآلم تماما بالحياة الاجتماعية فى صحراء مصر وريفها ومدنها ، وساهم فى المناقشات الرسمية لاسيما فى عصر عباس حلمى الأول (١٨٤٨ – ١٨٥٤) ، ووفرت له وظائفه الرسمية وتعليمه دراية كاملة بظروف مصر والاضاع الدولية التى عاصرها . ولقد عمقت معرفته بنات كثيرة (منها الانجليزية – الفرنسية – الالمانية – التركية – الايطالية – العربية – الفارسية) وخبراته الشخصية ، عمقت أفكاره وأثرت ملاحظاته ؛ كما جعلت هذه الظروف من حكىكيان شخصية عالمية . وبالرغم من أن حكىكيان كان من رجال العلوم التطبيقية الا انه تمتع بحاسة التذوق الأدبى وكان يشغل نفسه بأحوال البشرية بصفة عامة .

لقد أمضى حكىكيان اثنتى عشرة سنة فى إنجلترا شهد خلالها تطور الثورة الصناعية وظهور مبادئ التجارة الحرة

والليبرالية • وأدرك حكيكيان أهمية التعليم والتجارة الحرة بالنسبة للناس اذ أنهما يساعدانها على حكم أنفسهم بالتأكيد • وهى وجهة نظر عبر عنها فيما بعد فى مجلس رأسه عباس الاول ، وحضره نوبار وآخرين • وقد أيد حكيكيان تكوين مؤسسات عامة تمكن النقرء والاغنياء ، والوضيع والنبيل ، وحتى أبناء الباشا من تلقى نفس التعليم ، وأن يستمتعوا بامتيازات متساوية مع أقل الافراد مكانة • ورأى كذلك أن توضع هذه المؤسسات تحت رعاية واشراف الحكومة وتستفيد من الضرائب التى تفرض على الامة بأكملها • ويذكر حكيكيان فى هذا المجال : (١)

« ان الزراعة والصناعة هما المواد الاساسية للتجارة • فنحن ننقل ناتج أحد أطراف الدنيا •• الى الطرف الآخر حيث تتحول الى هذه الصيغ التى تعاد بها ويستفاد منها اما على أنها تميل الى توفير حاجتنا الملحة •• او تعطيم رفايتنا • ويجب أن تكون كل الامم أسرة واحدة وأن تساعد بعضها البعض بالتبادل ، وعندما تندمج مع بعضها بهذه الطريقة يتحقق ذلك الهدف العظيم للطبيعة وهوما يميل اليه كل تحسين يتم فى مختلف أجزاء الارض بشكل متباين •• »

وبالاضافة الى ذلك أيد حكيكيان اقامة نظام دولى للتعليم ، بمع فيه التعليم الاخلاقى ، ولا يسمح لأى نظام جديد تنقصه لافادة الكافية للجنس البشرى • غي أن الظروف فى الشرق فى

مثل هذا الوقت لم تكن معدة لمتل هذه الافكار التقدمية . لقد
اقتنع حكيكيان بأن ديكتاتورية محمد على تعتبر ديكتاتورية
مستنيرة ، الا أنه كان ناقدا لطبيعة الحكم الشرقى فيقول :

« نادرا ما يتستع الغاصبون فى الشرق بالملكية الوراثة
لأراضيهم ، لأن أطفالهم لم يلقوا الرعاية التى حظى بها
أطفال الاسر القديمة التى تمتعت بالسيادة المطلقة » .

ثم يقول مرة أخرى : « تتسم الدبلوماسية الشرقية بالتمثيل
والخداع المسرحى أكثر من الدبلوماسية الاورويبية ..
ولا يوجد هناك شىء معقول يمكن اتيانه أكثر من تحطيم
انسان ووصمه بالعار . وتاريخ الشرق يزخر بمثل هذه
الامثلة منذ عهد قريش . والصعوبة الوحيدة التى تموق
طريق أى انسان يؤدى دوره بكفاءة واقتدار هى الشعور
بالبليلة .. » (١) .

وهكذا فان هذه النظرة توضح ان حكيكيان كان يستنكر
الطفليان الذى يمارسه مشايخ القرى على صغار الفلاحين -
الامر الذى اضطرهم الى هجرة أراضيهم - والدخول فى خدمة
البدو أو العمل فى مجتمع المدينة كخدم وما الى ذلك . لقد
ناهض حكيكيان « الطفليان » وبخاصة طفيان عباس الأول الذى
شعر حكيكيان نفسه فى عهده بفقدان الأمان مما دفعه الى طلب

العماية البريطانية كما سبق الإشارة الى ذلك - لقد أكد هذه الإوتوقراطية السائدة آنذاك فى مصر رجل الشارع العادى ، فعندما سأل حكيكيان حوزيا عن رأيه فى عباس قال أنه (أى عباس) حاكم خامل وقاس مع الفئراء : يدفعهم الى العمل الشاق فى الصحراء ولا يدفع لهم شيئا ٠٠٠٠ وقال « ان كثيرا من مواطنيه كانوا يموتون كل يوم اثناء العمل فى باء قصور الباشا - وكان لدى هذا الحوذى احساس بضرره ان يفكر سموه فى انفاق المال على تحسين القاهرة أفضل من البناء فى الصحراء » وقال « انه اذا ما ألعيت الجباية فلسوف يخفف الوالى من خطايا المتضاعفة ، فقد كان من مظاهر الظلم والقسوة ان يحرم الاب من خدمات ابن وحيد كان على استعداد لان يدفع له ألف فرش بدلا من ان يفتقد الى مساعدته فى أعمال الزراعة » (١) -

وهكذا فان الملاحظات الاجتماعية التى احتوتها مذكرات حكيكيان تتميز بقيمة علمية هامة لأنها توضح الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة فى مصر فى ذلك الوقت ، حيث أن حكيكيان نفسه كانت لديه الفرصة للقيام بالاسفار الى مختلف أجزاء البلاد واتصل بطبقات سكانها المختلفة مما مكنه من ان يرسم هذه الصورة الواقعية -

وكانت لحكيكيان اتصالات بالبدو مما ساعده على اعطاء وصف دقيق لأحوالهم فى عهد عباس الاول ، فيقول : « ان عباس باشا كان يفضل البدو على ما عداهم ، وكان يفض الطرف عن

أعمال التخريب والسلب التي ارتكبوها في حق الفلاحين ، ومع المعروف ان الامير طحاوى كان قد سرق حصانا لطيفا يخص شيخا ثريا في اقليم البحيرة . وما يزال يمتطيه دون أدنى خجل .
 واشتكى الشيخ للحاكم ولكن دون نتيجة تذكر وأوضعت ظاهرة اعطاء الخلع بشكل مستمر ان عباسا قد ركز بشكل مؤكد على كسب ود البدو وعطفهم غير ان هذا الضعف من جانب السوالى دفع البدو الى استمرار حياة السلب والنهب . ومن ناحية أخرى ، رأى حكيكيان « أن مشايخ القرى سوف يقومون - ان عاجلا أو آجلا - بقطع الطرق وممارسة حياة السلب ، فالشيخ عبانه في البحيرة يمكنه - كما يقول حكيكيان - ان يجمع حوله اثني عشر جنديا لخدمته للقيام يمثل هذه الأعمال التي يمتقنون بأنها حق مكتسب لهم في نطاق أراضيههم ، ولاسيما عادة فرض الاتاوات » .

كما شهد حكيكيان نوعا معينا من التحول الاجتماعي فيما يختص بالعلاقة بين المسلمين وأهل الذمة في مصر ، فلاحظ أن الشعور الاسلامى ضد المسيحيين قد فقد حدة المعتادة وحل محله احساس آخر اكثر حدة في فعاليته « وهو احساس بالغيرة والخوف وكرامية الاوروبيين والطوائف التي يفترض انها تتعاطف معهم » .

وفي تقييمه للشخصيات ، لجأ حكيكيان للطريقة التحليلية التي تعطى وزنا للعوامل الاجتماعية والنفسية المتأصلة في اللوحة التي يرسمها ومن ثم وصف عباس الاول بأنه « رغم امتلاكه لبعض الصفات التي تفيده هو وبلاده ، الا أنه بسبب التعليم

السيء الذى ناله . وبسبب حاشيته التى ضمت الجهلاء
والانانيين . قد اصبحت طاغية ومحسونا كما يعطيان حكيكيان
وصفا دقيقا شاملا لرجل آخر وهو بوغوص بك الذى خدم محمد
على أكثر من ثلاثين عاما فيقول (١)

« كان بوغوص بك رجلا مازا بصفة خاصة . ولا يوجد
من يفضلته فى صفاته الوظيفية ، وربما تذكر انه عمل
فى خدمة طاغية ، وربما يعد بين أعظم وزراء الشعب سرق
لانه استمر يتمتع بضاء الطاغية وبلاطه لسنوات عديدة
وكأن السر فى سياسته هو ألا يقوم بعمل شئ من تفكيره
الخاص ، ولا يخاطر بأى شئ ، وألا يعطى رأيه بطريقة
خاصة للباشا ، وألا يعارضه علانية »

وبالإضافة الى هذا كله ، فان مذكرات حكيكيان تشتمل على
رسومات وخرائط ومعلومات اجتماعية حول مساكن مختلف
أقسام سكان مصر وملابسهم وعاداتهم . وأخيرا ، ينبغي ألا يغيب عن
الذهن أن حكيكيان كان أول موظف عمومى فى الادارة المصرية فى
القرن التاسع عشر يحتفظ بيومياته ومراسلاته . كما أن
حكيكيان كتب معظم مذكراته ويومياته بالانجليزية بسبب بقائه
فى إنجلترا فترة من الزمن »

٣ - علي مبارك والخطط التوفيقية :

١ - نشأته وحياته :

في الرقة الذي بدأ محمد علي يفتح فيه ابواب مصر لتيارات الغرب الفكرية والحضارية والتقنية . ولد في قرية من قرى مصر طفل متحرى كان له أكبر الأثر في افادة مصر افادة مثمرة من حضارة الغرب وعلمه . وبعدما اكتملت رجولته وعلمه ، قضى حياته كلها في العمل على نشر العمران والحضارة والتعليم في مدن مصر وقراها . وبعض الذين ترجموا لعل مبارك يضيفون الى اسمه « الرومى » وان كان جورجى زيدان يذكرها « الروجى » ولعله تصحيف ، وليس بامكاننا أن نتخذ من نسبته الى « الروم » دلالة على أن في أصله دما غير مصرى أم لا . على أن كل الدلائل تشير الى أنه كان أصيلا في مصريته ، ليس في عروقه دم دخيل ، ولعل نسبة الرومى هذه جاءت من سفره الى الدولة العثمانية واقامته فيها زمنا . وكانت البلاد العثمانية وقتذاك ، تسنى أيضا بلاد « الروم » .

ولد علي مبارك في عام ١٢٣٩ هـ / ١٨٢٣ - ١٨٢٤ م بقرية برنبال الجديدة من قرى محلة دمنة بمديرية الدقهلية . وكان أبوه الشيخ محمد ، رجلا فقيها يعلم الناس بعض شئون دينهم ويفصل بينهم في الخصومات والقضايا . وكانت لهذا الشيخ وآبائه مكانة عند الحكام جعلتهم يخصصونهم بيمض « الرزق » أى المخصصات ، ولا يفرضون عليهم ما يفرض على الفلاحين عادة من الضرائب والمغارم . ولكن الايام لم تنك لهم هدوءهم هذا

ولا امنهم وقرارهم . فقد أصاب الناس فى بعض السنين ضر
عجزهم عن فـلاحة الارض وعن دفع ما عليهم من الأموال
والضرائب حتى انكسر عليهم شىء كثير . فطلب بعض الحكام
الى عائلة مبارك أن يتولوا زراعة مقدار من الارض على أن يدفعوا
ما انكسر عليها من الضرائب . واشتدوا عليهم فى ذلك شدة
منكرة ذهبت ببعضهم الى السجن . وكان الشيخ مبارك وأسرته
لم يمتدوا ذلك ولم يالفوه . بل كانوا قوما فقهاء يعرفون شىئا
من العلم حتى كانوا يعرفون فى قريرتهم « بمائلة المشايخ » .
فباع الكبار من أسرة مبارك ما يملكون من البهائم وأثاث البيوت ،
فتفرقوا فى البلاد واستقر بهم المقام فى أطراف مديرية الشرقية
عند عرب « السماننة » .

هرب على مبارك من أسرته بسبب سوء معاملة معلميه ، وبعد
عودته تحرير أبوه وقومه ماذا يصنعون بهذا الصبي الذى لا خير
فيه ؟ ولما عرضوا عليه مرة أخرى العودة الى التعليم قال لهم
« ان المعلم لا استفيد منه الا بالضرب » . والكتاب لا يفيدنى الا
الضياع والاذية ويستفيد منى الخدمة ثم رضى ما عرضه عليه
أبوه من العمل مع كاتب من الذين يمسحون الارض للفلاحين .
وبعد سنوات من حياة التثنت دخل الفتى على مدرسة القصر
العينى عام ١٢٥١ هـ / ١٨٣٥ م . ومن عجيب الامر أن على
مبارك ، الذى كان أعظم المهندسين من المصريين بعد ذلك ، والذى
شاد فى مصر ما شاء من الاعمال الهندسية الرائعة ، كان فى صباه
ودرسه يجد أشق العلوم عليه واصعبها وابعدا عن فهمه وادراكه .

الهندسة والحساب والنحو أيضا - وفى عام ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م نقل على مبارك الى مدرسة « المهندسخانة » مع من اختير اليها من الطلبة الممتازين ؛ فظل يدرس فيها خمس سنين كان فيها أول فرقته كل سنة فدرس الميكانيكا والديناميكا ، والفلك والطبوغرافيا والكيمياء والجيولوجيا .

وأراد محمد على أن يرسل أولاده الى فرنسا ليتموا تعليمهم فيها ، فأوفد سليمان باشا الفرنساوى الى مدرسة المهندسخانة ليختار النجباء من طلبتها ليرافقوا أنجاله فى هذه البعثة . فكان الشاب على مبارك من بينهم . وسافر أبناء محمد على ومعهم على ، مبارك ، ومن وقع عليهم الاختيار للبعثة فى عام ١٢٦٠ هـ / ١٨٤٤ م . ولما اتم على مبارك دراسته فى باريس ، اختير مع زميليه حماد وعلى ابراهيم لمدرسة المدفعية والهندسة الحربية فى كلية ميتز ، ونال عند ذلك رتبة الملازم الثانى ، ثم التحق على مبارك بفرقة المهندسين فى الجيش الفرنسى . وعندما تولى عباس الاول حكم مصر امر بأن يعود على وزميلاه اليها ، وبعد عودته انعم عليه برتبة اليوزباشى الاولى واسندت اليه وظيفة التدريس فى مدرسة طرة . ولكن هذه المدرسة بعد قليل ، استصفى تلاميذها حتى لم يبق منهم غير جماعة قليلة لا خير فيها ولا صلاحية للمعلم لكبر سنها وكثرة رسوبها . وفى هذا الوقت اختاره عباس الاول هو وزميليه حماد بك وعلى باشا ابراهيم ليكونوا من رجال حاشيته ، وكلفهم بالاشراف على امتحان المهندسين الذين يعملون بالتريف . ووضع على مبارك بتكليف من

عباس قاتونا للفسدارس المصرية ، فأنعم عليه برتبة الانيرآلاى واختاره ناظرا للمدارس « وزيراً للمعارف » فكان أول وزير مضبرى تولى أمر هذه الوزارة « واستمع سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) الى خصوم على مبارك وحاسديه فنجاه عن نظارة المعارف ، وأراد أن يبعده أو ينهى حياته بطريق غير مباشر ، فأمر بأن يلحق بفرقة من الجيش كانت راحلة لمساعدة الدولة العثمانية فى حربها مع روسيا . وغاب على مبارك عز مصر ما يقرب من ستين ونصف ، عرف فيها بلادا لم يكن يعرفها ، وأقام أربعة أشهر فى الآستانة وتعلم فيها اللغة التركية ، وأقام عشرة شهور فى بلاد القرم أشرف فيها على شئون الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا . وعاد على مبارك من رحلته تلك ، ومن جهاده فى الحرب فكان جزاؤه أن فصل من خدمة الجيش والحكومة .

وعندما تولى اسماعيل حكم مصر (١٨٦٣ - ١٨٧٩) الحق بحاشيته ، ثم وكل اليه أمر الاشراف على القناطر الخيرية . وقد عادت لعلى مبارك فى عهد اسماعيل مكاتته كمهندس من أعظم من رأتها مصر من المهندسين . مصرين وغير مصريين وتجدد بذلك نشاطه وقوى لحرته فى خدمة وطنه وقومه . وتدرج على مبارك فى عدة وظائف هامة ، فعمل وكيلا لديوان المدارس (١٨٦٧) . ومديرا للبهكك الحديدية ومديرا لديوان المدارس . وديوان الاثقال ، ولم يكن على مبارك فى جهده وعنه مقلدا يسير على الحرب ، بل كان مفكرا مبتكرا مصلحا رأى أن مصر فى حاجة

لم يجيدون اللغات الأوروبية • فأنشأ مدرسة نجد في تقرير له أنها كانت تضم عام ١٨٨٧ سبعة وثلاثين تلميذا ، وأنه كان يقدم لأكثرهم اعانة من وزارته - فوق مجانية تعليمهم - كان من هذا العدد ستة فقط بمصروفات وأربعة بالمجان ، واثنا عشر ينال كل منهم في كل شهر جنيهين • وفي عام ١٨٩٧ عين على مبارك وزيرا للأشغال وبعد خروجه من الوزارة عاد على مبارك الى جهده في التأليف والترجمة ومعاونة القادرين على أن يؤلفوا ويترجموا • فأكمل بعد ذلك كتابا عن المقاييس والموازين والمكاييل ، وكلف صديقه حمدي بك بأن يترجم كتاب العالم الفرنسي « سيديو » عن خلاصة تاريخ العرب واشترى على طبع «أربع الكتابين» وفي هذه الفترة أيضا اتم تأليف كتاب عن الحضارة الاسلامية : « آثار الاسلام في المدينة والعمران » ، وكان هذا آخر ما ألفه على مبارك •

وقد جمع على مبارك بين صفات العالم وسمات الأديب وخصائص المؤرخ • فهو في حديثه عن الزراعة مثلا يذكر نشأتها وتطورها منذ كانت عملا بدائيا يقوم به الناس في العصور القديمة ويستعملون فيه أيديهم وأرجلهم ، وتلك الأدوات الساذجة البسيطة من الخشب والحجارة • ويذكر الى ذلك احصاءات دقيقة عن تقدم الزراعة في فرنسا في شيء من الشغز العربي القديم • ولدينا الكثير من الروايات ذات الدلالات الكبيرة على اخلاص على مبارك لوطنه ، وعلى بعد نظره ، كما تدل على العقلية العلمية التي كانت تسيطر على تفكيره والتي كان يريد

أن تتقدم عن طريقها مصر . فروى الدكتور أحمد أمين هذه القصة وقال ان المرحوم عبد العزيز باشا فهمى حدثه بها قال : « كنت يوما فى بيت على باشا مبارك والناس تموج فى بيته ، والحجر مزحمة الزوار ، وعلى باشا يتصدر حجرة منها . فحضر مصطفى باشا رياض ، وكان ناظر النظائر اذ ذاك - أى رئيس الوزراء - فأخذ يخوض فى الناس حتى وصل الى على باشا مبارك فقال له : « ما هذا يا باشا ؟ » فقال له : « يا دولة الرئيس انا فى بلد يهاب الناس فيه أن يخاطبوا معاون ادارة أو أمور مركز أو أى موظف حكومى . فاذا نحن جرأناهم علينا وخاطبتناهم وخاطبتونا امكنهم ان يخاطبوا الموظفين فى غير هئية ، وتعودوا أن يطالبوا بحقوقهم ، وقالوا : اننا نجالس الناظر (الوزير) ويخاطب ، فلم لا يخاطب من هو أقل منه منزلة ؟ » .

ومن ذلك يتضح أن على مبارك كان يتميز بصفات وخصائص بارزة . فلقد بلغ أعظم ما يمكن أن يصل اليه انسان فى ذلك الزمن ، بل بلغ مرتقى ما كان يعلم به مصرى . ولو اذع شمع واستعلى على قومه من المصريين لوجد أعذارا كثيرة تبرر عمله الذى كان العرف يجيزه فى زمنه ، بل كان هو القاعدة الجارية . ولكن على مبارك الذى بلغ ما بلغ من مجد وسؤدد ، لم ينس مصريته وشعبيته وأنه ابن ذلك الطين الأسود الذى أنبت هؤلاء الشياطين من قومه . فاذا قصد هذا الشاب بيته فهو يفتحه لهم ، ويتلقاهم ويجادلهم ويناقشهم ويرفع ما بينه وبينهم من حواجز السن والمقام والجاه . فقد أراد على مبارك أن يرى نفوسهم على

الشجاعة ، ويعودهم عادة الحرص على الحقوق والشعور بالقيمة الذاتية ، والاعتزاز بالنفس . وبذلك كان على مبارك معلما لقومه في كل حال .

٢ - مؤلفات على مبارك :

كتب على مبارك العديد من المؤلفات التي تناولت مواضيع مختلفة كالتاريخ ، والادب ، والهندسة العسكرية ، والطب والجغرافيا ، والحساب ، والحديث الشريف ، وشرحه ، والموازين والاقيسة ؛ وهذه المؤلفات تؤكد أن على مبارك كان رجلا موسوعيا متنوع الثقافة ، وكانت مصر تحتاج الى هذا النوع من الرجال في تلك الفترة الحاسمة من تاريخها . وقد أورد يوسف سركيس في « معجم المطبوعات العربية والمصرية » ببانا بمؤلفاته على النحو التالي :

— تذكرة المهندسين ، وتبصرة الراغبين . طبع سنة ١٢٩٠ هـ / ١٨٧٣ م .

— تقريب الهندسة لاستعمال العسكرية المصرية . طبع سنة ١٢٩٨ هـ / ١٨٨٠ - ١٨٨١ م .

— تنوير الأفهام في تغذى الأجسام . طبع في مطبعة المدارس سنة ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢ م ثم في مطبعة الجمهور سنة ١٩٠٣ م .

— جغرافية مصر . طبع في مصر سنة ١٨٩٤ م .

- حقائق الأخبار في أوصاف البحار ، ألفه لتلاميذ روض —
المدارس المصرية — طبع مطبعة وادى النيل سنة ١٢٨٧ هـ .
- خلاصة تاريخ العرب ، تهذيب ترجمة كتاب :لعالم الفرنسي
سيديو . طبع في مطبعة مصطفى محمد سنة ١٣٠٩ هـ .
- خواص الأعداد ، طبع في مطبعة المدارس سنة ١٢٨٩ هـ .
- شرح الحديث الشريف « اعمل لدنياك كأنك تميش أبدا » .
طريق الهجاء والتمرين .
- علم الدين ، وهو مسامرات علمية أخلاقية عمرانية . طبع في
مطبعة جريدة المحروسة سنة ١٢٩٩ هـ / ١٨٨٢ م .
- الميزان في الأقيسة والمكايل والأوزان ، اثبت فيه أن أصل
الأقيسة والأوزان كلها مصرى . وان الأقيسة والأوزان
العبرية والرومانية مقتبسة من الأقيسة والأوزان المصرية .
القديمة . طبع الجزء الاول في مصر سنة ١٣٠٩ .
- نخبة الفكر في تدبير نيل مصر . طبع في مطبعة وادى النيل
سنة ١٢٩٨ هـ . وفي آخره جدول يحتوى على غاية التخاريق ،
وزيادة النيل والصرف ، وتحوله الى أمتار من ابتداء سنة
٢٠ هجرية .

٣ — الخطط التوفيقية :

ليس كتاب الخطط التوفيقية الجديدة (بولاق ، ١٣٠٤ —

١٣٠٥ هـ / ١٨٨٦ - ١٩٨٨ م ، ٢٠ جزءاً) هذا أهم وأعظم مؤلفات على مبارك فحسب ، بل هو من أهم وأعظم ما ألف في اللغة العربية كلها ، في جميع العصور ، أراد به على مبارك أن يكمل ما فات المقرئ في خطه ، وأن يسجل ما طرأ على خطط مصر وبلادها وقراها من تغيير بعد أن وضعها المقرئ ، وأن يترجم لمن لا نجد ترجمتهم في خطه ممن تركهم ، أو عاشوا بعده . وخطط على مبارك موسوعة كبرى في تاريخ مصر ، تضم إلى ذلك مئات من التراجم للأعلام من كل جنس وعصر ، ومئات من البلاد والمدن ، كما تضم سجلاً حافلاً بالحقائق التاريخية القديمة والحديثة وهكذا لم يقدم على مبارك كتاباً ضخماً يزيد على ١٥ مليون كلمة فقط ، وإنما أيضاً كتاباً عظيماً فريداً من نوعه في الأدب العربي الحديث . ومع أن على مبارك قد خصص الخطط التوفيقية ، كما أشار في مقدمته - لذكر خطط مصر وبلادها وقراها وتراجم رجالها ، فإننا نجد فيها أحاديث عن بلاد ليست مصرية ، اقتضى ذكرها سياق الحديث ، فهو يذكر مدينة مشهد وأم عبيدة ، من مدن العراق ؛ ويذكر جبل سرنديب الذي يقول أنه يوجد فيه قدم آدم عليه السلام ، ينقل ذلك عن رحلة ابن بطوطة ، ويتحدث عن أشياء واضحة الغرابة . كذلك الحديث الذي ذكر فيه العمال الذين أقاموا الأهرامات في الجيزة فقال أنهم كانوا ثلاثمائة وستين ألفاً وأن قيمة ما أكلوه من البصل والكرات والثوم خاصة كانت ثمانية ملايين وستمائة وأربعين ألف فرنك (ينقل ذلك عن هيرودوت) .

مصادر الخطط التوفيقية :

١ - الوثائق الرسمية : قبل قيام مبارك بنشر خططه ، كان كل من : ريني (Regny) واميسى (Amici) ودور (Dor) قد نشروا بالفعل كتبهم السنوية الاحصائية ، كما كانت الحكومة قد اصدرت فى عام ١٨٨٤ تاريخ احصاء عام ١٨٨٢ . هذا بالاضافة الى ان على مبارك قد استطاع بالتاكيد الحصول على مادة احصائية اخرى غير منشورة ... نظرا لانه اثناء حياته الوظيفية كان مسئولاً عن نظارات او مصالح الوقف ، والتعليم والاشغال العمومية والسكك الحديدية . ولا يمكن القول بانه قد استخدم هذه المادة بطريقة مهجية . بل اننا نجده يملأ ارقاما سكانية عن القاهرة طبقا لاحصاءات عام ١٨٧٢ وعام ١٨٨٢ . ومما لاشك فيه انه لم يستخدم لهذا الغرض (احصاء عام ١٨٨٢) الذى وردت به ارقام تفصيلية فى شكل جداول عن كل مدينة وقرية ، ولذلك فانه يبدو أن ارقام على مبارك تتعلق بمنتصف السبعينات من القرن التاسع عشر على الأرجح ، وهى الفترة التى كتب فيها مبارك معظم خططه (١) .

استعان على مبارك فى خططه أيضا بوثائق رسمية أخرى مثل : سندات الملكية ومسح الارض . كما اعتمد على دفاتر المجلس البلدى فى اعداد قائمة بمبانى القاهرة طبقا لنماذجها

(١) يفهم من حديث على مبارك عن مدينته سيوط انه كان يشتغل تأليف خططه فى عام ١٢٩٣هـ/١٨٧٦م : انطريج ١٢/١٠٥ .

المختلفة واستخداماتها وعدد مآلكيها . الا أن أهم مصادر مبارك هي « الوقفيات » التي أمكنه الاطلاع عليها عندما كان ناظرا للأوقاف . وقد خدمت هذه الوثائق على مبارك في تحديد مواقع المباني والشوارع والمؤسسات ، وفي اكتشاف الحقائق عن الاسعار والعملات في القرن الثامن عشر (١) . وبالإضافة الى هذا نشر على مبارك بالكامل تقريبا سبعة « وقفيات » من القرن التاسع عشر ، وثلاثة عشر وقفية من القرن الثامن عشر ، علاوة على اثنين وثلاثين وقفية أخرى قديمة .

ب - الملاحظات الشخصية :

يؤكد كل من جولد زيهر (Goldziher) وبروكلمان (Brocklemann) أن معظم البيانات التي أوردها مبارك عن النواحي السكانية والطبوغرافية والاقتصادية والإنثروبولوجية تقوم على الملاحظات الشخصية التي لاحظها خلال أسفاره الرسمية العديدة في جميع أنحاء الدولة . ومن المؤكد ان تجسيرته الشخصية كانت مصدرا غاية في الأهمية في كتابه « الخطط » . ويتمثل الجزء الرئيسى من خططه القائم على التجربة الشخصية في كتابته لسيرة حياته بشكل شامل (٢) . ويتضمن هذا الجزء ملاحظات شخصية غاية في الأهمية تتعلق بأحوال سكان الريف في عهد محمد على وبالتعليم والبعثات والنشاط الأدبى في مصر

(١) انظر مثلا : ج٢ / ١٥٠ .

(٢) حوالى ١٧٠٠ كلمة انظر : ج٦ / ٢٧ - ٦١ .

والاعمال الهندسية والمواصلات والاقواف والجيش والبيروقراطية
والعلماء وموضوعات أخرى كثيرة .

ج - براهين غير مكتوبة :

ونلاحظ أن مبارك كثيرا ما يقص علينا ما سمعه من معاصريه
عن سير حياتهم مثل العلماء وضباط الجيش والاضباط وغيرهم .
وقد قدمت كثير من تراجم العلماء بمعرفة أبنائهم الذين كان
معظمهم من طلبة او مدرسى الازهر . ومن الواضح أن مبارك قد
حاول أن يعيد التقليد الشهير لادب السير (التراجم) العربية .
كما حاول ان يجمع بصفة خاصة سير حياة العلماء المعاصرين له
مستكملا بذلك المجموعات التى كتبها السابقون عليه مثل
السخاوى والشعرانى والجبرتى وغيرهم . علما بأنه كثيرا
ما يقتبس عنهم . ومما ذكره مبارك ، أن العلماء كانوا هم
المصدر الذى اعتمد عليه فى أوصافه عن الموالد . كما قام
القساوسة الاقباط بالرد على استفساراته ، فزوده بمعلومات عن
فئة الاقباط وكنائسهم وأديرتهم وما الى ذلك . وعلاوة على ذلك
كان مبارك يسأل سكان أحياء المدن والقرى عن أمور كثيرة
أثارت انتباهه .

د - مصادر عربية مكتوبة :

لم يتميز القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بوفرة الكتب
التاريخية والجغرافية المطبوعة . وبالرغم من ذلك كان باستطاعة
على مبارك استخدام مراجع عربية بأعداد كبيرة . فهو لا يذكر

كتاب نقولا ترك عن تاريخ الاحتلال الفرنسى (١) ، ولا كتاب
اسكندر ابكارىوس عن تاريخ ابراهيم باشا ، ولا كتاب محمد أمين
فكرى عن الجغرافيا . وحقيقة الامر ان مستوى جميع هذه الكتب
سابقة الذكر أقل بكثير من مستوى المؤلف الشهير فى تلك الفترة
ألا وهو كتاب « عجائب الآثار » للجبرتي ، والذي كثيرا ما يشير
اليه مبارك ويقتبس منه . ومن هنا فان عددا كبيرا من الفقرات
المأخوذة بالنص عن الجبرتي نجدها متناثرة فى مواقع مختلفة
من « الخطط » ومن بينها عشرات من التراجم وخاصة تراجم
العلماء . كما اقتبس مبارك أيضا من كتاب « الاشعار » الذى
ألفه التونسي الكاتب العربى فى القرن التاسع عشر .

هـ - المؤلفات باللغات الأجنبية :

يحتل كتاب « وصف مصر » الصدارة بين المراجع الأدبية
التي استخدمها مبارك من أجل وصفه لمصر الحديثة ، وهو يسميه
« خطط فرنساوية » أو « كتب فرنساوية » أو « كتاب الجمعية
الفرنساوية الخاص بكتابة التاريخ » . وكثيرا ما اقتبس مبارك
من هذا المرجع فيما يتعلق بالطبوغرافيا والأوضاع الاقتصادية
للمدن والقرى المصرية فى فترة الاحتلال الفرنسى . كذلك
استخدم مبارك مؤلفات كتبها موظفون أوروبيون كانوا يعملون
فى خدمة أسرة محمد على ، مثال ذلك الدكتور كلوت بك الذى

(١) طبع فى باريس عام ١٨٣٩ .

(٢) نشر فى القاهرة قبل طبع الخطط بست سنوات .

أنشأ مدرسة طبية في عهد محمد علي ووضع أسس الخدمات الصحية في مصر ، فاقتبس من كتابه « لمحة عامة » دون أن يذكر أنه استقى هذه البيانات منه . كما لم يشر الى الكتاب الذي وضعه لينان دي بلفون (Linant de Belle Fonds) - الذي كان يعمل مديرا للأشغال العمومية في مصر في عهد محمد علي ، والذي وضع التصميمات الأولى لقناطر الدلتا - الاثينا يتعلق بموضوعات طبوغرافية مختلفة ، ولم يستخدم هذا الكتاب في المسائل المتعلقة بالأشغال العامة والرى . وهناك اثنان من الموظفين الأوروبيين اقتبس منهما علي مبارك في موضوعات تتعلق مباشرة باهتماماتها في مصر ، أولهما هو هامون (Hamont) ، مدير الأراضي الخاصة للملكة لمحمد علي ، وقد اقتبس مبارك من كتابه « مصر في عهد محمد علي » (١) المسائل التي تدخل في صلب الموضوع فقط وهي المتعلقة بتربية الخيول والأغنام . أما الموظف الأوروبي الثاني فهو كايو (Caillaud) الذي عهد اليه محمد علي بارتياح الصحراء الشرقية بحثا عن الزمرد ، ويترجم لنا مبارك وصفه لهذه البعثة . كما استشهد مبارك بكتب الرحالة الأجانب أمثال بروس (Bruce) وسافاري (Savary) الذي قام بأسفار ورحلات في مصر في عام ١٧٧٦/١٧٧٧ . وأول رحلة أوروبية في القرن التاسع عشر يشير اليه مبارك في الخطط هو

(١) نشر في باريس عام ١٨٤٣ .

« الدوقو راجوسى » ، وهذا الشخص ما هو الا المارشال أوجست مارموف دوق راجوسى الذى قام برحلات فى عام ١٨٤٣ فى أوروبا الشرقية وجنوب روسيا والدولة العثمانية ومصر ، ويقتبس منه مبارك ما يتعلق بالينابيع والأديرة القسرية من السويس . ومعركة شبراخيت (١٧٩٨) ، ومدرسة المدفعية بطرة .

٤- تقييم شامل لخطط مبارك :

لم يختلف على مبارك فى ترتيبه للمادة العلمية الهائلة الموجودة بالخطط عن التقليد الذى اتبعته كتب المصور الوسطى العربية ، فهو يتناول كل مدينة أو قرية مصرية وفقها للترتيب الأبجدي باستثناء القاهرة والاسكندرية . ومن المؤكد أن مبارك قد جمع مادة هذا الكتاب بالاستعانة بعدد هائل من مجموعة بطاقات م فهرسة تشتمل على معلومات شتى فى موضوع ما ، ولكنه لم يرتب مادته طبقا للموضوعات - باستثناء بعض أجزاء من المجلدات التى تتناول القاهرة والمجلدات الثلاث الأخيرة التى تتناول على التوالى : النيل ، والقنوات ، والعملات ، والنقود .

وهكذا نرى ان قدرا كبيرا من المعلومات الهامة متناثرة هنا وهناك فى أرجاء مجلدات « الخطط » . ومن هنا فانه من المستحيل فى كثير من الأحيان أن نخمن المكان الذى يمكن العثور فيه على هذه المعلومات . ولا يوجد بالطبع فهرس « للخطط » وهذا قصور شديد سبق أن اشتكى منه جورجى زيدان فى كتابه « تاريخ آداب

اللغة العربية : - حقيقة أنه يوجد فى هداية كل عشرون مجلد جدول بالمحتويات مفصل للغاية ويحتوى على أسماء المدن والقرى التى يرد وصفها فى المجلد علاوة على التـراجـم والموضوعات الأخرى التى يتم تناولها من حيث علاقاتها بوصف الأماكن المختلفة ، إلا أنه ليس من السهل دائما استخدام محتويات هذه الجداول ، ومن المؤكد أنها لا تعوضنا عن عدم وجود الفهرس .

وتوجد بالخطط كثير من الأخطاء الطبوغرافية والجغرافية التى لا يمكن اعتبارها أخطاء مطبعية ، ويتعلق أكثرها بالتحديد . الخاطئ لموقع مكان بالنسبة للأماكن الأخرى . كما أن الكثير من البيانات المتعلقة بالمسافات بين القرى غير صحيحة . وأخيرا فهناك على الأقل خطأ واحد جسيم يتعلق بعدد سكان إحدى المدن اذ يقول مبارك أن المحلة الكبرى يسكنها حوالى ٥٠ ألف مواطن ، وأنها أكبر مدن مصر السفلى بعد الاسكندرية (١) ، ولا يمكن أن يكون ذلك صحيحا . فطبقا لإحصاء عام ١٨٨٢ كان يوجد بالمحلة الكبرى ٢٧٨٢٢ نسمة ، كما أن عدد سكانها فى إحصاء عام ١٨٩٧ الذى كان أكثر دقة لم يزد على ٣١٠٠ نسمة .

ومن ناحية أخرى ، يوجد بالخطط قدر كبير من المادة عن التاريخ الاقتصادى ، وإن كانت هذه المادة غير موزعة على الأقسام الفرعية بدرجة متماثلة . كما أن مبارك يتناول قدرا ضئيلا من

(١) انظر : ج ١٨/١٥٠ .

المسائل المالية باستثناء العملات والنقود . وفي مقابل هذا ، نجد ان « الخطط » حافلة بالمعلومات عن الزراعة وحياسة الأراضي والملكية والتجارة فى الريف والحرف المعينة التى تمارس فى كثير من القرى والمدن والأحياء فى مصر . وكذلك تتناول الخطط التجارة والنقل والمواصلات بالتفصيل ، ولكن التجارة الداخلية والطرق التجارية تحظى بقدر كبير من المعلومات الوفيرة فى حين أن النقل والتجارة الداخلية لا تنال سوى قدر ضئيل نسبيا من المعلومات .

وتقدم « الخطط » معلومات جوهرية عن البناء الاجتماعى للقرى والمدن المصرية فى القرن التاسع عشر . وأكثر الأمور تهمنا هى المادة التى كتبها مبارك عن الجماعات والطبقات الاجتماعية المختلفة فى مصر فى القرن التاسع عشر . إذ نجد فى « الخطط » وصفا فريدا عن قبائل مصر وعملية استيطانها ، وعن عائلات ريفية وأعيان من الريف ، وعن تجار وموظفين وضباط جيش وأطباء ومهندسين ، وعن علماء بصفة خاصة . ومن المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية التى تناولها مبارك : الجماعات الدينية ووضع ومكان المرأة والأوضاع الصحية ، ثم التعليم بصفة خاصة . ففىما يتعلق بالتعليم نجد أيضا معلومات هامة عن التطور الثقافى والادبى ، فيورد مبارك نصوصا لعدد من القصائد التى كتبها معاصرون له . ومن ناحية أخرى ، فإن الوصف الذى يقدمه مبارك عن طقوس الزواج ومراسيم الجنازات

وعن الاطعمة والازياء واستقبال الضيوف والمعدات والتقاليد المختلفة يعتبر اضافة جوهرية لكتاب ادواردلين (E . W . Lane)
 « عادات وتقاليد المصريين المحدثين » ، وكتاب « وصف مصر » .

وتكمن الأهمية الكبرى « للخطط » في المعلومات الوفيرة الهامة والشيقة عن المظاهر المختلفة للحياة الدينية في مصر في القرن التاسع عشر . فمن خلال وثائق الوقف ومن خلال تجارب مبارك الشخصية كناظر للأوقاف ، تحصل على صورة واضحة من موقف ومشكلات هذه المؤسسة في ذلك الوقت ، كما أنه قد ورد في الخطط فصل عن الأزهر يلقي قدرا عظيما من التوضيح ويتضمن أمورا عديدة منها : وصف للحياة الاجتماعية في هذه المؤسسة ، والاحوال المالية لطلبة الأزهر، والعلاقات بين المجموعات المختلفة من الطلبة . هذا علاوة على أن « الخطط » تشتمل على قدر كبير من المعلومات المفيدة عن مؤسسات دينية أخرى في مدن وقرى مصرية مثل ، المحاكم الدينية والمساجد والاديرة . ومن ذلك كله يتضح أن « الخطط التوقيفية » تتركز في مجال التاريخ الاجتماعي ، وتعتبر مصدرا فريدا لا غنى عنه في دراسة التاريخ الاجتماعي لمصر في القرن التاسع عشر .

الفصل الثاني

المجتمع المصري في العصر العثماني

١٧٩٨ - ١٥١٧

تدهور حكم المماليك فجأة بعد عام ١٣٤٠ ، وتعرضت مصر خلال عهد دولة المماليك الجراكسة أو البرجية (١٣٨٢ - ١٥١٧) لأزمات مالية صعبها انحلال في النظم المملوكية . وترجع هذه الازمات المالية إلى تدهور الصناعة في ذلك الوقت ، واسراف السلاطين المماليك في فرض الرسوم على تجارة الشرق ، واضطراب الأمن في المدن التجارية بسبب تطاحن المماليك المستمر داخلها . وترجع أسباب تلك الأزمة كذلك إلى سبب آخر هام يكشفه عنه ابن إياس في كتابه « بدائع الزهور في وقائع الدهور » حين يشير إلى ما أثارته أجور وصول البرتغاليين إلى طريق رأس الرجاء الصالح في القرن الخامس عشر ، في الأسواق المصرية من جزع شديد . ولقد كانت المتاجر الشرقية تسلك طريقين إلى أوروبا ، أولهما طريق الخليج العربي حيث كانت سفن المسلمين تحصل المتاجر إلى البصرة ، ثم تنقل براً إلى بغداد حيث تعبر نهر الدجلة فالفرات ومنه تتجه القوافل غرباً نحو نفور الشام . أما الطريق الثاني فكان طريق البحر الأحمر الذي تمر به السفن حتى السويس ، ثم تنتقل المتاجر عبر الصحراء إلى القاهرة ومنها إلى الاسكندرية ودمياط ، ومن موانئ الشام إلى المدن الإيطالية . وتمكنت جمهورية البندقية - بعض أبنائها علاقاتها مع سفن المماليك - أن تحتكر معظم البضائع الشرقية الواردة إلى مصر عن طريق البحر الأحمر . وحصل المماليك وتجار البندقية على أرباح باهظة من هذه التجارة غير أن المماليك اشتغلوا في القرن الخامس عشر في تقدير ضرائبهم حتى رآها البنادقة أنفسهم قد جاوزت كل حد . وقد هدد البنادقة المماليك بسحب تجارتهم من الاسكندرية وقطع علاقاتهم التجارية مع مصر .

ولقد شهد القرن الخامس عشر أيضاً ظهور قوة البرتغال بعد أن تحررت من الحكم الإسلامي في الأندلس ، وأخذ ملاحوها بتشجيع من الأمير هنري الملاح يستكشفون الشاطئ الأفريقي من المحيط الأطلنطي . ولقد ساعدت عدة عوامل على ظهور حركة الكشف الجغرافية وتنشيطها ، وكان على رأس تلك العوامل محاولة التخلص من الرسوم الجبركية الفادحة التي كان يفرضها سلاطين الممالك على المتاجر الشرقية عند مرورها في الأراضي المصرية والشامية . كما أراد البرتغاليون مواصلة عمل الصليبيين بمحاولة الالتفاف حول « ديار الإسلام » وحصرها من الوجهتين البحرية والتجارية ، مع اقتراع تجارة الذهب وغيره من حاصلات أفريقيا الغربية من يد المسلمين . وهكذا تطلع البرتغاليون إلى كشف طريق بحري متصل إلى الهند بالدوران حول أفريقيا دون الحاجة إلى توسط المسلمين وأهل البندقية في نقل التجارة الشرقية إلى أوروبا . واستعان البرتغاليون باليهود للحصول على المعلومات التي توصل إليها العرب في فنون الملاحة البحرية ، وحصلوا عن طريق هؤلاء الجواسيس على معلومات مما أدى إلى كشف طريق رأس الرجاء الصالح في عام ١٤٩٨ . وهكذا تحولت تجارة الشرق إلى أيدي البرتغاليين الذين أخذت سفنهم تنقل أكداش البضائع من الهند وفارس وسيلان وجاوة وملقا والصين .

وبالإضافة إلى ذلك أدى حكم دولة المماليك الثانية (أو المماليك الجراكسة) إلى كثرة الفتن والثورات الداخلية ، ولكن في غمار هذه الفتن برز دور الشعب بطبقاته المختلفة ، بروزاً ملحوظاً ، فعبّر بوسائله الخاصة عن سخطه أو رضاه ، وأدرك السلاطين والأمراء أهمية هذا السخط أو الرضا . وما يلفت النظر في ذلك انعصر تلك العناصر الدينية التي تشهدنا بكثرة إلى جانب السلاطين حتى دخول المشايخ مصر . فكان رجال الدين (العلماء أو الصفوة المثقفة) يتمتعون بنفوذ وامتيازات

واسعة ، ويحبسون استعمال السلاح ويشتركون في الحروب ، بل انهم كانوا ينهرون السلاطين والأمراء حتى دخول نابليون مصر ، كما ان السلاطين والأمراء كانوا يجلطونهم ويقدمونهم على أنفسهم ويقبلون قدم من يعتقدون في ولايته (مكرته الدينية) منهم . كما ان ارباب الحرف كانوا يسبون الـ لاطين في الطرق ، ويشورون على الأمراء ويمنعونهم من الزيادة في الضرائب بل ويحملونهم على إلغائها . وكانوا في أول أيام المماليك يستنكرون صعودهم إلى مراكز الحكم جهاراً ، ويدون في ذلك روحاً من الدعاية أبعد ما تكون عن الاستكانة والخنوع .

ويعطينا التاريخ كذلك أمثلة حية عن شجاعة أهل المدن وبسالتهم . فكانوا يصنعون أنواع السلاح جميعاً ويشتركون في حروب المغول والصليبيين ، ولقد امتد أهل الاسكندرية مثلاً على أيام ابن بطوطة مشروعات كبيرة تزرخ بأنواع السلاح ورفضوا أن يقوم السلطان بالدفاع عن المدينة من دونهم . ولقد كان أبناء البلاد جميعاً يجتمعون في ذلك الوقت في نقابات حرفية لها قوانينها وتقاليدها ورؤساؤها ، وتمتعت إزاء أعضائها بسلطة إدارية - قضائية - مالية واسعة تجعل منها وحدات حكومية قائمة بذاتها تعترف بها الدولة وتعتمد عليها ويحسب حسابها إلى حد بعيد . وكذلك شهد العصر المملوكي ثورات شعبية كان السبب غير المباشر لها هو الوضع الاجتماعي الذي اتحدت إليه طبقات الشعب ، فقد كان المجتمع اقطاعياً ، يضمن معظم أنواع العيش والقهر للطبقات الدنيا .
(٢٠) وفي الوقت الذي بدأت فيه مظاهر الإعياء والضعف تظهر على سلطنة المماليك في مصر ، أخذت قوة الأتراك العثمانيين في الظهور والنمو . وقد حرص سلاطين العثمانيين على تعريف المسلمين في البلاد الأخرى بقيامهم بواجب الجهاد المقدس ونشر أخبار انتصاراتهم ، فكلما انتصروا على دولة

مسيحية فتحوا مدينة في البلاد الأوروبية ، كانوا يرسلون السفراء
 وأوفود لإبلاغ الأمر إلى حكام المسلمين . فدارت المراسلات - التي
 كانت تكتب باللغة العربية حتى عهد السلطان سليم - في هذا الشأن بين
 كل من السلطان محمد الفاتح وسلطان مصر المملوكي إينال شاه بمناسبة
 فتح القسطنطينية في عام ١٤٥٣ . واستمرت العلاقات الودية ووقف
عثمانيون بجانب سلاطين المماليك للدفاع عن دار الإسلام عندما عجزت
قوة ممالك مصر عن دفع سفن البرتغاليين وغاراتهم على السواحل العربية
ومر من أسجارة بينها وبين الهند . غير أن هذه العلاقات الودية التي قامت
على المجاملة والمناورة وتبادل الوفود والهدايا وما إلى ذلك ، ما لبثت أن
تدهورت . ففي أواخر القرن الخامس عشر كان العثمانيون قد توسعوا
في الأناضول جنوبا حتى البحر المتوسط وجبال طوروس ، بينما كانت دولة
المماليك قد استولت على قليقية ، فأصبحت الدولتان متاخمتين ، وكان
طبعاً أن يحدث بينهما نوع من الاحتكاك والصدام . وأدت هذه
المناوشات المستمرة إلى انسياح العثمانيين في عهد السلطان سليم الأول
العثماني في العالم العربي . فنشبت بين القوتين المملوكية والعثمانية معركة
مرج دابق قرب حلب في ٢٤ يناير عام ١٥١٦ ، حيث انتصر العثمانيون على
المماليك انتصاراً باهراً . وما لبثت سورية بأسرها أن وقعت في أيدي
العثمانيين ، ومن ثم زحفوا جنوباً إلى مصر فاحتلوها في سنة ١٥١٧ .
وأضحت مصر بعد ذلك ولاية عثمانية تابعة للدولة العثمانية ، بعد أن فقدت
في هذا النضال استقلالها ، وانقسمت عرى الوحدة التي كانت قائمة بين
مصر والشام ، وزالت تبعية الحجاز لمصر بعد أن تحول شريف مكة بولائه
نحو الدولة العثمانية .

مصر في القرن السادس عشر

وحينما دخل العثمانيون مصر لم يمسوا نظم الحكم القائمة بها إلا
من حيث تزويدها بما كان يقتضيه دخولها لنطاق إمبراطوريتهم من أجهزة

وتلخيص تنفيذية جديدة ، وبما يضمن بقاءها ولاية عثمانية . وتمثل ذلك في إيجاد هيئات متعددة متباينة تشترك معا في شئون الحكم ويوازن بعضها بعضا حتى لا تتفرد بالحكم هيئة دون الهيئات الأخرى ، واستمر هذا النظام متبعا من عام ١٥١٧ حتى عام ١٧٩٨ . وتكونت هذه الهيئات من الوالي أو الباشا (١) وهو نائب السلطان العثماني في حكم مصر ورئيس السلطة التنفيذية بها . وكان مقره القلعة ، واختصاصاته عديدة متنوعة ، ولكن كان يعلب على معظمها الطابع الرياسي فقط ، فلم يكن مطلقا يتصرف في المسائل الهامة ، بل كان عليه أن يحيلها إلى الديوان في القاهرة ليتخذ فيها قرارا . وتتراوح مدة بقاء الوالي في منصبه بين سنة وثلاث سنوات ولا تزيد عن هذه الفترة إلا نادرا جدا . أما الهيئة الثانية فكانت الحامية العثمانية أو جيش الاحتلال العثماني الذي تركه سليم بها بعد مغادرته مصر . وظلت الحامية العثمانية من عدة فرق مثل المشاة والمدفعية والفرسان موزعة بين القاهرة والمدن الكبرى ، وكانت تقوم بحفظ النظام والدفاع عن الولاية . وكان يرأس كل فرقة الأغا ، أما نائبه فكان يسمى الكخيا أو الكتخدا ، وكان رؤساء الحامية يحضرون اجتماعات ديوان القاهرة . ولهذا الديوان سلطة كبيرة في إدارة الحكومة لأن الوالي لا يستطيع أن يبرم أمرا إلا بموافقة أعضائه . وبعد وفاة سليم الأول أنشأ ابنه سليمان المشرع (القانوني) ديوانين ، الأول الديوان الكبير ، والثاني الديوان الصغير . وكان للديوان الكبير سلطة البت في شئون الحكومة الرئيسية ونقض أوامر الوالي : أما الديوان الصغير فكان ينقد يوميا في مقر الوالي وينظر فيما تحتاج إليه البلاد . وبعد أن استقرت الحامية في مصر انتظم فيها كثير من المصريين فأصبح لها صيغة محلية لا سيما أن توقفت الدولة العثمانية عن التدخل في شئون مصر .

(١) يقال عادة أن هذه الكلمة كانت اختصارا للكلمة الفارسية بادشاه أو سيد . وقد تكون هذه الكلمة مستقاة من الكلمة التركية باشا أغا التي استعملت بمعنى (أخ اكبر) .

العثمانية بسبب ضعفها عن إرسال جنود إلى مصر. وتبثت الهيئة الثالثة في الممالك وهم بقايا سلطنة الممالك السابقة . وقد أبقاهم العثمانيون لحفظ التوازن بين الوالي ورؤساء الحامية . واختير منهم حكام المديرات أو المناجق وبعض كبار موظفي الحكومة مثل الكخيا ^(١) ، والدفتردار ^(٢) ، والروزنامجي ^(٣) وأمير الحج ، والخزنة دار ^(٤) . وكان زعيم الممالك يعرف بشيخ البلد ومقره القلعة وهو ثاني شخصية في مصر بعد الباشا العثماني .

وقد استمر هذا النظام معمولاً به طويلاً بقيت الدولة العثمانية قوية مهابة الجانب ، ولكن بعد أن ضعفت وأصابها الانهيار انعكس ذلك على مصر وتطاحن الولاة ورؤساء الحامية ، واتهم الممالك هذا التنافس وتمكنوا من السيطرة واستعادة نفوذهم ، وأصبح بكوات الممالك القوة السياسية المسيطرة على مصر في القرن السابع عشر . ونتيجة لضعف الولاة وكثرة تغيرهم استكثر الممالك من الجند والاتباع ، وتركزت السلطة المدنية والعسكرية في أيديهم ، وصار لرعيهم وهو شيخ البلد نفوذ واسع ، كما

(١) نائب الوالي .

(٢) المختص بحفظ الدفاتر أو السجلات ولو أن قسم هذه السجلات الواقع تحت إشراف الدفتردار كان يبين الموارد التي تدخل إلى الخزنة العامة سواء أكانت نقداً أم عيناً، وما ينصرف منها وفقاً للضرورة ، والمحافظة على ما يفيض واستعماله، وكيفية الحصول على مولود أخرى حجب بطراً عجز .

(٣) المشرف على لمري وضبط حساباته . والروزنامة التي يشرف عليها الروزنامجي عبارة عن كلمة فارسية من مقطعين : روز = يوم ، ونامة = كتاب أو وثيقة أو خطاب بمعنى كتاب يومي أو جريدة . وهو في المادة سجل يومي للدخل والمنصرف .

(٤) أمين الخزنة .

صارت مشيخة البلد بمثابة إمارة مصر . ونتيجة لذلك تصدع نظام الحكم الذي وضعه العثمانيون لحكم مصر . وقد شهد القرن الثامن عشر تزايداً كبيراً في سلطة بكوات الممالك ، فكانوا يتمتعون عن إرسال الجزية إلى السلطان وي عزلون الوالي إذا غضبوا عليه ، وأصبح الوالي اسماً ورمزاً لا حقيقة لحكمه ولا هيبة له .

ورغم هذه القوة والسيادة التي أحرزها الممالك في داخل المجتمع المصري ، فانهم لم يتمكنوا من الانفصال عن الدولة العثمانية بسبب انقسامهم وتطاحنهم وتنافسهم في شوارع القاهرة وفي قرى مصر . وقد حاول أجد البكوات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو علي بك الكبير (١٧٦٨ - ١٧٧٣) الاستقلال ، ولكن الدولة العثمانية أوقعت بينه وبين قائد قواته وهو محمد بك أبو الذهب واتقض على سيده وهزموه . ولكن أبو الذهب لم يستقر في حكم مصر لفترة طويلة إذ مات في عام ١٧٧٥ ، وخلص الأمر في النهاية لمراد وإبراهيم اللذين عاها في مصر فساداً ، واتهم إمرها إلى كوارث وأحداث وحروب ، وضج الناس من هذا البلاء الذي لم يسبق له مثيل حتى وصلت أصواتهم السلطان العثماني في استانبول ، وأحست كل طائفة من الشعب المصري وبال حكم هذين الطاغيتين ، ولا سيما التجار العامة . فقاوموا هذا الحكم وقامت الثورات في الريف وفي القاهرة . وتعددت وسائل الثوار ، فبعضهم كان يتخذ وسيلة الاحتجاج واللجوء إلى المحاكم لرفع المظالم ، وبعضهم كان يتخذ وسيلة العداء والمغاضبة . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتدت مظالم إبراهيم ومراد إلى الأجانب المقيمين في مصر وكانت غالبيتهم من الفرنسيين ، فلبجأوا إلى حكومة الثورة في فرنسا يطلبون الحماية . واستجابت فرنسا للنداء وأرسلت حملتها المشهورة في عام ١٧٩٨ ، ولكن الطاغيتين فرا ، ففر أحدهما عند أمبابة في الغرب ، وهرب ثانيهما من القاهرة نحو الشرق إلى

الثام ، وتركاً بمصر وشعبها يواجهان وحدهما أول اعتداء غربي مسلح على مصر في العصر الحديث .

أما النظام المالي في مصر فلم يكن أحسن حالاً من النظام السياسي، فقد اعتبر سليم الأول نفسه مالكا لأراضي مصر ، وعلى هذا كان صاحب الأرض لا يملك رقبته بل حق الانتفاع بها . وكانت الأرض عند وفاة صاحبها تؤول إلى الحكومة غير أن لورثته ردها إلى حوزتهم إذا دفعوا مبلغاً معيناً من المال . وعندما زاد نفوذ البكوات المماليك تصرفوا في الأرض كيفما شاءوا وقسمت معظم أراضي مصر بينهم وآلت إليهم ملكية ثلثي ما يزرع من الأراضي، ووزع الباقي بين الفلاحين والمترمين والأوقاف . ولما ضعفت سلطة الدولة العثمانية في مصر، وازداد نفوذ المماليك ولم يتمكن الوالي العثماني من جباية الأموال والضرائب من البصريين لارسالها إلى السلطان كبحات الحكومة إلى نظام الالتزام . وقد تولى الالتزام طبقة من الأثرياء وهم البكوات المماليك (وإن كان بعض المصريين في أواخر العهد الاقطاعي قد اشتغل بالالتزام) . وكان هؤلاء يتعهدون بجمع الضرائب من الفلاحين نيابة عن زمام معين قد يكون قرية أو عدة قرى ، فيدفع للحكومة الضريبة كلها أو بعضها مقدماً ويتولى هو جمع الضرائب من الفلاحين بمساعدة سلطات الحكومة وهذه الضريبة هي التي يطلق عليها « الميري » (وهي ضريبة الخراج المخصصة للسلطان) .

على أن المترم بالإضافة إلى ذلك كان يجمع ضريبة لنفسه تسمى « الفاض » أو فاض الالتزام . وقد تطور نظام الالتزام بمرور الوقت حتى أصبح المترم هو المتحكم في الأرض الواقعة في إطار التزامه تحكماً مطلقاً ، فلم يعد الأمر مقصوراً على وظيفة جمع الضرائب ، بل تطور إلى تحكم كامل في الفلاحين والأراضي ، وهكذا كومن المترمون الطبقة

الاقطاعية في مصر قبل القرن التاسع عشر .

ويصور المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » حالة الفلاح المصري في أواخر القرن الثامن عشر فيقول : « وكان إذا تأخر الفلاح في دفع الضريبة جرّوه من شنبه وبطحوه وضربوه بالنبايت رجال الملتزم هذا عدا ما كان يراه من عسف الصراف النصراني من مطاطة في استخراج ورقة الخلاص ^(١) ، وكذلك الشاهد والشاويش الذين كانوا يسومونه أنواع العذاب » . ومن ذلك لرى كيف سيطرت الطبقة الاقطاعية في مصر على الفلاحين وهي قوة اجتماعية في مصر لها أهميتها . وقد عانى الفلاح المصري من بعض المظاهر الأساسية التي تميز بها النظام الإقطاعي في مصر وعلى رأسها نظام السخرة ، فكان للدولة الحق في جمع الفلاحين للعمل بالسخرة في المشروعات العامة واستمر هذا النظام لفترة طويلة خلال القرن التاسع عشر . وفي خلال القرن الثامن عشر كانت السخرة لا تقدم للدولة فقط ، بل كذلك لطبقة الاقطاعيين من الملتزمين . فقد كان على الفلاح ان يعمل سخرة ودون أجر في أرض الملتزم وهي « الوسية » بعض أيام الاسبوع . ويتضح لنوعين هذا العرّض الموجز أن المجتمع المصري اعتمد بصفة رئيسية على الزراعة هم الانتاج الزراعي الذي يستنفذ للاستهلاك المحلي ، والفلاحون المنتجون له عبيد في الأرض طبقة من الملتزمين هم طبقة المماليك الحاكمة الفرية تماماً عن المجتمع .

وإذا كنا قد أشرنا إلى الفئات الاجتماعية التي سيطرت على المجتمع المصري في العصر العشائري من أتراك ومماليك في سياق حديثنا عن أحوال مصر السياسية والاقتصادية في تلك الفترة فيجدر بنا أن نشير إلى الفئات الأخرى أو الفئات الشعبية التي أكملت الشكل العام للمجتمع في

(١) الورقة التي تشت دفع الفلاح للضريبة .

مصر . فمن أهم الطبقات الموجودة في المجتمع المصري طبقة التجار وهي قطاع من البرجوازية المصرية النامية . فلقد شغلت هذه الطبقة حيزا كبيرا في المجتمع ، وكانت أغنى طبقات الشعب ، لأن طبقة الفلاحين - كما لاحظنا - كانت أكثر تعرضا لمظالم الحكام وفداحة الضرائب . وبلغ بعض التجار درجة عظيمة من الثراء والجاه واتسعت تجارتهم واستفادوا من مركز مصر التجاري . وعلى الرغم من تحول تجارة الهند إلى طريق رأس الرجاء صالح ظلت مصر في العصر العثماني سوقا للمتاجر الواردة إليها من الشرق والغرب . ولقد شجعت هذه الطبقة المجهادات التي بذلت لاعادة فتح طريق تجارة البحر الأحمر عبر مصر إلى الاسكندرية في عهد علي بك الكبير ومحمد بك أبي الذهب ، ومن أبرز البيوتات التجارية المصرية بيت انشرايبي الذي كان عظيم الثراء ، كما اعتبر المحروقي نموذجا لهذا القطاع من البرجوازية المصرية .

أما بالنسبة للفئات الأخرى فكانت توجد الطوائف الحرفية (Guilds) . وكان المشتغلون بكل صناعة أو حرفة يكونون طائفة ، لها شيخ تخضع لسلطته ، وينوب عنها لدى الحكومة ، ويتولى شئونها ، ويدافع عنها ، ويقوم بفض المنازعات بين أفرادها ، ويماقب من يخالف منهم العرف والتقاليد ، ويحصل ما تفرضه الحكومة على أفراد الطائفة من ضرائب أو قروض اجبارية ، ويوزعها عليهم بنسبة مقدرة كل منهم على الدفع . وكان منصب شيخ الطائفة وراثيا في بعض الأسر ، بحيث يستمر فيها ما دامت مشغلة بالصناعة . وكان لمشايخ الطوائف نواب أو وكلاء يعرفون باسم "نقيب" ، يختارهم حكام المدن التي يسيرون فيها أو السلطة العليا . وكان النقيب يعرف باسم المعلم أو « الأسطى » وحق به عددا من الصيانات لتعلم "حرفة والتوقف على أسرارها . وإذا أراد الصبي المتعلم أن يصير معلما ، بعد أن يصل إلى درجة كافية من التدريب تؤهله للعمل لحسابه الخاص ،

ذهب إلى شيخ الطائفة مصحوباً بمعلمه ، فيقول المعلم للشيخ ان صبيه قد تعلم الصنعة واحكمها وأنه يرغب في أن يصير معلماً وأن يمارسها في مصنع خاص ، فيدني الشيخ الصبي منه ويخزمه بحزام خاص عنده ، وينادي به عضواً من أعضاء الطائفة . وكان يسمى هذا الاحتفال الرسمي باسم « شد الولد » أي دخول الولد الطائفة .

ومن المظاهر البارزة التي يتلمسها الدارس لنظام الطوائف الحرفية هو أن ولاء الفرد في داخل المجتمع كان موجهاً نحو الطائفة أو المجتمع الصغير الذي ينتمي إليه ، فاختلفت فكرة المواطنة (ولاء الفرد نحو الدولة) في مثل هذا الوضع . وانقسم المجتمع الاقطاعي في مصر على هذا النحو إلى « طوائف » مما أضعف من مقومات القومية الموجودة عند المصريين وأفقدها فاعليتها . وعندما ينهار النظام الاقطاعي وتقدم وسائل الاتصال في مصر بين هذه المجتمعات الصغيرة خلال القرن التالي ، سيتحول المصريون من مجموعة من الطوائف إلى أمة ذات قومية متكاملة . (١) -

ولعل من الملاحظ أن وكان أهل الذمة أو العناصر غير المسلمة من الفئات المكونة للمجتمع المصري في تلك الفترة . حقيقة أن هذه الأقليات عاشت على هامش الحياة الفكرية والسياسية في داخل المجتمع ولكنها ~~لم تكن~~ مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية . فلقد تخصص الأقباط في الأعمال الحسائية والمالية ، إذ كلفهم بكوات الممالك بتحصيل الضرائب وتهديرها وتوزيعها على الأمليان والحاصلات . وتمتعوا في هذا المجال بسلطة مطلقة لأرقابة عليها وكان رؤساؤهم يسمون « المباشرين » وهم وكلاء الممالك وكبار الملتزمين ، أما رئيسهم فكان يسمى « كبير المباشرين » وتمتع بنفوذ عظيم حصل عليه

(١) محمد البس والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية ، ص ١٦ - ١٧ .

عن طريق اتساع أعماله وظيفته وسيطرته على رؤسائه من المباشرين والصيارفة والكتبة والمساحين . كما تقلد أهل الذمة بعض المناصب الهامة ، فالمعلم رزق مثلاً كان كاتب سر علي بك الكبير ومدير حسابات الحكومة في عهده ، كما تولى إبراهيم كاسترو اليهودي إدارة دار السكة في مصر في عهد السلطان سليمان القانوني . ولقد أتاح تحول المجتمع المصري من الانقطاع إلى الرأسمالية القرصة أمام هذه العناصر لأن تنصر في الأمة المصرية وتكون جزءاً أساسياً فيها .

أما أهم الطبقات الموجودة في داخل المجتمع الإقطاعي المصري فكانت طبقة العلماء أو رجال الدين لما كان لها من تأثير عظيم في نفوس الناس ، وكانت تمثل قطباً هاماً من البورجوازية المصرية النامية داخل ذلك المجتمع ، بل وشكلت في الواقع القطاع الثمن من تلك الطبقة . ولقد ازداد نفوذ العلماء بسبب وجود الأزهر (الجامعة الإسلامية) العريقة ودوره مصر في العالم الإسلامي والعربي . فكان الأزهر بمثابة المأمن الذي قصده شعب مصر حينما ضاقت به السبل ، وكان بؤرة للثورة على الطغاة والمستعمرين فكان العلماء والمجتهدون يستمعون إلى الشعب عندما يلجأ إليهم ، فيعقبون على من أوقع بالناس الظلم . وكان غضبهم في أحياء كثيرة ، كافياً لأن يرجع الظالم عن ظلمه بل نجد في بعض الأحيان ، أن الحاكم الظالم كان يعلن عن توبته أمام العلماء ، ويأخذ الله معهم على أن يعدل . فكان الأزهر بالإضافة إلى رسالته العلمية والدينية بمثابة « البرلمان » ، ونستطيع أن تبين ذلك مما كتبه الجبرتي في أماكن متفرقة من كتابه . فالعلماء كانوا حماة للشرع والعدل ورقباء على صلاح الحكم وتوجيه الحاكم ، فعندما ضعفت الامبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر قاد العلماء حركات المعارضة ضد الولاة العثمانيين لأنهم استطاعوا أن يبقوا على ثروتهم ومركزهم الاجتماعي تحت حماية النظام الديني ، وأصبحت

لهم زعامة تقليدية تستمد مقوماتها من روح الاسلام ومن الشريعة فكانوا عبارة عن حلقة الوصل الفعلية بين الطبقة الحاكمة والحكومة ، أي أنهم قاموا بدور الوسيط بين الشعب والحكام واكتسبوا بذلك نوعا من الزعامة في داخل المجتمع .^(١) فيقول الجبرتي في عجائب الآثار «وركب ابراهيم بك وذهب الى الشيخ البكري وعيّد عليه ، ثم إلى الشيخ العروسي والشيخ الدردير ، وصار يحكي لهم ، وتصغر في نفسه جدا ، وأوصاهم على المحافظة وكف الرعية عن أمر يحدثوه أو قومة أو حركة في مثل هذا الوقت ، فانه كان يخاف ذلك جدا ، وخصوصا لما أشيع أمر القرمات التي أرسلها الباشا للمشايخ وتسامع الناس بها»^(٢) .

وفي ذلك الوقت أيضا كان الوعاظ يقدون مجالسهم في المساجد ويلقون فيها دروسا في معاني العدل وواجبات الحكام وحقوق المحكومين ، وهكذا كانوا يقومون خلال تلك الدروس بتقد الحكام . ولعل أول من نبغ من هؤلاء الوعاظ هو « الشيخ الحفنى » الذي كان يناصر علي بك الكبير ، ولقد قال عنه راجب باشا ، أحد ولاة مصر : إن الشيخ الحفنى سقّف على أهل مصر ، يمنع عنهم نزول البلاء^(٣) . كما قال عنه الجبرتي: « إله كان قطب رحى الديار المصرية لا يتم أمر من أمور الدولة إلا بإطلاعه ومشورته » . وكان لا يتردد في ابداء نصحه صريحا قويا وإن كره أهل الحكم رأيه وصراحته . وبالإضافة إلى ذلك كان الشيخ الحفنى عضوا

A. L. El-Sayed, the rôle of the «Ulama» in Egypt during (١) the early nineteenth century, in P. M. Holt, ed. Political and Social change in modern Egypt, pp. 264 - 270.

(٢) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١١١ .

(٣) محمود الشرقاوي: مصر في القرن الثامن عشر، ج ٢ ، ص ١٥٧-١٥٩ .

في ديوان الحكومة ، ولم يكن يتردد أثناء مناقشاته في الديوان أن يهدد
الحكام باسم الشعب . فعارض في إحدى المرات إرسال حملة حربية
لأخضاع بعض الأمراء الخارجين في الصعيد وقال بأن تلك الحملات تضر
بالناس وصاح قائلاً « والله لن نسمح أن يسافر أحد وإن سافرت الحملة
فلن يحدث خير أبدا » . وبعد وفاة الشيخ الحنفى خلفه في زعامة النقد
شيخ آخر يعرف باسم النقيب ^(١) وقد سأله مرة محمد بك أبو الذهب
عما وجده في استانبول عند زيارته لها فرد بقوله : « لم يبق باستانبول خير
ولا بمصر كذلك خير ، فلا يكرم بهما إلا شرار الخلق » . وعاصر ابن
النقيب شيخ آخر هو الشيخ علي الصعيدي الذي وصفه الجبرتي بأنه
« شيخ مشايخ الاسلام » ، وكان شديداً في تقده الأمراء وذوي النفوذ .
وكان المظلومون وأصحاب الحاجات يقصدونه ، فيتوجه به ظالمهم وحاجاتهم
إلى محمد أبي الذهب فلا يخالفه في شيء منها . فكان الشيخ الصعيدي
من الدولة بمثابة النائب الشعبي الذي يسعى لمصلحة الناس عند أهل
الحكم . (٢)

وهكذا لم يقبل الشعب المصري الظلم والعنت الذي تعرض له خلال
القرنين السابع عشر والثامن عشر بل لجأ إلى القوة والثورة ، وصفحات
التاريخ مليئة بصور مشرفة لكفاح المصريين الذين لجأوا إلى مشايخهم ،
وفقهاءهم يطلبون منهم التوسط لدى الحكام المستبدين لرفع المظالم عنهم .
وفيما يلي بيان ببعض الانفجارات الثورية التي تدخل فيها العلماء لمساعدة
الشعب على رفع المظالم التي أثقلت كاهله :

١ -

١ - ثورة قام بها الفقراء والنساء والشحاذون في عام ١٦٩٥ ، فلقد حكت

(١) محمد فريد أبو حديد : السيد عمر مكرم ، ص ٤١ .

(٢) محمود الشرقاوي : نفس المصدر ص ١٢٨ - ١٢٩ .

تلك السنة وكانت مصر تعاني غلاء شديداً ومجاعة ، وزح أهل القرى إلى مصر حتى امتلأت بهم الأزقة وأكل الناس الجيف ومات الكثير من الجوع وخلت القرى من أصحابها وخطف الفقراء الخبز من الأسواق . ويصف الجبرتي هذه الحالة فيقول : « وفي منتصف المحرم ... اجتمع الفقراء والشحاذون ، رجالا ، ونساء ، وصبيانا وطلعاوا إلى القلعة ووقفوا بحوش الديوان وصاحوا من الجوع فلم يجبه أحد ، فرجموا بالأحجار فركب الوالي وطردهم فنزلوا إلى الرميطة وغربوا حواصل الغلة التي بها ، ووكالة القمح ، وحاصل كسغدا (١) وكان ملاة بالشعير والبقول . وكانت هذه الحادثة ابتداء الغلاء حتى بيع الاربب القمح بستمائة نصف فضة والشعير بثلاثائة والبقول بأربعمائة وخمسين والأرز بثمانمائة نصف فضة وحصل شدة عظيمة بمصر وأقاليمها وحضرت أهالي القرى والأرياف حتى امتلأت منهم الأزقة وخطف الفقراء الخبز من الأسواق ومن الأفران ومن على رؤوس الخبازين . ويذهب الرجلان والثلاثة مع طبق الخبز يحرسونه من الخطف وبأيديهم العصي حتى يغزوه بالقرن ثم يعودون به .. » . وأدى غضب الشعب هذا إلى عزل الوالي الظالم علي باشا خازن دار وعين مكانه وال آخر فجمع الفقراء والشحاذين ووزعهم على الأمراء والأعيان .. واختص هو والأعيان يفرق منهم ، وعين لهم ما يكفيهم من الخبز والطعام صباحا ومساء حتى انقضى الغلاء . ٢

٢ - كما ثار الشعب المصري بعد ذلك يستتين (ابريل ١٦٩٧) اذ طلب وزير من سيايف اليهودي - ملتزم دار سك النقود - بالسفر إلى استانبول .

(١) نائب الوالي .

وعندما سأله الباب العالي عن أحوال مصر وعن امكانية زيادة الضرائب المفروضة على أهلها أجاب بأنه من الممكن قبل ذلك والتم بتحصيل ذلك . فكتب له الباب العالي الفرمانات والأوامر السلطانية اللازمة وعاد إلى مصر وقرئت في الديوان ووافق الوالي على تنفيذها ونادى رجاله بذلك على الناس في الطرقات والشوارع . ويصف الجبرتي موقف المصريين من ذلك فيقول : « فاعتم » الناس وتوجه التجار وأعيان البلد إلى الأمراء وراجعوهم في ذلك فركب الأمراء والصانق وطلعوا إلى القلعة وفاوضوا الباشا فجاوبهم بما لا يرضيهم فقاموا عليه قومة واحدة وسألوه أن يسلمهم اليهودي فامتنع من تسليمه . فأغلظوا عليه وصمموا على أخذه منه . فأمرهم بوضعه في الفرقاته (السجن) ولا يشوشوا عليه ، حتى ينظروا في أمره . ففعلوا به كما أمرهم . فقامت الجند على الباشا وطلبوا أن يسلمهم اليهودي المذكور ليقتلوه ، فامتنع . فمضوا إلى السجن وأخرجوه وفعلوا به ما ذكر . ثم وقام الشعب بعد ذلك بجمع الحطب وحرقه . وفي هذا المجال يسجل الجبرتي شعراً لشاعر معاصر هو الشيخ حسن الحجازي فيقول :

بصر حل يهودي	أخنى عليه الاله
فظ غليظ ، عنيف	سوء ، كربه لقاء
بعشر صوم أنانا	له جواد علاه
والناس تشتد سعيها	أمامه ووراه
ومغه أمر وفيه	ماقاده لرداه
فحين قص عليهم	ما قص ، قصوا قناه
بصارم ذي صقال	أزال عا عناه

٢- وفي عام ١٧٠٤ لحق « أهل الأسواق » غبن من تزيف النقود وطلبوا من علماء الأزهر التدخل في الأمر ، ويتحدث الجبرتي عن هذه الحالة فيقول : « في سنة ثمان ومائة وألف وفي سنة اثنتي عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة فشا أمر الفضة المقاصيص والزئوف وقل وجود الديواني ، وإن وجد اشتراه اليهود بسعر زائد وقصوه فتلغ بسبب ذلك أموال الناس . فاجتمع أهل الأسواق ودخلوا الجامع الأزهر وشكوا أمرهم للعلماء ، وألزموهم بالركوب إلى الديوان في شأن ذلك فكتبوا عرضحال وقدموه إلى محمد باشا ، فقراء كاتب الديوان على رؤوس الاشهاد . فأمر الباشا بعمل جمعية في بيت حسن أغا (المستحفظان) بإبطال الفضة المقصوفة وظهور الجدد وإدارة دار الضرب وعمل تسعيرة وضرب فضة وجدد نحاس . فيكون ذلك بحضور كتخدائية وكامل الأمراء الصناجق والقاضي والأغوات ونقيب الأشراف وكبار العلماء ، وأتوني بجواب كاف وأعطاه ليد كتخدا الجاوشية . فأرسل التناية مع الجاوشية تلك الليلة ، واجتمع الجمع في صباحها بمنزل حسن أغا بلفيه ، وانفقوا على الغاء المقاصيص بالوزن من الصيارف وشرط عليهم إبطال الحمايات وعدم معارضته في شيء وكل من مسك ميزانا فهو تحت حكمي ، وكذلك الخصاصة وتجار البن والصابون ، ويركب باللازمين ويكون معه من كل وجاق جاویش بسبب أنقار الابواب . وأخبروا الباشا بما حصن ، وكتب القاضي حجة بذلك وكتب المشايخ عليها ، وكذلك الباشا ، وأعطوهما لعلي أغا فطلع إلى الباب وأحضر شيخ الخبازين وباقي مشايخ الحرف ، وأحضر أردب قمح وطحنه وعمل معدله على الفضة الديواني خمسة أواق بجديدين والبن باثني عشر فضة الرطل والصابون بثلاثة وحصل ذلك بحضرة مشايخ الحرف والمغاربة .

وأرسل الأغا قفل الصاعقة ومسبك النحاس وأمر بإحضار الذ
والفضة المتباعة والنحاس لدار الضرب وأحضر شيخ الصيارفة وأمر
بإحضار نذهب والريالات... وهكذا رأينا أنه بعد أن تدخل إليه
أمر الباشا بمقد اجتماع عام يحضره البكوات الماليك والفا
التركي وقواد الفرق العسكرية وقيب الأشاف وكبار العلماء و
المجتمعون في الأمر واستقر رأيهم على خطة محددة تحفظ مصالح
الناس وتزيل أسباب شكواهم .

٤ - كما يذكر الجبرتي في كتابه « عجائب الآثار » أن السلطان أُر
إلى مصر في عام ١٧٣٥ أمراً خاصاً ببعض الشؤون المالية منها «
مربيات أولاد وعيال ومنها إبطال التوجيهات ، وإن المال يقبض
الديوان ويصرف من الديوان وإن الدفاتر تبقى بالديوان ولا
بها الافندية (١) ، إلى يوتهم » . واجتمع الديوان لتلقي ذلك
فلما قرئ المرسوم السلطاني قال القاضي العثماني : « أمر الس
لا يخالف ويجب طاعته » ، فأنرى له أحد الأعضاء المصريين
الشيخ سليمان المنصوري فقال « يا شيخ الاسلام . هذه المرتبة
(كانت) من فعل نائب السلطان وفعل النائب كفعل السلطان .
شيء جرت به العادة في مدة الملوك المتقدمين وتداوله الناس ور
على خيرات ومساجد وأسبلة (جمع سبيل) ولا يجوز إبطال ذ
وإذا بطلت الخيرات وتمطلت الشعائر المرصد لها ذلك .
يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يطله ، وأن أمر ولي الله با
لا يسلم له ويخالف أمره ، لأن ذلك مخالفة للشرع ولا يسلم لـ

(٢) كان لقب أفندي خاصاً بوجه عام برمال القلم سواء من ال
أو سكرتيري الحكومة .

في فعل يخالف الشرع ولا لئابه أيضا » . وكان موقف الشيخ المنصوري هذا سببا في عدول الحكومة عما كانت عليه ، وبدل هذا على مذهب ملة العلماء المصريين وتنبههم إلى المحافظة على الشرع والحقوق العامة ، وتقدير الحكام لرأيهم .

• وفي يناير عام ١٧٨٦ قام بعض سكان القاهرة بثورة لرد عدوان الظالمين ووجدوا في ذلك تأييدا من علماء مصر لا سيما من الشيخ أحمد الدردير مفتي المالكية . فلقد قام حسين بك (المعروف بشفت أي اليهودي وكان من كبار المماليك) ومعه طائفة من جنوده قاصدا منطقة الحسينية ، وهجم على دار رجل يدعى أحمد سالم الجزار ، كان رئيسا على دراويش الشيخ اليبومي ، ونهبه « حتى مصاغ النيران » الفرائش ، ورجع والناس تنظر اليه . وفي صباح اليوم التالي نارا بساعة من أهل الحسينية ، ونهبوا إلى الجامع الأزهر ومعهم طبول ، وشكوا أمرهم إلى الشيخ أحمد الدردير فشجعهم ، وكما يروي الجبرتي « ساعدهم بالكلام وقال لهم أنا معكم . فخرجوا من نواصي الجامع وقللوا أبوابه وصعد منهم طائفة على أعلى المنارات يصيحون ويضربون بالطبول وانتشروا بالأسواق وأغلقتوا الحوائيت . وقال لهم الشيخ الدردير في غد نجتمع أهالي الأطراف الحارات وبولاق ومصر القديمة ، وأركب معكم ونهيب بيوتهم كما ينهبون بيوتنا ، ونسرت شهداء أو يتصرف الله عليهم » (٢) . وبعد ساعات قليلة أرسل إبراهيم بك ، شيخ البلد وكبير المماليك ، ونايبه ، أميرا آخر إلى الشيخ الدردير وتكلموا معه ، وخافوا من تضاعف الحال ، وقالوا للشيخ اكتب لنا قائمة بالمنهوبات ونأتي بها من محل

(١) عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار ، ج ٢ ، ص ١٠٢ .

ما تكون ، واتفقوا على ذلك وقرأوا الفاتحة » . (١)

وللشيخ الدردير موقف مثابه في نفس العام عندما حضر الاحتفال بالمولد الأحمدى بطنطا وفي أثناء ذلك جاء كاشف الغيبة من قبل ابراهيم بك وفرض على الناس مغارم كثيرة « وأغار أعوان الكاشف على بعض الاشراف وأخذوا جمالهم » فذهبوا إلى الشيخ الدردير وشكوا إليه ما حل بهم ، فأمر الشيخ بعض أتباعه بالذهاب إليه فخشوا بطشه ولم يذهبوا . فركب الشيخ بنفسه ومعه كثير من العامة . فلما وصل إلى خيمة كتخدا الكاشف دعاه فحضر إليه « والشيخ راكب على بغلته فكله وويخه وقال له أتم ما تخافوا من الله . ففي أثناء كلام الشيخ لكتخدا الكاشف هجم على الكتخدا رجل من عامة الناس » ، وقامت فتنة بينهم وبين الجند ضرب فيها وأسر واحد من أتباع الشيخ . وذهب كاشف المنوفية وكاشف الغيبة بعد ذلك يعتذران إلى الشيخ . ولما عاد إلى القاهرة قدم ابراهيم بك بنفسه إلى منزله معتذراً ومعه كبار المماليك .

٦ - وعندما اشتد طغيان ابراهيم بك ومراد بك ، اتخذ المصريون خطوة حاسمة للمحافظة على حريتهم وحقوقهم ، وارغام الحكام على الإصلاح . وكان العلماء دائماً يشعرون وهم يمثلوا الشعب - أن واجبهم بالمحافظة على القانون والحق ، ولم يترددوا لحظة بل هبوا لنداء الواجب . وفي الواقع لم يتهاون شعب مصر في حقوقه ، بل حافظ عليها بشتى الوسائل كلما اشتهم رائحة الاستهانة بكرامته أو الاعتداء على حرمانه أو اشتداد وطأة المماليك . ففي عام ١٧٩٥ أسرف محمد بك الأنفي في فرض ضرائب جزافية على سكان إحدى القرى القريبة من بليس عاصمة

(١) الجبرتي ، ج ٢ ، ص ١٠٣ .

مديره الشربة في ذلك الوقت . وكان للشيخ عبدالله الشرقاوي شيخ
الجامع الأزهر حصن في أرض تلك القرية فاستغاث به أهلها . واتصل
الشيخ الشرقاوي بإبراهيم بك ومراد بك لوقف هذه المظالم ولكن أعرض
كل من هذين الأميرين ونأى بجانبه ، وثارت ثائرة الشيخ الشرقاوي وعزم
على القيام بحركة شعبية كبيرة يهتز لها - في ظنه - مركز هذين الطاغين ،
فذهب إلى الجامع الأزهر وجمع إليه المشايخ وأمر بإغلاق أبواب الجامع
إذاً بأن أمراً إذا قد ارتكبه الحكام الطغاة . وانطلق المنادون يأمرون
بغلق الحوانيت وهجر الأسواق . وفي اليوم التالي كانت جموع الشعب
تتجه من كل حذب وصوب إلى الجامع الأزهر . واكتظ المسجد والحي
بالحشود الشعبية وركب الشرقاوي والمشايخ العلماء كل منهم بغلته وتقدموا
المواكب النعية الصاخبة وذهبوا إلى دار الشيخ محمد السادات . ووقع
اختيارهم على هذه الدار لأنها كانت على مقربة من دار إبراهيم بك حتى
يرى هذا الأخير غضبة الشعب على حكومته .

وقد نجح هذا التدبير إذ لما شاهد الأمير هذه الحشود المتراسة من
الجهاهير ولها عجيح وضجيج بعث من قبله أيوب بك الدفتردار « فحضر
إليهم وسلم عليهم ، ووقف بين يديهم وسألهم عن مرادهم . فقالوا له
نريد العدل ونرى الملم والجور وإقامة الشرع وإبطال الحوادث والمكوسات
التي ابتدعتموها واحدثتموها . فقال لا يسكن الإجابة إلى هذا كله ، فأننا
ان فعلنا ذلك ضاقت علينا المعاش والنفقات . فقليل له هذا ليس بعذر عند
الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء الممالك؟
والأمير يكون أميراً بالاعطاء لا بالأخذ . » (١) وقد وعدهم أيوب بك

(١) الجبرتي ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ .

الدفتردار بالعودة إليهم بعد عرض مطالبهم على إبراهيم بك . ويتضح لنا من خلال هذه التطورات أن المسألة خرجت من مجرد حركة فردية تستهدف المطالبة بوقف اعتداءات محمد بك الألفي على إحدى قرى مديرية الشرقية إلى حركة شعبية تنادي بضرورة وضع حد للمظالم التي يتعرض لها الشعب ومطالبة الحكومة بضغط المسؤولين والحد من الإسراف في استيراد الممتلكات وتأمين الأثراد على أموالهم وأرواحهم .

ولكن أيوب بك الدفتردار لم يعد كما وعد ، فانقض المجلس «وركب المشايخ إلى الجامع الأزهر ، واجتمع أهل الأطراف من العامة والرعية وباتوا بالمسجد ، وأرسل إبراهيم بك إلى المشايخ يعرضهم ، ويقول لهم أنا معكم ، وهذه الأمور على غير خاطري ومرادي . وأرسل إلى مراد بك يخفيه عاقبة ذلك » ، ونزل مراد عن غلوائه ، أو يبدو أنه تظاهر بذلك ، وكتب أربعة من المشايخ ، عينهم بأسمائهم . فذهبوا إليه بالجيزة فلاحظهم واتمس منهم السعي في الصلح . وفي اليوم الثالث من قيام هذه الثورة ، حضر الباشا إلى منزل إبراهيم بك واجتمع البكوات هناك ، ثم طلب حضور المشايخ ، فحضر وفد عنهم مكون من خمسة أعضاء هم : الشيخ السادات ، والسيد عمر مكرم نقيب الأشراف والشيخ عبد الله الشرقاوي شيخ الجامع الأزهر ، والشيخ خليل البكري شيخ السجادة البكرية ، والشيخ محمد الأمير ، والأخير من صفوة كبار العلماء اشتهر بجراوته وشجاعته وإغلاظه القول للأمراء المماليك . وأرادت جموع الشعب أن تسير وراءهم إلى مكان الاجتماع فمنعهم المشايخ وطلبوا منهم الانتظار في الأزهر ، وطالت الجلسة وقرر البكوات في نهايتها « أنهم تابوا ورجعوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم ، وانعقد الصلح على أن يدفعوا سب مائة وخمسة مائة كيسة موزعة ، وعلى أن يرسلوا غلال الحرمين ويصرفوا غلال الشون وأموال الرزق ، ويبتلوا رفع المظالم المحدث والكثوفيات والتفاريذ والمكوس ما عدا ديوان

بولاق ، وأن يكفوا اتباعهم عن امتداد أيديهم إلى أموال الناس ، ورسلوا
 صرة الحرمين والعوائد المقررة من قديم الزمان ، ويسيروا في الناس
 سيرة حسنة » (١) . وكان القاضي حاضرا بالمجلس ، فكتب حجة عليهم
 بذلك وفرض (أي وقع) عليهما الباشا وختم عليها إبراهيم بك ، وأرسلها
 إلى مراد بك فحتم عليها أيضاً وانجبت الفتنة ، ورجع المشايخ وحول كل
 واحد منهم وأمامه وخلفه جملة عظيمة من العامة ، وهم ينادون حسب
 مارسهم سادتنا العلماء بأن جميع الحوادث والمظالم والمكوس بطالة من
 مملكة الديار المصرية . وفرح الناس وظنوا صحته . وفتحت الأسواق
 وسكن الحال على ذلك نحو شهر ثم عاد كل ما كان مما ذكر وزيادة . ونزل
 عقيب ذلك مراد بك إلى دمياط وضرب عليها الضرائب العظيمة وغير
 ذلك » (٢) .

وبعد هذا العرض الخاص بالانتفاضات أو الحركات الشعبية وأسبابها
 يتضح أن سلاطة الكروات المماليك بدأت تغطي بشكل ملحوظ في النصف
 الثاني من القرن الثامن عشر واستطاع هؤلاء أن يحصلوا على هذا النفوذ
 بسبب الأحوال الموجودة في نظم الحكم العثمانية التي وضعت لإدارة تلك
 الولايات ، فالحكم العثماني كان بصفة عامة عمليا ولم يكن عنيقا ، فقد
 كانت القاعدة أن كل باشوية (ولاية) تعيش على دخلها الخاص وتدفع إلى
 خزانة الدولة قدراً معقولاً جداً من الجزية . كما استطاع العثمانيون أن
 يدفعوا عن الشرق العربي أخطار الاستعمار الأوروبي حتى أواخر القرن
 الثامن عشر . ولكن من ناحية أخرى اتصف هذا الحكم بالرجعية ، إذ
 أبقت النظر العثمانية على الحالة كما كانت قبل الفتح العثماني وأوجدت
 بعض القوى (كالديوان والأوجاقات العسكرية) التي كانت تحدد من

(١) الجبرتي ، ج ٢ ، ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٢) المصدر السابق .

سلطة الباشا العثماني وتقيدها . وعن طريق هذا القصور الموجود في النظم العثمانية وانعدام مقاييس محدودة للعدالة استفاد موظفو الدولة من وقوع الظلم على الرعية . ولم يقبل المصريون - كما وضحت - الخضوع للظلم أو التراخي في حقوقهم ، فلجأوا إلى طبقة العلماء التي لعبت دوراً كبيراً في الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الموجودة في مصر . وتدخلت لدى الطبقات الحاكمة من عثمانيين ومماليك ، واستطاعت في حالات كثيرة أن ترفع الظلم عن كاهل المصريين .

ولقد أثبتت تلك الحركات الشعبية مدى تأصل روح المقاومة عند المصريين ضد الظلم والاستبداد ، ولكن هذا لا يدفعنا إلى حد الاسراف في تقسيم تلك الحركات الشعبية كما حاول بعض المؤرخين عندما أطلقوا على « الحجة » أو الوثيقة التي وقعها ابراهيم ومروان اسم « المانجا كارتا » المصرية ، وفي بعض أحيان أخرى اسم « الوثيقة السياسية الكبرى »^(١) ، فهذه الحركة ومثيلاتها التي حفل بها تاريخ الشعب المصري إبان القرن الثامن عشر لم تستهدف الاستقلال عن الدولة العثمانية أو التخلص من حكم البكوات المماليك . فلقد كانت الفكرة السائدة في العالم الإسلامي هي أن السلطان العثماني هو خليفة المسلمين وزعيم العالم الإسلامي . ولقد أشع بأن الخلافة العباسية انتقلت بعد سقوط القاهرة في أيدي العثمانيين إلى استانبول ، وهذا ما لم يحدث بالفعل . وعلى ذلك فلم يناقش العرب في ذلك العصر العثماني الأول أحقية السلاطين العثمانيين في الخلافة ، بل اعترفوا بها وظلوا ينظرون إلى السلطان على أنه خليفة رسول الله في حكم المسلمين^(٢) .

(١) أنظر : محمد فريد أبو حديد : السيد عمر مكرم ، ص ٦٠ .

(٢) محمد أنيس : العالم العربي الحديث ، كتاب المجتمع العربي ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١٤٢ .

وعلى هذا النحو فالنضال الشعبي الذي شهدته مصر خلال العصر
 العثماني لم يتعد العمل على رفع ظلم الحكام . وهكذا انبثق النضال دفاعا
 عن مقومات حياة الشعب المصري في إطار الفكرة الإسلامية . ومما يدعم
 هذا الرأي ما ذكره أحد المؤرخين بأنه « إذا كان هذا اللون من النضال
 يعتبر في جوهره ، كفاحا من أجل الحقوق الطبيعية للفرد ، فإنه كان يمضي
 وينتهي ببساطة عصره وفي إطار الفكرة الإسلامية » . (١) وهكذا انصرف
 الشعب المصري خلال تلك الفترة وقبل نزول الحملة الفرنسية أرض مصر
 إلى مقاومة الظلم الداخلي واستبداد المالك الأمر الذي دفع أحد العلماء
 بالصراخ في وجه طاغية منهم قائلا : « لعنك الله ولعن اليسرعي الذي جاء
 بك ومن باعك ومن اشتراك ومن جعلك أميرا » . وكان الأزهر طوال هذه
 الفترة هو ملاذ المظلومين ونقطة تجمع أكثر حركات الاحتجاج على الظلم .

وإذا رجعنا إلى ما كتبه أحد الرحالة المعاصرين الذين زاروا مصر في
 تلك الفترة لممكننا فهم الدوافع الحقيقية وراء تلك الانتفاضات والثورات .
 فلقد كتب فولني Volney (١٧٥٧ - ١٨٢٠) في كتابه « أطلال
 الحضارات القديمة أو تأملات في ثورات الامبراطوريات » يقول :

« كل ما يقع في مصر تحت البصر أو السمع يدل
 على أن هذا البلد بلد الاستعباد والاستبداد -
 فأنك لا تسمع حديثا إلا وله صلة بفتنة أهلية أو
 فاقة عامة أو ابتزاز مال أو اغتصاب حق أو
 تعذيب بالضرب أو افاضة لروح . فالأمن لهما
 على الأرواح والأموال مفقود ودم الإنسان يسفك »

(١) عبد العزيز الرفاعي : الكفاح الشعبي في مصر الحديثة، ص ١١ .

كدم الحيوان . والقضاء نفسه يسفك الدم في غير
صورة قضائية وعسس الليل والشرطة يتولون ،
في جولاتهم الليلية والنهارية للمحافظة على الأمن
والنظام ، الفصل في الخصومات بين الناس وينطقون
بالاحكام على الفور وينفذونها في أقل من لمح البصر
بدون أن يكون للمحكوم عليه حق الاستئناف. وترى
الجلادين لهذا انسبب يطاون مواقع الجند ويرافقونهم
ابان يذهبون ويلاذ موهم حيث يحلون ، فما هي
الا اشارة من احدهم حتى ترى رأس مظلوم وقد
هوت إلى قاع كيس من الجلد .

وباليت خطورة اللذب نفسه تسوغ تعريض
المدذب لمثل تلك العقوبة ، فانك كثيراً ما تجد أن
الباصت على السر بين الناس بمثل هذا التصف
شره في نفس عظيم من ارباب الشوكة والجاد أو
وشاية من عدو بفيض ، وهو ما ينجم عن أن يرى
الرجل المشتبه فيه بأن عنده مالا إلى التول بين
يدي البيك فيطالبه بمبلغ معين . فاذا أنكر أن عنده
مالا يفي بالمطلوب طرح أرضا وجلد على قدميه مائتي
جلدة أو ثلثمائة ، وكثيرا ما يفضي هذا الضرب إلى
موته ، فتعسا تعسا لمن يشتبه فيه انه على شيء
من السر والرخاء ، إذ ما من أحد اتجهت إليه هذه
الشبهة إلا وقد كانت العيون مبهوثة حوله للتجسس
عليه ، فلا يلبث أن يبلغ أمره إلى ذوي الشأن .

« وليس بمسيور لآحد أن ينقل نفسه من شر
اعتداء الاقوياء على ماله الا اذا تظاهر بالفقر المدقع
وليس للمسكنة والزراية لبوسها » (١) .

(١) نقلا عن ا . ب . كلوت : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ،
ج ٢ ، ص ٧٦٢ - ٧٦٥ .

ولهذا كله قامت الثورات المتعددة ، وكانت أهمها تلك التي قامت في عام ١٧٩٥ ، واستخلص فيها المصريون « حجة » مكتوبة وممهورة بتعهد فيها الحاكم أمام الرعية بإبطال الضرائب الجديدة وإبطال أعمال النهب ودفع الرواتب للعلماء وإرسال صرة الحرمين ولكنها سرعان ما أصبحت حبراً على ورق . ومما تجدر ملاحظته في هذا المجال هو خلو تلك الحجة تماماً من ذكر أية مبادئ أو ضمانات تشريعية تؤدي إلى تغيير نظام الحكم المعمول به في مصر أو إلى تغيير سلطة الحاكم بقوة القانون ، بإشراك العلماء المصريين في السلطة أو بأية وسيلة من الوسائل . ولقد أجهضت هذه الثورة الشعبية بسبب قلة النضج السياسي في ذلك الوقت عند الشعب المصري وقادته الذين قنعوا بالتعهدات الأدبية ، ولم يطالبوا بالضمانات العملية للمشاركة في حكم مصر . ولم يفتن قادة الشعب من علماء الأزهر إلى ذلك لعدم درايتهم بالنواحي السياسية « إلا أن الضمانين الحقيقيين لأي «حجة» أو ميثاق هي المشاركة في أداة الحكم من ناحية وإقامة تنظيم سياسي مبني يكون الدرع الواقعي لحقوق الجماهير من ناحية أخرى . وبغير هذين الضمانين يصبح أي صك يوقعه الحاكم للمحكوم حبراً على ورق » .

الفصل الثالث

مصر في النصف الاول للقرن التاسع عشر

١ - نتائج الحملة الفرنسية على مصر -

٢ - تولي محمد علي الحكم وتأسيس باشوية وراثية

٣ - جهود محمد علي في إعادة تنظيم مصر

٤ - اثر حكم محمد علي في المجتمع المصري

٩ - نتائج الحملة الفرنسية على مصر

رغم أن الاحتلال الفرنسي كان قصيراً وغير ناجح ، فقد كان حادثة مهمة مشحونة بنتائج كثيرة بالنسبة لمصر . فحتى وقت مجيء الحملة الفرنسية ، لم تتعرض الولايات العربية الخاضعة للحكم العثماني لاعتداء سافر من جانب القوى السياسية في أوروبا . ولكن انتهت هذه العزلة التي عاشها الشرق العربي ، وأصبحت هذه الأراضي مجال تنافس بين الدول الأوروبية الكبرى ، إذ أظهرت الحملة الفرنسية نقطة الشرق الأوسط ، مصر خاصة منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة للقوى العظمى . وأيقنت الحكومات البريطانية في ثامن التاسع عشر بأنه من الضروري أن يسيطر على مصر حاكم تربطه بالجنرال روابط الصداقة حتى لا تترك مصر بأي ثمن للفرنسيين . لذلك افتتحت الحملة الفرنسية مرحلة طويلة من التنافس الأجل - فرنسي على مصر اختتمت بالاحتلال البريطاني لها في عام ١٨٨٢ . وبعد أن فشلت حملة فرير على مصر في عام ١٨٠٧ ، ظلت بريطانيا تقف أمام استقلال مصر ، وعارضت مشروعات محمد علي ، ووقفت أمام أطماعه ، لأنها شعرت بأنه مصدر تهديد لمصالحها الحيوية في المنطقة ولا سيما بالنسبة لخطوط مواصلاتها التي تربطها بالهند والشرق الأقصى . فأجبرته على الانسحاب من المناطق التي استولى عليها ، كما كانت هي المسئول الأول عن معاهدة لندن عام ١٨٤٠ ، تلك المعاهدة الدولية التي فرضت على مصر نوعاً من الوصاية الدولية ، ووضعت هذه التسوية حدوداً وأبعاداً للباشوية المصرية ، وحددت وضع مصر الدولي حتى إعلان الحماية

البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ . فقد ربطت التسوية مصر بالامبراطورية العثمانية من جديد ، ولو أنها ميزتها من الولايات العثمانية الأخرى بأن جعلت الحكم وراثياً في أسرة محمد علي طبقاً لقاعدة الأرشد فمن يليه . ولقد أملت الدول الأوروبية الكبرى التسوية وضمنت استمرارها . وخلقت هذه الوصاية الدولية فرصة واسعة لتغلغل النفوذ الأوروبي ، الإنجليزي والفرنسي ، حين عمد أبناء محمد علي إلى الوقوف أمام محاولات الباب العالي لجعل مصر ولاية عادية في نطاق الامبراطورية العثمانية ، وذلك بتطبيق التنظيمات الخيرية في مصر ، وهي المشكلة التي قامت بين عباس حلمي الأول (١٨٤٨ - ١٨٥٤) والسلطان العثماني . وبمثل عصر عباس حلمي الأول فترة تفوق النفوذ الإنجليزي ، ولا سيما عندما توطدت علاقات الصداقة بينه وبين قنصل بريطانيا العام في مصر وهو شارل مري (Charles Murray) . وحصلت بريطانيا على موافقة عباس على إنشاء سكة حديدية في مصر لكي تخدم المصالح البريطانية وتساعد على سهولة وسرعة نقل التجارة والجنود البريطانيين بين إنجلترا والهند .

٢٧٩
١٨٥٤ - ١٨٦٣) فيمثل فترة التفوق الفرنسي . فقد كان من الفرنسيين رفاق صباه ومعلموه ، لهذا منح فريدinand دي ليسبي في نفس عام توليته الامتياز الأول لقناة السويس . وقد عارضت إنجلترا فكرة حفر القناة منذ مطلع القرن التاسع عشر ، وحبذت بناء الخط الجديد الذي تم فعلاً بين القاهرة والسويس في عام ١٨٥٨ . كما كانت ترى أن مشروع القناة سيؤدي إلى وضع حاجز من المياه بين مصر وسورية يفصل مصر فصلاً تاماً عن الدولة العثمانية بحيث يمكنها إعلان استقلالها متى شاءت . ولقد رأت إنجلترا في اكتمال مشروع القناة مقدمة لوقوع مصر تحت السيطرة الفرنسية وإذا ما نشبت الحرب بين إنجلترا وفرنسا استطاعت الأخيرة في الحال احتلال مداخل القناة والتحكم

في التجارة الانجليزية شرقي رأس الرجاء الصالح .

أما عصر إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) فيمثل التفوق الفرنسي أولا ثم الانجليزي ثانياً . وكان إسماعيل ، بعكس عباس وسعيد ، ذا طموح وإرادة وإتجاهات خاصة ، ولكن ذلك كلفه من الأموال أكثر مما تحتمل مالية مصر ، فاستدان من الدول الأوروبية ، وتغلغل النفوذ الأجنبي السياسي والمالي حتى انتهى الأمر باشتراط ثوراء أجانب في مجلس النظار المصري . وعندما حاول إسماعيل إيقاف النفوذ الأجنبي وتحريك عوامل الثورة الوطنية المصرية ، ضمنت إنجلترا وفرنسا على الباب العالي حتى عزل إسماعيل في ١٨٧٩ . وقد بنى النفوذ الأجنبي في مصر غاية بالاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، وبذلك خرجت مصر من الناحية الفعلية عن السلطنة العثمانية واستقر الاحتلال نهائياً بالاتفاق الودي (Entente Cordiale) بين إنجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٤ ، فأطلقت فرنسا بمقتضاه يد إنجلترا في مصر ، كما أطلقت إنجلترا يد فرنسا في مراكش . وظلت مصر من الناحية النظرية ولاية عثمانية حتى إعلان الحماية البريطانية على مصر في عام ١٩١٤ . وقد ظلت تركيا ترفض الاعتراف بالحماية حتى معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي تنازلت بمقتضاها عن كافة حقوقها وسيادتها في الشرق العربي ومن بينه مصر .

ومن ناحية أخرى مهد الاحتلال الفرنسي الطرق لحدوث تغييرات جذرية في شكل مصر في خلال القرن التاسع عشر . وليس من الصواب أن تنسب إلى الاحتلال الفرنسي مباشرة تلك الميول الفرنسية القوية التي أثرت في الثقافة المصرية ، والتي برغم التقلبات السياسية المختلفة ما تزال نلاحظها حتى الوقت الحاضر . فالأدباء والعلماء الذين صحبوا بوفاربت جاءوا إلى مصر ليتعلموا أكثر من أن يعلموا ، كما أن بحوثهم التي نشرت

في كتاب وصف مصر (Description de l'Egypte) كانت أساس البحث العلمي الحديث في كل ما يخص التاريخ والمجتمع والاقتصاد المصري^(١). ودأب هؤلاء العلماء عقب مجيئهم إلى مصر على بحث ودراسة أحوال مصر من جميع النواحي ، فقلوا بدراسة التربة والمناخ والمنتجات الزراعية والمعدنية وإمكانيات مصر المختلفة وما ضمته من آثار .. الخ . وكان الهدف من نشر هذا الكتاب هو نشر المعرفة ورفع اسم فرنسا ، وظهر أول أجزاء الكتاب في عام ١٨٠٩ وكتب الاهداء باسم الامبراطور نابليون . أما آخر الأجزاء فقد ظهر في عام ١٨٢٢ ، وبدأت الطبعة الثانية من الكتاب في عام ١٨٢١ وانتهت في عام ١٨٢٩ . وكان يقابل هؤلاء العلماء في مصر المشايخ وعلماء الدين ، وقد حاول العلماء الفرنسيون استمالتهم وإطلاعهم على ما حوته أبنية الجمع العلمي المصري (Institut d'Egypte) الذي أسسه بوناپرت ، ولكنهم لم يتقبلوا هذا التقدم العلمي وحركة الاستنارة بل أعرضوا عنها .^(٢) بما ساعد على ذلك أيضا إيمانهم بأن الثقافة الأوروبية قد جاءت مع جيش غاز كافر . ومن ناحية أخرى ظل سواد القاهريين يسيئون الظن بالعلماء ويشكون في نواياهم ولا يفرقون بينهم وبين سائر الفرنسيين .

وعلى ذلك فإن العرس الحقيقي للثقافة الفرنسية في مصر يمكن إرجاعه إلى عصر محمد علي . إذ دخلت أفكار فرنسية كثيرة إلى مصر في خلال حكمه على أيدي رجال من أمثال دروفتي (Drovetti) قنصل فرنسا

J. Heyworth-Dunne, An introduction to the history of education in modern Egypt, p. 96. (١)

(٢) قام الجبرتي بزيارة المجمع العلمي وسجل وصفاً دقيقاً مجتمعاً له في كتابه عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ٣٤ - ٣٦ .

في مصر ، ومنجان (Mengin) والضباط الفرنسيين الكثيرين الذين بقوا في مصر بعد انسحاب الفرنسيين أو عادوا إليها فيما بعد أثر سقوط نابليون، خاصة وأن ضباطاً آخرين مثل كولونيل سيف (Sève) سليمان باشا الفرنسي (١٧٨٧ - ١٨٦٠) وغيره من أنصار نابليون قد اضطروا للمغادرة فرنسا ليحربوا حظهم في مكان آخر . كما أتت المؤثرات الفرنسية إلى مصر في عهد محمد علي مع البعثات التعليمية إلى فرنسا التي كان يشرف عليها جومار (Jomard) أحد علماء الجامعة الفرنسية . وكانت جماعة السان سيمونيون (Saint-Simonians) الذين دأبت أحلامهم فكرة المزوجة بين الشرق والغرب بإنشاء قناة عبر برزخ السويس هم ورثة مهندسي الحملة الفرنسية الذين قاموا بعمليات مسح دقيقة لمصر .^(١) وهكذا فإن الحملة الفرنسية أكدت الاهتمام الفرنسي بمصر أكثر من الاهتمام المصري بفرنسا ، أي أن ما حققه الباحثون هو تقديم مصر للغرب، أكثر من التأثير في المصريين .

وعلى الرغم من ذلك فقد وجدت حالات فردية تمثل مقدار الاهتمام بتقدم أوروبا وتختلف الشرق . ويمثل هذه المجموعة الشيخ حسن بن محمد العطار (١٧٦٦ - ١٨٣٥) ، الذي كان يبلغ من العمر اثنين وثلاثين عاماً عند دخول الفرنسيين إلى مصر . فالتقى بنفسه في أيدي العلماء الفرنسيين بدون تحفظات ، وعلموه في مقابل دروس اللغة العربية فنون بلادهم . وتعود أن يقول بعد الانتهاء من هذه الدروس « أن بلادنا لا بد أن تتغير ولا بد أن تأخذ عن أوروبا العلوم التي لا توجد هنا » .^(٢) ولما عجز عن

(١) Rivlin, The agricultural policy of Muhammed All in Egypt, p. 14.

(٢) J. M. Ahmed, Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, p. 5.

إحداث أي تأثير عام بسبب موقف علماء الأزهر من هذه الحضارة الجديدة عكف على ترقية تعليمه ، وتحول من دراسة العلوم التقليدية مثل الفلسفة والدين إلى الأدب ولا سيما الأدب العربي في أسبانيا الذي استحوذ على تفكيره .

١٢٠ لقد أحدث الغزو الأجنبي صدمة عنيفة دون شك للنظام الاجتماعي في مصر . فلقد كونت مصر العثمانية في القرن الثامن عشر - رغم الصراع الحزبي - مجتمعا مستقرا في جوهره ، تسيطر عليه الصفوة العسكرية (المماليك) والعلماء في تحالف ضمني مع طبقة من الصناع والتجار تدافع عن امتيازاتها عن طريق طوائفها الحرفية بالمدن وارتباطاتها بالوجاقات العسكرية . ويرتكز على فئة كبيرة من طبقة المزارعين أو الفلاحين وهم عبيد في الأرض لطبقة من الملتزمين . أما الطوائف غير المسلمة في المجتمع المصري ، وهي الأقليات المسيحية وغير المسيحية ، فكانت تعيش على هامش الحياة الفكرية والسياسية في حياة المجتمع المصري وإن كان لها دور كبير في الحياة الاقتصادية . فلقد تخصص الأقباط في الأغفال الحسابة والمالية ، فعهد إليهم البكوات المماليك والكشاف بحصول الضرائب وتقديرها وتوزيعها على الأتليان والحاصلات . وكانت لهم في هذه الناحية من إدارة الحكومة سلطة مطلقة لا رقابة عليها .

١٢١ ولقد قضى مجيء بوناپرت على البناء الأساسي للوظائف وعلى المصالح والحقوق المكتسبة . ففقدت الصفوة العسكرية القديمة - وكان معظمها يتكون من المماليك - موضعها وزال حكم إبراهيم ومراد وحل محلهم عساكر الجمهورية الفرنسية . وهكذا وجهت حروب الفرنسيين مع المماليك ضربة قاتلة لقوة المماليك وهي القوة العسكرية الإقطاعية في مصر ، فأدى هذا إلى تآكل النظام الإقطاعي في مصر من أساسه . وبزوال هذه الصفوة

العسكرية ازداد نفوذ العلماء ومكاثهم وهم العنصر الآخر في المشاركة التقليدية . وكانت طبقة المشايخ أو العلماء من أخصب وأنشط الطبقات المصرية في القرن الثامن عشر . فلم تكن طبقة فكرية منعزلة عن الحياة العامة ، وإنما لعبت دوراً كبيراً في الحياة العامة برضاء بقية الطبقات الأخرى ، لأن رجال الدين في ذلك الوقت كانوا موضع تقدير العالم الإسلامي كله . ونمخت أحداث الحملة الفرنسية دون أدنى شك عن نمو نفوذ العلماء أو المشايخ الذين أتيح لهم أن يلعبوا دوراً أكبر إبان الحملة الفرنسية . فقد فطن بونايرت إلى أهمية الدور الذي لعبوه في العصر السابق ، فرأى - جرياً وراء السياسة الإسلامية والوطنية التي اتبناها - الاعتماد عليهم في إقناع الشعب بقبول الحكم الفرنسي . كما حاول بونايرت تملقهم ولكن لا بد أن أساليب بونايرت قد بدت بالنسبة لهم أساليب سخيفة وصيانية ؛ لقد قبلوا أوسمته ونياشينه ، ووقعوا الوثائق التي أعدت ليوقعوها ، ولكنهم ظلوا غير ملتزمين في قلوبهم كلية للنظام الجمهوري أو فرنسا أو نابليون بونايرت . واشترك كثير من العلماء في حركات المقاومة المسلحة وفي ثورة القاهرة الأولى على وجه الخصوص ضد الفرنسيين .

ولقد تجسدت محاولة بونايرت في إقامة تآلف مشترك بين الفرنسيين والعلماء (المشايخ) بدلا من التآلف القديم بين المماليك والعلماء - في الدواوين التي أقامها في مصر ؛ فحين انتهت المفاوضات بتسليم القاهرة دخلها أولا الجنرال ديوي (Dupuy) على رأس طلائع الجيش الفرنسي في ٢٣ يوليو ١٧٩٨ ثم احتلها بونايرت بجيشه في اليوم التالي ، ونزل بقصر محمد بك الألفي بالأزبكية ، وبعد مشاورات مع علماء الأزهر أصدر في ٢٥ يوليو مرسوماً بتأليف ديوان القاهرة (أو أول وزارة مصرية) من تسعة أو عشرة أعضاء كلهم من المشايخ . وكان لديوان القاهرة - الذي تقرر

أن يجتمع ظهر كل يوم - حق تعيين اثنين من الأغاوات (رؤساء الجند) لإدارة البوليس ، وعليه أن ينتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة لمراقبة الأسواق وتموين المدينة . وهكذا كان الديوان مسئولاً أساساً عن حكومة القاهرة المحلية . وبناء على ذلك كان الديوان بدعة جديدة في مصر إذ لم تعرف المجالس البلدية في ذلك الوقت ، فلم يكن للطبقة البورجوازية في المدن العربية خلال العهد العثماني أي نصيب رسمي في الحياة السياسية أو السلطة التنفيذية . ولم تنشأ مجالس المدن في أي جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية حتى اقتبست هذه التنظيمات عن النظم الأوروبية في القرن التاسع عشر . (١) وكان ديوان القاهرة يعمل تحت إشراف وسيطرة فرنسية دقيقة ، ولكن رغم سلطاته المحددة فقد كان تجربة مهمة لأنه منح السلطة السياسية الفعلية لرجال كان دورهم في الدولة هو أن يكونوا وسطاء ومصلحين وأصحاب نفوذ أكثر من كونهم سلطة تنفيذية .

وفي الدواوين الأخرى أعطى بونايرت للعلماء نصيباً أقل . ففي ٢٧ يوليو عام ١٧٩٨ أصدر بونايرت مرسوماً بأشياء دواوين الأقاليم أو مجالس المديريات ، ونص المرسوم على أن يتألف في كل مديرية من مديريات القطر المصري ديوان من سبعة أعضاء يقومون على مصالح المديرية ويعرضون على بونايرت كل الشكاوى التي تصل إليهم ويمنعون اعتداء القرى بعضها على بعض . كما نصت المادة الثانية على أن يعين في كل مديرية أغا « رئيس » الانكشارية ويتصل دائماً بالقومندان الفرنسي ، ويكون تحت إمرته قوة مسلحة من ستين رجلاً من الأهالي يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة . كذلك نصت المادة الثالثة على تعيين مباشر (مدير زرائب) في كل مديرية لجباية أموال الميرى والضرائب وإيراد

Holt, Egypt and the Fertile Crescent, p. 161.

(١)

أملاك الممالك ، في كل صنجقية ، وحل مجلس المديرية محل الصنجق في كل اختصاصاته وحل رأي الجماعة محل رأي الفرد ، وهي تجربة في ديمقراطية الحكم المحلي لم تكن معروفة في عهد العثمانيين والمماليك .

أما الديوان العام الذي انعقد في الفترة من ٥ إلى ٢٠ أكتوبر عام ١٧٩٨ وعمل مجلس استشاري (جمعية تأسيسية استشارية) فقد يتكون من مندوبين من جميع أنحاء مصر بقصد استشارته في النظام النهائي للمجالس التي أسسها بونايرت وفي وضع النظام الإداري والمالي والقضائي في مصر . ولقد تكون كل وفد في هذا المجلس من ثلاثة من العلماء، وثلاثة من التجار وثلاثة من مشايخ البلد أو مشايخ العرب. وهكذا تألف الديوان في صورته التأسيسية الأولى من ١٨٠ عضواً، فكان نواب القاهرة ثلاثة أمثال كل مديرية (٢٧) ، أما نواب كل من الشرقية والمنوفية فكان ضعف عدد كل مديرية (١٨) ، وأما باقي المديريات فقد مثل كلا منها تسعة أعضاء . أما طريقة اختيار هؤلاء المندوبين فلم يعرف آكانت بتعيينات فرنسية أم أنها قامت على شيء قريب من البيعة . وقد أصدر بونايرت عند إنشاء هذا الديوان مرسوماً مهماً سمي « بفرمان الشروط » (١) يحدد فيه اختصاصات هذا البرلمان الذي أنشأه ، من حيث صفته التشريعية الاستشارية ويحدد أنواع مشروعات القوانين التي يمكن أن يوصي بها فيصدرها بونايرت . وطلب من الديوان أن يبدى رأيه في أربع مسائل محددة وهي :

أولاً : ما أصلح نظام لتأليف مجالس الديوان في المديريات ؟ وما المرتب الذي يجب تحديده للأعضاء ؟

(١) سمي بفرمان الشروط لأن هذا الاصطلاح كان ترجمة لكلمة شارت Charte وهي الميثاق باللغة الفرنسية .

ثانيا : ما النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي ؟

ثالثا : ما التشريع الذي يكفل ضبط الموارث ومحو أنواع الشكوى والإجحاف الموجودة في النظام ؟

رابعا : ما الاصلاحات والاقتراحات التي يراها الديوان لإثبات ملكية العقارات وفرض الضرب ؟

وكانت إجابة الديوان على اثنتين من هذه المسائل تلخص الاختلاف في وجهة النظر بين المصريين والفرنسيين . فعندما سئل الديوان عن النظام الذي يجب وضعه للقضاء المدني والجنائي ، أعلن معارضته لأي تغيير في نظام القضاء أو في تنظيم المحاكم ، ورأى الإبقاء على النظام القضائي المعمول به على حاله مع تحديد رسوم القضاة ، أما من حيث رأيه في التشريع الذي يتعلق بالموارث ، فقد تمسك أعضاؤه بحكم الشريعة الإسلامية في توريث الذكور والاثاث . وهكذا ظلت قوة الشريعة الإسلامية وهي المأمن الرئيسي لكل الطبقات في مصر خلال قرون من الحكم الأجنبي . وفقد العلماء من أعضاء الديوان الثقة في سياسة الاصلاح التي فرضت عليهم فجأة . وأما في شأن نظام الملكية فقد أدخل بونايرت نظام الشهر العقاري الإجباري لتسجيل مستندات الملكية تسجيلا إجباريا مقابل رسوم قدرها ٢٪ ، وجعل الرسوم ذات أثر رجعي مع مصادرة كل أطياف أو عقار لا يتم تسجيله لصالح الجمهورية الفرنسية . فاحتج أعضاء الديوان ، وتراجع بونايرت وأصدر مرسوما في ١٦ أكتوبر ١٧٩٨ بتوثيق العقود الجديدة فقط وبفرض رسوم على الشهادات الحكومية وأدخل نظام الضريبة التصاعدية على الأملاك والعقارات مقدرة على أساس تقسيم الأملاك إلى ثلاث شرائح والبيوت إلى أربع . وقد قوبل فرض هذه

الضرائب والرسوم الجديدة بسخط عام وكان أعضاء الديوان في مقدمة
 الساخطين ، ولكنهم لم يوفقوا إلى تخفيضها ، وقد انتهى الصراع بين البرلمان
 وبونابرت بأن عطل بونابرت اجتماعات الديوان العام الموسع المكون من
 ١٨٠ عضواً في ٢٠ أكتوبر وأحل محله الديوان العام المصغر المكون من
 ٢٥ عضواً ولكنه أعاد فتح الديوان في ٢١ ديسمبر ١٧٩٨ بعد أن ظل معطلاً
 شهرين وجعل أعضاءه ٦٠ عضواً معيناً بدلاً من ٢٥ ، ويتكون من هيتين،
 الديوان العمومي والديوان الخصوصي . ولقد ظل الديوان يجتمع من
 ديسمبر ١٧٩٨ حتى ٢٤ يناير ١٨٠٠ عندما وقعت معاهدة العريش ، واستمر
 معطلاً تسعة أشهر حتى أعاده عبدالله جاك مينر بقصد التقرب من المصريين .
 فاستغنى عن الديوان العمومي واكتفى بديوان خصوصي اختلته إلى تسمية
 أشخاص . ولقد انفض الديوان بطبيعة الحال بعد جلاء الفرنسيين عن
 مصر ، وتعرض كل من اشتركوا في الحكم من العلماء والأعيان في عهد
 الحملة الفرنسية لاتهامات بالخيانة أو بالتعاون مع الاستعمار الفرنسي .
 ولكن الذي لاشك فيه ، هو أن إقامة هذه الواجهة المصرية للحكم
 الفرنسي وإجراء هذه التجربة الأولى في الحكم النيابي ، بعد أن كان
 المصريون معزولين تماماً عن أداة الحكم في البلاد ، وبعد أن كانوا خاضعين
 تماماً للحكم الشخصي أيام العثمانيين والمماليك ، كان بمثابة إيقاف لهم
 وتبنيه إلى حقهم في مزاوله السلطة في بلادهم وبمشابة تدريب لهم على
 مسؤوليات الحكم الديمقراطي . ولقد أثبتت الحوادث بعد خروج
 الفرنسيين كيف استطاع المصريون أن يقرروا مصيرهم بصورة عملية
 في عام ١٨٠٥ .

لقد أشرفنا إلى أثر الحملة على تاريخ مصر السني وتكوينها
 الاجتماعي ، ويقتى أن نبحث عن النتائج الاق مادية للاحتلال الفرنسي .
 فبعد الاحتلال الفرنسي ، عادت مصر إلى الحكم العثماني وساد فيها النظام

الاقتصادي السابق لمجيء الحملة الفرنسية . وعلى الرغم من ذلك ، فإن بعض المؤرخين ينظرون إلى الحملة الفرنسية على أنها نقطة تحول في تاريخ مصر الاقتصادي . فلقد أضعف الفرنسيون النظام الإقطاعي بإضعاف قوة المماليك ، إذ أبعدوهم عن الحكم ، وصادروا أطياف الملتزمين منهم . ولكن ذلك العمل لم يحدث تحولا كبيرا في تاريخ مصر الاقتصادي . فلقد فشل الفرنسيون في هدم المجتمع الإقطاعي في مصر وإقامة مجتمع رأسمالي تابع لفرنسا . والسبب في ذلك أن الحملة لم تتح لها فرصة القيام بذلك لأنها شغلت منذ نزولها بمصر بثورات المصريين المتعددة في القاهرة والأقاليم ، ومن ناحية أخرى كانت الأساطيل البريطانية تفرض حصارا اقتصاديا على الشواطئ المصرية لمنع اتصال الفرنسيين بالخارج . وكذلك وضع الفرنسيون مشروعات للإصلاح الاقتصادي في مصر لإزالة مظهر مهم من مظاهر الأوضاع الإقطاعية في الزراعة وهو تعدد الضرائب المفروضة على الفلاح بجمع هذه الضرائب في ضريبة واحدة وهو المشروع الذي عرف باسم « المشروع العظيم » . وكان المشروع يهدف أيضا إلى منح الملتزمين من تحصل الأموال ومن التدخل في شئون القرى ، ولكن لم يقدر له النجاح بسبب ظروف الحملة الفرنسية السيئة في مراحلها الأخيرة . ومع ذلك فقد مهدت تلك المشروعات الطريق للإصلاح ووجهت الأنظار إليه ، حتى نفذ فعلا في القرن التاسع عشر . أما بالنسبة للتجارة الخارجية ، فقد حاول بوناپرت أن يبعث فيها النشاط ، ففكر في حفر قناة السويس ، ولكنه عدل عن ذلك لاعتقاد علماء الحملة الفرنسية بتفاوت مستوى المياه بين البحرين الأحمر والمتوسط . وكانت هذه التجارة ضعيفة وتتجه بصفة أساسية إلى السودان وشبه الجزيرة العربية وتركيا وجنوب أوروبا . ولكن لفتت الحملة نظر إنجلترا إلى أهمية طريق مصر البري لنقل المسافرين والبريد والسلع بينها وبين الهند ، فزادت حركة التجارة العابرة (Trade

Transit فادى هذا إلى إنشاء الخط الحديدي من الاسكندرية إلى القاهرة ثم من القاهرة إلى السويس ، فزادت حركة مرور المسافرين والبريد والسلع ، حتى انتهى الأمر بحفر قناة السويس وفتحها للملاحة البحرية في عام ١٨٦٩ . ولقد أثر ذلك على موقف بريطانيا السياسي من مصر كما أوضحت قبل ذلك .

٧ - |قولى محمد على الحكم وتأسيس باشوية وراثية

كان الانهيار السريع في قوة المماليك في مصر من أهم النتائج السياسية للحملة الفرنسية . ولم يحدث هذا الانهيار بسبب الهزائم المتوالية التي ألحقها الفرنسيون بالمماليك فحسب ، بل بسبب الظروف التي اتهم فيها الاحتلال الفرنسي أيضاً . فعند جلاء الفرنسيين نهائياً عن مصر استمر التنافس القديم بين المماليك ، فبعد وفاة مراد بك في مصر العليا في أبريل عام ١٨٠١ استمر الانقسام بين أنصار إبراهيم بك وخلفاء مراد بك . وعاد إبراهيم بك مع الصدر الأعظم إلى مصر وعاش فترة طويلة ولكن انحصرت المنافسة على الزعامة في ذلك الوقت بين اثنين من ممالك مراد بك هما عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي . وبالإضافة إلى ذلك اختلفت وجهة نظر المماليك السياسية ، فمحمد بك الألفي كان يعمل للحصول على حماية الإنجليز ، أما عثمان بك البرديسي فكان يفضل الاستنجاد بفرنسا . وكان هناك فريق ثالث بزعامة عثمان بك حسن يرى الوقوف على الحياد وتأييد العثمانيين . ولقد تكاثفت هذه العوامل على إضعاف قوة المماليك والتمهيد للإطاحة بهم نهائياً خلال السنوات القليلة التالية .

وعلى أية حال ، لم يعد للمماليك مجال مفتوح يتصارعون فيه من أجل السيطرة على مصر ، فلقد احتلت القوات البريطانية والجيش العثماني مصر ، وعملت الحكومة العثمانية على استخلاص مصر لنفسها وعزمت على الحيلولة دون امتعاش قوة المماليك ، وقررت وضع مصر تحت سيطرة وال

عثماني • وفي بادئ الأمر كان حلفاؤهم البريطانيون أقل تحمسا لذلك ، ولكن تغير ذلك الموقف بعد أن شعرت الحكومة البريطانية بأهمية مصر الاستراتيجية ، وفضلت إعادة نظام الحكم المملوكي لأنه سيكون أكثر خضوعا للنفوذ البريطاني من أي وال أو نائب عن السلطان • ولقد أظهر اهتمام بريطانيا بالممالك تلك الزيارة التي قام بها محمد الألفي للندن في عام ١٨٠٢/١٨٠٤ • ولقد طالب الألفي - أثناء وجوده في لندن - الحكومة البريطانية بتأييد الوعود التي أعطاها لهم الجنرال هتشنسون بإعادة حقوقهم السابقة إليهم • وفي رد الحكومة البريطانية على خطاب الألفي في ١٥ ديسمبر ١٨٠٣ قالت إنه « يسرها كثيراً أن تؤكد له اقتناعها العام بالمسلك السليم الذي سلكه البكوات والخدمات التي أسدوها بإخلاص عند اتحادهم في العمل مع القوات البريطانية في مصر ، وإن جلالة الملك سيقوم فوراً بالسعي لدى الباب العالي واستخدام نفوذه عن طريق سفيره بالقسطنطينية حتى يصل إلى صلح بين البكوات وبين صاحب السيادة الشرعي عليهم سلطانهم (العثماني) حليف (إنجلترا) الصادق الأمين ، وأن يذل (جلالة الملك) قصارى جهده لإعادة تأسيس مصالح البكوات في مصر ، على أساس يكفل لهم وضعاً لا يقل في مزاياه عن الوضع الذي كان لهم وقت غزو الفرنسيين للبلاد » (١) وعلى أية حال لم تكن السيطرة الدائمة على مصر هي هدف بريطانيا ، على أنها ما طلت في الجلاء عن مصر طبقاً لمعاهدة أميان (Amiens) في ١٧ مارس ١٨٠٢ ، وأرسل نابليون أحد رجاله إلى مصر وهو الكولونيل سباستياني (Sebastiani) ليتعرف على نيات الإنجليز ، وطالبهم بالجلاء • وأخذ نابليون يطالب إنجلترا بالجلاء عن مصر إلى أن تم انسحاب القوات البريطانية في مارس عام ١٨٠٣ •

(١) محمد فؤاد شكري : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ، ج ١ /

وبعد انسحاب الإنجليز لبث العثمانيون والمماليك يتنافسون على السلطة في مصر . وكان العثمانيون قد نصبوا من قبل محمد خيرو باشا واليا على مصر ، وهو أول وال عثماني بعد خروج الفرنسيين من البلاد . وقد باشر خيرو عمله في يناير عام ١٨٠٢ وظل في مصر نحو عام ونصف ؛ ولكنه فشل في مهمته . فلقد دار الصراع بين قواته والمماليك الذين ركزوا أنفسهم في مصر العليا ، ولم يستطع إعادة تنظيم شئون الإدارة المالية . وثار جنده عليه بسبب تأخر رواتبهم ورفضوا التوجه إلى الصعيد لمحاربة المماليك ، وكان أشد الجحود ثورة عليه طائفة الأرناؤود (الألبانيين) بقيادة طاهر باشا فاستولوا على القلعة وهرب خيرو إلى دمياط ، وسيطر طاهر بشا على القاهرة ؛ وفي ٦ مايو ١٨٠٣ أعلن العلماء (المشايخ) اختيار طاهر باشا قائما ، ولكنهم لم يظل طويلا في هذا المنصب إذ اغتاله الإنكشارية في ٢٦ مايو عام ١٨٠٣ . وهكذا يتضح أنه بعد انسحاب الإنجليز بقليل ظهر حزب ثالث اشترك في الصراع من أجل السيطرة على مصر ، تمثل في قوة الحامية الألبانية ، التي جاءت إلى مصر في بادئ الأمر لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم منها . ولقد خلف طاهرا في قيادة القوات الألبانية ضابط في الثلاثين من عمره يدعى محمد علي بك ، وهو الذي تمكن في خلال السنوات القليلة التالية من أن يصبح واليا على مصر . وقبل أن تسبم الصراع العنيف الذي شهدته مصر في السنوات القليلة حتى عام ١٨٠٥ نود أن نشير إلى قوة أخرى أصبحت لها سموت مسموع في مصر وهي قوة العلماء ، ولقد ساعد ضعف المماليك والعثمانيين بسبب تنافسهم المستمر على ازدياد نفوذ العلماء ، وقدر لهم أن يلعبوا دورا بارزا وحاسما خلال أحداث هذه الفترة .

وكان تولي محمد علي قيادة الحامية الألبانية في مايو عام ١٨٠٣ الخطوة الأولى نحو الحصول على السيادة المطلقة في مصر ، فأقام لنفسه

حكماً وراثياً استمر في أسرته التي أصبحت اللكية المصرية في القرن العشرين ، وظلت تحكم إلى أن قضت عليها الثورة في عام ١٩٥٣ . ويشتمل محمد علي إلى طراز من الحكام كان مألوفاً في القرن اثنان عشر ، وهو طراز الحاكم العثماني الذي حاول أن يؤسس في ولايته حكماً ذاتياً وراثياً . ونجاح محمد علي في هذا المجال جدير بالاهتمام لأنه حدث في نفس الوقت الذي أعادت فيه الحكومة العثمانية فرض سطرها المركزية مرة أخرى على الولايات التي تتكلم التركية وولايات انهلال الخسيب . وسنشير فيما بعد إلى أسباب هذا النجاح ، أما الآن فينبغي علينا أن نجل سيرته .

ولد محمد علي بمدينة قوله المقدونية في عام ١٧٦٩ . وكان والده - ويحتمل أنه من أصل الباني - قائداً للجنود غير النظامية ، وتوفي عندما كان محمد علي صغيراً في السن . وقد جاء إلى مصر مع قوة صغيرة جشت من قوله لمحاربة الفرنسيين في مصر . ورفي محمد علي يسره فائقة لدرجة أنه بعد مستين وجد نفسه في قيادة أقوى الفرق الحاربة في مصر . ويمكننا أن نقسم حياة محمد علي إلى أربع مراحل رئيسية (١) ففي الفترة ما بين ١٨٠٣ و ١٨٠٥ كان محمد علي واحداً من بين المتنافسين على السلطة في مصر . وبالحصول على الولاية في العام التالي نال محمد علي بذلك سيطرة اسمية ، ولكنه أخذ يدعم قوته على أساس متين بالتخلص من منافسيه وإنشاء قوة عسكرية فعالة يمكن الاعتماد عليها . واستغرق تنفيذ هذا العمل العقدين التاليين ، ولقد اختبرت هذه الإنجازات اختباراً دقيقاً خلال حرب المورة وما بعدها . أما المرحلة الثالثة من تاريخه فتبدأ في عام ١٨٣١ عندما قام بغزو سورية . وانهى الصدام بين الوالي وسيدته بماله من نتائج مهمة وانعكاسات على الدبلوماسية الدولية رسمياً في عام ١٨٤٠ (٢) وتلت ذلك سنوات قليلة أخيرة من المجهود التراخي والشيخوخة

المترايدة حتى توفي في عام ١٨٤٩ •

وفي الفترة الأولى (١٨٠٣ - ١٨٠٥) كانت مصر في حالة من الفوضى • وفي بادئ الأمر رأى محمد علي من مصلحته التحالف مع عثمان بك البرديسي للتخلص من الحاكم العثماني الجديد (أحمد باشا) والزعيم المملوكي المنافس محمد بك الألفي ، الذي عاد من انجلترا في فبراير عام ١٨٠٤ • وبهذا التحالف تمكن محمد علي من طرد الوالي أحمد باشا بعد أن حكم يوما واحدا ليلة • وبدأت سلطة محمد علي تظهر في الميدان • وبعد حوالي شهر اختلف محمد علي مع البرديسي الذي أحدث فداحة ضرائبه ثورة في القاهرة على المماليك • واحتشد الناس في الشوارع حاملين الرايات والدفوف والطبول وأخذت جموعهم تنادي : « إيش تأخذ من قفليسي يا برديسي » • ^(١) واتهم محمد علي هذه الفرضة لخدمة برنامجه ، فانضم إلى المشايخ واتصل بالجماهير وكسب بذلك عطف الشعب وثقة علمائه ، وأمر محمد علي جنوده بمهاجمة المماليك الموجودين بالقاهرة ، فأخرجوا من المدينة وذهبوا إلى الصعيد ونجح محمد علي بعد ذلك في تعيين خورشيد باشا محافظ الإسكندرية والياً على مصر ، وكان خامس من تولي ولاية مصر في خلال ستين • واستمرت الحرب بعد ذلك سجالات بين المماليك وجنود الوالي ومحمد علي إلى أن ارتدوا عن القاهرة وانسحبوا مرة ثالثة إلى الصعيد • وبعد مطاردة المماليك إلى مصر العليا ، انهار التحالف القائم بين محمد علي وخورشيد الذي حاول إبعاد محمد علي عن مصر • وفي ذلك الوقت عمل محمد علي لينال تأييد العلماء وخاصة قبيب الإثبات السيد عمر مكرم على الوالي خورشيد • وما إن علم لعلماء بوصول فرمان يقضي بعودة الألبانيين ورؤسائهم إلى بلادهم حتى

(١) الترافعي : ح ٢٩٠/٢

طلبوا من محمد علي البقاء في مصر لما عهدوه فيه من العدل والاستقامة وقد قبل محمد علي ذلك . وبذل خورشيد مساعيه مرة أخرى لإقصاص محمد علي عن مصر ، وأصدر السلطان فرماناً بتعيينه والياً على جدة . ولكن خورشيد لم يوفق في مسعاه هذا .

وفي ١٢ مايو عام ١٨٠٥ توجه العلماء إلى دار المحكية الكبرى (بيت القاضي) ورفعوا شكواهم إلى القاضي من استغلال خورشيد وسوء سلوك قواته . واستدعى القاضي وكلاء الوالي ليحضروا مجلس الشرح الذي عرض عليه العلماء المطالب الآتية (١) :

١ - ألا تقرر من اليوم ضريبة على المدينة إلا إذا أقرها العلماء وكبار الأعيان .

٢ - أن تجلو الجنود عن القاهرة وتنتقل حامية المدينة إلى الجيزة .

٣ - ألا يسمح بدخول أي جندي إلى المدينة حاملاً سلاحه .

٤ - أن تعاد المواصلات في الحال بين القاهرة والوجه القبلي .

وفي اليوم التالي (الإثنين ١٣ مايو) أجمع العلماء على عزل خورشيد باشا وتعيين محمد علي والياً مكانه وامتنع محمد علي في بادئ الأمر حتى لا ينسب إليه أنه المحرض على هذه الثورة ، ولكن السيد عمر بكرم والشيخ الشرقاوي قلدها خلة الولاية . غير أن محمد علي أظهر التمتع

G. Douin, Mohammed Aly, Pacha du Caire. (١)

وثيقة رقم ٢٦ ؛

A. de Vaulabelle, Histoire moderne de l'Egypte, t. IX.

pp. 210 — 211

وقال « أنا لا أصلح لذلك ولست من الوزراء ولا من الأمراء ولا من أكابر الدولة ، وكان هذا القول رياء وتفاقا من محمد علي حتى تسميك الحاضرون به . وفعلوا قالوا جميعا قد اخترناك لذلك برأي الجميع والكافة ، والمعبرة رضا أهل البلاد . وجهروا بخلع خورشيد أحمد باشا من الولاية . وإقامة المذكور في النيابة حتى يأتي المتولي أو يأتي له تقرير بالولاية . ونودي في المدينة بعزل الباشا وإقامة محمد علي في النيابة » . ومنذ خلال هذه التطورات تتضح الحقائق التالية .

١ - أن السيد عمر مكرم هو الذي تزعم « انقلاب » مايو ١٨٠٥ ، كما كان صاحب الاقتراح الخاص بعزل خورشيد وتولية محمد علي بدلا منه .

٢ - قرر المصريون مبدأ دستوريا هاما عندما قرر قادة الشعب برعاية عمر مكرم حق الأمة في اختيار وتعيين حاكمها .

٣ - أن عمر مكرم كان يرى أن والي مصر يجب أن يكون عثمانيا .

٤ - أن تعيين محمد علي كان بصفة قائم مقام (وال بالنيابة) حتى يصدر السلطان العثماني فرمانا بتعيينه أو تعيين عثمانيا آخر واليا على مصر .

٥ - قبل محمد علي الشروط التي رفضها خورشيد من قبل ، كما أقر الرجوع إلى هؤلاء الزعماء في شئون الدولة ، ويقول الجبرتي في هذا الشأن : « تم الأمر بعد المعاهدة والمعاهدة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم وألا يفعل أمرا إلا بمشورته ومشورة العلماء وإنه متى خالف الشروط عزلوه » . وهكذا لم يفوض العلماء إلى محمد

علي السلطة المطلقة وإنما اختاروه واليا « بشروطنا » .

ويعتبر هذا « الانقلاب » حدثاً فريداً و يوماً مشهوداً في تاريخ كفاح الشعب المصري ويقول الراجعي عن هذا اليوم بأن مصر وضعت فيه « أساس حريتها واستقلالها » ، وأعلنت عن حقها في تقرير مصيرها . ولم يقنع العلماء بالدور التقليدي الذي كانوا يقومون به من قبل وهو بديل الوساطة بين الحاكم والشعب بل « تزعموا المحكومين وخطبوا الحاكم بلهجة شديدة الجرأة بعيدة المعنى » . وتمثل روعة هذا الحدث في أنه كشف عن طبيعة الشعب المصري الأبية ، فلم يجبن أمام استبداد الولاة العثمانيين ولم يتقاعس بل كافح وأظهر روح العزة والكرامة المتأصلة فيه ، وليس أدل على ذلك مما قاله عبد الرحمن الجبرتي : « وكان الفقراء من العامة يبيعون ملابسهم أو يستدينون ويشترون الأسلحة » . كما أدت هذه الأحداث إلى زيادة نفوذ العلماء وعلو شأنهم ، فأجمعوا وعلى رأسهم السيد عمر مكرم في مواجهة ومعالجة الأزمات الخطيرة التي تلاحقت بعد ذلك مثل أزمة نقل محمد علي إلى سالونيك والحملة البريطانية على مصر عام ١٨٠٧ والوساطة التي طلبها محمد علي منهم لإنهاء خصومة المماليك له . ومن ناحية أخرى ، عندما حاول محمد علي التخلص من الالتزام الذي يقضي بطلب المشورة من الزعماء والرجوع إليهم في شئون الحكم ، تسك عمر مكرم بميثاق ١٣ مايو عام ١٨٠٥ ، وأدى ذلك إلى حدوث صراع حول هذا المبدأ بين عمر مكرم ومحمد علي انتهى بالصدام بينهما .

وعندما علم خورشيد بهذا الانقلاب ، ثارت ثأثرته ووقف موقفه العناد والتخذي ورفض أن يخضع لرغبة الشعب وقال للرسل الذين حملوا إليه ما اتفق عليه العلماء : « لقد ولاني السلطان فلن يعزلني الفلاحون » . وقرر خورشيد المقاومة واعتصم بالقلعة وسارع إلى اتخاذ تدابير عسكرية

وسياسية متحدة شعور المصريين . ولم يكن هناك بد من أن ينزله هؤلاء « الفلاحون » بالقوة من القلعة ، وهكذا بدأ النضال الذي استمر شهرين وكان زعيمه وموجهه هو السيد عمر مكرم . فطاف بأحياء القاهرة لتعبئة المشاعر ودعوة الشعب إلى تأييد الثورة والانضمام إليها ، ويتحدث الجبرتي عن ذلك فيقول : « واجتهد السيد عمر أفندي النقيب وحضره الناس على الاجتماع والاستعداد ، وركب هو والمشايع إلى بيت مجاهد علي ، ومعهم الكثير من المشايخ والعامة والوجاقية . والكل بالأسلحية والعصي والنبايث ، ولازموا السهر بالليل في الشوارع والحارات ويسرحون أحزاباً وطوائف ، ومعهم المشاعل ويطوفون بالجهات والنواحي وجهات السور » . (١) وفي ٢٤ مايو عام ١٨٠٥ شن جنود خورشيد هجوماً مفاجئاً على متاريس الثوار ولكن استطاعوا أن يردوا هؤلاء الجنود على أعقابهم خاسرين . « افتقر عزيمة الشعب المصري أو القائد ، فعقد في اليوم التالي (٢٥ مايو) اجتماع هام بين السيد عمر مكرم وعمر بك الأرتقودجي أحد مستشاري خورشيد باشا ، دار فيه نقاش طويل حول حق الشعب في عزل الحاكم الظالم ومحاربته . وقال عمر بك معترضاً على تلك القرارات . كيف تعزلون من ولاء السلطان عليكم ؟ وقد قال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » .

فأجاب عمر مكرم : « أولو الأمر هم العلماء وحملة الشرعية والسلطان العادل ، وهذا رجل ظالم ، وقد جرت العادة من قديم الزمان أن أهل البلاد يعزلون الولاة ، وهذا شيء مألوف من زمان ، حتى الخليفة والسلطان إذا سار في الناس بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه » . فقال عمر بك : « وكيف تحصى وننا وتمنعون عنا الماء والأكل وتقاتلوننا ؟ نحن

(١) الجبرتي : ح ٣/ ٣٣٠ .

كفر حتى تفعلوا معنا ذلك؟ فرد عمر مكرم: «قد أفتى العلماء بجواز قتالكم ومحاربتكم لأتكم عصاة»^(١). وقد وضع من هذا الحوار عمق إيمان عمر مكرم بقضية الشعب وشجاعته في الحق حين قرر بصريح العبارة وجوب عزاء السلطان نفسه إذا حاد عن العدل. ومما تجدر ملاحظته هنا هو أن السيد عمر مكرم كان ينشد الحاكم العادل ولم يذكر قط عبارة الحرية أو الاستقلال عن دولة الإسلام الكبرى، فهو كما يقول أحد المؤرخين الذين كتبوا هنا «الزعيم ذو النزعة الإسلامية، لا يكاد يرى الأمان إلا في ظل سلطان المسلمين، ولم يكن يترامى فكره السياسي إلى الآفاق والمفاهيم التي تزدهر بها أفئدة الثوار المناضلين في أيامنا هذه». والحق أن الوجدان الديني والفكر السياسي كانا يلتحمان بعضهما مع بعض في نفس الزعيم عمر مكرم: فهو يردد في حديثه مع عمر بك الألباني نظرية إسلامية سياسية مهمة هي حق الشعب في عزل حكامه إذا أساءوا الحكم، وهو يصر على نقل هذه النظرية إلى مجال التطبيق العملي»^(٢).

وطال الحصار بخورشيد، وأوشك أن يفتك به وبقومه الجوع والنفط، فأرسل كتاباً إلى بعض أنصاره في قلوب، يطلب إليهم أن يخرجوه من حصار «الفلاحين» «صياقة لعرض السلطنة وناموس الدين»، ولكنهم خشية من غضب الشعب، بعثوا برسالة إلى السيد عمر مكرم وأبقى الشعب على حصاره لخورشيد ومن معه في القلعة حتى ضاق به وجهم الحال. وكان بعض رجاله يتسلل إلى خارجها لينال شيئاً من طعام أو ماء، فكان الناس يأخذونه أسيراً، أو يقتلونه. وأصبح عمر مكرم

(١) الجبرتي: ح ٣/٣٣١.

(٢) عبد العزيز الشاوي: عمر مكرم، ص ١١٩.

القائد الأعلى ، فكافت الأوامر تلقى باسمه ، ويمر النادي في المدينة كل يوم يذيع في الناس ما ينبغي أن يقوموا به ، وما يجب عليهم أن يتبعوه ، وكان النداء يبدأ «حسبما رسم السيد عمر أفندي والعلماء لجميع الرعايا» . ولقد حارب الجنود الألبانيون بفتور إلى جانب المصريين لأن غالبية الجنود الذين مع خورشيد كانوا من جنسهم ، كما أن محمد علي لم يدفع لهم مرتباتهم المتأخرة . فتقاعسوا عن القتال وانطلقوا ينهبون الأموال من الشعب استيفاء للمرتبات التي عجز محمد علي عن دفعها لهم . ووقعت مناوشات بين الشعب والجنود الألبانيين سقط فيها قتلى من الفريقين . ولقد قتل من الألبانيين ما يقرب من ستين جندياً . وظهر في ذلك الوقت مصري من عامة الشعب (الذين نطلق عليهم اسم أولاد البلد) ويدعى حجاج الخضري وقام بذبح الجنود الألبانيين الذين يعتدون على الشعب . وكان حجاج الخضري هذا شيخاً لطائفة الخضرية في القاهرة ، وقيم في حي الرميلة (الرفاعي) ، فجمع من أهل هذه المنطقة جماعة قوية تأتمر بأمره وتخضع لتوجيهات السيد عمر مكرم . وذهب محمد علي إلى منزل السيد عمر مكرم يرجوه مطالبة الشعب بالكف عن الاعتداء على جنوده وأعلن محمد علي أن كل جندي يعتدي على أحد من الأهالي يضرب عنقه فوراً .

واتفق خورشيد مع علي باشا السلحدار قائد الجيش العثماني في المنيا والذي جاء إلى القاهرة وعسكر في مصر القديمة على أن يقوم كل منهما في وقت واحد بهجوم مفاجئ على مواقع المصريين فتنهار مقاومتهم وتنتهي الثورة . ولما علم عمر مكرم بهذه المؤامرة أصدر نداء عاجلاً إلى الثوار يأمرهم بالتيقظ والاستعداد وعدم مبارحة مواقعهم وقام حجاج الخضري ورجاله في ذلك بمراقبة الجبل من ناحية القلعة ، فأرأوا جماعة من الجنود وغيرهم يتجهون صعوداً إلى القلعة ومعهم قافلة من الجمال ،

حاربوهم حتى استولوا على القافلة ، وكانت محملة بالذخائر . وحضر الثوار بالأسرى ورءوس القتلى إلى منزل السيد عمر مكرم . وبعد أن انكشفت خيوط المؤامرة ، اندفع خورشيد اندفاع اليأس في قتاله، فتأبعت المعارك عند أبواب المدينة وعلى أسوار القلعة ، وما كان يمر يوم بغير موقعة في أحد الجانبين أو كليهما . وكان شعب مصر يخرج في كل تلك المواقع منتصراً تزيد ضحاياه شجاعة واستبسالا . واستمر القتال بين الشعب وخورشيد حتى حضر إلى القاهرة يوم ٩ يوليو عام ١٨٠٥ رسول يحمل مرسوماً سلطانياً « ومضمونه الخطاب لمحمد علي باشا والي جدة سابقاً والي مصر حالاً ابتداء من عشرين ربيع أول ١٢٢٠ (١٨ يونيو ١٨٠٥) حيث رضى بذلك العلماء والرعية ، وأن أحمد باشا معزول عن مصر ، وأن يتوجه إلى الإسكندرية بالإعزاز والإكرام حتى يأتيه الأمر بالتوجه إلى بعض الولايات » . ولكن خورشيد رفض الإذعان وبقي في القلعة مصراً على عناده ، ولم ينزل منها إلا بعد أن هدده رول السلطان بالتخلي عنه وإعلان عصيانه على دولته ، فنزل مرغماً وخرج من القلعة في يوم الثلاثاء ٦ أغسطس عام ١٨٠٥ . وبرحيل خورشيد من مصر توج الشعب كفاحه بإعلاء كلمته وإملاء إرادته على الدولة العثمانية واتصاره على أحمد خورشيد .

وهكذا استطاعت القوة البورجوازية الناشئة في مصر أن تنصب محمد علي والياً على مصر . ولكن الباحث في تاريخ مصر الحديث يجد لزماً عليه بعد دراسة تلك التطورات المهمة التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة أن يجيب عن سؤال هام قد يكون مثار تساؤل أو مناقشة . والسؤال هو : لماذا لم يطالب الشعب المصري مثلاً بسين السيد عمر مكرم — زعيم الثورة — أو أي زعيم مصري آخر والياً على مصر محل خورشيد ؟ ومن الأمور اللافتة للنظر أن زعماء الشعب اتجهوا إلى محمد علي بالذات وتنادوا

به واليا على مصر وهذا موضوع يحتاج إلى دراسة أيضا . والإجابة عن هذه المسائل لا تحتاج إلى غناء كبير إذا دققنا النظر في ظروف مصر وراثياتها بالإمبراطورية العثمانية . فالثورة التي تزعمها السيد عمر مكرم لم يكن القصد منها هو الاطاحة بحكم السلطان العثماني لأن الشعب المصري لم ينظر إليه على أنه حاكم أجنبي دخيل مستعمر ، بل كان السلطان في نظره هو سلطان الإسلام . والثورة التي قامت كانت تهدف أولا إلى التخلص من مساوي حكم خورشيد باشا دون المساس بسيادة السلطان العثماني على مصر . ويحل أحد المؤرخين موقف عمر مكرم تحليلا دقيقا فيقول .

« لم يكن عمر [مكرم] سياسيا وإنما كان شيخا فقهيا متدينا لا قبل له بالسياسة ومناوراتها وتقلباتها القريبة والبعيدة ، وهو رجل شريف طاهر لا يريد إلا خلاص الناس من أي سبيل . إنه يقبض على زمام الشعب ويسيطر عليه تماما ولكن ما عساه أن يفعل إنه يرجو الخلاص من ولاة السلطان لا من السلطان نفسه ، إنه يسعى للانتقاذ ولكنه لا يريد أن يكون ملكا أو أميرا .. فليس هذا من خلق العلماء ولا حماة الشرع ولا رجال الدين ، إن عليهم أن يولوا على الناس أصلحهم ، وأن يشدوا أزر الصالحين ، ويحولوا بينهم وبين الظلم إذا مالت بهم نفوسهم إلى الطغيان . كان عمر يائسا من الولاة والباشوات والبنوات ، وكان يدور بعينيه باحثا عن رجل يعهد إليه بالعلم ، رجل صالح قادر رحيم .. متدين .. وكان لا بد أن يكون تركيا ... فهذا منطق السياسة في هذه الأيام ... لا مفر من أن يكون الحاكم تركيا حتى لا يقضب السلطان خليفة المسلمين » (١)

(١) حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، ص ١١٥ -

ولا يعتبر هذا التفكير غربيا في العصر الذي عاش فيه السيد عمر مكرم ، فلقد ساعد الحكم العثماني « على تأكيد الحياة الدينية لسكان مصر وغيرها من الولايات العربية ، وذلك بتمسكه بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وببطلها أساسا لحكم هذه الولايات مع الحرص على احترام التقاليد الإسلامية والمحافظة على إقامة الشعائر الدينية » . (١) وبالإضافة إلى ذلك لم يكن من المعقول أن يوافق السلطان العثماني على تعيين مصري واليا على مصر ، فلقد حرصت الدولة العثمانية منذ الفتح العثماني لمر على أن يكون واليها عثماني المولد واللسان والنشأة والعقيلة . وكان عمر مكرم يفهم ذلك تماما ويحرص كل الحرص على ألا يحدث تغييراً جوهرياً في نظام الحكم الذي فرضه العثمانيون على مصر . ونستدل على ذلك مما سجله الجبرتي في كتابه إذ يقول : « عقد السيد عمر مجلساً عند محمد علي ، وأحضر المشايخ والأعيان ، ذكر لهم أن هذا الأمر وهذه الحروب ما دامت على هذه الحالة لا تزدد إلا فشلاً ، ولا بد من تعيين شخص من جنس القوم للولاية . فانظروا من تجدوه وتختاروه لهذا الأمر ليكون قائم مقام حتى يتعين من طرف الدولة من يتعين . فقال الجميع الرأي ما تراه . فأشار إلى محمد علي » . (٢) ولم يكن الشعور بالولاء نحو الدولة العثمانية مقصوراً على تلك الفترة فحسب ، بل ظل هذا الشعور مسيطراً على أذهان المصريين حتى مطلع القرن العشرين ، ومن أمثلة ذلك الشيخ محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغاني والزعيم مصطفى كامل . ومن ناحية أخرى نجح محمد علي في تملق السيد عمر مكرم والتودد إليه باعتباره زعيم الشعب . وحاول محمد علي أن يجذب إليه الأنظار في ذلك الوقت بإظهار عطفه على شعب مصر ، فأمر جنوده ألا يعتدوا عليهم وأن يتظاهروا بالغضب

(١) عبد العزيز الشناوي : نفس المصدر ، ص ١٤٣ .

(٢) الجبرتي : ح ٣٢/٤ .

على الباشا وجنوده . وهكذا عمل محمد علي بذكاء وحذر شديدين لاستمالة عمر مكرم نحوه ، وبذل له الوعود الخلافة بأنه إذا أُتيح له حكم مصر فسيكون حريصا على التزام العدل والعدل والبعد عن المظالم ، وأنه يضع نفسه تحت رقابة دقيقة من زعماء الشعب فلا يتخذ قرارا إلا بموافقتهم . ويذكر الجبرتي ذلك فيقول : « ومحمد علي يدهن السيد عمر سرا ويتملق إليه ، ويأتيه ويراسله ، ويأتي إليه في أواخر الليل وفي أوساطه مترددا عليه في غالب أوقاته حتى تم له الأمر بعد المعاهدة والمعاهدة والأيمان الكاذبة على سيره بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع والاقلاع عن المظالم ، ولا يفعل أمرا إلا بمشورته ومشورة العلماء ، وأنه متى خالف الشروط عزلوه وأخرجوه ، وهم قادرون على ذلك كما يفعلون الآن » . (١) وصدق عمر مكرم كل تلك الوعود الكاذبة ، ولا غرو فقد كان رجل دين وليس رجل سياسة ، فسلم عمر مكرم لمحمد علي كل مقومات الحكم « كأنه كان يشعر في قرارة نفسه أنه غير كفء له ولا قادر عليه » . (٢) واعتقد أنه أقام على مصر الحاكم الصالح العادل .

وفي بادئ الأمر لم يكن هناك ما يدعو إلى التفكير في أن باشوية محمد علي ستظل فترة طويلة من الزمن . ففي مصر كان محمد علي ، تواجهه قوة المماليك الذين سيطروا على مصر العليا ، وكانت الدعامة العسكرية الرئيسية التي اعتمد عليها هي الحامية الألبانية التي كانت تكون من قوات مشاغية ، ولم تتخل الحكومة العثمانية عن رغبتها في استعادة سيطرتها الكاملة على إدارة مصر . ومن ناحية أخرى ، تجدد الصراع بين بريطانيا وفرنسا بعد معاهدة أميان قصيرة الأجل ، ومن الممكن أن تصبح مصر مرة أخرى ضرورة إستراتيجية لكل من المتنافسين . ولكن أمكن

(١) المصدر السابق .

(٢) حسين مؤنس : نفس المصدر ، ص ١٢٩ .

التغلب على هذه العقبات بالتدريج . فعزل السلطان المصلح سليم الثالث في عام ١٨٠٧ ، وبسقوطه توقفت إعادة تنظيم الامبراطورية فعلا لمدة عشرين عاما تقريبا ، ما عدا محاولة فرض السيطرة المركزية في الولايات في معظم أجزاء روميليا والأناضول . وعندما بدأ السلطان محمود الثاني في عام ١٨٢٦ فترة جديدة من الإصلاح والسيطرة المركزية ، كان لدى محمد علي الوقت الكافي لكي يدعم مركزه في ولايته ويعيد تنظيم مصر حتى يزيد من قوته الشخصية . ولذلك كان التهديد الناشئ من التنافس الإنجليزي الفرنسي أكثر شدة وسرعة . ففي عام ١٨٠٦ نجح بوناپرت - الذي بلغ أقصى مراحل تفوقه - في القضاء على التحالف الإنجليزي العثماني . وقد تطور الموقف السياسي والعسكري في أوروبا في غير صالح الإنجليز ، بسبب التقارب والتفاهم الذي حدث بين الإمبراطور نابليون الأول والسلطان سليم الثالث . ونجحت الدبلوماسية الفرنسية في إقناع السلطان بإعلان الحرب على إنجلترا وروسيا في ديسمبر عام ١٨٠٦ . ولذلك ردت الحكومة البريطانية على ذلك الموقف المتأزم في أوروبا بإرسال أسطول إلى الدردنيل والبسفور في فبراير ١٨٠٧ ؛ ثم بإرسال حملة فريرز إلى الاسكندرية في مارس من نفس العام . وكان الغرض من حملة فريرز احتلال الاسكندرية لمنع نزول الفرنسيين بها ، بالإضافة إلى تأييد الأحزاب الموالية للإنجليز من المماليك في مصر ، فكانت الحملة على هذا ترمي إلى ضمان قاعدة بريطانية في مصر . وقامت حملة فريرز بمحاولة غير ناجحة للاستيلاء على رشيد ، وحجزت الحملة في الاسكندرية إلى أن أفرج عنها بعد عقد معاهدة مع محمد علي . وكان من أهم النتائج المباشرة لحملة فريرز تمكين محمد علي من الاستيلاء على الاسكندرية ، التي كانت خارجة عن حكمه قبل مجيء الحملة .

أما المماليك فكانوا يمثلون مشكلة أصعب . فخبيرتهم الطويلة عن

مصر وأساليهم في اللجوء إلى الصعيد لجمع شملهم ، وسيطرتهم على إيرادات مصر بسبب نظام الإلتزام جعلتهم عدوا مخيفاً ومتناسكاً . وفي السنوات الأولى من حكم محمد علي تحرك بعناية شديدة حتى بتفادي صداماً مباشراً معهم . وساعده على ذلك الخلاف الذي استمر بين البيتين المملوكيين الرئيسيين حتى بعد وفاة رؤسائهما . فقد مات عثمان بك في نوفمبر ومحمد الأتقي في يناير ١٨٠٧ . وفي النهاية تخلص من البكوات بحركة غادرة تعرف باسم مذبحة القلعة . ففي أول مارس ١٨١١ دعا الممالك إلى القلعة لكي يحضروا الاحتفال بالرحلة المصرية المتوجهة إلى الحجاز للقضاء على الوهابيين . وعندما كان الممالك يسرون في الموكب أسفل مصر صخري ، أطلق الرصاص عليهم وعلى أتباعهم ، ونهبت منازلهم في نفس الوقت ، وطورد الممالك الباقون الذين لم يحضروا هذا الاحتفال . أما الجزء الأخير من قوات الممالك في مصر العليا فقد تحطم كله تقريباً خلال الأشهر التالية على يد إبراهيم ، أكبر أبناء محمد علي . وتمكنت مجموعة صغيرة من الهرب إلى ما وراء الحدود المصرية ، جنوب الشلال الثالث .

وكان تنصيب طوسون مقدمة لإرسال حملة ضد الوهابيين الدين احتلوا مكة والمدينة . ومنذ امتداد السيادة العثمانية على الأراضي العربية، عهد إلى حاكم مصر بالإشراف على شئون الحجاز نائباً لسلطين الممالك . وقد كان تكليف محمد علي بتنظيم حملة ضد الوهابيين يسير طبقاً لسابقة ثابتة . أما الاعتقاد بأن الحملة الوهابية كانت محاولة من جانب الباب العالي لإنهاك موارده وقواته فهو اعتقاد خيالي . ومن المحتمل أن الباشا وجد في الحملة وسيلة لشغل جنوده الذين قد يشيرون الشغب والاضطراب .

وتنقسم الحرب العربية إلى مرحلتين رئيسيتين . ففي المرحلة الأولى استولت القوات المصرية بقيادة طوسون على ميناء ينبع ١٨١١ ، كما

استولت على المدينة في عام ١٨١٢ ومكة في العام التالي • وأعيد تأسيس الأسرة الهاشمية وقيام محمد علي بالحج • وفي عام ١٨١٥ عقد طوسون هدنة مع الأمير الجديد ضمنت الوضع الراهن واحتفظ الوهايون بنجد وبعض أجزاء من الحجاز ، وسيطر رجال الباشا على الأماكن المقدسة ، وأكدوا سلامة الحج • وبعد موت طوسون استؤنفت الحرب في عام ١٨١٦ ، وتمكنت قوات محمد علي - بقيادة إبراهيم - من التقدم صوب نجد • وحاصرت هذه القوات قلاع الوهايين حتى سقطت في أيديهم واحدة فواحدة وفي النهاية تم الاستيلاء على الدرعية - العاصمة السعودية - في عام ١٨١٨ ، وأرسل الأمير عبد الله إلى استانبول حيث أعدم • وعلى الرغم من أن الحرب العريية كانت من أجل القضاء على قوة الوهايين وإعادة نفوذ السلطان ، فإنها تمخضت عن تكوين قوة لمحمد علي تعمل على الساحل الشرقي للبحر الأحمر • وقد ظهر في ذلك الوقت أن محمد علي قد يستولي على أجزاء أكثر من الجزيرة العريية ، فاحتل الأحساء على الخليج العربي • ولكن الدفاع عن هذه الفتوحات البعيدة لم يكن ممكناً ، ففي عام ١٨٢٤ ، أخليت نجد عندما استعاد تركي بن عبد الله بن سعود سلطته • واستمر الوالي في فرض حمايته على الحجاز وأراضي اليمن الساحلية حتى انهارت قوة محمد علي في عام ١٨٤٠ •

وبعد الحرب العريية ، قام محمد علي بحملة أخرى لم يكلفه السلطان بها ولكنه استطاع أن يحصل على اعتراف من الدولة العثمانية بفتوحاته • وكانت هذه الحملة - حملة النوبة وسنار وكردفان - هي التي وضعت أسس ما أصبح يعرف بالسودان المصري • وكانت سلطنة الفونج (Funj) بعد أن فرضت من عاصمتها سنار في القرن السادس عشر سيادة على القبائل شمالاً حتى الشلال الثالث ، قد بلغت مرحلة كبيرة من الضعف وسيطرت مجموعة من الأسر القبلية على ضفاف النيل • وكانت الأهداف العسكرية

هي الأهداف الحقيقية التي دفعت محمد علي لغزو هذه الأقاليم البعيدة التي لم تخضع من قبل للسيطرة العثمانية • فإرسال حملة إلى هذه المناطق قد يخلصه من جنده الألبانيين المشاغبين • ومن ناحية أخرى هددت بقية الممالك الهاريين من مصر والموجودين في دنقلة حكم محمد علي في مصر • وكان محمد علي قد أرسل في عام ١٨١٢ سفارة إلى سلطان التونج تحته على طرد الممالك من ممتلكاته ، ولكن السلطان كان ضعيفاً ولم يستطع تنفيذ ذلك المطلب • ولكن السفارة من ناحية أخرى ، أضررت معها بعض الأخبار المهمة عن الوضع في أقاليم وادي النيل • أما هدف محمد علي الرئيسي من القيام بهذا الغزو فهو محاولة الحصول على عبيد لجيشه ، لأنه لم يعد يعتمد على جنده الألبانيين • فأراد محمد علي أن يكون جيشاً على النمط الأوروبي لكي يؤكد تفوقه على جميع منافسيه في الداخل (ومن المحتمل على أنه في الخارج أيضاً) •

وإذا كانت المحاولات التي قام بها السلطان سليم الثالث لإصلاح الجيش قد أدت إلى سقوطه ، فلقد قام الجند بثورة عسكرية في القاهرة أثناء الحرب الوهاية عندما علموا أن محمد علي يفكر في القيام ببعض الإصلاحات في الجيش • وكان تجنيد جيش من العبيد مسألة تقليدية اتبعتها حكام المسلمين ، عندما كانوا يتعرضون للخطر من جانب الجنود الذين يعتمدون عليهم في الوصول إلى مركز القوة • ولم يقصد محمد علي بغزو المناطق الواقعة جنوب مصر أن يسترق المسلمين الأحرار في هذه الأماكن بل أراد الوصول مباشرة إلى مناطق الوثنيين في أقصى الجنوب وهي المناطق التقليدية التي تذهب إليها الحملات لجمع العبيد • وبما دفع محمد علي أيضاً لغزو السودان تقرير غير صحيح عن وجود الذهب في السودان • وقد أسند محمد علي قيادة الحملة الرئيسية إلى أحد أبنائه وهو إسماعيل كامل باشا ، وغادرت الحملة أسوان في صيف عام ١٨٢٠ ، ووصلت إلى

سنار في يونيو من العام التالي حيث أعلن آخر سلاطين الفونج خضوعه، ولكن مماليت دنقلة هربوا قبل وصول الحملة . وقامت حملة أخرى في نفس الوقت في عام ١٨٢١ بغزو كردفان . وبالرغم من أن الفتوحات الأولى كانت سهلة ، فإن استيلاء السودانيين من الحكام الأجانب الجدد ومن ضرائبهم تمثل في شكل ثورة مفاجئة بدأت بديح إسماعيل باشا وحاشيته في شندي في أكتوبر أو نوفمبر عام ١٨٢٢ ، ولكن تمكن القضاء على هذه الثورة . وإلى وقت قيام الثورة المهدية بعد ذلك بسبع عاماً ظلت لأراضي السودانية خاضعة للحكم التركي المصري (١) .

وقد تلا غزو السودان مباشرتهم تنظيم جيش محمد علي الجديد من العبيد . وكان محمد علي يحتاج في بادئ الأمر إلى تكوين فرقة من الضباط بالجيش المصري فجمع حوالي ألف من المماليك الشبان ممن يمتلكهم الوالي وأعيان مصر في ذلك الوقت ، وكما يقول كلوت بك « ما من عظيم من عطاء القطر إلا وقدم عدداً من مماليكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عدد أولئك الشبان ألفاً ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصري » ، في ثكنات حديثة البناء في أسوان . وقد تلقى هؤلاء تدريباً عسكرياً أوروبياً على يد ضباط جيش نابليون السابقين الفرنسيين والإيطاليين الذين انتهت أعمالهم العسكرية فجأة نتيجة لتسوية فينا . وكان أشهر هؤلاء الكولونيل سيف الذي اعتنق الإسلام وعرف في التاريخ المصري باسم سليمان باشا الفرنسي . أما بالنسبة للعساكر فكان الوالي في أول الأمر لا يريد اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤوط لجهلهم للنظام وكرههم لأحكامه ولم يجد باباً مفتوحاً أمامه إلا الاعتماد على تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار . وقد جند فعلاً منهم ثلاثين ألفاً في عام ١٨٢٣ ، وأرسلهم على الفور

(١) أنظر :

P. M. Holt, A modern history of the Sudan, pp. 35-48.

إلى بني عدي بالقرب من منفوط ، وعرف هذا الجيش الجديد باسم النظام الجديد . وتكونت منهم ستة آليات بقيادة ضباط من المماليك . وبعبارة أخرى كان محمد علي يخشى تجنيد المصريين في أول الأمر خشية أن يقوموا بانقلاب عسكري يطيح به .

ولكن هذه التجربة لم يقدر لها النجاح ، فقد مات الكثير من الجنود الميد ، وأيقن محمد علي أنه من الأفضل أن يتجه إلى مكان آخر للحصول على جنود لجيشه . فلم يجد بداً من تجنيد المصريين ، وقرر أن يجند الفلاح المصري وذلك عملاً بشوكة القنصل الفرنسي في مصر . وكانت هذه المحاولة تجربة جديدة في مصر ، لأن قوة مصر الحربية قبل محمد علي كانت تتمد على رجال من أجناس مختلفة ومن أماكن متفرقة ، فكانوا مزيجاً من انرك (الألبانيين والمغاربة والدلاة (الأكراد) . (١) ولكن الفلاحين لم تكن لديهم الرغبة في تأدية الخدمة العسكرية ، وكان تجنيدهم يتم بطرق غير إنسانية . فهرب معظم الشبان من قراهم ، وتأثرت الزراعة إلى حد كبير بذلك . ومما دعا إلى مقاومة الفلاح المصري للتجنيد تعلقه بأرضه وقريته . وظهرت آثار المقاومة التي أبدوها الفلاحون في تشويه أعضائهم ، ولكن واجه محمد علي هذه المقاومة بقبول المشوهين بالجيش وأنشأ آلياتاً كاملاً يتألف من « مجندين مشوهين فقد كل منهم عينه أو إصبعه أو أسنانه الأمامية » . ومن ناحية أخرى ، اتخذ محمد علي سبيلاً آخر غير الشدة في ترغيب الأهالي في التجنيد ، فاستعان بالوعاظ في « تلقين الفلاحين وملء أذانهم واستمرارك أذهانهم » . (٢) وكان التجنيد عاملاً من أهم العوامل التي أدت إلى قيام الفلاحين بالثورات ضد محمد علي ، وكانت هذه

(١) محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع

عشر ، ص ١٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٩ - ٦٠ .

الثورات مظهراً عاماً من المظاهر التي تميز عصر محمد علي . (١) وأياً كان الأمر فقد استمر تجنيد الفلاحين . واستقر رأيه علي أن يكون الجنود من المصريين والضباط من الأتراك أو الشراكسة (الميسك) ، وكان هذا التقسيم هو نفس المنهج الذي سار عليه في تسيير دفعة الحياة المدنية : فكان المأمورون من المصريين ، والمديرون « المحافظون » من الأتراك . وقد حاول محمد علي بذلك إجهاض كل فاعلية حقيقية عند المصريين في التطلع إلى الاستقلال أو الحكم الذاتي أو الحياة الدستورية . ولكن أوضح الذي أوجده محمد علي في الجيش أدى إلى قيام الثورة العرابية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر . هذا ما حدث خلال الخسين سنة التي تلت عصر محمد علي . أما بالنسبة للفترة التي نعالجها من تاريخ مصر ، فلا شك أن محمد علي قد أنشأ جيشاً قوياً يفوق في تنظيمه وتسليحه وتدريبه كل الجيوش الموجودة في منطقة الشرق الأوسط ، واستطاع بهذا الجيش أن يحمي مركزه وأن يضمن استمرار حكمه في مصر . ولقد لجأ إليه السلطان العثماني محمود الثاني عندما احتاج إلى مساعدة مقتصد العسكرية للقضاء على الثورة اليونانية .

وقد قامت الثورة في اليونان ضد الحكم العثماني في عام ١٨٢١ ، ولم يكن هذا الوضع بهم محمد علي في قليل أو كثير بعكس الحال في غربي الجزيرة العربية ، فاليونان لم تكن في أي وقت داخل مجال النفوذ المصري التقليدي . وعلى أية حال ، عرض السلطان عليه في عام ١٨٢٢ باشوية كريت في نظير إعادتها إلى حظيرة الدولة والقضاء على الثورة التي شبت فيها . وفي عام ١٨٢٤ - عندما نجح محمد علي في أداء هذه المهمة - عرض عليه السلطان محمود الثاني حكم شبه جزيرة المورة بنفس الشروط

السابقة • ولقد أتاح اشتراك القوات المصرية في حرب المورة الفرصة لـ محمد علي بأن يختبر قوة جيشه الجديد ، أو النظام الجديد ، وقوة أسطول له الذي بدأ في جمعه وتكوينه قبل بضع سنوات • وفي يوليو عام ١٨٢٤ غادرت الحملة التي أعدها محمد علي الإسكندرية بقيادة إبراهيم باشا • ولقد عين السلطان العثماني خسرو باشا - الذي كان والياً على مصر في عام ١٨٠٣ وأول منافس تخلص منه محمد علي - قائداً للأسطول العثماني ، وبالرغم من الخلاف بين إبراهيم وخسرو ، تعاونوا للتغلب على اليونانيين • وفي عام ١٨٢٥ نزل إبراهيم بحملته في المورة ، وبدأ نجاح القوات المصرية يظهر بشكل واضح بمقارنته بفشل قوات السلطان قبل ذلك في مهمتها في هذه المناطق • وكان إبراهيم موفقاً للغاية ، وكان يرى أن يخسف هذه المشكلة بالطريق العسكري البحت وذلك باتخاذ إجراءات عنيفة ضد اليونانيين • ولم توافق الدول الأوروبية على هذه الأعمال • وكانت روسيا أسبق الدول الأوروبية إلى الرغبة في التدخل لصالح اليونان ، ولكن حالت الدول الأوروبية الأخرى دون ذلك حتى لا يقوى نفوذ روسيا في البلقان والشرق • وفي ٦ يوليو عام ١٨٢٧ اتفقت بريطانيا وفرنسا والروسيا في معاهدة لندن على فرض هدنة حربية وذلك بإرسال أساطيلهم إلى مياه المورة لمنع السفن المصرية والعثمانية من الوصول إلى شواطئ اليونان وإرسال المدد إلى الجيش المصري والعثماني بها • والتقت الأساطيل الأوروبية تحت قيادة الأميرال الإنجليزي كودرينجتون (Codrington) بالأسطولين المصري والعثماني في خليج نافارين (Navarino) في معركة بحرية في ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ • وقضى على الأسطولين المصري والعثماني وتمت محاصرة قوات إبراهيم باشا البرية داخل المورة •

وأما التسوية التي تمت بخصوص المورة فلم ترتبط بالتاريخ المصري في ذلك الوقت • ولقد فقد محمد علي أسطوله الذي بذل جهداً كبيراً

وأُتفق أموالاً كثيرة في إنشائه ، ولذلك رأى أنه لا فائدة من مواصلة القتال . كما دفعه إلى اتباع هذه الخطة ما تلقاه من قناصل الدول في مصر عن تصميم الدول الأوروبية على تحرير اليونان ، واستهداف مصر للأخطار إذا هي استمرت في اتباع سياسة الدولة العثمانية . ولم يقيم إبراهيم باشا بعمليات حرية أخرى إلى أن تم الاتفاق بين محمد علي وكودرنجتون في ٦ أغسطس ١٨٢٨ فتمكن من سحب قواته من المورة . وكان كودرنجتون قد جاء إلى مياه الإسكندرية وهدد بتخريب المدينة إذا لم يسحب محمد علي قواته من المورة . فرتع محمد علي معه اتفاق الإسكندرية رآمر إبراهيم بالجلء . ونصت شروط الاتفاق على ما يلي (١) :

١ - يتعهد محمد علي بإعادة الأسرى اليونانيين وتحرير من يسع منهم في مصر .

٢ - يتعهد أمير البحر كودرنجتون بإرجاع الأسرى المصريين وإعادة السفن المصرية التي أسرت أثناء القتال .

٣ - يخلي الجنود المصريون المورة على سفن مصرية يرساها محمد علي ويحرسها الحلفاء .

ولقد كان التدخل في حرب المورة مرحلة غير عادية في سياسة محمد علي لأنه لم يحقق أي استفادة من الاشتراك في هذه الحرب . أما العمل الذي قام به بعد ذلك فكان في سورية التي كانت تحظى باهتمام حكام مصر التقليدي . (٢) ولقد صمم محمد علي على الاستيلاء على سورية بسبب الدوافع الاستراتيجية التي تلخص في ضرورة إقامة منطقة حاجزة بين ممتلكاته في وادي النيل والمراكز القديمة للقوة العثمانية في الأناضول .

(١) Dodwell, The founder of modern Egypt, p. 22.

(٢) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد مسعود ،

ص ١٢١ - ١٢٢ .

يرجع اهتمامه بهذا الإقليم إلى عام ١٨٢١ - على الأقل - عندما قام
 شور الوساطة لدى الحكومة العثمانية بالنيابة عن عبدالله باشا حاكم عكا
 بشير الثاني الشهابي أمير لبنان ، الذي كان قد هرب إلى مصر ولجأ إلى
 محمد علي ونشأت بينهما علاقات وثيقة . ووجد محمد علي في كل من
 عبدالله وبشير صديقين مخلصين له يشعان على الأقل بالجميل نحو الرجل
 الذي تشفع لهما عند السلطان . إلا أن محمد علي لم يتخذ في هذا الوقت
 أي إجراء بالنسبة لسورية . ولكن في نهاية هذا العقد أصبح احتلال سورية
 من الأمور الضرورية . فلقد استغل السلطان محمود الثاني موقف
 لانكشارية في حرب المورة وقضى عليهم في عام ١٨٢٦ وأخذ ينظم جيشه
 على أسس أوروبية حديثة . وقد تلت كارثة اليونان حرب أخرى مع
 روسيا في عام ١٨٢٨ ، لكن بتوقيع معاهدة أدريانوبل (Adrianople)
 في سبتمبر عام ١٨٢٩ استأنف السلطان مرة أخرى إصلاحاته العسكرية
 الإدارية . وفي هذا الوقت أصبح نفوذ محمد علي العسكري في خطر ،
 وازدادت سياسة محمود الثاني المركزية ، التي قضت على أمراء الوديان
 وعلى المماليك في بغداد ، وعملت على الحد من استقلال محمد علي انذاتي
 في مصر . ووجدت بعض الاعتبارات الشخصية أيضاً ؛ فقد كان خسرو
 باشا - عدو محمد علي القديم - من المقرين إلى السلطان وقد شغل في
 الفترة من ١٨٢٧ إلى ١٨٣٦ منصباً جديداً هو منصب سر عسكر القوات
 العثمانية .

وحاول محمد علي في بادئ الأمر أن يستولي على سورية بالوسائل
 السلمية ، وتقدم بطلب ذلك إلى استانبول في عام ١٨٢٧ ، ولكن السلطان
 رفض طلبه . ولذلك حاول أن يجد مبرراً للتدخل في شؤون سورية ؛
 ووجد ذلك في سلوك عبدالله باشا الذي لم يعد يهيم استمرار الصداقة مع
 الوالي ، فأوى الفلاحين المصريين الذين فروا من مصر تخلصاً من الخدمة
 العسكرية وامتنع عن إرجاعهم . وكان هذا هو السبب المباشر للحرب ،

وفي أكتوبر ١٨٣١ عبرت القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا الحدود وتحركت نحو عكا ، ولقد استطاع محمد علي في الفترة التي تلت انسحاب قواته من المورة أن يبنى جيشه وأن يعيد تكوين أسطوله الذي تحطم في نافرين . وكان بشير الثاني من أهم حلفائه المخلصين ، وقدم أتباعه لمحمد علي خدمات قيمة في أثناء تقدم الحملة . ولم تكن هذه الحرب في بادئ الأمر أكثر من صراع بين حكام بعض الولايات المجاورة ولا يختلف عما كان يحدث خلال القرنين السابقين . ونتيجة للتخلفات الجديدة التي ظهرت في استانبول لم تتردد الحكومة العثمانية في أن تعلن خروج محمد علي على سلطة السلطان . ووصلت أنباء إدانة السلطان لمحمد علي في أوائل ١٨٣٢ عندما كان إبراهيم يحاصر عكا . وهكذا بدأ الصراع يتخذ مظهراً خطيراً ، إذ استهزأ والي مصر بسيد عكنا . وفي مايو استسلمت عكا ، وفي الشهر التالي هرب حاكم دمشق ودخل إبراهيم المدينة دون مقاومة . وفي شهر يوليو زحف إبراهيم شمالاً وهزم قوة عثمانية بالقرب من حصص واستولى على حلب واتصر عند ممر يلان بالقرب من الاسكندرونة على جيش عثماني قادم للدفاع عن سورية واستمر تقدمه نحو هضبة الأناضول ، وفي ديسمبر ١٨٣٢ هزم جيشا عثمانيا يقوده الصدر الأعظم نفسه بالقرب من قونية .

وفي هذا الوقت كان من المفروض أن يستمر إبراهيم في زحفه على استانبول ، أو أن يعلن والده حاكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية . ولكن محمد علي كان في غاية الحرص ، فبذل كل ما يستطيع لكي لا يتدخل في الشؤون الدولية الأوروبية كما تدخلت في المورة وقضت على الأسطول المصري . ولكي ينتقم من السلطان محمود أعلن محمد علي أنه سيخلص الامبراطورية من السلطان الفاسد الذي قضى على التقاليد الإسلامية وأتبع أساليب الحياة الغربية . ولقد أثار هذا القول دهشة بالغة لأن محمد علي نفسه كان قد بدأ برنامج الإصلاح المبني على الحضارة الغربية قبل محمود الثاني

وفي يناير عام ١٨٣٣ بدأت الاشاعات تتردد عن عقد محالفة تركية روسية . وكانت هذه الإشاعات سابقة لأوانها ، ولكن روسيا أرسلت أسطولها إلى استانبول في شهر فبراير ، وفي أبريل قامت بإرسال قواتها البرية . ولقد كانت مصالح روسيا تقتضي بقاء الدولة العثمانية على حالها من الضعف ؛ فلما رأت جيش محمد علي يجتاح الشام ويشرف على جبال الأناضول ، تخوفت من مسيرته إلى القسطنطينية واستيلائه عليها ، والقضاء على مطامع روسيا فيها . (١) وقد أزعج بريطانيا وفرنسا أمر هذا التدخل ، وحاولتا إنهاء الخلاف بين الوالي والسلطان حتى لا تجد روسيا سبباً للتدخل . وضغطت كل من الدولتين على محمد علي والسلطان ، فاستخدمت فرنسا علاقتها الودية مع محمد علي لإقناعه بتسوية الخلاف بينه وبين السلطان ، وأوفدت إلى استانبول الأميرال روسين (Roussin) سفيراً لها ليسعى في فض الخلاف بين الوالي والسلطان . ولم يوافق اللورد بامستون (Palmerston) أيضاً على ترك الروس يسيطون حمايتهم على الدولة العثمانية . وفي هذه الفترة عين بامستون قنصلاً جديداً في مصر هو المستر باتريك كامبل (Patrick Campbell) خلفاً لقنصل بريطانيا السابق باركر (Barker) ، الذي كان يتحدث عن محمد علي بازدراء ويسميه الوال الثائر وخصوصاً بعد أن عزله السلطان محمود بعد قيام الصدام بينهما . ولقد عين بامستون كامبل لكي يعرف نوايا محمد علي وأغراضه ؛ ولما تبين محمد علي ذلك أسرَّ إلى كامبل أنه لا ينبغي بالدولة شراً ، وإنما يرجو إنقاذها وإصلاح شأنها . (٢)

وأخيراً ، وبعد المفاوضات التي دارت بشأن هذا الموضوع ، تخلى

Driault, Question d'Orient, p. 141.

(١)

Dodwell, op. cit., pp. 112-113.

(٢)

السلطان محمد علي عن سورية وإقليم أدنه ، مع تثبيتته على مصر وجزيرة
كريت والحجاز ، مقابل أن يجلو الجيش المصري عن باقي بلاد الأناضول .
 وقام إبراهيم باشا بسحب قواته من الأناضول بعد أن تم تسجيل هذه
 المسائل المنقّ عليها في صلح الكوتاهية (أبريل - مايو ١٨٣٢) . وهكذا
 سيطر والي مصر على كل سورية الجغرافية (أي الشام بجميع أجزائه)
 كما كان الحال في عهد سلطنة المماليك ، وقبل محمد علي أن يحكم
الولايات السورية مدى الحياة فقط وتعهد بدفع الجزية السنوية إلى
السلطان وبأن يظل تابعا له . وصار إبراهيم باشا - خلال السنوات الست
التالية - حاكما عاما على الولايات السورية . ممثلا لوالده . وقام بتنظيم
 أحوال سورية الإدارية والسياسية وعنى بتوطيد مركز مصر في سورية ،
 فأمن حدودها الشمالية وعنى بتحسين مضائق جبال طوروس . واتخذ مقره
 العام في أنطاكية قربها من التخوم الشمالية ، وعين إبراهيم باشا حنا بك
 بحري أحد أعيان السوريين للإشراف على إدارة الشؤون المالية . كما ألف
 إبراهيم في كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرين ألف نسمة مجلسا
 يسمى ديوان المشورة ، يتراوح عدد أعضائه بين ١٢ و ٢١ عضواً ينتخبون
 من بين أعيان البلد وتجارها ، وتنظر هذه المجالس في مصالح كل بلدة
 ومطلوبات الميرى . ولقد تمتع الأمير بشير الثاني الشهابي بسيادة مستقلة
 تقريباً في لبنان ، وعظم نتيجة لذلك شأن هذا الأمير . على أن الحكم
 المصري في سورية لم يلبث أن اصطدم بثورات محلية نشبت في مختلف هذه
 المناطق . فأسيب الحكم المصري في التجنيد وجمع السلاح والمال تفرّت
 عنه قلوب العامة . فلقد أصدر محمد علي إلى ابنه إبراهيم في أوائل عام
 ١٨٣٤ الأوامر التالية :

١ - احتكار الحرير في الولايات السورية .

٢ - أخذ ضريبة الرؤوس من الرجال كافة على اختلاف مذاهبهم .

٣ - تجنيد الأهالي .

٤ - نزع السلاح من أيديهم .

ومن ناحية أخرى كان للديبائس العثمانية والإنجليزية شأن كبير في تحريك تلك الثورات . ولقد ساء رؤساء الإقطاع أيضا ضياع السلطة من أيديهم فحرضوا الأهالي على الثورة ضد الحكم المصري . وعقب أحد معاصري الحكم المصري في سورية على هذه التطورات فقال : « هذا النظام (المصري) وإن يكن عادلا وشريفا قد كان باعثا قويا على كره الأمراء والمشايخ للمصريين حيث كف يدهم وأوقف مطامعهم عند حد لا يمكن اجتيازه ، وأمات استبدادهم بالشعب ، وجعلهم أمام الشريعة سواء لا امتياز ولا فرق بينهم وبين أفراد الرعية ، فحقنوا على الدولة المصرية وودوا إزالتها وإرجاع الحكومة التركية » . ولذلك قامت في سورية ثورات « إقطاعية » ضد الحكم المركزي ، مثالا في الحكومة المصرية بالشام وحليفها الأمير بشير الشهابي .

وفي عام ١٨٣٩ تأزم الموقف بين الوالي والسلطان ؛ ففي داخل سورية كان الموقف يهدد بالانفجار ، أما الموقف الخارجي فكان أكثر خطرا من ذلك . ففي العام السابق اعتزم محمد علي إعلان استقلاله ليقطع آخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية ، واستدعى قناصل بريطانيا وفرنسا والنسب والروسيا وأخبرهم بذلك . وكانت ردودهم غير مشجعة : إلا أنه لم يتخل عن مشروعه هذا ، وفي نفس الوقت كان السلطان محسود يستعد للحرب . ولقد كانت الدولة العثمانية مصممة على استرجاع سورية عقب هزيمتها في قوتية ، وفي أبريل عام ١٨٣٩ عبرت القوات العثمانية الفرات وزحمت على سورية . ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية ، إلا أن على سورية . ولم يتبع ذلك أي صدام بين القوتين في سورية ، إلا أن السلطان أعلن في يوم ٧ يونيو أن محمد علي ما هو إلا خائن في نظره .

وبعد سبعة عشر يوماً انتصر إبراهيم باشا انتصاراً ساحقاً على قوات السلطان في موقعة نيزيب (نصيبين) ، شمال شرقي حلب . ولقد حل بالعثمانيين بعد هذه الهزيمة كارثتان كبيرتان ، ففي أول يوليو عام ١٨٣٩ توفي السلطان محمود قبل أن تصل إليه أخبار الهزيمة ، وخلفه طفلاً في السادسة عشرة من عمره يدعى عبد المجيد ليست له أي دراية بشئون الدولة . وكان أول صدر أعظم عيّنه عبد المجيد هو خسرو باشا ، وكان تعيينه في هذا المنصب معناه استمرار الحرب ضد محمد علي . ولكن تعيين خسرو سبب حدوث كارثة ثانية للدولة العثمانية ، فلما طلب من فوزي باشا ، قائد الأسطول العثماني الذي كان يينه بين خسرو عداء قديماً ، العودة إلى استانبول ، ظن أن هذا الاستدعاء لم يكن إلا لعزله أو قتله ، فمضى بأسطوله إلى الإسكندرية وسلمه إلى محمد علي . وكان لهذا الحادث أثر كبير في سير المسألة المصرية لأن تسليم الأسطول العثماني إلى مصر بعد انتصارها في موقعة نيزيب جعل كفتها الراجحة على الدولة العثمانية في البر والبحر .

لقد أثار انتصار الجيش المصري إذن المسألة الشرقية ، ووقت الدول الأوروبية مواقف مختلفة تبعاً لاختلاف أطماعها ومصالحها . فأما بريطانيا فقد يكن لورد بامستون سياستها في الرسالة التي بعث بها إلى باتريك كامبل - قنصل بريطانيا العام في مصر - في فبراير عام ١٨٣٣ ، ووضح فيها أن الحكومة البريطانية مهتمة بضرورة المحافظة على كيان الدولة العثمانية ، إذ أنها تعتبر بقاءها عاملاً لاغنى عنه في بقاء التوازن الدولي في أوروبا . وكان ذلك أحد الدوافع التي دفعت بامستون إلى الوقوف ضد مصر ومحمد علي . وكان يتولى السفارة البريطانية في استانبول في ذلك الوقت أيضاً اللورد بونسبني (Ponsonby) ، وكان شديد العداء لمحمد علي وبذل جهداً كبيراً لإثارة المتاعب ضد الحكم المصري في سورية . وكانت

النمسا أيضاً تريد تعزيز مركز الدولة العثمانية حتى لا تعطي الفرصة لروسيا للتدخل في شئونها وفرض حمايتها عليها ، وكذلك تدعيم مبدأ مترنيخ - المستشار النمساوي - في مقاومة الثورات التي تقوم ضد الحكام الشرعيين . وكانت روسيا أيضاً تريد الوقوف أمام محمد علي وإنقاذ الدولة العثمانية من سيطرة هذا الحاكم القوي . أما فرنسا - صديقة محمد علي - فكانت تميل إلى إقرار محمد علي في سورية وجزيرة العرب طبقاً لصالح الكوئاهية . ولهذا بدأ القلق يسود الحكومات الأوروبية بعد موقعة نصيبين .

وعندما تولى السلطان عبد المجيد الحكم في مثل هذه الظروف رأى ضرورة المفاوضة رأساً مع محمد علي لإنهاء النزاع بين الدولتين سلمياً ، وأرسل إلى محمد علي مندوباً خاصاً وهو عاكف أفندي يحمل كتاباً يخوله حكم مصر الوراثي . ولكن في ٢٧ يوليو ١٨٣٩ قدم سفراء الدول الخمس الكبرى وممّي إنجلترا وفرنسا والروسيا والنمسا وبروسيا مذكرة مشتركة إلى الباب العالي ، يطلبون فيها منه ألا يعقد أي اتفاق مع محمد علي دون موافقة الدول الأوروبية . وكان اشتراك فرنسا في المذكرة من الأمور الغريبة ، إلا أنها أرادت باشتراكها في المذكرة أن تمنع أفراد روسيا بحماية الدولة العثمانية . ولقد كان انضمام روسيا المفاجيء إلى جانب الدول بمثابة ضربة لفرنسا جعلتها تضطرب وتحارب في سياستها . وكانت فرنسا تعمل سراً وعلانية ضد سياسة روسيا . ولما لم تستطع الحكومة البريطانية أن تقنع فرنسا بما اعتزمت منحه لمحمد علي من ولاية مصر وولاية عكا ، لجأت روسيا إلى إنجلترا وأظهرت أنها على استعداد للموافقة على هذا الحل . وأرادت روسيا بذلك أن تعزل فرنسا وأن تشترك الدول الأربع الأخرى في تقرير مصير هذا النزاع ، بعقد مؤتمر للدول الأربع الكبرى في لندن . وأجرت بريطانيا مفاوضات مع روسيا والنمسا وبروسيا و انتهت

المفاوضات بعقد معاهدة (وفاق) لندن في ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ بين إنجلترا والروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية . ولم تشترك فرنسا فيها ، وتعهدت الدل بمقتضى هذه المعاهدة بمساعدة السلطان فعلا في إخضاع محمد علي ، وتضمن الملحق المرفق بالمعاهدة المسائل التي تعهد السلطان بعرضها على محمد علي وهي أن يخول محمد علي حكومة مصر ودراية وولاية عكا طوال حياته ، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلي بقبود متينة تربطها بالدولة مثل الجزية وعدم تشيل مصر في الخارج وتحديد الجيش والأسطول وسلطة منح أنقاب وضرب النقود . الخ ؛ فإذا لم يقبل هذه الشروط في عشرة أيام تنقص من حرمته حكومة عكا ، فإذا تأخر عشرة أيام أخرى ولم يقبل كان للسلطان الحق في اتخاذ أي طريق تشير به عليه مصالحه الخاصة ونصائح حلفائه .

ولكي تضع الدول هذه التسوية موضع التنفيذ ، تحرك الأسطولان الإنجليزي والنمساوي في البحر المتوسط واستوليا على بيروت في ٩ أكتوبر . وفي ٣ نوفمبر سقطت عكا ، مفتاح فلسطين والشام ، وعلى إثر ذلك سلمت يافا ونابلس . وفي نفس الوقت قامت ثورة في لبنان بتحريض من ممثلي بريطانيا والدولة العثمانية ، وانفصل الأمير بشير انشاهي - حاكم لبنان - عن محمد علي لما رأى نجهه آخذاً في الأقول . وبعد أن تم للحلفاء احتلال الثغور السورية أرسل الأميرال استوفورد (Stopford) القائد العام لقوات الحلفاء) بعض السفن الحربية الإنجليزية بقيادة الكومودور شارل ناييه (Napier) إلى الاسكندرية لتهديد محمد علي وإرغامه على قبول مطالب الدول . ولكن لما تبين ناييه أنه لا سبيل إلى إخضاع محمد علي بالقوة ، فضل الاتصال به . ولم يجد محمد علي بداً من التسليم وخاصة بعد أن تخلت فرنسا عنه وانهارت قوته المعنوية بعد سقوط عكا . فاتفق ناييه مع الحكومة المصرية على تسليم الأسطول

العثماني وإخلاء سورية مقابل أن تضمن الدول لمحمد علي حكومة مصر وراثية والألتس سواحل مصر بنوء ؛ وتم توقيع هذا الاتفاق في ٢٧ نوفمبر ١٨٤٠ . وقد رفض السلطان الاعتراف بنص هذا الاتفاق ، ولم يقره بولسني - سفير إنجلترا في استانبول - ولكن بامستون وافق عليه . وهناك أسباب دعت بامستون إلى أن يخفف من موقفه ضد محمد علي ، أولها أن ملكة بريطانيا كتبت إليه مرتين (في أكتوبر ونوفمبر) تطالب منه أن يخفف من حدته ، وثانيها حدوث تغيير وزاري في فرنسا ومجئ جيزو (Gulzot) على رأس الوزارة الجديدة ، فأصبح من الواجب على الحلفاء مصالحة فرنسا .

ولقد تشجع الباب العالي بخضوع محمد علي وأخذ يبلي الشروط . فكتب رشيد باشا إلى المندوب العثماني في لندن يقول « كيف توفق الدول الأربع بين مبدأ المحافظة على كيان الدولة ومنح محمد علي حكومة وراثية » . وأرسل مندوب إنجلترا والنمسا وبروسيا والروسيا مذكرة إلى الباب العالي في ٣ يناير ١٨٤١ يطالبونه فيها بالرجوع عن قرار عزل محمد علي الذي كان السلطان قد أصدره بعد أن رفض محمد علي قبول شروط معاهدة لندن . وفي هذا الوقت بدأ إبراهيم بناء على أوامر والده في الجلاء عن سورية ، ونتيجة لتدخل الدول أرسل السلطان إلى محمد علي فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ . وقد تقر فيه - لأول مرة - إعطاء محمد علي وأسرته حكومة مصر وراثية ، على أن يختار الباب العالي نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد علي الذكور خلفاً له ، ثم من يخلف هذا من بعده ، وهكذا حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور لا يكون « لأولاد نساء عائلته الذكور حق أيا كان في الولاية المذكورة » ، واختار الباب العالي لها من يشاء . ويكن هذا فرمان أن إعطاء محمد علي باشوية مصر وتقرير النظم الوراثي بها بالصورة المذكورة إنما هو « منحة » من السلطان

العثماني . وتأكيذا لذلك نص فرمان على ما يأتي : « وحيث أن الامتياز (أو المنحة) المعطى وراثه ولاية مصر خاضع للشروط الموضحة أعلاه (وكانت هذه الشروط متعلقة بالجزية ، والإنفاق على الحرمين الشريفين ، وسك النقود ، وتحديد عدد الجيش (١٨ ألفا) ، والخدمة العسكرية ، والتعيين في الرتب العسكرية) فعدم تنفيذ أحد هذه الشروط موجب لإبطال هذا الامتياز » . كما نص فرمان على أن المعاهدات التي أبرمها أو سيرمها الباب العالي وكذلك الخط الشريف المعروف بخط الكلخانة (٣ نوفمبر ١٨٣٩) والقوانين الأساسية للدولة العثمانية تنفذ في مصر . ولكن محمد علي اعترض على القيود التي جاءت في هذا فرمان ، وهي الخاصة بترتيب الوراثة ، وتقدير الجزية المطلوبة ، وكانت هذه قد قدرت بربع الإيرادات والتعيينات العسكرية أو الرتب في الجيش ، وتبذلت لتسوية هذه المسائل . جملة مذكرات بين الباب العالي والدول . وأسفرت هذه المساعي عن صدور فرمان أول يونه ١٨٤١ الذي نص على ترتيب الوراثة بشكل يجعلها منحصرة في الأكبر « الأرشد » فمن يليه من ذرية محمد علي - أي ابتفاء حق الاختيار الذي كان للسلطان بموجب فرمان ١٣ فبراير ، ولكن علي شريطة أن يصدر التقليد بالولاية دائما من الباب العالي . حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي الذكور ، حق للباب العالي أن يعين شخصا آخر للولاية : « وليس في مثل هذه الحالة لأولاد بنات محمد علي حق أو وجه شرعي يسوغ لهم الادعاء بالإرث » . كما نص أيضا على ضرورة تنفيذ خط شريف كلخانة ، والمعاهدات المبرمة مع الدول أو التي تبرم معها في المستقبل (١) .

هذه هي نهاية إمبراطورية محمد علي . فشلت مشروعاته الكبيرة في كل من اليونان وسورية لأنها لم تتفق مع سياسات الدول الأوروبية التي

Marlowe. Anglo-Egyptian Relations, pp. 36-48. (١)

بدأت منذ عام ١٧٩٨ تهتم بشرقي البحر المتوسط . وعلى الرغم من ذلك فقد حقق محمد علي نجاحاً محدوداً . ففي عام ١٨٠٥ حصل على لقب والي مصر ، وكان أول وال يمارس نفوذاً حقيقياً منذ قرنين من الزمان ، فأنشأ قوة عسكرية استطاع بواسطتها أن يدعم مركزه لا أمام منافسيه المرتقبين في مصر فحسب بل أمام السلطان العثماني نفسه . وفي داخل إفريقيا ، التي لم تكن تأثرت آنذاك بمتافتنات الدول الأوروبية ، بنى محمد علي إمبراطورية خارج الحدود التقليدية للنفوذ العثماني ؛ وكان أول من أرسل حملات إلى النيل الأبيض مهدت الطرق للزحف التركي المصري نحو خط الاستواء في الجيل التالي . وعلى الرغم من ذلك بدأ نشاط محمد علي الحيوي يتلاشى بعد ضياع سورية . فعاش تسع سنوات أخرى ، لكنه أصبح غير قادر على الاضطلاع بأعباء الحكم قبيل وفاته بإصابته بضعف في قواه العقلية . وظل كذلك إلى أن توفي في ٢ أغسطس عام ١٨٤٩ بالاسكندرية ونقل إلى القاهرة ودفن بمسجده في القلعة .

٢٠٠ - جهود محمد علي في إعادة تنظيم مصر

تعتبر الأعمال التي قام بها محمد علي أعمالاً عظيمة بالنسبة للهدف الأول الذي كان يسعى لتحقيقه وهو العمل على تدعيم مركزه في البلاد . وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمد محمد علي بصفة أساسية على جيشه الجديد ، ولكن قبل أن يقوم بهذا العمل بفترة طويلة بدأ في إعادة تنظيم الأراضي الزراعية والنظم المالية حتى يوضع كل نوعي السلطة وتوكلها في يده شخصياً . وكان أول عمل قام به ضرورة تغيير النظم القائمة على نظام الالتزام الذي كان سائداً في مصر المتناحية . وكان قانون « نامة مصر » الصادر في عام ١٥٢٥ قد أسند مهمة إدارة أملاك الدولة وحماية الضرائب المفروضة على أراضيها إلى « موظفي الحكومة » ، وبخاصة الكاشف ، أو « متابعي العرب » الذين كانوا يسيطرون على مساحات واسعة في مصر ، أو « الوكلاء » الذين كانوا يختارون من بين الأشخاص الأغنياء الذين باستطاعتهم أن يدفعوا مالا للحكومة في مقابل ميزة العمل بأثنيابة عنها . ولا شك أن نظام الالتزام ، الذي ظهر في نهاية الأمر ، قد تطور عن عمل هذه الفئة الأخيرة (١) . وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت أراضي الدولة كلها تقريباً موزعة على شكل التزامات ووقعت في أيدي بعض الأفراد

Gibb and Bowen, Islamic society and the west, I/pt. 2, (١) pp. 172-173.

الأغنياء والأنوباء مثل المسالك أو رجال الأوجاقات (الوجاقية) أو الموظفين أو التجار أو مسايخ العرب . وكان معظم الملتزمين من بنكوات المسالك ، فمن بين الملتزمين الذين بلغ عددهم ستة آلاف ملتزم ، قدر أن ثلاثة آلاف كانوا من الممالك الذين يحوزون أكثر من ثلثي الأرض الزراعية في مصر . وكان الالتزام ضيقة تمنحها الإدارة التي تولت تسجيل الأرض (الروزنامة) مدة سنة أو عدد من السنوات ، وكان يعطي لمن يتقدم بأكبر عطاء أو طبقاً لترتيبات خاصة مع الإدارة وفي مقابل دفع الملتزم مقدماً قسطاً من المال يساوي حصة سنة من ضريبة الأرض المستحقة الدفع للحكومة من دخل الضيقة (الميرى أو خراج الأرض الديوانية) كان يمنح حجة إيجار (تقسيط) وتوجه الروزنامة أيضاً خطاباً إلى أعيان وسكان الضيقة تطلب فيها من الفلاحين طاعة الملتزم وأن يدفعوا له قيمة الضرائب المحددة في شروط الحجة .

وكانت الدولة تبقى في يدها ملكية رقبة الأرض ، بحيث لا يكون للملتزم سوى حق الانتفاع ، وهو حق كان يتقاسمه مع الفلاحين ، الذين كانوا يفلحون تلك الحصة من الأرض التي تخصص لهم (أرض الفلاح) والتي يدفعون عنها ضريبة للملتزم . وكان الملتزم يتلقى جزءاً من ربحه من الضرائب التي كان يحصلها من أرض الفلاح — « الفائض » ، وفي القرن الثامن عشر « المضاف » و « البراني » وكانت في بادئ الأمر ضرائب إضافية . ولكنها برور الوقت أصبحت تجبي بانتظام مع الضرائب المقررة . ولكن كان معظم ربحه يتحصل عليه من استغلال أراضي الالتزام المخصصة لشخصه استغلالها وهي المعروفة باسم أرض الوسية . وقد استلهمها الملتزم طوال احتفاظه بالالتزام لمساعدته على واجبات الالتزام ونفقاته من الصرف على المساجد والمدارس وإيواء المسافرين والموظفين وضيافتهم في دائرة التزامه . وكانت هذه الأراضي معفأة من الضرائب وفرض على

فلاحي الجهة أن يعملوا فيها مخره لا لزوم بلا أجر ولا جزاء . وعلى الرغم من أن نظام الالتزام كان من الناحية القانونية مجرد اختيار مؤلف ينتص بحق جباية قدر من ضرائب الميري ، فمن الناحية الواقعية نجد أنه قد تولدت تدريجياً إجراءات اتخذت حكم العادة ، ومنحت الميرمين حقوقاً وامتيازات تكاد تشبه الحقوق المتعلقة بالملكية الخاصة ، وإمكانها في الواقع أن تجور على حقوق الدولة . وقد عجل تدهور السيطرة السامية على مصر في القرن الثامن عشر بهذه العملية إذ تمكن البكواب ، والمسالبك بوجه عام ، من اغتصاب امتيازات خاصة برئيس الدولة ، وظهرت حقوق وراثية اتخذت حكم العادة ، فأصبح أبناء الملتزم أو ممالئكه البيض أو آبي شينج . آخر يرد اسمه في وصية الميت إن وجد ، يرثون حق الإيجار في مقابل أن يدفعوا للبasha - باعتباره ممثلاً للسلطان - ضريبة تسمى الحلوان كانت تصل إلى ما يزيد على فائض ثلاث سنوات . وعند دفع تلك الإتاوة كانت الروزنامة تسجل التغيرات الطارئة في حيازة الأرض وتصدر «تقسيماتاً» جديدةاً للورثة . وإذا مات الملتزم دون أن يترك أبناء أو وصية ، أو إذا عجز الورثة عن دفع الحلوان كانت الأرض تعود إلى الدولة . واكتسب الملتزم أيضاً في القرن الثامن عشر أيضاً حق بيع أو منح حقوقه في أي جزء من الالتزام إلى ملتزم آخر . وكان باستطاعة الملتزم أن يسترد أرضه في مقابل رد ثمن الشراء . وكذلك مارس الملتزم سلطة مطلقة على الفلاح ، فكان له مثلاً حق انتزاع الأرض من يد الفلاح وإعطائها لفلاح آخر إذا ضاقت يده أو قصر في دفع الضرائب . ويتضح من كل هذه التطورات أن الملتزم قد أصبح الحاكم الفعلي في إطار التزامه . (١)

أما العلماء فقد استفادوا أيضاً من النظام التقليدي المتبع وذلك

باستغلال الأراضي الموقوفة وهي المعروفة باسم « رزق الأجاسية » أي المرصدة على المساجد والسبل والخيرات . ووجد العثمانيون عندما فتحوا مصر هذا النوع من الهبات الدينية وهو لا يتطب من الواهب أن ينقل ملكية العقار المطلقة إلى المؤسسة الدينية أو الخيرية التي تمت الهبة لصالحها . وكانت عائدات الأرض التي خضعت لهذا النظام تخصص باعتبارها معاشات أو « رزق » (المفرد رزقه) لأفراد أو مؤسسات دينية وخيرية ، على أن تدفعها خزانة الدولة إلى هؤلاء المستفيدين عيناً ونقداً . وقد أقر العثمانيون الرزق واستمر دفعها بعد الغزو . (١) وفي نهاية القرن الثامن عشر تحولت نسبة كبيرة من أراضي مصر الزراعية إلى أحباس لأن ذلك كان الوسيلة الوحيدة التي يأمن بها الملاك على أملاكهم من عسف انصاليك واستغلالهم لريعها وغلتها .

وقام محمد علي خلال السنوات الأولى من حكمه بإجراء بعض التجارب لإلغاء نظام الالتزام في الدلتا لأن الصعيد كان لا يزال تحت سيطرة المماليك . ولا شك أن الإصلاحات الزراعية التي قام بها الفرنسيون أثناء احتلالهم لمصر قد استرعت اهتمام محمد علي أوائل حكمه . وفي نفس الوقت كان محمد علي يعلم تمام العلم أن نظام حيازة الأرض الموجود في مصر لا يصلح أداة للحصول على الموارد المالية اللازمة لكي يحتفظ بولاء قواته ويقي على إخلاص أصدقائه في استانبول . وفي بدء الأمر لم يحصل الباشا سوى الضرائب التي فرضها المماليك ، ولكن حين تبين في عامي ١٨٠٦ و ١٨٠٧ أنها لا تكفي قام بتحصيل نصف الفائض ، وهي الضريبة التي جرت العادة على أن يأخذها الملتزمون . وعندما انخفض نيفان عام ١٨٠٨ استبدل بعدد من الملتزمين الضعاف أفراداً من أسرته وحاشيته ، وفي العام التالي حدثت بعض المشاكل في مديرية البحيرة بسبب

Rivlin, op. cit., pp. 31-35.

(١)

أحد المشروعات الجديدة التي أدخلها ، فقد أنشأ سجلاً جديداً خاصاً دونت فيه كل أراضي المديرية . وقام بفرض ضريبة المال الميري على الأراضي المعروفة باسم الرزق الأجاسية ، وطالب حجج من يتولون النظر عليها ، وأمر حكام الأقاليم (الكشاف) بالاستيلاء على تلك الأتليان إذا لم يقدم أصحابها إلى الديوان حجج إنشاء الوقف ، ومعنى ذلك تمهيد السيل لمصادرة معظم الأتليان الموقوفة . كما فرض الضريبة على أطيان الوسية ، وهي الأرض التي أعطيت للمتزمين وأعطيت أصلاً من الضريبة : وقرر مصادرة نصف الفائض ، أي أنه قرر بذلك مقاسمة المتزمين (وكان معظمهم في ذلك الوقت من المشايخ علماء الأزهر) في معاشهم . ولقد أثارت هذه الأمور في العلماء والمتزمين عاصفة من الاستياء والسخط ، فاتفقوا على مقاومتها ، وتزعهم السيد عمر مكرم .^(١) وذهب النساء والرجال إلى الأزهر يوم ٣٠ يونيو عام ١٨٠٩ ، فأبطل الشيوخ الدروس وأرسلوا إلى السيد عمر مكرم ، وبعد أن تشاوروا في الأمر اتفقوا على الدفاع عن مصالح الأهالي وقرروا الاجتماع في اليوم التالي . وفي هذا الاجتماع أجمع العلماء على الاعتراض على المظالم الجديدة وهي فرض الضريبة على الأتليان الموقوفة وأطيان الوسية ومقاسمة المتزمين في إيرادهم . وتعاهدوا وتعاهدوا على الاتحاد وترك المنافرة . ولكن غالبية القاهريين كانوا مرتاحين في قرارة أنفسهم لإجراءات محمد علي بمقاسمة المتزمين في فائضهم لأنها أزال الفوارق التي مكنت لفئة معينة من العيش في رخاء ، بينما عاشت الأكثرية في تقير وحرمان وبؤس . وعلى أية حال نجح محمد علي في إحداث الفرقة بين العلماء ، وفي النهاية أصدر في ٩ أغسطس أمراً بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الأشراف وتفيه إلى دمياط .

de Vulabelle, op. cit., t. IX, pp. 413-414.

(١)

ولقد أدى اتساع التجارة في عام ١٨١٠ وانتهاء سيطرة الممالك في الصعيد إلى تزويد محمد علي بخوافز جديدة لتصفية الأوضاع القديمة قهائياً . فبدأ يراجع نظام جباية الضرائب ، وهو أمر يعني في الواقع إعادة النظر في نظام حيازة الأرض بأكمله ، وتنظيم إدارة البلاد ، وتوجيه زراعة المحاصيل بحيث تتدفق معظم منتجات البلاد الزراعية إلى مخازن الحكومة وبدأ تطبيق السياسة الجديدة في الصعيد بعد أن خلف القضاء على الممالك في عام ١٨١١/١٨١٢ فراغاً سياسياً في الوجه القبلي . فعين الباشا في عام ١٨١١ ابنه إبراهيم حاكماً للصعيد ، فقام أولاً بمد سلطة الحكومة المركزية إلى تلك المناطق التي ظلت خارجة عن نطاق سيطرتها عدة سنوات ، ثم أمر بمسح كل أراضي الصعيد ، وفيها أراضي الممالك وأراضي الملتزمين من غير الممالك ، ووضع معظم الأراضي تحت الإشراف المباشر للأجهزة الحكومية . ولم يبق محمد علي بإجراء تشابه في الوجه البحري حتى أواسط عام ١٨١٣ عندما تعرض لمشكلتين متشابهتين ، الأولى هي الأعباء المالية التي فرضتها الحرب الوهابية على الخزنة ، والثانية هي تعرض أرباح تجارة الحبوب التي دعيّت دخل محمد علي عدة سنوات للخطر بنسب فتح البحر الأسود واستئناف حركة التجارة بين روسيا وبريطانيا .^(١) ولذلك قرر في سبتمبر عام ١٨١٣ اتباع الخطة التالية : (٢)

١ - زيادة المساحة المزروعة لحساب الباشا خصوصاً الأراضي التي عجز حائزوها عن زراعتها لافتقارهم إلى التمويل .

٢ - إلغاء الضرائب الإضافية التي كان يفرضها الملتزمون على الفلاحين وضربها إلى الضريبة العادية على الأرض .

Rivlin, op. cit., p. 53.

(١)

Driault, Mohamed Ali et napoleon, p. 231.

(٢)

٣ - إلغاء جميع الإعفاءات التي كانت تتم بها الأراضي المملوكة للمساجد والمؤسسات الدينية .

٤ - إلغاء الامتيازات الخاصة التي تتضمن إعفاء أنصار محمد علي، الذين كافأهم بإعطائهم أرضاً ، من الضرائب .

٥ - تصنيف كل الأراضي طبقاً لنوع وطبيعة المحصول المزروع وتوحيد ضريبة الأراضي بالنسبة إلى كل فئة .

٦ - تبسيط نظام جباية الضرائب لضمان تدفق نسبة أكبر من الدخل إلى الخزانة بدلاً من ذهابها إلى جيوب الكتبة الأقباط ومشايخ القرى ، الذين كانوا يفيدون من النظام الشاذ المعقد القائم .

وكان من أهم مستلزمات تلك الخطة عملية مسح أراضي مصر كلها مسحاً شاملاً . وكانت قد بدأت عملية مسح أراضي الصعيد في عام ١٨١٣ ، كما بدأ مسح أراضي الوجه البحري في أوائل عام ١٨١٤ . وقبل ظهور النتيجة النهائية للمساحة في مايو عام ١٨١٤ ، صدر أمر محمد علي في فبراير من نفس العام بمصادرة كل الالتزامات القائمة في الوجه البحري على أن يستمر ملتزموها في الحصول على « الفايط » من الخزانة مدى الحياة تعويضاً لهم عن أخذ حصص التزامهم . كما صدر محمد علي الأراضي المعروفة باسم « رزاق الأجاسية » وهي الأراضي الموقوفة على المساجد والأمبلة والخيرات وجهات البر والصدقات . وعلى أثر ذلك ذهب وفد من المشايخ إلى نائب الباشا (الكخيا بك) وطلبوا منه تأجيل تنفيذ فرمان الباشا ، ليتسنى لهم تقديم العرائض إلى محمد علي وكان في الحجاز في ذلك الوقت ، ثم ذهب جمع كبير من النساء الملتزمات بعد عدة أيام إلى الجامع الأزهر وطالبن بسحب قرار المصادرة . ورغم أن الكخيا

بك استدعى المشايخ واتهمهم بتدبير تلك المظاهرات خدمة لأغراضهم الخاصة ، فقد منح الملتزمين الحق في حصاد محاصيلهم القائمة على الأرض . (١)

وكان إلغاء نظام الالتزام انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً ، إذ شعر الفلاحون بأنهم تحرروا من « رق » الالتزام ، وحق لهم أن يقولوا للملتزمين « أنتم أئس بقالكم في البلاد ، قد انقضت أيامكم ، إنا صرنا فلاحين الباشا » . (٢) وبمقتضى هذه الاجراءات أصبح محمد علي « ملتزماً » أو مالكا لمعظم أراضي مصر ، ولم يسمح في بادىء الأمر بتكوين ضياع خاصة حتى لا يؤدي ذلك إلى قيام طبقة مالكة تتحدى سلطته ، ويظل محتفظاً لنفسه بالأرباح الناتجة من الزراعة . ولكن الأمر لم يستمر على ذلك ، فبدأ محمد علي يعدل من سياسته هذه في أواخر العشرينات من القرن التاسع عشر ، وسمح بتكوين طبقة مالكة وحاكمة من الأشخاص الذين ساعدوه وأخلصوا له ، وكان من بينهم أفراد أسرة الوالي نفسه . ولقد تأكد محمد علي من عدم صلاحية نظام الإشراف المباشر على الزراعة، واحتكار وتحصيل الضرائب على أيدي مندوبين حكوميين . كما أنه أراد أن يخفف من نظام الاحتكار - الذي استحدثه في عام ١٨١٢ - ويخضع قناصل الدول الأجنبية الذين ألحوا عليه في إلغاء ذلك النظام ، فقرر السماح بقيام نوع من الملكية الزراعية ، ومنح الأرض لأتباعه ولكنهم لم يمنعوا عنه محصول ضياعهم الذي كان يأخذه بالثمن الذي يراه . وانهى نظام الاحتكار على يد الحكومة ولكنه بقي بصورة أخرى . وبعد عام ١٨٤١ اهتم محمد علي وأفراد أسرته وبخاصة إبراهيم باشا بتكوين

(١) الجبرتي : ح ٢٠٤/٤ .

(٢) الجبرتي : ح ٢٠٧/٤ .

ثروات شخصية ضخمة . وهكذا منح محمد علي خلال العقدين الأخيرين من حكمه أفراد أسرته مساحات واسعة من الأرض سميت جفالك (أو شفالک في اللغة التركية ومعناها : مقاطعات، أو ملك) وأعفاها الباشا من الضرائب ؛ وكانت تعطي بهذه الأقطان تقاسيط (جمع تقسيط : ضلک أو وثيقة) من مصلحة الروزنامة أو حجج تحرر بالمحاكم الشرعية . (١) أما عن إدارة تلك الشفالک فكان يجري - بعد الاستيلاء على القرى - حصر لكل رجالها ونسائها وأطفالها ومواشيها وأدواتها الزراعية ، ويعين اديوان ناظراً يكون في العادة ضابطاً سابقاً في الجيش أو الأسطول أو الفرسان . وكان من سلطة الناظر ومشايخ البلد تفتيش لقرى والمدن بحثاً عن الفلاحين الذين هجروا أراضيهم ، وإجبارهم على العودة . وعلى العموم كانت أحوال الفلاحين وخاصة في جفالك محمد علي بالغة السوء . (٢)

كما أنعم محمد علي على بعض القواد والموظفين والمقرين إليه بمساحات شاسعة من الأراضي البور (قدرها كلوت بك بحوالي ٢٠٠.٠٠٠ فدان)، وسميت « أباعد » أو « أبعاديات » (سميت بهذا الاسم لأنها كانت مستبعدة من المساحة التي كانت قد عملت في عام ١٨١٣ - ١٨١٤ للأرض الزراعية فقط) ، وقد منحهم ملكيتها التامة وأعفاهم من ضرائبها ليشجعهم على استصلاحها . ولذلك كان يحتم عليهم ألا يؤجروها لغيرهم ، وأن يقوموا على زراعتها بأنفسهم . على أن هذه الملكية الفردية كانت محدودة، وكانت أكثر الأرض « خراجية » أو « ديوانية » أي ملكاً للحكومة ولا يملك الفلاحون الذين « يحوزونها » ويزرعونها سوى حق « منقعتها » . وكان محمد علي قد قسم الأراضي التي وزعت على الفلاحين في عام ١٨١٣ إلى ثلاثة أنواع على حسب خصوبتها أو سهولة ربيها أو قربها من العمران،

(١) الرافعي : عصر محمد علي ، ح ٥٨٩/٤ .

Rivlin, op. cit., pp. 66-69.

(٢)

ثم قدرت الضريبة عليها ولكنها عدلت عدة مرات . وتجت من زيادة الضرائب واقتار الأراضي الزراعية إلى الإيدي العاملة بسبب نظام التجنيد أن تأخرت قرى كثيرة في أداء نصيبها في الضريبة . وفكر محمد علي في عدة وسائل للحصول على هذه الضرائب المتأخرة . وفي ٢٣ مارس عام ١٨٤٠ فكر محمد علي في نظام العهد (المفرد عهده وهي امتياز من الأرض تنزل عنه الحكومة لفرد يتعهد بجباية ضرائب الأرض) ، فعهد إلى بعض الأعيان والمأمورين ورجال الجهادية بأن يكون في عهدهم جباية ضرائب قرى بأجمعها على أن يتعهدوا بدفعها من مالهم الخاص إذا لم يجبوها . وفي عام ١٨٤٤ ، بلغت مساحة أراضي العهد ١٢٠٥٥٩ فداناً ، يخص محمد علي منها ١٢٠٥٠٠ فدان ، ويخص إبراهيم باشا ٩٨٠٠٠ ، ويخص غيرهما من أفراد أسرة الوالي ٧٥٠٠٠ فدان ، وأعطيت أراض مساحتها ٩١٢٥٥٩ فداناً للضباط الأتراك وكبار الموظفين والمحاسبين (١) وكان هذا النظام قرب الشبه بنظام الالتزام الذي ألغاه محمد علي قبل ذلك . ويتضح من ذلك أن التغييرات التي استحدثها محمد علي في حيازة الأراضي الزراعية لم تكن إصلاحات حقيقية ، لأنه استولى على الأرض من المجموعات المالكة السابقة وأعاد توزيعها على مؤيدي وأتباع النظام الجديد . ولقد ظهرت فئات عديدة من حائزي الأرض في نهاية عهد محمد علي مثل أفراد الأسرة الحاكمة ، والضباط الأتراك وكبار موظفي الدولة ، وعدد معين من الأجانب والفلاحين . وكان المتبع في ذلك الوقت هو إعطاء أفضل أراضي الدلتا وأصلحها لكبار حائزي الأرض ، أما الفلاحون فقد حصلوا على الأراضي التي لم تستفد من برنامج منشآت الري الذي نفذ في عهد محمد علي . وظلت الأراضي الممنوحة للفلاحين ملكاً للدولة ، ولم يحصل الفلاح على أية حقوق خاصة بالملكية من قانون الأراضي الذي أصدره محمد علي

في عام ١٨٤٦ (١) ، لأنه لم يضمن إلاحية الفلاحين من الإبعاد الدائم عن الأرض التي كانت في حالات كثيرة في حيازة أسرهم منذ أجيال . ونتيجة للسياسة التي تبناها محمد علي بشأن نظام حيازة الأراضي الزراعية ظهرت طبقة أرستقراطية جديدة دخل معها المصريون في معركة فاصلة إبان الثورة العرابية .

أما بالنسبة للتنظيمات الإدارية التي قام بها محمد علي في مصر ، فكانت معقدة وغامضة في كثير من النواحي . فلقد استحوذ محمد علي على السلطة بعد الفوضى التي سادت في مصر عقب خروج الفرنسيين في عام ١٨٠١ . وبعد أن تفرقت الصفوة الحاكمة القديمة من المماليك والعثمانيين ، تم تغيير كل النظم الإدارية التي كانت سائدة قبل الاحتلال الفرنسي . ومما يلفت النظر بالنسبة لنظام محمد علي الإداري هو حدوث تغيير في الاصطلاحات الإدارية ، فلقد اختفت أسماء الإدارات والألقاب القديمة وأُحلت محلها أسماء ذات معنى جديد ، كما ظهرت كلمات جديدة اتخذت مكانها في اللغة . ومع اختفاء الطبقة القديمة الحاكمة من بكوات المماليك ، أصبح لقب « بك » ، كما كان الحال في الفترة الأولى من تاريخ مصر في العهد العثماني ، مجرد لقب فخري ، وفقد قيمته بسبب كثرة منحه . ولقد ظلت ألقاب ووظائف الكشاف والدفتردارين موجودة فترة من الوقت ولكنها أبطلت نتيجة لإعادة تشكيل النظام المالي والإقليمي . وتطورات التي أدخلت في إدارة الأقاليم في ظهور لقبين جديدين هما : لقب مدير أي رئيس المديرية وكان مسؤولاً عن تنفيذ أوامر الباشا في مديريته وبخاصة فيما يتعلق بجباية الضرائب والمتأخرات والمحافظة على الجسور والترع ، والإشراف على المصانع في المديرية ، وإصدار توجيهات

Haer, A history of Landownership in modern Egypt, pp. (١) 6-7.

فما يتعلق ببذر المصايل وربما ، ولقب مأمور أي رئيس المركز ، وكان يضطلع بالمسئولية الكاملة عن كل الأعمال في القرى الواقعة تحت إشرافه . كذلك استخدمت كلمة أخرى جديدة هي كلمة « مديرية » وحلت محل إنليم أو كاشفية . كما أدى استيلاء مصر على بعض الناطق خارج حدودها إلى استخدام لقب جديد هو لقب حاكمدار ، وأضفي هذا اللقب على حاكم سورية المدني في عام ١٨٣٢ ، وعلى الحاكم العام للسودان المصري في عام ١٨٣٥ ، وكان حاكمدار السودان يجمع في يده السلطة العسكرية والمدنية .

وفي عهد محمد علي ، أصبحت وظائف الحكومة أكثر تعقيداً واختلافاً عما كانت عليه في العهد السابق . فإن الإجراءات التي تمت بالنسبة للأراضي الزراعية حتمت ضرورة إحداث تغييرات في النظام المالي للحكومة ، كما تطلب تكوين الجيش الجديد إقامة نظام للإدارة العسكرية لم تعهده مصر من قبل ، ومن ناحية أخرى ، تطلب بناء الأسطول وتطوير مدارس الحكومة وتنمية التجارة والصناعة تأسيس جهاز حكومي يقوم بالإشراف على كل هذه المسائل . ولذلك فكر محمد علي في بادئ الأمر في تكوين بعض المجالس أو الدواوين ، فألف مجلساً للحكومة يسمى « الديوان العالي » ومقره القلعة ، وكان يتداول مع أعضائه في الشؤون المتعلقة بالحكومة ، ولقب رئيس هذا الديوان بلقب كخدا بك أو كخدا باشا ، (أي وكيل الباشا) . ثم كون في عام ١٨٢٤/١٨٢٥ مجلساً سماه « المجلس العالي » وكان يتألف من نظار الدواوين و رؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر ، واثنين من التجار يختارهما كبير تجار العاصمة وغيرهم .^(١)

(١) عبد الرحمن الرافعي : ح ٣/ ٥٧٠ - ٥٧١ .

فمما تجدر ملاحظته أن هذه المجالس لم تكن على درجة كبيرة من الرقي وحسن النظام ، كما أن رؤساء الدواوين والمجالس لم يتمتعوا في جميعه الامر بـ واجبات ومسئوليات الوزراء . على أن محمد علي سرعان ما وجد أن مناقشة المسائل في المجالس قبل عرضها عليه ادت إلى تأخير البت في المسائل ومحاولة التملص من المسئولية ، فأمر بإلغاء أكثر هذه المجالس وتركيز العمل في الدواوين . ولهذا السبب ولتأزم وضعه المالي ، أصدر محمد علي اللائحة الإدارية المعروفة بالقانون الأساسي أو قانون نامة في يونيو - يوليو ١٨٣٧ ، وألهم ما فيه بيان للدواوين واختصاص لكل منها وفروعها ، أي أن الباشا أقدم على إعداد تنظيم الإدارة الحكومية . وقد ظل هذا القانون أساس التنظيم الحكومي في مصر طوال عهد محمد علي . ولقد حصر هذا القانون السلطة في سبعة دواوين هي (١) :

١ - ديوان الخديو (وزارة الداخلية) : كان هذا الديوان يختص بالشرطة والشئون القضائية التي لا تدخل في اختصاص الحكام الدينية أو التجارية ، كما يشرف على ١٩ إدارة منفصلة مسئولة عن مسائل كالأسواق ، وتموين الباشا : الشخصي والعام ، باستثناء الإمدادات العسكرية والمؤسسات الدينية ، وترعة المحمودية ، والبريد ودار سك النقود .

٢ - ديوان الإيرادات (وزارة المالية) : وقد انقسم إلى قسمين : أحدهما يختص بحسابات كل المديريات المصرية وجزيرة كريت والحجاز والسودان ، وثانيهما يختص بإيراد مدينتي مصر والاسكندرية والجمارك والمقاطعات والزمومات .

٣ - ديوان الجهادية (وزارة الحرب) : كانت تختص بواجبات

(١) انظر : أحمد فتحي زغلول : المحاماة ، القاهرة ، ١٩٠٠ ، ص

٦ - ٢٤ ؛ خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ص ٧٥-٤ .

التجديد وتدريب ونظام القوات وتويعها والإلتفاق عليها ، وإدارة الخفصة
الطبية للجيش والمستشفيات العسكرية وصيانة أبنية الجيش ومخيماته
والإشراف على إمداد وورش الجيش ومخازنه .

٤ - ديوان البحر (وزارة البحرية) : كانت كل الشؤون البحرية
تقع تحت سلطة وزير البحرية ، ومن بينها الإشراف على قوات الأسطول
وأفرادة وحوض السفن ، والمخازن ، ومستشفيات البحرية وخفصتها الطبية
وخزاة الأسطول .

٥ - ديوان المدارس (وزارة التعليم والأشغال العمومية) : كان
الديوان يتولى أمر المدارس الابتدائية والثانوية والفنية ، والمكتبات
ومخازن الأدوات ، والمتاحف ، وقناطر الدلتا ، ومطبعة بولاق ، والمطبعة
الرسمية (الوقائع المصرية) ، والهندسة ، ومزارع الاسطبلات وغيرها .

٦ - ديوان التجارة المصرية والأمور الإفريقية (وزارة التجارة
والشئون الخارجية) : كانت تتولى العلاقات الدبلوماسية وإدارة وحراسة
مخازن الحكومة (الشئون) وجباية الآلات ، والجمارك ومبيعات
ومزادات منتجات الحكومة .

٧ - ديوان الفاوريقات (وزارة الصناعة) : كانت مختلف المصانع
في القاهرة - كمصنع الخزافين - وصناعات الأقاليم من اختصاص هذا
الديوان .

وطلب محمد علي من رئيس كل ديوان (وهو بلقب مدير) أن
يقدم للبasha تقريرا في كل أسبوع عن أحوال ديوانه وكشفا شهريا بحساباته
إلى تفتيش الحسابات وميزانية سنوية عن الإيرادات والمنصرف .

وهكذا كانت الظروف التي جاء فيها محمد علي إلى الحكم .

عليه أن يضع نظاماً إدارياً جديداً ، ولكن اختفاء الصفوة الحاكمة القديمة أدى إلى ظهور مشكلة وهي كيفية إيجاد الموظفين للجيش والإدارة المدنية وللخدمات الثانوية . فالتقى محمد علي من بين أقاربه المحدودين والأشخاص المقربين إليه من يحتاج إليهم لشغل المناصب الرئيسية في الإدارة المدنية . ولذلك شغل الأتراك المناصب العليا ، ولعب أفراد أسرة الباشا وخاصة إبراهيم باشا وعباس حلمي الأول دوراً مهماً في النواحي الإدارية . أما بالنسبة للفنيين المطلوبين للإشراف على كل التطور المدني والعسكري ، فقد استعان في بادئ الأمر بالفرنسيين وخاصة الفرنسيين والإيطاليين . ولكن الفساد استشرى في كل فروع الإدارة بسبب قصر نظر سياسة الباشا ، وقد قال الكولونيل دوهاميل Duhamel قنصل روسيا العام في مصر (بأن أسوأ كارثة حلت بحكومة محمد علي هي الحاجة الماسة إلى استخدام موظفين أتراك لشغل الوظائف العامة . فمعظم الذين وفدوا إلى مصر من الأتراك قد جاءوا إليها جرياً وراء المناصب والإثراء . ولما فشل محمد علي في القضاء على جذور الفساد المتفشى في إدارته ، قرر استبدال المصريين بالأتراك . وفي عام ١٨٣٣ ، بدأ يستبعد الأتراك الذين كانوا يشغلون وظائف صغيرة في الإدارة المدنية ، عندما اكتشف أن مفاصل خطيرة قد زحفت إلى الإدارة في خلال انشغاله بالحرب السورية الأولى وصرح في ذلك الوقت بقوله : « لن يستطيع أحد أن يشكو بعد الآن ، والفلاحون الآن على قدم المساواة مع الأتراك » . (١) وبتعيين المصريين تمكن محمد علي من تخفيض نفقات إدارته ، لكنه زاد في أعباء الفلاحين ، لأن الموظفين الجدد أسرعوا بدورهم في مضاعفة دخولهم على حساب الفلاحين . ثم استخدم الباشا مزيداً من المصريين في المراكز الثانوية ليحلوا محل العدد الكبير من الموظفين الأجانب وخصوصاً الفرنسيين

والإيطاليين الذين طردهم في عام ١٨٤١ ، بعد أن قرر الاقتصاد في النفقاته وبمضي الوقت تنخضت هذه السياسة عن نتائج كبيرة بالنسبة لمصر - إذ إنها أدت إلى قيام الطبقة البيروقراطية المصرية . وكان من أهم النتائج الفرعية لتلك السياسة أيضاً فرض اللغة العربية بالتدريج على الإدارة الحكومية . ولكن رغم ذلك لم يعتمد الجهاز الإداري على المصريين وحدهم بل ظل الأجانب يشغلون مناصب هامة ، وظل أكبر موظفي الحكومة يؤخذون من الطبقة التركية الحاكمة .

كما أدى احتياج محمد علي إلى موظفين مدربين إلى تأسيس أول نظام تعليمي مدني في دولة إسلامية . فقبل تولية محمد علي الحكم لم يكن بمصر نظام تعليمي بالمعنى الدقيق الذي يدل عليه هذا التعبير ، فلم يكن سوى الأزهر وبعض المدارس الملحقة بالمساجد والكتاتيب بالمدن والقرى، ولم تكن تتمتع بنظام يصل ما بينها ويجعل منها وحدة تعليمية ، ولم تخضع لسلطان الحكومة ورقابتها . على أن الركود الذي ساد مصر في العهد العثماني قد أثر على الأزهر ، فاقصرت الدراسة فيه على قراءة كتب الدين واللغة وشرحها ، أما الكتاتيب فأنحصر نشاطها في تحفيظ القرآن وتعليم الكتابة والقراءة . أما محمد علي فقد اهتم بتطوير نظام التعليم وتكوين طبقة من المتعلمين لمواجهة احتياجات جيشه ونظامه الإداري الجديد . (١)

ويبدو أن محمد علي قد خشي إثارة الشعور الديني بين جموع الناس إذا هو حوّل الأزهر عن رسالته التي عكف على أدائها إلى العمل لمواجهة متطلبات دولته الجديدة . فأنشأ عدداً من المدارس ، كانت أولها مدرسة الهندسة التي أسسها في القلعة عام ١٨١٦ . لتعليم الطلبة مساحات الأراضي

Safran, Egypt in search of political community, pp. 30-31.(١)

وقياساتها بالأقصاب . ويدل هذا العمل على مبلغ ارتباط هذه المدرسة
 بسياسة محمد علي الخاصة بإعادة تنظيم الأراضي الزراعية . وعام ١٨٢٧
 أسس محمد علي - بناء على اقتراح كلوت بك (Clot Bay) أحد مستشاريه
 الفرنسيين في مجال الطب - مدرسة الطب لتخريج الأطباء المصريين
 للجيش . كما لعب الترجمة دوراً مهماً في نظام التعليم ، بنقل المحاضرات
 التي كانت تلقى باللغة الفرنسية إلى العربية وتعريب الكتب الإفرنجية
 في مجال العلوم والآداب . ويرجع الفضل في إنشاء مدرسة الألسن (أو
 اللغات) إلى الشيخ رفاعه رافع الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) ، مؤسس
 نهضة مصر الثقافية في القرن التاسع عشر ، فبعد عودته من فرنسا اقترح
 على محمد علي إنشاء هذه المدرسة ، وتم تنفيذ هذا الاقتراح في عام
 ١٨٣٦ ، وعرفت المدرسة في بادئ الأمر باسم مدرسة الترجمة . وفي العام
 التالي عهد محمد علي بنظارتها إلى رفاعه الطهطاوي . وفي مدرسة الألسن
 درست آداب اللغة العربية واللغات الأجنبية وخاصة الفرنسية والتركية
 والفارسية ثم الإيطالية والإنجليزية ، وعلوم التاريخ والجغرافيا ، والشريعة
 الإسلامية ، والشرائع الأجنبية . (١) وهكذا يتضح أن المهمة الثقافية لهذه
 المدرسة كانت أعم وأشمل مما يدل عليه الاسم الذي اختير لهذه المدرسة ،
 لأنها كانت أكبر مدرسة لنشر الثقافة في مصر . وفي عام ١٨٤١ عهد إلى رفاعه
 أيضاً الإشراف على قلم الترجمة الذي ألحق بالمدرسة ، وقد قام هو نفسه
 بتعريب الكثير من الكتب . وكان من المحتمل ألا يكون لحركة الترجمة
 الواسعة التي ظهرت في هذه الفترة أي تأثير أو فائدة لو لم يقيم محمد علي
 بإنشاء مطبعة بولاق في عام ١٨٢٢ ، لأنها كانت الوسيلة العملية لنشر
 العلوم والمعارف المختلفة ، واختار لتصحيح مطبوعاتها طائفة من علماء

الأزهر . ولقد طبعت في مطبعة بولاق أيضاً الوقائع المصرية ، وهي الجريدة الرسمية للحكومة وأول جريدة عربية صدرت في مصر ، وقد ظهر أول عدد منها في ٣ ديسمبر عام ١٨٢٨ . وهكذا ساعدت مطبعة بولاق على تطور النهضة العلمية في مصر .

ومن ناحية أخرى اهتم محمد علي بإرسال البعثات العلمية إلى الخارج لإعداد خبراء وصناع مدربين في كل النواحي المختلفة . وكانت البعثات هي الوسيلة الوحيدة لكي ينتقل إلى مصر خبرة علماء أوروبا ومهندسيها . وبدأ محمد علي بإرسال بعثات علمية إلى أوروبا في عام ١٨١٣ ، إذ أوفد إلى إيطاليا عدداً من الطلبة لدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن وتعلم الهندسة وغير ذلك من الفنون . ولكن أول بعثة علمية كبيرة منظمة أرسلت إلى أوروبا كانت في عام ١٨٢٦ ، وسلاها فيما بين عامي ١٨٢٦ و ١٨٤٧ تسع بعثات ، وتكونت من ٢١٩ طالباً ، ذهب معظمهم إلى فرنسا ، واتجه الباقون إلى إنجلترا والنمسا .^(١) ولقد بلغت قيمة ما أنفقته على هذه البعثات حوالي ٢٧٣٣٦٠ جنيهاً وأرسلت هذه البعثات لكي تخصص الطلبة في الهندسة والرياضيات والطبيعات ومختلف الصناعات والنظم الحربية والعلوم السياسية والطب والحقوق .

وبمقتضى التنظيم الإداري الذي أحدثه محمد علي في البلاد عام ١٨٣٧ ، قام بإنشاء إدارة خاصة للمدارس سميت باسم ديوان المدارس ، وهي أول وزارة للتربية والتعليم في مصر الحديثة . وقد ساعد على تنظيم هذه الإدارة تخرج أعضاء البعثات وعودتهم إلى مصر ، فرأى محمد علي أن يستفيد من خبراتهم ومواهبهم في تنظيم نهضة التعليم . وتحت إشراف ديوان المدارس ، اتسع نطاق التعليم وتأسست المدارس التجهيزية في

Dunne, op. cit., pp. 157-180.

(١)

القاهرة والاسكندرية والأقاليم ، وكانت هذه المدارس تقبل الغلبة من المدارس الابتدائية التي أنشأها ديوان المدارس . وكان الهدف من إنشاء المدارس التجهيزية هو امداد المدارس العليا المتخصصة ، مثل مدرسة الحاسبة ومدرسة العمليات ومدرسة القانون والإدارة وغيرها ، بالطلبة اللازمين . (١) وكان التعليم في مختلف هذه المدارس مجانيا ، وكفلت الحكومة للتلاميذ حاجتهم من مسكن وغذاء وملبس ، وأجرت على كثير منهم الأرزاق والمرتبات . ولكن الكثير من هذه المدارس لم يستمر طويلا ، بسبب الصعوبات الكبيرة التي كانت تتعلق بالحصول على الموظفين اللازمين ، ولم يكن الأهالي راضين عن إدخال أبنائهم في هذه المدارس لاعتبارها نوعا من أنواع التجنيد . ولقد كانت سياسة محمد علي التعليمية تقوم في الواقع على اتزاع الطلبة من الأوساط التي نشأوا فيها واحتجازهم في المدارس إخضاعهم لنظام معين كان يصطبغ بالصبغة العسكرية ، وسار في هذا الاتجاه طبقا للخطوط التي سار عليها نابليون بونابرت في فرنسا ، إذ كان الطلبة يرتدون السترة العسكرية ويخضعون لنظام عسكري . كما تأثر نظام محمد علي التعليمي بالتسوية الدولية التي تمت بشأن مصر في عام ١٨٤٠/١٨٤١ ، والتي وضعت حدا لأطماعه ، فانكمش في داخل مصر وتقلصت حدود إمبراطوريته الواسعة ما عدا السودان . وقام محمد علي - بعد كل هذه التطورات التي طرأت على الموقف السياسي - بتسريح عدد كبير من الجنود والضباط . ولما كان النظام التعليمي مرتبطا - في مجموعه - بالأغراض العسكرية ، فقد رأى محمد علي أنه من الضروري إعادة النظر في هذا النظام لمراعاة الأحوال الجديدة وأهمها الرغبة في الاقتصاد . ولذلك ألغى محمد علي في عام ١٨٤١ أكثر المدارس الابتدائية وأقص عدد طلبة المدارس الحربية والمدارس الخصوصية الأخرى ، وأقص مرتبات الطلبة ، ونظم قم الترجمة وديوان المدارس على نحو جديد .

Dunne, op. cit., p. 218.

(١)

٤ - أثر حكم محمد علي في المجتمع المصري

بعد أن استعرضنا سياسة محمد علي الخارجية والداخلية ينبغي على الباحث أن يقوم بتقييم وتحليل الأعمال التي قام بها ، وناقش إلى أي حد تنطبق عليه عبارة « مؤسس مصر الحديثة » The Founder of Modern Egypt التي استخدمها كثير من المؤرخين الأجانب والمصريين عند دراسة تاريخ مصر الحديث .

في أول الأمر ، بدأ محمد علي ، ذلك الضابط الألباني المغمور ، أداة طيعة لتحقيق الأهداف الكبرى التي كان يسعى إليها السلطان العثماني ، فخلص مصر من المماليك ، تلك الطائفة العسكرية المتمردة التي طال تجاهلها. لالتزاماتها نحو الحكومة المركزية في الأستانة ، وساعد في إخضاع الزهابيين في شبه الجزيرة العربية بعد أن تحدوا سلطة السلطان باعتباره حامياً للحرمين . وفي النهاية ، لعب محمد علي دوراً له أهميته نحو السلطان خلال حرب الاستقلال اليونانية . ولقد أدرك محمد علي في ذلك الوقت أن الجيش العثماني أصبح عاجزاً أمام جيوش أوروبا الحديثة التي استعادت من التقدم الفني الذي أحرزه الغرب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وأن قدرة الإمبراطورية العثمانية على تحدي الغرب تتوقف على قابلية الإمبراطورية لاستيعاب الأفكار الجديدة وعلى السرعة التي يتم بها

طبع الجيش العثماني بالطابع المصري • ولذلك أقبل محمد علي على الإصلاح ، وكان في الواقع أول موظف عثماني يدخل « النظام الجديد » في ولايته بقدر معين من النجاح • ولقد كان من الممكن أن يقوم محمد علي - إذا كان ضابطا عثمانيا وطنيا - بإفقاد الإمبراطورية العثمانية وبمساعدها على استعادة مركزها السابق كقوة عظيمة • ولكن باشا مصر انصرف كلية إلى تحقيق أطماعه ، وبدلاً من أن ينقذ الإمبراطورية جعل محمد علي ضعفها وانهارها أمراً مؤكدا • وربما كان القضاء على الإمبراطورية لا محالة من وقوعه ، فأنعوامل التي ساعدت على الانهيار بدامت جذورها بالفعل بصلابة بحيث لم يكن من الممكن تغيير الاتجاه • وربما كان محمد علي داعياً من دعاة الوطنية يميل إلى وضع عهد الإمبراطورية العثمانية التي كانت تملو على الشعور القومي والتي كان قد عفا عليها الزمن • ولكنه إذا كان داعياً من هذا النوع ، فلا شك أن تحوله إلى المثل الوطنية كان عن غير وعي بالتأكيد ، لأن محمد علي لم يكن وطنياً بالمعنى الحديث ، وقبل كل شيء لم يكن وطنياً مصرياً • فلقد اعتبر محمد علي نفسه تركيا ، وأعتقد بأن مصر ليست إلا ملكاً خاضعاً يتصرف فيه ويستغله لصالحه ولصالح أسرته • فصراعه من أجل الاستقلال ، لم يكن صراعاً من أجل استقلال مصر ، بل كان من أجل ضمان ملك وراثي لأبنائه من بعده • ولقد نجح في تحقيق أهدافه ، وفتح آفاقاً جديدة لمصر ولكن بغير قصد حقيقي منه •

ولقد تطلبت التطورات المختلفة التي مر بها حكم محمد علي الكثير من الأموال والجنود ، ولذلك وضع الأساس الفعلي لتكوين سياسة مالية وعسكرية تحقق له هذين الأمرين • وتركزت سياسة محمد علي المالية في مسألة زيادة موارده المالية لمواجهة مطالب جيشه التي لا تنتهي • ولكي يصل إلى ذلك ، أحدث محمد علي انقلاباً في ملكية الأراضي الزراعية في مصر ،

ووجد الضرائب وعُدل طريقة جمعها ، ونظم الإدارة المدنية لكي تنفذ أوامره تنفيذًا تامًا . وبالإضافة إلى ذلك أدخل بعض المحصولات الجديدة مثل التبن طويل التيلة ، وعمم الأساليب الزراعية الصحيحة ، كما وسع زراعة بعض الحاصلات وبخاصة الصيفية منها ، كما أهتم بنظام الري وعمل على تحسينه ، واهتم محمد علي أيضًا بتصنيع مصر في عام ١٨١٧ لإنتاج الأسلحة والعتاد لجيشه وأسطوله الجديدين وتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك أو التصدير ، كما أراد أن يعتمد عليها باعتبارها مصدرًا من مصادر إيرادات الحكومة . ولقد أدت سياسة محمد علي في النهاية إلى حدوث نتائج إيجابية وأخرى سلبية . ففي المجال الأول ، ساعدت هذه السياسة على دخول كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية المصرية إلى الأسواق الأوروبية المزدهرة ، وفتح بذلك آفاقًا جديدة للتجارب المصرية . كما جذب إلى مصر عددًا من التجار الأوروبيين نقلوا معهم كثيرًا من المهارات الفنية الغربية والعلماء الغربيين ، ولقد غيرت هذه التطورات الشكل العام لتجارة مصر كلية ، فارتبطت ارتباطًا وثيقًا بأوروبا . وبإدخال مصر في فلك التجارة الأوروبية ، لم يكن هناك مفر أمام محمد علي من اتصال مصر بالحضارة الغربية . ولقد استطاع محمد علي أن يؤسس فعلاً الدولة الحديثة في مصر ، وكان ذلك يرجع دون شك إلى فتح مصر للمؤثرات الغربية وإنعاش التجارة ، وتشجيع نمو المدن ، وإيجاد طبقة بيروقراطية مصرية وإنشاء جيش مصري ، وتأكيد نظام الوراثة في أسرته . وهذه في الواقع بعض الإنجازات المهمة التي كان لها أهمية كبيرة في تطور مصر الحديثة .

أما بالنسبة للنتائج السلبية ، فلقد فتح محمد علي الطرق أمام التغلغل الاستعماري الغربي . فاهتمام محمد علي بالأسواق الغربية وفتح الآفاق الجديدة للتجارة قد زاد من اعتماد مصر على الأسواق الأوروبية وجعلها

سريعة التأثير بتقلبات الاقتصاد الأوروبي . كما أن تدفق التجار الأوروبيين جعل مصر عرضة للتدخل الأوروبي في شئونها الداخلية ، فزعمت الحكومات الأوروبية أن لها الحق في حماية تجارتها ومنحتها التجارية بمقتضى معاهدات الامتيازات الأجنبية (Treaties of Capitulations)

وبالإضافة إلى ذلك فإن قضاء محمد علي على استئصال طبقة رجال الدين مثل حركة الطبقة الوحيدة القادرة على كبح جماح الطبقة الحاكمة وتطرقها . ولقد تفنن محمد علي في إيجاد الوسائل المختلفة للإطاحة « بالزعامة الشعبية » ، فأشاع الفقرة بين العلماء وضرب بعضهم ببعض ، وعمل على إفسادهم . ولم يجد صعوبة بالغة في التخلص من تلك الزعامة لاحتياطه من التدهور الذي أصابها والذي صورته الجبرتي تصويراً دقيقاً عندما تحدثت عن التنافر والتحاسد الذي ساد بين العلماء على الرياسة « وانتكأ على سفاسف الأمور . . . وفراغ الأعين ، والتطلع للأكل في ولائم الأغنياء والفقراء والمعاينة عليها إن لم يدعو إليها . . . » (١) وإبعاد السيد عمر مكرم - الذي أراد أن يجعل للشعب حقاً في مناقشة حدود سلطة الباشا في فرض الأموال وصرفها - لم يعد محمد علي يخشى أي تهديد من جانب العلماء ، وصار السيد المطلق في مصر . وتقلص نفوذ طبقة العلماء تماماً واختفى دورها السياسي تقريباً من الحياة العامة ، ودالت دواتهم كما يقول الجبرتي بسبب « الخطوط النفسانية والحسد » مع أن السيد عمر كان ظلاً ظليلاً عليهم وعلى أهل البلد ، يدافع ويرافع عنهم وعن غيرهم ، ولم تقم لهم بعد خروجه من مصر راية ، ولم يزلوا بعده في انحطاط وانخفاض » . (٢) وعلى هذا النحو قضى محمد علي على قوة البورجوازية المصرية الناشئة التي كان في استطاعتها التصدي للاستعمار الأوروبي الذي

(١) الجبرتي : ح ٦٩/٤ .

(٢) الجبرتي : ح ١٠١/٤ .

غزاً مصر في القرن التاسع عشر . كما قضى كذلك على النظم التي ظلت
 ترونا تحمي الشعب من الطغيان الذي لا يحده شيء دون أن يعمل على
 تكوين قيادة جديدة ونظم جديدة يقوم عليها مجتمع سليم في مصر . وسلب
 المصريين شيئاً ثميناً جداً هو القدرة على التجمع تحت هذه الزعامة الشعبية
 لمقاومة مظالم الحاكمين ، وانصرف العلماء إلى « مشاركة الجهال في المآثم »
 والمسارعة إلى الولائم في الأفراح والمآثم ، يتكالبون على الأسطة للبهائم ،
 فتراهم في كل دعوة ذاهبين وعلى الخوانات راكعين ، وللكباب وللمحمرات
 خاطفين ، ولما وجب عليهم من النصح تاركين » . ولقد أضرت سياسة محمد
 علي نحو طبقة رجال الدين وحرمانها من موارد الأوقاف بالتعليم المصري ؛
 فبرغم ضيق نظام التعليم التقليدي كان يوفر للأطفال المصريين بعض
 التدريب الذهني ، ولم تستطع مدارس محمد علي الحكومية والبعثات
 التي أرسلها إلى الخارج أن تحل محل نظام المدارس الأولية التي لم
 يحسب لها محمد علي أي حساب في نظامه التعليمي الجديد . وفي الحقيقة
 ألغى محمد علي كل مدارس الحكومية تقريباً بعد عام ١٨٤١ ، كما أشرنا
 إلى ذلك سابقاً . ولكن مما لا جدال فيه أن سياسة محمد علي التعليمية
 قد أدت إلى ظهور طبقة جديدة من المثقفين بالثقافة الغربية ولا سيما
 الفرنسية من أمثال رفاعه رافع الطهطاوي .

ولقد قضى محمد علي كذلك على طبقة التجار وطبقة الحرفيين
 المصريين ، ومنع بذلك تطور البورجوازية المصرية (أو الطبقة المصرية
 المتوسطة) ونمو الصناعة المصرية . ولو لم يتبع محمد علي نظام الرأسمالية
 الصناعية لأمكن لطبقة الحرفيين المصرية أن تتحول في ظروف طبيعية إلى
 بورجوازية تجارية وصناعية كما حدث في أوروبا ، ولكن محمد علي حولها
 إلى طبقة من الأجراء فقدت حريتها في شراء المواد الأولية وتسويق منتجاتها .
 كما أن استخدام طبقة الحرفيين لم يكن يتم على أساس التعاقد الحر برغم

دفع نوع من « الأجور » لهم ، بل اتبعت في إحضارهم واستخدامهم نفس الوسائل المتبعة في التجنيد للخدمة العسكرية حتى يمكننا القول بأن الاستخدام في مصانع الباشا كان نوعاً من التجنيد الصناعي . ومن ناحية أخرى لم تكن الأجور المقررة تدفع بانتظام ، إذ درجت الحكومة على تأخيرها أو محز جانب منها لضمان استمرار أفراد تلك الطبقة في العمل وتضييق فرص هربهم .^(١) وكثيراً ما كانوا يتلقون أجورهم شيئاً بديلاً من الحصول عليها نقداً . وفضلاً عن ذلك ، فإن هدف محمد علي من الصناعة التي أقامها في البلاد كان إمداد جيشه وأسطوله بما يحتاجان إليه لتنفيذ سياسته ، فلما انهارت آماله في عام ١٨٤١ فشلت الصناعات التي أقامها . وأدت أسباب أخرى إلى فشل سياسة محمد علي الصناعية نذكر منها :

١ - لم يكن المديرون (أو النظار) مديرين بما يكفي لإدارة المصانع الحديثة .

٢ - استيراد الآلات إلى مصر دون مراعاة لأحوال البلاد النجوية ، فكان التراب يدخل في العجلات وغيرها من الأجزاء الدقيقة في الآلات مما جعل « العمال » يخصصون جزءاً كبيراً من وقتهم لتنظيف الآلات . وإلى جانب ذلك أهمل كثير من الآلات التي استوردت بتكاليف باهظة فور وصولها لأنه لم يكن هناك من يستطيع تجميعها .

٣ - الافتقار إلى القوى المحركة عاق تقدم الصناعة ، وقد حاول محمد علي التغلب على ذلك باستخدام الثيران ، لكن خطاها وحركتها غير المنتظمة كانت تهز الآلات وتسبب توقفها . وعندما أدخلت بعض الآلات البخارية جعل نقص الوقود تكلفه تشغيلها عالية .

Rivlin, op. cit., pp. 197-198.

وهكذا لم تجد الرأسمالية الأجنبية وهي تسيل إلى مصر قوة في مواجهتها من البورجوازية المصرية أو طبقة الحرفيين ، بل وجدت السوق المصرية خالية تماماً لها . وإلى جانب ذلك أوجاه محمد علي طبقة جديدة من ملاك الأراضي الزراعية تتكون من أفراد أسرته ورجال حاشيته والمقرين إليه ، بعد أن حصره التدخل العسكري الأوروبي خلال الأزمة المصرية في داخل حدود مصر ، وأجبرته الدبلوماسية الأوروبية على إلغاء نظامه الاحتكاري . وبهذه الطريقة أنشأ محمد علي نظام الملكيات الكبيرة في الأراضي الزراعية (طبقاً لقرار فبراير عام ١٨٤٢ الذي أصبحت بمقتضاه الأراضي الزراعية الواسعة التي منحها لأفراد أسرته ملكاً مطلقاً لهم) فحال دون ظهور طبقة مسئولة ومستقلة من صغار الزراع . ولقد ارتفع الدخل القومي في عهد محمد علي ، ولكن الباشا فشل في إصلاح أحوال الفلاح الذي أثقل كاهله بالأعباء الثقيلة والضرائب الفادحة ونظام السخرة (Corvée) . وفي حين وضع محمد علي أسس الدولة الحديثة في مصر وضع أيضاً أساس كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها مصر بعد انتهاء فترة حكمه وما زالت تصارعها .

وهكذا كان من الممكن أن تتطور القوة البورجوازية المصرية تحتل مكانها السياسي والاقتصادي لتواجه التغلغل الأوروبي الاستعماري في القرن التاسع عشر لو شاء محمد علي ومن معه من أثراكلوالبانيين وشراكسة . لكن محمد علي لم يضع حداً لأطماعه الشخصية ، فلم يرق بإصلاح أحوال المصريين الذين وقفوا بجانبه في عام ١٨٠٥ ، وطالبوا به والياً على مصر ، كما أنه لم يرق بوضع نظم ثابتة محل النظم التي قضى عليها بقسوة بالغة . ولقد حقق محمد علي هدفه بإقامة حكم وراثي في أسرته ولكنه فتنع الباب للتدخل الأجنبي قبل أن تطور مصر نظمها التي كان من الممكن أن تساعد المصريين على مواجهة تحدي عصر جديد ، والدفاع عن استقلالهم

أمام هجمات الدول الأوروبية المتربصة . إن محمد علي قد أحدث تغييرات جذرية في المجتمع المصري وفي الحياة السياسية والثقافية ، ولكن هذه التغييرات كانت . كلها نتيجة أطماعه الواسعة . وأخيراً فإن أوضح وأعسق تفسير لحكم محمد علي في مصر قد عبر عنه ميثاقنا الوطني بقوله :

« وإذا كان هنا شبه إجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ... فإن المأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له حكم مصر إلا بوصفها نقطة ونوب إلى نظامه ... ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب » . (١)

(١) الميثاق الوطني ؛ ص ٢٣ .

الفصل الرابع

نمو الوعي القومي وقيام الثورة العربية

١ - عوامل نمو الوعي القومي في مصر

٢ - الثورة العربية

١ — عوامل نمو الوعي القومي في مصر

التغلغل الاستعماري الغربي في مصر :

شجعت سياسة محمد علي الأجانب على المجيء إلى مصر لأنه كان يستعين بالعملاء الأجانب لتصريف منتجاته في الأسواق الأوروبية . فعندما غزا بونابرت مصر في عام ١٧٩٨ ، كان في مصر أقل من مائة أوروبي أغلبهم تجار في مراكز مثل الإسكندرية ودمياط . وكانت التجارة الأوروبية مع مصر في السنوات التي سبقت الغزو الفرنسي تحتضر ، وبدأت الشركات الغربية تغلق متاجرهما وتنقل تجارتها إلى أماكن أخرى . ولكن تغير الوضع في القرن التاسع عشر نتيجة لازدياد إنتاج القطن المصري واتساع كمية التجارة مع أوروبا . ففي عام ١٨٣٣ بلغ عدد الأجانب في مصر نحو خمسة آلاف وفي عام ١٨٣٧ ضمت الإسكندرية أكثر من سبعين شركة تجارية أجنبية أغلبها من اليونان وفرنسا وإنجلترا والنمسا وإيطاليا .

وعندما تولى عباس حلمي الأول الحكم ، فقد الأجانب التشجيع الذي كانوا ياتمونه في عهد محمد علي . وعبد عباس - بسبب معاداته للغرب - إلى وقف التغلغل الأجنبي في مصر بعدما نزايد نتيجة لانتشار الانقلاب الصناعي في أوروبا واتجاه الدول إلى البحث عن مواطن جديدة للمواد الخام أو أسواق لتصريف منتجاتها . ولما كان عباس يخشى بصفة خاصة توطد النفوذ الفرنسي في مصر ، فقد طرد عدداً من الفرنسيين المشتغلين في المصانع والمعامل ، بلغ عددهم نحو ستمائة . ولكن بمجرد ذبوع نبأ وفاة عباس ، جاء إلى مصر من كل بقاع أوروبا المحتالون والباحثون عن الذهب

على حد قول المسيو ساباتيه ، قنصل فرنسا العام في مصر في ذلك الوقت .
وتدفقوا بأعداد هائلة كما لو كانت مصر كاليفورنيا جديدة . وفي الفترة
التي بين عامي ١٨٥٧ ، ١٨٦١ دخل مصر حوالي ٣٠٠٠٠٠ أجنبي كل عام^(١) .
وأدى إنشاء قناة السويس ورواج القطن المصري إلى ازدياد عدد الزائرين
إلى مصر حتى بلغوا ٨٠٠٠٠ في عام ١٨٦٥ ، واستمر ذلك حتى انهارت
أسعار القطن عام ١٨٦٦ فانخفض عددهم إلى ٥٠٠٠٠^(٢) .

وكان محمد سعيد مستولاً عن ذلك أيضاً بسبب حبه للأجانب
وتساهله معهم وحرصه على إرضائهم . ومن ناحية أخرى أصبحت خزانة
والي مصر هدفاً مغرياً للأجانب ، وتنافس قناصلهم في التقدم بأغرب
المشروعات غير المعقولة في نظير الحصول على عمولة أو نسبة من الغنيمة .
« وهكذا أصبحت مصر » ، كما يقول لاندز (Landes) في كتابه Bankers
and Pashas ، « ميداناً للنهب . فام يكن هناك شيء مستحيل لا يصلح
عدراً للإغارة على خزانة الموالي . فإذا سرق شخص بسبب إهماله هو فإن
الحكومة هي المخطئة بسبب عجزها عن المحافظة على النظام والأمن ،
ثم يطالب بالتعويض . وإذا أبحر شخص بقاربه وتسبب باهماله في جنوحه
فإن الحكومة هي المخطئة لأنها تركت رمالاً على الشاطئ في تلك الجهة
ثم يطالب بالتعويض . وفي إحدى القضايا نجح أحد النبلاء النمساويين
(واسمه كاستيلاني) بمساعدة حكومته في انتزاع مبلغ ٧٠٠٠٠٠ فرنك
على أساس أن ثمانية وعشرين صندوقاً من شرايق الحرير قد تلفت بسبب
تعرضها للشمس عندما تأخر سفر القطار من السويس إلى القاهرة » .^(٣)

(١) دافيد لاندز : بنوك وبلشوات ، ترجمة عبد العظيم انيس ، ص ٨٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٨٤ .

كان فشل محمد سعيد في مقاومة أصحاب الادعاءات في التعويضات الجسيمة على الحكومة المصرية ، من أهم العوامل التي أدت إلى استفحال الأزمة المالية . وعندها عجزت الحكومة المصرية عن دفع مرتبات موظفيها المدنيين والعسكريين ، اضطر سعيد إلى عقد أول قرض له في باريس في ١٧ يوليو ١٨٦٠ بقيمة ٢٨ مليون فرنك . ثم عقد القرض الثاني مع بيت فرولنج - جوشن (Fruhling-Goschen) الإنجليزي - الألماني بلندن في ١٨ مارس ١٨٦٢ بقيمة ٣٢٩٣٠٠٠٠ جنيه انجليزي ، وقبل وفاة سعيد بأسبوعين بلغت ديونه السائرة والثابتة حوالي ٧٤٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي . (١)

وفي عهد الخديو إسماعيل إزداد تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر ، وأخذ الكثيرون ممن وفدوا إلى مصر في استثمار أموالهم استناداً إلى الامتيازات الأجنبية التي كانت تعفيهم من دفع الضرائب وتمنحهم الحق في أن يحاكموا أمام محاكمهم الخاصة ، واستناداً إلى الوصاية الدولية التي بدأت بمعاهدة ١٨٤٠ . ولقد ظهرت في عهد إسماعيل تبعية مصر المالية والاقتصادية للأجانب ، إذ إنهم جاءوا برءوس أموال استثمروها في إنشاء المتاجر والبنوك والبيوتات المالية والشركات وما إلى ذلك . وبالإضافة إلى ذلك استحكمت الأزمة المالية في عهد إسماعيل فأدى هذا إلى تدخل الدول الأجنبية في شئون مصر المالية والسياسية . فاستمر إسماعيل في سياسة عقد القروض حتى بلغت ديونها في عهده ١٢٦٣٥٤٣٦٠ جنيه انجليزياً . وفي عام ١٨٧٦ أفلسست مصر وأصبحت ضحية سهلة للسيطرة الأجنبية ، وكان إسماعيل من أقطع النكبات التي أصيبت بها مصر ، وصور أحد الأجانب هذا الاسراف خير تصوير حين قال :

(١) محمد قواد شكري : مصر والسودان ، ص ٥٥ - ٥٦ .

« كان إسماعيل يتعرف المال من الخزائن العامة بكتنا يديه لا ليرضى امرأه الشخصية فـ «سبب» بل ليسد نهيم الطامعين الملتفين حوله . . . بكم من فرنسيين وإيطاليين وإنجليز كانوا تراءى لهم ، بلادهم ، ثم نالوا بعد أن هبطوا عصر الرخاء والنسب . لقد كان الخديو مستعداً على الدوام أن يعرضهم المراكز والقصور والمنح (البقائش) ، أو يعهد إليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دغشة السياح إذ يرون في القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزاي إلا منظر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديو) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحاً باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجميع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء . أثبت إحدى السرايات الخديوية ، أو توريد بعض . . . أو التحف والطرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون ، فما كادوا يستقرون في القاهرة ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي هابدين ، حتى صاروا طفرة من اصحاب الملايين » .

وابتدع إسماعيل الوسائل المختلفة للحصول على القروض من الأجانب والأهالي ، وساعده في ذلك أخوه في الرضاة ووزير ماليته إسماعيل باشا صديق (المعروف بالفتش) . فعندما توقفت البيوت المالية عن الإقراض بسبب الحرب الفرنسية البروسية في عام ١٨٧٠ ، ابتدعه إسماعيل الفتش طريقة تعد بمثابة ضريبة تفرض على أطيان الأهالي وصدر بها القانون المعروف بلائحة المقابلة في ٣٠ أغسطس عام ١٨٧١ . وكان هذا القانون يقضي بأنه إذا دفع ملاك الأطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست

(١) انظر: الرافعي : عصر اسماعيل ، ج ٢/ ٤٨ :

سنوات مقدما أعنت الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها . وقد بلغت الديون حداً غير مقبول أدى في النهاية إلى التدخل الأجنبي وفقدان مصر لاستقلالها المالي . وأخذ هذا التدخل شكلاً خطيراً في عام ١٨٧٥ ، عندما انتشرت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس ، وبذلك خططت إنجلترا أول خطوة نحو احتلال مصر . وفي العام التالي أصبح استقلال الخديو الذاتي مقيداً بسبب ازدياد سيطرة أصحاب الديون العالمين . ولما رأى إسماعيل أن حالة الخزنة قد ساءت بسرعة كبيرة ، طلب من إنجلترا أيضاً إيفاد موظف مالي لدراسة حالة الحكومة المالية ، ولبت الحكومة البريطانية نداء إسماعيل ، وأرسلت إليه بعثة مكونة من أربعة من موظفيها برئاسة ستيفن كيف (Stephen Cave) . وقد بين « كيف » في تقريره الذي وضعه أن أسباب سوء الحالة المالية هي فداحة الشروط التي عقدت بها اقترضت المالية ، وإلى الإسراف في مسائل غير ذات أهمية . وخافت فرنسا من أن تدخل إنجلترا بالنفوذ لدى إسماعيل ، ولذلك أرسلت هي أيضاً أحد موظفيها ، وهو الميسو فليليه (Villet) ليعاون إسماعيل في تنظيم ماليته . وعندما شعر إسماعيل بارتباك المالية المصرية ، أراد استرضاء الدائنين ، فاستجاب لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين وأصدر مرسوماً في ٢ مايو ١٨٧٦ بإنشاء صندوق الدين (Caisse de la Dette Publique) وأن يكون من أربعة أعضاء ، عضو إنجليزي وعضو فرنسي وعضو نمساوي وعضو إيطالي . وكانت مهمة هذا الصندوق هي تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية . ولم تر إنجلترا في هذا الصندوق الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فرفضت أن تعين مندوباً عنها في صندوق الدين .

كانت إنجلترا تعمل على وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلي في إدارة الحكومة المصرية ، ويجعل مصر أكثر خضوعاً للدول الأجنبية

في سياستها وتصرفاتها الداخلية • ونتيجة لضغط الدائنين الأجانب، أصدر الخديو مرسوماً في ١٨ نوفمبر بفرض الرقابة الأجنبية المصرية ، وأن يشرف عليها مراقبان أحدهما انجليزي (لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ويستثنى مفتش الإيرادات) ، والثاني فرنسي (لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومي) • وبصدور هذا المرسوم الخديوي تبدأ فترة جديدة في تاريخ مصر تعرف عادة باسم الحكم الثنائي أو الرقابة الثنائية (Dual Control) • وفي يناير ١٨٧٨ ، طلبت الحكومتان الفرنسية والانجليزية تشكيل لجنة عليا للتحقيق^(١) • وقامت لجنة التحقيق العليا بفحص كل نواحي الإدارة المالية ، وقدمت تقريراً مبدئياً إلى إسماعيل شرحت فيه الحالة المالية وبينت عيوبها ، وذكرت ما تراه لإصلاحها واقترحت ما يلي : (٢)

١ - أن يسلم إسماعيل أراضي وأراضيه عائلته للدولة لسد عجز ميزانية الحكومة •

٢ - أن يتنازل الخديو عن الحكم المطلق •

٣ - أن يقبل مرتباً سنوياً •

٤ - وأخيراً أن يقوم بإجراء إصلاحات ثانوية في الإدارة المصرية •

وفي ٢٣ أغسطس قبل إسماعيل فحوى التقرير دون إبداء أي تحفظ ، وبعد خمسة أيام كلف نوبار باشا بتشكيل الوزارة ، وأقر إسماعيل في

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٥٨ •

(٢) أحمد الحنة : تاريخ مصر الاقتصادي ، ص ٢٧٩ •

نوبار مبدأ المسؤولية الوزارية ، بحيث يحكم عن طريق مجلس
بالاشتراك معه . وأشرك نوبار في الوزارة وزيرين أوزوبين
ولسن (Wilson) ، رئيس لجنة التحقيق الانجليزي وزيراً
المسيو دي بلنير (De Blignières) ، العضو الفرنسي بصندوق
لجنة التحقيق ، وزيراً للأشغال ، ولقد كان لسياسة هذه الحكومة
في تطور الحركة القومية لأنها كانت وزارة أجنبية . وقد أقصت
أدرة الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت بعضهم بحجة
، وعينت بعض الأجانب في الوظائف المهمة بمرتبات كبيرة . وكان
يحظ هذه الوزارة ، أنها استهلت حكمها بمقد قرض جديد
بمصحفة لم تخصص أرصده لأي غرض جاد في حين كان ولسون
ة المالية بالموظفين الإنجليز ، وأغلقت المدارس ، وقررت تسريح
من الجنود ، وإحالة ١٠٠٠ من ضباط الجيش إلى الاستبداد .

كذلك فشلت وزارة نوبار الأوروبية في تنفيذ برنامجها الإصلاحي
سخطاً واسع النطاق . وفي ١٨ فبراير ١٨٧٩ تجتمع نحو ٦٠٠
ساروا إلى نظارة (وزارة) المالية . وفي طريقهم إلى وزارة المالية
نوبار في عربته فأهانوه ، وهاجموا ولسن عندما تصدى للدفاع
، وقاموا بحبس الاثنين في إحدى حجرات الوزارة . وتدخل
في هذه المسألة بناء على طلب القنصل البريطاني العام في مصر ،
م التالي قدم نوبار استقالة وزارته . ولقد اعتقد البعض أن
إسماعيل هو الذي دبر هذه الحادثة ، ولكن اللورد كرومر ومير
مالت (Malet) قنصل بريطانيا العام في مصر ، والقنصل الفرنسي
، أن حادثة قصر النيل لم تكن نتيجة أي تدبير أو تأمر . فالذين
في الخديو إسماعيل مسؤولية ما حدث لا يقيمون وزناً للرأي العام

المصري الذي نما بشكل بارز في تلك الفترة وأصبح عاملاً جديداً مستقلاً
عن الخديو .

وفي ٢٢ مارس عام ١٨٧٩ كلف الأمير محمد توفيق بتشكيل الوزارة الجديدة ، (وهي الوزارة الأوروبية الثانية) ، وذلك بعد المباحثات التي جرت بين لندن وباريس وتم الاتفاق فيها على عدم اشتراك الخديو في اجتماعات مجلس النظار (الوزراء) ، وتعيين محمد توفيق رئيساً للمجلس ، وإعطاء الوزيرين الأوروبيين (الانجليزي والفرنسي) في الوزارة حق الاعتراض (Veto) على اقتراحات مجلس الوزراء . ولم يلبث أن وقع الصدام بين الوزارة والخديو عندما أعلنت الوزارة أن البلاد في حالة إفلاس ، فاستقالت الوزارة في ٧ أبريل ، وشكلت في اليوم التالي « الوزارة الوطنية » برئاسة محمد شريف باشا . وكان تأليف الوزارة الوطنية ، وإبعاد الوزيرين الأوروبيين منها مغناه انتهاء التدخل والنقوذ الأجنبي الذي فرضته الوصاية الدولية على مصر . وفي ٤ مايو عام ١٨٧٩ أخبر الخديو إسماعيل انجلترا وفرنسا ، أن الرأي العام المصري لن يسمح بدخول الأجانب في الوزارة .

وفي ١٧ مايو قدم محمد شريف باشا لمجلس شورى النواب (المجلس النيابي في مصر) لائحته الأساسية (الدستور) ، ولائحة الانتخاب الجديدة . وقد حولت اللائحة الأساسية المجلس سلطة البرلمانات الحديثة الممثلة في حق إقرار القوانين وإقرار الميزانية ، ومسئولية الوزارة أمامه . ولقد لقي هذا المشروع تأييداً كبيراً ، ولكن تصديق الأعضاء لم يفعل شيئاً لتقوية مركز الخديو إسماعيل خارجياً ، إذ صنفت الحكومتان البريطانية والفرنسية على مطالبة الباب العالي بعزله . وفي ٢٦ يونيو — أي قبل الفراغ من مناقشة اللائحة الأساسية — أرسل الصدر الأعظم

إلى إسماعيل البرقية التالية : « إن الصعوبات الداخلية والخارجية التي وقعت أخيراً في مصر بلغت من خطورة الشأن حداً يؤدي استمراره إلى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ، ولما كان الباب العالي يرى أن توفير أسباب الراحة والطمأنينة للاهلين من أهم واجباته ومما يقضي به فرمان الذي خولكم حكم مصر ، ولما تبين أن بقاءكم في الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء باسناد منصب الخديوية المصرية إلى صاحب السمو الأمير توفيق باشا » .

النهضة الثقافية والفكرية :

أخذ الوعي القومي ينمو في مصر نتيجة لانتشار الثقافة والاتصال بالحضارة والفكر الأوروبيين وحيوية الشعب المصري واستعداداته لمسايرة حركة التقدم والرفق . ومن أوضح الشواهد على ذلك ماكتبه عبدالعزيز جاورش في مقال له نشره في صحيفة القلم عام ١٩١٠ وعنوانه « الحركة الوطنية في مصر » حيث يقول : « إن الشعور بالوطنية اصطلاح إفرنكي انتقلت بذوره إلى الشرق من مطاوي العلوم العصرية وأصول المدنية الحديثة التي اهتدى إليها أهل الغرب » . (١) ولقد كانت البعثات العلمية التي ذهبت إلى أوروبا في منتصف القرن التاسع عشر هي الوسيلة الوحيدة التي نقلت إلى مصر تقدم أوروبا وخبرة علمائها . وتأثر أخذ المصريين بالاتصال بأوروبا ، وظهر ذلك في اتجاهاته الفكرية فيما بعد ؛ فبدأ يقارن بين ما عندنا وما عند الغرب ويبحث عن أسباب التخلف والتأخر . كان هذا الشخص

(١) صحيفة القلم ، العدد الاول ٧ مارس ١٩١٠ ، وإردة في محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، ج١/٥٢ .

هو الشيخ رفاعه الطهطاوي (١٨٠١ - ١٨٧٣) الذي أضفى عليه مؤرخوه لقب : « زعيم النهضة الثقافية في مصر في القرن التاسع عشر » . نشأ الطهطاوي في الأزهر وتعلم العلوم الدينية كما تعلمها غيره ، ثم صحب البعثة العلمية الأولى إلى باريس في عام ١٨٢٦ إماماً لطلبة البعثة ، يؤمهم في الصلاة ويحفظهم ويرشدهم . ولكن بمرته الحضارة الأوروبية ، فعكف على دراسة اللغة الفرنسية من تلقاء نفسه ، ثم اتجهت ميوله بعد ذلك إلى دراسة التاريخ والجغرافيا ، والفلسفة والآداب الفرنسية ، وقرأ مؤلفات فولتير ومونتسكيو وجان جاك روسو وراسين . (١)

ولقد استفادت منه مصر بعد عودته من فرنسا في مجالات التعليم والترجمة ، وألف كثيراً من الكتب كان يخص فيها الفصول الطوال للتحديث عن الوطن والوطنية . وما أثار في نفسه هذه العاطفة أنه شاهد بعينه الثورة التي قام بها الشعب الفرنسي في عام ١٨٣٠ ، وكيف ضحى الفرنسيون بأرواحهم في سبيل وطنهم . وفي الواقع ، كان رفاعه الطهطاوي هو أول من كتب - ثراً وشعراً - في معنى الوطن والوطنية وحب الوطن في العصر الحديث ، ويعتبر كتاب رفاعه الطهطاوي « مقدمة وطنية مصرية » هو أول كتاب من نوعه في مصر في الوطنية المصرية . ويجدد الطهطاوي في هذا الكتاب معنى الوطنية ، ويدعو إلى تمجيد الوطن المصري فيقول : « حب الوطن من الإيمان » . ومن طبع الأحرار إحراز الحنين إلى الأوطان . ومولد الإنسان على الدوام محبوب ومنشؤه مألوف له ومرغوب ، ولأرضك حرمة وطنها ، كما لو الدتك حق لبنها ، والكرام لا يجفؤ أرضاً . بهذا قوائله ، ولا ينسى داراً بها قوائله . . . » (٢) ويناشد المربين في كتابه « المرشد الأمين للبنات والبنين » أن يفرسوا الوطنية في نفوس طلابهم

(١) رفاعه الطهطاوي : تخليص الإبريز ، ص ١٦٠ .
(٢) رفاعه الطهطاوي : مقدمة وطنية مصرية ، ص ٣ .

لأن « الوطن هو عيش الإنسان الذي فيه درج ومثله خرج ومجمع أسرته
والمقطع بصرته وهو البلد الذي نشأته تربته وغذاه هواؤه ورباه نسيبه وحلت
عنه التبايم فيه... » (١) وللطهطاوي أيضاً شعر وطني زاخر بالحبس
المصري ، فيتغنى في قصيدته « المجد الأثيل » بمجد مصر وقوتها حين
يقول :

أبناء مصر نحن موطننا أصيل
حسب عريق زانه مجند أثيل
وقفارنا في الكون جل عن المشيل
لرحابنا تطوى المهامة (٢) بالطلاح (٣)

ولقد طرح رفاعة الطهطاوي في كتابه « تخلص الإبريز إلى تخلص
باريز » بعض النظريات السياسية المهمة ، ومهد الطرق للتخلص من الولاء
لسلطان الدولة العثمانية الذي كان في موضع العصمة عند المصريين وسائر
أبناء العالم الإسلامي . ورأى الطهطاوي أن الولاء لسلطان الدولة العثمانية
ليس قدراً على المصريين ، فلقد استطاع غيرهم من الأمم التخلص من ظلم
حكامهم ، يقول في هذا الشأن : « وقد سبق للفرنساوية أنهم قاموا سنة
١٧٩٠ من الميلاد وحكموا على ملكهم وزوجته بالقتل ، ثم صنعوا جمهورية ،
وأخرجوا العائلة السلطانية المسماة البريون من باريس وأشهرهم مثل
الأعداء ، ولا تزال الفتنة باقية الأمر » . وهكذا أوحى رفاعة الطهطاوي إلى
المصريين وإلى محمد علي نفسه بالتخلص من السيادة العثمانية ، ويعتبر

(١) رفاعة الطهطاوي : المرشد الأمين للبنات والبنين ، ص ١١٠

(٢) المهمة : المفارقة والبرية القفر

(٣) الطلاح : الإبل الهزيلة ، والمعنى ان رحابنا مقصودة من أقصى
الجهات يقدم إليها الإنسان فتعزل سطايها بطول المسافة

هذا الاتجاه في الواقع بمثابة رد على الرأي العام التقليدي وقياداته من المثقفين المحافظين الذين كانوا يومئذ يجدون غضاظة في الثورة على « الخليفة العثماني » .^(١) واستكمل الطهطاوي كل النظريات السياسية والاجتماعية التي ناقشها في « تخلص الإبريز » في كتاب آخر أصدره في عام ١٨٦٩ بعنوان « مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب العصرية » . ويعتبر هذا الكتاب هو أول كتاب ظهر في مصر في الفكر السياسي والاقتصادي المصري نظرياً وتطبيقياً ، فهو كتاب في الاقتصاد والسياسة ويشتمل كذلك على فصول تاريخية دعت الضرورة إلى إدماجها لتوضيح الفلسفة الاجتماعية التي كان رفاعة الطهطاوي يعتنقها ، ويدعو إليها . ويرى بعض الكتاب أنه « إذا كان تخلص الإبريز في أساسه كتاباً عن الحضارة الفرنسية بقلم مفكر كان يعتقد أن بعث مصر لا طريق إليه إلا الأخذ بأهم مقومات الحضارة الأوروبية في زمنه ، فإن « مناهج الألباب » في أساسه محاولة مصرية لبناء المجتمع المصري على أسس الديمقراطية البورجوازية التي كان رفاعة الطهطاوي يؤمن بها مع جنوح شديد إلى اليسار الليبرالي أو إلى اليمين البروليتاري أي إلى الراديكالية » .^(٢)

والأفكار التي بشر بها الطهطاوي في هذا الكتاب تنحصر في تثبيت فكرة القومية المصرية ، وفكرة الدولة العلمانية (الزمنية) ، وتثبيت مقومات المجتمع البورجوازي سياسياً واقتصادياً . ومن الأفكار التقدمية التي رددتها الطهطاوي مطالبته بتقويض الأركان الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي ويتدخل الدولة لحماية العمال من الملاك أو أصحاب رؤوس الأموال بفرض حد أدنى للأجور باعتبار أن العمل هو الأساس الأول للقيمة في الإنتاج ثم يليه رأس المال . وتدند الطهطاوي

(١) لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، ج ٢ / ١٣٢ - ١٣٣ ،

(٢) المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

باستغلال المالك للفلاحين ، ودافع في « مناهج الألباب » عن أصحاب الجلايب الزرّعاء ، فكتب يقول : « فحديث الزرع للزراع لا يدل على شيء من جواز استحوار المالك على المحصولات وعدم مكافأة العامل ، ولا يستند في غبن الأجير إلى أن المالك دفع رأس ماله في مصرف الزراعة والتزم الاتفاق عليها ، فهو الأحق بالاستحوار على المحصولات الجسيمة وأنه الأولى بربح أمواله العظيمة ، فهو الأصل في التبريح ، وأن عملية الفلاح إنما هي فرعية أتجها وحسنها رأس المال ، فإن هذه التعديلات محض مغالطة .. فمواكبة المالك له في تقليل أجرته محض إجحاف به ووصف استيلاك الأراضي والمصرف على الزراعة من رأس مال المالك لا يقتضي كونه يستوعب جل المحصولات ويخفف بالأجير نظراً إلى إزدحام أهل الفلاحة وتنقيصهم للأجر وسومهم على بعضهم بالمزايدات التنقيصية وهذا لا يشر محبة الأجير للمالك (من يزرع التوكل لا يحصد به عباً) ، فإن هذا فيه إيذاء بعضهم لبعض وهو ممنوع شرعاً » . (١)

ومن زعماء النهضة الفكرية الأدبية الذين دعوا إلى الفكرة القومية المصرية علي (باشا) مبارك (١٨٢٤ - ١٨٩٣) ، الذي عمل على مصانعة الوالي عباس حلمي الأول لينقذ البقية الباقية من المدارس التي تهددها عباس بالاعلاق ، كما استثمر غرور الخديو إسماعيل وطموحه في إصلاح التعليم والتوسع فيه وتهيئة وسائل الثقافة لمن ينشدها من الناس . وعاش علي مبارك في فترة شهدت فيها مصر أحداثاً سياسية مهمة ، فبعد أن أتم تعليمه في مدرسة المهندسخانة يتفوق بالغ ، اختاره سليمان باشا الفرنساوي في عام ١٨٤٤ فيمن اختارهم لدراسة الفنون الحربية في مدرسة خاصة أنشأها محمد علي بفرنسا وعرفت باسم « المدرسة المصرية الحربية ياريس » .

(١) رفاة الطهطاوي : مناهج الألباب ، ص ٩٥ - ٩٦ .

وعاد علي مبارك من البعثة عام ١٨٥٠ فلم يلحق بحكم محمد علي ولا يحكم إبراهيم القصير ، ولحق بحكم عباس وسعيد ، وإسماعيل ، وتوفيق . وشغل مناصب مهمة ، فكان وزيراً للمعارف والأشغال وأنشأ دار العلوم ودار الكتب . وكان علي مبارك يؤمن بالتعليم وبأثره في نهضة الشعوب وارتقاء الأمم ، وكان يحث عليه ويعمل على نشره ، ويرى أن تحرر المصريين لا يتم بدونه ، والتحرر كما كان يراه المصريون حينذاك « هو التحرر من الطغيان التركي وسيطرة الأتراك على أجهزة الحكم ومراكز السلطة في الدولة ، فإذا كان للأتراك من عصية الحاكم ما يستندهم ويقومهم ، فلن يشاركونهم المصريون في التقدم واحتلال مناصب الحكم مالم يشر الحاكم بحاجته إليهم » . (١) وكان علي مبارك مصرياً لم يشم مصرته فكتب يقول إن المصريين « أقرب الناس إلى الإصلاح وأسرعهم تقدماً في سبيل الملاج إذا وجدوا حاملاً على ذلك » . فحبه لمصر هو الذي دأبه إلى نشر التعليم وحمله على الكتابة والتأليف .

ففيما بين ١٨٨٧ ، ١٨٨٩ أصدر علي مبارك الأجزاء العشرين من كتاب « الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة » وهو من أروع آثاره . والخطط مجموعة من المعلومات والحقائق عن مصر : تاريخها القديم والحديث وجغرافيتها ومدنها وقراها وترعها وبخيراتها وشواطئها وسكانها وعاداتهم وتقاليدهم . وكان كتاب « الخطط » ولا يزال ويبطل مزجاً لتراجم الرجال الذين صنعوا تاريخ مصر الحديثة ، وخاصة أولئك الذين عاشوا وبنوا تاريخها ونهضتها في القرن التاسع عشر . ويعد كتاب « الخطط » تكملة وتجديداً لخطط المقرئ ، وكتاب تخطيط مصر الذي وضعه علماء الحملة الفرنسية . ومن أهم مؤلفات علي مبارك أيضاً

(١) حسين فوزي النجار : علي مبارك ، ص ٢١١ .

قصة « علم الدين » ، التي تعتبر القصة الأولى في تاريخ الأدب المصري الحديث . « وعلم الدين » قصة خيالية في أربعة أجزاء يدور الحديث فيها بين عالم مصري من الأزهر وعالم أوروبي من إنجلترا ، ويبدأ الحديث في مصر فيقف العالم الإنجليزي موقف التلميذ يسأل الشيخ المصري عن حقيقة حياة كل ما يراه من مظاهر الحياة المصرية وتاريخها ، ثم يرحل الرجلان إلى أوروبا فينقلب الموقف ويتخذ الشيخ المصري موقف التلميذ يسأل رفيقه الإنجليزي عن كل غريب يراه . وبذلك ينطوي هيكل القصة الفني على بحث في الوطنية ، إذ يظهر اعتزاز المؤلف بمصر من أول القصة إلى آخرها . وينسب إليها جميع العلوم النافعة والفنون والعادات والتقاليد والمدنيات ، ويقول إن مصر هي سبب كل تقدم وحضارة في العالم . وهكذا أطلق علي مبارك من هذه القصة إلى الوطنية المصرية وإلى وصف الوطن وصفاً يكاد يكون الأول من نوعه .

ولقد قام علي مبارك بتأسيس بعض المنشآت العلمية الهامة مثل مدرج المحاضرات في دار الكتب بسراي الجواميز ، وعهد إلى بعض أساتذة المدارس بإلقاء المحاضرات فيه لتثقيف أذهان الطلبة . وكان ممن اشترك في إلقاء المحاضرات في عالم مصري له علاقة بتطور الفكرة القومية في مصر وهو الشيخ حسين المرصفي (ت ١٨٨٩)^(١) وقد تولى المرصفي تدريس اللغة والآداب في دار العلوم وتعلم اللغة الفرنسية . وللمرصفي كتاب أسماء رسالة « الكلم الثمان » نشره في عام ١٨٨١ ، وهو دراسة في بعض الألفاظ التي ظهرت على بساط البحث لأول مرة في تاريخ مصر - منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر - مثل الوطن والحرية والأمة والعدالة

(١) Hourani, Arabic thought, p. 194; J.M. Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism, pp. 21-22.

والظلم والسياسة والحكومة والتربية . وقد اهتم المرصفي بالحركة القومية ، وظهر ذلك خلال تعريفه للفظلة أمة . ثم يتحدث أيضا في كتابه عن الوطنية ، ويدعو إلى خدمة الأمة . والوطن عند المرصفي - هو « تلك القطعة من الأرض التي تعمرها الأمة » والحكومة هي « قوة تحصل من اجتماع طائفة من الأمة لإمضاء مقتضيات الطبيعة على وجه يقرب من رخاء الكفاة » . ويتضح من هذه الأمثلة أن رفاعة الطهطاوي وعلي مبارك وحسين المرصفي هم أول من اهتموا في القرن الماضي بتحديد كلمة الوطنية وتعريفها . ولقد أسهم هؤلاء الرواد بجهد ملحوظ في نمو الوعي القومي في مصر حتى ظهرت بعد ذلك مدرسة الإصلاح الديني والسياسي والاجتماعي التي تمخضت عن جهود جمال الدين الأفغاني وجهود تلاميذه التي سنشير إليها بعد قليل .

نشأة الصحافة المصرية :

وإذا كنا قد أشرنا إلى رفاعة الطهطاوي على أنه في طليعة رواد النهضة الحديثة في مصر ، فإننا لا نغفل الدور الخطير الذي لعبه أيضا في حياة الصحافة المصرية . فالصحيفة الأولى التي عرفت بها مصر ، وهي « الكوريريه ديجيت » (Courier d'Egypte) - أي بريد مصر - صدرت لأول مرة في ٢٩ أغسطس ١٧٩٨ بأمر بوناپرت ، واختفت بجلاء الحملة ، وكانت تصدر باللغة الفرنسية . والصحيفة الثانية كانت « لاديكاد إيجيپتيان » (Le Décade Egyptienne) وهي بالفرنسية أيضا ، وقد صدرت بأمر بوناپرت في أول أكتوبر ١٧٩٨ لنشر بحوث المجمع العلمي المصري . وبعد أن استقر الأمر لمحمد علي في حكم مصر أصدر الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » عام ١٨٢٨ لكي يطلع الشعب المصري على أعمال الحكومة ويقف على إصلاحاته . وكانت الوقائع تكتب أصلاً باللغة

التركية - لغة مصر الرسمية في ذلك الوقت - ثم تترجم بعربية ركيكة . ودخلت « الوقائع » مرحلة جديدة من حياتها عندما عهد في ١١ يناير عام ١٨٤٢ إلى رفاعة رافع الطهطاوي برباسة تحريرها . ووجد الطهطاوي أن المواد التركية كانت تشغل النصف الأيمن من صفحات الجريدة ، وأن المواد العربية تشغل النصف الأيسر منها ، فعكس الوضع بعد توليه رئاسة التحرير . كذلك خطا الطهطاوي خطوة مهمة بأن جعل المادة الأصلية تكتب أولاً باللغة العربية ثم تترجم إلى اللغة التركية . ثم أضاف خطوة ثالثة بأن جعل أخبار مصر تتقدم كل الأخبار ثم تأتي بعد ذلك الأخبار الواردة من الخارج ، ومنها أخبار الدولة العثمانية . ونجح الطهطاوي في أن يثبت هذا النظام مدة عام ، ولكن الطبقة الحاكمة التركية أرغته على التراجع عما أجرى من إصلاحات . واستمرت « الوقائع المصرية » وهي الصحيفة الحكومية في الظهور في عهدي عباس وسعيد ، وكانت تعبر عن حياة الدولة من ناحية وعن سياسة الحكام واتجاهاتهم من ناحية ثانية .

ولكن مصر شهدت في عصر إسماعيل مولد الصحافة الوطنية ، فظهرت الصحف العلمية والأدبية ثم السياسية . أما العوامل التي ساعدت على نمو الصحافة المصرية في عهد إسماعيل فتتلخص فيما يلي (١) :

- ١) بدأ الكيان الشعبي لمصر يتكون في ذلك الوقت .
- ٢) رغبة إسماعيل في الاعتماد على الصحافة الوطنية في الدفاع عنه ضد الباب العالي من ناحية وضد الأجانب المقيمين في مصر من ناحية أخرى وضد حكوماتهم .

(١) انظر : سامي عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي ، ص ١٤ - ٢٣ .

٣ (قيام الحرب بين الروس والعثمانيين (١٨٧٦ - ١٨٧٨) وعدم
 رغبة إسماعيل في الاشتراك فيها دفعه إلى ترك الصحافة الوطنية تتحدث
 عن الحرب بحرية وطلاقة لم تكن موجودة من قبل • ولم تلبث الكتابة
 عن الحرب أن تطورت من موضوع الحرب إلى معالجة المسائل السياسية
 المعاصرة •

٤ (أدى ظهور الحركة الفكرية في مصر إلى ظهور ما يعرف « بالرأي
 العام المصري » الذي أخذ يناقش استبداد إسماعيل والديون التي اقترضها
 والتدخل الأجنبي في شئون مصر •

٥ (ظهور جمال الدين الأفغاني في مصر فجأة وإقامته فيها بعض
 الوقت •

٦ (هجرة العناصر السورية إلى مصر فراراً من اضطهاد الدولة
 العثمانية ومشاركتهم في حركة النهضة الفكرية المصرية •

وعلى أية حال بدأت الصحافة الوطنية بداية مصرية بصحيفة « وادي
 النيل » التي أنشأها الشاعر الثائر عبدالله أبو السعود (١٨٢٠ - ١٨٧٨)
 في عام ١٨٦٧ وكان أول صحفي سياسي ظهر في مصر الحديثة ، وظلت هذه
 الصحيفة تصدر مرتين في الأسبوع حتى ألغيت بأمر الحكومة عام ١٨٧٠ •
 وبعد عامين ظهرت صحيفة أخرى تسمى « نزهة الأفكار » أشرف على
 إصدارها إبراهيم بك المولحي (١٨٤٦ - ١٩٠٦) أحد تلامذة جمال
 الدين الأفغاني ومجيد عثمان جلال (١٨٢٨ - ١٨٩٨) أحد تلامذة رقاعة
 الطهطاوي • ولم يصدر من هذه الصحيفة إلا عددان ، ثم عطلها إسماعيل
 بناء على مشورة شاهين باشا ناظر الحرية ، إذ حذر عواقب لهجتها وما

تؤدي إليه من إثارة الخواطر (١)

وفي الفترة ما بين ١٨٧٥ و ١٨٨٢ ظهر عدد وفير من الصحف الوطنية منها صحيفة الأهرام التي قام بتأسيسها رجلان لبنانيان هما سليم وبشارة تقلا . ونشأت الأهرام أسبوعية بمدينة الاسكندرية حيث تقيم الجاليات الأجنبية وتروج الحركة التجارية . ثم انتقلت إلى القاهرة وأخذت تصدر أسبوعية . واشترطت نظارة (وزارة) الخارجية المصرية في ذلك الوقت على صاحبي الأهرام عدم الخوض في السياسة . وتم تنفيذ ذلك حتى قامت الحرب الروسية - التركية ، فتدخلت الأهرام في الشئون السياسية ، وعندما انتهت الحرب وأصبحت مصر مجالاً للمساومات السياسية بدأت الأهرام في مناقشة وضع مصر الدولي . وظهرت في عام ١٨٧٧ جريدة سياسية أسبوعية تسمى « الوطن » ، أنشأها ميخائيل أفندي عبد السيد ، واستمرت تصدر إلى ما بعد الاحتلال الإنجليزي . ولقد اشتركت جريدة الوطن أيضا في الحديث عن الحرب الروسية التركية ، وهاجمت الوزيران الأوروبيين ودافعت عن النواب المصريين في داخل مجلس شورى النواب . وظهر في نفس السنة جريدة أسبوعية أخرى هي « مصر » قام بتحريرها سوري يدعى أديب اسحق بوحى من أستاذه جمال الدين الأفغاني . وكان يشاركه في تحريرها صديقه سليم نقاش . وقد وجهت تلك الجريدة النقد للحكومة في أمور مهمة من أهمها اعتماد الحكومة المصرية على الأجانب إلى درجة كبيرة . وقد وصف أديب اسحق ذلك بأنه « بربرية أوروبية لا يجوز السكوت عليها لأن القوم نازعونا الأرض التي جبلت بدم آبائنا ، وأصبحوا أمراء في بلادنا » . ودافعت جريدة مصر عن مصر دفاعاً قوياً تسبب في تعديلها أكثر من مرة . ودافعت عن مجلس شورى النواب

(١) الرافعي : عصر اسماعيل ، ح ١/٢٤٨ .

وهاجمت الوزيرين الأوروبيين • واشترك في تحرير هذه الجريدة كل من الأفغاني ومحمد عبده، ونشرا بها مقالات سياسية عبرت عن روح الأفغاني وكفاحه من أجل الحرية • وأصدر يعقوب صنوع في عام ١٨٧٧ صحيفة هزلية اسمها « أبو نظارة زرقاء » صور فيها الظلم الذي يعانيه الناس في أيام إسماعيل معتمداً في ذلك على فن المحاورات باللغة العامية • واتصل صنوع بالسيد جمال الدين الأفغاني ، وقيل إنه هو الذي أوعز إليه بإصدار تلك الجريدة لانتقاد سياسة إسماعيل • وقد لامت صحيفة «أبو نظارة» طبع العصر نفسه وجاءت في زمن تعددت فيه ألوان الحياة وبداية التفرج والأخذ عن الغرب • وهاجم صنوع في جريدته أيضاً جميع الأمراء والوزراء والموظفين الأجانب في الحكومة فنفاه إسماعيل من مصر فرحل إلى باريس واستأنف إصدار جريدته بأسماء مختلفة معارضاً الخديو متقدماً أعماله •

ولقد لعبت هذه الصحف الوطنية دوراً مهماً في تنمية التيار التحرري، إلا أن الحكومة قاومت هذا التيار بكل ما تملك من إجراءات وسلطات ، وأغلقت كثيراً من هذه الصحف الوطنية • ولم يؤثر ذلك في التيار الوطني القوي ، رغم ما قامت به وزارة شريف باشا ، في نوفمبر عام ١٨٨١ من وضع أول قانون للطبوعات في مصر • فأصدر السيد عبد الله النديم (١٨٤٣ - ١٨٩٦) - خطيب الثورة العرابية الذي ترك مهنة التعليم إلى الصحافة - في مدينة الإسكندرية في يونيو عام ١٨٨١ صحيفة أسبوعية أطلق عليها اسم « التنكيت والتبكيت » ، وكتبها بالعربية الفصحى والعامية، ليقرأها الخاصة والعامية على السواء • وسماها بهذا الاسم لأن مقال النديم فيها كان ينقسم إلى قسمين ، أولهما « التنكيت » ، بمعنى السخرية من المجتمع المصري في طيب من عيوبه الاجتماعية ، وثانيهما « التبكيت » ، بمعنى تأنيب المجتمع على هذا العيب من عيوبه • ولقد برع النديم في عرض طرق الإصلاح الاجتماعي مما جعله ، بلا منازع ، صحفي القرن التاسع

عشر . فنشر أزعجاً اجتماعية في « التنكيت » نالت شهرة واسعة في ذلك الوقت ، فقال في الفرنجة والتقليد للغريين وبذ التقاليد المصرية والتعليم الأبر الذي جلب الخراب لكثير من الأسر التي غالت في هذا السيل ما يلي (١) :

أهل البثوكا والأطيان صاروا على الأعيان أعيان
وابن البلد ماشي عربان مَعَاه ولا حق الدخان
شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

يا ما فصحتك يا بنجر وقت لك أوعا بنجر
فضلت تسكر وتفنجر لما صبح يتك خربان
شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

الحق عندك ياخوية يا لبي طليت وشك بوية
ولبت سروال أبو أوية ومشيت تقلدلي النسوان
شرم برم حالي غلبان

★ ★ ★

وبعد أن انتقل عبدالله النديم إلى القاهرة غير اسم صحيفته إلى « الطائف » (تيمناً باسم البلدة المشهورة بالحجاز) وأخرجها في ثوب

(١) علي الحديدي : عبدالله النديم ، ص ١١٦ - ١١٧ .

بخديد ، وتركزت سياستها في مواصلة الكتابة عن تاريخ الخديو إسماعيل
والنقمة على الخديو توفيق بسبب اهتمامه بالدول الأوروبية واجتماعه عليها،
وشرح حالة البؤس التي يعيش فيها الفلاح المصري ودعوة الحكومة إلى
العناية ، والمطالبة بالإصلاح النيابي والدفاع عن الثورة العرابية . ومن
المساوىء الاجتماعية التي تعرض لها النديم في مقالاته مثلاً - : « الضرائب
والقسوة المتبعة في تحصيلها من حجز المواشي والضرب بالكرباج » ، بل إنه
سجل أن إحدى السيدات جلدت بالكرباج حتى الموت لأنها رفضت أن
تدلي بالمكان الذي كان زوجها يضع فيه أمواله ، وكان مديناً للحكومة
بمبلغ ٤٠ قرشاً » . (١) وهكذا تغيرت أحوال المجتمع ، وأصبح المصريون
يقرأون في الصحف من يخاطبهم بأن « قد حان لكم أن تعلموا أن الراعي
لكم ولستم للراعي » . ابذوا الخوف جانباً وقاوموا سيوف الظلم ، ولا
تهابوا من يروم إبعاد الحق ، لاتخشوا سطوة مدير أو عامل أو حاكم . . . » ،
وبهذا ساعدت الصحف الوطنية التي برزت في النصف الثاني من القرن التاسع
عشر على نمو الرأي العام وتوعيته ، وتوجيه الأنظار إلى الإصلاح ، مما
أدى إلى قيام الثورة العرابية وتطور الحركة القومية في مصر ، وأصبح
شعار الأمة المصرية « مصر للمصريين » . (٢)

الفكر جمال الدين الأفغاني :

لمب جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨ - ١٨٩٧) دوراً مهماً في ظهور
الصحف الوطنية في مصر في عام ١٨٧٧ ، وأثمرت دعوته في مصر أكثر مما
أثمرت في غيرها لأن التربة كانت مهيأة لتقبلها بفضل الجهود السابقة التي
قام بها رفاة الطهطاوي وعلي مبارك . وكان جمال الدين الأفغاني مصلحاً

(١) - أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٨٣ .
(٢) Mac Coan, Egypt as it is, p. 85.

دينياً ، وفيلسوفاً حكيماً ، وزعيماً سياسياً ، ولقد خبر جمال الدين عن كُتب
دسائس الاستعمار الأوزوبي ومطامعه ، إذ نشأ في أفغانستان التي تنازعها
النفوذ الإنجليزي الروسي ، وعانى الآلام من الجهل المنتشر واستغلال
الغرب الذي لا يعرف غير مصلحته . ودعا الأفغاني إلى حركة الجامعة
الإسلامية التي هدف من ورائها إلى تخليص أمم الشرق الإسلامي من قيود
التسلط الغربي الأوروبي . ولم تكن أفغانستان وحدها هي مجال عمله
ونشاطه ، بل عرفته فارس والهند ، وخبرته مصر وتركيا ، وأفادنا من
نضجه السياسي ومن علمه وأفكاره . وزار مصر أول مرة في أوائل عام
١٨٧٠ ، ثم عاد إليها في ٨ مارس عام ١٨٧١ وأقام بها حتى أغسطس عام
١٨٧٩ . وبدأت تظهر على يديه في مصر نهضة علمية وأدبية ولكنها لم
تتطور إلى الناحية السياسية إلا في نحو عام ١٨٧٦ . وكان الأفغاني
« بنفسيته ودروسه وأحاديثه ، ومناهجه في الحياة ، مدرسة أخلاقية ،
رفعت من مستوى النفوس في مصر ، وكانت على مر الزمن من العوامل
الفعالة للتحويل الذي بدأ على الأمة وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة
إلى النضال للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه ، والسخط على
تدخل الدول في شئون البلاد » .^(١) وفي الحقيقة بذر جمال الدين
الأفغاني بذور الثورة الوطنية ورعى جيلاً ثورياً متحرراً تدين له مصر
بالكثير من تطورها الحديث والمعاصر .

لم يحاضر جمال الدين الأفغاني في الأزهر خلال إقامته في مصر ،
وإنما كان أغلب لقاءه وتدريسه لمن التفوا حوله في منزله وفي المقاهي
والمتنزهات العامة . والتف حوله خيرة الطلاب من مجاوري الأزهر وبعض
علمائه وخالصة المثقفين المصريين . وكانت الظروف التي تمر بها مصر في

(١) الراجعي : عصر إسماعيل ، ج ٢ / ١٣٤ .

ذلك الوقت تسمح بثقل مبادئ الأفغاني أو « حكيم الشرق » ، إذ بدأ التدخل الأوروبي في شئون مصر ، فاشتريت إنجلترا أسهم مصر في قناة السويس ، وجاءت بعثة كيف إلى مصر ثم تكون صندوق الدين في عام ١٨٧٦ . ومن أبرز مظاهر النهضة السياسية التي حدثت في أواخر عصر إسماعيل نشاط الصحف السياسية وإقبال الناس عليها ، وظهور روح المعارضة واليقظة في مجلس شورى النواب (الذي كان إسماعيل قد أنشأه في نوفمبر عام ١٨٦٦) على يد نواب تلمذوا عليه وتأثروا به من أمثال عبد السلام بك الموليحي . ولما أثارت أفكار الأفغاني إسماعيل ذا النزعة الاستبدادية ، خشي الأفغاني بطشه ولجأ إلى المحافل الماسونية ذات النشاط السري والمبتعدة بالرعاية والحماية الأجنبية . وعندما يش جمال الدين الأفغاني من المحفل الماسوني الاسكتلندي بسبب خوف أعضائه من بأس الحكومة ويطشها ، أنشأ محفلاً وطنياً جديداً قسمه شعباً ، شعبة مهمتها مراقبة الشؤون العسكرية لمطالبة ناظر الجهادية بإنصاف الضباط الوطنيين الذين تجاوزوا في الخدمة بالسودان الحد الذي تستوجب القوانين، وشعبة ثالثة للحقانية وثالثة للمالية وأخرى للاشغال وبقية المؤسسات والمصالح الحكومية مهمتها المحافظة على حقوق الموظفين الوطنيين ومساواتهم بغير المصريين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة . وعن طريق هذه الهيئات الماسونية التي كانت تضم مثليين للطبقة الحاكمة وللمثقفين تبودلت الأفكار بين أولئك الذين كانوا على صلة بالحياة السياسية وأسرار الحكومة ، فظقت بينهم رابطة من التضامن ترجح نشوء « الحزب الوطني المصري » في هذه الهيئات . (١)

(١) Sabry, Episode de la question d'Afrique, l'empire égyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Française (1863-79), p. 349.

كان الأفغاني يهاجم إسماعيل لاستبداده وإسرافه وتمكينه الدول الأوروبية من مصر فخطب مرة قبل خلع إسماعيل فقال : « أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنتب ما تسد به الرمح وتقوم بأود العيال، فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟... لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك ؟ » • بهذه الجرأة كان جمال الدين يخطب ويتكلم، وكان لكلامه أثر كبير في إيقاظ الناس وتنبيه المحكومين إلى حقوقهم قبل الحاكمين • من ناحية أخرى كان الأفغاني يتوسم الخير في الخديو توفيق ، إذ رآه وهو ولي للعهد ميالاً إلى الشورى ، يتتقد سياسة أبيه وإسرافه ، وقد اجتمعوا في المحفل الماسوني ، وتعاهدا على إقامة دعائم الشورى • ولكن توفيق لم يف بعهده بعد أن تولى الحكم ، وهاله أمر جمال الدين الأفغاني وطلب مقابلته فذهب إليه بعد معاملة أيام • وقال توفيق لجمال الدين : « إنني أحب كل خير للمصريين ويسرني أن أراهم في أعلى درجات الرقي ولكن أكثر المسببات نامل جاهل لا يصلح أن يلقي عليه ما تلقونه من الدروس والأقوال المثيرة للنفوس ، فيلقون أنفسهم والبلاد في تهلكة » • فأجابه جمال الدين الأفغاني « ليسمح لي سمو الخديو أن أقول في حرية وإخلاص إن الشعب كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفرادهم ولكنه ليس محروماً من وجود العالم والعامل • فالنظر الذي تنظرون به إلى الشعب المصري وأفراده ينظرون به إلى سموكم • فإن قبلتم نصيح هذا المخلص وأسرعتم في إشراك الأمة في حكم البلاد حكماً شورياً ، وأمرتم بإجراء انتخاب نواب من الأمة تسن القوانين وتنفذ باسمكم وإرادتكم كان ذلك أثبت لمرشكم وأدوم لسلطانكم » • وغضب توفيق أشد الغضب على الأفغاني وأسرها في نفسه • ولما كان توفيق حاكماً ضعيفاً خائراً للإرادة ، تدخلت الحكومة البريطانية وطلبت إليه أن يبعد الأفغاني عن البلاد خشية تفاقم الحال ضدهم وضد الأوروبيين عامة • فأصدر توفيق أمره بنفي الأفغاني في أغسطس عام ١٨٧٩ •

وعلى الرغم من إبعاد جمال الدين عن مصر تركت مبادئه وأفكاره أثرها في المجتمع المصري ، وظلت النفوس تأثرت بتطلع إلى إصلاح نظام الحكم ، وإقامته على دعائم الحرية والشورى . وجمال الدين الأفغاني من الوجهة الروحية والفكرية « أبو الثورة العرابية » ، لأن الثورة العرابية هي استمرار للحركة السياسية التي كان لجمال الدين الفضل في ظهورها في عهد إسماعيل ، وكان كثير من زعمائها من تلاميذه ومريديه . وقد اتصل بهم في مصر كثير من المصريين الذين لعبوا أدواراً مهمة في تاريخ مصر الحديث من أمثال محمد عبده وسعد زغلول . وكان أقربهم إلى نفسه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) لأنه لمس فيه حسن الاستعداد والحساسية للإصلاح . واستفاد الشاب الصوفي في ذلك الوقت الكثير من أستاذه ، فأنصرف عن ممارسة الزهد ، وعن اعتزال الناس ، وأخذ يتذوق الحياة العامة ، وأقبل على دراسة العلوم المختلفة التي خلت منها مناهج التدريس في الأزهر كالفلسفة وعلم الكلام والرياضيات والأخلاق والسياسة .

وبعد اتصال محمد عبده بالأفغاني بدأ يكتب في الأهرام في السنة الأولى من صدورها (عام ١٨٧٦) ، وكان مجاوراً ، قبل أن ينال شهادة العالمية . ثم اتصل بالصحافة اتصالاً قوياً بعد أن نال شهادة العالمية (١٨٧٧) ، وبعد أن نزل إسماعيل عن العرش ، وتولي توفيق ونفى أستاذه . وفي أكتوبر عام ١٨٨٠ عهد إليه رياض باشا برئاسة تحرير الوقائع المصرية ، وكان يعمل في ذلك الوقت محرراً بها ، فحول الجريدة من صحيفة بلاغات وقرارات إدارية إلى منبر للنقد والتوجيه والأدب . وقد أحصى تلميذه ومؤرخ حياته ، محمد رشيد رضا ، عدد المقالات الإصلاحية التي كتبها في الجريدة ، فبلغت ستاً وثلاثين . وتحدث تلك المقالات كلها عن وجوب إصلاح مصر على أسس واعية متفتحة ، على غرار سبل الإصلاح

في أوروبا . وفيها نقد للمفاسد الاجتماعية والإدارية ، ودعوة لبناء نهضة
بتدرجة متطورة ، ورفع مستوى التفكير الشعبي بترقية مناهج التعليم
ونشر وسائله ، وإقامة حكم دستوري يقيد سلطات الحكومة ويؤمن
الحريات للشعب . (١)

وقد مهد له هذا الاتجاه ليكون أحد رجال الثورة العرابية ، وإن
كان ظهوره لم يتضح إلا في المرحلة الثانية من الثورة . ويقول الأستاذ
أحمد أمين في كتابه « زعماء الإصلاح » إنه « إذا كان للثورة العرابية
أسباب ، فكان هو سبباً من أسبابها ، ولكنه سبب بعيد ، لا كعبدالله النديم
سبب قريب ، ثم انقلب الشيخ محمد عبده سبباً قريباً يوم حميت النار ،
فلئن اتهم بأنه من زعماء الثورة وحوكم عليها ، لقد كان ذلك حقاً » . (٢)
وحوكم محمد عبده بعد فشل الثورة العرابية ، ونفي إلى خارج مصر ثلاث
سنوات ، بعد أن سجن ثلاثة أشهر ، وتنقل في مدة النفي بين لبنان وفرنسا
وانجلترا وتونس ، ثم عاد إلى مصر بعد أن عفا عنه الخديو توفيق .
فانصرف إلى إصلاح الأزهر وإلى الدعوة لتطوير الفكر الإسلامي .
وانتصر في جهاده الفكري والاجتماعي حتى توفي في عام ١٩٠٥ .

وفي أثناء منفاه ، اجتمع محمد عبده بأستاذه الأفغاني في باريس حيث
أنشأ جريدة العروة الوثقى لإثارة العالم الإسلامي ضد الانجليز على
احتلالهم لمصر . وصدر أول عدد من هذه الجريدة في ١٣ مارس ١٨٨٤ ،
وكان لها تأثير كبير في مصر والعالم الإسلامي ، فمنعت من الدخول إلى

(١) محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ،

ج ٣٣٩/٢

J. Alexander, The truth about Egypt, pp. 1-3.

(٢) أحمد أمين : زعماء الإصلاح ، ص ٣١١ .

مصر والسودان والهند ، ووضعت الحكومة المصرية غرامة قدرها خمسة جنيهات على كل من توجد عنده نسخة منها . ولقد أفردت المجلة بعض صفيحاتها للكلام في الوطنية المصرية والحث عليها ، وفيها برزت آراء محمد عبده في الوطنية المصرية وإيمانه «^١ مرادفة للوحدة الإسلامية العثمانية » . وقد حدد محمد عبده القومية المصرية بقوله : «^٢ إن الشعب المصري لا يقني ولا يتدغم في غيره من الشعوب التي تغلبه على حكومته ، وقد يندغم الشعب المتغلب عليه فيه . ذلك بأن ذل الغلب وققد الاستقلال لا يضعف حيويته ويقلل لسله كما وقع لشعوب أخرى ، بل يعيش في كل حال ، يأكل ويشرب ويلهو ويلعب ويتزوج وينسل ويحفظ مشيخته القومية » . والحكومات أعراض تزول وهو لا يزول ٠٠٠ » . وتوقعت جريدة العروة الوثقى عن الصدور بسبب موقف الحكومة البريطانية منها وعدم السماح لها بدخول مصر والسودان والهند . وفي عام ١٨٨٩ ، عاد محمد عبده إلى مصر ، واعتزل منذ ذلك الوقت الحياة السياسية كلية وخصص جهوده للإصلاح الديني والاجتماعي .

ففي أواخر أيامه ، كان هدفه في جميع أعماله وكتاباتاته سد الثغرة القائمة في المجتمع الإسلامي ، والاعتراف بالحاجة إلى التغيير وربط هذا التغيير ببادئ الإسلام . ولذلك كانت المهمة التي اضطلع بها محمد عبده ذات شقين : أولاً ، إعادة تحديد ماهية الإسلام الحقيقي ، وثانياً ، النظر في مقتضياته بالنسبة إلى المجتمع الحديث . ويحدد محمد عبده هذين الهدفين في مطلع سيرة حياته فيقول :

«^٣ الأول ، تجريد الفكر من اليد التقليد ، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة قبل سهر الخلاف ، والرجوع في كسب معارفه إلى يتابعها الأولى ، واعتباره من ضمن موازين العقل البشري التي وضعها

الله لترد من شططه ، وتقلل من خطئه وخبطه ، لتتم
حكمة الله في حفظ نظام العالم الإسلامي ، وإنه
على هذا الوجه يعد صديقا للعلم ، باعنا على البحث
في أسرار الكون داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة
مطالباً بالتعديل عليها في أدب النفس وإصلاح العمل .
كل هذا أعده أمراً واحداً وقد خالفت في الدعوة
إليه رأي الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما
جسم الأمة : طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ،
وطلاب فنون هذا العصر ومن هو في ناحيتهم .

« أما الأمر الثاني ، فهو إصلاح أساليب اللغة
العربية في التحرير . وهناك أمر آخر كنت من دعائه
والناس جميعاً في عى عنه وبعد عن تعقله ، ولكنه
هو الركن الذي تقدم عليه حياتهم الاجتماعية ، وما
أصابهم الوهن والضعف والدل إلا بخلو مجتمعهم
منه ، وذلك هو التمييز بين ما للحكومة من حق
الطاعة على الشعب وما للشعب من حق العدالة على
الحكومة . نعم كنت فيمن دعا الأمة المصرية إلى
معرفة حقها على حاكمها ، وهي هذه الأمة لم يخطر
لها هذا الخاطر على بال من مدة تزيد على عشرين
قرناً . دموناها إلى الاعتقاد بأن الحاكم وإن وجبت
طاعته هو من البشر الذين يخطئون وتقلبهم شهواتهم
وإنه لا يرد عنه خطئه ولا يوقف طغيان شهوته إلا
نصح الأمة له بالقول والفعل » . (١)

وكان من بين الذين تأثروا أيضاً بأراء جمال الدين الأفغاني عبد الله
النديم . فلقد بدأ حياته السياسية بالإقبال على حلقة الأفغاني ورفاقه ،
وعكس النديم أثر تلك الحلقة في عدة مقالات نشرتها له جريدتا « مصر »
و « التجارة » الوطنيتان . ثم أسس في عام ١٨٧٩ مع جماعة من الأدباء

(١) محمد رشيد رضا : لصدن السابق ، ح ١١/١ .

جمعية سميت باسم « الجمعية الخيرية الإسلامية » وعين مديراً لمدرستها، وكان يث آراء الوطنية المصرية بين صفوف الطلاب وحلقات المعلمين . وقد شارك عبدالله النديم الأستاذ الإمام محمد عبده في آرائه السياسية والاجتماعية ، ولكنه كان أقرب إلى الوطنية المصرية منه إلى الفكرة الإسلامية ، وكان أكثر من زمياء محمد عبده انغماساً في السياسة والحزبية . وكان النديم أول أديب عربي يعالج مشاكل القومية المصرية بأسلوب شعبي في صحيفته « التنكيت والتبكيث » . كما يعتبر النديم من أعظم خطباء مصر في القرن الماضي ، وهو أول خطيب سياسي في تاريخها الحديث . فرأى فيه رعاء الثورة العرابية . مليفاً صادقاً ، ولقبوه بخطيب الثورة ، واتخذوا جريدته (الطائف) لساناً ناطقاً بدعوتهم وثورتهم .

وهكذا تولى النديم مهمة الإعلام للحركة الوطنية والدعاية لها ، وإرشاد الشعب إلى الطريق الصحيح إليها . فهو الذي حمل العريضة التي أعدها عرابي ليجمع عليها توقعات عند وأعيان الرفف يعلنون فيها باسم الأمة تفويض عرابي في المطالبة بمطالبها . وظل النديم مع زعماء الثورة حتى حلت الكارثة الكبرى باحتلال إنجلترا لمصر ، فاختفى عشر سنوات في مصر ، ولم تستطع الحكومة ، خلال تلك المدة ، العثور عليه رغم أنها رصدت مكافأة قدرها ألف جنيه لمن يرشد عليه . فقد عرف الذين آووه وأخفوه التضحية في سبيل الوطن وقدموا نفوسهم من قبل قرباناً لوطنهم في ميدان القتال ، فلا أقل من أن يبذلوا في سبيل من بث في قلوبهم هذا الشعور ، الشعور بالكرامة وبالعزة الوطنية . وبعد تلك المدة ظهر النديم من مخبئه ، فقبض عليه وحبس ثم نفى إلى يافا بفلسطين . وعندما تولى الخديو عباس حلبي الثاني الحكم ، عفا عنه وعاد النديم إلى مصر ، ولكنه لم يكد ذليلاً يدفع ثمن العفو عنه خضوعاً وخذعاً لذوي السلطان ، بل عاد كما خرج ظهراً . فأنشأ مجلة أسبوعية في عام ١٨٩٢ أسماها « الأستاذ » .

وكانت سياسة الأستاذ « ذات أهداف منها الإصلاح الاجتماعي ، وإصلاح التعليم والدفاع عن الشئق ضد أوهام الغرب ، والدفاع عن اللغة العربية باعتبار أنها اللغة القومية ، والدعوة إلى تدريس المواد كلها بالمدارس باللغة العربية » . ولقيت تلك المجلة إقبالا عظيماً دلّ على مكانة النديم في النفوس ، وتأثر به الشباب المصري فخرج في مظاهرات كبيرة على رأسها مصطفى كامل . ولكن الحكومة أغلقتها خوفاً من أثرها على المصريين ، وقررت إبعاده عن مصر ، فذهب إلى استانبول وظل بها حتى مات في عام ١٨٩٦ .

ظهور طبقة ملاك الأراضي الزراعية :

تعرض المجتمع المصري لحدوث بعض التطورات الهامة في الفترة الممتدة من أواخر عصر محمد علي حتى عام ١٨٨٢ . وبدأت هذه التطورات في مجال طبقة الفلاحين بظهور نظام الملكية الخاصة الذي تجسد في سلسلة من التشريعات واللوائح ، وكان أهمها اللائحة الأولى عام ١٨٤٦ التي أتاحت حرية التعامل بالأراضي ، وتوسعت في حقوق الملكية فسمحت لمستغلي الأرض أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع . ثم حدث في عهد كل من سعيد وإسماعيل تغييرات في نظام الملكية الزراعية في مصر ، إذ ساعد تأثير الأفكار الاجتماعية والقانونية الأوروبية ، وانتشار محاصيل جديدة (مثل محصول القطن) على قيام مجتمع زراعي مختلف ، واقتصادي فردي محل المجتمع التقليدي القديم في القرية . وأحدثت اللائحة السعيدية التي أصدرها سعيد في ٥ أغسطس عام ١٨٥٨ تطوراً خطيراً في نظام ملكية الأرض ، إذ أعطت هذه اللائحة لمستغل الأرض الحق في تأجيرها لمدة ثلاث سنوات ورهنها وبيع حقه في استغلالها وحق توريث الحق في الانتفاع . على أن الحكومة احتفظت ، رغم ذلك ، بملكية

الأرض ، ولم يكن للفلاح ، قانونا ، سوى حق الانتفاع بها . (١)

وتج من هذه اللائحة أن زادت قيمة الأرض ، وعلا سعرها ، واستقر الفلاح في أرضه . وقد استمر هذا الاتجاه في عهد إسماعيل ، فأصدر في ٣ أغسطس عام ١٨٧١ ما يعرف باسم « قانون المقابلة » لعلاج أزمته المالية . وقد نص على أنه إذا دفع مالك الأفيان عنها المقابلة وهي ستة أمثال ما عليها من الضرائب في السنة ، مرة واحدة أو في مدى ٦ سنوات ، تعفى أفيانه من نصف ضرائبه الحالية بصفة مستديمة (المادة ٣ من اللائحة) ، ولا تزداد ضرائبها في المستقبل ، وبذلك يمنح فيها حقوق الهبة والتوريث والإسقاط والوصية والوقف وقفا خيرا ، أو أهليا بعد الاستئذان والحصول على الأمر العالي ، كما يعطي له ثمن ما يؤخذ منها للمنافع العامة أو بدل عنه ، وتحرر له حجة شرعية بالأفيان التي دفع عنها المقابلة تثبت دفع المقابلة والحصول على الامتيازات المذكورة .

وتيجة لهذه التطورات ، ازداد ثراء وأهمية مجموعة صغيرة من الفلاحين وهم المعروفون باسم مشايخ القرى . وفي العقود السابقة تم تعيين مشايخ القرى بواسطة الملتزمين ، ولكنهم أصبحوا وكلاء عن الحكومة نتيجة لعودة محمد علي إلى نظام الملكية الفردية محل ملكية الدولة ، فالتد استمر وضعهم الاقتصادي والاجتماعي في النمو حتى وصل إلى الذروة في عهد إسماعيل ، إذ أصبحوا من ملاك الأراضي الأغنياء وتمتعوا بنموذ سياسي كبير في المناطق التي كانوا يعيشون فيها . وكانت الحكومة في عهد سعيد قد اتخذت ضد هذه الفئة إجراءات كان لها نتائج مهمة . فبعد تولية سعيد العرش قرر في عام ١٨٥٥ - ١٨٥٦ جمع أولاد العمد (ظهر

(١) انظر نص اللائحة في محمد كامل مرسي : الملكية العقارية في مصر ، ج ١٢٥ - ١٢٦ .

هذا اللقب في حوالي منتصف القرن التاسع عشر) والمشايخ وأقاربهم للتجنيد ، وسمى ذلك « بلمة العمدة » . (١) وبذلك ألغى سعيد الإغفاء الذي كان يتمتع به أبناء مشايخ القرى ، وكان هدفه من ذلك هو أن يتساوى جميع المصريين في الخدمة العسكرية . وعلى أية حال ، فتح سعيد مجال الترقى إلى الرتب العسكرية العليا أمام الضباط المصريين الذين جندوا من بين أبناء هؤلاء المشايخ ، وكان من بينهم أحمد عرابي باشا ، الذي كان ابناً لأحد مشايخ القرى في الشرقية .

وكان تطور الزراعة ، كذلك من أهم العوامل التي أحدثت تغييراً اجتماعياً في ريف مصر . حقيقة كانت مصر تزرع القطن من قبل ولكنه كان قصير التيلة . أما القطن طويل التيلة فقد أمر محمد علي بزرعته في عام ١٨٢١ ، وأصبح من أهم حاصلات مصر الزراعية ، وخصصت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية للمحصول الجديد ، واستمرت زراعته بعد وفاء محمد علي . وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) اتجه أصحاب مصانع الغزل والنسيج إلى البلاد الأخرى بعد أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكي . واشتد الطلب على القطن المصري من البلاد الصناعية ، فارتفعت كمية القطن المصدر من ٣٥٠٠٠٠ قنطار في عام ١٨٥٠ إلى ٢٠٠٠٠٠ قنطار في عام ١٨٦٥ ، كما ارتفع سعر القنطار إلى ٤٥ ريالاً في عام ١٨٦٤ بعد أن كان متوسط ثمنه ١٢ ريالاً في عام ١٨٦١ . وتساقبت الحكومة وكبار أصحاب الأطنان وصغارهم في بذل أقصى الجهود للإكثار من زراعة القطن فأصبح القطن يزرع في جميع مديريات الوجه البحري ، بعد أن كان من قبل يزرع في مديرتي المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفي مديرتي الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية . على أنه بنهاية

(١) محمد محمود السروجي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر،

الحرب في عام ١٨٦٥ ، انتهى التوسع الكبير في زراعة القطن لأن الولايات المتحدة الأمريكية عادت إلى تصدير القطن بعد الحرب ، فانخفض سعره حتى بلغ متوسط ثمن القنطار $\frac{1}{2}$ ٢١ ريالاً في عام ١٨٦٦ . ولقد ابتغا الفلاح من ارتفاع أسعار القطن بسبب تلك الحرب ، ولكن هذا اليأس ما لبث أن تبدل عسراً بعد أن هبطت أسعار القطن . وعلى أية حال استفاد مشايخ القرى من الأزمة المالية ، لأنهم كانوا يقرضون المال لجيرانهم المعسرين وترب على هذه العملية مزايا كبيرة بالنسبة لهم .

كما ازدادت أهمية مشايخ القرى السياسية نتيجة للتطور الدستوري الذي قام به إسماعيل بإنشاء مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦ . وتكون هذا المجلس من عدد لا يزيد على ٧٥ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عدد البلاد ومشايخها في المديريات ، وجماعة الأعيان في القاهرة والإسكندرية ودمياط . وكانت الغالبية العظمى من أعضاء المجلس (٥٨ إلى ٦٤ في الدورات المختلفة) من بين مشايخ القرى . وقد أدت هذه التطورات إلى ظهور طبقة من كبار ملاك الأراضي الزراعية أخذت تتجه بالنظام الزراعي نحو الرأسمالية ، وتعمل على تثبيت الملكية الزراعية من ناحية والمشاركة في الحكم من ناحية أخرى . وأضحى هذه الطبقة ذات مصلحة مناسبة في سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية ، وبدأت تتحرك عندما اشتدت الأزمة المالية في أواخر أيام إسماعيل . وكانت الصحافة الوطنية تشجع أعضاء المجلس وتذكرهم بواجب الدفاع عن حقوقهم ومصر وتخفيف عبء الفلاح ، كما طالبت المجلس بأن ينزع المسؤولية عن الضرائب ويجعل الوزارة مسئولة أمامه ويفرض الضرائب على الأجانب وبخاصة الوزراء الذين كانوا يتقاضيان راتباً سنوياً قدره ٦٠٠٠٠ جنيه . وعندما رأى الوزراء الأوروبيون موقف المجلس موثق المعارضة تجاه الوزارة الجديدة التي تكونت برئاسة محمد توفيق ، قرروا التخلص من المجلس ،

ووافقهما على ذلك رياض باشا - وزير الداخلية - لما عرف عنه من ميول استبدادية ، واعترض الأعضاء على طلب الحكومة فض المجلس ، وقدموا إلى الخديو إسماعيل في ٢٩ مارس ١٨٧٩ عرضة يحتجون فيها على امتحان الحكومة لحضور المجلس ، ويعارضون المشروع التالي الذي أعدته الحكومة لإعلان الإفلاس وإلغاء قانون المقابلة .

وواصل أعضاء المجلس العمل من أجل التخلص من التدخل الأجنبي ، فقد دوا اجتماعات كثيرة كان من أهمها الاجتماع الذي عقد في منزل إسماعيل راجب باشا في ٢ أبريل عام ١٨٧٩ (وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب في أول إنشائه) وأطلقت عليه الصحف اسم « الجمعية الوطنية » وأحياناً « الحزب الوطني » (١) ، ووضع المجتمعون وكانوا من ضباط الجيش وأعضاء مجلس شورى النواب وكبار الباشوات والزعماء الدينيين : مسلمين ومسيحيين فيهم - لائحة سنيت باسم « اللائحة الوطنية » طالبوا فيها الخديو بانتخاب مجلس نواب يتمتع بنفس المزايا التي تتمتع بها المجالس الأوروبية المماثلة ، وتشكيل وزارة مصرية خالصة مسئولة أمام المجلس ، وإبعاد الأوروبيين عن الإشراف على مالية البلاد ، وأخيراً الإبقاء على قانون المقابلة . وكان هذا المطلب الأخير تلبية لرغبة كبار ملاك الأراضي الزراعية الذين حضروا الاجتماع ، وقدم توفيق استقالته تمشياً مع رغبة الأمة ، وبين أن سبب استقالته كان يرجع إلى أن الوزيرين الأوروبيين لم يستشيرا في شئون الوزارة . وقابل الخديو إسماعيل قناصل الدول الأوروبية ولخص لهم « اللائحة الوطنية » ، وأحبرهم ، كلف شريف باشا بتشكيل الوزارة الجديدة التي تكونت

(١) الرافعي : قصر إسماعيل ، ج ١ - ١٨٠ - ١٨٣ ؛

J.M. Landau, *Parliament and parties in Egypt*, pp. ٢٧.

من بعض الأعضاء الذين اشتركوا في مشروع اللائحة الوطنية • وحقق شريف باشا المطالب الوطنية بوضع دستور على أحدث المبادئ المصرية عام ١٨٧٩ ، ولكن الأزمة المالية التي اتمت بعزل إسماعيل حالت دون إصداره والعمل به •

وهكذا اشتركت الطبقة المالكة الجديدة في الحياة السياسية ، وكونت مع غيرها من العناصر الأخرى القائمة على سياسة رياض باشا مثل محمد شريف باشا ومحمد سلطان باشا (الذي كان يمتلك نحو ثلاثة عشر ألف فدان من أجود الأطنان) حزبا ثوريا أسموه « الحزب الوطني » ، واتخذوا من مدينة حلوان مركزاً له • وقام الحزب في ٤ نوفمبر عام ١٨٧٩ بإصدار أول بيان سياسي له يحدد فيه أهدافه التي تلخصت في إنقاذ مصر من التدخل الأجنبي والاستغلال الأوروبي والنهوض بالأمة المصرية عن طريق التعليم • وكانت صحافة هذا الحزب تتكون أساساً من جريدتي مصر والتجارة ، ولكن بعد أن ألغتهما الحكومة أوفد أعضاء الحزب أديب إسحق إلى باريس لإنشاء جريدة الأهرام هناك لمعارضة رياض باشا • وتعددت الاجتماعات السرية لهذا الحزب ، وكان من بين الذين حضروا تلك الاجتماعات أحمد عرابي وعبد العال حلمي وعلي فهمي ومحمود سامي البارودي وبعض مديري المديريات مثل مدير مديرية الشرقية ومدير المنيا • وكان الهدف من ضم المديرين إلى الحزب هو نشر الدعاية له في الأقاليم • وقام الحزب أيضا بنشر عدة منشورات في الصحف الفرنسية عن تكوين الحزب الوطني حددت واجباته وطالبوا الحكومة بمراعاة مصالح مصر • وتمثلت سياسة الحزب الاقتصادية في النقاط التالية (١) :

١ - أن تعاد إلى الحكومة المصرية جميع أملاك الخديو •

(١) الراعي : الثورة العربية والاحتلال الإنجليزي ، ص ٧٢ •

٢ - أن يلغى النص التقاضي بتخصيص السكة الحديدية للقروض الممتاز (في قانون التصفية) فإن لم يرض بذلك الدائنون من الإنجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

٣ - أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمتظمة ديناً واحداً مضموناً بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ .

٤ - أن تقام إدارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية .

وأدى وجود جمال الدين الأفغاني في مصر إلى تطور الحزب الوطني نتيجة للإبادة الثورية التي نشرها في مصر خلال تلك الفترة . ومن ناحية أخرى ، كان لظهور هذا الحزب أثر كبير في قيام الثورة العراقية ، إذ تألفت من طبقة ملاك الأراضي الزراعية وطبقة الموظفين - ولا سيما العسكريين منهم - نواة البورجوازية المصرية التي تصدت للتدخل الأجنبي السياسي والعسكري في عامي ١٨٨١ - ١٨٨٢ وهي الحركة المعروفة باسم الثورة العراقية .

٢ - الثورة العراقية

قيام الثورة :

تزعم الثورة الوطنية التي قامت في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر أجند عراقي باشا (١٨٤١ - ١٩١١) وكان ابناً لأحد مشايخ القرى في مديرية الشرقية . ولما لم يتم دراسته بالأزهر - بعدما قضى به أربع سنوات - التحق بالجندية في عام ١٨٥٤ جندياً عادياً تنفيذاً لما قرره سعيد من تجنيد أولاد الغد والمشايع . وما لبث أن رقى بعد سنتين إلى ملازم ثان ثم إلى رتبة ملازم أول ثم إلى يوزباشي (نقيب) بعد سنة ، ولم يمر عامان بعد ذلك حتى وصل إلى رتبة قائمقام « عقيد » وكان أول مصري وصل إلى هذه الرتبة . وكان أحمد عرابي هو أول من ثار من أجل كرامة المصريين وأكد على أصله المصري واعتز به وهاجم الأرستقراطية التركية . وقد كون عرابي آراءه السياسية الأولى - كما يقول المستر بلنت (Blunt) ^(١) - أثناء صلته القرية بسعيد باشا ، وكانت هذه الآراء تتمثل في المساواة بين طبقات الأمة ، وضرورة احترام الفلاح باعتباره العنصر الغالب في القومية المصرية . ويقول بلنت إن « هذا الدفاع عن حقوق الفلاح هو الذي جعل لعرابي ميزة بين مصاحي ذلك العصر فقد كانت حركة الأزهر ترمي إلى إصلاح حال المسلمين عامة بغير تمييز ، بينما كانت حركة عرابي في جوهرها قوامها الجنسية ، وقد جعلها هذا أوضح في معنى التومية ومن ثم قدر

(١) W.S. Blunt, The secret history of the English occupation of Egypt, p. 131.

لها أن تكون أكثر شهرة وذيوعاً » . وبدأت هذه الدعوة في النضج في عهد إسماعيل عندما عادت الخطوة في الجيش إلى العنصر الجبركسي الدخيل . وفي أوائل عهد إسماعيل وقع خلاف بين عرابي وبين اللواء خسرو باشا الشركسي فقدمه إلى مجلس عسكري وتمكن من فصله من الجندية ، وظل عرابي ثلاث سنوات مبعداً عن عمله حتى عفا عنه إسماعيل بعد أن ظلت مظلومته لديه هذه السنوات الثلاثة مهملة في غير سبب ظاهر .

وهكذا تأصلت في نفس عرابي روح الكراهية لضباط الجيش من الشراكسة والترك الذين عارضوا ترقية الضباط المصريين ، إذ ظل عرابي نتيجة لهذه السياسة - برتبة قائمقام لمدة تسعة عشر عاماً . ويعتبر عام ١٨٧٥ نقطة تحول هامة في حياة أحمد عرابي ، فلقد ألحق عرابي بالخلعة الحشيشية في تلك الحرب (١٨٧٥ - ١٨٧٦) التي قامت أصلاً بناء على رأي الحزب الشركسي التركي في الجيش . ولم يكن عمل عرابي في تلك الحرب هو عمل الجندي المحارب بل كان « مأمور مهمات » بمصوع . ولقد أغضبت هذه الحرب عرابي غضباً شديداً . إذ أيندت في أثناءها فرقة مصرية بأكملها بسبب الخلافات بين كبار الضباط الأتراك وبين القادة الأمريكيين الذين استخدمهم إسماعيل في الجيش منذ عام ١٨٦٩ ، وكان من هؤلاء الجنرال وليم لورنج (Loring) الذي اتهم بأنه كان يتصل عن طريق أحد القساوسة بالأخباش ويطلعهم على كل شيء . وقم عرابي وكثير غيره من الضباط المصريين على الخديو ، وأيقن منذ هذه الحرب أنه لاصلاح لمصر إلا بالقضاء على الفساد من أساسه .

وعبر هؤلاء الضباط عن سخطهم بعد عودة حملة الجبشة بتأسيس جمعية « مصر الفتاة » السرية التي انضم إليها كذلك بعض الطلبة والإدباء وهي الجمعية التي أنشأها أصلاً على الروي وانضم إليها علي فهمي وأحمد

عرايى وعبد المال حلمي • ولم يلبث أن أصبح عرايى عضواً بارزاً فيها • وكان هدف هذه الجمعية في ذلك الوقت ، إلى جانب التخلص من الطبقة الشركسية التركية في الجيش وفتح باب الترقى أمام المصريين ، القضاء على حكومة إسماعيل وعزل الخديو نفسه بصفته مصدر الفساد في مصر • وازداد اتصال عرايى بالناقمين من العناصر المدنية من أعضاء الحزب الوطني واقترح خلع إسماعيل ، ولكن على حد قول عرايى « لم يكن يوجد يومئذ من يقود هذه الحركة ، ولذلك فإن مقترحي لم ينفذ وإن حاز القبول ، وقد ألقى عزل إسماعيل بعد ذلك عبئاً ثقيلاً عن كواهلنا وعم الفرح ، ولكن لو أننا فعلنا ذلك سنا لكان أفضل إذ أننا كنا نستطيع أن نتخلص من أسرة محمد علي كلها فإنه لم يكن فيها حاكم صالح إلا سعيد ، وكنا نستطيع أن نعلن إقامة جمهورية ، وقد اقترح الشيخ جمال الدين (الأفغاني) على الشيخ محمد عبده أن يقتل إسماعيل عند جسر قصر النيل ووافق محمد عبده على ذلك » • واتخذ أعضاء جمعية « مصر الفتاة » من جريدة « أبو قنارة » لسان حالهم •

وعندما تولى محمد توفيق (١٨٧٩ - ١٨٩٢) الحكم بعد عزل والده ، اعتقد المصريون أن الخديو الجديد سوف يحقق لهم الكثير من الآمال ، فقد سبق له الانضمام إلى المعارضة في عهد أبيه ، وكان من تلاميذ جمال الدين الأفغاني • ولكن توفيق كان ضعيف الشخصية ، ولقنه خلع والده درساً أثّر فيه طيلة حياته ، إذ اقتنع بأن المحافظة على عرشه تقتضي الاعتماد على إنجلترا وفرنسا والانصياع لإرادتهما • ولقد أثبتت له إنجلترا وفرنسا أن في إمكانهما حماية عرشه ، وذلك عندما حاول السلطان العثماني إلغاء بعض الامتيازات التي سبق أن منحها لخديو مصر بمقتضى فرمان الشامل الصادر في ٨ يولية عام ١٨٧٣ • فاعترضت الدولتان على إدخال أي تغيير جوهري في مركز مصر السياسي ، وما كانت إنجلترا وفرنسا

تهذفان من وراء ذلك صالح مصر أو محمد توفيق بل تدخلتا من أجل حماية مصالحهما الخاصة ، السياسية والتجارية والمالية في مصر . وأصرت الدولتان على أن يخالو فرمان إسناد الخديوية إلى توفيق من أي كلمة تحتل أكثر من معنى . وأخيراً أصدر السلطان في ٧ أغسطس فرمان الجديد الذي أكد سيادة السلطان العثماني ، وحدد عدد الجيش المصري بشمانية عشر ألف جندي ، كما نص على أن تدفع مصر جزية سنوية قدرها ٧٥٠.٠٠٠ جنيه تركي ، وألا يعقد الخديو قروصاً جديدة إلا إذا كان الغرض منها إصلاح المالية المصرية وبشرط موافقة الدائنين أو ممثلهم الرسميين .

وما أن اطمان محمد توفيق بصدور فرمان السلطان حتى اتجه إلى الحكم المطلق وأظهر رغبته في التخلص من محمد شريف باشا ، رئيس الوزراء . وكان شريف باشا قد قدم استقالته من الوزارة عقب تولية توفيق الحكم ، ولكن الخديو طلب منه البقاء في الحكم ، وكلفه في ٢ يوليو ١٨٧٩ بتشكيل الوزارة الشرفية الثانية . وكان شريف ، كما سبق لنا الإشارة إلى ذلك ، من أنصار النظام الدستوري . وفي ١٧ أغسطس عام ١٨٧٩ قدم شريف استقالة وزارته وكان ذلك يرجع إلى تمسكه ببرنامجه الدستوري ، وعدم اطمئنان مثلي إنجلترا وفرنسا إلى بقائه في الوزارة لميوله الدستورية هذه . وألف توفيق وزارة برأسته هو نفسه في ٢٨ أغسطس . وحتى يجعل الوزارة المصرية خالصة ، ولا يغضب إنجلترا وفرنسا ، أصدر الخديو مرسومين في ٤ سبتمبر و ١٥ نوفمبر عام ١٨٧٩ بإعادة نظام المراقبة الثنائية ، ووافقت إنجلترا على تعيين سير إيفلن بيرنج (Evelyn Baring) ، كما وافقت فرنسا على تعيين المسيو دي بلنيير (de Billignières) وسمح لهذين الممثلين بحضور جلسات مجلس النظار (الوزراء) على أن يكون رأيهما استشارياً ، ولكن أصبح لهما تفوذكير

في الحكومة بحيث لا يصدر أمر له علاقة بالأموال المالية دون موافقتها ،
وأصبحت منذ ذلك الوقت الحاكم الحقيقي لمصر ، وعلى أية حال لم تستمر
وزارة توفيق طويلاً ، إذ استدعى رياض باشا من أوروبا — بناء على
نصيحة كل من إنجلترا وفرنسا — وعينه رئيساً للوزارة في ٢١ سبتمبر
عام ١٨٧٩ •

اختار محمد توفيق مسندى رياض باشا (١٨٣٤ — ١٩١١) لما عرف
عنه من ميل للحكم المطلق ، ورغبة عن النظم الدستورية ، وإذعان للتدخل
الأجنبي . فلقد ظل رياض باشا يتعاون خلال الفترة التي شغل فيها منصب
رئيس الوزراء (٢٠ سبتمبر ١٨٧٩ إلى ٩ سبتمبر ١٨٨١) مع المراقبين
المالين الذين كانوا يحكمون من وراء ستار . حقيقة إن رياض قد قام ببعض
الإصلاحات، إذ ألغى السخرة والضرب بالكرياج كما ألغى ما يقرب من ثلاثين
ضريبة من الضرائب البغيضة التي فرضت في عهد إسماعيل، ولكن كل ذلك لم
يغير من نظرة طبقة ملاك الأراضي الزراعية إليه لموقعه العدائي السابق من مجلس
شورى النواب ، ثم لإلغائه قانون المقابلة في ٦ يناير عام ١٨٨٠ . كما أعطى
رياض حكام الأقاليم سلطات واسعة فأرسلوا الناس إلى السجن وإلى
أقاصي السودان دون محاكمة . وبالإضافة إلى ذلك ، أصدر توفيق في ١٧
يوليو عام ١٨٨٠ قانون التصفية (لتسوية الديون) الذي أصبح أساساً
لنظام مصر المالي حتى عام ١٩٠٤ . ولقد جاءت هذه التسوية نتيجة للسيطرة
الأجنبية على الحكومة المصرية التي أصبحت عاجزة عن التصرف في مصادر
دخلها . ولم يقابل المصريون قانون التصفية بشيء من الإرتياح ، بل اتهموا
الخدو و حكومته بالاستسلام للأجانب لأنه من غير المعقول أن يخصص
قانون التصفية نصف دخل الدولة لمصلحة الأجانب . ولم يحسب قانون
التصفية حساباً لحقوق أصحاب الديون من الأهالي ، فالغنى دين المقابلة،
وحدد مبلغ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه انجليزي تعويضاً يدفع على أقساط سنوية

لمدة خمسين سنة . وازداد سخط طبقة ملاك الأراضي إذ رأوا أنهم لم يفاوضوا التعويض الكافي نتيجة لإلغاء دين المقابلة . ومما زاد من تدهور الموقف أن رياض باشا كرم الصحف لأنها شنت هجوما عنيفا على سياسة حكومته وصادر الصحف الوطنية لنشرها مقالات ضد الحكومة ، ومنع بعض الجزائد مثل « أبو نضارة » من دخول مصر . وبذلك مهد السبيل لقيام الثورة وحدث فضال حاد ذي ثلاث شعب : « بين روح القومية الصاعدة ، والسلطة الخديوية المتهاوية ، والأجانب بنفوذهم القوي في البلاد » (١) .

ومما ساعد أيضاً على ازدياد السخط العام في مصر ، سياسة عثمان باشا رفقي ، وزير الحرية في وزارة رياض باشا . وكان رفقي رجلاً شركسياً متعصباً لبني جلده يعمل على ترقية لهم لأعلى المناصب دون جدارة واستحقاق . ودفعه بغضه الأعى وكرهه للضباط المصريين في الجيش إلى إصدار قرارات ٢١ يوليو عام ١٨٨٠ التي وجد فيها المصريون اضطهاداً ظاهراً لهم ، فتلك القرارات التي أصدرها رفقي حرمت المصريين حق الترقية في الجيش ، وقصرت الترقيات والتعيينات على الأتراك والشراسة الذين أراد لهم أن يظلوا العنصر السائد في الجيش . ولم تقتصر سياسة عثمان رفقي على ذلك ، بل كان يسخر الجند في أعمال لا تمت بصلة إلى الجندية كخفر الترغ ومد السكك الحديدية وزراعة أراضي الخديو . وعارض الضباط الوطنيون هذه السياسة ، وتوالت اجتماعاتهم السرية ، وكان أهمها الاجتماع الذي عقد بدار أحمد عرابي في ١٦ يناير عام ١٨٨١ وحضره علي فهمي الديب ، قائد الحرس الخديوي ، وعبد العال خطمي ، وأحمد عبد التفار ، وعلي الروبي ومحمد عبيد . واختار المجتتمعون عرابي زعيماً لهم لكي ينوب عنهم في رفع شكائهم إلى الخديو . وروى عرابي ما حدث

(١) محمد رشدي صفيوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر ١٤-١٥ .

في هذا الاجتماع الذي تم فيه انتخابه زعيماً للحزب العسكري : « قالوا كلهم إنا فوضنا إليك هذا الأمر فليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك ، فقلت : كلا ، بل انظروا إلى غيري وأنا أسمع له وأطيع وأنصح له جهدي ، فقالوا إنا لا نبغي غيرك ولا تثق إلا بك ، فأبنت لهم أن الأمر عسير ، ولا يسع الحكومة إلا قتل من يتصدى له ، فقالوا نحن تفديك وتفدي الوطن العزيز بأرواحنا ، فقلت لهم : أقسموا على ذلك ، فأقسموا على السيف والمصحف » . (١) واختير عرابي لجرأته وصدقه ووطنيته ، وذهب ويرفقته زميلاه عبد العال حلمي وعلي فهمي لمقابلة رياض باشا ، ورفقوا إليه باسم الضباط عريضة طلبوا فيها عزل عثمان رفقي من وزارة الجهادية (الحرية) وإسناد هذا المنصب إلى وزير وطني ، كما طالبوا بإصلاح نظام الترقية في الجيش .

.. وحاول رياض إقناع الضباط بسحب العريضة ولكنهم رفضوا وأصرروا عليها . واجتمع مجلس النظار برئاسة الخديو واستقر الرأي على تقديم الضباط الثلاثة للمحاكمة أمام مجلس عسكري . واستدعى الضباط إلى وزارة الجهادية بقصر النيل ، وما كاد ثلاثتهم يدخلون الوزارة في أول فبراير عام ١٨٨١ حتى تم القبض عليهم ومحاكمتهم أمام مجلس عسكري . ولما شاع ذلك النبأ في دوائر الضباط الوطنيين ، هجم الضابط محمد عبيد على رأس قوة من جنوده على قصر النيل ، وأخرجوا الضباط الثلاثة من السجن . وتوجه الجميع بعد ذلك إلى قصر عابدين وجددوا طلب عزل وزير الجهادية ، فاستجاب توفيق لمطلبهم ، وعزل عثمان رفقي وعين محمود سامي البارودي ناظراً للجهادية .

ولا شك في أن انتصار عرابي في هذه الجولة على الخديو توفيق قد

(١) الأرفعي : المصدر السابق ، ص ٨٦ .

أدى إلى ذبوع صيته في جميع أنحاء البلاد ، وأصبح موضع إعجاب الأعيان والفلاحين . ويرى بلنت أثر هذه الحركة على مركز عرابي وشعبيته فيقول : « أصبح مقامه في بضعة أسابيع مقام رجل ذي نفوذ وقوة في مصر ، أو على الأقل أصبح يعزى إليه القوة . وصارت تتقاطر عليه الظلمات من أناس عانوا الظلم ، ولقد أذاع صيته خارج القاهرة ظهوره بمظهر من يحمي الفلاحين من جور الحكام الشراكسة ، واتصل به كثيرون من الأعيان وأشياخ البلاد ، وكان يرد كلا بما يسعه من رد حسن أو بما يدخل في طوقه المحدود من عون ، وكان يؤثر في الناس تأثيراً حسناً أينما لقوه بحسن محضه وبإتسامته الجذابة وفصاحته في الحوار . ويجب أن نذكر أنه في تاريخ مصر لم يبرز في مدى ثلاثة قرون على الأقل فلاح بسيط إلى حد أن يصبح ذا مكانة سياسية لها خطرها ، أو إلى حد أن يصبح داعية إصلاح أو إلى أن يهمس بكلمة تدعو حقاً إلى الثورة » .^(١) وهكذا أصبح أحمد عرابي زعيم العسكريين والمدنيين أو بالأحرى — كما يقول بعض المؤرخين — زعيم الحركة الشعبية الوطنية المطالبة بالحرية .

ولم تقتصر مطالب زعماء الحزب العسكري على المسائل المتعلقة بالجيش ، بل تعدت ذلك إلى الرغبة في الإصلاح وإقامة العدل على قاعدة الحرية والإخاء والمساواة . وذلك لا يتم إلا بإنشاء مجلس النواب وإيجاده ودلاً . ولم يوافق توفيق — بطبيعة الحال — على هذه الخطوة. ورأى فيها اعتداء على سلطته وحقوقه ، ولذلك لم يكن متوقفاً أن تصفو العلاقات بينه وبين زعماء الحزب العسكري . واعتقد الخديو أيضاً أن محمود سامي البارودي هو سبب ما في الجيش من فوضى ، وأغضبه رفض عرابي

(١) رولستين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة هيد الحميد العبادي ،

والبارودي لمحاولة الحكومة تسخير الجنود في حفر الترع بقصد إبعادهم عن العاصمة ، وازدياد اتصالهم بزعماء الحزب الوطني . ولذلك قرر الخديو عزل البارودي من منصبه وعين مكانه صهره داود يكن باشا ، الذي اتبع الشدة في معاملة ضباط الجيش ، فخطر عليهم الاجتماع بالمنازل أو التحدث في السياسة ولكن أمراء الآلايات ردوا إليه هذه الأوامر العسكرية قائلين إنها « مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكري » .

ووجد عرابي أن الحل الطبيعي للتخلص من تلك الحالة هو إقامة الحياة النيابية الدستورية ووضع حد للسيطرة الإنجليزية الفرنسية على الحكومة ، فاتصل بالعلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ العربان لمساعدته على تحقيق ذلك . واجتمع عرابي بزعماء الحزب الوطني ، وكان قد تجمع لديهم بعض عرائض يطالب الشعب فيها بعزل وزارة رياض ودعوة مجلس نواب على أساس دستوري ، واتفق معهم على القيام بمظاهرة سلمية تأييداً لمطالب الأمة ، وحدد لهذه المظاهرة الوطنية يوم ٩ سبتمبر عام ١٨٨١ . أمام سراي عابدين . وكتب عرابي إلى وزير الحرية يخبره بأمر هذه المظاهرة ، وطمان قناصل الدول الأوروبية على أرواح الأجانب المقيمين في القاهرة .

وفي اليوم المحدد لهذه المظاهرة الوطنية ، احتشد في ميدان عابدين ما يقرب من أربعة آلاف جندي معهم مدفعيتهم وضباطهم ، وتجمعت وراءهم الآلاف من أهل القاهرة ووفود الأقاليم لتري تجدي أحمد « فلاحى » مصر للخديو الذي كان يعتقد ألا رأى إلا رأيه . ونزل توفيق إلى الميدان يحيط به المستر تشارلز كوكسن (Cookson) قنصل إنجلترا بالإسكندرية ، والجنرال الأمريكى استون (Stone) رئيس أركان حرب الجيش المصرى ، وسير أوكلاند كلفن (Sir Auckland Colvin) المراقب المالى البريطانى ، وبعض الضباط الأوروبيين والوطنيين . وقد شجع كلفن

الخديو على أن يواجه الجيش بنفسه ، وكان يوحي إليه بما يقوله وما يفعله . ويروي عرابي بنفسه ما حدث في ذلك اليوم التاريخي المشهود فيقول : « ولما وتقت بين يديه (الخديو) مشيراً بالسلام خاطبني بقوله ما أميباب حضورك بالجيش إلى هنا ؟ فأجبتُه بقولي : « جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والأمة وكلها طلبات عادلة » ، فقال : « وما هي هذه الطلبات » ؟ فقلت : « إسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوروبي وإبلاغ الجيش إلى العدد المعين في فرمانات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية التي أمرتم بوضعها » فقال : « كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها ، وأنا خديو البلد أعمل زي ما أنا عاوز ، وقد ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي وما أتم إلا عبيد إحساناتهم » ، فقلت : « لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا ترثاً وعقاراً ، فوالله الذي لا إله إلا هو إنا سوف لا نورث ولا نستعيد بعد اليوم » . وعند ذلك أشار كلفن على الخديو بالعودة إلى القصر ، وأخذ كوكسن يغدو ويروح بين عرابي والخديو . جاءه آخر الأمر يخبره باستسلام الخديو لبعض هذه المطالب . يُقال وزارة رياض باشا في اليوم التالي ، وبعد أربعة أيام أسندت الوزارة إلى محمد شريف باشا بطل الدستور ، كما أحال المطالب الخاصة بتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش إلى القسطنطينية .

ولقد ظل شريف باشا متردداً في تشكيل وزارته الثالثة حتى تعهد له العرابيون بعدم تدخل العسكريين-الوطنيين في السياسة ، وأسند نظارة الجهادية والبحرية إلى محمود سامي البارودي . وأوضح شريف باشا في كتابه الذي رفعه إلى الخديو الأسباب التي دفعته إلى قبول الوزارة ، وأشار إلى أنه قبلها نزولاً على إرادة الأمة . وحرص شريف على أن يضع في برنامج وزارته الجديدة ما يدعو الدول الأجنبية إلى الاطمئنان على مصالح رعاياها ، لأن الدول الأوروبية لم تكن راضية عنه منذ أن وقف

مواقفه المشهورة في عهد الخديو إسماعيل . وفي يوم ١٨ سبتمبر ١٨٨١ ، قابل شريف وفداً من الأعيان على رأسهم محمد سلطان باشا وسليمان باشا أباطة وعبد السنزم المويلحي وغيرهم ، وقد دعوا له عرضة مؤقتة عليها من ١٥٠٠ من عمد البلاد والأعيان يطلبون فيها إنشاء مجلس النواب وبث روح الحرية في مصر . وفي ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ ، أصدرت الوزارة القوانين العسكرية التي اقترحتها لجنة إصلاح الجيش في عهد البارودي والتي اشتملت على القوانين الخاصة بتحسين حالة الضباط والجنود وكفالة حقوقهم في الترقيات والمرتبات والمعاش . وعندما تولى شريف الوزارة تقرر أن يسافر عرابي وآلايه إلى رأس الوادي بمديرية الشرقية وأن يسافر عبد العال حلمي وآلايه السوداني إلى دمياط . وفي ٨ أكتوبر عام ١٨٨١ ، سافر آلاي عرابي من القاهرة بين مظاهر الحماسة والتكريم ، وخطب في المودعين قائلاً : « سادتي وإخواني : بكم ولكم تننا وطلبنا الحرية وقطعنا غرس الاستبداد ولا تنثنى عن عزمنا حتى نحي البلاد وأهلها ، وما قصدنا بسمينا إفساداً ولا تدميراً . ولكن لما رأينا أننا بتنا في إذلال واستعباد ولا يتمتع في بلادنا إلا الغريباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة » . (١)

وعمل شريف على إقامة الحياة النيابية في مصر ، إذ أنه كان مقتنعاً قبل عام الثورة بضرورة إنشاء مجلس نيابي كامل السلطة . وفي ٤ أكتوبر ١٨٨١ ، أصدر الخديو مرسوماً بإجراء الانتخابات ، وفعلاً افتتح مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر عام ١٨٨١ وانتُخب شريف منذ إجراء الانتخابات في أعداد دستور أو «لائحة أساسية» لغرضها على المجلس ، وفي ٢ يناير عام ١٨٨٢ عرض شريف الدستور على المجلس ، وقال في خطابه الذي ألقاه

(١) البرافمي : الثورة العربية ، ص ١٥٣ .

بهذه المناسبة : « لما كانت لائحة النواب التي اجتمعتم على مقتضاها لاثلاث أفكاراً جميعاً كما أوضحت ذلك منذ ثلاث سنوات وكررت بالمعروض الذي رفعته أخيراً السدة الحديوية عند طلب اجتماع مجلسكم هذا ، اشتغلت مع رفاقي بتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم ، وقد تمت ، وها أنا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لكم الحرية التامة ، في إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أي درجة أي صنف كانوا ، وتصرح لكم بنظر الموازن العمومية وإبداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أي نصرية أو نشر أي قانون أو لائحة مالم يكن بتصديق وإقرار منكم ، وكذلك عهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقهم ، والغاية فإنه لم يجبر عليكم في شيء ما ، ولم يخرج أمر مهم من حد نظركم ومراقبتكم ، إنما لا يخفي عليكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ، ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهداتها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها بعقود خصوصية ، والبعض بقانون التصفية ، فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعاً لنظرها أو لنظر النواب ؟ حاشا ، لأنه يجب علينا نيل كل شيء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشيء ما حتى نصلح خللنا بتزاد ثقة العموم بنا ونكتسب أمانة الحكومات الأجنبية » .^(١) وهكذا ضمن الدستور مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، ومراقبة عمال الحكومة ، وحق إقرار القوانين والنرايب . ومن ناحية أخرى ، حرم دستور شريف مجلس النواب حق مناقشة الميزانية وإقرارها من أجل المحافظة على التزامات مصر المالية قبل الدول الأوروبية ، وحتى لا يؤدي

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٦ - ١٨٧ .

ذلك إلى تدخل إنجلترا وفرنسا في شئون مصر . ولذلك دب الخلاف بين شريف باشا والمجلس ، إذ رأى الأعضاء أن من حقهم مناقشة الميزانية والموافقة عليها مادام لهم حق الرقابة على الإدارة العامة لمصر .

التدخل الأوروبي وانفراد إنجلترا بالاحتلال :

وفي الوقت الذي حدثت فيه « أزمة الميزانية » بين الوزارة والمجلس ، حاولت الدولة العثمانية والدولتان الاستعماريتان إنجلترا وفرنسا ، استغلال الظروف التي تمر بها مصر والتدخل في شئونها ، فبالنسبة للدولة العثمانية كانت مصر حيوية من ممتلكاتها وازدادت أهميتها خصوصا بعد مؤتمر برلين (١٨٧٨) لأنها كانت المركز المناسب المتوسط الذي يستطيع منه السلطان نشر دعايته للجامعة الإسلامية في شمال إفريقيا ووسطها ، ومن ناحية أخرى اتهم السلطان عبد الحميد كل فرصة للتدخل في شئون مصر وتعزيز مركزه فيها ، ولذلك وجد في حادث عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) فرصة سانحة للتدخل واتحال حق الإشراف عليها . فأرسل وفداً إلى مصر برئاسة علي نظامي باشا في ٦ أكتوبر ١٨٨١ دون أن يستشير مصر أو يتباحث مع حكومة الخديو في هذا الشأن . واقتنع المسيو تسو (Tissot) - سفير فرنسا في الآستانة - بأن غرض السلطان من إيفاد هذا الوفد هو إرسال قوة عثمانية تحتل مصر وتحتل الجيش المصري وتوزع الضباط المصريين على الفرق العثمانية المقيمة في أماكن قاصية من الإمبراطورية ، وخلع توفيق وتنصيب وال عثمانى عادي يحكم مصر لمدة خمس سنوات . كما سرت الإشاعات في مصر بأن الأتراك على وشك التدخل لإقرار النظام في مصر ، وأرسل سنكفكز (Sienkiewicz) ، قنصل فرنسا العام في مصر ، إلى باريس أن الجاليات الأوروبية قد اندفعت لهذا الاحتمال . (١)

Tissot à Barthélemy Saint-Hilaire, 15 Sept. 1881, Docu-(١)
ments diplomatiques français, 1er Série, IV, No. 134

وأعلن السلطان أن الهدف من البعثة هو إبلاغ الخديو توفيق بموافقتهم على الطريقة التي نجح بها في تسوية مشاكل مصر . وفي الواقع لم يكن هناك مبرر على الإطلاق لزيارة الوفد العثماني لمصر ، فقد ثارت انجلترا وفرنسا ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة إقامة الوفد العثماني في مصر . وفي نفس الوقت قررت انجلترا وفرنسا إرسال بارجتين إلى ميناء الإسكندرية ، ولكنهما غادرتا الميناء في ٢٠ أكتوبر عام ١٨٨١ . غداة مغادرة الوفد العثماني لمصر . (١)

وأما فيما يختص بإنجلترا ، فقد ظلت سياستها الخاصة نحو مصر تعمل حتى عام ١٨٧٠ على بقاء العلاقات بين السلطات والخديو كما تحددها فرمانات ١٨٤١ و ١٨٧٣ و ١٨٧٩ . ولكن بعد فتح قناة السويس للملاحة في عام ١٨٦٩ رأت الحكومة البريطانية أن من الضروري الإشراف على مصر ذاتها . وأخذت بهذا الرأي فعلاً . بد شرائها لأسهم الخديو في قناة السويس عام ١٨٧٥ . وزاد اهتمام إنجلترا بمصر بعد احتلالها لجزيرة برص في عام ١٨٧٨ ، وفكرت جدداً في احتلال مصر والاستثمار بها وحدها . مد أن احتلت فرنسا تونس في عام ١٨٨١ . (٢) وأما فرنسا ، فقد بنت سياستها على أساس مصالحها الاستعمارية ، وكانت ترى أن صلتها بمصر لينة ووثيقة إذا قورنت بصلات الدول الأخرى بمصر ، وترى أن مشروع قناة السويس هو مشروعها . ولذلك أصرت على ألا يكون للدولة العثمانية وذا حقيني في مصر ، وعملت أيضاً على عرقلة نمو المصالح البريطانية استعمارية فيها ، واتفقت مع إنجلترا في عام ١٨٧٥ على أن يكون النفوذ رئيسي استعماري مساوياً للنفوذ الإنجليزي الاستعماري في مصر .

(١) Rifaat, The awakening of modern Egypt, pp. 186-187.

(٢) محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر ، ص ٣٠-٣٥ .

وزاد اهتمام فرنسا بمصر عندما جاء الجمهوريون إلى الحكم في فرنسا في أواخر عام ١٨٧٧ • وبذل وادنجتون (Waddington) جهده لمنع احتلال إنجلترا لهذه البلاد • وفي عام ١٨٨١/١٨٨٢ لعب جمبتا ، زعيم الجمهوريين الفرنسيين ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ، دوراً خطيراً في المسألة المصرية • فلقد حرص تماماً على ألا يترك للحكومة الإنجليزية فرصة واحدة للتدخل وحدها في مصر : وعمل على الاشتراك مع الحكومة المصرية في الخطوات التي تتخذها نحو المصريين ، وكان جمبتا -وهو يهودي الأصل- يرى أيضاً أن تأييد الحكم النيابي الديمقراطي في مصر يتعارض مع مصالح فرنسا الاستعمارية : وأقنع حكومة الأحرار في إنجلترا بزعامة جلادستون (Gladstone) بالتعاون مع الحكومة الفرنسية في مصر لصيانة مركز الخديو والنفوذ الأوروبي •

وأظهر جمبتا كرهه للحركة الوطنية المصرية ودمغها «بالتعصب الإسلامي» و «بالاتجاهات العسكرية» و «بالأحلام الثورية» • واستغل جمبتا فرصة افتتاح مجلس النواب في مصر لتطبيق سياسته وأقنع الحكومة البريدائية بإرسال مذكرة مشتركة إلى مصر في ٨ يناير عام ١٨٨٢ • وقد جاء فيها : « إن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران أن تثبيت سمو الخديو على العرش طبقاً لأحكام الفرمانات التي قبلتها الدولتان رسمياً هو الضمان الوحيد لاستتباب النظام ولتقدم سعادة مصر ورفاهيتها التي يهم فرنسا وإنجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقاً وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر • ولا يظايرهما شك في أن الجهر بمزهما في هذا الصدد سيكون له أثره في اتقاء الأخطار التي يمكن أن تستهدف لها حكومة الخديو • ومن المحقق أن هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وإنجلترا اتحاداً وثيقاً للتغلب

عليها . وتعتمد الحكومتان أن سمو الخديو يجذ من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التي هو في حاجة إليها لإدارة شئون الشعب المصري والبلاد المصرية » . (١)

وواجه المصريون المذكرة المشتركة بالسخط لاسيما عندما علموا بأن توفيق قد قبل المذكرة وكتب إلى قنصلي إنجلترا وفرنسا يشكر حكومتيهما على ما تبديان من عطف نحوه . وإذا كان توفيق لم يعبأ بالرأي العام في مصر ، فإن المذكرة قد أضعفت مركزه أمام الشعب المصري . وشعر المصريون بأن مثل هذه الخطوة الخطيرة التي اتخذتها الدولتان ما كانت لتتخذ دون تدبير مقصود وأنها مقدمة لتطورات هامة . واجتمع قادة الثورة في وزارة الحرية لبحث الموقف ، وهناك انضم إليهم محمود سامي البارودي الذي بدد مخاوفهم وغضبهم ، وأسرع إلى مجلس الوزراء لكي يخبر زملاءه بالأثر الذي أحدثته المذكرة المشتركة على الضباط . فتوجه الوزراء برئاسة شريف باشا إلى الخديو ، واتفق الجميع على إرسال مذكرة إلى الباب العالي معربين عن رفضهم لها ، ولام أعضاء مجلس النواب الخديو الذي اعتقدوا أنه طلب من مالت (Malet) ، قنصل إنجلترا العام في مصر ، أن يحصل من الحكومة الإنجليزية على هذا التصريح .

وعلى أية حال ، فقد أدرك المصريون ضرورة توحيد صفوفهم وأصبح اسم عرابي والزعماء العسكريين على كل لسان لاسيما وأن المذكرة المشتركة قد أوضحت بطريق غير مباشر أن التدخل العسكري غير بعيد الاحتمال . وشجعت المذكرة المشتركة المصريين على تحدي المراقبة الثنائية وأصر أعضاء مجلس النواب على موقفهم بالنسبة لمسألة الميزانية . وفي ٢٦ يناير ١٨٨٢

Gambetta à Sienkiewicz, 7 Janv. 1882, Documents di-(١) plomatiques français, 1er Série, IV, pp. 217-218.

طلب قنصلا إنجلترا وفرنسا - بإيعاز من الزعماء الثوريين - ألا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية . ولما كان شريف يخشى تدخل الدولتين في مصر ، فقد أراد أن يرجى مسألة حق المجلس في مناقشة الميزانية . ولكن الزعماء المدنيين والعسكريين لم يوافقوا على هذا الرأي ، وانفض المراسلون من حول شريف وعمداً على إقصائه عن الحكم . وإزاء مطالبة المدنيين والعسكريين باستقالة وزارة شريف ، قدم الأخير استقالته في ٢ فبراير عام ١٨٨٢ وألف محمود سامي البارودي في ٤ فبراير عام ١٨٨٢ وزارة الثورة ، وتقلد أوزير وزارة الحرية فيها أحمد عرابي . ومما لاشك فيه أن سقوط وزارة شريف وإسناد الوزارة إلى البارودي يعد انتصاراً حاسماً للحزب العسكري ، وتحديداً سافراً للمراقبة الثنائية والتدخل الأجنبي .

وفي ٧ فبراير عام ١٨٨٢ أقرت حكومة الثورة « اللائحة الأساسية » أو الدستور متضمناً مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وحق المجلس في إقرار الميزانية . وفرح النواب والمصريون جميعاً من مدينيين وعسكريين لصدور الدستور ، ويتجلى ذلك في الحفلات العديدة التي أقيمت غداة صدور الدستور . وبقدر ما فرح المصريون كان استياء الأجانب ، وحقدت الدولتان على وزارة الثورة وثارت ثائرتها ووجهت صحفها المطاعن إليها وعمل كل من مالت وكلفن على تشويه الثورة لدى الحكومة البريطانية ولدى الرأي العام البريطاني . وظلت إنجلترا تنتظر الفرصة المواتية للتدخل حتى وقع حادث المؤامرة الشركسية فاستغله الإنجليز أسوأ استغلال . ولقد كان لهذه المؤامرة الخطيرة أثر كبير في تطور الأحداث بعد ذلك . وكان هدف المؤامرة التي اكتشفت خيوطها في أبريل عام ١٨٨٢ اغتيال الوزراء وكبار زعماء الحزب الوطني وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الثورة . وكان المتآمرون من الأتراك

هي الأهداف الحقيقية التي دفعت محمد علي لغزو هذه الأقاليم البعيدة التي لم تخضع من قبل للسيطرة العثمانية • فارسال حملة إلى هذه المناطق قد يخلصه من جنده الألبانيين المشاغبين • ومن ناحية أخرى هددت بقية المماليك الهاربين من مصر والموجودين في دنقلة حكم محمد علي في مصر • وكان محمد علي قد أرسل في عام ١٨١٢ سفارة إلى سلطان التونج تحته على طرد المماليك من ممتلكاته ، ولكن السلطان كان ضعيفاً ولم يستطع تنفيذ ذلك المطلب • ولكن السفارة من ناحية أخرى ، أضررت معها بعض الأخبار المهمة عن الوضع في أقاليم وادي النيل • أما هدف محمد علي الرئيسي من القيام بهذا الغزو فهو محاولة الحصول على عبيد لجيشه ، لأنه لم يعد يعتمد على جنده الألبانيين • فأراد محمد علي أن يكون جيشاً على النمط الأوروبي لكي يؤكد تفوقه على جميع منافسيه في الداخل (ومن المحتمل على أعدائه في الخارج أيضاً) •

وإذا كانت المحاولات التي قام بها السلطان سليم الثالث لإصلاح الجيش قد أدت إلى سقوطه ، فلقد قام الجند بثورة عسكرية في القاهرة أثناء الحرب الوهابية عندما علموا أن محمد علي يفكر في القيام ببعض الإصلاحات في الجيش • وكان تجنيد جيش من العبيد مسألة تقليدية اتبناها حكام المسلمين ، عندما كانوا يتعرضون للخطر من جانب الجنود الذين يعتمدون عليهم في إرسالهم إلى مركز القوة • ولم يقصد محمد علي بغزو المناطق الواقعة جنوب مصر أن يسترق المسلمين الأحرار في هذه الأماكن بل أراد الوصول مباشرة إلى مناطق الوثنيين في أقصى الجنوب وهي المناطق لتقليدية التي تذهب إليها الحملات لجمع العبيد • ومما دفع محمد علي أيضاً لغزو السودان تقرير غير صحيح عن وجود الذهب في السودان • قد أسند محمد علي قيادة الحملة الرئيسية إلى أحد أبنائه وهو إسماعيل باشا ، وغادرت الحملة أسوان في صيف عام ١٨٢٠ ، ووصلت إلى

سنار في يونيو من العام التالي حيث أعلن آخر سلاطين الفونج خضوعه ، ولكن مماليك دنقلة هربوا قبل وصول الحملة ، وقامت حملة أخرى في نفس الوقت في عام ١٨٢١ بغزو كردفان . وبالرغم من أن الفتوحات الأولى كانت سهلة ، فإن استيلاء السودانيين من الحكام الأجانب الجدد ومن ضرائبهم تمثل في شكل ثورة مفاجئة بدأت بذيح إسماعيل باشا وحاشيته في شندي في أكتوبر أو نوفمبر عام ١٨٢٢ ، ولكن أمكن القضاء على هذه الثورة . وإلى وقت قيام الثورة المهدية بعد ذلك بسنين عاماً ظلت الأراضي السودانية خاضعة للحكم التركي المصري (١) .

وقد تلا غزو السودان مباشرتهم تنظيم جيش محمد علي الجديد من العبيد . وكان محمد علي يحتاج في بادئ الأمر إلى تكوين فرقة من الضباط بالجيش المصري فجمع حوالي ألف من المماليك الشبان ممن يمتلكهم الوالي وأحياناً مصر في ذلك الوقت ، وكما يقول كلوت بك « ما من عظيم من عظماء القطر إلا وقدم عدداً من مماليكه لهذا الغرض ، حتى بلغ عدد أولئك الشبان ألفاً ، وكان المقصود أن يكونوا نواة للجيش المصري » ، في ثكنات حديثة البناء في أسوان . وقد تلقى هؤلاء تدريباً عسكرياً أوروبياً على يد ضباط جيش نابليون السابقين الفرنسيين والإيطاليين الذين انتهت أعمالهم العسكرية فجأة نتيجة لتسوية فينا . وكان أشهر هؤلاء الكولونيل سيف الذي اعتنق الإسلام وعرف في التاريخ المصري باسم سليمان باشا الفرنساوي . أما بالنسبة للعساكر فكان الوالي في أول الأمر لا يريد اختيارهم من الأتراك أو الأرناؤوط لجهلهم للنظام وكرههم لأحكامه ولم يجد باباً مفتوحاً أمامه إلا الاعتماد على تجنيد السودانيين من أهل كردفان وسنار . وقد جنّد فعلاً منهم ثلاثين ألفاً في عام ١٨٢٣ وأرسلهم على الفور

(١) انظر :

P. M. Holt. A modern history of the Sudan, pp. 35-48.

فريسينيه في ١٢ مايو القيام بمظاهرة بحرية هدفها إرهاب العسكريين
القائمين بشئون الحكم في مصر وإسقاط الوزارة ، ووافق جرانفل -وزير
خارجية إنجلترا - على هذا الاقتراح في الحال . وأبحرت السفن الإنجليزية
الفرنسية إلى مصر ووصلت إلى الإسكندرية في ٢٠ مايو . ولكن هذه
الترتيبات التي اقترحها فريسينيه كانت ويلة على فرنسا ، لأنها أخرجتها
عن دائرة العمل الفعلي في الأزمة المصرية . وكذلك كانت آثارها ويلة على
مصر لأنها أدت إلى الاحتلال البريطاني لها في النهاية . وعلى أية حال حاول
الباب العالي إقناع الدولتين بطريقة ودية بالدول عن المظاهرة البحرية في
مياه الإسكندرية دون جدوى .

وقد أدت هذه المظاهرة - من ناحية أخرى - إلى توثيق العلاقات
بين السلطان وعراقي . وقد أحدث وصول السفن الحربية أثراً عميقاً في
مصر ، وعبر عراقي عن موقف المصريين من المظاهرات في رسالة بعث بها
إلى بلنت وقال فيها : « إن كل المقيمين بالبلاد قد جزعوا لإرسال السفن
الفرنسية والإنجليزية ، وهم ينظرون إلى هذا الإجراء على أنه دليل على
سوء نية الدولتين إزاء المصريين ، وعلى تدخلها في شئوننا دون حاجة
إلى ذلك أو أي سبب معقول . وفي الواقع أن المصريين قد صمموا على
عدم الاستسلام لأية دولة تود أن تتدخل في شئوننا الداخلية ، كما صمموا
على المحافظة على المزايا التي أكدت لهم المعاهدات والدول ، وهم لن
يسمحوا بالتنازل عن أقل قدر من هذه المزايا مادام فيها عرق ينبض بالحياة .
وسيبذلون كل ما في وسعهم للسهر على المصالح الأوروبية وأرواح الرعايا
الأوروبيين وأملاتهم وشرفهم ، مادام هؤلاء الرعايا لا يتعدون الحدود التي
ألزمهم بها القانون .^(١)

Blunt. Secret history, pp. 279-280.

(١)

وجرت محاولات كثيرة بعد وصول السفن الحربية لإسقاط الوزارة الوطنية ، وفي النهاية قدم قنصلا إنجلترا وفرنسا في ٢٥ مايو ١٨٨٢ إلى البارودي إنذاراً في شكل مذكرة ثنائية طالبت بما يأتي :

أولاً : إبعاد عرابي باشا مؤقتاً من مصر ، مع احتفاظه برتبة ومرتبته .

ثانياً : إرسال علي فهمي وعبد المال حلمي إلى داخل مصر ، مع احتفاظهما برتبتهما ومرتبتهما .

ثالثاً : استقالة الوزارة الحالية .

وأضافت المذكرة : « أن ليس لحكومتنا فرنسا وإنجلترا غاية من التدخل في شئون مصر سوى المحافظة على الوضع الراهن Status quo ، وأن يعيد للخديو السلطة المختصة به ، إذ بدونها يخشى على هذا الوضع الراهن المعمول به ؛ وبما أن توسط الدولتين ليس مبنياً على حب الانتقام والتشفي فستبذلان الجهد في صدور عفو عمومي من الحضرة الخديوية ، وستسهران على تنفيذ هذا العفو » .

وفي اليوم التالي (٢٦ مايو ١٨٨٢) رفضت الوزارة الوطنية المذكرة الثنائية على أساس أن المطالبة التي وردت بها تعتبر اعتداء على الفرمات والمعاهدات الدولية التي حددت وضع مصر . ولكن الخديو خالف رأي وزارته وأعلن موافقته على الإنذار ، ولذلك استقال البارودي في نفس اليوم احتجاجاً على ذلك ، وقال في كتاب إن قبول الخديو الإنذار فيه مساس بحقوق السلطان . ولم يتردد الخديو في قبول استقالة الوزارة مهما تكن النتائج ، فهو لم يعد يهمل إلا استعادة سلطته المطلقة ولو أدى ذلك إلى ضياع مصر . وظل الخديو يومين في حيرة ورفض شريف تأليف

الوزارة مادام العراييون محتفظين بسيطرتهم ، وزاد الموقف خطراً إلى أن وصل إلى الخديو رسالة من كبار رجال الجيش والشرطة يقولون فيها إنه إذا لم يعد عرابي إلى منصبه في اثنتي عشرة ساعة ، فهم غير مسئولين عما تنفضي إليه الحوادث . وطالب العراييون بخلع الخديو توفيق ولكنهم لما تبينوا عدم موافقة بعض النواب والأعيان على ذلك اكتفوا بالتمسك بعرابي وزيراً للحرية . وفي اليوم التالي (٢٨ مايو) استقبل الخديو وفداً مكوناً من بطريرك الأقباط وحاخام اليهود والأعيان وكبار التجار ورجوه أن يعيد عرابي إلى وزارة الحرية . ونتيجة لذلك لبى توفيق هذا الرجاء ، وبذلك فشلت مذكرة ٢٥ مايو فشلاً ذريعاً .

وتطورت الأحداث في مصر بسرعة ، وفي ٧ يونيو عام ١٨٨٢ ، وصل إلى الإسكندرية وفد من قبل السلطان عبد الحميد برئاسة المشير درويش باشا . وقوبل الوفد في مدينتي الإسكندرية والقاهرة بمظاهرات عظيمة كانت تهتف بسقوط الإنذار النهائي ، وكان يسميه الناس يومئذ اللائحة ، وكان الهمّ الشّعبي أن يقول أحد الناس « اللائحة اللائحة » فيرد الجميع قائلين « مرفوضة مرفوضة » . ولقد كانت أهداف درويش باشا متعددة ومتناقضة في نفس الوقت ، فقد كان الهدف الحقيقي من إرسال البعثة مجرد التظاهر بتثبيت مسند الخديوية ، والعمل الجدي في الواقع لتقرير سلطة الباب العالي ، بإلغاء مجلس النواب ، واستدعاء جنود عثمانين إذا لزم الأمر إلى مصر ، ثم التخلص من العسكريين أي من عرابي وزملائه . وقد أخذ درويش يستقصي أسباب الخلاف بين عرابي والخديو ، ولم يقبل عرابي أن يصحبه إلى استانبول حين عرض عليه ذلك ، كما أنه رفض أن يتنازل له عما أخذه على عاتقه من حماية الأمن ، إلا إذا حصل منه على كتاب رسمي يخليه فيه من كل تبعه .

تزايد رواج الشائعات المقلقة وخصوصا في الإسكندرية بسبب وجود الأساطيل الأجنبية في مياهها ، فطلب الأجانب المقيمون بها من قناصلهم أن يذنبوا بالسلاح استعداداً لمواجهة الطوارئ . وتوترت الأعصاب ، وحدث يوم ١١ يونيه عام ١٨٨٢ شجار بين أحد الوطنيين ويدعى السيد العجان وأحد المالطين من رعايا الإنجليز بأحد أحياء الإسكندرية . ولم يلبث هذا الشجار أن تحول إلى مذبحة مروعة . وقد اتهم عرابي وأنصاره بتدبير هذه المذبحة ولكن لا دليل مادي يؤيد هذا الاتهام . وفي الواقع أن المذبحة قد أحزنت عرابي ورفاقه ، لأن اختلال الأمن في البلاد كان لابد أن يسيء إليهم . ولذلك فإن مذبحة الإسكندرية كانت ضربة موجبة للحركة الوطنية في الصميم ، كما كانت حجة للخديو وأعوانه من الأجانب على فساد الأحوال الداخلية وتعرض أموال الأوروبيين وأرواحهم للخطر بسبب الحركة القومية التي ظل يصفها الإنجليز منذ قامت بالقوضى . ويقيم بعض الكتاب الدليل على اتهام الخديو توفيق وعمر لطفي محافظ الإسكندرية بتدبير المذبحة لأنه كان من مصلحتهما التخلص من عرابي مهما كان الثمن . (١) وقد ذكر في المناقشات التي دارت في مجلس العموم البريطاني في عام ١٨٨٣ حول مصر نبأ برقية من الخديو إلى عمر لطفي على جانب كبير من الخطر وهي : « لقد ضمن عرابي الأمن العام ونشر ذلك في الجرائد ، وقد تحمل مسئولية ذلك أمام القناصل ، فإذا نجح في ضمانه ، فإن الدول سوف تثق به وسوف تفقد بذلك اعتبارنا ، يضاف إلى ذلك أن أساطيل الدول في مياه الإسكندرية وأن عقول الناس في هياج وأن الحرب قريبة الوقوع بين الأوروبيين وغيرهم والآن فاختر لنفسك هل تخدم عرابيا في ضمانه أم هل تخدمنا ؟ »

Blunt, op. cit., pp. 497: A.M. Broadly, How we defended (١)
Arabi, p. 190.

حومة الموت قد بعثوا ليناضلوا العدو ويواجهوا نيران مدافعه ... وقد أدى الجنيح واجبه رجالاً ونساء ، كباراً وصغاراً ، ولم تكن ثمة أوسمة أو مكافآت تستحث أولئك الفلاحين على أداء واجبههم — وإنما كانت تثير الحماسة في نفوسهم عاطفة الوطنية والثورة على ما استهدفوا له من فظائع وهم في مواقفهم البواسل المجهولون الذين لم يفكر أحد فيما تحملوا من آلام » (١)

وفي مساء ١٢ يوليو انسحب الجيش من الإسكندرية وتحصن عرابي بجهة كفر الدوار. وعندما تأكد عرابي من انهيار توفيق إلى جانب الإنجليز، أرسل تلغرافاً إلى المديريات والمحافظات يحذر الجميع من اتباع أوامره . كما دعا في خطابه إلى يعقوب سامي باشا ، وكيل وزارة الحرية بالقاهرة، إلى عقد جمعية عمومية من العلماء والأعيان لكي تصدر قراراً في شأن الخديو ، وفيما يجب عمله لصالح الأمة . وفي ١٧ يوليو ١٨٨٢ ، اجتمعت الجمعية العمومية وحضرها نحو أربعمائة عضو وفي مقدمتهم الأمراء الجودون بالقاهرة وشيخ الإسلام وقاضي قضاة مصر والمفتي والنواب ووكلاء الدواوين والمديرين والقضاة والتجار ، وبعض كبار ملاك الأراضي . وبعد التشاور في الأمر ، قررت الجمعية استدعاء الوزراء إلى القاهرة وأوفدت لجنة من أعضائها للسفر إلى الإسكندرية لإبلاغ الوزراء بقرار الجمعية . وعندما علم توفيق بهذا القرار أصدر أمره بعزل عرابي من وزارة الجهادية وعده وحده مسئولاً عما يحدث لإصراره على الاستعداد للحرب ورفضه الحضور إلى الإسكندرية . وفي ٢٣ يوليو قررت الجمعية العمومية أنه بناء على احتلال القوات الأجنبية للإسكندرية ، ووجود الأسطول البريطاني في مياهها ، ونظراً للموقف الذي اتخذته عرابي لصد الأعداء ، وجب إبقاؤه في منصبه بصفته وزيراً للحرية والبحرية على أن يوكل إليه

J. Ninet, Arabi-Pacha, p. 175.

أمر القيادة العامة للجيش المصري ، وأن يمنح مطلق السلطة في كل ما يتعلق بالعمليات الحربية ، وألا يلتزم أحد بطاعة أوامر الخديو ووزرائه . وهكذا لم يحفل المصريون بأمر توفيق القاضي بعزل عرابي ، بل ازدادوا تمسكاً به والتفافاً حوله ، وأضاف الناس إلى لقب عرابي لقباً جديداً هو « حامي حمى الديار المصرية » . ويعتبر هذا القرار الذي اتخذته الجمعية العمومية أصدق دليل للرد على الذين يدعون أن الثورة العرابية ما كانت إلا فتنة عسكرية لم تؤيدها الأمة المصرية .

وبعد هذا التأييد المطلق من جانب المصريين أصدر عرابي أمراً يستدعي إلى كفر الدوار خمس الذكور في كل مديرية ، كما استدعى قدامى المحاربين وأمر بإعداد الخيول والمؤن اللازمة للجيش ، وعين البارودي قائداً للقوات المرابطة قرب قناة السويس . كما عين محمود فهمي رئيساً لهيئة أركان حرب الجيش المصري ، وكان من أكفأ رجال الهندسة الحربية في مصر . وقد قام محمود فهمي بسد ترعة المحمودية بالقرب من كنج عثمان ووضع المدافع على السد لحمايته ، كما أنه وضع في خطته سد ترعة الإسماعيلية لمنع المياه العذبة عن الإسماعيلية والسويس وبور سعيد عند الزوم ، وسد قناة السويس نفسها لمنع اتخاذها قاعدة عسكرية للإنجليز . واشتركت الأمة المصرية بأكملها في النضال ضد الإنجليز ، وجاءت على اختلاف مذاهبها ونحلها — كما روى عرابي « بالمال والغلال ، والدواب والفاكهة والخضروات ، حتى حطب الحريق وذلك فضلاً عما أمدوا به الجيش من الأقمشة والأربطة اللازمة لتضييد جراح العساكر ، ومن الأهالي من تبرع بنصف ما يملكه من الغلال والمواشي ومنهم من خرج عن جميع مقتضياته ، ومنهم من عرض أولاده للدفاع عن الوطن لعدم قدرته على الدفاع بنفسه » .

وعندما تحصن عرابي عند كفر الدوار ، تحول الإنجليز الذين كانوا

قد احتلوا الإسكندرية في ١٣ يوليو إلى مهاجمة البلاد عن طريق قناة السويس وهي المنطقة التي تركها عرابي مكشوفة اعتماداً على تعهد فرديناند ديليبس له بالمحافظة على حيطة القناة وهو التعهد الذي أقنع عرابي بأن الفرنسيين سوف يدافعون عن مصالحهم • ولكن الإنجليز سرعان ما اقتحموا قناة السويس بالرغم من احتجاجات ديليبس ، واحتلوا السويس بأمر من الخديو دون مقاومة في أوائل أغسطس عام ١٨٨٢ • وفي ١٣ سبتمبر هزموا جيش عرابي في معركة التل الكبير • وفي ١٥ سبتمبر احتلوا القاهرة ، فكانت بداية الاحتلال البريطاني لمصر • واستدعى الجنرال دروري لو (Drury Lowe) قائد خيالة الإنجليز عرابي وطلبة عصمت لمقابلته في ثكنات العباسية ، وسأل عرابياً « هل يقبلون أن يكونوا أسرى حرب لجلالة الملكة ؟ فقال عرابي لو أن عندنا من القوى الحربية ما يمكننا به إطالة زمن القتال والمدافعة عن البلاد لما قبلنا ذلك » ، فأمر لو (Lowe) باعتقالهما •

وفي ٢٥ سبتمبر عام ١٨٨٢ ، دخل توفيق القاهرة وبصحبه رئيس وزرائه محمد شريف باشا (الذي كان قد شكل الوزارة الجديدة في ٢٠ أغسطس خلفاً لوزارة إسماعيل راجب باشا) وولزي (Sir Garnet Wolseley) ، قائد جيش الاحتلال ، ودوق كنوت (Connaught) ، ابن ملكة إنجلترا ، وإدوارد مالت ومحمد سلطان باشا • وأقام توفيق في ٣ أكتوبر مأدبة كبرى وحفلاً ساهراً في سراي الجيزة تكريماً للضباط والقواد الإنجليز ، وأنعم على ستين منهم بالأوسمة المختلفة ، كما أنعم على محمد سلطان بالنيشان المجيدي ومنحه عشرة آلاف جنيه نظير خدماته للعرايين • وبدأ توفيق بإلغاء الجيش المصري جملة بحجة أنه انضم إلى العصاة ، وكان هذا توطئة لمحاكمة قواده وضباطه إلا من انحاز أثناء الحرب إلى الخديو • وصدر أمر من توفيق بتشكيل محكمة عسكرية على رأسها

محمد رفوف باشا من أنصار الخديو ، كان الأعضاء إلا واحدا من أصل شرکسي ومن الناقين على عرابي . و انتهت محاكمة عرابي - وكانت من المهازل الكبرى - بنفيه مع زملائه إلى جزيرة سيلان وتجريداهم من الرتب والألقاب والنياشين ومصادرة جميع ممتلكاتهم . واستقر توفيق في حكم مصر وأرسل إلى جلادستون شاكراً الحكومة الإنجليزية « باسمه وباسم الشعب المصري » ، على إعادة النظام في مصر ومعبراً عن أمله في أن تتمتع مصر بالرفاهية والسعادة في ظل نصيحة إنجلترا وتوجيهاتها .

وظل عرابي بالنفي حتى سمحت له الحكومة الإنجليزية بالعودة إلى مصر . فعاد إليها في عام ١٩٠١ وعكف على كتابة مذكراته عن الثورة ، وفرغ من كتابتها في عام ١٩١٠ . وقد اختتم عرابي مذكراته بقوله : فعلى الناشئة المصرية أن تجد وتجتهد وتعمل ليلاً ونهاراً على استرداد مجدها واستقلالها وحررتها المطلوبة منها ومطالبة الإنجليز بالجلاء حتى ينكشف عنها البلاء . . . ثم أناشدهم أن يقووا أواصر الإخاء بين أبناء وطنهم ويخرجوا مافي قلوبهم من غل وضغينة ويعملوا يداً واحدة ورجلاً واحداً لرفع شأن بلادهم . . . هنالك يخرج الله أعداءكم ويولى عليكم خياركم والله على كل شيء قدير . . . » . ومهما كانت النتيجة التي آلت إليها الثورة العرابية ، فلقد سجل عرابي اسمه في تاريخ الكفاح القومي لمصر أول زعيم للحركة الوطنية المصرية ، وأول فلاح دنا إلى حرية بلاده وقام بثورة حقيقية ضد سوء الإدارة والحكومة . وهكذا كانت ثورة أحمد عرابي ثورة قومية على الرغم من باطل المبطلين ، ولم يستطع حتى كرومر نفسه أن ينكر قومية هذه الثورة فقد كتب في كتابه مصر الحديثة : « إن حركة عرابي أكثر من أن تكون مجرد فتنة عسكرية . لقد كان فيها إلى حد ما طبيعة الحركة القومية الحقيقية ، ولم تكن هذه الحركة موجهة كلها أو في جوهرها ضد الأوروبيين والتدخل الأوروبي في الشؤون المصرية ولو أن النور من

الأوروبيين والتجني عليهم كانوا يسيطرون على عقول قواد هذه الحركة ،
لما كانت هذه الحركة إلى مدى عظيم موجهة من المصريين ضد الحكم
التركي » . (١)

وإذا حاولنا أن تتبع العوامل التي أدت إلى فشل الثورة العرابية ،
نجد أنها تلخص في العوامل الآتية :

(أولاً) التسابق الاستعماري للسيطرة على مصر :

قامت الثورة العرابية في وقت نما فيه الإمبريализم (Imperialism)
الأوروبي وبدأت الدول الاستعمارية كأنجلترا ترى ضرورة تأييد مسند
الخدوية والقضاء على الثورة لصيانة « الوضع » القائم الذي يكفل
استمراره — في نظرها — ضمان مصالحها وكان من أهمها تأمين طرق
مواصلاتها إلى الهند عبر قناة السويس . ولقد أخطأ زعماء الثورة عندما
اعتقدوا أن صراعهم مع الخديو مسألة داخلية لا يجب أن تنال اهتمام
الدول ، وتصوروا أن إظهار الحرص على احترام التعهدات الدولية الخاصة
بمسألة الديون كقيل وحده بتجريد الدول من أي مبرر للتدخل . ووجه
الخطأ في هذا التصور هو أن المسألة المالية في خطوطها العريضة لم تكن
إلا ستاراً في الحقيقة يخفي وراءه صراعاً سياسياً بين إنجلترا وفرنسا
بخصوصاً على الاستئثار بالنفوذ في مصر .

ولقد كان هناك من الدلائل ما يشير إلى النوايا العدوانية لهاتين
الدولتين عندما أرسلتا أسطولييهما إلى ميناء الإسكندرية في ١٩ مايو .
وابتعت إنجلترا الوسائل الدبلوماسية المختلفة التي كانت تبذل في مؤتمر
الاستانة لحل الأزمة ، بل كانت هناك نية مبيتة لتعقيد الأزمة والتمهيد

Gromer, Modern Egypt, vol. I, pp. 323-324.

للتدخل العسكري الإنجليزي . انتمت العناية الإنجليزية منذ نوفمبر عام ١٨٨١ بجمع المعلومات الخاصة بالجيش المصري والتحسينات القائمة في البلاد . وقام سير جارت وولزلي (Sir Garnet Wolseley) - الذي عين قائداً للحملة البريطانية فيما بعد - والورد تشيلدرز بدراسة التقارير التي وصلت لندن بهذا الخصوص حتى يمكنها إعداد الحملة إذا ما اقتضت الظروف . وبدأت الاستعدادات العسكرية منذ شهر مايو عام ١٨٨٢ ، وقدم وولزلي إلى شيلدرز في ٣ يوليو سنة ١٨٨٢ حرية للزحف على القاهرة ، عين فيها موقع التل الكبير الذي كان من المحتمل أن يلتقي فيه الإنجليزي المقاومة من «أب المصريين» وهذه المسائل تكشف فعلاً عن نية بريطانيا الميثة لتصفية الثورة العرابية ، فالتحسينات المصرية التي تدرعت بها للتدخل لم تدعم فجأة ، كما أنها لم تكن تشكل خطراً على الأسطول الإنجليزي . وعلى ذلك كان التسابق الاستعماري على مصر من أهم الأمور التي ضيقت على الثورة العرابية فرصة النجاح وعملت على تصفيتيها . ومن ناحية أخرى ، لم يفهم العرابيون الموقف الدولي على حقيقته إذ اعتقدوا أن فرنسا لن تسمح لإنجلترا بالتدخل المسلح بمفردها .

(ثانياً) تصدع الجبهة الداخلية :

كان التصدع والانقسام الذي حدث في الجبهة الداخلية من أهم العوامل ساعدت الإنجليز على التدخل لتصفية الثورة العرابية . وقد نتج هذا التصدع بسبب الخلاف الذي نشأ بين الزعماء العرابيين وأعضاء مجلس النواب من المدّنيين حول موضوع خلع الخديو توفيق وإعلان الجمهورية . ودفع ذلك الاتجاه من جانب العرابيين وبعض الزعماء المدّنيين من أمثال سلطان باشا - رئيس مجلس النواب - إلى طعن الثورة من الخلف فقام بتوزيع رسائل الخديو على كبار الضباط ، وأعلن توفيق في هذه الرسائل

ثم الجيش الإنجليزي لم يحضر إلى مصر إلا بأمر من السلطان خدمة
 محديو زنايبدأ سلطته . واستعان الإنجليز سلطان باشا على رشوة البدو
 لموجودين غربي القناة بين الإسماعيلية ورأس الوادي ، فاستمال أكثرهم
 المال والرشاوي والوعود ، واتخذ الإنجليز منهم مرشدين وأدلاء للزحف
 على تلك المناطق الصحراوية التي لا يسهل على الجيش المهاجم أن يتعرف
 سالكا . وعندما دخل الجنرال وولزلي القاهرة في ١٥ سبتمبر صعبه
 لمطان باشا نائبا عن الخديو ، وأصبح له نفوذ كبير في القاهرة إذ أمر
 إقبض على من حامت حولهم الشبهات باعتبارهم المحرضين على الثورة
 ومن زعمائها . كما ذهب سلطان باشا في ٢٨ سبتمبر على رأس جماعة
 ن الأعيان إلى وزارة الداخلية وطلبوا من رياض باشا - وزير الداخلية
 ن يأذن لهم بتقديم بعض الهدايا إلى كل من الأميرال سيمور ، قائد
 لأسطول الإنجليز الذي دمر الإسكندرية ، والجنرال وولزلي والجنرال
 روري لو شكراً لهم على إنقاذ البلاد من غوائل الفئة العاصية . وفي نظير
 مساعدات والتأييد التام الذي لقيته انجلترا من سلطان باشا ، انعمت عليه
 لكة انجلترا بوسام سان ميشيل وسان جورج الذي خوله لقب سير .
 هكذا أدى الانقسام في النهاية إلى تضعف قوة المقاومة .

(ثالثاً) خيانة رجال الجيش والبدو :

لعبت خيانة بعض رجال الجيش دوراً مهماً في تصفية الثورة العرابية،
 رافق بعض الضباط الموالين للجيش الإنجليزي في زحفه من ناحية
 شرق وساءدوه وأمدوه بالمعونة . وكان من أشهر الضباط الخونة
 أميرالاي علي يوسف الشهير بخنفس ، قائد قلب الجيش المصري ، الذي
 ستراه سلطان باشا بالمال ، فأطلع الإنجليز على الخطة التي وضعها عرابي
 بجزم على مواقع الإنجليز في القصاصين وسلم وولزلي الرسم الذي

وضع لها . وكان يتقدم الجيش الإنجليزي أثناء زحفه على التل الكبير
لغيف من ضباط أركان حرب المصريين من حزب الخديو لإرشاد الجيش
الإنجليزي أثناء سيره في الصحراء . ومن بين الضباط الذين وقعوا تحت
قائم سلطان باشا أيضاً ، عبدالرحمن حسن ، قائد فرقة الاستطلاع
السواري ، وراغب ناشد ، أحد ضباط مقدمة الجيش والأميرالاي حسر
رأفت قائد الآلي الثاني السفينة ، والأميرالاي أحمد عبدالغفار ، قائد
الآلي الأول خبابة . ولو لم تحدث الخيانة لاستمرت مقاومة العرايين
طويلاً ولما انتهى الموقف إلى ما انتهى إليه . ولهذا لم يكن من المصادفة أن
أطلق الشعب المصري المثل القائل « الولس كسر عرابي » بعد الهزيمة .

(رابعا) الحرب النفسية وتأثير الوجدان الديني بفكرة الخلافة الإسلامية :

لم تتخذ الدولة العثمانية موقفاً واضحاً من الثورة ، إذ اتهمت قيا
الثورة لاسترداد الامتيازات التي سبق لمصر الحصول عليها ، فتظاهروا
أحياناً بتأييد الخديو ، وتارة أخرى بتأييد العرايين حتى تستفيد من وراء
هذه السياسة ، ولكن إنجلترا وحدها هي التي استفادت من هذه السياسة
الحققاء ، إذ تخاذلت الدولة العثمانية في بادئ الأمر عن الاشتراك في مؤتمر
الاستانة ، ثم تراجعت عن هذا الموقف واشتركت في المؤتمر وقبلت إرسال
جيش عثماني إلى مصر ، ولكن بعد ضياع الفرصة إذ كانت إنجلترا قد
قصفت الإسكندرية بمدافعها . وفي أثناء المفاوضات التي دارت بين اللورد
دفرن (Lord Dufferin) - سفير إنجلترا في القسطنطينية - والحكومة
العثمانية للاتفاق على موضوع إرسال الجيش العثماني إلى مصر ، ضغطت
إنجلترا على السلطان لإعلان عصيان عرابي . فقد كان الجيش والوطنيون
يعدون توفيقاً من الخيرة لخروجه على خليفة المسلمين ، وكانوا يرون عرابي
مدافعاً عن الخليفة ضد إنجلترا المعتدية . وحملت إنجلترا السلطان

عبد الحميد ، الذي أنعم على عرابي بالأمس بالوسام المجيدي الأكبر ، على
 طعن عرابي طعنة قاتلة بذلك القرار ، وقد نشر بجريدة الجوائب التركية
 (وكانت تصدر باستانبول باللغة العربية) في ٦ سبتمبر .

وأحضر الإنجليز آلاف النسخ من هذه الجريدة إلى مصر ، وأخذ
 أعوان سلطان باشا وعمر لطفي باشا يوزعونها سراً في صفوف الجيش وبين
 العمدة ومشايخ البلاد والأعيان في الرف والمدين فأنضم كثير منهم إلى معسكر
 الثورة المضادة بسرعة إثر ذلك أمثال « السيد القتي » من المنوفية و« أحمد
 عبد الغفار » عمدة تلا . ونتيجة لهذا القرار ضعفت الروح المعنوية ضعفاً
 شديداً . وجاء في هذا الإعلان : « أن الدولة العليا السلطانية تعلن أن
 وكيلها بمصر هو حضرة فخامتو دولتو محمد توفيق باشا ، وأن أعمال
 عرابي باشا كانت مخالفة لإرادة الدولة العلية . وأن تصرف الدولة العلية
 السلطانية إلى عرابي باشا ورفقائه وأعوانه يكون بصفة أنهم عصاة ويتعين
 على سكان القطر المصرية حالة كونهم رعية مولانا وسيدنا الخليفة الأعظم
 أن يطيعوا وأمر الخديو المعظم الذي هو في مصر وكيل الخليفة » . وهذا
 يدل على أن الجهاد الوطني كان في جوهره جهاداً إسلامياً يدور في فلك
 الولاء للسلطان وهو خليفة المسلمين ، أو هكذا تصور الناس . فظل
 عرابي يعتمد على مساعدة السلطان وتأييده ، حتى أعلن عصيانه ، فكان
 لهذا الإعلان أسوأ الأثر كما يقول عرابي نفسه في مذكراته . (١)

(١) مذكرات عرابي ، ج ٢/١٧-٢٠ .

الفصل الخامس

الحركة الوطنية من

الاحتلال الى الحماية

١ - سياسة الاحتلال البريطاني في مصر

٢ - عوامل ظهور الأحزاب السياسية

٣ - الأحزاب السياسية واتجاهاتها

١ — سياسة الاحتلال البريطاني في مصر

دخلت إنجلترا مصر حين لم يكن فيها قوة يعتد بها إذ ضعفت الخديوية المصرية وقضى على مجلس النواب المصري والمراقبة الثنائية . وادغت بريطانيا أنها جاءت لتخليص مصر من الفوضى وإصلاح حال الفلاح المصري وإدخال المدنية والحضارة الغربية إلى مصر ، ولكنها جاءت في الحقيقة لحماية مصالحها السياسية والحربية والاستراتيجية . ولم تفكر إنجلترا في ضم مصر إلى ممتلكاتها أو فرض الحماية عليها لما قد يتبع ذلك من مشكلات دولية ومطية ، ولكنها عملت على أن تكون وحدها صاحبة النفوذ الفعلي في مصر . ولقد وضع دفرن Dufrin — سفير إنجلترا في القسطنطينية الذي أرسلته حكومته إلى مصر في ٣ نوفمبر عام ١٨٨٢ لتسوية المسألة المصرية — في اعتباره كل هذه المسائل . واشتملت التعليمات التي أرسلتها الحكومة البريطانية إلى اللورد دفرن على شيء من التناقض : ففي الوقت الذي تؤكد فيه رغبتها في تقصير مدة الاحتلال بقدر الإمكان ترى من اللازم ألا تضع عن كاهلها هذه المهمة حتى توفر الضمانات الكافية لإقرار السلام وتثبيت سلطة الخديو ، ولنمو قدرة المصريين على الحكم الذاتي ووفاء مصر بعهودها للدول الأوروبية . وحاول دفرن أن يحل المشاكل التي واجهته بطريقة تتفق مع مصالح إنجلترا ، وأن يضع نظاماً مستقراً من شأنه تأييد سلطة الخديو ومنع الاستبداد في الإدارة والحكم ، ولم يكن هدف دفرن إقامة حكومة مسئولة أو بناء نظام برلماني حقيقي وإنما تمهيد الطريق لحكم إنجلترا في ظل جيش الاحتلال . ولذلك رأى تصفية الثورة

بتكوين لجان تحقيق ومحاكم لهذا الغرض ، وإنشاء جيش جديد تحت قيادة انجليزية بحيث لا يضم العناصر التي سبق لها الانتراك في الثورة . واقتراح دفرن كذلك إنشاء بوليس للحفاظ على النظام في الأقاليم تحت إشراف مفتش عام انجليزي وإلغاء المراقبة الثنائية ووضع الشئون المالية تحت إشراف مستشار مالي انجليزي له حق حضور جلسات مجلس الوزراء (١) .

أما من ناحية نظام الحكم ، فقد رأى ضرورة استمرار حكم الخديو - وحق تعيين الوزراء على أن يأخذ بنصيحة المعتمد البريطاني في كل هذه المسائل وينفذها . كما رأى أن النظام النيابي الذي يناسب مصر هو إنشاء مجلسين نيابين ، أحدهما يعرف بمجلس شورى القوانين والآخرا بالجمعية العمومية . ويتكون المجلس الأول من ثلاثين عضواً تعين الحكومة منهم أربعة عشر ، وتنتخب مجالس المديريات بقية الأعضاء . وقد عرف المجلس « بشورى القوانين » لأن أعضاءه لم يكن لهم الحق في إجازة أي قانون بل يبدون آراءهم فيما تعرضه الحكومة عليهم من مشروعات ، ولها الحق في أن تقبل رأي المجلس أو ترفضه . كما لم يكن من حق هذا المجلس النظر في بعض أبواب الميزانية المتعلقة بالإيرادات والنفقات التي حددتها المعاهدات الدولية . أما الجمعية العمومية فتكون من اثنين وثمانين عضواً ، ينتخب الأهالي منهم ستة وأربعين عضواً فقط والباقيون هم الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين الثلاثون . وكان من اختصاص هذه الجمعية ألا تفرض ضريبة مقررّة جديدة من غير موافقتها ، وأما فيما عدا ذلك فرأيهما كراي مجلس الشورى استشاري محض . كان هذا إذن هو الدستور الذي وضعه اللورد دفرن ، ولكنه كان في حقيقته - كما وصفه أحد

Marlowe, Anglo-Egyptian relations, pp. 132-133.

(١)

أعضاء مجلس العموم البريطاني « صورة كاذبة للحكم الدستوري » (٢٠)

وهكذا انتقلت السلطة الفعلية في مصر بطريقة مسترة إلى ممثل
انجلترا في مصر أو القنصل البريطاني (British Agent and Consul-
General)، وإلى أعوانه من المستشارين الإنجليز الذين عينوا في الوزارات
المختلفة . وأصبح من الضروري تعيين معتمد بريطاني بدلا من السير إدوارد
مالت ، قنصل بريطانيا في مصر ، يقوم بتنفيذ الاقتراحات التي قدمها اللورد
دفون في تقريره . ولقد رأت الحكومة البريطانية أن إدوارد مالت لا يصلح
للقيام بهذه المهمة لأنه كان بغيضا إلى المصريين ، وكانت تنقصه قوة الخلق
وسعة الحيلة اللازمة . ولذلك عينت في ١١ سبتمبر ١٨٨٣ السير إفلن بيرنج
Sir Evelyn Baring (١٨٤١ - ١٩١٧) - اللورد كرومر Cromer
فيما بعد - معتمداً جديداً في مصر . وكان كرومر - الذي عهدت إليه
الحكومة البريطانية بتنفيذ سياستها في مصر - أحد بناء الإمبراطورية
البريطانية ، وقد استمد قوته من قوة شخصيته وثقة حكومته فيه وتأيدها
له ، وكانت له مبادئ استعمارية وخطة سلكها في خدمة بلاده . وكان
كرومر بالنسبة لدعاة الامبراطورية والإمبريالزم الرجل الذي أدى رسالة
الحضارة الغربية خير أداء في مصر ، أما من وجهة النظر المصرية ، فقد كان
كرومر مثالا للاستعمار ومنفذاً لسياسة الغرب الاستبدادية المتسلطة (١) .

وعلى أية حال ، كانت المسألة المالية هي أول مشكلة واجهت كرومر
عند تعيينه ، إذ كان يريد مواجهة النفقات التي استلزمها الاضطرابات التي
لشبت في السودان ، إلى جانب نفقات جيش الاحتلال والتعويضات التي

Hansard, 1883, vol. 286/1310.

(١)

Owen, The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt, 1883-1907, Middle Eastern Affairs, 4, pp. 109-113.

(٢)

طالب بها الأجانب بسبب حريق الإسكندرية ، والتأثير المترتبة على انتشار وباء الكوليرا وانخفاض منسوب النيل في عام ١٨٨٣ . ورأى كرومر أنه لا بد من المساس بقانون التصفية (Law of Liquidation) - الذي وضع في أوائل عهد توفيق - وذلك بأن تستولي الحكومة المصرية على ما خصص لصندوق الدين وتمتد إلى احتياطيته . ولذلك دعت الحكومة البريطانية إلى عقد مؤتمر دولي في لندن في عام ١٨٨٥ لبحث الوسائل الواجب إتخاذها لتلافي إفلاس مصر والظر في تعديل قانون التصفية . و انتهى المؤتمر بعقد اتفاقية بين الدول السبع التي حضرت المؤتمر (وهي ألمانيا والنمسا وفرنسا ، وبريطانيا وإيطاليا وروسيا والدولة العثمانية) في ١٧ مارس عام ١٨٨٥ تهدف إلى تحسن مالية مصر . وتوصلت إنجلترا إلى ذلك باسترضائها ألمانيا وروسيا عن طريق اختيار عضوين ألماني وروسي في صندوق الدين . ونتيجة لذلك تمكنت مصر من الحصول على قسرض مقداره تسعة ملايين من الجنيهات بضمان الدول الكبرى وبفائدة قدرها ثلاثة في المائة .-

وعملت قرارات مؤتمر لندن على تحسين أحوال مصر المالية ، فتم دفع تعويضات حريق الإسكندرية ، وسد عجز السنوات ما بين ١٨٨٢ و ١٨٨٥ ، وبقي لدى الحكومة بعد ذلك مليون جنيه ومجّه لأعمال الري . وفي الواقع تقدم نظام الري في مصر في عهد الاحتلال البريطاني حتى عام ١٩١٤ بسبب اتباع سياسة التخصّص الاقتصادي التي فرضتها إنجلترا على مصر . وكانت هذه السياسة قائمة على تخصيص مصر في الزراعة وبخاصة القطن ، فتوفر بذلك المواد اللازمة للمصانع الإنجليزية ، وتصبح في نفس الوقت سوقاً رائجة للمنتجات الإنجليزية . ويفسر ذلك اهتمام إنجلترا بتحسين نظام الري ، فأصلحت القناطر الخيرية ، وأنشئت قناطر أسبوط

(١٩٠٢) وإسنا (١٩٠٩) وزفتى (١٩٠٣) ، وتم تشييد خزان أسوان فيما بين ١٨٩٨ و ١٩٠٢ وأمكن بواسطته خزن المياه الكافية للري الصيفي . وأدى الاهتمام بالري إلى زيادة مساحة الأراضي الزراعية زيادة غير كبيرة من ٨١٠٠٠٠٠ رء فدان في عام ١٨٧٩ إلى ٩١٣٦٧٨ رء فدان في عام ١٨٨٩ ، ثم إلى ٩٥٨٠٠ رء فدان في عام ١٨٩٩ و ١٠٥٨٠٠٠ رء فدان في عام ١٩١٣ . كما زادت مساحة المحصول بنسبة أكبر من زيادة مساحة الأراضي الزراعية ، بسبب انتشار الري الدائم فازدادت مساحة المحصول من ٧٦٢١٧٨ رء فدان في عام ١٨٧٩ إلى ٧١١٠٣٣٢ رء فدان في عام ١٨٩٩ ثم إلى ٧١٢٤١٢ رء فدان في عام ١٩١٣ ^(١) . وانصرفت عناية الاحتلال كلها إلى زراعة القطن ليجعل مصر بلداً متخصصاً في إنتاج هذا المحصول ، فازدادت مساحة أرض القطن من ٤٩٥٧٠٧ رء فدان في عام ١٨٧٩ إلى ١٧٢٣٠٩٤ رء فدان في عام ١٩١٣ ، أي من ١١٥٪ من المساحة الكلية للحاصلات إلى ٢٢٤٪ ^(٢) .

ومن ناحية أخرى ، بنى الاحتلال الإنجليزي كذبة سياسة المظف على الفلاحين « أصحاب الجلايب الزرقاء » حتى لا يظهر نوايا إنجلترا الحقيقية . فلقد أدرك الاحتلال أن ازدياد ثروة الفلاح واتعاش حالته سيؤديان بالضرورة إلى زيادة دخل الحكومة ، ولذلك خفف وطأة الضرائب وألغى الكرباج والسخرة ^(٣) ، ودفعت هذه الأعمال الفلاحين إلى الاعتقاد بأن الاحتلال نصير « أصحاب الجلايب الزرقاء » ، ولكن سرعان ما اكتشف الفلاح المصري أن الاحتلال لا يضر له خيراً وذلك عندما وقعت حادثة دنشواي عام ١٩٠٦ . وكانت سياسة التخصيص الاقتصادي التي فرضها الاحتلال

(١) أحمد الحته : تاريخ مصر الإقتصادي ، ص ٦٠ - ٦٢ .

(٢) روثستين : تاريخ المسألة المصرية ، ص ٢٨٠ - ٢٨٢ .

(٣) Cromer, Modern Egypt, vol. II, chs. XLIX & L.

تد قنست بالفعل على كل ما من شأنه أن يغرد ببعض التقدم الصناعي - فمأملت الصناعة ولم تتخذ التدابير الكفيلة برفيها ، بل ألغت الحكومة البعثات الصناعية إلى الخارج ، وفرضت في أبريل عام ١٩٠١ على جميع المصنوعات القطنية في مصر ضريبة مقدارها ٨٪ تعادل الرسوم الجمركية التي كانت تحصل إذ ذاك عن الواردات من الغزل والمنسوجات القطنية . وبالإضافة إلى سياسة فرض الضرائب على المصنوعات القطنية وغيرها ، كان رؤساء المصالح الحكومية من الإنجليز يؤثرون السلع البريطانية . ومن بين العوامل التي أدت إلى انهيار الصناعة أيضاً أن أصحاب رؤوس الأموال من المصريين فضلوا استثمار مدخراتهم في استصلاح الأراضي وفي الزراعة ، وبخاصة بعد استقرار قواعد الملكية التامة في الأراضي . وصور اللورد كرومر في تقريره عن عام ١٩٠٥ تدهور الصناعة إذ كتب يقول : « إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الوطنية ، وباتقراض المنسوجات الوطنية أخذت الصناعة الأهلية تنقرض أيضاً ٠٠٠ » والنتيجة التي نخرج بها من هذا العرض الموجز هي أنه بانتقال السلطة إلى يد الإنجليز تم توجيه الاقتصاد المصري لخدمة المجتمع الغربي ، وظل المجتمع المصري محتفظاً بطابعه الزراعي فترة غير قصيرة .

وفي مجال الإدارة ، حرص كرومر على حرمان المصريين من المشاركة في إدارة شئون البلاد فقد جعل هذه الإدارة جهد المستطاع لإدارة بريطانية . ولقد أثبتت هذه السياسة أن ما ذكره اللورد دفرن في تقريره وهو أن الإنجليز كانوا يريدون « أن يحيا المصريون حياتهم التي ألفوها وأن يديروا حكومتهم » كان مجرد كلام نظري فقط . فمن عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩٠٦ ازداد عدد الموظفين في الحكومة المصرية من ١٩٣٤ موظف إلى ١٣٢٧٩ موظف ، وازداد من بين هؤلاء عدد الموظفين الأجانب من ٦٩٠ موظف

إلى ١٢٥٢ موظف أي إلى نحو الضعف ، في حين أن عدد الموظفين المصريين قد ازداد من ٨٤٤٤ موظف إلى ١٢٢٠٧ موظف أي بزيادة نحو ٥٠٪ فقط . وكان في عام ١٨٩٦ من بين الموظفين الأجانب ٢٨٦ موظف إنجليزي فقط ، فأصبح عدد الموظفين البريطانيين ٦٦٢ موظف في عام ١٩٠٦ . وكانت الوظائف الصغيرة من نصيب المصريين ، إذ شغل الـ ١٣٠٠٠ موظف مصري وظائف سعاة البريد وعمال السكك الحديدية والتلغراف وما إلى ذلك ، في حين أسندت الوظائف الإدارية الكبرى إلى الأوروبيين وخاصة الإنجليز . ففي مصلحة السكك الحديدية مثلاً وجد ٣٦ مراقباً يتقاضى الواحد منهم سنوياً ٩٠٠ جنيه فاكتر ، وشغل هذا المنصب من المصريين أربعة فقط ، وكان العدد الباقي من الأوروبيين . وكان في نفس المصلحة أيضاً ٩٣ مفتشاً يتراوح مرتب الواحد منهم في الشهر ما بين ٢٦ جنيهاً و ٤٨ جنيهاً في الشهر منهم ٧٤ أوروبياً و ١٩ مصرياً .

وبواضح من هذه الأمثلة البسيطة أن الاحتلال البريطاني كان يعمل عامداً على إبقاء المصريين في حالة من القصور والعجز والاعتماد على الإنجليز في القيام بشئون الوظائف المهمة . وأخذت سياسة « نجلزة الإدارة المصرية » في التقادم بعد أن اطمأن الاحتلال إلى مركزه الدولي منذ توقيع الاتفاق الودي (Entente Cordiale) في عام ١٩٠٤ ، إذ تضاعف بعد ذلك عدد الموظفين الإنجليز في الحكومة المصرية . ففي عام ١٩٠٦ كان هناك مستشار إنجليزي في نظارة الداخلية . أما نظارة المالية فكان المستشار المالي ووكيلاها ومراقب الضرائب بها من الإنجليز . وكان في وزارة الإشغال مستشار ووكيلان ومفتش عام للري . كما شغل الإنجليز أيضاً منصب وكيل نظارة الحربية وسردار الجيش المصري (قائد عام الجيش) . وشغلوا كذلك مناصب المستشار القضائي والمدعي العمومي والمفتش العام للنيابات في نظارة الحقانية . وبذلك سيطر الإنجليز من مستشارين ووكلاء

للنظارات ومديرين للمصالح على جميع النظارات عدا نظارة الخارجية اقلية
أهميتها حيث لم يكن لمصر ، وهي ولاية عثمانية ، علاقات دبلوماسية رسمية
مع الدول . وتام جورست (Gorst) - المعتمد البريطاني بعد كرومر -
بفتح مكتب دائم في لندن لتوظيف الإنجليز في الحكومة المصرية .

ولم تؤد سياسة التعليم في عهد الاحتلال البريطاني إلى تخريج كفايات
مهمة تسد حاجة البلاد ، فإهمال كرومر للتعليم كان من أهم مظاهر حكمه
ومن مميزات إدارته كلها . ولقد وعد اللورد دفرن في تقريره المشهور بأن
ترقية التعليم ستكون من أهم ما يحرص عليه الإنجليز حتى لا تكون
صيحة « مصر للمصريين » صيحة جوفاء ، ولكن ما أعظم الفرق بين القول
والعمل في معاملة الإنجليز للمصريين . ففي عام ١٨٨٨ بلغت الميزانية
المخصصة للتعليم في مصر ٧٠٠٠٠ جنيه فقط في حين أن ما ألقه إسمايل
على التعليم في وقت الأزمة المالية كان ٨٧٠٠٠٠ جنيه . ثم أخذت ميزانية
التعليم تزداد بعد عام ١٨٩٠ ، فبلغت في عام ١٩٠٦ بعد إلحاح الرأي العام
المصري والبريطاني ٣٦٢٠٠٠٠ جنيه ، ورغم ذلك فإن هذا المبلغ لا يكاد
يبلغ في الحقيقة ٣٪ من مصروفات تلك السنة . وفي خلال الخمس والعشرين
سنة الأولى من عهد الاحتلال الإنجليزي بلغ مجموع الإيرادات التي خصنتها
الحكومة المصرية ٢٥٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه أُلقي منها على التعليم ٢٠٨٠٠٠٠٠
جنيه فقط أي نحو ١٪ .^(١) ومن الأمثلة الصارخة الدالة على عدم تشجيع
الإنجليز للتعليم أنه لم يكن ببصر في عام ١٩١٤ سوى ٦٨ مدرسة ابتدائية
وثانوية تنفق عليها الحكومة ، في حين كانت توجد ٧٣٩ مدرسة خاصة
يتردد عليها ٩٩٠٠٠ تلميذ و ٣٢٨ مدرسة من مدارس الإرساليات وغيزها
تضم ٤٨٠٠٠ تلميذ .^(٢) ولم يقتصر إهمال الإنجليز للتعليم على عدد المدارس بل

(١) روثستين : تاريخ المسألة المصرية ، ص ٢٩٣ - ٢٩٦
(٢) Safran, Egypt in search of political community, p. 55.

إن المدارس تحولت إلى معامل تخرج موظفي الحكومة وأصبحت إلى حد بعيد أداة لنجزة المصريين . ولم يكن في مصر كلها سوى ست مدارس عالية ، كان أشهر ما يدرس بها علم الحقوق والهندسة . واستمر إرسال الطلبة في بعثات إلى الخارج ، ولكن الغالبية العظمى من هؤلاء الطلبة لم تذهب إلى فرنسا كما كان الحال من قبل ولم تدرس العلوم التي أوفدت من أجل دراستها إلى الخارج . ففي الفترة السابقة على الاحتلال الإنجليزي لمصر ذهب إلى فرنسا ٨٠٪ من مجموع المبعوثين ، كما درس ٩٦٪ منهم الموضوعات الفنية ، أما في عهد الاحتلال فقد أوفد ٧٥٪ من هؤلاء المبعوثين إلى إنجلترا وانصرف ٦٥٪ منهم إلى دراسة العلوم الانسانية والاجتماعية . (١)

ولما شعر كرومر في أواخر عهده بالاهتمام بالتعليم العالي والرغبة في إنشاء جامعة مصرية ، حاول القضاء غلى تلك الفكرة ونصح أصحابها بضرورة الانصراف إلى نشر التعليم بين الشعب لأن ذلك أنفع للبلاد من إنشاء الجامعة . وشرع كرومر فعلا في الاستكثار من الكتاب حتى يقف سبل التبرعات للجامعة وترتب على ذلك أن أبناء الأثرياء وحدهم هم الذين كان في إمكانهم تلقي التعليم الفني والعالي بالسفر إلى الخارج . وبالإضافة إلى كل هذه المساوئ التي ارتكبتها كرومر ، قام بإسناد وظائف التدريس إلى الإنجليز دون المصريين . وشرع دوجلاس دنلوب (Douglas Dunlop) - الذي عينه كرومر مستشاراً للتعليم - في عام ١٨٩٠ في سياسة « النجزة » ففرض التعليم في مصر على الأهداف التي ترمي إليها إنجلترا ، وعمل على زيادة عدد المدرسين الإنجليز في المدارس الابتدائية وما فوقها وجعل اللغة الإنجليزية هي اللغة الأولى في المدارس . وهكذا ضمنت إنجلترا تفوق اللغة الإنجليزية في دوائر الحكومة على حساب العربية .

Safran, op. cit. pp. 55-56.

(١)

وقد عبر شاعر النيل حافظ إبراهيم عن استياء المصريين من سياسة الاحتلال التعليمية بقوله مخاطباً كرومر :

بناديك قد أزريت بالعلم والحجا ولم تبق للعلم « لورد » معهدا
وأنت أخصيت البلاد وأجدت في مصر العقول تمعدا
قضيت على أم الحيات وإنه قضاء عليها أو سيئس في الردي

ويتضح من هذا أن سياسة الاحتلال قد تأثرت في تلك الفترة بثلاثة عوامل هي ربط التعليم بالحاجة إلى موظفين لدواوين الحكومة ، والتطور الاقتصادي في مصر ، ونمو الحركة الوطنية بين الطبقة المثقفة .

وإذا كان الاحتلال قد قام ببعض التغييرات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي فإن هذه التغييرات لم تكن إلا تدعيماً وإمتداداً لاتباعها المجتمع والاقتصاد المصري التي كانت قد ظهرت في أواخر عصر إسماعيل . فعندما احتل البريطانيون مصر كانت قد تغيرت أسس البنيان الاقتصادي ، فقد تطور الاقتصاد المصري من النظام الإقطاعي إلى الاقتصاد القائم على الجهد الفردي ، وارتبط بالسوق العالمية نتيجة للتخصص في زراعة القطن وما تبع ذلك من نشاط في حركة التصدير ونمو في رأس المال وقيام مؤسسات قضائية وإدارية . وكانت مصر قبل الاحتلال البريطاني قد شهدت قيام الحكومة المركزية والإدارة الحديثة على النمط الغربي ، فتسرب إلى البلاد النظام الغربي للتعليم - على حساب النمط التقليدي الذي أصاب بعض التطور - وكان هدفه تزويد البلاد بالموظفين . كما ازداد تدفق الأجانب على مصر ، وتغلغلت الأساليب والسادات الغربية في المجتمع المصري ، وبخاصة في المدن . وعندئذ أخذت أسس التشكيل الاجتماعي تتضح ، ففي القمة كانت الطبقة الحاكمة القائمة على أرستقراطية الأرض

التركية - المصرية ، وفي القاعدة بقيت فئات الفلاحين وأرباب الحرف أو الـ (tiers état) التي برزت منها طبقة وسطى جديدة من أصحاب المهن والموظفين . وتوزع كبار رجال الدين وصغارهم بين هاتين الطبقتين . أما البورجوازية الصناعية والتجارية فإن احتكارات محمد علي الصناعية والتجارية قد عرقلت نموها باستثناء التجار ورجال الأعمال الأوروبيين . ولكن بعض الأعمال التي قام بها الاحتلال كانت مسئولة عن حدوث تغييرات كمية كبيرة ، فمن طريق الإدارة الجديدة التي أدخلها إلى مصر وإلغاء المبخرة والضرب بالكرباج نقل الاحتلال ، طوعاً أو كرهاً ، إلى المصريين المفهوم الخاص بأن السلطة خدمة إجتماعية وليست تسلطاً ، وأن الوظيفة خدمة عامة وليست إقطاعية ، وأن الناس متساوون بالفعل أمام القانون ، وأن حقوقهم هي التي تحدد سلطة الحكومة وأن لم ينص على ذلك دستور مكتوب .

أما بالنسبة للالتعاش الذي أعقب الأدب العربي في مصر في ظل الاحتلال فلم يكن مرتبطاً بالسياسة الإنجليزية ، وإن يكن الإنجليز قد خلقوا - في حدود ضيقة جداً - بيئة تشجع على العمل الخلاق والفكر الخلاق . ويجب أن نشير هنا إلى الخطى الواسعة التي خطتها مصر نحو الامتزاج بالحضارة الأوروبية في أواخر عصر إسماعيل . ففي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، أخذت طوائف لبنانية وسورية كثيرة من الذين تخرجوا من مدارس اليسوعيين والبعوث النينية الأوروبية والأمريكية المختلفة تهاجر إلى مصر منذ عصر إسماعيل فراراً من اضطهاد العثمانيين أو سعياً وراء الرزق . ولم تلبث هذه الطوائف أن شاركت في حياتنا الأدبية عن طريق الصحافة مثل الأهرام وطريق الكتب والمؤلفات والمترجمات . واندركوا معنا في نهضتنا الأدبية والثقافية ، وكانوا قد سبقونا إلى العناية بالأدب الغربية في بلادهم . وأخذ هؤلاء المهاجرون والمصريون جميعاً

يعملون في حقل غربي جديد وهو ترجمة الآداب الأوروبية بمقاييرها الواسعة. ولم تتأثر هذه الميمنة بالاحتلال في الأردن، بل ترجمت بمقايير عثمان جلال (١٨٢٩ - ١٨٩٨) وغيره من الذين بين الكثيرين أعمالهم الكتاب الغربيين من أمثال موليير (Molière) وسانت بيير (Saint Pierre) وراسين (Racine) ولأسماء كتابه (Alexandre le Grand) ولا فوتين (La Fontaine) . وكذلك ترجم بعض هؤلاء المهاجرين السوريين لشكسبير وغيره من الغربيين .^(١) وقد توج هذا المجهود الخاص بترجمة روائع الأدب العالمي بالثمرة المنتظرة، وهي ظهور أدب مصري إنساني يمثل في إنتاج متحمود سامي البارودي (١٨٤٠ - ١٩٠٤) وأحمد شوقي (١٨٦٨ - ١٩٣٢) وحافظ إبراهيم (١٨٧١ - ١٩٣٢) وإسماعيل صبري (١٨٥٤ - ١٩٢٣) وغيرهم . حقيقة أن الاهتمام بالتراث العربي قد ظهر في عصر إسماعيل ، ولكن خطأ شعراء النهضة عندما يشعرون خطوات واسعة ، فاستأنفوا حياتهم القديمة الخصية ، وطوعوه ليؤدي حياتنا العامة أداءً دقيقاً . وبذلك أخذت مضرت نصيبها من التفوق والامتياز وتبوءت مكانة متنازلة في تاريخ الشعر العربي الحديث .

ولكن ظهر في مصر في مطلع القرن العشرين جيل جديد تثقف بثقافة عميقة بالآداب الإنجليزية وغيرها من الآداب الغربية واختلفت عن الجيل السابق في فهم الشعر وتصوره . فأرادوا أن يكون الشعر قبل كل شيء تصويراً لمواقف إنسانية تزدهم بها النفس الشاعرة ، وتدفع على لسان الشاعر لحناً خالداً يصور صلاته بالعالم والكون من حوله .^(٢) ومن رواد هذا الجيل عبد الرحمن شكري (١٨٨٦ - ١٩٥٨) ، وإبراهيم عبد القادر المازني (١٨٨٩ - ١٩٤٩) ، وعباس محمود العقاد (١٨٨٩ - ١٩٦٣) .

(١) شوقي صنيف الأدب العربي المعاصر في مضمرة من ٢٤-٣٣ .
(٢) المرجع السابق من ٤٦ إلى ٩٦ .

وقد تخرج أولان من مدرسة المعلمين العليا ، أما العقاد فلم يدرس دراسة منظمة ، ولكنه حقق لنفسه ثقفا أصيلاً بالإنجليزية وما أتجته قرائح الشعراء والنقاد فيها . ولم يلبث الثلاثة أن ألفوا مدرسة شعرية رائعة نبشت روحاً سيديداً في شعرنا الغنائي ودفعته قدماً نحو تطور واسع . ومهما تأكد أن الأمر يجب ألا ننسى أن التأثير بالرومانسية الأوروبية كان نتيجة لروح التناغم الشديد الذي سرى بين الشباب لأن المستعمر وأعوانه حالوا بينهم وبين حريتهم . فلقد تفتحت أعينهم في أوائل هذا القرن على الاحتلال الإنجليزي بالبنغيض الذي داس ثرى الوطن وأمجاده .

ومن بين العوامل التي ساعدت على انتعاش الأدب العربي في مصر ذلك التضييق الذي طرأ على بعض تلامذة جمال الدين الأفغاني ، ورجوع بعض أعظماء البعثات من أوروبا بعد أن تلقوا تعليماً عميقاً في الدراسات الانجليزية ، وحملوا لنا زاداً من الحضارة الأوروبية . وكان من ثمرة هذه النهضة أن تأسست الجامعة المصرية وفتحت أبوابها في عام ١٩٠٨ ، وألقيت عليها محاضرات في الأدب والتاريخ والفلسفة ، ألقتها أساتذة مصريون وأوروبيون من المشرقين . وبدل هذا بشكل واضح على أن مصر انتقلت في حياتها الفكرية ثقله كبيرة ، فهي لا تدرس العلم والأدب الغربي لإنشاء جيش أو طبقة من موظفي الدواوين أو معلمي اللغات في المدارس كما كان الحال في عهد محمد علي ، وإنما تدرسهما من أجل أنفسهما ، ومن أجل البحث الحر والمتعة بهذا البحث . وقد خلق كل ذلك جنهوراً لديه الفراغ والتعليم والرغبة في القراءة مما ساعده على اقتحام أسوار الحضارة والثقافة الأوروبية .

٢ - عوامل ظهور الأحزاب السياسية

انتهت الثورة العراقية بسجن زعمائها وتشريدهم ، وخمدت الحركة الوطنية طوال عهد توفيق بسبب ذلك التحالف البغيض بينه وبين سلطات الاحتلال التي ارتمت في أحضانها ودان لها بكيانه . واستبد اللورد كرومر بمصر وأنكر عليها الحقوق النيابية واعتقد أن الاحتلال الإنجليزي كان منجاة لها وإصلاحاً لحالتها وحلاً حاسماً لمشكلتها . ولكن انجلترا ما كانت تعتمد في احتلالها لمصر على حق شرعي أو قانوني ، إذ كانت البلاد من الناحية الدولية تابعة للدولة العثمانية . وعرضت الحكومة العثمانية في أواخر أكتوبر عام ١٨٨٢ الدخول في مفاوضات مع انجلترا بشأن جلائها عن مصر . ولم تهتم انجلترا بطلب الدولة العثمانية ، ولكنها وجدت في النهاية أن من صالحها التفاهم مع الحكومة العثمانية بشأن المسألة المصرية لتقوية مركزها في الشرق الأوسط . ولذلك قررت إفاد سير هنري درمند ولف (Sir Henry Drummond Wolff) في بعثة إلى استانبول والقاهرة للتفاوض مع الحكومة العثمانية على أساس تحديد موعد للجلاء في سنوات معينة ، والاتفاق على عودة الاحتلال ثانية بالاشتراك مع الدولة العثمانية في ظروف معينة تحدد . واستغرقت مهمة البعثة المدة من أغسطس عام ١٨٨٥ إلى يوليو عام ١٨٨٧ ، وتوصل السير درمند ولف إلى اتفاق مع الحكومة العثمانية في ٢٢ مايو عام ١٨٨٧ ، ولكن عملت فرنسا وروسيا على فشل هذه الاتفاقية ، وهددتا السلطان لأن انجلترا لم تعين في هذه الاتفاقية تاريخاً فعلياً قريباً للجلاء عن مصر . وأبلغتا السلطان أنه إذا وافق

على شروط السير هنري درمند ولف فإنهما تصبجان في حل من احتلال أي جزء من أجزاء الإمبراطورية العثمانية فتحتل فرنسا سورية ، وتحتل روسيا أرمينيا . وتحت تأثير هذه المعارضة القوية رفض السلطان التصديق على الإتفاقية ، وبذلك لم تعد إنجلترا تفكر إطلاقاً في احتمال دعوة الدولة العثمانية للتعاون معها في المسألة المصرية ، بل أخذت تقوى تدريجياً لديها فكرة إطالة أمد الاحتلال في مصر . وما ساعدها أيضاً على التماهي في هذا الاتجاه معارضة اللورد كرومر الشديدة للجلاء .

وهكذا ضعفت فكرة الجلاء عن مصر فعلا بعد عام ١٨٨٧ بسبب زيادة المصالح البريطانية في البلاد ، وأصبحت قناة السويس « مصلحة إمبراطورية » ، وزادت مصالح إنجلترا التجارية والقطنية في مصر . كما زادت أهمية مصر في نظر إنجلترا حين فكرت الحكومة البريطانية جدياً في استرجاع السودان لمصر . وفي الحقيقة كان اتفاق الحكم الثنائي (Anglo-Egyptian Convention) الذي أبرمته إنجلترا مع مصر في ١٩ يناير عام ١٨٩٩ قد ثبت أقدامها في وادي النيل كله بحيث لم يمكن أن تتزحزح عن مكانها مادام هذا الاتفاق معمولاً به باعتباره نظاماً أساسياً للوضع السياسي في السودان ، ولذلك فإن إنهاءه باتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ ، قبل اتفاقية الجلاء ، كان الخطوة الصحيحة لتحقيق الجلاء ، واقتلاع السيطرة الأجنبية من وادي النيل . وعلى الرغم من ذلك ظل مركز إنجلترا في مصر مزعزجاً لأن مصر ظلت من الناحية الشرعية خاضعة لسيادة الدولة العثمانية ، كما أنها لقيت معارضة قوية من جانب الشعب المصري والدول الأوروبية . وخصيصاً فرنسا . ونتيجة لذلك رأت إنجلترا أن من الضروري أن تصلح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في مصر ، وجعلت مفتاح ذلك مسألة مراكش . ووقعت إنجلترا معها في ٨ أبريل عام ١٩٠٤ الاتفاق الودي (Entente Cordiale) الذي حصلت به على اعتراف فرنسا بمركزها

الفعلي في مصر ، مع الاحتفاظ بالناحية السياسية فيما بين مصر وبريطانيا . وبهذا الاتفاق ثبت الاحتلال البريطاني أقدامه في مصر من الناحية الفعلية ، ولم يعد هناك ما يحول دون فرض السيادة البريطانية الكاملة على البلاد سوى ذلك الخيط الشرعي الرفيع ، الذي كان يربط مصر بالدولة العثمانية . ولكن لم تمر عشر سنوات أخرى حتى أعلنت إنجلترا حمايتها على مصر وأصبحت مركزها مضموناً من الناحية الفعلية والشرعية .

وعلى أية حال فرضت إنجلترا على مصر في الفترة ما بين عامي ١٨٨٢ و ١٩١٤ حماية مقنعة (veiled protectorate) ، ففي حين ظلت السلطة الشرعية في البلاد في أيدي الخديو ومجلس النظار ، تركزت السلطة الفعلية في يد اللورد كرومر الذي استمر في منصبه حتى عام ١٩٠٧ . ولكن إذا كانت الحركة الوطنية قد همدت في السنوات العشر الأولى التي تلت الاحتلال ، فإن الوضع قد تغير بعد اعتلاء عباس حلمي الثاني كرسي الخديوية عقب وفاة أبيه في ٧ يناير عام ١٨٩٢ . وكان عباس الثاني شاباً طموحاً لم يكن قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره عندما استدعى من النمسا حيث كان يتعلم في التريانون (Therestanium) في أي مدرسة الأمراء وكان عباس شديد الإعجاب بجده إسماعيل وكان يحترق والده لضعفه واستسلامه . وساء عندما عاد إلى مصر أن رأي الإنجليز قد فرضوا سيطرتهم على وزارات الحكومة ومصالحها ، فاعتزم وضع حد لهذا التدخل غير المشروع . ولقد شجعه مشاروه على استرداد حقوقه باعتبار أن فرنسا ومن ورائها روسيا تستندان استقلال مصر الذاتي . وقام عباس بتغيير الحاشية التي أحاطت بالسلطان وتودد إلى المصريين الذين أحبهوا واستبشروا به خيراً لدخلة أن كرومر اعتقد أن المبادئ الغراية قد عادت إلى الظهور تحت اسم جديد هو لقب الخديوية ، وأن الحالة قد أصبحت كثيرة الشبه بما كانت عليه عند بدء ثورة ١٨٨١/١٨٨٢ . وفي الواقع كان عباس جريئاً

رابع الأمل ، « مصر يا بحتا » كما حكم عليه كرومر منذ لقائهما الأول (١) .
وعندما حاول الخديو القضاء على سيطرة الاحتلال اصطدم بكرومر الذي
قرر أن يلقنه درساً يفهمه حقيقة الموقف في مصر .

بدأ عباس مقاومة الاحتلال فأقال وزارة مصطفى فهمي في يناير عام ١٨٩٣ ،
وكانت وزارة موالية وخاضعة للنفوذ الإنجليزي وتغطى بثقة كرومر وتأيده .
ولذلك كانت إقالة الوزارة هي أول دور من أدوار ذلك النزاع الخطير ،
إذ احتج كرومر بشدة على مسلك الخديو ولم يعترف بوزارة حسين فخري
باشا (١٨٤٣ - ١٩٢٩) التي عينها عباس مكان الوزارة المقالة . وأيدت
الحكومة البريطانية كرومر فاضطر عباس إلى التراجع والموافقة على اقتراح
كرومر بتولية رياض باشا على رأس وزارة جديدة ، وبالإضافة إلى ذلك
استصدر كرومر نصيحة من الحكومة البريطانية لعباس ألا يجري تعديلا
وزارياً دون استشارة المعتمد البريطاني . ولقد أثار موقف عباس هذا
عطف الشعب والتفافه حوله ، ولكن النسياسي المعجوز تصيد فرصة أخرى
لتوجيه لطمة قوية إلى عباس عندما احتك الخديو بكتشنر - سردار
الجيش وقتذاك - فبادر كرومر إلى الاتصال برياض باشا يطلب تقديم
اعتذار رسمي من الخديو عباس ينشر في الصحيفة الرسمية ويهدد بخلمه ،
ولم يجد عباس بداً من الاعتذار لأنه وجد نفسه « وخيذاً للمرة الثانية » ،
ولكن هذه الحادثة كانت ضربة قاضية لنفوذ عباس في الجيش . ولقد
انتهى الأمر في الجيش إلى ما توقعته صحيفة الأهرام في تعليقها على الحادث
حين قالت : « إن الضباط والعساكر المصريين سيتهي بهم الأمر إلى أن
لا يعرفوا رئيساً عسكرياً سوى كتشنر باشا ، ولا رئيساً سياسياً سوى
اللورد كرومر » . (٢)

(١) كرومر : عيناين الثاني ، ص ٢١ ، ٢٨ .
(٢) محمد حسين : الإنجازات الوطنية ، ج ١ / ١٦١ - ١٦٢ .

ووجد الخديوي نفسه وحيداً أمام كرومر لاسيما وأن قنصلي فرنسا وروسيا اللذين كانا يشجعانه على مقاومة الإنجليز قد تخليا عنه ، ولكن لم يكن من خصال عباس الشاب الاستسلام للهزائم . وحاول عباس الاختباء بالدولة العثمانية والسلطان صاحب السيادة الشرعية على مصر من الإنجليز ، فارتقى بين أحضان السلطان عبد الحميد كما يرتقي الطفل بين يدي أبيه طلباً للحماية من كلب ضار . ولكنه لم يلق من السلطان سوى النصائح والتشجيع على مقاومة الاحتلال لأن السلطان نفسه كان عاجزاً عن مقاومة الدول الأوروبية والتخلص من نفوذها . وكتب سفير بريطانيا في استانبول في هذا الشأن يقول : « إن السلطان نصح للخديوي بطريقة أبوية أن يفوض أمره إلى الله ، ويرضى بما قسم له ، ويثق بفعل الزمن ، محافظاً دائماً على العلاقات الحسنة مع الإنكليز » .

أما في داخل مصر فلم يدع عباس حلمي فرصة للاتصال بالشعب إلا اقتنصها ، ولذلك مدحه الشعراء ومجندوا فيه وطنيته الصادقة وكانت شيئاً جديداً من جانب أسرة محمد علي التي عاملت المضربين من قبل بكثير من الترفع والاحتقار . ولقد دفع الشعراء إلى مدحه خلال الفترة الأولى من حياته شعور وطني خالص . وحاول عبدالله النديم أن يجمع المصريين حوله عن طريق صحيفته « الأستاذ » ، واستأنف جهاده الذي بدأه مع عرابي برغم ماذاق في سني اختفائه العشر من آلام . ووجد عباس في مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨) الزعيم الوطني الشاب الذي استطاع في حادثة سنه أن يحمل علم الجهاد منذ عام ١٨٩٠ عندما كان طالباً بالمدرسة الثانوية . وقد تلقى مصطفى كامل دروسه الأولى في الوطنية وفي السياسة على يد عبدالله النديم منذ عودته من منفاه ، وعرف منه كثيراً من أسرار الثورة العرابية ودسائس السياسة الإنجليزية ، وحاول قدر استطاعته أن يجمعل من الشعب والقصر قوة واحدة تواجه الاستعمار . وجاهر مصطفى كامل

في أول حديث له نشر في جريدة الأهرام في ٢٨ يناير عام ١٨٩٥ بالمطالبة
بالجلاء . وهكذا كان عباس محور الحياة السياسية والوطنية في ذلك
الوقت . وسعى للاستناد على المثقفين في فضاله لأن طبقة كبار ملاك
الأراضي من المصريين قد ترددت بين الولاء للخديوية أو الاحتلال الذي
حاول في سياسته الداخلية كسبهم بجانبه بأن عين منهم نوابا في الجمعية
العمومية ومجلس شورى القوانين . واتفق مع مصطفى كامل على تشكيل
لجنة سرية من بعض الشباب الممتازين بالوطنية ممن بلغوا التعليم العالي
في مصر والخارج .

وفي ذلك الوقت أيضاً كان لتقدم الشعور بالحرية ونمو الروح
القومية في أوروبا وآسيا وفي الدولة العثمانية بوجه خاص أثر كبير على
مصر التي تملك ناصية الشرق والغرب . وميز الجزء الأخير من القرن
التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور القوميات المتوتبة في ألمانيا
وإيطاليا وروسيا واليابان والصين ، ومن ثم تأثرت مصر بهذا التيار إذ لم
يكن من المعقول أن تعيش عن العالم بمعزل أو أن تنسى مجدها القديم أو
استقلالها . ولم يكن الحكم البريطاني منها تشدق الاستعماريون بقوته
ونزاهته سوى حكم أجنبي دكتاتوري لا يمكن بأي حال من الأحوال أن
يمثل أماناً للشعب المصري أو يعمل على تحقيقها . حقيقة أن سلطات
الاحتلال في مصر قد اكتسبت إلى جانبها العبد والمشايع وكبار الملاك
الزراعيين وبعض العناصر الأخرى ولكنها فشلت في اجتذاب رجال الطبقة
الوسطى من سكان المدن المثقفين والبورجوازيين الذين لم يمتلكوا أرضاً
ولم يتأثروا بسياسة الاحتلال الزراعية . وعلى ذلك لم يمت الشعور
القومي في مصر بل قام شباب الجيل الجديد أو الطليعة المثقفة الناشئة من
المحامين والأطباء والمهندسين والصحفيين والمعلمين وغيرهم ينادون بحقوقهم
السياسية . فكانوا يتوقون إلى أن يلعبوا دورهم في الحياة السياسية ،

ويحملون الأوتوقراطية الخديوية مسئولية الكوارث التي حلت بمصر ويتجهون إلى تحديد السلطة الخديوية باعتبار ذلك وسيلة للتخفيف من التدخل الأجنبي . ولقد تأثر هذا الجيل من المثقفين تأثراً كبيراً بالاتجاهات الغربية واختد عن أولئك الذين تعلموا في الأديرة وتربوا في بيئة المدينة التي كان لها وزن كبير خلال لتوبة الامراء . وحدثت عندهم بين الفكر التقليدي والفكر المتأثر بالغرب، وانعكس ذلك في برنامج الحزب الليبرالي التي ظهرت في مصر فيما بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٤ .

تزعّم مصطفى كامل إذن الحركة 'وطنية بعدد' الاختلال ، وذكره المصريون بماضيهم . وخلال تاريخهم ، وخصص كامل جهوده لإدارة علمنا الوطنية وتبجيلها . وكانت نشأة مصطفى كامل مختلفة عن مثقاته . أحسب غرابي وغيره من وعاء الثورة العربية ، فهو لم يلق تعليمه في الأديرة بل تلقاه في المدارس الأميرية ثم أكاده في فرنسا لأن بطناً اصطفاها وأوطاه في هذه البعثة . وفي فرنسا تعرف مصطفى كامل 'يفرنسيين' كثيرين من أعداء السياسة البريطانية هم البسيدة جوليت آدم *Mme Juliette Adam* (١٨٣٦ - ١٩٣٦) أعظم شخصيات فرنسا في عالم السياسة والسياسة والأدب، والمسبو فرنسوا ديلونكلر (François Deloncler) الزعيم الليبرالي وعضو البرلمان الفرنسي . وقد زار مصطفى كامل مجلس النواب الفرنسي في عام ١٨٩٥ وقدم إليه عريضة تطلب حركته تعرف فرنسا بالعمل للانتقادات في مصر : « جاءت الأمة المصرية تمتعيت بهذه الأمة المكونة من فرنسا التي حررت معدة من الأمم ، فهل تجاب إلى استغاثتها وتضرمها وهل فرنسا رازت تؤيد في هذا العمل الجليل مكباتها في العالم الإسلامي . الزاواتي بله ١٩٠٤ » فلتجى فرنسوا حركتنا الإهم » (١٨٩٥)

(١١) عبلاً الرحمن الزافمي : مصطفى كامل ، ص ٥٢ .

وعلى الرغم من أن مصطفى كامل قد سلم بالمفهوم الليبرالي للوطنية، فإنه كان ممن ورثوا الفكر السياسي لدى جبال الدين الأفغاني : فكان تولى العقيدة الدينية ورأى « أن الدين والوطنية توأمان متلازمان ، وأن الرجل الذي يتمكن الدين من قواده يحب وطنه حباً صادقاً ويفديه بروحه وما تملك يده » .^(١) ولقد آمن مصطفى كامل بأن لمصر كيانا مستقلاً ولكنه أيد النفوذ العثماني في مصر ، إذ اعتقد أن ذلك هو السبيل الوحيد لمناوأة الاستعمار . وقد أجاب الأميرالاي بارنج Baring (شقيق اللورد كرومر) عندما قابله في لندن عام ١٨٩٥ وبأله عن جنسيته بقوله « مصري عثماني » ، وأضاف قائلاً عندما تعجب بارنج لجمعه بين الجنسييتين بقوله : « ليس في الأمر جنسيتان بل في الحقيقة جنسية واحدة لأن مصر بلد تابع للدولة العلية » . وقال مصطفى كامل كذلك في خطبة له في الإسكندرية عام ١٨٩٧ : « إن مظاهرة الأمة المصرية نحو الدولة العلية هي مظاهرة قوية ضد الاحتلال الإنجليزي ، وإشتراك أفراد الأمة على اختلافهم في الاحتجاب للجيش العثماني هو اقتراح عام ضد الإنجليز في مصر » .^(٢) ولما كان مصطفى كامل يعتمد في مطالبته بالجلء وتبضع مصر باستقلالها الذاتي على ما للدولة العثمانية من حقوق دولية في مصر ، فإنه كان من الطبيعي أن يريده حركة « الجامعة الإسلامية » تحت لواء السلطان العثماني . وكتب مصطفى كامل في عام ١٨٩٨ كتاباً بعنوان « المسألة الشرقية » دافع فيه عن الدولة العثمانية دفاعاً مجيداً وأكد ضرورة المحافظة على سلامة الامبراطورية العثمانية قائلاً : « إن بقاء الدولة العلية ضروري للنوع البشري ، وأن في بقاء ساطانها سلامة أمم الغرب وأمم الشرق »^(٣) . ويختم مصطفى كامل الفصل

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٦ ، ٤٢٢ - ٤٢٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٩٩ ، ٣٤٦ - ٣٥٤ .

(٣) مصطفى كامل ، المسألة الشرقية ، ص ١٣ .

الأول من كتابه بالدعوة إلى الالتفاف حول الراية العثمانية بقوله : « أم واجب العثمانيين والمسلمين أمام عداوة انكسرتا للدولة العلية فبين لا ينكر، إلا الخوة والخارج والدخلاء . فواجب العثمانيين أن يجتمعوا جميع حول راية السلطنة السنية ، وأن يدافعوا عن ملك بلادهم بكل قواهم ولو تقاضى الكثيرون منهم في هذا الغرض الشريف حتى يعيشوا أبد الدهم سادة لا عبيداً وواجب المسلمين أن يلتفوا أجمعين حول راية الخلاف الإسلامية المقدسة ، وأن يعزوها بالأموال والأرواح ففي حفظها حفظ كرامتهم وشرفهم وفي بقاء مجدها رفعتهم ورفعة العقيدة الإسلامية » (١) . ولقد أنعم عليه السلطان في عام ١٨٩٩ برتبة « المتمايز » فصار مصطفى بك كامل ، وفي عام ١٩٠٤ منحه السلطان رتبة الباشوية .

حقيقة ، دعا مصطفى كامل إلى التقارب الوثيق مع الدولة العثمانية واعتنق أفكار حركة الجامعة الإسلامية ، ولكنه بلا منازع كان أول مصري اكتمل لديه الوعي القومي فأداه تأدية من يشعر بمعناه شعوراً لا تردد فيه فكان مصطفى كامل هو أول من هتف بمباراة « تحيا مصر » ، وكان ذلك استعمالاً للتعبيرات القومية المصرية الواضحة في خطبه وبياناته . ولقد تجلّى إيمانه بمصر في رسالته الأولى التي بعث بها إلى الأديبة والمؤرخ مدام جوليت آدم ، ولم يكن يوماً قد تعرف عليها ، إذ قال : « إن لم آملاً كباراً ، فإني أريد أن أوقف في مصر الهرمة مصر الفتاة . هم يقولوا إن وطني لا وجود له . وأنا أقول يا سيدتي إنه موجود . وأشعر بوجود بما آنس له في نفسي من الحب الشديد . . . » ورد مصطفى كامل علم رحالة ألماني زعم أن الحركة الوطنية غريبة عن مصر ، برسالة جاءت فيه الفقرة التالية : « إن المصريين القائمين بالدعوة الوطنية العامة ضد الاختلال

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣ .

الإنجليزي الساعين، في سبيل تحرير وطنهم مصريون من سلالة المصريين الحقيقيين وأغلبهم أبناء الفلاحين أما أنا فأفخر وأتشف بأني ابن ضابط شهم آباؤهم فلاحون مصريون يظهر إذن جلياً أننا لسنا من تلك الفئة الغريبة الأصل عن الفلاحين ولسنا كذلك بظلمة الفلاحين في الماضي لأنهم إما اخوتنا أو آباؤنا ... » . وقد دعا مصطفى كامل إلى هذه الأفكار في جريدة « اللواء » التي صدر العدد الأول منها في ٢ يناير عام ١٩٠٠ ، وعاونته الخديو عباس على إصدارها . وكانت « اللواء » بمثابة مدرسة ملئت المصريين حقوقهم وواجباتهم وبصرتهم بحقائق بلادهم ومساوئ الاحتلال وحشتم على الجهاد في سبيل الاستقلال . وبالإضافة إلى النواحي السياسية اهتمت اللواء أيضاً بالمسائل الاقتصادية والأدبية والعلمية .

ولقد بدأ مصطفى كامل فترة جديدة من كفاحنا القومي تختلف في تفاصيلها عن الفترة السابقة : ففي بن اتمدت الثورة العرابية على قواها المحلية ردها ، اسندت حركة مصطفى كامل في البداية إلى كل من 'نخدير' ، فرنسا والدولة العثمانية . وكان الاستقلال الذي طالب به مصطفى كامل هو استقلال سر الذاتى كما تقرر في معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ ، فنفر بعض المصريين إذ رأوا في هذه الدعوة استبدالا لتبعية بأخرى . ولكن فهم مصطفى كامل الظروف الدولية هو الذي دفعه إلى الاتجاه نحو الدولة العثمانية ، إذ أنه أيقن أن انقطاع العلائق يؤدي إلى سقوط مصر في يد الإنجليز . ومن ثم رأى، مصطفى كامل أن جلاء انجلترا عن مصر هو الرمز للاستقلال ، أما إعادة العثمانية فإن التخلص منها من أيسر الأمور بعد التخاص من الاحتلال . كما دفع هذا النهم الظروف الدولية المحيطة بالقضية المصرية أيضاً إلى اللجوء إلى الدول الأوروبية وبخاصة فرنسا لإكراه انجلترا على الجلاء عن مصر . وكانت الصفة الدولية للقضية المصرية تمتد من الناحية القانونية إلى معاهدات عام ١٨٤٠ ، والقرمانات المؤكدة

لهذه المعاهدة ، إلى جانب القرارات التي أصدرتها الحكومة العشائية عهد الخديو إسماعيل بشأن اختصاصات ومسئوليات الخديوية . ولك مصطفى كامل لم يلبث أن خاب أمله في فرنسا ، وصدت الحركة الوطنية صدمتين : الصدمة الأولى بعد حادث فاشودة عام ١٨٩٨ الذي دل على فرنسا لا تنوي معارضة انجلترا في احتلال مصر ، والصدمة الثانية بعد الاتفاق الوزني عام ١٩٠٤ . وبذلك ضعف أمل مصطفى كامل في تسوية أوروبا لإنقاذ مصر وانهار ركن من أهم أركان سياسته ، وكتب إلى جوليه آدم في ١٠ مايو ١٩٠٤ يقول : « إن مواطني يكرهون اليوم فرنسا من انجلترا نفسها ٠٠٠ إن موقفي الشخصي بعيد من أصعب المواقف وأخطرها ، فإن جميع أصدقائي المصريين والفرنسيين الذين كانوا يناضلون بجانبني أصبحوا إما أصدقاء للإنجليز أو يائسين من الكفاح » (١) .

ولكن مصطفى كامل لم يئس بل استمر في طريقه يحمل علم الجهاد نادياً بالجهلاء . ولقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب إليه بعض الأعيان المتصلين بالسراي . وكثيراً من الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى ، من الموظفين والطلبة والمحامين . وبدأت مظاهر اليقظة القومية تظهر في الشباب المثقف بشكل عملي في عام ١٩٠٥ ، عندما فكروا في إنشاء ناد للمدارس العليا وتم افتتاحه في أبريل عام ١٩٠٦ . وكان هذا النادي بمثابة معهد وطني علمي أخلاقي تكون فيه جيل من خيرة الشباب المصري ، إذ امتزج الطلبة بالمتخرجين فاكسبوا بهذا الاتصال النضج الفكري والمعنوي . وقد ظل النادي قائماً يؤدي مهمته خير أداء حتى أغلق بأمر السلطة العسكرية البريطانية في أوائل الحرب العالمية الأولى .

ولقد تأصلت الحركة الوطنية في نفس مصطفى كامل ، ورأى أن

(١) أحمد رشاد : مصطفى كامل ، ص ١٨٣ .

الاستقلال والاحتلال ضدان لا يجتمعان وقال : « كل احتلال أجنبي هو عار على الوطن وبنيه » . ولذلك خالف الكثيرون من معاصريه الذين كانوا يرون مصالحة الاحتلال والتقرب إليه ، وأناد من أخطاء العرايين وحاوّل رأب الصدع الداخلي الذي نفذ منه المستعمر . فعمل دائما على إيجاد جو من التفاهم بين المصريين وبين الخديو عباس الثاني ، وتجنب الصدام بينه وبين الخديو حتى في الأوقات التي تيقن فيها ألا مجال لحفظ الود بينهما . كما حاول من ناحية أخرى التوفيق بين عنصرى الأمة الدينين - عنصرى المسلمين والأقباط - اللذين يتكون منهما الشعب المصرى ، وقال : « إن المسلمين والأقباط شعب واحد مرتبط بالوطنية والعادات والأخلاق وأسباب المعاش ولا يمكن التفريق بينهما مدى الأبد » . يحرص على نشر التعليم إدراكا منه أنه أداة لنشر الوعي القومي الصحيح والقضاء على النعرات الدينية التي كان هو يحاربها بكل قوته ، واتهم كرومر بالإهمال المقصود للتعليم .^(١) سدر مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ صحتين باللغتين الفرنسية والإنجليزية : ظهرت الأولى وهي صحيفة الاتندار إيجسيان (L'Etendard Egyptien) في ٢ مارس من نفس العام ، والثانية وهي ذي إيجسيان استاندرد (The Egyptian Standard) ، بمعنى اللواء ، في اليوم التالي ، وكانتا صورتين لجريدة اللواء الصادرة باللغة العربية مع تعديل فحواهما بما يناسب المستوطنين الأجانب بمصر . وأشرف مصطفى كامل على تحرير هذه الصحف الثلاث بنفسه ، واختار لتحرير الصحيفتين الصادرتين بالفرنسية والإنجليزية محررين من خيرة الكتاب الأروبيين .^(٢) وتوجت جهود مصطفى كامل في عام ١٩٠٧ بإنشاء الحزب الوطنى في مواجهة ظهور حزب الأمة ، على الرغم من أن مصطفى

Goldschmidt, The Egyptian Nationalist Party; 1892-1919, in Political and social change in modern Egypt, pp. 314-315.

كامل كان لا يؤمن بإنشاء حزب رسمي اعتقاداً منه أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى انقسام الأمة .

ونم يعيش مصطفى كامل طويلاً بعد تأليه حزب . منذ أنم الروح في ١٠ فبراير عام ١٩٠٨ : ولكن حياته القصيرة لم تمنح أذكاء من تكوين تيار قوي استمر عشرات السنوات من بعد وفاته . وكان زعامة الحزب الوطني من نصيب محمد نس : ١٨ - ١٩١٩ . وكيل الرئيس الراحل ، وزميله في الرأي والعمل . ومنذ محمد فريد إلى إيجاد نهضة مصرية شاملة في مختلف الحقول . وله يرص أن تنحصر قومية مصر في مفاهيم سياسية عابرة ، بل دعمها تراث علمي ، وتسمى له بذلك نظوير وطنية زميله وبعقلها . ولقد اندس محمد فريد في الحركة الوطنية منذ أن يخرج من مدرسة الحقوق عـ ١٨٨٧ . فأخذ يكتب مقالات وطنية في صحف ذلك العهد (خاصة في المؤيد) حول تاريخ مصر القديم والحديث ، ووجوب إعطاء مصر حقوقها السياسية ومسحها دستوراً قديماً . ويغبر محمد فريد من أوائل الداعين لأسيس الجمعية المصرية . ومن المهنيين في الحركة التعاونية وفي نقابات العمال . ومن المذاهبين بانصاف النلايين ونشر الثقافة وإشراك الشعب في تقرير مصيره . كما أشرف محمد فريد على عدة دراسات موضوعية عن أوضاع مصر الزراعية والثقافية والصناعية ، وكان يلمس اتصال مستمر بالجمعيات المصرية في أوروبا ومن الممكن أن تعتبر هذه الجمعيات من الدعائم التي رسخت بها القومية المصرية في الربع الأول من القرن العشرين . فقد كانت تعقد مؤتمرات دورية لدراسة أوضاع مصريي مختلف الحقول ، والبحث فيها على أسس علمية واعية متفتحة . هذا إلى جانب أثر تلك المؤسسات في الدعوة لمصر وحقوقها في أوروبا . واشترك محمد فريد أيضاً في المؤتمرات العالمية ، مثل مؤتمر الشعوب المصرية والسلام ، والاشتراكية الدولية . وكان فريد ينادي في هذه كلها بببدأ

« مصر للمصريين » . وقال في خطاب ألقاه في مدينة ليون ، في حفلة أقامتها الجالية المصرية هناك لتكريسه : « لا تظنوا أن أبا الهول نائم تماماً . كلا ، فإنه ينام ينام بإحدى عينيه وينظر بالأخرى إلى الأمم الفاتحة التي توالى على مصر . وذهبت كأمس الدابر . وهو راضٍ مكانه يمثل الأمة المصرية الأبدية التي لا يؤثر فيها المغيرون بل هي دائماً ملأى بالحياة ومن طبيعتها أن تتغلب على الفاتحين فتدمجهم فيها . وهذا ما يجعل أملنا شديداً في نيل استقلالنا وحریتنا » .

لم يستمر موقف الخديو عباس حلمي الثاني من الاحتلال فترة طويلة ، إذ تضعف عباس وخار عزمه أمام اللطمتين القاسيتين اللتين تلقاهما . من كرومر . وفقد الخديو الأمل في أية مساعدة حقيقية من المصادر التي كان يرجو مساعدتها ، فبدأ سياسة التسليم للاحتلال بعد حادث فاشودة ، ووافق على 'تفاهية السودان عام ١٨٩٩ . وتوالى خضوعه للاحتلال إذ شه - الغرض الذي كان يقيمه جيش الاحتلال في ميدان عابدين بمناسبة ميلاد الملكة فيكتوريا ثم الملك إدوارد السابع من بعدها ، ووقف للمرة الأولى تحت العلم البريطاني بجوار اللورد كرومر في عام ١٩٠٤ ، مرتدياً بدلة التشريرة الكبرى يحيط به حرسه الخاص ، وقبل تعيين ياور انجليزي له في عام ١٩٠٥ وهو الجنرال واطسن . وانصرف عباس في غمرة يأسه إلى المال ، يجمعه في شره ولا يبالي شيئاً غير تحقيق منفعة ، متعذراً عن مسلكه بأنه يمانى دولة قوية قاهرة تحتاج في حربها إلى المال ، وبأنه لا يدري أينتهي الأمر بظفره فينجح في إجلائها أم تظفر هي فتطرده خارج مصر ؟ وأدى إنجراف عباس إلى تحول الشعب عنه وسخطه عليه ، كما فترت علاقة الخديو بمصطفى كامل . وهكذا خضعت «السلطة الشرعية الحاكمة» في مصر للاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٠٦ ، ولم يبد الخديو أي اعتراض على تزايد السيطرة البريطانية في الإدارة . ولقد

أدى هذا التغيير في موقف الخديو إلى حدوث انقسام في صفوف الحرّ الوطنىة التى ظلت متحدة متماسكة فترة من الزمن ، فانقسمت إلى ثلاث جماعات متميزة كومت فى عامى ١٩٠٧ ، ١٩٠٨ الأحزاب السىاسىة المصرىة الرئىسىة الثلاثة فى تلك الفترة ، وهى الحزب الوطنى وحزب الإصلاح الدستورى وحزب الأمة .

وهكذا ىبىن أن تطور الحركة الوطنىة وحدثت تفىرات اجتماعىة وفكرىة من أهم العوامل التى أدت أخىراً إلى قىام الأحزاب السىاسىة . فاقد تىسر للأعیان والمثقفىن - وهما الطبقتان الأساسىتان اللتان لعبتا الدور الأساسى فى الحىاة الحزبىة فى مصر - الاتصال بأوروبا وبفكرها السىاسى . كما شهدت الفترة التى سبقت قىام الأحزاب وواكبتها صدور مجلات وجرائد اهتمت كثرىاً بنشر الفكر الأوروبى فى عام ١٨٩٨ ، فقد كانت فى مصر ١٦٩ جریدة ومجلة وبلغ عددها عام ١٩١٣ إلى ٢٨٢ . وهذه الصحف وإن كانت تعبر أساساً عن وجهات نظر سىاسىة قد تضمنت كثرىاً من الأعمال الفكرىة ذات القىمة الكبرى . وبالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى سىاسىة واقتصادىة ساعدت على ظهور وتكوين تلك الأحزاب السىاسىة وهى :

(١) حادثة طابة ١٩٠٦ (١)

طابة هذه موقع على رأس خلیج العقبة إلى الجنوب الغربى من أم الرشراش أو إبلات الحالىة . وعندما تولى عباس الثانى خدیوة مصر فى عام ١٨٩٢ أرادت الدولة العثمانىة أن تخرج سىناء من فرمان التولىة ولكن عارضت انجلترا واتفى الخلفاء بأن بقىبت إدارتها فى يد مصر . ولكن فى

(١) یونان لىب رزق : ازمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلدة التارىخىة المصرىة ، المجلد ١٣ ، ١٩٦٩ ، ص ٢٤٧ - ٣٠٥ .

يناير عام ١٩٠٦ احتل الأتراك طابة في محاولة لانتزاع ما تيسر لهم انتزاعه من سيناء . وقد تدخل الإنجليز لوقف محاولات العثمانيين والاحتفاظ بسياء لمصر وأدى ذلك إلى قيام أزمة عنيفة بين الدولة العثمانية وبريطانيا من يناير إلى مايو عام ١٩٠٦ . ورأت إنجلترا أن قبول مطالب الدولة العثمانية يعتبر خطراً على حرية قناة السويس وسلامة مصر والأسرة الخديوية ، وأرسلت إنجلترا قوة إلى خليج العقبة . وبدأت المحادثات بين الإنجليز والعثمانيين وتكونت لجنة انجليزية - مصرية - عثمانية لرسم الحدود المصرية واتفق على تحديدها بخط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ونخضفيه القدس وشبه جزيرة سيناء ، جعل كل شبه جزيرة سيناء - باستثناء خليج العقبة - ملكاً لمصر ، وبقيت مدينة طابة ملكاً لمصر .

وقد اجتذبت هذه الحادثة اهتمام الرأي العام المصري فانقسم إزاءها: فقلل الكثيرون من أهمية طابة وأظهروا عطفاً على وجهة النظر العثمانية ، وأنكروا على بريطانيا تدخلها في المسألة . ومما دعا هذا الفريق إلى اتخاذ مثل هذا الموقف إستنكارهم لدور الحماية الذي اتخذته إنجلترا في المشكلة وخشوا أن تكون تلك مقدمة لإنهاء السيادة العثمانية وضم مصر إلى إنجلترا أو إعلان الحماية عليها . أما الفريق الآخر ، فكان يرى أنه يجب ألا يقع تنازل للسلطان عن أي جزء من الأراضي المصرية ، بحكم أن مصر مقيض لها أن تستقل عن كل من إنجلترا والدولة العثمانية . وكان الفريق الأول أقوى من الفريق الثاني . وكما حدث إبان أزمة فاشودة كان معظم المصريين على استعداد للتضحية بمصالحهم الشخصية في سبيل التعبير عن كرههم للاحتلال البريطاني . وقد ازعج تلامذة محمد عبده لهذا الاتجاه ودعوا إلى اجتماع يضم من ينحون نحوهم - وكان هذا الاجتماع هو أساس نشأة حزب الأمة . أما مصطفى كامل فإنه رفض الاعتراف بحق إنجلترا في حماية مصر وطالبها بسرعة الجلاء ، ووقف بجانب الدولة

العثمانية يدافع عن مطالب دولة الخلافة . ووقعت صحيفتا اللواء والمؤيد تضدان الدولة العثمانية وتحلان على الإنجليز ، وهذا امتداد لإيمان مصطفى كامل والشيخ علي يوسف (صاحب المؤيد) بفكرة الجامعة الإسلامية وأهمية المحافظة على سيادة السلطان العثماني في مصر . (١) وتعتبر حادثة طابة السبب المباشر لظهور الأحزاب السياسية .

(٢) حادثة دنشواي (١٩٠٦)

وفي نفس العام وقعت أيضاً حادثة دنشواي المشهورة فاستثارت الشعور القومي فغذى الحركة القومية بزاد جديد ، وأخذت به تمتد إلى أعماق الريف . ويتلخص الحادث في أن بعض الضباط الإنجليز خرجوا في رحلة لهم إلى مديرية المنوفية لصيد الحمام على مقربة من قرية دنشواي . واستاء أهالي دنشواي من صيد الحمام ، واشتعلت ثورتهم عندما أصابت طلقات الضباط الجرن وأشعلت فيه النار وعندما أطلقوا النار على الأهالي . وفي ٢٧ يونيو عام ١٩٠٦ أصدرت المحكمة التي شكلت لمحاكمة أهالي دنشواي أحكاماً لا تقبل الطعن تقضي على أربعة من الفلاحين بالشنق ، وعلى اثنين بالسجن لمدة ١٥ سنة وعلى ستة آخرين بالسجن سبع سنوات وعلى ثلاثة بالحبس سنة مع الشغل مع جلد كل منهم خمسين جلدة . ونفذ الحكم في اليوم التالي على مرأى من الآباء والأبناء والأزواج ، وآمن في ذلك الوقت من لم يكن قد صدق دعوة « مصطفى كامل » عندما قال : « لا يفرنكم من المحتلين نعومة الملمس فقد يغلب عليهم زبانية الجحيم » .

وهكذا أثارت هذه الحادثة المشاعر ضد وحشية الإنجليز وقربت

Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism- (١).
lism, pp. 59-60.

بن المصري العادي ومصطفى كامل ، وأتهزت صحيفتا (اللواء والمؤيد) هذه الفرصة فأخذتا تنشران آراءهما عن الجامعة الإسلامية وتتناولان بؤس الفلاحين وتددان بالسياسة الإنسانية التي كان الإنجليز ينادون بها وبسببهم الحضارية التي يدعونها . كما انضم الأقباط إلى موجة انتقد العامة ضد الاحتلال البريطاني - وبذلك حقق مصطفى كامل الوحدة الدينية التي كان يصبو إليها . وقد وصف قاسم أمين الحالة النفسية السيئة يوم تنفيذ حكم دنشواي بقوله : « رأيت عند كل شخص تقابلت معه قلباً مجروحاً وزوراً مخنوقاً ، ودهشة عصبية بادية في الأيدي وفي الأصوات ، كان الحزن على جميع الوجوه ، حزن ساكن مستسلم للقوة ، مختلط بشيء من الدهشة والذهول . وترى الناس يتكلمون بصوت خافت ، وعبارات متقطعة ، وهيئة بائسة ، منظرهم يشبه منظر قوم مجتمعين في دار ميت ، كأنما كانت أرواح المشنوقين تطوف في كل مكان من المدينة » (١) وبعد أيام من تنفيذ الحكم نشر حافظ إبراهيم قصيدته عن دنشواي ويقول فيها :

ليت شعري .. أملك محكمة النف تيش عادت أم عهد نيرون عاداً ؟
كيف يحلو من القوي التشنفي من ضعيف ألقى إليه القياداً ؟

وهكذا أدت حادثة دنشواي إلى امتعاش الحركة الوطنية بعد فترة الركود والضعف التي اتابتها قبل وقوع الحادث . وأضاف تزايد العداء ضد الاحتلال إلى صفوف الحركة الوطنية العناصر الكثيرة التي كانت مترددة من قبل . كما زادت حادثة دنشواي من روح التذمر بين الفلاحين وركزتها وبلورتها ووجهتها ضد الاحتلال وهذا يعتبر تحولاً جديداً في تاريخ الحركة الوطنية لأنه قبل دنشواي حمل سكان المدن وحدهم ،

(١) الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٢٠٢ .

وبخاصة المثقفين ، عبء الحركة الوطنية . ولقد تزايدت قوة الفلاحين وأصبح من الصعب مواجهتها كما حدث فعلا في ثورة ١٩١٩ . وبسبب هذه القوة التي اكتسبتها الحركة الوطنية واصات سلطات الاحتلال عليها لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال من كبار الملاك والفئة المنضمة إليهم من المثقفين على مواصلة جهودهم . وهكذا ساعد حادث دنشواي على بلورة الوضع في مصر واستقطابه في النهاية ، إلى أن ظهرت بشكل رسمي الأحزاب المصرية الرئيسة الثلاثة المعروفة حينئذ .

(٣) سياسة الاحتلال الاقتصادية وأثرها في إثارة السخط :

تدفق رأس المال الأجنبي في مصر بعد عام ١٨٩٧ لأن إعادة فتح السودان بمساعدة إنجلترا ثبت مركز الاحتلال في مصر وأكسبه صفة الدوام فاطمان أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب ، فتضاعف رأس المال الأجنبي خمسا وعشرين مرة بين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٧ فشارت مخاوف المصريين . وزاد من مخاوفهم أن ثلاثة أرباعه كان مستغلا في شركات الأراضي والرهون العقارية، وأدى هذا إلى أن الأراضي التي يملكها الأجانب تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٨٨٧ و ١٩٠٦ وهدد ملكية المصريين لأراضيهم . وبالإضافة إلى ذلك اشتكى كثيرون من المصريين من العقوبات التي وضعها كرومر في سبيل قيام الصناعة في مصر . كما أن صغار الملاك والفلاحين المعدمين لم يفيدوا كثيراً من سياسة الاحتلال الاقتصادية ولم تحسن حالتهم ، فتخفيض الضرائب كان ضئيلاً واستمرت الضرائب مرتفعة تصل إلى أكثر من ربع القيمة الإيجارية للأرض . وكانت قروض البنك الأهلي (تأسس في عام ١٨٩٨) تعطي بضمان الأراضي ، لذلك ساعدت كبار الملاك ومتوسطيهم على زيادة ملكياتهم ، أما صغار الملاك فساعدتهم على الاحتفاظ بأراضيهم دون أن يتزعجها منهم المرابون ، لكنها

لم تمكنهم من تحسين حالهم بزيادة ملكياتهم ، فتركوا لعوامل تفتت الملكية الناتجة عن نظام الوراثة ، وأدى هذا إلى تضخم عدد صغار الملاك الذين يملك كل منهم فدانا أو أقل ، وهي مساحة ضئيلة لاتعمل أسرة ، لذلك كان بعضهم يؤجر أراضي إضافية من كبار الملاك أو يعمل أجيراً ، وفقد بعضهم أرضه وتحولوا إلى أجراء . لذلك فإن سياسة كرومر الزراعية أدت إلى حركة استقطاب في الملكيات الزراعية ، وإلى زيادة التناقضات الطبقية بين كبار الملاك وصغار الملاك والفلاحين وتقوية روح التذمر في الريف .

وكان من بين العوامل التي زادت من تدمير صغار الملاك والفلاحين ذلك الارتفاع الكبير في الأسعار بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٦ حين وقع حادث دنشواي ، فقد تضاعف سعر القطن وتضاعفت القيمة الإيجارية للأرض حوالي مرتين ونصف فزاد ثراء كبار الملاك ولحق الضرر بهذا القطاع الكبير الفقير من أهل الريف . وهكذا انقسم الريف قسماً دنشواي إلى ملاك أغنياء أفادوا من سياسة الاحتلال الزراعية ، وفلاحين وصغار ملاك لم يفيدوا كثيراً من تلك السياسة . هذا حال الريف ، أما بالنسبة للمدن فلم يسن الوضع أحسن حالا ، إذ ارتفعت تكاليف المعيشة وبخاصة إيجار المساكن ارتفاعاً كبيراً في نفس الفترة قبل دنشواي ، وتأثر بذلك الفقراء وذوو الدخل المحدود . كما عجز العمال عن استيائهم بإضرابات متوالية ، إذ أضرب عمال السجايز بالقاهرة في عام ١٨٩٩/١٩٠٠ يطالبون برفع أجورهم ، وقاموا بإضراب آخر في ديسمبر ١٩٠٣ . ولقد أسهم ارتفاع تكاليف المعيشة الذي اشتدت وطأته عام ١٩٠٧ في تخريك العمل الجماعي للطبقة العاملة . وقد أصبح موضوع « غلاء المعيشة » في هذه السنة من الموضوعات اليومية في الصحف وفي أماكن التجمع بالأحياء الوطنية بالقاهرة والإسكندرية . بل لقد أصبح على حد ما جاء في الأهرام

(فبراير ١٩٠٧) - « حديث السواد الأعظم من الشعب الذي يصرف جل كلامه واهتمامه إلى الغلاء المحقق به من كل جهة : غلاء المأكول وغلاء المشروب وغلاء المسكن وغلاء الملابس » . وتألفت في القاهرة « لجنة للدفاع عن حقوق المستأجرين » جعلت أهدافها « تخفيض إيجارات المساكن ، ووضع حد لاستبداد المالكين ، ووضع نظام لرفع الإيجارات » . (١) . وقد عبر شاعر النيل حافظ إبراهيم عن هذا الاستياء في القاهرة فقال :

أيشكي الفقر غاديننا ورائحنا ونحن نمشي على أرض من الذهب

وعلى أية حال ظل الأمر كذلك ولم تستعد مصر استقرارها الاقتصادي إلا قبيل الحرب العالمية الأولى .

(٤) اثر الحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ - ١٩٠٥)

بعد أن تلقت القيصرية الروسية أول ضربة في حرب القرم أمام إنجلترا وفرنسا والدولة العثمانية في أوائل النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، تلاشي النفوذ الروسي في أوروبا إلى حد كبير ، واضطرت روسيا إلى الاتجاه وجهه شرقية ، إلى التوسع في شمال آسيا ووسطها ، حيث أخذت تستلزم بالنفوذ الإنجليزي ، ثم بنفوذ اليابان الذي أخذ يظهر ويتفوق في شرقي آسيا . فانهزمت القيصرية الروسية في حربها مع اليابان في أوائل القرن العشرين ، حين دمرت الجيوش اليابانية الجيوش الروسية في شرقي آسيا في موقعة موكدن Mukden (فبراير - مارس ١٩٠٥) ، وحين حطم الأسطول الياباني الأسطول الروسي في موقعة تسوشيما Tsushima (مايو ١٩٠٥) . وقد ألهب انتصار الياباز على روسيا مشاعر الشرقيين

(١) أمين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية ، ص ٧٦ - ٧٧ .

وزودهم بالأمل في كسر حدة الموجة الإمبريالية الأوروبية ، كما جذبت اليابان الانتباه لأنها كانت في فترة قصيرة قد اصطنعت أساليب التقدم في جوانبه المادية وقفزت طفرة واحدة إلى حيز الدول الكبرى . كما ربط الشريون بين انتصار اليابان وبين أخذها بالنظام البرلماني الأوروبي الذي عزل إليه تقدم اليابان وقوتها وثارت موجة من الإعجاب بهذا النظام تجاوزت أصدائها في الشرق الأقصى وفي إيران وتركيا ومصر ذاتها . وقد استرعى انتصار اليابان نظر مصطفى كامل ، فقدمه إلى أبناء مصر ليحتم ويشرحهم على استئناف كفاحهم ، حتى النهاية ، ولذلك ألف كتاباً عن اليابان نشره في عام ١٩٠٤ تحت عنوان « بلاد الشمس المشرقة » .

وتعرض مصطفى كامل في هذا الكتاب لتاريخ اليابان من أقدم العصور حتى عام ١٨٩٤ - حين حاربت الصين ثم تدخلت الدول الأوروبية لحماية الصين . كما تناول الحرب الروسية اليابانية . والكتاب في مجموعة يدور حول مدح اليابان التي لم تعتمد إلا على قوتها الذاتية للتخلص من التقاليد الموروثة البالية ولتكون بلداً صناعياً كبلاد أوروبا ولتسمنو إلى مصاف الدول الكبرى . وكان هدف مصطفى كامل من وراء تأليف الكتاب أن ينظر المصريون بعين الاعتبار إلى الأمة اليابانية التي لم تكن شيئاً مذكوراً يوم أن كانوا أصحاب الحول والطول . وأراد مصطفى كامل أيضاً أن يبين للمصريين كيف ترقى الأمم المتمسكة بأهداب الوطنية ، وكان ذلك الدرس الذي قدمه لمواطنيه مناسباً للظرف على أثر توقيع الوفاق الودي الذي حطم الأمل الخاص باستعادة مصر أن تحصل على استقلالها بمساعدة فرنسا ، بل لقد ألف حافظ إبراهيم قصيدة عن نهضة اليابان أحرزت شعبية واسعة .

وفي غمرة كل هذه الأحداث والتيارات ظهرت الأحزاب السياسية التي نستعرض منشأتها وبرامجها بشيء من التفصيل في الصفحات التالية.

٣- الأحزاب السياسية واتجاهاتها

حزب الأمة :

لم تجد دعوة مصطفى كامل تجاوبا بين طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية والمثقفين من أبنائهم لأنهم حرصوا على صيانة أهدافهم الطبقية. وقد انتهى الأمر إلى ظهورهم في كتل يعرف باسم حزب الأمة . ولقد شعر المثقفون من أبناء تلك الطبقة بطاقتهم إلى صحيفة تعبر عن اتجاههم، ولذلك فكروا في إصدارها عام ١٩٠٣ لكنها لم تتحقق إلا بعد أن ألحقت الظروف في إصدارها ، وفي ظل اشتداد الحركة القومية ولا سيما بعد حادث طابة الذي تحطم على صخرته كل أمل يعقده المصريون على دولة الخلافة . فدعا أحمد لطفي السيد (١٨٧٢ - ١٩٦٣) - من شيعة الشيخ محمد عبده - لاجتماع وضعت فيه خطة العمل والمبادئ التي تقوم عليها جريدة مستقلة تنطق بلسان مصر وحدها دون أن يكون لها ميل خاص إلى الدولة العثمانية أو إلى الخديو أو سلطات الاحتلال البريطاني في مصر . وبعد إقناع كبار ملاك الأراضي الزراعية تألفت شركة « الجريدة » (وهو اسم الصحيفة السياسية) واكتسبوا لإنشائها بمبلغ عشرين ألف جنيه ، ويصدر العدد الأول منها في ٩ مارس عام ١٩٠٧ .

وكتب لطفي السيد في افتتاحية العدد الأول من « الجريدة » يقول : « ما الجريدة إلا صحيفة مصرية ، شعارها الاعتدال الصريح ، ومراعيها إرشاد الأمة المصرية إلى أسباب الرقي الصحيح ، والحض على اتخاذ بها،

خلاص النصح للحكومة والأمة ، بتبيين ما هو خير وأولى . تنقد أعمال أفراد وأعمال الحكومة بحرية تامة أساسها حسن الظن ، من غير تعرض موظفين والأفراد في أشخاصهم أو أعمالهم التي لا تناسب لها بجسم الكل . لا ينقسم ، وهو الأمة » . (١) ولقد بدأت « الجريدة » في الصدور بأمج مرسوم تضمن ستة مبادئ هي :

- ١ - قبول نوع الحكومة القائمة .
- ٢ - عدم نشر المسائل التي تثير حساسيات دينية .
- ٣ - خلق رأي عام صحي في البلاد .
- ٤ - بحث مسائل المصلحة العامة بواسطة باب خاص .
- ٥ - التعامل مع الآخرين بروح الاعتدال .
- ٦ - الجرأة في التعبير عن المبدأ .

وفي ٢١ سبتمبر من نفس العام قرر أعضاء شركة الجريدة تحويلها إلى حزب سياسي أطلقوا عليه اسم حزب الأمة ، على أن تكون صحيفة الجريدة هي لسان حال هذا الحزب . وكان قوائم هذا الحزب جماعة من الباشوات والملوك مثل محمود سليمان باشا ، وحسن باشا عبدالرزاق ، وحيد بك الباسل ، وفخري بك عبد النور وسليمان أباطة وعبد الرحيم الدمرداش وعلي شعراوي باشا ومحمد الحفني الطرزي وعبد الخالق ثروت ومحمد الشريعي . وقد رأس الحزب بعد تأليفه محمود سليمان باشا ، العضو بمجلس شورى القوانين وأحد كبار أثرياء الصعيد ، وتولى وكالته حسن عبد الرزاق الذي كان صديقاً حميماً لمحمد عبده ، ثم خلفه فيها

Ahmed, op. cit., pp. 85-112.

(١)

علي شعراوي •

وقد أطلق اللورد كرومر على رجال هذا الحزب اسم « أتباع المرحوم
المفتي السابق الشيخ محمد عبده » (the followers of the late Mufti, Sheikh
Mohammed Abdou) (١) ، كما وصفهم محمد رشيد رضا بأنهم
« أركان أصدقاء الشيخ محمد عبده من كبار رجال الحكومة ووجهاء
القطر » • وذكر كرومر في التقرير الذي رفعه إلى حكومته في عام ١٩٠٦
أن أعضاء هذا الحزب « مجردون عن صبغة الجامعة الإسلامية » وهذا
نص ما كتبه : (٢)

«They are truly Nationalists in the sense of wishing to
advance the interests of their countrymen and co-religion-
ists, but they are not tainted with Panislamism».

وكان الشيخ محمد عبده قد افترق عن أستاذه جمال الدين الأفغاني في
عام ١٨٨٤ ، وعاد إلى مصر بعد أربع سنوات عندما صدر عن الخديو
توفيق عنه • وانصرف بعد عودته إلى مصر إلى الإصلاح والتجديد عن
طرق التربية والتعليم ، واختلف في ذلك عن أستاذه الذي أراد أن يكون
ذلك الإصلاح والتجديد عن طرق السياسة دون سواها • كما أدرك الشيخ
محمد عبده أنه لن يستطيع البقاء في وطنه وتنفيذ برنامجه في الإصلاح إلا
بمدارة الإنجليز ، فأخرجهم من مصر لا يمكن أن يتم إلا بالسير في الجهاد
عن طريق الحكمة • ولذلك بني محمد عبده خطته على تربية الأمة المصرية
وتكوينها ، حتى تكون مصدر الإدارة والسياسة في بلادها • وأيقن محمد
عبده منذ البداية أنه لن يتمكن من تنفيذ إصلاحاته إلا من طريق
رسمي ، وهذا يوضح لنا سبب اتصالاته بالخديو والإنجليز • وكانت

Alexander, The truth about Egypt, p. 81.

(١)

Alexander, op. cit., p. 81.

(٢)

علاقات محمد عبده بالخدو طيبة في بادىء الأمر ، فأقنعه بإصلاح الأزهر
والمحاكم الشرعية والأوقاف ، ولكن سرعان ما انقلب الشيخ محمد عبده
معارضاً له بسبب تصرفه في أموال الأوقاف ، وتوترت العلاقات حتى إن
الخدو غضب ممن شاركوا في تشييع جنازة الشيخ محمد عبده في
عام ١٩٠٥ .

وفي الفترة الأخيرة من جهاده تمكن الشيخ محمد عبده من أن يجتذب إليه
إليه فريقاً يعتد به من التلاميذ والمريدين ، من كبار رجال الحكومة
والأعيان ، الذين تأثروا بمذهبه في الإصلاح والتجديد عن طريق التربية
والتعليم . ويعتبر « سعد زغلول » من أشد من « أثر بتعاليم الأستاذ الإمام » .
ومن أعطاب شيعته ، فلم يكن كثره تلميذاً محسوباً ، بل كان - كما يقول -
تشارلز آدمز (مؤلف كتاب الإسلام والتجديد في مصر Islam and
Modernism in Egypt - مريداً . وكان أيام طلبه للعلم في كنف محمد
عبده : فاستمد من علمه ومن أخلاقه وبلاغته ولذا اختاره لبعونه في تحرير
« أوقاف مصر » . وكان سعد في البداية يؤمن بالتعاون مع البريطانيين في
إصلاح الإدارة سالماً للسبيل انتهى ، الذي سار عليه محمد عبده والذي
أصبح مبدأ - ن مبادئ - تبينه فيما بعد . وهذا المبدأ يخالف تماماً المبدأ
الذي سلكه مصطفى كمال . فلتد أعاد المذهبون بشئون السياسة المصرية .
من شيعه الأستاذ الإمام الطر في سياسة الاعتماد على الدول الخارجية
(فرنسا والدولة العثمانية) في الحصول على استقلال البلاد . ورأوا
الارتكاز على الشعب نفسه في الحصول على الحرية . وكان من بين الذين
تأثروا أيضاً بمذهب الأستاذ الإمام لطفي السيد الذي اكتمل تفكيره
السياسي والقومي حين فكر في إصدار الجريدة . وقد كتب إلى الخدو
قبل ذلك بسبع سنوات تقريراً ضافياً يفصح فيه عن اتجاهاته الفكرية
والسياسية الجديدة يقول فيه : « إن مصر لا يمكن أن تستقل إلا بجهود

أبنائها وإن المصلحة الوطنية تقضي أن يرأس الخديو حركة شاملة لتعليم العام » (١) . ويذكر المرحوم الأستاذ شفيق غربال أن للأستاذ أحمد لطفي السيد الفضل في أنه ارتفع بموقف الأعيان من مستوى المصالح المباشرة التي يفهمونها إلى مذهب يسعى للمصلحة العامة ويقدر الحرية ويحترم للعقل . (٢)

وكان لطفي السيد يدرك أن مصر لم تفد شيئاً من العلاقة الشرعية التي تربطها بالدولة العثمانية التي نظمتها معاهدة لندن في يوليو عام ١٨٤٠م ، وتحقق أنه لا يمكن الاعتماد على فرنسا ولا على أية دولة أخرى في المسألة المصرية ، فلن « يحرر مصر إلا المصريون » . ولم يجد لطفي السيد وسيلة يدعو بها المصريين سوى الصحافة التي كان يهواها ، ومن ثم كان التفكير في إصدار صحيفة « الجريدة » التي كان ظهورها يعتبر بداية التبلور الكامل لفكرة القومية المصرية المستندة إلى الفهم الصحيح للشعب ومقوماته باعتباره مجموعاً له مثله الخاصة وتفكيره الخاص . وإذا كان حزب الأمة قد تكون من عنصرين هما عنصر المفكرين من ذوي العقائد الحرة ، وعنصر الأعيان من أصحاب الأملاك الواسعة ، فإن العنصر الأول هو الذي كان يقود الحركة . وكان المثقفون من أعضاء هذا الحزب أصحاب مذهب سياسي اجتماعي ، إذ تشبعوا بالنظريات الأوروبية الليبرالية وتعاليم محمد عبده ، فلم يمتنعوا بأهداب التقاليد بل رحبوا بالتطورات الاجتماعية . ودعوا إلى التحرر الفكري وإلى التعاون مع الأوروبيين في كل ميادين الحياة ومجالات النشاط الثقافية والاقتصادية والسياسية . وكان الكثيرون ممن

(١) أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ،

ج ١ ، ص ٢٨ .

نقم الأزهر عليهم فيما بعد لتقدمية أفكارهم من أعضاء حزب الأمة أو من
المتلمذين عليه - مثل أحمد لطفي السيد وطه حسين ومحمد حسين هيكل
ومصطفى عبد الرزاق .

وقد جاء في دياجة برنامج الحزب أن الاستقلال التام لا يمكن
لحصول عليه بالكلام وأن هناك مقدمات يتج عنها هذا الاستقلال وأن
بذه المقدمات أغراض يجب السعي إليها . وبعد ذلك تضمن برنامج الحزب
لباديه التالية : (١) .

١ - أن يعضد بسعيه وأمواله ونصائحه
حزكة التعليم العام والمشروعات التي تساعد على
تحقيق رفاهاته العامة من التقدم إلى المدنية .

٢ - أن يوجه همه ويصرف قواه للحصول على
حقه الطبيعي ، وهو الاشتراك في الحكومة في وضع
القوانين والمشروعات العامة ، بالسعي في توسيع
اختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى
القوانين والجمعية العمومية حتى يكون له رأي
معدود في القوانين التي يعامل بها كقوانين المحاكم
الأهلية والإدارة والري ونحوها حتى يصل بالتدريج
إلى المجلس النيابي الذي يوافق حالة البلاد
السياسية .

٣ - أن يواصل السعي ولا يدع فرصة تفوته
في مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا
لرغابه موصلا إلى مقاصده فيكون في مدارس
الحكومة الابتدائية مجانيا وإجباريا .

(١) يونان لبیب-رزق : الحياة الحزبية في مصر ، ص ٥١ - ٥٢ .

٤ - ان يسمى ما استطاع في توسيع نطاق
الجمعية الزراعية توصلا إلى تقدم زراعة البلاد
،إنماء حاصلاتها وتنويع مزارعها .

٥ - الا يهمل الصناعة بل يداب على رقيها بفتح
المدارس الحرة أو الأميرية .

٦ - ان تعطي الوظائف في المصالح المصرية
للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تأهيل
عدد الأجانب بقدر الإمكان حتى يتأني للمصريين أن
يحكموا أنفسهم بأنفسهم .

٧ - ان تكون محاكمة الأجانب المقيمين في
مصر جنائيا امام المحاكم المختلطة .

ومن الواضح أن حركة حزب الأمة استهدفت أهدافاً مستمدة من
طبيعة نشأته وتكوينه . وكان من أهمها المطالبة بالدستور ، لأنه يتيح
لهذه الطبقة الاشتراك في الحكم مع السلطين الشرعية (الخديو) والفعلية
(الإنجليز) . ولم يكن حزب الأمة يعتقد أن الإنجليز هم الأعداء
الوحيدون الذين يجب أن توجه كل الجهود لمحاربتهم - كما يرى مصطفى
كامل - وإنما كان يرى أن الخديو ، بسلطته ، لا يقل خطراً على مصالح
الأمة عن الإنجليز بسلطتهم المطلقة . وهكذا نجد أن حركة حزب الأمة
تستهدف الخديو والإنجليز معاً . أما الهدف الثاني فكان الاستقلال عن
كل من الدولة العثمانية وإنجلترا ، وهذا أمر طبيعي بالنسبة لتلك الطبقة
التي لم ترغب في العودة إلى أوضاع ما قبل الاحتلال إذ تعرضوا لاستبداد
الخديو وبطائه وازدراء الأتراك والجراكسة والأرمن والأرناؤود . وبذلك
رفع حزب الأمة لواء « القومية المصرية » وأخذ يدعو إلى الاستقلال التام ،
ولكن على أساس التدرج ، فالاحتلال في نظره قوة أت بها ظروف سياسية

وتذهب بها ظروف سياسية ، فإن صدق وعده وترك مصر لأهلها ، فذلك ما يجب على انجلترا الإتيان به « وإلا فلن يستطيع أن يغير من صيفته شيئاً ولا أن ينتقل من كونه إحتلالاً فعلياً إلى أن يكون إحتلالاً بالقانون » (١) ومن هنا كان حزب الأمة يرى أن تقوية الأمة سوف يؤدي إلى زوال الإحتلال ، ولذلك دعا قبل كل شيء إلى إعداد الأمة وتعليم الشعب الجاهل بعكس الحزب الوطني الذي كان يرى أن الإحتلال هو علة السمل .

وقد أدى هذا الاختلاف بين الحزبين في النظر إلى الإحتلال إلى وجود اختلاف في التعامل معه . ففي الوقت الذي رفض الحزب الوطني الاعتراف بالإحتلال أو التعامل معه ، اعترف حزب الأمة بالإنجيز حقيقة واقعة ورأى ضرورة التعامل معهم لوضع أيديهم على مواطن الإصلاح بوصفهم القوة الفعلية في البلاد . وكانت الجريدة تصور الإحتلال على أنه حقيقة واقعة ، وترى أن عدم الاعتراف بشئ لا يعني عدم وجوده ، ولا يقلل من سلطته أو نفوذه . وكان هدف هذا السياسة بطبيعة الحال هو إعداد الأمة للاستقلال الذاتي ، إلى أن تنهيا الظروف بما يؤدي لزوال الإحتلال ، أو حتى « يستأثر حزب الاستقلال الذاتي بجميع حواس الأمة وممتلكاتها ، على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام » . (٢) وكان مذهب المثقفين من أعضاء حزب الأمة هو : « أن الوطنية ينبغي ألا تكون اندفاعاً عاطفياً أعمى ، يتخبط على غير هدى من المنطق السليم والتفكير الهادي المتزن . وينبغي ألا تقام على أساس من الأوهام التي لا سبيل إلى تحقيقها ، من مثل التعلق بالجاهلية الإسلامية أو الرابطة العثمانية . والأحرى بالمصري أن يفكر في نفسه أولاً ، وفي مصلحته قبل كل شيء ؛ وهي مصلحة يتفق

(١) الجريدة في ٦ يوليو عام ١٩٠٨ .

(٢) الجريدة في ١٧ مايو عام ١٩٠٨ .

فيها سائر المصريين - وهم يعنون بهم المقيمين في مصر ممن استوطنوها
- على اختلاف نحلهم ومذاهبهم ، ولا يشاركونهم فعلاً غير المسلمين » (١) .

وكان موقف حزب الأمة من الاحتلال وقيام العلاقات الودية بين بعض
أعضائه وبعض كبار الموظفين الإنجليز من الأمور التي أثارت شكوك أعداء
هذا الحزب . واتهمت صحيفة « الجريدة » في ذلك الوقت بأنها إنجليزية
الميل ، وأنشئت بوحى من اللورد كرومر . وفي الواقع أن كرومر وكبار
مساعديه في مصر عملوا جاهدين لتشجيع الفريق المتعاون مع الاحتلال
من كبار الملاك والفئة المنضمة إليه على إنشاء الجريدة وتكوين الحزب ،
كما أسند كرومر نظارة المعارف إلى سعد زغلول في ٢٨ أكتوبر عام ١٩٠٦ .
ويعتبر تعيين سعد زغلول من النتائج المباشرة لحادثة دنشواي ، فقد أرادت
سلطات الاحتلال تعديل سياستها في مصر بأن تسند بعض المناصب الكبيرة
إلى الأكفاء من المصريين لعلها بذلك تخفف من سخط الأمة على الاحتلال ،
وتجذب في ذلك الوقت الكثيرين من المثقفين من أعضاء حزب الأمة .
ويبدو اعتراف الجريدة بسلطة الاستعمار وحرصها عن حسن الصلة به
بشكل واضح في مقال كتبه لطفى السيد في صحيفة الجريدة بتاريخ ٢٣
مارس عام ١٩٠٧ عنوانه « حالتنا السياسية » جاء في نهايته « الأمة المصرية
أمة تحب السلام والطاعة ، كما تحب الإخلاص لحكومتها . وهي تحترم
السلطة الشرعية ولا تنكر السلطة الفعلية فنظن أنه قد حان الوقت لأن
تسمح لها السلطان جميعاً بأن يكون لها حياة مستقلة بالذات ، لكي لا تبقى
ضائعة المركز بين السلطين ، ولتفكر حقيقة فيما ينفعها من حيث هي أمة
مستعدة لأن توكل لحكم نفسها بنفسها ، ولتقوم بواجبات الأمم في السعي
في تحسين أحوالها الزراعية والصناعية والتجارية » (٢) .

(١) محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) الجريدة في ٢٣ مارس عام ١٩٠٧ .

وعلى أية حال فتفسير الصلة التي قامت بين حزب الأمة والاحتلال أن
كرومر كان يستغل عدم موافقة الأغنياء على تطرف الحزب الوطني وكرههم
اتجاهه نحو الدولة العشائية فشجع هؤلاء وغيرهم من المعتدلين في نظرهم
إلى الاحتلال متوسلاً فيهم الوقوف في وجه الخديو عباس والأوتوقراطية
الخديوية . ومن ناحية أخرى ، فإن كثيراً من العناصر البارزة في تكوين
الحزب كانت تنتمي إلى أسرٍ لعبت دوراً في الثورة العرابية ، ومن هنا
كانت معارضتهم للسلطة الخديوية المطلقة وكذلك معارضتهم لسلطة
الإنجليز . وإذا كان رجال حزب الأمة قد حرصوا على حسن صلتهم
بالاحتلال فلأنهم كانوا يعتقدون أن مصر في ضعفها وانحلالها لا تستطيع
أن تكافحه ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح نهجها الاجتماعية
والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال . وعلى الرغم من
ذلك اتبع حزب الأمة في ذلك كل وسيلة شريفة توصل للمقاصد التي كان
أعظمها منح الأمة الاستقلال الذاتي إلى أن تهيأ الظروف بما يؤدي إلى
زوال الاحتلال . . .

ولكن التمييز من المصريين لم يستجيبوا لآراء حزب الأمة ودعوته
مثلما استجابوا لأسلوب مصطفى كامل واللواء ، فلم تلق أيديولوجية
« القومية المصرية » قبولاً يماثل قبول أيديولوجية « الجامعة الإسلامية »
التي وجدت رواجاً كبيراً في مجتمع عاش طول عمره إسلامياً . كما أن
صحيفة الجريدة على الرغم من أنها راجت رواجاً حسناً ، واستطاعت أن
تثبت مكانتها ، لم تحظ بانتشار يماثل جرائد الحزب الوطني ، التي كانت
تقدم لقراءها المقالات الحساسة التي تخاطب العاطفة . ومع ذلك فبفضل
الدراسة العميقة والفهم الواسع الأفق والإدراك الشامل الذي إمتاز به
أحمد لطفي السيد ، أثارت الجريدة موجة من الفكر والوعي استطنعت
أن توسع أفق الثقافة المصرية بمزجها بالثقافة الغربية وثقلها آراء الكتاب

والمؤلفين وفقهاء الدستور والعلوم السياسية . فأثارت في أفتى الثقافة المصرية تصوراً جديداً للحكم ونظامه وعلاقة الحكومة بالأمة . على أسس علمية إلى أفكار مدنية لا علاقة لها بالدين . وزحمد لناني السيد العضل الأكبر في تحويل الوطنية المصرية نحو الوجهة الديوقراطية ، ذات الطابع العلمي المدروس . وقد صبغ إيمانه القومي بصبغة مناقبية ودعمها ببحوث كانت الأولى من نوعها — في ماهية الأمة ، والوطن ، ووضع الفرد فيها . وإلى جانب عنايته بتعويد الشعب على تعابير الأمة والوطن المصريين ، وتعرفه الشخصية المصرية خلال التاريخ ، عنى بتصوير القيم ، فجعل الأخلاق والعادات والمناقب مصرية ، بعد أن كانت عربية أو إسلامية . ولقد حدد الشخصية المصرية في مقال كتبه في صحيفة الجريدة في عام ١٩١٣ جاء فيه : (١)

« كذلك نحن المصريين نحب بلادنا ولا نقبل مطلقاً أن ننسب إلى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو بربرية أو تركية وشركية أو سورية أو رومية . أقمنا في مصر وطناً لنا ومقدناً معها عقد صدق ترزقنا من خيرها وتقوم على مصالحها ونفدي شرفها بأرواحنا . فما النور اليسير الذي لا يزال يحب الانتساب إلى قوم غير المصريين أو إلى وطن غير مصر إلا ناكث عهد و متاجر بشرقه . إذ من القواعد الأولية للعيشة الإنسانية أن « الغرم بالغنم » فالذي يعيش في مصر يجب أن يدفع ثمن هذه العيشة الراضية محبة لها وحناناً عليها ، وأقل أقدار المحبة عدم عقوقها والإنسحاب إلى غيرها » .

وهكذا حاول أحمد لطفي السيد أن يكشف عن الشخصية المصرية الأصيلة ويبرز سماتها وملامحها ويلمس أهدافها الحقيقية ، ولم يكن ذلك غريباً

(١) الجريدة في ٩ يناير عام ١٩١٣ :

على ابن الهريث الذي ننسأ « في أسرة مصرية صميمة لا تعرف لها إلا الوطن المصري ولا تعتر إلا بالانصرية ولا تنتمي إلا إلى مصر ، ذلك البلد الطيب الذي ننسأ التمدن وبه منذ أقدم العصور » . وله من الثروة الطبيعية والشرف القديم ما يكفل له الرفي والمجد » . ولذلك ندد لطفي السيد بفكرة الجامعة الإسلامية وقال : إنها حين مائة للعصر ولا متفقة مع النور الذاتي المستقل للشعب المصري .

وعلى الرغم من أن أحمد نسفي السيد حاول أن يرتفع « بالأعيان » من أعضاء حزب الأمة عن مستوى المصالح التي يفهمونها إلى مذهب يسعى للصلاحة العامة ، فإن الحزب لم يحول إلى حزب قومي بمعنى الكلمة ، ولم يحتل بسيرة شعبية الحزب الوطني . ومن ناحية أخرى لم يحقق الحزب أيضاً آمال كرومر والنشواتر الإنجليزية بسبب قيامه في الوقت الذي اتسمت فيه الهوة بين المصريين والإستعمار . فبعد توقيع الاتفاق الودي مع فرنسا ، أنشأ كرومر علناً نبات الاختيار واعتبر نفسه السيد الأمر النهائي الذي يستطيع أن يسيّر الدولة كيفما شاء . ونتيجة لذلك انهارت الآمال التي علقها حزب الأمة على التعاون مع الإنجليز . كما كان التقرير الأخير الذي نشره كرومر على أثر رحيله من مصر ضربة موجهة إلى حزب الأمة ، لأنه صب احتقاره على المبادئ التي اعتر بها مفكروه وظنوا أن انطبأوا نسعى إلى تطبيقها في مصر . فقال كرومر في تقريره : (١)

«Can any sane man (Cromer asked) believe that a country which has for centuries past been exposed to the worst forms of misgovernment at the hands of its rulers, from Pharaohs to Pashas, and in which but ten years ago

Egypt, No. 1 (1907), Cd. 3394, P. 7, cit. in Ahmed, (١)
op. cit., pp. 71-72.

only 9.5 per cent of the men and 5 per cent of the women could read and write, is capable of suddenly springing into a position which will enable it to exercise full rights of autonomy».

وهاجمت الجريدة «التقرير» واتقدته، وما لبث أن تطور النهج الذي سار عليه حزب الأمة بعد انتهاء عهد كرومر (١٩٠٧) في ظل سياسة الوفاق في عهد خلفه السير إلدون جورست (Sir Eldon Gorst) عندما أرادت إنجلترا في عهده - وكان واحداً من رجال الاحتلال خدم في مصر من عام ١٨٨٦ إلى عام ١٩٠٤ - معالجة الحركة القومية بطرقها من زاوية جديدة وهي كسب الخديو بجانب الاحتلال باسترضائه برد بعض السطات إليه، وكانت الخطة تقتضي ألا يعين المعتمد البريطاني في هذا الإرضاء أو الإغضاب، ولكن جورست انصرف نحو السلطة الشرعية - كما كان يمثلها عباس - العرافاً شديداً، فأخذ يرضى شره الخديو إلى السلطة والمال ويطلق يده في كل ما تشتهي نفسه منهما، واختار الخديو وأسرّف فاستثار هذا الحركة القومية في جانبها المتطرف، المتمثل في الحزب الوطني، والمعتدل الممثل في حزب الأمة (الذي كان كرومر يطلق على مثقفيه اسم الجيرونديز Girondists، أي المعتدلين) (١) حتى تطور على نحو يتنازل منهجه في الحملة على الاحتلال ثم الخديو، ولا غرو فقد لبس «الأعيان والمثقفون» في ظل سياسة الوفاق مبلغ اشتداد الخديو الذي هددهم وطموختهم في المشاركة في الحكم أو التفاهم مع الاحتلال على مصلحة مصر. وهكذا صرف جورست المصريين إلى معارضة الخديو بدلا من معارضة المحتلين، ووقف الإنجليز موقف المتفرج، يتدخلون للتوسط ولحل النزاع حينما يحلو لهم ذلك. وتحقق بذلك ما أوصى به اللورد دوفن في تقريره الذي

Ahmed, op. cit., pp. 44-57.

(١)

وضعه في السنة الأولى للاحتلال ، إذ نصح بأن لا يتولى الإنجليز حكم مصر المباشر وإدارتها ، مقترحا أن تحكم بأيدي مصرية موالية للاحتلال ، حتى تنقح أخطاء الحكم على رؤوس المصريين أنفسهم . ولما اتخذ حزب الأمة موقف المعارضة من السلطة الشرعية والفعلية بدأ الخلاف بين أعضائه فقد رفض الموظفون منهم الوقوف موقف المعارضة دون حماية تسندهم إذ ارتبطوا بحزب الأمة على أساس التعاون مع الحكومة ، وانقسم فريق الأعيان : فمنهم من رأى أنه يستطيع الإفادة الشخصية من علاقته السياسية بالخدियो فانشقوا على الجريدة وهاجموها ؛ ومنهم من ظل يؤلف الحزب ، وكانوا يؤمنون بأن مصالحهم باعتبارهم طبقة لا تتفق مع محاولات الخديو التوسع في سلطانه ، فلا غرو أن تمثل حملة لطفي السيد على سياسة الوفاق حقيقة موقفهم من الخديو واتجاهات المثقفين . واستخدم الاحتلال القوة في نهاية عهد جورست للتشكيل والضغط على الحريات والمحاكمات ومصادرة الصحف .

ولكن قلت حدة التوتر بين حزب الأمة والوكالة البريطانية خلال الفترة التي شغل فيها اللورد كتشنر منصب المقيم البريطاني في مصر (١٩١١ ب - ١٩١٤) ، خلفا لجورست . وكان كتشنر أيضاً قد عمل من قبل في مصر ، وكان قائداً عاماً للجيش المصري الذي هزم الدراويش واسترجع السودان . وكان كتشنر رجلاً عسكرياً صرفاً يحقر السياسة والساسة ويؤمن بضرورة إيجاد حكومة قوية تمشي مع مطالب دعاة القوة في مصر وفي إنجلترا على السواء ، خاصة أن سياسة الوفاق قد أدبت إلى قصم عرى الصلات التي قامت بين الخديو والوطنيين . ولهذا كان على كتشنر أن يعود إلى سياسة كرومر ويسير على نفس النهج لكي يخدم أغراض بلاده ، ولكن بوسائل جديدة قامت على الإمعان في سياسة الرءاء وبطرق المسألة المصرية من جانب المصريين ، فسعى يسترضي « أصحاب الجلايب الزرقاء »

بحماية الملكية الصغيرة (إذ أصدر قانون الأقدنة انخسفة الذي نص على عدم إمكان نزع ملكية من يتلكون أقل من خمسة أقدنة بسبب تراكم الديون عليهم) ، والمتفقين بمنحهم حق التمثيل في تنظيم جديد حل محل المجلس التمثيلية القائمة هو الجمعية التشريعية ، مع خرق الحريات وتشتيت الاتجاه المتطرف من النضال القومي والقضاء عليه . وهكذا ألغى كتشنر نظام الهيئتين شبه النيابيتين القائمتين : الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين ، وأنشأ بدلها نظام الجمعية التشريعية في يوليو عام ١٩١٣ ، مشكلة من ٦٦ عضواً يمثلون المهن والهيئات ، وكانت مدة العضوية ٦ سنوات يتغير ثلثهم كل سنتين ، أما انتخابها فكان على درجتين وقد بلغ أعضاؤها من كبار ملاك الأراضي ٩٩ عضواً .

ومن المحتمل أن الهدف الذي كان يسعى إليه كتشنر من إعادة تشكيل الحياة النيابية السورية أن يوصل أبوابها أمام فئات « الدنيا بين » وأن يجعل الجمعية التشريعية أداة تمثيل لأصحاب المصالح الزراعية الذين لا يتأثرون بالتهيج السياسي ، مما يؤدي إلى تغليب الاعتدال على ملاقاتها بالحكومة فيكون استعمالها للسلطات الممنوحة لها استعمالاً معتولاً . ولكن قدر لهذه الجمعية أن تتحول من مجلس هيئة استشارية إلى أداة للمعارضة برزت فيها كتلة الوطنيين الدستوريين من المحامين والأعيان الذين تزعمهم سعد زغلول . وكانت الجمعية التشريعية هي الساحة التي تبلورت فيها هذه الزعامة حول سعد زغلول ، ففي أول جلسة انتخب بإجماع الآراء وكيلاً للجمعية ، فتجلى بمناقشاته حرصه على رعاية مصالح الأمة . وهكذا أصبحت الجمعية التشريعية أداة لتدريب رجال السياسة البرلمانيين الذين تزعموا ثورة ١٩١٩ وتصدروا الحياة السياسية في أعقابها .

الحزب الوطني :

بعد أن تكون حرب الأمة بقليل ظهر الحزب الوطني على مسرح الأحداث السياسية بصفة رسمية^(١) وعلى أية حال قام هذا الحزب أولاً « حركة » سياسية قبل قيامه حزباً رسمياً منظماً له رئيس وأعضاء ومجلس إدارة . ولقد كتب مصطفى كامل في اللواء في عام ١٩٠٧ : « إن الحزب الوطني المصري الذي جعل أولى مراميهِ وأسمى غاياته استقلال مصر ورد حقوقها إليها ، موجود فيها فعلاً من ثلاثة عشر عاماً مضت ، فهو وإن لم يظهر بشكل نظامي وبلائحة ولجنة إدارة قد ظهر بأعباله وإتفق أعضاؤه على خدمة البلاد بكل قوة »^(١) وكان مصطفى كامل قد فكر في عام ١٩٠٠ في جعل الحزب حزباً منظماً على غرار الأحزاب الأوروبية ، ولكنه اعتزم تنفيذ فكرته فعلاً في عام ١٩٠٧ . ففي تلك السنة ساعد حادث دنشواي - كما ذكرنا قبل ذلك - على بلورة الوضع في مصر بحيث أدى إلى ظهور الأحزاب المصرية الثلاثة . وكان من الطبيعي أن يتأثر موقف الخديو عباس الثاني بالأحوال التي جددت بعد دنشواي من حيث قوة الحركة الوطنية واتجاه الوضع السياسي إلى الاستقطاب ، فكان عليه أن يحدد موقفه إلى جانب الحركة الوطنية أو ضدها . وقد اتخذ موقفه إلى جانب الحركة الوطنية لعدة عوامل ، منها ما بدا من قوة الحركة الوطنية وقوة الشعور ضد الاحتلال . ومنها أنه بعد أن زار لندن في عام ١٩٠١ قابل ف.ا.س نمر (١٨٥٦ - ١٩٥١) ، حليف كرومر وصاحب جريدة المقطم ، وصرح له باستعداده للتعاون مع الاحتلال ومع كرومر ، ولجأ إلى شرط يضعه لهذا التعاون وهو أن يكون له نصيبه في حكومة البلاد . لكن هذا الشرط لم يتحقق فما كان كرومر يقبل منه سوى التسليم الكامل دون

(١) الرافعي : مصطفى كامل ، ص ٢٥٥ .

مقابل • ومن ذلك يتبين أن النزاع بين عباس الثاني والمحتلين كان نزاعاً على نفوذ الحكم ولم يكن نزاعاً على حقوق الأمة ولا على مبادئ القضية الوطنية • وضائق عباساً الثاني موقف كرومر ووجد في دنشواي فرصة للانتقام •

وكانت القطيعة — كما نعلم — قد قامت بين عباس الثاني ومصطفى كامل منذ نوفمبر عام ١٩٠٤ ، لكن الطرفين تجنباً للتطرف في العداء لشعور كل منهما بضعف موقفه تجاه الاحتلال وحاجته إلى الآخر • وحين وقعت حادثة دنشواي رأى فيها كل منهما فرصة لتوجيه ضربة قاضية لكرومر وسياسته ، فكتب مصطفى كامل الخديو عن طريق رئيس ديوانه أحمد شفيق باشا ينشد تعاونه ، ووجد استجابة لدى عباس • بذلك أقاد مصطفى كامل من اتصالات عباس في بريطانيا وما له من أعوان هناك ، في الحملة الناجحة التي قام بها في لندن ضد سياسة الاحتلال • وحين عاد كل من عباس الثاني ومصطفى إلى مصر في خريف عام ١٩٠٦ توسط الدكتور محمود صادق رمضان (١٨٦٨ — ١٩٤١) ، طبيب القصر ، والصدیق الحميم للزعماء الوطنيين بين الطرفين ، فاجتمع عباس الثاني سراً في أكتوبر بكل من مصطفى كامل ومحمد فريد ولطيف باشا سليم (وهو من أكبر أنصار مصطفى كامل) • وفي هذا الاجتماع رسمت خطة التعاون بين الطرفين ، وتقرر إنشاء الحزب الوطني ، كما تقرر إصدار جريدتي الاجبسيان ستاندارد باللغة الإنجليزية ، وليتندار اجبسيان باللغة الفرنسية ، وتم رصد مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه إنجليزي لتحقيق ذلك • وقد عاد التعاون بين الخديو مصطفى كامل ، وتوالى اجتماعاتهما • وهكذا أدت حادثة دنشواي إلى عودة التعاون بين الخديو مصطفى كامل ، كما أدت إلى أن الحكومة البريطانية تبنت خطأ سياسة كرومر في مصر فكفت عن تأييدها ، فأدى ذلك في النهاية إلى استقالة كرومر وتعيين جوزست محله ،

وبعد ظهور « الجريدة » أخذ مصطفى كامل يشك فيها لميولها الإنجليزية ، وعندما عاد من أوروبا في أكتوبر عام ١٩٠٧ ، ألقى خطبة مهمة بالإسكندرية (٢١ أكتوبر) جعلها دعوة عامة إلى الانضمام إلى الحزب الوطني ، واتخذ « الجلاء » مبدأ للحزب ، حتى صار أصبح تعريف له أنه « حزب الجلاء » . وقد تكلم مصطفى كامل في خطبته عن حياة مصر الوطنية بعد الاتفاق الودي ، ونوه بالخطوات الواسعة التي خطتها الحركة الوطنية برغم هذا الاتفاق ، بعد أن كان الإنجليز يظنون أنه سيقضي على أمل الأمة ، وأبان لأول مرة أن اعتماد الأمة على نفسها هو سبيلها إلى الاستقلال ، وقال في هذا الصدد : (١) .

« إن العزلة التي صرنا إليها بعثت فينا روحاً جديدة وأرشدتنا إلى الحقيقة التي لا قوام لشعب بدونها ولا حياة لأمة بغيرها ولا وجود لنفر من الناس إذا لم يتبعوها ، وهي أن الامم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها ، وأن الشعب كالفرد لا يكون آمناً على نفسه إلا إذا كان قوياً بنفسه مستجمعاً لكل عدد الدفاع وآلات اللب عن الشرف والمال والحياة » .

وفي ٢٧ ديسمبر من نفس العام عقدت أول جمعية عمومية للحزب اجتماعاً حافلاً تمثلت فيه طبقات الأمة ، وافتتح مصطفى كامل الاجتماع بخطبة تحدث فيها عن أغراض الحزب فقال : (٢)

« إننا لسنا حزباً سياسياً فقط بل نحن قبل كل شيء حزب حياة للأمة وإنهاض لها ، فلا نفعل

(١) انظر نص الخطبة في المصدر السابق ، ص ٤٦٦ - ٤٦٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

التعليم بين سائر الطبقات لحظة واحدة، وهو يرمي إلى الاستقلال أس كل سعادة ، ويعمل لنشر التعليم حتى لا يبقى مصري جاهلاً تحت سماء مصر ، ويسعى للوفاق بين الأمة وتقريب المسافة بينها وبين الشعوب الأخرى ، هو يرمي قبل كل شيء إلى أن يكون المصري إنساناً باسمي معاني الكلمة ، وأقصد بالمصري ليس فقط الذي نراه في المدائن يجد ويعمل ، بل أقصد بنوع خاص ذلك الفلاح الذي قضى القرون من السنين وهو يعتقد أنه ملك للحاكم ومتاع لا إرادة له ، فأسمى عمل تقوم به هو إنهاء ذلك الفلاح العزيز وإعلاء شأنه ، فهو هو ممثل النشاط المصري ، ومصدر كل خير ونعيم ؛ فليحى عصر ينطق فيه التاريخ بأن الفلاح ألقى أثقال القرون الماضية وصار رجلاً حراً بفضل أبناء وطنه المتعلمين المجاهدين في سبيل حريته وسعادته .

وتم التصديق في هذا الاجتماع على لائحة الحزب التي نصت على أن رئيس الحزب هو مصطفى كامل مدى الحياة وأن الجمعية العمومية للحزب تجتمع مرة في كل سنة في شهر ديسمبر باسم «المؤتمر الوطني» ، واختصاصاتها انتخاب اللجنة الإدارية والتصديق على ميزانية الحزب وأعماله والنظر في اقتراحات الأعضاء . كما تقرر أن تؤلف اللجنة الإدارية من ثلاثين عضواً عدا الرئيس ، وتنتخب لمدة ثلاث سنوات ، وتجتمع مرة في كل شهر على الأقل ، وتنتخب وكيلين للحزب وسكرتيراً وأميناً للصندوق من بين أعضائها ، ولجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء من بينهم الوكيلان والسكرتير وأمين الصندوق لتنفيذ قرارات اللجنة الإدارية ، وتجتمع مرة في كل أسبوع على الأقل ، وينشأ ناد للحزب وفروع له في الأقاليم .

ولقد اشتمل برنامج الحزب الوطني على ما يأتي : (١)

١ - استقلال مصر كما قرره معاهدة لندن في عام ١٨٤٠ وضمنته الفرمات السلطانية - ذلك الاستقلال الضامن عرش مصر لأسرة محمد علي ، والضامن للاستقلال الداخلي للبلاد (ويدخل تحته كافة البلاد التي ضمت لمصر بمقتضى فرمات سلطانية) ، وهو الاستقلال الذي وعدت انجلترا باحترامه وتمهدهت رسمياً بذلك .

٢ - إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون الهيئة الحاكمة مسئولة أمام مجلس نيابي تام كمجالس النواب في أوروبا .

٣ - احترام المعاهدات الدولية والاتفاقيات المالية التي ارتبطت بها حكومة مصر لسداد الديون . وقبول مراقبة مالية كالمراقبة الثنائية ما دامت مصر مدينة لأوروبا ، وما دامت أوروبا تطلب هذه المراقبة .

٤ - انتقاد الأعمال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها ، وإرشاد الحكومة إلى خير الرعية ورغائبها والإصلاحات اللازمة لهما .

٥ - العمل لنشر التعليم في أنحاء الديار على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء النصيب الأوفر منه ، ومحاربة الخزعبلات والترهات ، ونشر الأبدى الدينية السليمة الدائمة للرقى ، وحث

(١) يونان لببيب رزق : الحياة الحزبية في مصر ، ص ٥٨ .

الأغنياء والقادرين على بذل المساعدة لنشر التعليم
بتأسيس الكليات في البلاد . وإرسال الإرساليات
إلى أوروبا ، وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

٦ - ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل
فروع الحياة ، والعمل والجد وراء نيل الأمة استقلالها
العلمي والاقتصادي .

٧ - إرشاد الأهالي بكافة الوسائل الممكنة إلى
حقائق الأحوال واث الشعور الوطني فيهم ، ودعوتهم
للاتحاد والائتلاف ، وتمكين المحبة بين المسلمين
والأقباط وتنبيههم إلى واجباتهم نه و بلادهم ،
والعمل للمحافظة على الأمن العام والسكينة في
كافة أرجاء القطر .

٨ - مساعدة كل مشروع يعود على القطر
بالنجاح والاجتهاد في تحسين الأحوال الصحية حتى
يزداد عدد السكان فتزداد الأمة قوة على قوتها .

٩ - تقوية روابط المحبة بين الوطنيين
والأجانب وإزالة سوء التفاهم بينهم ، والسعي لجعل
محاكمة المجرمين الأجانب أمام المحاكم المختلطة .

١٠ - بذل الجهود لتقوية علائق المحبة والارتباط
والتعلق التام بين مصر والدولة العلية ، وإنماء
علائق المحبة والثقة بين مصر ودول أوروبا ، ونفى
كل تهمة عن مصر ، والعمل لإيجاد أنصار لها في كل
أنحاء العالم حتى تكون لها قوة أدبية سامية تساعد
على اعتراف الغير بحقوقها الشرعية ، والتغلب على
المناسي التي تعمل ضدّها ويراد بها إخضاع الحقيقة .

وهكذا كان الحزب الوطني يختلف عن حزب الأمة في مبادئ أساسيين: أولهما هو عنفه في مهاجمة الاستعمار وتخصيصه حياته لفرس بغضه وكرهه في نفوس المصريين ، وثانيهما هو إقامة دعوته الجديدة إلى الوطنية وإلى القومية المصرية على أساس من الدين ومن الدعوة إلى التضامن بين الأمم الإسلامية ، والتمسك بمعاهدة عام ١٨٤٠ التي تمنح مصر استقلالاً داخلياً وتعترف بالسيادة التركية . ومن ناحية أخرى يتضح من برنامج الحزب الوطني أن الحزب لم يهتم اهتماماً كبيراً بالمشكلات الاقتصادية . وأهل المشكلات الاجتماعية إهمالاً يكاد يكون تاماً . ويرجع ذلك إلى أن تكوين الحزب الوطني والأحزاب السياسية الأخرى التي عرفتها مصر كان تكويناً بورجوازيًا ، بحيث كانت وسائلها مقصورة في أغلب الأحوال على التهييج والإثارة بحكم أن المشكلات السياسية ، لا الاقتصادية أو الاجتماعية هي التي خلقتها ، ولأن كبار رجالها كانوا من الأغنياء والمحامين والأدباء والصحفيين والأطباء والمهندسين ، لا من رجال الاقتصاد أو مثلي الطبقات . فلقد استطاع مصطفى كامل أن يجتذب إليه بعض الأعيان المتصلين بالسراي وكثيراً من الفئات المثقفة في مصر من الطبقة المتوسطة ، من الموظفين والطلبة والمحامين ، وخصوصاً من الشباب الذين ألهم شعورهم بقوة الخطاية النادرة ، ولكنه لم يجتذب إليه الخاصة من جيله سواء أكانوا من الأعيان أم من المفكرين .^(١) ولذلك فإن القول بأن الحزب الوطني كان يمثل الاقلية (Intelligentsia) قول غير صحيح ، لأن الطبقة المثقفة كانت منقسمة بين الحزب الوطني وحزب الأمة . وكانت الصفوة المتعلمة تعليماً غربياً من هذه الطبقة تنحاز إلى حزب الأمة . ولعل هذا هو السبب في أن هذا الحزب كان يقف موقفاً تقديمياً من التطور

(١) فتحي رضوان : كفاحنا الوطني في نصف قرن ، ص ٧٣-٧٤ .

الاجتماعي ، بينما كان الحزب الوطني يقف موقفا رجحيا ، كما ظهر من موقفه من قاسم أمين .

كما أن مصطفى كامل لم يكتسب تأثيراً قوياً على الفلاحين في القرى ، وذلك لسببين : أولهما أن نشاط الحزب الوطني قد تركّز في المدن دون القرى ، وكان نشاطه الرئيسي في القاهرة والإسكندرية ، وثانيهما ، أن الاحتلال كسب مهادة الفلاحين في الريف بإلغاء السخرة والكرياج ، وما أجراه من الإصلاحات الزراعية والمالية ، ويضاف إلى ذلك أن دعوة مصطفى كامل التي تتجه إلى توثيق الصلات بالدولة العثمانية ، لم تكن تلقى حساسة من الفلاحين ، الذين ذاقوا مرارة العنف التركي . ولعل تخلص الدعوة الوطنية في عام ١٩١٩ من التعلق بالدولة العثمانية ، كان من الأسباب التي دفعت الفلاحين إلى الاشتراك في هذه الثورة . ومع ذلك يمكن القول بأن مصطفى كامل كان قد لقي استجابة كبيرة لدى الفلاحين بعد موقفه الرائع من مأساة دنشواي . أما الطبقة العمالية ، فقد بدأت محاولات الحزب الوطني لاجتذابها جدياً عندما انتقلت قيادته إلى محمد فريد . فظهرت فيه الدعوة إلى إنشاء نقابات للعمال ونشر الجمعيات التعاونية وتنظيم نشر الثقافة الشعبية في مدارس الشعب الليلية التي كانت تعلم العمال القراءة والكتابة ومبادئ التربية الوطنية والدين وتاريخ مصر والتاريخ الإسلامي . فقام محمد فريد مثلاً بإنشاء نقابة للعمال في عام ١٩٠٩ باسم نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وأصبح لها ١١ فرعاً تضم ٨٠٠ عامل غير العمال المساعدين (وهي ليست أول نقابة للعمال في مصر ، كما يقول الراجحي ^(١)) ، فقد سبقها نقابة لعمال الدخان ونقابة عمال الترام المختلطة في عام ١٩٠٨) . كما طالب محمد فريد بإعادة النظر في القوانين الضريبية لإعفاء العمال

(١) الراجحي : محمد فريد ، ص ١١٠ .

والفلاحين والطبقات الفقيرة من الضريبة وتقرير التأمين الاجتماعي للفئات العاملة وتحقيق مستوى لائق لهم من الناحية الصحية والتعليمية . على أن أهم ما عمله الحزب الوطني هو اجتذاب طلبة المدارس إلى الحركة الوطنية ويعتبر الطلبة عنصراً جديداً قوياً من عناصر المقاومة الشعبية بحكم كثرتهم وانتمائهم إلى طبقات مختلفة وخصوصاً الطبقات الوسطى والفقيرة .

كانت سياسة محمد فريد الوطنية استمراراً لسياسة مصطفى كامل ، فقد وضعها معاً قواعدها ، واتخذها الجلاء أساساً لها . وكان محمد فريد شديد الحرص على أن تبقى القضية المصرية قضية الجلاء ، ولذلك كان يقاوم سياسة الأحزاب الأخرى في عدولها عن الجلاء ومطالبتها انجلترا بالإصلاحات الداخلية ، وكان يرى في هذه الخطة خروجاً على أساس القضية الوطنية . وقال في هذا الصدد : « إن الشعب لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعد على إخلاص على ترقيا وتمدينها » . وقال أيضاً في خطبة جامعة عن الحالة السياسية في مصر في عام ١٩٠٨ : (٢)

« يقول لنا خصومنا السياسيون كيف نطلب الجلاء من أمة عزيزة الجانب كثيرة الجيوش والاساطيل ، إن هذا المطلب يعد تهوراً وجنوناً إذا لم يكن لنا أساطيل تعادل الأساطيل الإنكليزية وجيوش تضارع جيوشها ، أي أننا لا نطلب الجلاء أبد الأبد ، حيث إنه من الجنون الحقيقي أن نعتقد بأن مصر يكون لها في يوم من الأيام هذه القوة الهائلة ، فكانهم يقولون للمصريين : اقبلوا الاحتلال شاكرين وامثلوا لحكم القوة صاغرين ، فإن الحق في جانبها دائماً ، ولذلك ترك بعضهم المطالبة بالجلاء ، وسموا

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ .

هذا التحول اعتدالا في المبدأ ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن وبنيه ، وأخذوا من ثم في تولية وجوههم شطر لوندرة عاصمة الإنكليز ، لطلب بعض الإصلاحات البسيطة ، تعمية على الراي العام ونضليلا له ، واقتارارا بوعود أعضاء مجلس النواب الإنكليزي ، الذين ألفوا ماسموه (اللجنة البرلمانية المصرية) ، لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلي ، بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة ، وفلس كثر توجيه الأسئلة من هؤلاء الأعضاء إلى وزير الخارجية الإنكليزية عن شئون مصر الداخلية ، كان مصر أصبحت مستعمرة إنكليزية تسأل حكومة انجلترا عن إدارتها واستبشر بعض البسطاء خيرا بهذا الاهتمام الظاهري ، الذي من ظاهره الرحمة ومن باطنه العذاب ، ونسوا الأمر الأساسي الذي لا يجوز أن يكون لنا مطلب غيره من الإنكليز ، ألا وهو الجلاء العاجل » .

وبالإضافة إلى تمسك محمد فريد بالجلاء ، جعل الدستور أساسا ثانيا للحركة الوطنية ، وهنا أيضا كان متفقا في المبدأ والخطة مع مصطفى كامل . كما ندد محمد فريد « بسياسة الوفاق » بين المعتمد البريطاني جورست والخديو عباس حلمي الثاني ، غير أنه تعرض لحرب مشيوية من القوتين المتحالفتين . وعمل محمد فريد منذ أن تولى رئاسة الحزب الوطني على تحقيق ما يلي : (١)

(١) الاحتفاظ بوحدة الحزب وتضامن أعضائه ، وإجباط المساعي التي كانت تبذل لإحله والتخلص منه .

(١) المصدر السابق ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

- ٢ (إنشاء اللجان الفرعية للحزب في أقسام العاصمة وفي البنادر والإقاليم .
- ٣ (تأليف مدارس الشعب الليلية لتعليم الصانع مجانا .
- ٤ (وضع تقرير سنوي مفصل عن حالة البلاد .
- ٥ (الدعاية للقضية الوطنية في أوروبا وبخاصة في انجلترا .

ولكن الحزب الوطني لم يلبث أن تلقى ضربات قاصمة من الإنجليز ، بعد مقتل بطرس غالي باشا ، رئيس الوزراء ، في ٢٠ فبراير عام ١٩١٠ ، على يد إبراهيم ناصف الورداني بسبب توقيع اتفاقية السردان عام ١٨٩٩ ، ورياسة المحكمة المخصصة في حادثة دنشواي ، وإعادة قانون المطبوعات ، ثم سعيه في إنفاذ مشروع مد امتياز القناة . وكان الورداني صيدليا من التحسين لمبادئ الحزب الوطني المتأوى للخدوي عباس وقتذاك ، بعد أن مال إلى مهادنة المستعمرين و . مع ممثلهم جورست . وكان الحزب الوطني يرى أن بطرس غالي هو عضد الخديو الأيمن في سياسته الجديدة . ولقد عين اللورد كشنر خلفا لجورست ، وتبع العنابر المتطرفة في الحزب الوطني ، وعرضهم لسلسلة من المحاكمات والاضطهادات ، ولم يكد يمضي عام كامل على مجيئه حتى كان رئيس الحزب قد هاجر إلى خارج البلاد عام ١٩١٢ .

وبقيام الحرب العالمية الأولى ينتهي الدور التاريخي للحزب الوطني في قيادة الحركة الوطنية وتوجيهها ، فبالإضافة إلى تشتت أعضاء الحزب ، فإن الحرب العالمية كانت فاصلا حجب الحزب الوطني فترة طويلة من الوقت عن الرأي العام . ثم لم تكد تنتهي الحرب حتى كانت الظروف البولوية والأيدولوجية التي كان الحزب يعمل فيها وبمقتضاها قد تغيرت . ففرنسا

أصبحت حليفة لبريطانيا ، والدولة العثمانية انهارت انهياراً تاماً . وفضلاً عن ذلك ، كانت وفاة محمد فريد واختفاء زعامته القوية زعامة مصطفى كامل من آخر من عوامل تخلف الحزب ، ولكن أهم سبب لخلف الحزب سيطمي ، هو ظهور قيادة منظمة جديدة تمثلت في « الوفد المصري » الذي كذب على رأسه زعيم وخطيب جباهيري فذ هو سعد زكاري . وقد أجهت هذه القيادة في فطنة وذكاء إلى القاعدة الشعبية المتبري من الفلاحين ، فتغللت لجان الوفد في كثير من القرى الصغيرة في مصر . بينما كان الحزب الوطني لا يزال يعتمد على نشاطه في المدن . ومنذ ذلك التاريخ . لم يعد الحزب الوطني يؤثر تأثيراً يذكر في مجرى الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى ، بل أصبح فيما بعد أداة من الأدوات التي كان يستغلها القصر في ضرب التحركات الشعبية .

حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية :

مرت علاقة الحزب الوطني بالخدوي عباس حلمي الثاني بفترة ركوده . ولم يشأ الخديو أن يبقى وحيداً بلا حزب ينصره . وينطق باسمه ويجمع له الأنصار . فقد كان الخديو أدري الناس بشعبية الحزب الوطني وصعوبة مقاومته إلا بسلاح حزبي آخر ينازعه شعبيته ويسلب منه ثقة المواطنين . ومن ناحية أخرى ، فوجيء الخديو بقيام حزب الأمة من أعضاء شركة الجريدة ، وكان معنى ذلك في نظره أن تلاميذ الإمام محمد عبده وأصدقاء الوكالة البريطانية لم يكتفوا بإصدار « الجريدة » لتقف منه موقفاً عدائياً وإنما تجاوزوا هذا العمل بتشكوين حزب سياسي يكون له موقف الجريدة . وهكذا وجد الخديو ضالته في شخص الشيخ علي يوسف (١٨٦٣-١٩١٣) ، صاحب جريدة « المؤيد » التي تأسست عام ١٨٨٩ . وكان علي يوسف أزهرى الثقافة ووجه سياسة المؤيد وجهة خاصة ، فجعلها بوقاً للرأي

المحافظ ، وصارت بذلك صحيفة الفئات المتعصبة والرجعية . ولقد أيد علي يوسف الجامعة الإسلامية بكل قواه ، وهاجم حركات القومية والتقدمية ؛ ولم يفرق بين الاستعمار والتبشير ، بل كان يدعو إلى محاربتهما معا ، وبسلاح مشترك من الجهاد الديني والوطني .

وفي ١٥ ديسمبر عام ١٩٠٧ أسس الشيخ علي يوسف بإيعاز من الخديو حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، وقد تلخصت مبادئ هذا الحزب فيما يلي : (١)

١ - تأييد السلطة الخديوية فيما «نحتها»
الفرمانات الشاهانية لاستقلال مصر الإداري .

٢ - الاعتماد على الوعود والتصريحات التي
أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلال القطر المصري ،
ومطالبتها بتحقيقها ، وإلّا ذمّها .

٣ - المطالبة بمجلس نيابي مصري يكون تام
السلطة فيما يتعلق بالمصريين ، والمصالح المصرية .

٤ - أن يكون التعليم الابتدائي عاما ومجانا .

٥ - أن تكون اللغة العربية لغة التعليم في البلاد .

٦ - أن تعطي الوظائف في المصالح المصرية
للوطنيين بمقتضى الكفاءة والاستحقاق مع تقليل
عدد الأجانب بقدر الإمكان ، حتى يتأني للمصريين
أن يحكموا أنفسهم .

٧ - أن تكون محاكمة الأجانب المقيمين في

Landau, Parliaments and parties, pp. 140-142.

(١)

مصر جنائيا امام المحاكم المختلطة ، كما يتقاضون
امامها اليوم في الحقوق المدنية ، إلى ان يتم توحيد
المحاكم المصرية لجميع ميكانها ، تحقيقا لأعظم مبدأ
بين سكان البلد الواحد وهو المساواة امام القانون .

وكان الشيخ علي يوسف صحفيا قبل أن يكون مؤسس حزب ، ونجح في
ميدان الصحافة حتى غدا المؤيد من أوسع الصحف انتشارا ، ولكنه لم
يصب نجاحا في ميدان الحزبية فلم ينضم إليه غير عدد قليل من دعاة
الرجعية والجمود ومن نفا نصوصهم من غمار العامة . ولم يحظ حزب
الإصلاح الدستوري بتأييد جماهيري مثل ما حظى به الحزب الوطني ، كما
أنه لم يحظ بتأييد طبقي مثل ما تمتع به حزب الأمة .

وهكذا انقسمت مصر إزاء النزاع بين السلطة الشرعية والسلطة
الفعلية إلى معسكرين ، أحدهما يحارب الاستعمار ، ويتذرع إلى ذلك
بكل وسيلة ممكنة ، فيعتمد على نفوذ الخديو آفا ، وعلى نفوذ تركيا
آفا آخر ، وعلى نفوذ فرنسا في بعض الأحيان . وذلك هو الحزب الوطني
كما رأينا - يؤيده شباب مصر وطلبة المدارس . أما المعسكر الآخر
فقد جنح إلى موالاتة الإنجليز واكتساب رضائهم ، معتقدا أن مصر في ضعفها
وانحلالها لا تستطيع أن تكافحهم ، وأن الطريق الأمثل للتقدم هو إصلاح
حالتها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية بالاتفاق مع سلطات الاحتلال .
وذلك هو حزب الأمة ، يؤيده كبار الملاك ، ويشايهم نفر من أصدقاء
الشيخ محمد عبده . وبين هذين الحزبين الكبيرين وقف حزب علي يوسف
يمبر عن اتجاهات الخديو .

وبالإضافة إلى هذه الأحزاب الثلاثة الرئيسية ، تألفت في مصر عدة
أحزاب صغيرة في الفترة ما بين ١٩٠٧ و ١٩٠٩ . وكان الاختلاف بينها

ينحصر في علاقات كل منها مع الخديو ومع السلطان ومع الاحتلال . ولم تمن بعض تلك الأحزاب بقضايا مصر الأساسية ، من رفاهية مادية وإصلاح اقتصادي ونهضة اجتماعية وثقافية وعلمية . ولم تؤثر هذه الأحزاب تأثيراً جدياً في العلاقات بين القوى السياسية الكبرى لأنها في الواقع لم يكن لها جذور ضاربة في الأرض المصرية ، فكلها كانت تمثل فكراً متخلفاً أو وضعاً مندثراً . وهذه الأحزاب هي :

الحزب الوطني الحر :

كون فريق باع نفسه للاستعمار حزباً أطلق عليه اسم «الحزب الوطني الحر» وما هو بوطني وما هو بحر . وكان الحزب الوطني الحر أول الأحزاب التي لم تهتم بقضايا مصر الأساسية ، وكانت تمثل صحيفة «المقطم» التي تحيزت لسلطات الاحتلال البريطاني . وقد أسس هذا الحزب محمد وحيد الأيوبي في مايو عام ١٩٠٧ . ولكن الإعلان الرسمي عنه كان في السنة التالية ، حينما كتب الأيوبي مقالا في المقطم يودع اللورد كرومر ، عند انتهاء مدة خدمته ، وداعاً حاراً ، ويرحب بخليفته ، جورست ، ترحيباً أحر . وفي سبتمبر من تلك السنة كتب الأيوبي رسالة مفتوحة إلى السير إدوارد جراي (Grey) وزير خارجية إنجلترا - تحدث فيها عن فوائد الاحتلال البريطاني لمصر ، ثم استعرض مبادئ حزبه التي اشتملت على ما يلي : (١)

١ - مسألة المحتلين والسعي في نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته وإنجازه وتبنيهم بالحسن إلى مواضع النقص التي يرى الحزب في تبنيهم إليها فائدة لمصر وأهلها

(١) يونان لبب رزق : المصدر السابق ، ص ٣٢-٣٣ .

كما هو حال الشعوب الضعيفة العاقلة مع الأمم القوية
الراقية التي تربط مصالحهم بمصالحها لأن طريق
المسألة هذه هي الطريق الوحيدة التي تضمن للأمم
الضعيفة بلوغ الاستقلال في كنف الأمم القوية
المنرفة عليها .

٢ - مسألة الأجناس من سكان القطر المصري
على اختلاف مللهم ودينهم وعددهم جميعا إخوانا لنا ،
لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

٣ - السعي في تميم التعليم الابتدائي بين
طبقات الأ . كلها وتوسيع نطاق التعليم العالي شيئا
فشيئا مع اجتناب الطفرة التي تؤدي إلى ضد
المقصود وقد تكون عائقا من ارتقاء المعارف وتقدمها .
والاهتمام بترقية لغة البلاد وتعليم كل ما يمكن تعليمه
من العلوم بها على شرط ألا يكون ذلك سببا في تقصير
المتعلمين باللغة العربية عن سواهم من المتعلمين باللغات
الأجنبية وبعبارة أخرى أن لا يكون تعليمهم باللغة العربية
حائلا دون إتقانهم للعلوم ومباراتهم لإخوانهم الذين
يتعلمونها باللغات الأجنبية . وإرسال الإرساليات من
الطلبة إلى أوروبا لتعلم العلوم حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة
العلماء الأكفاء الذين يعمل عليهم في الترجمة والتأليف
وال تصنيف لكي تبارى لغتنا العربية الشريفة اللغات
الأوروبية في علومها كما بزتها في آدابها .

٤ - السعي في إعداد العامة لقبول الإصلاح
والمزايا النافعة في التمدن الغربي وذلك بإزالة
أوهامهم ومخاوفهم من الإصلاحات الصحية التي
لا تقوى الأمة إلا بها والإصلاحات الإدارية التي لا تنتظم
أحوال الأمة إلا بها أيضا وما شاكل ذلك .

٥ - السعي إلى الحكم النيابي من ابوابه وذلك بإقناع الحكومة الإنكليزية وجميع الأمم الأوروبية مع الزمان بمسالتنا وإخلاصنا وتسامحنا وكفاءتنا بأننا أهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجاً حتى إذا آن أوانه وأمنت عوائبه باستعداد الأمة له كنا أول المطالبين به بالطرق المشروعة التي تضمن لنا نيله .

٦ - السعي في تفهيم عامة الأمة وبسطائها معنى الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين يضلونها ويموهون عليها ليقوموا إلى المصائب والحن ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الذين يتخلدونهم وسائط لقضاء أوطارهم .

وهكذا اشتمل برنامج الحزب الوطني الحر على مبادئ تدعو كلها إلى المسألة الكاملة للمحتلين وبقائهم في مصر بهدف الاستفادة منهم . ولم يتطرق اتجاه سياسي في تأييد الوجود الاحتلالي بصورة سافرة كما تطرف اتجاه رئيس الحزب وحيد الأيوبي ووكيله نشأت بك . ولما كان هذا الحزب قد تأسس في رحاب جريدة المقطم ، فإن فرسان المقطم الثلاثة ، منكار يوس ونمر وصراف ، كانوا من موجبي الحزب من وراء ستار . أما باقي الأعضاء فكانوا من السوريين المتعاونين مع الاحتلال ، أو من المصريين الذين رشاهم الاستعمار للحد من نشاط مصطفى كامل وحزبه المتطرف في وطنيته .

حزب المصريين المستقلين :

أثار « الاتجاه الإسلامي » الذي تميزت به أقوال وأعمال الحزب الوطني مخاوف الأقلية القبطية . وقد احتسب هؤلاء من « الاتجاه الإسلامي » بالمغالاة في رفع شعار المصرية واعتبار أن الوطنية القبطية إنما هي صنو

للوطنية المصرية بغض النظر عن الدين • وقد أدت وفاة مصطفى كامل وما دخل على الحزب الوطني بل على الموقف السياسي كله من تغييرات إلى أن يكون الأقباط ما أسموه « بحزب المصريين المستقلين » • فتفجر العداء بين الحزب الوطني وحزب الأمة من جانب والخديو عباس حلمي الثاني من جانب آخر كان من الأسباب المؤدية إلى تخوف الأقباط من الحزبين الكبيرين وإلى شعورهم بأن هذا التطرف قد يؤدي بمصر إلى مهاوم خطيرة • وعندما تزايدت الدعوة للدستور تزايدت مخاوف الأقباط من احتمالات الاستجابة لهذه الدعوة وما يمكن أن يترتب عليها من تغيير مركزهم إزاء الأغلبية • وقد أسس هذا الحزب الدكتور في الحقوق أخنوخ فانوس (١٨٥٦ - ١٩١٨) عام ١٩٠٨ • وكان معظم أعضاء الحزب من الأقباط ، باستثناء نفر من المسلمين المتعاونين مع الاحتلال ، مع أن مؤسس الحزب لم يكن قبطيا ولا مسلما ، بل بروتستانتيا • وكانت ثقافته أمريكية فقد درس في كلية أسيوط الأمريكية ثم في الجامعة الأمريكية ببيروت •

وكانت مبادئ الحزب ، شأن مبادئ الأحزاب الأخرى ، محصورة في نطاق مصر كما يلي : (١)

- ١ - وحدة مصر والسودان •
- ٢ - استقلال مصر •
- ٣ - إلغاء الامتيازات •
- ٤ - سعادة وفلاح سكان مصر •
- ٥ - اعتبار كلمة مصري مطلقة على الاصيل والتجنس بالجنسية المصرية •
- ٦ - وجوب تسهيل شروط التجنس •

Landau, op. cit., pp. 144-145.

(١)

وتحقيق ذلك يتطلب :

- أ) إقامة صداقة حقيقية بين مصر وبريطانيا .
- ب) إقامة علاقات طيبة مع الأجانب المقيمين في مصر وضمان حقوقهم ومصالحهم بالقانون .
- ج) فصل الدين عن السياسة بالقانون .
- د) فرض ضريبة الدخل على الأجانب .
- هـ) عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا ، تعطي بمقتضاها تسهيلات تجارية لبريطانيا وضمانات عسكرية لمصر .
- و) إنشاء مجلسين نيابيين لهذا سلطة سن القوانين ، ويكون الأجانب المنتخبون الذين أقاموا في مصر خمس سنوات على الأقل نصف أعضاء أحد المجلسين .
- ز) التعليم الابتدائي الإجباري للجنسين .
- ح) توحيد القضاء ووضع قانون عام ومدني وجنائي واحد .

ولأخنوخ فانوس عدة مقالات وأبحاث في القومية المصرية الفرعونية ، وفي الوسائل لإعادة بناء مجد مصر القديم . وكان شعاره ورمز حركته مصريون قبل كل شيء . وهذا البرنامج يعطي بلا شك صورة حية للتناقض الذي وقع فيه الأقباط في ذلك الوقت . لأنه لم يكن نابعا من « اقتناع فكري » بقدر ما كان نابعا من « ضرورات دينية » فسلبه هذا مضمون تقديمي .

حزب مصر الفتاة :

تأسس هذا الحزب على أثر نجاح حزب تركيا الفتاة في الدولة العثمانية في عام ١٩٠٨ ، وكان مؤسسه وزعيمه إدريس راغب بك . أما

عن مبادئ الحزب ، الذي يكاد يكون مجهولا ، فقد حفظتها لنا رسالة وجهها مؤسس الحزب إلى البرلمان البريطاني . ويدعى الكاتب القومية المصرية ، ولكنه يطالب بحماية تلك القومية عن طريق بقاء الاحتلال البريطاني في مصر . ويؤجـم سلبية الحزب الوطني ويدافع عن نيات الاستعمار ويعمد خدماته في مصر . وتأسيس هذا الحزب في الحقيقة يمثل تطرفاً سياسياً في الحياة الحزبية المصرية . فإن هذا الحزب كان يدين بالولاء لسلطة الخديو وسلطة الاحتلال ، ويجسد سياسة الوفاق بينهما . ويوصح برنامج الحزب هذا التطرف في الجمع بين الولاء لكل سلطة في مصر ، فيشتمل البرنامج على ما يلي . (١)

١ - احترام وإجلال حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها وكذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأكملها .

٢ - احترام حقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر .

٣ - اتفاق أفكار الحزب مع أفكار جمهور من ساسة الإنكليز يخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر .

وقد غير إدرس راغب بك اسم الحزب فيما بعد إلى « الحزب الدستوري » فتضايق زعماء حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية . ورغم اتخاذ الحزب لهذا الاسم الجديد ، كان مثلاً أميناً لجمود المحافظين الراغبين في الإبقاء على الأمور على ما هي عليه ، ورفض أسلوب المطالبة العاجلة بحياة دستورية ، وحدد عشرين سنة كاملة ليستطيع الشعب أن ينال

(١) يونان لبیب رزق ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

توقه الدستورية ويتمكن من استخدامها استخداماً حسناً • وحتى في
سوره لطبيعة الانتخابات بعد هذه الفترة الطويلة ، وضع شروطاً منها أن
لون للمتعلم خمسة أصوات في عملية الاقتراع التي تجري لتكون
جالس النياية •

حزب النبلاء :

ظهر هذا الحزب في أكتوبر عام ١٩٠٨ ، ليؤكد أن « الأرستقراطية
تركية » لم تنته بعد • ولقد دفع حسن حلمي زاده رئيس الحزب وسكرتيه
حمود طاهر حتي إلى تكوين حزب النبلاء ذلك الهجوم الذي شنه الحزب
وطني على الخديو عباس حلمي الثاني في النصف الثاني من عام ١٩٠٨ •
بلغ هذا الهجوم الذروة بمقالات محمد فريد المشهورة « ماذا يقولون »
التي عرض فيها بالخديو وسياسته الجديدة (سياسة الوفاق) ، وذكره
أساديه القديمة في الانتصار للدستور والحركة الوطنية • فكتب في اللواء
تاريخ ١١ أبريل عام ١٩٠٨ يقول : « لا يخطر على بال مصر أن سمو الخديو
لمتربي في وسط الأمم الحرة وبجانب أكبر إمبراطور دستوري (الإمبراطور
برانسيس جوزيف إمبراطور النمسا) ينخدع بما تزنيه له سياسة السير
الدون جورست اللينة الملمس ، ويضع نفسه فعلا تحت حماية انكلترا ،
بل نحن على ثقة تامة بأن قلبه الكبير يتألم بقدر تألم قلوبنا ، إن لم يكن
أكثر ، من وجود الاحتلال الأجنبي ببلاده ، وتتوق نفسه العالية إلى أن
يكون حراً في بلاده ، يحكمها بصفة أمير دستوري بالاشتراك مع مجلس
نيابي عالم بقوته وبالواجب عليه ، ولذلك فنحن نلفظ كل « ما يقولون »
ونستمر على القول بأن فكرة المجلس النيابي سائرة في طريقها ، وليس في
استطاعة أحد أن يوقفها » (١) كما رأى النبلاء أن سياسة تأييد الحزب

(١) محمد فريد : المصدر السابق ، ص ٨١ •

الوطني للدولة العثمانية لا تجدي مادام على عدائه للإنجليز ، إذ تصور أن لا إنقاذ للدولة العثمانية من محتتها بدون العون الإنجليزي . ولق أرسلوا فعلا برقية إلى السير إدوارد جراي أثناء أزمة البوسنة والهرسكا يطلبون منه أن تعمل بريطانيا على المحافظة على الدولة العثمانية . ولق حدد حسن حلمي بك أهداف حزبه فيما يلي : (١)

١ - الولاء للدولة العثمانية .

٢ - الولاء للأسرة الخديوية .

٣ - التعاون مع بريطانيا لتجديد مصر .

وأيا كان الأمر فإن حزب النبلاء لم يقدم في العمل السياسي المصري أكثر من مدلول فكري دون أي عمل فعلي .

★ ★ ★

وقد أدت جوانب الخلاف بين الأحزاب الرئيسية إلى خوض الصحف في مهاجمات لم تكن تستهدف الحق دائماً ، وقد كان كثير منها يتصل بالأشخاص لا بالمسائل العامة . وقد أفسدت هذه المهاجمات الأخلاق والأذواق ، فتولد في المصريين ميل جامع لتبغ هذا السباب والتشفي بسماعه ، وأصبحت هوياتهم الفاسدة أن يترقبوا في شوق طلوع اليوم الجديد ليستمتعوا بمزيد من السباب ، وليأخذوا مقاعدتهم في حفل مصارعة الثيران ، وقد غدا أقدر الناس على السباب وعلى رده هو أبرعهم في أعين الناس . وبذلك استنفدت طاقة المصريين فيما لا طائل تحته ، وصرفت عن مواجهة الاستعمار ، عدوهم الأول ، الذي استراح من حربهم بعد أن أصبح

Alexander, op. cit., p. 195.

(١)

كل منهم حربا على صاحبه . وارتكبت الصحف باسم الحرية أبشع جريمة في تمزيق شمل المصريين وتفريق كلمتهم . وكان مقال الجريدة « تعالوا نتفق أو نخلف » من أوضح ما كتب في بيان الفروق والاختلافات بين هذه الأحزاب ، وقد جاء فيه .

« ... (فاللؤيد) يتحيز دائما في سياسته العامة إلى إحدى السلطتين ، وأما في جزئيات المسائل وتقدير الحوادث فإنه يجري من النقيض إلى النقيض ، أي من (اللواء) إلى (المقطم) . فأحيانا يكون كالاول ، وأحيانا كالثاني ، وغالبا ينفرد في هذا الميدان الفسح بدينكم النقيضين ، مراعى في ذلك حالة مصلحة سياسته العامة التي ذكرناها . وأما (الجريدة) فإنها لا تتحيز لجهة من السلطتين ، ولا تتفق مع طرف من طرفي النقيض ، وليس من سياسته أن تخدم سلطة مطلقا بل قلمها وقف على خدمة الأمة دون سواها ... وبذلك لا يمكن أن تكون متفقة السياسة مع (اللؤيد) . وأما (المقطم) فإنه يتحيز إلى سلطة قسر الدوبارة ، ويزين أعمال المحتلين ولو كان مأوفا الخطأ ، ويقول بالرضا عن الاحتلال ... وأما (الجريدة) فإنها لا تقول بالرضا عن الاحتلال مطلقا ... وبهذا لا يمكن أن تكون (الجريدة) و (المقطم) متفقتي المذهب ... وأما (اللواء) فإنها تدعو إلى الاستقلال بالطفرة ، وخطتها عدائية للمحتلين ، ونحن نرى أن الطفرة محال ، وعواقب التثبيت بها خطرة جدا ... كما نرى أن معاداة المحتلين وتقبيح أعمالهم التي لا يحكم العدل بقبحها لبس من الاعتدال الذي هو شعارنا في شيء » .

كما نرى حافظ إبراهيم فوضى الرأي في ذلك الوقت بهذه الأبيات : (١)

(١) ديوان حافظ إبراهيم : ج ٢/ ٢٠٤ .

وهـ حـفـ تـطـسـنـ طـسـينـ الزباب وأخـرى تـسـنـ طـسـيـ الأقـرب
وهـذا يـلـوذ بـقـصـر الأـمـر وـبـدـءـنـ إلى سـنـسـه الأـرحـب
وهـذا يـلـوذ بـقـصـر السـفـير ويطـنـب في وـردـه الأـمـنـب
وهـذا يـصـيـح مـع الصائـحـين عـلى غـيـر قـصـد ولا مـأرب

وهكذا عمل الاحتلال البريطاني على تفتيت الحركة الوطنية المصرية ، ويرجع ذلك إلى سياسة التفاهم التي التزم بها المعتمد البريطاني جورست مع الخديو . وعندما قامت الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ كان عباس يقوم برحلته المعتادة إلى الآستانة ، ولكنه لم يعد إلى مصر بعد ذلك . ففي ١٨ ديسمبر من نفس العام فرضت إنجلترا حمايتها على البلاد مسفرة بذلك عن نياتها الحقيقية نحو مصر ، وواضحة حداً لسياسة الغموض التي سارت عليها منذ البداية . وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس حلمي الثاني ، وتولية السلطان حسين كامل عرش مصر . ومهما كان الأمر ، فقد أنهى خلع الخديو واستبدال الحماية بالاحتلال عهداً كان جهد النضال القومي موزعاً فيه بين مقاومة الاحتلال والسعي لإنشاء الحكومة الدستورية ، واتجه المناضلون إلى تركيز الجهود ضد الحماية - وليدة الاحتلال - لإزالتها ولإرغام البريطانيين على الجلاء . وفي ذلك الوقت كان هذا الفريق الذي يرى ضرورة التعاون مع الإنجليز وتنشيط علاقة مصر بإنجلترا على أساس الاعتراف باستقلال مصر ، يتبوأ مركز الصدارة في حياة البلاد . ولم يعد هناك من يرى ربط المسألة المصرية بمعاهدة لندن عام ١٨٤٠ وانهار بذلك آخر أساس لنظرية الحزب الوطني في علاج المسألة المصرية ولم يبق غير مبدأ « لا مفاوضة إلا بعد الجلاء » .

النَّصْل

ثورة ١٩١٩

١ - قيام الثورة وموقف قياداتها من الجماهير

٢ - القوى الاجتماعية الجديدة في الثورة

١ - قيام الثورة وموقف قيادتها من الجماهير

عندما أعلنت الحرب بين بريطانيا والدولة العثمانية ، قررت بريطانيا إعلان الحماية على مصر ، وهو إجراء وسط بين ضم مصر إلى الإمبراطورية البريطانية وترك أمورها على ما هي عليه . ولم يكن فرض الحماية على مصر من جانب واحد أمراً مقبولاً من المصريين جميعاً بولا ظروف الحرب التي لم تمكن أحداً من الإدلاء برأيه صراحة ، خاصة وقد أعلنت الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر ، وتحدثت الحريات وانتشرت جيوش الاحتلال في البلاد . وبينما كان الساسة المصريون يفكرون في مصير البلاد في فترة أواخر الحرب ، حاولت السلطات البريطانية تثبيت الحماية وربط مصر بالإمبراطورية البريطانية لأهميتها بالنسبة إلى المواصلات الجوية والبحرية العالمية . ولكن المعتمد البريطاني ريجنالد ونجت ^(١) (Wingate) حذر الحكومة البريطانية من طبيعة مشاعر المصريين في المراحل الأخيرة من الحرب ، ولفت نظرها إلى ضرورة تحديد معنى الحماية ، ورغبة كل المصريين - من السلطان إلى الفلاح - في تحقيق استقلال مصر الذاتي .

وبعد انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ ، استيقظت الحركة الوطنية المصرية التي اضطرت إلى الخمود بسبب ظروف الحرب العالمية ، وركب « سعد زغلول قمة الموجة الثورية الجديدة يقود النضال الشعبي

(١) عين ونجت في هذا المنصب منذ أوائل عام ١٩١٩ خلفاً للسير هنري مكماهون .

العنيد » . وكان « الوفد المصري » قد تألف بعد اقتراف الحرب مباشرة في نوفمبر ١٩١٨ ، بهدف « السعي للاستقلال بالطرق السلمية المنروعة » ، مما استوجب الحصول على توكيدات من شتى أطراف البلاد لهذا الغرض . (١) ويبدو أنه كان هناك تفاهم بين رئيس الحكومة - حسين رشدي - والقادة على أن يكون هناك مسعيان : أحدهما رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة البريطانية ، والآخر شعبي يشد أزر الرسميين لدى الشعب المصري نفسه ولدى الرأي العام في بريطانيا وفي غيرها من البلاد ولدى ممثلي الدول في مفاوضات الصلح . وفي ١٣ نوفمبر ١٩١٨ توجه سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلي شعراوي - أعضاء الوفد إلى دار الحماية ، حيث تقابلوا مع ريجنالد ونجت ، وطلب سعد إلغاء الأحكام العرفية ، وأن تكون صداقة مصر لبريطانيا صداقة الند للند ، وطلب سعد كذلك بالاستقلال التام لمصر ، وأكد عزم بلاده على احترام التزاماتها وخاصة المالية . وتلا ذلك أن تقدم الوفد إلى الحكومة طالبا السفر إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، فوافقت . وتقدم الوفد إلى دار الحماية للترخيص لأعضائه بالسفر إلى بريطانيا لانجاز المهمة المنوطة به . ولكن السلطات البريطانية رفضت هذا الطلب . وفي ٨ مارس ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد الباسل - من أعضاء الوفد - ونفوا في اليوم التالي إلى جزيرة مالطة ، فاندلعت الثورة .

وتشير الحوادث الأولى لثورة مارس ١٩١٩ ، إلى أن المصريين كانوا يريدون ، عن طريق القيام بمظاهرات سلمية ، الاحتجاج على القبض على

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية، ج١/٧٩.

زعمائهم الأربعة والتعبير عن تأييدهم لهم في مطلبهم الخاص بالاستقلال التام . ولكن الأمر تطور ، بسبب التجاء السلطات البريطانية ، تحت تأثير عجزها عن تقدير الحالة النفسية التي يعاينها الشعب تقديراً واعياً سليماً - إلى مقابلة محاولته السلمية هذه بالعنف والقسوة ، مما فجر الاستياء المكبوت في صدور الناس لمختلف الأسباب السياسية والاقتصادية ، وظهوره في شكل ثورة عارمة ضد الإنجليز . فلقد خاضت مصر غمار حرب لم تكن منها شيئاً ، بل زاد فيها الشعب شقاء وخصوصاً طبقة الفلاحين والعمال ، والموظفين . كما وضع للشعب مقدار استغلال، انجلترا له مدة الحرب ، وكيف جشعت ما يزيد على المليون من خيرة رجاله . فلقد كان المصريون « يربطون بالحبال عند تجنيدهم ، ويساقون كالأنعام وينقلون في مركبات الحيوانات » ، واستولت بريطانيا على المحصولات الزراعية بشن بخرس ، واشتدت سلطات الاحتلال في جمع الضرائب والدواب^(١) ، وقاسى الشعب المصري الضنك والكرب في حين استطاعت قلة من المصريين وعدد من الأجانب جمع ثروات طائلة .

وأي ذلك بدت الثورة في شكلها الذي ظهرت به ، انفجاراً بكل ما يحمل مثل هذا الانفجار من طابع الارتجال ، والخطة العفوية والتنظيم السريع ، ولكن هذا « الانفجار » سرعان ما تحول إلى ثورة عندما اشتمل على عناصر جديدة في النضال الوطني ، دلت على وقوع تغيير عميق في كيان المجتمع المصري ، ونقصد بهذه العناصر الأقباط والمرأة المصرية . ولقد كانت القاهرة بحكم قيادتها التقليدي للحركات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، أول ما ظهر فيها رد الفعل الذي أحدثه القبض على سعد زغلول ورفاقه . ومن القاهرة انتقلت الحركة إلى الأقاليم . وكانت الطبقة

(١) انظر : عبدالرحمن الراغبي : ثورة ١٩١٩ ، ج ١ .

البورجوازية في المدن أول من استجاب لنداء الثورة ، وتبعها الطبقة
العمالية فيها . أما في القرى فكان الفلاحون هم الذين عملوا عبء النضال
بتأييد الأعيان . وقد تصدرت الطبقة المثقفة النضال وفادته منذ البداية ،
وانبث أفرادها بين العمال في المدن ، والملاحين في القرى يوقظون الوعي
والشعور وينظمون الصفوف . ولقد مرت ثورة ١٩١٩ بمرحلتين رئيسيتين:
مرحلة الثورة العنيفة في مارس ١٩١٩ ، وهي المرحلة التي اشتركت فيها
جموع الشعب من فلاحين وعمال ومثقفين من الإسكندرية إلى أسوان ،
وقطعت خلالها خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق والتليفون في
كل من الوجهين البحري والقبلي ووسائل المواصلات في المدن، والتي قابلتها
القوات البريطانية بكل عنف وقسوة ؛ ثم المرحلة الثانية بعد مارس ، وهي
المرحلة الطويلة التي انحصرت الثورة فيها أو كادت في المدن ، واتخذت
شكل مظاهرات الطلبة وتحركات المثقفين .

وقد اتخذ دعاة الثورة في القاهرة أماكن يجتمعون فيها ، يتدارسون
شئونهم ويرسمون خططها ومن هذه الأماكن ما كان سرا ومنها ما هو
معروف . وفي طليعة هذه الأخيرة : الأزهر وبيت الأمة (بيت سعد زغلول) ،
ودار محمود سليمان باشا بشارع الفلكي ومحل جروبي بشارع المناخ ،
ومحل « صولت » بشارع « فؤاد » ، وغيرها من الأماكن التي يذكرها
الرافعي في كتابه ثورة ١٩١٩ . وكان الأزهر هو المكان الفسيح الذي لم
تستطع السلطة العسكرية اقتحامه ومنع الاجتماعات العامة فيه بسبب
مكاته ومنزله الدينية ، ولهذا أصبح محفلا عاما للخطابة يتبارى فيه
الخطباء من كل الطبقات ، ويقف على منبره القس المسيحي إلى جانب
العالم المسلم . وظهر خطباء للثورة عرفوا بمذاهبهم الخطابية التي تسترعي

الأسماع من أمثال الأستاذ يوسف الجندي والدكتور زكي مبارك والدكتور محجوب ثابت، ومن أمثال القمص مرقص سرجيوس والقمص بولس غبريال، ومن أمثال الشيخ مصطفى القاياتي والشيخ محمود أبو العيون من علماء الأزهر . وفي الحق أن اتحاد عنصري الأمة في ثورة ١٩١٩ هو أعظم انجازات الثورة إطلاقاً ، حتى ولو لم يترتب على قيامها تحقيق أي نصيب من الاستقلال . ولقد قال القمص سرجيوس في إحدى خطبه : « إذا كان الاستقلال موقوفاً على الاتحاد ، وكان الأقباط في مصر حائلاً دون ذلك ، فإني مستعد لأن أضع يدي في يد إخواني المسلمين للقضاء على الأتساق أجمعين ، لتبقى مصر أمة متحدة مجتمعة الكلمة » . وقد اسجبت المرأة المصرية كذلك للسفور الوطني ، فنزلت لأول مرة في حياتها إلى ميدان النضال السياسي مسجلة الخطوة الأولى في أخطر تطور اجتماعي في تاريخ البلاد . ففي يوم ٦ مارس قامت السيدات والآسات بمظاهرة كبرى مكونة من عدد يربو على الثلاثمائة من كرام العائلات ، وأعددن احتجاجاً مكتوباً ليقدمنه إلى معلمي الدول يحتجن فيه « على الأعمال الوحشية التي قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة » . ولقد وجدت المرأة المصرية في الثورة الناشئة فرصة العمر لتؤكد وجودها في المجتمع المصري الذي كان يصر على تجاهلها تحت عوامل التقاليد والدين .

ولقد كانت ثورة ١٩١٩ ثورة سياسية قامت من أجل استقلال الوطن، ولم تقم لإحداث تغيير اجتماعي ، ومع ذلك فلم تخل من ارهاصات طبقية طائفية . فقد وجد إلى جانب طلاب الاستقلال طلاب قوت . فعندما أحاط بعض الثائرين ببيت محمود باشا سليمان في أسبوط ، وكان رئيساً للجنة المركزية للوفد ووالد محمد محمود عضو الوفد المصري ، لتخريبه وإحراقه ، واران البعض أن ينهبهم إلى شخص من يحرقون بيته ، أجابوا : « ومل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين من الفلاحين؟ »

نحن طلاب قوت » . (١) ولم يكن الوفد ، يتوقع ، عندما بدأت المظاهرات الأولى عقب القبض على سعد زغلول وصحبته ، أن هذه المظاهرات سوف تتطور إلى ثورة عارمة تكتسح البلاد من أقصاها إلى أدناها . والحق لقد كان من رأي سعد زغلول نفسه أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل ، ومرهق الأعباء ، ومشحون بالجند والسلاح والأرصاء ، ولكنها إذا كانت واقعة ، فشعور الناس بالاختناق والتماسهم المتنفس لا يجر بالأمم المكبوتة كاف لانفجارها والاستيئاس فيها . ولذلك فلم يدرك أحد أعضاء الوفد (عبد العزيز فهمي) ، أفضى إليه مندوبو طلبة الحقوق في اليوم التالي للاعتقال بما يسمون به من القيام بمظاهرات الاحتجاج ، أن هذه المظاهرات سوف تكون فاتحة ثورة جامعة تجتاح البلاد اجتياحا سريعا ، فنصح لهؤلاء الطلبة بالاقلاع عن هذه الفكرة والتزام الهدوء .

والحقيقة أن الحوادث قد جرت بعد ذلك على غير تدير الوفد . فقد استولى الشعب بنفسه في المدن والثغور والقرى على زمام الموقف ، وانتقل الأمر إلى أيدي اللجان الثورية والجمعيات السرية وغيرها من التنظيمات التي ظهرت إبان الثورة ، والتي نشأت تلقائيا وسط المعارك دون أن تتلقى وحيا من الوفد . ومعنى هذا أن الشعب قد قفز إلى مسرح الحوادث ، سابقا قيادته التي كانت بحكم تكوينها من عناصر معتدلة ، تجزع من العنف وتؤثر حل القضية المصرية في إطار قانوني داخل مؤتمر الصلح . وفي الحقيقة أن دور الوفد في التنظيم الثوري سوف يأتي بعد اخماد ثورة مارس ، وعلى يد لجنة الوفد المركزية التي سوف تشكل بمناسبة سفر الوفد إلى أوروبا . وعلى أية حال فإن ظهور الشعب على مسرح الحوادث كقوة مهيمنة فعالة ، سوف يكرن نقطة تحول في تاريخ الحركة

(١) فكري أباطة : الضاحك الباكي ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٥٤ .

الوطنية كلها . ففيمما يتصل بالوفد ، فإن توكيله الذي كان - حتى ذلك الحين - كما يقول الدكتور هيكل في كتابه « مذكرات في السياسة المصرية » - أمرا صوريا لصاحبة إنجلترا ، قد أصبح حقيقة ملموسة ، فأصبح الشعب هو الأصيل والرغد هو الوكيل . وفيمما يتصل بالإنجليز ، فلم يعد يجديهم أن يكتسبوا تسليما من جانب الدول الأوروبية بمركزهم في مصر واعتراقها منها بالحماية ، لأن البت في المسألة المصرية لم يعد في يد دول أوروبا ، وإنما أصبح في يد الشعب المصري ، وبهذا باتت المسألة المصرية مسألة مصرية لا مسألة دولية .

وإذا كانت قيادة الوفد قد اتتأها الرعب من ثورة الشعب في مارس ، فإن تلك الثورة لم تحدث هذا التأثير المتخاذل في كل أعضاء الوفد . فنجاح سعد زغلول أفاد كثيرا من ثورة مارس ، فبدأ يشعر بأن وراءه قوة شعبية تحميه في موقفه الأمر الذي دفعه إلى مزيد من الثورية والتشدد في موقفه ، فربط نفسه بالقوة الشعبية أكثر مما ربط نفسه بأعضاء الوفد من الأرستقراطية الزراعية . لذلك عارض زملاءه في قبول مشروع ملتر رغم أن غالبية الوفد من الأرستقراطية الزراعية كانت تجبذ قبوله . فالمسألة في نظره ليست أغلبية بل مسألة توكيل ، بمعنى أن سعدا لا يهه أن أغلبية الوفد تجبذ هذا المشروع ولن يخضع للأغلبية ، ولكنه موكل عن الأمة ومستول أمامها ولن يحترم إلا إرادتها . وتلك حقيقة أساسية في الموقف داخل القيادة الوفدية ، ألا وهي أن الخلاف بين سعد وبقية أعضاء الوفد - باستثناء سينوف حنا وواصف غالي - كان في تقدير قوة الشعب كطاقة ثورية ، بل في انزعاج بقية أعضاء الوفد من استمرار الثورة ورغبتهم في الاسراع بحل يتيح لهم شيئا من التنفس السياسي والاقتصادي . هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس ، التي أجبرت بريطانيا على فك أسره وإطلاقه من منفاه ، فمست جواب نفسه وأذابت جليد الاعتدال الذي

اتسمت به مواقفه في فترة الاحتلال وجعلته إبان فترة الاحتلال أقرب ما يكون إلى حزب الأمة •

ولقد أفهمت ثورة الشعب في مارس سعد زغلول أن المسرح السياسي القديم في مصر قد اختفى كلية ، وأن حزب الأمة لا يستطيع أن يكون الممثل الرئيسي فيه ، بل أدرك أن مصر أصبحت مسرحاً لتحركات ثورية شعبية لم يكن يحلم بها قبل الحرب العالمية الأولى ، ومن ثم ، فقد كان الموقف يتطلب تطوراً في ثورية القيادات القديمة لارتفاع إلى مستوى التضحيات التي بذلتها الأمة في سقاء في ثورة مارس • ولقد عبّر سعد زغلول عن احساسه بقوة الطبقات الشعبية وصدق ثورتها في خطابه الذي ألقاه في ٤ يوليو عام ١٩٢٤ في حقل نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس إذ قال : «أفرح كثيراً وأسر كثيراً كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هي منبعثة أيضاً وعلى الأخص في الطبقة التي سماها حسادنا طبقة الرعاع ، واقتخر بأني من الرعاع مثلكم • ولو كانت هذه الحركة قاصرة على الطبقة العليا ، لما قامت لها قائمة ، ولما انتشرت هذا الانتشار • ولما انتصر المبدأ الوطني ، فطبقة الرعاع هي الطبقة الأكثر عدداً في الأمة ، والتي ليس لها صالح خاص ، والتي مبدؤها ثابت على الدوام : مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان • إن الرجل صاحب الأموال وذلك الموظف في المنصب العالي إذا قال : يحيا الوطن ، فإنما يقول تحيا وظيفتي أو مصلحتي ، ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح ومن ذوي الوظائف تقلبوا أو تغيروا ، ولكن الرعاع أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم » •

وعلى الرغم من ذلك فقد كان سعد زغلول يرفض أن يعطي حركة الشعب في ١٩١٩ مضموناً اجتماعياً ، فيقول في نفس الخطاب : « لا يطرب

سمعي أكثر من أن رجلاً فقيراً لا قوت عنده ينادي ليحيى الوطن ، وليس يطمع في شيء إلا أن يعيش كما هو » ، ويتضح ذلك أيضاً من سياسته وهو رئيس وزراء في وزارة الشعب عام ١٩٢٤ ، فلم يعترف بنقابات العمال ، ولم يرفع شعار الأرض بالنسبة للفلاحين ، والحقيقة أن المضنون الاجتماعي لثورة ١٩١٩ ، كان الضمان الوحيد لبقاء الطبقات الشعبية في صفوف الثورة ، فلما دبر مصرع السردار ، لم يكن الأمر في حاجة إلى أكثر من دقائق لكي ينظمي كل شيء ، وتقف الجماهير عاجزة عن أن تمد يدها وتنتهي ثورة ١٩١٩ . وهكذا كانت قيادة ثورة ١٩١٩ تنتمي بصفة عامة إلى الأرستقراطية الزراعية التي كانت تخشى من الثورة ، وبالذات من تحولها من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية . أما سعد زغلول ، فمع أنه كان يدرك قوة الشعب وطاقاته الثورية ، إلا أنه بدوره كان يرفض المضنون الاجتماعي الشعبي للثورة .

٢ — القوى الاجتماعية الجديدة في ثورة ١٩١٩

بدأ الاختمار الثوري ، إذن ، ينساب بين المجتمع المصري ضد الاحتلال عندما استطاع ذلك الاحتلال بوجهه السافر أن ينفذ إلى قلب المجتمع إبان الحرب بطريقة مباشرة وحساسة بالقيم التي كانت قوام ذلك الروح والتي كان يسهل وعياً مباشراً ويحرم، عليها حرصه على كيانه وحياته . ولما كان الاحتلال أكثر مساساً واحتكاكاً بالقاعدة الشعبية ، ونظراً لأنها كانت إذ ذاك وهي البيئة المحافظة تمثل مكن هذا الروح في قوته — فقد كانت تلك تتأهل بطاقات ثورية كبيرة . وكان هذا الاختمار الثوري ينسج في فترة الحرب في ظل الحماية ضد الاحتلال فربط مصر بشعور واحد وان تجلى مختلفاً في مستوياته بين فرد وآخر أو طبقة وأخرى، كل باختلاف النظر والاستعداد للتجاوب مع تحديات الاحتلال بين الفلاحين والعمال والمثقفين والرأسمالية والأعيان . وينبغي أن نشير الآن إلى القوى الاجتماعية التي حركت ثورة ١٩١٩ ، وأفزعت الجناح المتخلف من قيادة الثورة ، وطورت من ثورية سعد زغلول . وهذه القوى الاجتماعية الرئيسية ثلاث : الفلاحون والعمال والمثقفون . وقد تطورت كل قوة من هذه القوى الثلاث خلال فترة الاحتلال تطورا جعل من مجموعها ومن تحالفها القوة الضاربة في ثورة ١٩١٩ .

الفلاحون :

« الفلاح المصري صبور ، لكنه لا يقبل الظلم والاستبداد ويشور عليهما في النهاية ، ويجب أن ننظر إلى دوره في ثورة ١٩١٩ باعتباره حلقة

في سلسلة طويلة من الثورات ضد الظلم والاستبداد بالإضافة إلى تحرير البلاد من أجنبي ظالم مستبد « . قيار عن التلاح المصري في بعض الأحيان أنه مستكين ، يرضى بالظلم وينام على الضيم ، وأن مئات السنين التي عاشها يعاني الظلم والاضطهاد قد صيرته إلى هذه الحال من التبذ . ولكن هذا القول عار تماماً من الصحة . حقيقة أن حرفة الزراعة عكمت الفلاح الصبر ، وصحيح أن سيطرة الحكومة المصرية على وسائل الري والصرف تجعل رزق الفلاح بل وحياته في يدها ، مما يجعله يقبل الخضوع لسلطانها عن طيب خاطر ، لكن هذا شيء والاستكانة للظلم شيء آخر . والشواهد كثيرة في التاريخ المصري على جرأة الفلاح وشجاعته وثورته التي على الظلم . فثار الفلاحون ضد الاحتلال الفرنسي في مصر ، وثاروا ضد محمد علي وابنه إبراهيم خصوصاً في الدسعيد ، كما اشتركوا في الثورة العرابية . ومن الثابت أن التبرعات والهبات من المحصولات الزراعية والمائسة التي خاض بها الجيش العرابي الحرب ضد الإنجليز ، كانت من فقراء الفلاحين ، وهم الذين بنوا الخنادق للجيش المصري في معارك كفر الدوار .

ولا شك أن النكسة التي أصابت الثورة العرابية كان لها أثرها على الفلاحين . كذلك كان لسياسة الاحتلال إزاءهم أثرها . لقد قدر الاحتلال الإنجليزي ما للفلاحين كطبقة من وزن باعتبارهم الغالبية الساحقة من الشعب . ولذلك قامت سياسة الاحتلال تجاه الفلاحين على أساسين ، الأول الحرص على اجتذابهم إلى صفه وإبعادهم عن التأثير بتيار الحركة الوطنية الصاعد . وساعده على انتهاز هذه الساسة ما قام به من إصلاحات في نظام الري والصرف واستصلاح الأراضي ، لرفع إنتاج مصر كمزرعة تمد بريطانيا بالمواد الخام وبخاصة القطن وتمكينها من سداد ديونها للأوروبيين . يضاف إلى ذلك أن الاحتلال قام بإصلاح في النظام الضرائبي مما أدى إلى إلغاء كثير من الضرائب الصغيرة ينشأ استبقى

المصدر الرئيسي للإيراد ، وهو ضريبة الأرض ، كما هو . ولقد أدت هذه السياسة إلى تحييد شعور الفلاحين تجاه الاحتلال وإلى حصر نشاط الحركة الوطنية في المدن . لكن عدم وجود مضمون اجتماعي لسياسة الاحتلال الزراعية هذه أدى إلى أن الرخاء الذي أوجدته راح إلى جيوب كبار الملاك الزراعيين ، كما حصل استغلال في الملكية الزراعية فقلت الملكيات المتوسطة ، وزادت الملكيات الكبيرة عددا ومساحة ، وتعرضت الملكيات الصغيرة للتفتت وزاد عدد الفلاحين المعدمين . وهكذا زاد الأغنياء غنى وبقى الفقراء على فقرهم في وقت ارتفعت فيه الأسعار في أوائل القرن العشرين ، مما أدى إلى تدمير الفلاحين .

أما الأساس الثاني لسياسة الاحتلال تجاه الفلاحين فهو ضرورة القضاء بكل سرعة وشدة على أية حركة معادية تقوم بينهم قبل أن تستفحل وتجرفهم في تيار الحركة الوطنية ، سياسة الإرهاب تلك هي التي أملت تصرفات الاحتلال في حادث دنشواي . كانت دنشواي نقطة تحول في شعور الفلاحين تجاه الاحتلال ، إذ اتضحت لهم بشاعته وأنه ليس صديقا لهم كما يدعى . (١) وهكذا أدت سياسة الاحتلال في النهاية عند قيام الحرب العالمية الأولى إلى تحويل الفلاحين إلى طبقة متدمرة اجتماعياً وسياسياً . وقد زادت سياسة الاحتلال خلال الحرب من هذا التدمير . فأعطت السلطات العسكرية الأولوية المطلقة لمطالبات العرب واستولت على الكثير من محصولات الفلاحين ومواشيهم ودواجمهم ولم تعوضهم عنها التعويض المناسب ، في الوقت الذي أدت فيه الإجراءات وظروف الحرب إلى ارتفاع الأسعار . وكوت السلطات العسكرية فرقاً من المال وفرقاً للنقل بالدواب لمساعدة قواتها المحاربة ، وجبغ الفلاحون بالأكراه لهذه الفرق فيما عرف

(١) عن دنشواي واحداثها راجع : محمد جمال الدين السيد : دنشواي ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

• وقد مات منهم الكثيرون في مياهين النرب في الشرق الأوسط .
 • وفي عام ١٩١٦ كان يتنظم في هذه الفرق حوالي عشرة آلاف في
 فرنسا وثمانية آلاف في العراق • وفي عام ١٩١٨ كان هناك مائة خمسة
 وثلاثون ألفا في سورية ، مما يوضح ضخامة الأعداد التي جمعت • وتلك
 أعباء وقم معظمها على الفلاحين الفقراء وقد اقترنت في أذهانهم بالاحتلال
 بإعلان الحماية •

وهكذا تعرض الفلاح المصري لضروب من الذل أعادت إلى ذهنه
 ذكرى المظالم التي عاها أيام الحكم التركي القديم • وما ان اندلعت ثورة
 ١٩١٩ حتى اندفع الفلاحون تلقائيا إلى المساهمة فيها مع باقي طبقات
 الشعب • وقد دعمت ثورتهم مختلف مديريات القطر • وكان أهم ما قاموا
 به مهاجمة محطات السكك الحديدية وقطع الخطوط الحديدية وأسلاك
 البرق والتليفون وإتلاف الطرق • وقد أصابوا ٦٣ محطة سكة حديد
 وقطعوا الخطوط الحديدية في ٢٠٠ نقطة ، وكان هدفهم من ذلك شل حركة
 المواصلات وتعويق حركة القوات البريطانية • وقام الفلاحون أيضا
 بمهاجمة مراكز البوليس والاستيلاء على ما بها من سلاح ، وبمهاجمة
 القوات البريطانية وبخاصة في مديرية أسيوط • رنات معارك الفلاحين في
 أسيوط وحولها ضد القوات البريطانية من أمجد معاركهم • فقد هاجم
 الثوار القوات البريطانية في أسيوط واضطروها إلى اتخاذ موقف الدفاع
 رغم ما تكبدوه من نوات القتلى والجرح • وتوات النجذات البريطانية
 بسرعة ، فوصلت طائرتان حريتان أمطرتا الثوار وابلا من القنابل ، وسارت
 النجذات من القاهرة في البواخر النيلية ، فهاجمها الآلاف من الفلاحين على
 ضفاف النيل في مركز ديروط • (١) ورغم أن المدافع الرشاشة حصدت

(١) انظر : أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي ،

منهم عدة مئات فقد تكرر الهجوم .

بدأ اشراك الفلاحين في الثورة في ١٢ مارس ، ثم خرجوا منها بسرعة بعد حوالي أسبوعين . ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها ضعف تسليح الفلاحين ، فقد كان المصريون ممنوعين بمقتضى القانون من حمل السلاح إلا بترخيص . وكان الفلاحون يفتقرون إلى قيادة عسكرية وسياسية توجه عملياتهم وتنظمها . يضاف إلى ذلك كثرة عدد القوات البريطانية في مصر منذ قيام الحرب ، والوسائل الوحشية التي لجأت إليها السلطات العسكرية للقضاء على ثورة الفلاحين فقد سيرت الفرق العسكرية والقطارات الحربية المسلحة والسفن المحملة بالجند والمدافع وارسلت الطائرات للقضاء على الثورة . واتبعت تلك القوات تجاه القرى الثائرة أو التي يقع بالقرب منها اعتداء على السكك الحديدية ، اتبعت سياسة النهب والحرق والاعتداء على النساء وجلد الرجال وقتل من يدي أية مقاومة لتلك الإجراءات . ومن البلاد التي ارتكبت فيها تلك الفظائع العزبية والبدرشين ونزلة الشوبك بالوجه القبلي ، وميت القرش وتفنها الأشراف وكفر الشيخ بالوجه البحري ، كما أنهم فرضوا على قرى مركز كفر الشيخ أن تقدم كل منها عدداً محدداً من رجالها يجلد بكل يوم زيادة في الاذلال والتنكيل .

ومن العوامل التي أدت إلى سرعة خروج الفلاحين من الثورة تخوف قياداتها منهم . فلقد حملت ثورتهم مضمونا اجتماعيا إلى جانب المضمون السياسي ، فلم يصبوا ثقتهم على الأجني المحتل فقط ، بل صبروا أيضا على الملكيات الكبيرة . وكانت قيادة الثورة حينئذ في أيدي كبار الملاك الزراعيين من أعضاء حزب الأمة السابق ومن المتعاطفين معهم ، أي أنها قيادة وطنية في اتجاهاتها السياسية رجعية في اتجاهاتها الاجتماعية . وقد خشوا أن تتحول ثورة الفلاحين إلى ثورة اجتماعية تطيح بهم : بدل أن

تلتزم طريق الثورة السياسية المرسوم ، ومن أدلة الخوف من ثورة الفلاحين تلك الحكومات المحلية والمجالس التي قامت للمحافظة على الأموال والأموال والأموال والأرواح .

كانت ثورة ١٩١٩ أول ثورة في تاريخ مصر الحديث على النطاق القومي ، ولو لم يشترك فيها الفلاحون والعمال لانتقلت إلى حركة مقاومة عادية محدودة يحمل لواءها الطلبة وحدهم ولما كان لها أثر كبير . ولكن ثورة الفلاحين باتشارها في معظم بلاد القطر ، وبأعمال العنف التي صاحبها ، أكسبت ثورة ١٩١٩ الطابع القومي وطابع القوة الإيجابية ، وتلك عوامل أقنعت بريطانيا بقوة الثورة والتأييد الذي تجده بين جميع طبقات الشعب ، وبخاصة بين غالبية الشعب من الفلاحين . ولو تيسر لثورة الفلاحين أن تستمر لأمكن لثورة ١٩١٩ أن تحقق كثيراً من النتائج في المجالين الخارجي والداخلي وتغيرت قيادة تلك الثورة ، واكتسبت مضمونا اجتماعيا ، ولحق الفلاحون بعض المكاسب ، أما خروجهم المبكر بالإضافة إلى خروج العمال ، فقد حرم ثورة ١٩١٩ من قاعدتها العريضة ومن النشاط الإيجابي الذي ميز أدوارها الأولى وعادت إلى طريق المقاومة السلبية من اضطرابات ومقاطعة وهو الطريق الذي رسمته زعامتها منذ البداية والسعي إلى الاستقلال بالطرق السلمية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا . ولما كانت تلك الوسائل محدودة النتائج فقد تحتم السعي إلى الاتفاق مع المحتل وبدأت الحركة الوطنية تدور في حلقة المفاوضات للفرغة حتى عام ١٩٣٦ وبعدها . ومن الناحية الداخلية فإن خروج الفلاحين والعمال من الثورة أفسح المجال أمام الطبقة البورجوازية بشقيها في الريف وفي المدن بالاستئثار بالمكاسب بحيث خرج الفلاحون والعمال صفر اليدين دون أن يحققوا أية مكاسب تذكر مقابل ما بذلوا من تضحيات .

وحفزت فيهم الرغبة للخلاص والنجر من تبعه الاستعمار . ودخل العمال ميدان الثورة وهم مؤمنون بأن انتصار العمل الوطني ونيل الاستقلال كفيل بتحقيق مطالبهم وحل قضاياهم، وبهذا نشروا بذور المضمون الاجتماعي على أرض ثورة ١٩١٩ . ولكن لم تخرج الطبقة العاملة على الإطلاق بمكاسب من هذه الثورة ، بل سرعان ما فرضت البورجوازية المصرية حمايتها على الحركة العمالية .

المثقفون (أو الانتلجنسيا) :

اتجه البعض إلى تسمية ثورة ١٩١٩ « بثورة الأفندية » تقديرًا للدور الطبقة المثقفة في الثورة . والطبقة المثقفة الثورية التي تشير إليها هنا والتي تحملت عبء ثورة ١٩١٩ كانت من أبناء الطبقة المتوسطة من أهالي المدن والقرى بصفة أساسية ، أما مثقفو طبقة كبار ملاك الأراضي فقد اقتصر دورهم على نشر الأفكار القومية والفرية في مصر ، أي على التهديد للثورة بنشر الأفكار الليبرالية ، إذ بعد تطور الأحداث في مارس ١٩١٩ ، وظهر اتجاهات اجتماعية إلى جانب الاتجاهات السياسية ، و « المطالبة بالقوت إلى جانب المطالبة بالاستقلال » ، خشي هؤلاء اشتداد الجانب الاجتماعي في الثورة ، وهو موقف ينبثق عن موقف طبقتهم العليا ومن الرغبة في المحافظة على مصالحها . وتوقعوا عن مسaire الركب الثوري ، وعملوا على الالتقاء مع الإنجليز عند منتصف الطريق . ومن ناحية أخرى، يصعب القول بوجود مثقفين وقدذاك ينمون إلى الطبقة الدنيا - العمال والفلاحين - وإن وجد بين مثقفي تلك الفترة من تبني قضايا هذه الطبقة . فقد كان العمال والفلاحون أعجز مادة عن تعليم أبنائهم نظراً للظروف المادية السيئة ، وبسبب ذلك لم يتمكنوا من تعليم أبنائهم ، وخاصة منذ الاحتلال الإنجليزي ، لذلك لم يتمكنوا من محاربة التعليم باغلاق

فضلاً عن بعض المحال التجارية الكبيرة ، وبعض مشروعات حكومية هامة
أخصها السكك الحديدية . وقد ترتب على ذلك ازدياد عدد العمال
المشتغلين في تلك المشروعات تدريجياً ، وشعورهم بأنهم يكونون طبقة
كبيرة متميزة عن عمال الحرف الصغيرة .

وقد خضعت هذه الطبقة الوليدة لظروف معيشية سيئة . فقد كانت
أجورهم ضئيلة ، وساعات العمل طويلة ومرهقة ، ولم يكن ثمة ما يؤمنهم
ضد ما يتعرضون له من مخاطر إصابات العمل ، والمرض والشيخوخة وغير
ذلك . وفي الواقع أنه ، حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، لم يكن بصير
تشريع صناعي لتنظيم أمور العمال ، من حيث الأجر وساعات العمل
وظروفه ، والعلاقة بين العمل ورأس المال . ولهذا شعر العمال بوجوب
تضامنهم والمدافعة عن حقوقهم . وكان بعض هؤلاء العنصر من الأجانب ،
وكانوا يعلمون مبلغ ما يفيد العمال في الخارج من النقابات ، فكونوا مع
إخوانهم المصريين نقابات خاصة بهم .

وقد سجل عام ١٨٩٩ بداية الصدام بين البروليتاريا أو الطبقة العمالية
المكونة من عناصر مصرية وأجنبية ، وبين الرأسمالية الأجنبية المستغلة .
ففي هذا العام أضرب عمال مصانع السجائر بالقاهرة ، وقاموا بمظاهرات
أمام مباني الحكومة واصطدموا مع البوليس ، واستطاعوا في النهاية أن
يحصلوا أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل . وقد
حاولوا تأليف نقابة لهم على أثر إضرابهم هذا ، ولكن التوفيق لم يلازمهم .
فعادوا مرة ثانية في عام ١٩٠٣ . وفي عام ١٩٠٨ ، عندما تهدد
مصالحهم الخطر بعد أن عمدت الشركات إلى استخدام الآلات مكان العمل
اليدوي ، قاموا بإضراب آخر ، ونجحوا هذه المرة في تأليف نقابة لهم في
أكتوبر من نفس العام . وقد اقتدى سائقوا ترام القاهرة بعمال السجائر

وأنشأوا نقابتهم في عام ١٩٠٨ ، لكنها ظلت زماً اسمياً حتى مسمى ، لم ينديد
الشركة بالفصل المنضمين للنقابة . ثم كونت طرائد ، أخرى من العمال
والمستخدمين نقابات لها ، ومن أمثلة ذلك نقابة مستخدمي المكاتب ، ونقابة
كتبة المحامين الأهلية ، ونقابة كتبة المحامين المختلط ، ونقابة مستخدمي
المحاكم المختلطة الخ . .

وعندما أخذ الحزب الوطني ، تحت زعامة محمد فريد ، في بث الوعي
بين العمال وتكوين رأي عام بينهم عن طريق تأسيس نقابات للعمال والصناع ،
أنشأ يولاقي في عام ١٩٠٩ نقابة عمال الصنائع اليدوية ، وما لبثت أن أنشئت
على غرار هذه النقابة نقابات أخرى لعمال الصنائع اليدوية في الإسكندرية
والمقصورة وغيرها . وكانت هذه النقابة أهم النقابات العمالية قبل الحرب
العالمية ، وهي نقابة مصرية صميعة ، وكانت أغراضها طبقاً للائحتها ، تنحصر
في السعي إلى تحسين حال أعضائها المادية والأدبية ، وبذا كانت أغراضها
تعاونية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها - على الأقل طبقاً لنصوص تلك
اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال إزاء أرباب الأعمال على نحو ما تفعل
النقابات العمالية الحققة ، لكن الظاهر أن هذه النقابة كانت تعمل سراً لهذا
الرض ، بدليل الصلة بين نشاطها وبين الاضراب الكبير الذي أعلنه بعض
أعضائها من عمال السكك الحديدية بالقاهرة في أكتوبر عام ١٩١٠ م . وعلى
الرغم من ذلك فإن هذا وحي نقابي يشهد في مجموعته العمال في تلك الفترة
الحروب العمالية الأولى ، وتصور بانظلم والاستغلال في نفوسهم ، وفي هذه
الطبقة ، وانتماس بالتوجه يمثل في الاتجاه إلى التوجه لرباب الأعمال ، إذ أنهم
والأهداف .

وهكذا انتعشت حركة الطبقة العاملة المصرية في الفترة من ١٩٠٧ : إلى
١٩١٤ ، ولم تنجح الاجراءات الإدارية التي اتخذتها سلطات الاحتلال

والحكومات الموالية في الحد من نمو حركة الطبقة العاملة • كما لم يمنع مكوص الحكومة عن الاعتراف القانوني بالتنظيم النقابي نمو هذا التنظيم واتساع نشاطه وانتقال قيادته إلى العناصر الوطنية من العمال • ولقد قامت الحرب العالمية الأولى في فترة كانت الطبقة العاملة المصرية مقبلة على تأكيد جانب كبير من حقوقها ومن مطالبها الاقتصادية • وإعلان الحرب وجدت هذه الطبقة نفسها في ظروف جديدة ، كان لها أبعاد الأثر في نموها وحركتها سنوات طويلة • والواقع انه لم يمض على نشوب الحرب أكثر من شهرين حتى صدر قانون منع التجمهر (١٨ أكتوبر ١٩١٤) الذي اعتبر «تجمهراً» كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل في طريق أو محل عام ولو لم يكن له قصد جنائي • وجعل عقوبة المخالفة الحبس لمدة أقصاها ستة شهور أو غرامة أقصاها عشرون جنيها • وتلي ذلك القانون ، إعلان الأحكام العرفية ووضع رقابة على الصحف في ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، ثم إعلان الحماية البريطانية على البلاد في ١٨ ديسمبر من نفس العام وتعطيل الجمعية التشريعية • ولقد كان صدور هذه القوانين والقرارات ضربة شديدة للطبقة العاملة ، إذ أنها كانت تعني في الواقع تجريد العمال من أسلحة العمل الجماعي ، وشل حركتهم في العمل الاقتصادي والوطني ، كما كانت تعني انه إذا تعرض العمل ونقاباتهم لاجراءات تعسفية من جانب أصحاب العمل — وخاصة الشركات الأجنبية والإدارات الأوروپية في المرافق — فلن تتاح لهم فرصة لمقاومتها بسلاح الاضراب أو بالعمل النقابي الذي مارسوه في سنوات ما قبل الحرب • ومن المؤكد أن سلطات الاحتلال قد وجدت ضالتها في هذه الظروف الاستثنائية لتوجيه ضربتها إلى العناصر الوطنية النشيطة بحجة تأمين جهود الحرب في المنطقة • ولم يكن غريباً أن يكون الحزب الوطني ، أول من يتلقى الضربة ، باعتباره أنشط الأحزاب الوطنية وأكثرها عداوة للاستعمار وأقدرها على الاتصال وتحريك العمال والفئات الشعبية

الأخرى . وقد قامت سلطات الاحتلال بحملة قنالت واسمة ضد رجال هذا الحزب ، كما هاجمت أنديته العمالية ومدارس الأسر التي أنشأها للعمال ، وضبطت أوراقها ودفاترها وسجلاتها .

وبإعلان الحرب اشتدت وطأة الحياة على أبناء الطبقة العاملة نتيجة للغلاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية والضرورية . فقد ارتفعت أسعار الذرة بنسبة ٨١٪ والأرز ٧٢٪ والبقول ١١٤٪ والقمح ١٣١٪ والسكر ١٩٤٪ والبترول ١٠٣٪ ، وبلغ سعر الفحم تسعة أمثال ما كان عليه قبل الحرب . وفي الوقت الذي كان العمال يعانون هذه الصعوبات ، ظهرت حركة بين أصحاب الأعمال (الأجانب والمصريين) وخاصة في المهن والصناعات التي تأثرت بالحرب في سنواتها المبكرة ، تستهدف خفض الأجور وتوفير العمال . وقد أدت هذه الحركة - ضمن عوامل أخرى - (مثل عرقلة حركة التجارة الخارجية ، ورحيل بعض أصحاب الأعمال من الأجانب وتصفية أعمالهم ، ووقف مشروعات البناء والتشييد) إلى ظهور البطالة واستفحالها بين العمال الوطنيين والأجانب على حد سواء . وكانت صناعة السجائر - بالذات - من الصناعات التي تأثرت كثيرا لوقف تصدير منتجاتها من ناحية وسموعة استيراد الكميات الكافية من الدخان لاتاجها .

ولم تكن القوانين الاستثنائية ، وارتفاع تكاليف المعيشة ، وشبح البطالة هي الحصيلة الوحيدة للحرب أو سمة الظروف التي خلقتها وطغنت بها الطبقة العاملة المصرية . لقد كان ينتظر هذه الطبقة فوق كل ذلك الكثير من الأحداث والمشاق بسبب الحرب . ولعل أبشع ما أصاب الطبقة العاملة - والفلاحين طبعاً - خلال سنوات الحرب هو حشدهم جماعات وقطعانا في « فرقة العمل المصرية » أو ما أطلق عليه العامة تعبير « الش.خ.م. » في السلطة . ولقد تشكلت هذه الفرقة مع بداية الحرب وتحرك الجنود

التركية في اتجاه قناة السويس (فبراير ١٩١٥ ثم أغسطس ١٩١٦) وذلك لسد حاجة القوات البريطانية إلى الأيدي العاملة لاستخدامها في الأعمال المدنية وأعمال الانشاء الضرورية للجهود الحربية مثل تسييد الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق وإقامة الاستحكامات ومد أنابيب المياه وطمرها تحت الرمال ونقل أدوات التليفون والتلغراف والمهمات والذخائر .

ولم يكن لسياسة القهر التي مارستها سلطات الاحتلال البريطاني ضد الشعب المصري خلال سنوات الحرب أن تستمر طويلا دون رد فعل قوي لمواجهتها . ولما كان نصيب الطبقة العاملة المصرية من اجراءات القهر والاستغلال أكبر نصيب ، فمن الطبيعي أن تتوقع أن تكون الطبقة العاملة أول من يسكر إلى الانتفاض والحركة . صحيح أن الأمة تحركت بكل فئاتها في مارس عام ١٩١٩ ، ولكن إذا كانت هذه الحركة - كما يتفق المؤرخون - بعيدة الجذور في تاريخنا المعاصر فإن ظروف القهر والاستغلال الاستعماري - طوال سنوات الحرب كانت مشعل انفجارها واندفاعها . وما إن لاحت بشائر السلام وانتقل مسرح العمليات الحربية من منطقة القتال وسيناء إلى فلسطين ، وخفت يد السلطات العسكرية نسيبا عن الشئون اليومية للحياة في القاهرة والإسكندرية ، حتى بدأ عمال السجاير يعودون رويدا رويدا إلى ممارسة أساليب العمل الجماعي للدفاع عن مصالحهم ولرفع بعض ما حل بهم من حيف أصحاب الأعمال . وفي فبراير عام ١٩١٨ أعلن عمال الدخان والسجاير في الإسكندرية الاضراب العام ، وأصدر السعال منشورا إلى الجمهور يشرحون فيه وجهة نظرهم جاء فيه :

« كنا والسلام يبتسم للعالم والخير يتدفق عليه نتناول أجورا تكاد لا تكفي احتياجاتنا ، وعندما

ذهمتنا هذه الحرب وما جرت من غلاء في المعيشة،
 قلنا سحابة سيف ثم تنقشع ، واتخذنا لها العدة من
 اجهاد الجسم واتباع التقدير والاكتفاء بما هو دون
 الضروري ، آمليين انفراج الازمة ، ولكن لم تزل
 الحال في اشتداد الغلاء في اطراد وازدياد حتى
 ضاق بنا اللرع . هذا ما حدا بنا إلى الامتناع عن
 العمل ، ون اقبل هذا قمنا نطالب بزيادة الاجر ،
 فما لبثنا أن سمعنا من أصحاب معاملنا عندما
 توسط سعادة محافظنا في الأمر حجباً نوردها
 ليطلع عليها الجمهور ويعلم . نها مبلغ تمنعهم،
 مفقدين كل اعتراض من اعتراضاتهم يادلة وجاعلين
 مصلحتنا في مؤخرة مصلحتهم فتمثل أمام المطلع
 على هذا المنشور الحقيقة كما هي .

ولقد كان اضراب عمال السجور أول إشارة للعودة إلى أسلوب
 العمل الجماعي المنظم الذي حظرت ظروف القهر الاستعماري والعسكري
 استخدامه ، فلم تلبث الحركة أن امتدت إلى عمال الترام ، وعمال السمك
 الحديدية وعمال المياه وعمال المطابع والمحلات التجارية في القاهرة
 والإسكندرية . وبلغت الحركة ذروتها في الشهور الميكرة من عام ١٩١٩ قبيل
 الانتصار الثوري في مارس عام ١٩١٩ . ولم تكن حركة تجديد العمل
 الجماعي قاصرة في أهدافها على تحسين شروط العمل ، وإنما اتجهت في
 الوقت ذاته - بوضوح أكثر - نحو هدف إحياء التنظيم النقابي وتجديد
 نشاطه مع التطلع للحصول على الاعتراف القانوني بالوجود النقابي .
 وبذلك يمكننا أن نميز في هذه الحركة اتجاهين بارزين : اتجاه نحو إنشاء
 النقابات المفردة والآخر نحو إحياء نقابة الصنائع اليدوية التي تحملت أكبر
 الخسائر بسبب الحرب ، وكان ارتباطها بالحزب الوطني من العوامل المشددة
 تعرضها لقسط أكبر من طغيان سلطات الاحتلال . ثم أتاحت ظروف

الانفجار الثوري (١٩١٩) الفرصة للطبقة النسالية للقيام بالمزيد من النشاط في الحركة العمالية . وفي أحضان هذا المد الثوري تم تأليف عدد كبير من النقابات يقدرها لاكير في كتابه « انشيوعية والقومية في الشرق الأوسط » - استنادا إلى الاحصاءات الرسمية - في الفترة ما بين عامي ١٩١٨ و ١٩٢١ بنحو ٣٨ نقابة في القاهرة و ٣٣ في الإسكندرية و ١٨ في منطقة القتال .

ولقد دلت هذه الأحداث والتيارات بما شملته من بحث للعمل الجماعي من أجل تحسين شروط العمل وتجديد التنظيم النقابي على مدى عمق الطاقات المكتوبة في صميم الطبقة العاملة المصرية وقدرتها على المبادرة إلى الحركة والنضال فور انتهاء الحرب . ولكن الطبقة العاملة في هذه الفترة كانت لا يزال يشغل كاهلها الكثير من آثار القهر التي تعرضت له طوال سنوات الحرب . ولهذا فقد جاءت مطالبها - في الأغلب والأعم - مطالب مباشرة لاتكاد ترقى عن الأمل في تحسين متواضع وعاجل في الأجور . وخلت المطالب الجديدة من اللحات الرائعة التي طالما ظهرت في اضرابات ما قبل الحرب مثل مطلب التعويض عن إصابة العمل ومكافأة نهاية الخدمة واللجان المشتركة لتسوية الشكاوى والاعتراف بالوجود النقابي . ولقد كانت الطبقة العاملة بحاجة إلى قيادة واعية - وربما قيادة موحدة أيضا - لتبدأ السير بها لا دن حيث تركتها سياسة القهر الاستعماري خلال الحرب ، إنسانا من المواقف المتخلفة التي وصلت إليها عام ١٩١١ أو بمسألة

من هذا القواء أن الطبقة العاملة المصرية كانت بحاجة إلى مساعدة من أجلها الأساسية العاملة بدلاً من أن يجري وراء مطالب عزيمية مباشرة منا وهناك . ولا ينبغي أن نلاحظ أن الطبقة العاملة لم تكن على استعداد لتأييد هذه القبايات نحو التجمع

في مواقع معينة ، وشغلتها مهمة الحصول العاجل على مكاسب مباشرة من التفكير الشامل في المطالب الأساسية للطبقة العاملة . ولا غرو فقد كان التكتل العنصري أو القومي غالبا ما يحكم حركتهم ويعجز عن النظر عبر حدوده ، فهناك مطالب للعمال الأرمن ، وأخرى للعمال الإيطاليين وثالث للعمال اليونانيين وهكذا . ولهذا كان من المحتم أن تقع المسؤولية على عاتق رجال الحزب الوطني العاملين في نقابة الصنائع اليدوية . وكان يؤهلهم لحمل هذه المسؤولية ما عرف عنهم من حماس وطني ، فضلا عن نظرتها الشاملة إلى التنظيم النقابي والمشكلات ازمالية . وكما تصدى قاذ نقابة الصنائع اليدوية في الاسكندرية لاتباعهاات النقابة المنفردة ، فانهم تصدوا أيضا لصيانة المطالب الأساسية الشاملة للطبقة العاملة . وأسفروا جهودهم عن ميلاد وثيقة تاريخية على جانب كبير من الأهمية نشروها بعنوان « مشروع قانون لحماية العمال » (٢ مارس ١٩١٩) ، والبلا على مشارف الانفجار الثوري .^(١)

إذن دخل العمال المصريون أحداث ثورة ١٩١٩ حاملين معهم مطالبهم الأساسية وقضاياهم القديمة والجديدة كما صورتها هذه الوثيقة التاريخية واندفعوا للمشاركة في الثورة لا باعتبارها عملا وطنيا وثوريا فحسب، ولكن لأنها أطلقت لهم فرص العمل الجماعي من عقالها وجعلت من سلاح الأحزاب - الذي كان سلاحا نقابيا - أداة من أدوات العمل الثوري الوطني ، ولقد أحييت أحداث ثورة ١٩١٩ في نفوس العمال ذكريات النضال القديم من خلال اضرابات الترام والسكك الحديدية في سنوات ما قبل الحرب ، كما أحييت بالنسبة للعمال العائدين من فرقة العمل المصرية ذكريات الإهانة والاستغلال والاذلال في سيناء وفلسطين وغاليبولي وفرنسا والعراق ،

(١) قامت ثورة ١٩١٩ يوم ٨ مارس أي بعد نشر الوثيقة بنحو اسبوع.

العمال :

تعتبر الطبقة العاملة المصرية من القوى الصناعية الجديدة في مصر^(١) . فلقد كتب كرومر في تقريره عام ١٩٠٥ يقول : « بأن الصنائع التي اشتغل الوطنيون أنفسهم بها اقرونا طويلا أخذة في الانقراض .. ان الترامواي يحل محل الحبير لنقل الركاب وبانقراض ركوب الحبير تنقضي صناعة السروج وتواجهها .. ومنذ قل استعمال البلاط البلدي لتبليط أراضي الفرك وأصبح يصنع من الخشب أخذت صناعة الحصر تنقرض .. أما صناعة النسيج ففي الحطاط .. والمنسوجات الأوروبية تحل محل المنسوجات الوطنية .. » وفي هذه الظروف المتغيرة صدر قانون ٩ يناير عام ١٨٩٠ بتقرير حرية العمل والصناعة ، ففضى بذلك على الطوائف الحرفية نهائيا . وكانت تصفية نظام الطوائف كنظام مركزي في الكيان الاقتصادي من أهم العوامل التي أراحت من الطريق عقبة أمام الاستثمارات الرأسمالية الواسعة ، التي تعتبر بحق السبب في ظهور الطبقة العاملة المصرية الحديثة .

وتنتيجة لكل هذه التطورات شهدت مصر في الخمسة عشر عاما السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى حركة عمالية على درجة طيبة من الوعي ، ساعدت على قيامها الظروف السيئة التي كانت تعمل فيها الطبقة العسالية ، كما ساعد عليها وجود عدد كبير من العمال الأجانب بين العمال المصريين ، وكذلك اتجاه الحزب الوطني نحو تنظيم صفوف العمال والصناع في نقابات للاستفادة بهم في الصراع ضد الاستقلال . ومنذ أوائل القرن العشرين كانت المشروعات الحديثة قد أخذت تنتشر في مصر ، وكان من أهم تلك المشروعات شركات السجائر والسكر وحب طيج الأقطان والترامواي ،

(١) عن نشأة هذه الطبقة وتطورها انظر : أمين عز الدين : تاريخ النبتة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ؛ رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر من ١٨٩٩ إلى ١٩٥٢ .

المدارس وانقاص ميزانية التعليم ، مع تحديد مهمة التعليم بتخريج الموظفين فقط ، وهي السياسة التي ارتبطت باسم « دنلوب » المستشار الإنجليزي لوزارة المعارف . وإذا قيل أن بعض أبناء القرى قد تمكنوا من التسرب إلى دور العلم في تلك الفترة ، فإنه يمكن الرد بأن هؤلاء كانوا يفدون أساساً إلى الأزهر ومعاهده لرخص التعليم به ، وحتى هؤلاء فكانوا من أبناء الطبقة المتوسطة في الريف الذين يتمكنون من الاستغناء مادياً عن آبائهم في فلاحه الأرض إلى جوارهم . وهكذا إذا سلمنا بأن المثقفين الذين حملوا عبء ثورة ١٩١٩ كانوا أساساً من أبناء الطبقة المتوسطة في المدن والريف فيجدر اللام سرياً بطبيعة تكوين هؤلاء المثقفين وظروف نشأتهم وذلك لإبراز حقيقة المسيرة التي اختطوها لأنفسهم أثناء الثورة وما بعدها .

لقد كان ليل محمد علي إلى الاقتباس من الغرب عند تأسيس دولته الجديدة أثره في وضع البذور الأولى لفئات المثقفين ، وذلك نتيجة إقامة المدارس على الأساس الغربي وإرساله البعثات إلى أوروبا . ولكن نسي الاتجاه العلماني على حساب التعليم الديني ، نتيجة عدم اهتمام الدولة وقتذاك بتطوير الأزهر ، ولوقوف بعض رجالات الأزهر موقف الجمود أمام التيارات الغربية الحديثة التي غزت البلاد ، وأخيراً لاعتماد أجهزة الدولة التي كانت في اتساع مطرد على خرمجي المدارس الأميرية الحديثة ما كان يفتح مجال التوظيف أمام هؤلاء الخرمجين . وربما أدى فتح هذه المدارس إلى خلق « ثنائية فكرية » بين مدرسة الأزهر والمدرسة الجديدة في التعليم ، ولكن استطاعت الطبقة الجديدة أن تنتزع القيادة الفكرية من رجال الدين ، وساهمت بالنصيب الأكبر في قضايا التغيير الاجتماعي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وفي تحرير المرأة والحياة النامية .

ولم يكن نمو المثقفين أمرا عديدا وعلميا فحسب ، بل إنهم اكتسبوا شحنة ثورية كبيرة خلال النضال السياسي والاقتصادي الطويل الذي مروا به حتى اندلاع ثورة ١٩١٩ . فأسرة محمد علي وإن كانت قد استعانت بهذه الطبقة في إدارة الدولة ، إلا أن عناصر الأتراك الشراكسة ظلت تحتل المناصب الرئيسية في أجهزة الدولة من محمد علي إلى إسماعيل ، ولهذا نشأت بين طبقة المثقفين المصريين وبين طبقة الأتراك والشراكسة ، منافسة شديدة كانت في مقدمة العوامل التي حركت ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ . وفي أوائل عهد الاحتلال البريطاني احتجبت هذه الطبقة اجتماعيا ودائرا . فقامت استتولت على أهم المناصب وأعلاها نفوذا في الدولة ، وأكبرها أجرا ، وهم الأجانب والسوريون (العناصر الشامية) والإنجليز . وأما الأجانب ، فقد كانوا يحكمون بمركز النشاط الاقتصادي في مصر في يد العناصر الأجنبية ، يفضلون عن المصريين في الشركات والمصانع على وجه الخصوص ، ويحتلون فيها المناصب العليا والوسطى ، ويترك للمصريين الفتات . وكان هؤلاء الأجانب يجدون الحماية الكاملة في ظل نظام الامتيازات الأجنبية ، كما كانوا يجدون الاعتراف الكامل بالوضع الذي صار لهم في مصر من السياسة الإنجليزية .

وكانت الفئة الثانية التي حجبت الطبقة المثقفة في مصر هم السوريون . وكان السوريون وخاصة المسيحيين ، يكونون في مصر جالية على درجة كبيرة من النفوذ ، وام تكن هذه الجالية تستمد أهميتها من عدد أعضائها ، بل كانت تستند لها من المراكز التي كان يشغلها أفرادها فقد كان معظم أفراد الطبقة العليا من هذه الجالية ومن كبار رجال الطبقة الوسطى فيها من الموظفين . وكان السوريون قد بدأوا يحتلون الوضع الذي صار لهم في مصر عندما بدأ إسماعيل في تسخير الإدارة المصرية بالصيغة الأوروبية ، فقد أخذوا يزدادون نفوذهم ، الذين يعرفون باللغتين العربية والفرنسية ،

اجتمعون لتقبرة على انفسهم في مصر
ولما عجز عدد المصريين انفسهم في مصر
السوريين ، الذين سرعان ما نجحوا في تصليب المناصب النبرش بحكم
طموحهم ، وامتلاكهم خاصة التلاؤم مع البيئة في المصنعات التي هي - يسط
من كل الأجانب . وعندما احتل الإنجليز مصر وتولوا إدارة شئونهم ،
ساعدت الظروف على احتضانهم للسوريين . (١) فقد رأوا أنهم لا يستطيعون
الاعتماد على المصريين من المسلمين بحجة أنهم لا فائدة منهم في ذلك الوقت ،
ورأوا أن الأقباط لا يفضلون المسلمين إلا في القليل ، ومن ثم فلم يبق
أمامهم سوى السوريين .

وكانت الفئة الثالثة التي حجت الطبقة المثقفة في مصر عن المراكيز
والمناصب هم الإنجليز أنفسهم . وكانت السياسة الإنجليزية في أوائل عهد
الاحتلال قد قامت على استخدام عدد معين من الموظفين المتقنين ليشيروا
ويساعدوا ، وخصوصا في دوائر المالية والري . ثم أضيف إليهم مستشار
قضائي ومستشار للعارف وبعدها مستشار للداخلية وجماعة من المفتشين
للاقاليم . على أنه باستمرار الاحتلال ، وزيادة إيرادات مصر ، اتسع نطاق
الوظائف في حكومتها كثيرا ، وفي نفس الوقت لم يكن هذا التوسع لمصلحة
العنصر المصري ، فقد زاد عدد الموظفين البريطانيين زيادة مضطردة ، وأغفل
المبدأ القاضي بأن يكون غرض الإدارة تدريب المصريين وإعدادهم لتدبير
شئونهم بأنفسهم . لهذا أخذ الاستياء ينمو ويزيد ، ورأى المصريون الذين
طال اختبارهم للوظائف في حكومتهم ، واتصفوا بالكفاءة ، أنه قد قضى
على ترقيتهم إلى أسمى المناصب في حكومتهم ، بعد النظام القاضي بأن

(١) انظر : محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر ،

المنصب الذي يتقلده غير مصري لا يتقلده مصري إذا خلا ، بل يتقلده غير مصري على الدوام . وواضح أن الاحتلال البريطاني كان يعمل عامداً على إبقاء المصريين في حالة من القصور والمعجز والاعتماد على الإنجليز في القيام بشؤون الوظائف الهامة . ذلك أن سياسة التعليم ، التي كانت تجري على يد الاحتلال ، لم يكن من شأنها في الواقع أن تفضي إلى تخرج كفاءات هامة تسد حاجة البلاد . ولقد كان الغرض من ذلك أن يجد الإنجليز على الدوام الذريعة لشغل الوظائف العليا بالعناصر الإنجليزية ، ومن ثم يسيطرون تماماً على شؤون البلاد .

وعلى كل حال ، فقد كانت فترة الحرب العالمية الأولى محنة للطبقة الوسطى المثقفة . ففي الوقت الذي كانت قطاعات أخرى من الشعب تستفيد من حالة الحرب في الأثراء ، كانت هذه الطبقة تعاني أسوأ آثار الحرب الاقتصادية وتآجها . فإن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية ارتفاعاً متوالياً لم يسبق له مثيل وخصوصاً أسعار الحبوب الغذائية والمنسوجات والوقود ، وذلك ارتفاع أجور المواصلات ، لم يصحبه في نفس الوقت ارتفاع مماثل في دخل أصحاب المهن والموظفين . ولقد عمدت الحكومة إلى منح الموظفين علاوة غلاء المعيشة ، ولكنها من ناحية أخرى ، رفعت أجور النقل بالسكك الحديدية ٥٠٪ على زيادتها السابقة فبلغت الزيادة ١٠٠٪ .

على أن انتهاء الحرب العظمى كان إيذاناً بازدياد متاعب هذه الطبقة ، ففي المدة ما بين ١٦ أغسطس عام ١٩١٨ وأول سبتمبر عام ١٩١٨ ، تقدم للقومسيون الطبي في لندن مائة وثلاثون شاباً إنجليزياً من راغبي التوظيف في مصر ، وقد نجح هؤلاء جميعاً ، ووفد هذا العدد الكبير على مصر حتى اضطرت الحكومة إلى إيجاد أقسام جديدة في مصالحها لاستيفائه . وقد نشر الأستاذ فكري أباطة في ذلك الحين مقالا أبدى فيه تخوفه من ازدياد

عدد الموظفين الإنجليز فقال : « وفد علينا مدير « البرومين » جيش جرار من شبان الانجليز ، زاحمنا حتى في أصنصر وملائمة ، « مرنا العزيزة وسارت حكومتنا مع أولافدين على النصف الثاني من المبدأ المشهور أحرار في بلادنا - كرماء لضيوفنا فألحقهم بالوظائف الفنية وغير الفنية ، وترتب على هذا خروج عدد عديد من الموظفين المصريين ، فالتجؤوا للمحاكم طالبين العدل والانصاف ، وكان دفاع الحكومة ، ولا يزال ، ملخصا في كلمتين : رقتناه للاستغناء ، ولو أنصفت لقات رقتناه للاستبدال » .

وهكذا يتضح جليا أن سياسة الإنجليز نحو الطبقة الوسطى المثقفة لم تدع لهذه الطبقة من سبيل سوى الاستماتة في محاربة الاحتلال . وسرى كيف أثر هذا على النشء من هذه الطبقة ، فبرز عنصر جديد من عناصر المقاومة الشعبية في مصر وهم الطلبة . ولقد كان لهؤلاء تراثهم الثوري الزاخر بالتنظيم والمواقف ، الذي مكّهم من تحمل الأعباء التي ألقيت على عاتقهم من حيث القدرة على تنظيم أنفسهم علنيا وسريا ، وعلى العمل في وسط الجباهير . ففي عام ١٩٠٥ بدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين بإنشاء نادي المدارس العليا ، ويعد هذا النادي مسئولا عن المظاهرات الوطنية التي شهدتها مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى . وفي ظل الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب ، وتقييد الحريات ، حمل الطلبة مسئولية نشر الوعي السياسي والوطني بين الأهالي وذلك من خلال مناقشاتهم لأوضاع الاحتلال وأعوانه في البلاد . وكما كان القبض على سعد زغلول يوم ٨ مارس هو العامل المباشر لقيام ثورة ١٩١٩ ، فقد كان الطلبة هم الذين أطلقوا الشرارة الأولى لهذه الثورة ، وهم الذين فجروا الثورة عند باقي عناصر الأمة وفئاتها . ففي اليوم التالي للقبض على سعد زغلول ، تظاهر طلبة المدارس العليا وبعض المدارس الثانوية احتجاجا على اعتقال سعد ، وللمطالبة برفع الحماية . وعندما سرى

خبر هذه المظاهرات . أجمع الطلبة دون استثناء على التظاهر ثانية، فخرجت مظاهراتهم تطوف أنحاء القاهرة في اليوم الثاني للثورة ، وهو اليوم الذي بدأ فيه اشتراك العمال في الثورة ، وقد نظم الطلبة أنفسهم في لجان لتنظيم أعمالهم وتحركاتهم لموازاة الثورة ، وكانت هذه اللجان تعمل بوحى من شعورها الخاص في المراحل الأولى للثورة ، وقبل أن تنضوي تحت لواء الوفد . ولتوضيح ضخامة حركة الطلبة يمكن القول أن عدد المعتقلين منهم في القاهرة عقب مظاهرة اليوم الأول فقط كانوا ثلاثمائة طالب ، كذلك بلغ عدد المعتقلين من طلبة المعهد الديني في الإسكندرية وحدهم ١٥٠ طالبا .

ومن الفئات المثقفة أيضا التي اشتركت في الثورة أصحاب المهن الحرة . وكانت هذه الفئة من أخطر العناصر الثورية ، فكانت مكاتب المحامين خلايا للثورة تزخر بالحركة والنشاط . ولقد كان الأستاذ يوسف الجندي الذي أعلن استقلال إقليم « زفتي » أثناء الثورة أحد المحامين بهذا الإقليم . وقد اشترك المحامون في الثورة منذ يومها الثالث ، فقد اجتمعوا يوم ١١ مارس وأصدروا قرارا بالإضراب وتأجيل النظر في القضايا ، فوافق أغلب القضاة على التأجيل . وتبعهم المحامون الشرعيون فأضربوا في يوم ١٥ مارس وطلبوا تأجيل القضايا .

أما بالنسبة لموقف الموظفين من الثورة ، فرغم تأخر قيامهم بالإضراب بالنسبة لباقي عناصر الأمة نظرا لوضعهم الاقتصادي ، فقد كان لاضرابهم أثر بالغ الخطورة على سلطات الاحتلال لنحكمهم في أجهزة الحكم ، ولأن هذا الإضراب كان يعني انتقال هذه الأجهزة إلى أيدي الثوار . ومن ناحية أخرى فلم تكن تأخر اضرب الموظفين يعني عدم مشاركتهم في الثورة ، فقد سارع بعضهم إلى تحرير العرائض وجمع التوقيعات عليها لرفعها إلى السلطان احتجاجا على اعتقال الزعماء ورفع الحماية ، كما قام

البعض الآخر بالأضراب يوم ١٠ مارس ، أما الإضراب العام لجميع الموظفين الذي استمر ثلاثة أيام فقد كان في أول أبريل بعد أن تسلموا مرتباتهم . وكان موقف الموظفين تدبيرا ينخذ شكلا حاسما منذ ٢٥ مارس عندما قرروا تأليف لجنة من الموظفين للتعبير عن موقفهم إزاء الأحداث وقتذاك . وقد أعيد تشكيل اللجنة وزادت من أهميتها وعملها حتى أصبحت المسئولة عن إسقاط وزارة رشدي باشا الرابعة التي تألفت عند الإفراج عن سعد وصحبه في ٧ أبريل . وقد تكونت هذه اللجنة من ٣٢ عضوا . وسيت «لجنة مندوبي موظفي وزارات الحكومة ومصالحها» . وعندما بدأ تعثر الثورة ، خرج الموظفون بسرعة ، ثم تحول أصحاب المهن الحرة إلى أصحاب مطالب يطعمون في مناصب الوزارة والبرلمان ، وبقي العنصر الأخير والثالث هو الطلبة .

وعلى أية حال لم تستطع الثورة أن تحقق شيئا مباشرا للعمال والفلاحين ، ولكن الأوضاع بعد تصريح فبراير عام ١٩٢٢ مكنت الوزارات المصرية المتعاقبة من تمصير الإدارة المصرية تدريجيا ، ولا سيما وزارة سعد في عام ١٩٢٤ ، وكان ذلك لصالح المثقفين المصريين . ثم مكنت هذه الأوضاع الحكومات المصرية منذ عام ١٩٢٤ من التوسع في التعليم ، فزاد عدد الطلبة في المدارس في عام ١٩٢٤ إلى ٣٢٤ ألف ، ثم إلى ما يقرب من ٩٠٠ ألف في عام ١٩٣٣ ، كما زادت ميزانية التعليم بالنسبة إلى الميزانية العامة من ٤٪ في عام ١٩١٩ إلى ٢٪ قبل الحرب العالمية الثانية . وكان هذا مكسبا أيضا للمثقفين المصريين . وهكذا كانت طبقة المثقفين في طليعة الطبقات التي خرجت بمكاسب واضحة من الثورة .

وبرغم تعثر ثورة ١٩١٩ وإخفاقها أن تؤمن تنفيذها من تلك الثورة عدة

نتائج هامة نجعلها فيسالي :

١ - استطاعت الثورة أن تلغي الحماية البريطانية عام ١٩٢٢. حقيقة أن إلغاء الحماية لم يؤد إلى الاستقلال الذي تطلع إليه المصريون بسبب التحفظات الأربع المصاحبة لإلغاء الحماية في تصريح فبراير عام ١٩٢٢. ومع هذا فإن إلغاء الحماية أتاح فرصة للرأسمالية المصرية للتنفس السياسي وتصير وظائف الدولة ، وفتح الباب أمام أبنائها للدخول ، كما أن مقاعد البرلمان والوزارات أتاح لها فرصة المشاركة في الحكم . وبذلك اتسم موقف الرأسمالية المصرية بسبب هذه المشاركة بطابع المهادة أو المساومة .

٢ - كما أدى هذا الحد من التنفس السياسي للرأسمالية المصرية إلى تأسيس بنك مصر ، كمؤسسة لتجمع الرأسمالية الوطنية في مواجهة الاحتكارات الأجنبية ، وإن كان تطور بعض قطاعات من الرأسمالية المصرية في الفترة ما بين الحربين العالميتين ، سينتهي إلى ظهور الرأسمالية الاحتكارية المصرية ، الأمر الذي سيخرج الرأسمالية المصرية بصفة عامة خارج معسكر الثورة الوطنية الديمقراطية .

٣ - كان اشتراك المرأة في ثورة ١٩١٩ علامة حاسمة في حركة تحرير المرأة المصرية التي بدأت في السنوات الأولى من القرن العشرين . غير أن هذا التطور في الحركة النسائية كان مشوبا بكثير من الشوائب ، لأن الحركة النسائية بدلا من أن تتطور تطورا ثوريا حدث لها ما حدث للحركة العمالية . وقد استخدمت الحركة النسائية في مصر لخدمة القصر والأحزاب الرجعية . كذلك ، عززت الحركة النسائية المصرية بسبب طبيعة العناصر المسيطرة عليها ، من أن تتطور تطورا ثوريا نضاليا ، فظلت تتسم بطابع الانحلال إلى حد كبير ، والابتعاد عن مجال العمل الوطني السياسي ، وحصرت نشاطها

في مجال الخدمة الاجتماعية ذات الطابع الإحساني . مما أدى إلى تسيع حقيقة التناقضات الرئيسية بين الطبقات الشعبية والاستقراطية المستغلة.

ولكن إذا كان الشعب المصري قد فشل في تحقيق ما خلقه على ثورة ١٩١٩ من آمال ، فإن ذلك يرجع إلى بعض الأسباب . السبب الأول كما يقول الميثاق هو « أن القيادات الثورية أغفلت إغفالاً يكاد أن يكون تاماً مطالب التغيير الاجتماعي » . فثورة ١٩١٩ لم تكن ثورة اشتراكية إطلاقاً ، كما أن طبيعة قيادتها لم تؤهلها للقيام بهذا الدور ، فهي ثورة التحرر الوطني القائمة على فكرة التحالف بين الطبقات : وهي الرأسمالية المصرية والمثقفون والعمال والفلاحون ، والتحالف بقيادة الرأسمالية . ولقد خرج العمال والفلاحون دون مكاسب على الإطلاق من هذه الثورة ، ومن الواضح أن قيادة الثورة كانت حريصة على خروج هذين القطاعين من الثورة منذ البداية ، حتى لا تكتسب الثورة ذلك الطابع النضالي العنيف الذي اتخذته في مارس ، أو حتى لا يكون هناك احتمال تحول الثورة كلها من ثورة سياسية فقط إلى ثورة سياسية واجتماعية مما . ولقد أثر خروج العمال والفلاحين على مسار الثورة كلها ، إذ جعل منها أو انتهى بها إلى حركة سياسية أسلوبها في تحقيق الاستقلال أسلوب المساومة السياسية مع الاحتلال . حقيقة أن هذا التحول الجذري في مجرى الثورة قد بدأ في عام ١٩٢٤ ، ولكن تحول الثورة من ثورة إلى حركة سياسية مركزة في المدن أسلوبها مظاهرات الطلبة وتجمعات المثقفين ، هذا كله لا بد أن يحدد بخروج العمال والفلاحين من معسكر الثورة رغم إرادتهم . ويقول الميثاق في هذا الشأن : « إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها . لكن القيادات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ بإغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت اندفاعها

إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية والاجتماعية » .

ومن الأسباب التي أدت إلى تحول الثورة ضد الإنجليز إلى حركة سياسية ، دستور ١٩٢٣ وما أدى إليه من نزاع بين الوفد وهو قيادة الحركة الوطنية من ناحية وبين السراي من ناحية أخرى . ودون شك كان لهذا الصراع دلالاته البالغة ، لكن الوفد لم يرفع أبدا شعار إسقاط السراي ، فلم ينطور هذا الصراع تطورا ثوريا ، بل بقي في إطار دستور ١٩٢٣ ، الأمر الذي جعل الحركة الوطنية دائما في موقف الضعيف الماجز عن حسم ذلك التناقض بين الحركة الوطنية والأسرة الحاكمة .

ومن ناحية أخرى لم يخدم الموقف الدولي الحركة الوطنية في مصر، أو في غيرها من المستعمرات الآسيوية والافريقية ، فالدول الاستعمارية كانت في عزمها قوتها . حقيقة لقد أدت ثورة أكتوبر ١٩١٧ إلى ظهور الانحدار السوفييتي ، الذي استطاع أن يقدم بعض المساعدات للحركات الوطنية في البلاد القريبة منه مثل تركيا والصين وإيران ، ولكنه بسبب بعده عن مصر من ناحية ومشاكله الداخلية من ناحية أخرى ، لم يتمكن من تقديم أية مساعدة للحركة الوطنية المصرية . وحتى إذا كان في إمكانه ذلك ، فمن المشكوك فيه تماما أن قيادة ثورة ١٩١٩ كانت على استعداد لتقبل هذه المساعدة . فالوفد خلال عام ١٩١٩ كان يركز في اعتماده دوليا على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها . ومن هنا جاء نشاط الوفد لدى الدوائر الأمريكية الرسمية وغير الرسمية . فلما فشلت هذه المحاولات واعترفت الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر ، كان سعي الوفد إلى حل القضية المصرية في إطار التفاهم المباشر والضيق مع انجلترا وحدها

بذلك هو الخط السياسي الذي ظل الوفد بقاءه حتى وقع معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وعلى ذلك يجب أن نعتبر معاهدة ١٩٣٦ التاج الطبيعي للخط الذي شامت ثورة ١٩١٩ أن تسير عليه بالفتح . وكان توقيع معاهدة ١٩٣٦ من العوامل التي أضفت الوفد ، فبدأ نفوذه في السيطرة على الحركة الوطنية يتدهور . ولما كان الوفد يمثل بشكل رئيسي اتجاهها لبراليا بورجوازياء فان معاهدة ١٩٣٦ وتدهور نفوذ الوفد سيؤدي إلى تيارات سياسية في أقصى اليمين ذات الاتجاه الفاشستي مؤيدة من الرأسمالية الاستكبارية وتيارات سياسية في أقصى اليسار ممثلة في نشاط جماعات «اركسية» متخلفة . من الحرب العالمية الثانية والبركة الوطنية السريعة عبارة عن محصلة التفاعل أو التناقض بين هذه الاتجاهات الثلاثة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التيار الليبرالي البورجوازي التقدمي «معتدل» في الوفد في الوسط ، وتيار فاشستي ديني مثالي في «عروة الأنوار» في اليمين ، وتيار يساري في أقصى اليسار ممثلة في جماعات «اركسية» .

الفصل السابع

تصديق ٢٨ فبراير وظهور التكتلات الحزبية

١ - لجنة الحكماء في ٢٨ فبراير

٢ - اللجنة السياسية في ٢٨ فبراير

١ - لجنة ملنر وتصريح ٢٨ فبراير

عندما تفاقت الحالة السياسية في مصر بسبب منع الوفد من السفر واستقالة حكومة حسين رشدي باشا تضامنا مع الوفد ، قررت الحكومة البريطانية استدعاء مندوبها السامي في مصر ريجالد ونجت لتتقن من على تطور الأحوال في مصر . وغادر ونجت مصر في ٢١ يناير عام ١٩١٩ . ولقد كان ذلك توطئة لإقائه من منصبه ، هو الرجل الذي أحسن لها النصيحة وأشار عليها بقبول سفر الوزيرين المصريين إلى العاصمة البريطانية وعادت هي إلى رأيه بعد فوات الأوان . ولما شبت الثورة بعد رحيل ونجت استبدلت به مندوبا آخر أكثر شكيمه وأقوى بأساً وهو المارشال اللنبي فاتح القدس . وقد جاء في البيان الرسمي الذي أذيع في لندن في ٢١ مارس عام ١٩١٩ انه « وكل إليه أن يقوم بالسلطة العليا في جميع المسائل العسكرية والملكية ، وأن يتخذ جميع الوسائل التي يرى ضرورتها ومناسبتها حتى يعيد القانون والنظام في هذه البلاد وحتى يدير جميع الشؤون إذا لزم الأمر ناظرا إلى ضرورة تأييد حماية جلالة الملك على القطر المصري على قاعدة ثابتة عادلة » . وتدل لهجة البيان على أن الحكومة البريطانية ، برغم اثثورة ، كانت مصرة على توكيد الحماية وتشيتها ، كما أن اختيار المارشال اللنبي بالذات يدل على إتجاهها إلى فمع الثورة بقوة السلاح .

وصل اللنبي إلى القاهرة في ٢٥ مارس ، وفي اليوم التالي أدلى بتصريح هام إلى بعض الكبراء والأعيان من استدعاهم خصيصا لسماعه وحدد أغراضه فيما يلي :

١ - وضع حد للاضطرابات الحالية .

٢ - عن تحريات دقيقة في جميع الأسباب التي حملت أهل البلاد على الشكاوى .

٣ - إزالة كل الشكاوى التي تستوجب العدالة إزالتها .

ولقد رأى النبي أن القوة ليست وحدها القادرة على حل المشاكل، ولذلك اتبع خطة تقوم في ظاهرها على احترام عواطف، الشعب ومحاولة كسب ثقته، وباطنها استدراجه لقبول الحماية البريطانية أي أنه اتبع خطة أساسها المزج بين الشدة واللين . وثناء النبي في بداية الخطة الافراج عن سعد وزملائه فأرسل في ٣١ مارس عام ١٩١٩ ينصح باطلاق سراحهم والسماح لهم بالسفر إلى أوروبا . ولم تجد بريطانيا من الاذعان لندوبها السامي، فقد منحت كل السلطات ليتصرف في الموقف . وعلى أية حال فقد وافقت على هذا الحل بعد أن اتخذت عدتها في مؤتمر الصلح لكي يرفض مطالب مصر، بل يرفض أيضا سماع هذه المطالب، واستوتقت من أنه سيقر الحماية البريطانية في معاهدة الصلح . وفي ٧ أبريل أذاع النبي بلاغا يعلن فيه أنه بالاتفاق مع حضرة صاحب العظمة السلطان فؤاد لم يبق حجر على السفر، وأن جميع المصريين الذين يزيدون مبارحة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وأن « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقي باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر » . وسارع الوفد في القاهرة إلى تنظيم نفسه، فتقرر أن يسافر الأعضاء الآتية أسماؤهم : علي شعراوي باشا وسنيت حنا بك وجورج خياط بك ومصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفي بك . على أن ينضم إليهم في مالطة سعد ورفاقه . ولتعزيز جهوده بالمال فتح باب

التبرعات له ، فتبارى أبناء الشعب في منح المنح ، حتى كانت التبرعات تجمع في المقاهي والمنتديات ، وشملت حركة التبرعات الفقراء والأغنياء على السواء . وفي ١١ أبريل عام ١٩١٩ غادر الوفد البلاد ، وفي اليوم التالي تألفت في القاهرة لجنة مركزية تنوب عن الوفد في غيابه وتتولى انشاء اللجان التي تنوب عنه في الأقاليم .

وبعد وصول الوفد إلى باريس في ١٩ أبريل عام ١٩١٩ عمل على تنسيق أعماله وتنظيمها ، فقسم نفسه إلى ثلاث لجان : الأولى "سياسة" وتتكون من سعد وشعراوي وعبد اللطيف الكياتي ، والثانية للدعاية والنشر وتتكون من إسماعيل صدقي وعبد العزيز فهمي وحافظ عفيفي وويضا واصف ، والثالثة للحفلات وتتكون من إسماعيل صدقي وحين واصف وجورج خياط . وبدأت اللجان أعمالها وفي نفس الوقت بدأت اتصالاتها بالمستولين وبوفود الأمم ورجال الصحافة . ولكن بريطانيا عندما صرحت بسفر الزعماء واطلاق سراح المعتقلين منهم كانت غير صادقة النية في إيجاد جو من التفاهم الودي بينها وبين المصريين ذلك لأن الشواهد نفسها أكدت بعد ذلك أنها ما قصدت من كل هذا إلا تخفيف حدة الثورة المصرية كي تنصرف بدورها إلى « مؤتمر الصلح » . وتضع العراقيل بعد ذلك في وجه سامس مصر وتغلق دونهم أبواب المؤتمر فلا يعترف بهم أحد ولا يسمع صوتهم رسمي من الرسميين . فعندما وصل الوفد إلى فرنسا أرسل سعد إلى الرئيس ودرو ولسون - صاحب مبدأ حق تقرير المصير - يطلب منه الاذن في مقابلة خاصة للوفد المصري . فلم يجبه الرد المتتظر من رسول السلام وإنما جاءه رد لم يكن متوقعا : فان الولايات المتحدة اعترفت بالحماية البريطانية على مصر في ١٩ أبريل ، أي في نفس اليوم الذي حصل فيه الوفد إلى باريس . وفي ٢٢ أبريل اذاعت دار الحماية في القاهرة نس الكتاب الذي تلقته من سامبسون جاري معاهدة الولايات

المتحدة بصبر ويقول فيه : « أتشرف بإخباركم أن حكومتي قد كلفتني أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التي أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فإنه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة في المستقبل في تفاصيل ذلك وفي التعديلات التي قد تنتج عن هذا القرار فيما يخص حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة فقد كلفت أن أقول أن الرئيس والشعب الأمريكي يعطيان كل العطف على أمانتي الشعب المصري المشروعة لتوسيع نطاق الحكم الذاتي ، على أنه ينظران بعين الأسف إلى أي مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء إلى القوة والشدة » .

ويرجع موقف ولسون هذا إلى عدة عوامل رئيسية : أولا - أنه لم يكن في وسعه اغضاب إنجلترا برفض الاعتراف بحمايتها على مصر ، لأنه كان بحاجة إلى مساندتها في الوقوف ضد أطماع فرنسا القوية في أوروبا وثانيا - أن إنجلترا كانت حليفة اليابان التي كانت تخشاها الولايات المتحدة ، وكان اليابانيون يطالبون في ذلك الوقت بكيو تشاو (Kiaow) وغيرها في الشرق الأقصى . وثالثا - أن ولسون كان يزداد انزعاجا في المؤتمر : فقد عارض مطامع إيطاليا وتسبب عن ذلك انسحاب الوفد الإيطالي وعودته إلى بلاده . ورابعا - أن ولسون وقع تحت نفوذ لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية وقتئذ وصاحب النفوذ الأكبر في مؤتمر الصلح ، وربما أدخل لويد جورج في روعه أن المصريين أساءوا فهم دعوته وتشجعوا بها على الثورة وتهديد الحضارة والمصالح الأجنبية ، وأن كلمة منه تحقن الدماء وتعيد الأمن وتصون أرواح الأوروبيين ومرافق العمران ، وأن ترك مصر عرضة للتنازع عليها بين الدول قد يجر العالم إلى حرب كالحروب التي كان يتقيها ويشر باجتناها ، فبقاؤها في ظل الحماية أصون للسلام وأنهى للحروب .

والحق أن الوفد صدم باعتراف ولسن بالحماية البريطانية على مصر،
 بدا لسعد أول وهلة أن العمل في أوروبا لا يجدي ، وأن تركيز العمل
 في مصر أجدي وألزم . وقد لمس وقع الصدمة في نفوس فريق من زملائه
 إذا هو أفدح ، وتوالت الخدمات التي أعدها بريطانيا للوفد ، إذ أعلنت
 شروط الصلح التي قررها الحلفاء ، وسلمت إلى الوفد الألماني في مؤتمر
 رساي يوم ٧ مايو عام ١٩١٩ ، وفيها المواد الخاصة بمصر (من المادة ١٤٧
 الى المادة ١٥٤) وتحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية والتنازل
 عن الامتيازات في القطر المصري ونقل السلطات المخولة لتركيا بموجب
 اتفاقية عام ١٨٨٨ عن حرية المرور في قناة السويس إلى بريطانيا . وهكذا
 كسبت بريطانيا قبل مضي ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد إلى باريس
 اعترافاً دولياً بحمايتها على مصر . ولقد اغتبطت سياسة بريطانيا بما نالوه من
 نصر في المؤتمر وشعروا بمزيد من الاطمئنان حول مركز الحماية في مصر .
 وتجلى ذلك الشعور في خطبة ألقاها اللورد كيرزون باسم حكومته في ١٥
 مايو عام ١٩١٩ في مجلس اللوردات عن الحالة في مصر . فقد أقر فعلاً بأن
 الحالة في مصر قد نصبت عن ذي قبل ، وأن لم تبث في رأيه على الرضا
 وأن النظام قد عاد مع بלאقل متقطعة ، ثم أخذ يشير إلى بعض الأحداث
 التي حدثت كإضراب الموظفين والطلبة وغير ذلك ، ثم تكلم عن اعتراف
 ولسن بالحماية البريطانية على مصر وما سبقه من اعتراف فرنسا والروسيا
 بها على أثر إعلانها عام ١٩١٤ ، وما تضمنته معاهدة الصلح المعروضة على
 ألمانيا وحلفائها من الاعتراف بها . ونوه بما اعترفته بريطانيا كعلاج
 للاضطرابات في مصر من إيجاد لجنة برئاسة ملنر لتحقيق أسباب ذلك .
 واقترح القانون النظامي اللازم في سبيل الحكم الذاتي ، وضمان المصالح

الأجنبية في ظل الحماية البريطانية . (١) وكانت هذه الخطبة إيذانا باصرار الحكومة البريطانية على توكيد الحماية وتثبيتها ، ومناوأة الأهداف القومية ، وإلقاء اليأس في نفوس المصريين لكي يعترفوا بالأمر الواقع ، ولكن الأمة قابلت هذه الخطبة بالثبات والمثابرة ، فلم تكن الثورة قد انقضت بعد حتى يتلاشى غرضها القومي الأسمى .

وفي ٢١ مايو عام ١٩١٨ . وهو اليوم الذي نشرته فيه خطبة كيرزن ، بدأت بريطانيا تنفذ ما اعتزمته ، فاستدعت رجلا كان بينه وبين سعد جفاء وهو محمد سعيد باشا . وكلفته بتشكيل وزارة جديدة بعد استقالة وزارة حسين رشدي التي كانت قد عادت في ٩ أبريل بعد سفر الوفد ، ولكنها لم تستمر طويلا لأنها شعرت بالخرج من مطالب الضباط والموظفين . فلقد طلب الضباط الوطنيون ان تسند الحراسة إليهم ، لأن اسناد الحراسة في الميادين العامة إلى أناس لا يفقهون لغة البلاد ولا يعرفون عاداتها كثيرا ما أدى إلى ازهاق الأرواح . كما ألف الموظفون لجنة من اثنين وثلاثين عضوا لمخاطبة الوزارة في المطالب السياسية التي لا يتعرض لها الضباط ، وهي التصريح بصفة الوفد الرسمية وان قبول الوزارة الحكم لا يفيد الاعتراف بالحماية ، والافراج عن المعتقلين مع إبطال الأحكام العرفية . ولكن فشلت وزارة حسين رشدي في التوفيق بين مطالب الشعب والموظفين وإرادة السلطة العسكرية . وألف محمد سعيد وزارته بغير برنامج قومي وصرح لندوبي الصحف يوم تأليفها « انها وزارة إدارية » لا تبت في شيء له مساس بمركز مصر السياسي وليست لها صبغة سياسية . وكانت مهمة هذه الوزارة الأولى : إعادة السكينة والنظام في مصر ، فوجه سعيد جهده كله في ذلك ، فمضى بسياسة كان ظاهرها كسب ثقة الشعب وباطنها دفعه

(١) أنظر : مضابط مجلس اللوردات البريطاني ، المجموعة الخامسة ، المجلد ٣٤ ، ص ٦٨٠ .

إلى الرضا بالواقع ، فحاول شغل الشعب عن الكفاح السياسي بالاهتمام
بالمسائل الجزئية الخاصة بزيادة أجور الموظفين والافراج عن بعض المعتقلين،
لتهدئة الخواطر ، فنجح في ذلك نجاحا كان موضع تقدير النبي . ولقد
كان من نتائج امضاء معاهدة الصلح ونجاح الوزارة في التعجيل بإعادة
السكينة أن تساهلت السلطات العسكرية وأذعنت لإقناعه بتحويل قضايا
الوطنيين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية ، كما استجاب النبي
لطلب الوزارة الافراج عن بعض المعتقلين السياسيين كما ألغيت الرقابة
على الصحف ، على أن ذلك ما لبث أن تكشف مغزاة أمام الشعب، وارتاب
الناس في نيات رئيس الوزراء حتى قم عليه أحد الطلاب ويدعى سيدعلي
محمد من أهالي كفر الزيات قبول الوزارة وتهينة الخواطر للرضا بالواقع،
فالتقى عليه قبلة ، في ٢ سبتمبر عام ١٩١٩ فانفجرت ولكنها لم تصبه .

أما عن موقف سعيد باشا من لجنة ملنر ، فلقد أبدى اعتراضه على
مجيء لجنة انجليزية إلى مصر من قبل توقيع الصلح مع تركيا ، وكانت
ذريعتة في هذا « انه ما دامت لا توجد وثيقة نهائية تتضمن تحويل حقوق
تركيا إلى إنجلترا ، فكيف يمكن الشروع في مفاوضات على قاعدة
راسخة ؟ » ^(١) وعلى هذا كتب النبي إلى حكومته ينصحها بعدم قدوم
اللجنة قبل شهر سبتمبر ، بحجة اتاحة الفرصة للوزارة الجديدة للاستقرار
والقبض على ناصية الأمور . وفي أوائل سبتمبر عام ١٩١٩ صدرت الأوامر
إلى المصالح الحكومية ودواوينها بأعداد التقارير والبيانات والاحصاءات
اللازمة للجنة حين وصولها إلى البلاد . وفي ٢٢ سبتمبر أعلن تأليفها
رسميا في لندن من جميع الأحزاب الإنجليزية برئاسة اللورد ألفريد ملنر
(Milner) وزير المستعمرات ، وعضوية السير رنل رود (Renel Rood) ،

(١) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، ج ١/ ٥٢٤ .

وكان سكرتيراً بالوكالة البريطانية في مصر من ١٨٧٢ إلى ١٩٠١ ، والجنرال السير جون كسويل (John Maxwell) - تديج - كان أحد القواد البريطانية في مصر عند نشوب النرب العالمية ، والجنرال السير أوين توماس (Owen Thomas) ، عضو البرلمان ، والمستر سبنسر (Spender) ، رئيس تحرير جريدة « وستمنستر جازيت » ، والمستر هيرست (Hirst) المستشار القضائي في وزارة الخارجية ، ومن المتخصصين في القانون الدولي - ومنذ أوائل أكتوبر قامت مظاهرات الاحتجاج عليها في القاهرة والإسكندرية . وفي ١٤ نوفمبر نشرت دار الحماية بلاغا رسميا أعادت فيه قرب قدوم لجنة ملنر وحددت مهمتها بأنها اقتراح النظام السياسي الذي يلائم مصر تحت الحماية - فرد الحزب الوطني على ذلك ببديئه المشهور « لامفاوضة إلا بعد الجلاء » . وأعلن الوفد تمسكه بالاستقلال التام . وبعد نشر هذا البلاغ واشتداد المظاهرات قدم محمد سعيد باشا استقالته إذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة ، وخلفه يوسف وهبه باشا (وهو قبطي) في ٢١ نوفمبر وسار على « السنة الإدارية » التي استنها سلفه ، والتزم الحيدة مع اللجنة المقبلة فلم يتخذ له موقفا معها أو عليها .

أما اللجنة التي تفاقم حولها هذا الخلاف فقد وصلت إلى مصر في ٧ ديسمبر عام ١٩١٩ . ومنذ وصول اللجنة رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة منظمة لمقاومتها . وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بياناً إلى الأمة المصرية قالت فيه : لقد أجمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر ، وبنت هذه الخطوة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية : (١)

(١) أحمد شفيق : المصدر السابق ، ص ٥٨١ - ٥٨٣ .

أولا - لأن المسألة المصرية مسألة دولية ، فقبول المفاوضة مع لجنة ملتر يفقدها هذه الصبغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين إنجلترا .

ثانيا - لأن اللجنة تريد المفاوضة على أساس الحماية ، مع أن الأمة لم تقبل الحماية ، بل رفضتها رفضا باتا ، وأعلنت أنها لا ترضى بغير الاستقلال التام .

ثالثا - لأن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون تحت الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية . فاصرار الحكومة الإنجليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من الاجماع الذي تجلى في كثير من المظاهر ، لا يفيد إلا ان السياسة الحاضرة تريد ان تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الاجماع القومي .

ولم تلبث الحرب أن أعلنت على اللجنة ، واتفقت كلمة معظم الكتاب على أن سعد زغلول 'نقيم بباريس هو الوكيل الذي أقاله الشعب المصري عنه ، فالأولى باللجنة مفاوضته في الأمر . وشاع بين أبناء الرف أن أعضاء اللجنة الملترية يطوفون البلاد خفية فأصبحوا يستريبون بكل سؤال يلقيه عليهم أجنبي غير معروف . ورويت في ذلك أحاديث شتى تدخل في باب الطرائف ولكنها تدل في الوقت نفسه على الجهد في كراهة الحماية وحب الاستقلال والوفاء لرعيم الوفد . فكان السلاح الساذج إذا سأله أجنبي لا يعرفه : أين الطريق ؟ بدر إلى ذهنه أنه عضو من أعضاء اللجنة يتخفى لاختلاس الآراء والأجوبة بغير علم الوفد فأجابه على الفور : عليك بسعد في باريس . يخبرك أين الطريق ؟ وإذا سأله : هل لك أولاد ؟ أو سألته : كم أجرك في اليوم ؟ لم يزد على أن يحيله إلى سعد في باريس فهو أعلم بالجواب .

ولما رأى سائر روح الوطنية المصرية ، لجأ إلى الملاينة وحاول أن يفسر
 غرض اللجنة تمسيرا يحافظ به على الحدود التي رسمتها الحكمة البريطانية
 ويجتنب في ظاهره الكلمات المريبة التي تنفر المصريين وأخصها ذكر الحماية
 فأصدر في ٢٩ ديسمبر عام ١٩١٩ بلاغه المشهور الذي قال فيه : « إن اللجنة
 ترغب رغبة أكيدة في أن تكون الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر
 أساسها اتفاق ودي يستلزم كل سبب للتنازع ، فيتمكن المصريون من أن
 يفرغوا جهودهم في ترقية شؤون بلادهم تحت أنظمة دستورية Self
 Governing Institution وللوصول إلى هذه الغاية تود اللجنة أن تقف
 على آراء الهيئة المشخصة للأمة المصرية ، آراء الأشخاص الذين يهتمون
 اهتماما صادقا بخير بلادهم ، ويتمكن كل فرد من ابداء رأيه بغاية الصراحة
 ونهاية الحرية ، إذ ليس من غرض اللجنة تقييد الآراء أو المناقشة بقييد
 أو حصرها في دائرة مخصوصة ... » (١) . ولقد اتخذ سعد زغلول قرارا
 نشر في بلاغ بعث به إلى مصر عقب نشر اللجنة بيانها قال فيه ما نصه : (٢)

« يحاول الأقوياء بجميع الوسائل ان يأخذوا
 منكم رضاء بحمايتهم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ،
 فلا تنخدعوا إذا وعدوكم ولا تخافوا إذا هددوكم ،
 وابتوا على التمسك بحقكم في الاستقلال التام فهو
 أمضى سلاح في أيديكم وأقوى حجة لكم ، فان لم
 تفعلوا - وليس في قوة إيمانكم الوطني ما يجعل
 احتمالا لذلك - خذلتم نصراءكم وأهنتم شهداءكم
 وحقرتم ماضيكم وأنكرتم حاضركم ومددتم للرق
 أحناءكم وحنيتم للدل ظهوركم وأنزلتم بأمثكم ذلا
 لا يرفع منه عز ، وان تفعلوا - كما هو أكبر ظني في

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٢٤٦ .

(٢) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، ص ٧٢ .

عظم إخلاصكم ومتين اتحادكم وقوة وطنيتكم - فقد
استبقيتم لأنفسكم قوة الحق وأعدتكم لنصرتكم قوة
العدل . فلا تدلوا وان قهرتم ، ولا تخشوا وان
ظلمتم ، ولا بد من يوم يعلو فيه حقكم على باطل
غيركم . وينتصر فيه عدل الله على ظلم خصومكم ،
وتتحقق بإذن الله الإله القدير آمالي وآمالكم نسي
الاستقلال التام » .

ولقد وصل ذلك البيان القاهرة ونشر في صحفها في منتصف يناير ، وكانت
لجنة الوفد المركزية قد أعلنت بلاغا في معناه عقب صدور البيان المتقدم
من لجنة ملتر ، فتعاقبت على أثره صدور البلاغات المختلفة في هذا المعنى .

وجدت لجنة ملتر بهذا أن لارجاء في الاتفاق بينها وبين الأمة على
قاعدة يانها ، لأن الأمة لم تكن تجد مصلحتها في تجاهل وفدها النائب
عنها في قديتوا . وأحمت الأمة على المقاطعة إجماعا منظما محكما ، ومي
هذا الإجماع وقف حسين رشدي وعدلي يكن وعبد الخالق ثروت - الوزراء
المعززين يومئذ باسم أصدقاء الوفد - من هذا الاجماع موقفا حياديا ،
فلم يغضبوا الوفد ولم يغضبوا اللجنة ، وكتبوا في ٧ يناير عام ١٩٢٠ خطابا
إلى سعد يقترحون فيه عليه أن يعود هو وأصحابه إلى القاهرة لمفاوضة
ملتر بعد الوعود التي أفضى بها إليهم ولا تخرج عن معنى البيان المتقدم .
فلما أجاب الوفد بامتناع ذلك لأن بيان ملتر يحصر الغرض من المفاوضة
في الحكم الذاتي ، أجابوه بتفسيرهم كلمة الحكم الذاتي التي جاءت في
النصيحة الإنجازية ، وقالوا أن ملتر لا يرى مانعا من دخول الوفد للمفاوضة
على أساس الاستقلال التام ، وإن كان هو لا يستطيع الجهر بهذا الأساس .
ولكن رفض سعد العودة ولم يكن في وسع الوزراء أن يفاوضوا اللجنة
بمعزل عن اجماع الأمة وموقف الوفد في باريس ولجنته المركزية في القاهرة
وإلا خسرت الجانبين ، ولم يخطر على بال الوفد أو بعض أعضائه العودة

إلا إذا كان العرض من العودة البوصال إلى عتد مملوكة من استقلال مصر التام . ولم يكن سعد يرفض المناوأة بما جرت في أوروبا لأنها لا تكون هناك بمثابة تحقيق تجربة الدولة المبرعة في بلاد رباها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن مصر وهي تجهل نصوص هذا التوكل .

وفي ١٨ مارس عام ١٩٢٠ غادرت لجنة ملتر مصر بعد أن قضت فيها نحو ثلاثة أشهر ، ولقد توصل ملتر خلال هذه الفترة إلى حقيقة لاريب فيها وحي أن مصر لن تتفاوض مع الإنجليز إلا عن طريق سعد زغلول . ولذلك قابل عدلي يكن قبل سفره وأبلغه انه أزمع العودة إلى لندن ، وأنه قرر ارجاء كتابة تقريره حتى أواخر شهر أبريل ، وذكر أنه يدع الباب مفتوحا ، وانه على استعداد لمفاوضة الوفد . وفي نفس الوقت كانت كل أبواب مؤتمر الصلح قد أوصدت أمام الوفد المصري بباريس ، فأخذ يتصل بالصحف ويقيم المآذب للدعاية للقضية المصرية . كما استمال الوفد بعض كبار الكتاب الأوروبيين ، فنشر بعضهم مقالات وبحوثا دفاعا عن مطالب المصريين ، وألف فيكتور مرجريت - أحد مشاهير الكتاب الفرنسيين - رسالة باسم «صوت مصر» (La voix de l'Egypte) قدم لها أناتول فرانس (Anatole France) أكبر أدباء فرنسا في ذلك العصر بمقدمة وجيزة ، هي في ذاتها دفاع بليغ عن القضية المصرية . وبالإضافة إلى ذلك ندب الوفد محمد محمود باشا للدعاية للقضية المصرية بأمريكا ، واستعان أيضا بمحام قدير بالولايات المتحدة وهو المستر جوزيف فولك ، فدافع عن مطالب الأمة المصرية وقدم عنها في أغسطس عام ١٩١٩ مذكرة إلى لجنة الشئون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي وأصدرت اللجنة قرارا لصالح مصر . وعندما عاد ملتر إلى لندن ، أرسل المستر هيرست ، أحد أعضاء لجنته ، إلى باريس ليدعو الوفد للمجيء إلى لندن للمفاوضة مع اللجنة .

وفي ٥ يونية عام ١٩٢٠ وصل الوفد إلى لندن ، وبعد يومين بدأت
المباحثات بين سعد وملتر في وزارة المستعمرات البريطانية ، وقدم ملنر
مشروعا للماهدة . فرفضه أعضاء الوفد ، وقدم الوفد مشروعا ثانيا رفضه
ملنر ، ثم صدرت في النهاية مذكرة مشتركة قال ملنر أنها أقصى ماتستطيع
بريطانيا التنازل عنه . هذه المذكرة لم تكن اتفاقا بين البلدين ، بل لم تعد
أن تكون قاعدة لتسوية المسألة المصرية بشكل مقبول ، وهي في الواقع
أساس لكل المفاوضات التي دارت بين البلدين حتى عام ١٩٣٦ حين أمكن
توقيع المعاهدة المرجوة تحت ضغط الموقف الدولي . ولقد انطوى مشروع
ملنر على اقتراحات بشأن تنظيم الحماية البريطانية الضامنة لاستقلال مصر
وعلاقاتها الخارجية يجب أن تتم برضاها ، كما ينبغي أن تبقى بمصر قوات
عسكرية بريطانية نظرا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا إلى جانب تعيين
مستشار مالي انجليزي يقوم مقام صندوق الدين ، وترث بريطانيا الامتيازات
الأجنبية أي أنها تصبح وحدها صاحبة هذه الامتيازات القضائية . وواضح
من هذا المشروع أنه لم يخرج بمصر عن الحماية الصريحة في أضيق حدودها .
وأن اللجنة لم تقرب به خطوة واحدة إلى موقف المصريين ولم تزد على أن
جست فيه ما يريده بريطانيا بحذافيره إلى أقصى مداه ، وليس فيه شيء
يصح أن يقال انه كان موضع تفاهم أو اتفاق بين المندوبين الإنجليز
والمندوبين المصريين ، لأنه دون المطالب من جانب واحد ولم يتزحزح فيها
قيد أنملة إلى جانب المطالب الأخرى .

أما مشروع الوفد فقد تضمن انهاء الحماية مع استرداد مصر لكامل
سيادتها الداخلية والخارجية ، وجلاء القوات البريطانية في ظرف مدّة معينة
مع بقاء قوات بريطانية في شرق القناة تقام منشأتها على نفقة بريطانيا لصد
أي هجمات على القناة ، وبعد انقضاء عشر سنوات تدور مفاوضات للبحث
في بقاء هذه القاعدة . وفي حالة قيام أي خلاف يرفع إلى عصبة الأمم

للفصل فيه، وتبرم معاهدة دفاعية تتعهد فيها بريطانيا مع مصر ضد أي اعتداء خارجي ولا يجوز لمصر عقد أي اتفاقية خارجة دون موافقة بريطانيا . وتؤول جميع الامتيازات الأجنبية إلى بريطانيا فضلا عن تعيين نائب عام بريطاني في المحاكم المختلطة ومستشار مالي بريدني لاختصاصات صندوق الدين . كما جاء بمشروع الاتفاق ارجاء البتة في مسألة السودان باتفاق خاص . ولقد زاد هذا المشروع على مشروع ملر كراما بتقديم تعهد من جانب مصر بأن تندم لبريطانيا داخل حدودها جميع ما يحتاج إليه حريا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل وذلك في حالة اشتباك بريطانيا مع دولة أخرى حتى إذا لم تكن سلامة مصر نفسها مهددة .

وتوقفت المفاوضات ، ثم توسط عدلي يكن في الأمر ، فاضطر سعد إلى ارجاء السفر ريثما تتم هذه الوساطة ، وبقي في لندن حتى تسلم مذكرة اللجنة الثانية في ٥ أغسطس فافتتح بها باب جديد للمناقشة وجرى التعديل مرة أخرى في بعض العبارات . وتعذر الاتفاق على جميع المسائل فاستمر البحث فيها إلى منتصف أغسطس ، وهنا اختلفت آراء الأعضاء بين القبول والرفض . واقترح بعضهم عرض المشروع الأخير على الأمة لتبدي ملاحظتها عليه ثم يعاد بحثه بين الرفض والقبول بعد الوقوف على جملة الآراء . وتردد سعد في العمل بالافتراح مخافة الانقسام والشتات . ولكنه رأى بوادر الانقسام والشتات تبدو في داخل الوفد ، فأثر أن يتداركها وأن يرجئ ظهورها ما استطاع . فقرر إيفاد أربعة من الأعضاء إلى القاهرة وهم محمد محمود وأحمد لطفي السيد وعبد اللطيف المكباتي وعلي ماهر ، ينضم إليهم في القاهرة مصطفى النحاس ووريسا واصف وحافظ عفيفي، لعرض الموضوع على طوائف الأمة واستطلاع رأيهم فيه وتقييد ملاحظاتهم عليه ، والرجوع بها إلى الوفد في النهاية لاستئناف البحث فيها جميعا مع لجنة ملر . وفي ١٦ أغسطس عام ١٩٢٠ سافر سعد زغلول من لندن إلى باريس وتبعه

الأعضاء في اليوم التالي ، وتبعهم عدلي يكن يوم ١٨ أغسطس •

عرض المشروع على الأمة • وأشار فريق - وبخاصة الحزب الوطني - برفضه رفضا تاما وحبذ فريق آخر قبوله • ولكن لاتجاه العام كان أميل إلى قبوله بعد تبديله على أساس « تحفظات » تحد من تدخل بريطانيا في شؤون مصر بعد عقد المعاهدة ، وتلغى كل ما تمتل عليه من تقييد استقلال مصر بسبب زوال الأسباب الدائمة لذلك • وبعد شهرين يوما مضت نفي عرض المشروع والتعقيب عليه في المصنفين « المصنفين » المندوبين بدأ اطلعوا عليه من الآراء وكثيرا ما تكررت في الأمة على ما قابلتهم به من الحفاوة والبرع بالاستنارة التي « خلقت فرصة جديدة ظهر فيها رشد الشعب وحسن تقديره لجميع الظروف السياسة التي تحيط الآن بانفصل في مصيره ... » • وعاد أعضاء الوفد من القاهرة ، فدعا المنر الوفد إلى لندن النظر في نتيجة الإفتاء ، وسافر عدلي وتبعه سعد إليها في ٢١ أكتوبر عام ١٩٢٠ • وأند نبين من خلال المخابرات الأولى للمنر أنه كان يرفض البحث في التحفظات ، وكان يرى قبول المشروع كله أو رفضه كله مع معارضة شديدة في تضمين المعاهدة نصا يقرر إلغاء الحماية • وكانت هذه هي نهاية المفاوضات ، فقد غادر الوفد إنجلترا في ١٠ نوفمبر ، بعد أن أرسل منها نداء مؤنرا إلى الأمة ، أشاد فيه بنتيجة الاستشارة في مشروع الاتفاق ، ووصف تلك النتيجة بأنها « تثبت ان الاستقلال ليس في نظركم كلمة تردد في الفضاء بغير معنى ، بل أتم تريدون استقلال حقيقيا خليقا بكم وبمستقبلكم الذي سيرسل غدا أشعته الوضاءة على مصر الحرة • وهذا الاستقلال سنحصل عليه باتحادنا وبروح التضحية والإيمان بأنفسنا ، وبمدالة قضيتنا المقدسة إيماننا هادئا صادقا » •

وبعد عودة أعضاء الوفد إلى باريس نشبت بينهم الخلافات التي

تطورت إلى مالا تحمد عقباه وتركت آثارها الباقية في حياة مصر السياسية .
 فقد تقدم أعضاء الوفد بمشروع يقضي بأن يفرض عدلي يكن لمفازة
 ملتر في هذه الحفظات على حين يقف الوفد يرقب الموقف ، ووافقت أغلبية
 الوفد على هذا الاقتراح وطلبت من سعد أن يوقع عليه ورفض سعد :
 فقد كانت المادة في نظرنا : مسألة أغلبية بل - مسألة توكيل بمعنى
 ان سعدا لا يهمه أن أغلبية الوفد تحبذ هذا المشروع ولن يخضع للأغلبية
 ولكنه موكل عن الأمة ومسئول أمامها ولن يحتزم إلا إرادتها . وهذه
 حقيقة هامة تجب على . . كما تجب على رئيس الوفد بعد وهي عدم
 الاكتراث برأي أغلبية أعضاء الوفد حول . سائل التي يعرف أن اتجاهات
 الأمة تعارضها . ولقد كان الوفد كله - باستثناء سنوت حنا وواصف
 غالي - يعارض سعد ويرى أن يفرض عدلي لمفاوضة الإنجليز بينما كان
 سعد يرى العودة إلى مصر لقيادة الحركة الوطنية فيها . وكانت الغالبية
 المعارضة لسعد تقول ان الأمة لا تقوي على متابعة المعارضة والمقاومة . وتلك
 حقيقة أساسية في الموقف ألا وهي أن الخلاف بين سعد وبين بقية أعضاء
 الوفد كان في تقدير قوة الشعب كقوة ثورية في حل القضية المصرية . بل
 ونكاد نقول في انزعاج بقية أعضاء الوفد من استمرار الثورة ورغبتهم في
 الاسراع بحل يتيح لهم شيء من التنفس السياسي والاقتصادي .

حدث هذا بينما كان سعد قد تطور بعد ثورة مارس التي أجبرت
 بريطانيا على فك أسره وإطلاقه من منفاه وأذابت جليد الاعتدال الذي
 اتسمت به مواقفه في فترة الاحتلال وجعلته خلال الاحتلال أقرب إلى حزب
 الأمة وأبعد من الحزب الوطني . فلقد أفهمت ثورة مارس سعد زعلول أن
 المسرح السياسي القديم في مصر قد اختفى كلية وأن حزب الأمة لا يستطيع
 أن يكون الممثل الرئيسي فيه ، ولخص سعد زعلول خلافه مع الأرستقراطية
 الزراعية في خطبته التي ألقاها في القاهرة في ٢١ يناير عام ١٩٢١ بعد عودته

بقوله « لقد رأيناهم يقابلون بوجوه هشة باسمه كل خير يدل على ضعف النهضة الوطنية وفتور الهمم وانحلال القوى ويعبسون للأخبار التي تدل على قوة روحها » ان حزب الأمة عاد إلى بدايته وانهى إلى غايته » . ويعتبر هذا الخطاب بلا ريب إعلاناً لانسلاخ الاستقراطية الزراعية من قيادة الثورة ودخول الثورة في مرحلة جديدة ارتفعت إلى مستوى الوعي القومي الذي انفجر منذ مارس عام ١٩١٩ . وأضافت إلى قضية الاستقلال من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٢٤ قضية التناقص الطبقي أو بمعنى أدق تحالف الطبقات الوطنية ضد الأرستقراطية الزراعية . وعلى الرغم من ذلك لم يترجم سعد هذا الاحساس إلى مطالب اجتماعية داخل الإطار الوطني مما يمكن أن يحافظ على تحالف الطبقات الوطنية .

على أية حال رفع ملتر تقريراً لحكومته وضع فيه القواعد السياسية التي سارت عليها بريطانيا . حتى عام ١٩٣٨ . ولقد أوصى في تقريره بالعدول عن سياسة الحماية نتيجة لهماج الرأي العام المصري عليها واقترح عقد معاهدة يرضاها الفريقان توفق بين أماني مصر ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب . كما أوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوة عسكرية في مصر لكي تتمكن بذلك من حماية مواصلاتها ، وأن يكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب وبمصالحهم ، وأن تترك بريطانيا شئون مصر الداخلية للمصريين بأن تعترف باستقلال مصر مقيداً بهذه القيود ومشروطاً بها وذلك فضلاً عن استبعاد السودان نهائياً من هذه التسوية وإبقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الاتفاقية الثانية عام ١٨٩٩ . ولم تر الحكومة البريطانية ان تقيد بقبول أو رفض التقرير ولكنها أخذت عنه فكرتين الأولى ضرورة ابدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وبريطانيا تبعث على رضا المصريين ، والثانية أن الوطنية المصرية تخفق عليها راية واحدة ولكن رجالها يتناوتون استعداداً لقبول جوهر التسوية وأنه من

الممكن أن تبني خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفاوت . وعلى هذا أبلغت الحكومة البريطانية السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير عام ١٩٢١ برغبتها في تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للوصول - إذا أمكن - إلى استبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا وتمكنها من تدعيم سماعات الكافة لاندول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لنصر والشعب المصري . وفي أواسط مارس عرضت الوزارة على عدلي بمن قبلها على أن يكون هدفه المباشر استئناف المفاوضات .

وسميت وزارة عدلي « وزارة الثقة » ، وترجع هذه التسمية إلى سعد ، فهو الذي اختارها لها ، ذلك أنه حين جاء اللورد ملنر إلى مصر على رأس لجنته قابل ضمن من قابله عدلي ورشدي وثروت ، فصارحوه الرأي بأن اللجنة يحسن أن تتوجه بالحادثة إلى الوفد . وكان سعد قد أرسل برقية إلى وكيل لجنة الوفد المركزية في ٢٦ يناير عام ١٩٢٠ يشكر الوزراء الثلاثة على موقفهم ، قال فيه : « قد أرسلنا قرارنا لتلغرافيا إلى أصدقائنا الوزراء الثلاثة الذين بعثوا إلينا بصورة أحاديثهم مع اللورد ملنر ، وقد تبينا أن ما قالوه للورد كان مملوءا بحكمة ووطنية خالصة » . وكان سعد على اتصال بعدلي أثناء وجود لجنة ملنر في مصر وبعد رحيلها ، ورأى تأليف « وزارة ثقة » تضع الدستور وتتولى المفاوضات . وقد ذكر عدلي في خطاب تشكيكه الوزارة أنه سيدعو الوفد برئاسة سعد زغلول للاشتراك في المباحثات ، وأن الأمة سيكون لها - على لسان مثليها في الجمعية الوطنية - القول الفصل في هذا الاتفاق ، وإن الوزارة ستأخذ على عاتقها تحضير الدستور . وعرض عدلي على سعد الاشتراك في المفاوضات ، فجاء رد سعد - وكان لا يزال في باريس - أنه سيحضر إلى مصر . وفي ٤ أبريل وصل سعد إلى الإسكندرية حيث استقبل بها وبالقاهرة

في اليوم التالي استقبل الأبطال •

ولكن سرعان ما وقع الصدام بين سعد زغلول وعدلي يكن ، فكان سعد يريد المفاوضة في إطار المبادئ التي يراها كممثل للأمة وكان عدلي يريد المفاوضة بوفد رسمي تضطلع به الوزارة ، ولم يكن الاتفاق على خطة واحدة ميسورا بين الوفد واتجاه عدلي الذي ييلور اتجاه المعتدلين في نزعتهم والحاquدين على الثورة والناقمين عليها • ولذلك لم يوافق عدلي على الشروط التي كان سعد قد قدمها إليه قبل مجيئه إلى مصر وعقب أن تسلم بيان الوزارة • وتضمنت هذه الشروط ما يلي : (١)

أولا : الوصول إلى إلغاء الحماية إلغاء تاما صريحا بمعنى إلغاء الحماية التي فرضت على مصر في ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ •

ثانيا : الاعتراف باستقلال مصر استقلالاً تاما ودوليا عاما سواء في الداخل والخارج مع مراعاة إرادة الأمة التي أبدتها في التحفظات التي قدمها الوفد للجنة ملنر •

ثالثا : إلغاء الأحكام العرفية والرقابة على الصحف قبل الدخول في المفاوضات •

رابعا : تكون غالبية المفاوضين الرسميين للوفد ، وأن تكون رئاسة المفاوضات من الوفد •

وقد وقع الصدام حول الشرط الرابع لأن عدلي يكن تمسك بأن تكون

(١) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ، ص ٣٢٠ -

• ٣٢١

له الرئاسة ما دام رئيسا للحكومة مستندا في ذلك إلى أن التقاليد السياسية لا تسمح بدخول رئيس حكومة في هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون رئيسا . وفي الحقيقة فإن الموقف السياسي في تقدير عدلي يكن كان يدفعه لهذا التحدي دون أن يخشى شيئا . ذلك أن أقصى ما كان سعد زغلول يستطيع أن يعمل في تلك الحالة . أن يجمع أعضاء الوفد ليستصدر منهم قراراً بعدم الثقة بـ عدلي . وكان عدلي يعلم أن إقرار الوفد قراراً بعدم الثقة به أمر مستحيل ، لأن أغلبية الوفد كانت في صفه بل كانت تعمل تحت قيادته لا قيادة سعد زغلول . وفي ٢٥ أبريل ألقى سعد خطاباً بشبرا أعلن فيه الخلاف ووصف عدلي وإخوانه بأسم برادع الإنجليز ، وأنهم إذا ما تفاوضوا مع الإنجليز فإن ذلك لا يعني سوى أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس .^(٢) وراح بعض أنصار سعد يتفوهون بأن الاحتلال على يده خير من الاستقلال على يد عدلي .

وظل الخلاف بين سعد والوزارة عنيفا أشد العنف قرابة شهرين ، انقسمت الأمة في أثناءهما إلى سعديين وعدليين . ولما كان سعد أقرب إلى قلوب الجماهير فقد كسب الجولة وهوت إليه قلوب عامة المصريين . واتسم حينئذ بعزة نفس قوية وثقة بالنفس لاحد لها ، فكتب له التاريخ أنه أقوى من استطاع أن يهز ضمير المصريين والشرقيين على وجه العموم في الصدر الأول من القرن العشرين . ولكن يعاب على سعد اسرافه في الخصومة وعدم تحرزه في رمي خصومه بالاتهامات . ولما كان هو معبود الجماهير وشيخ ساسة مصر لجيل كامل ، فانه يتحمل مسئولية قدر كبير مما شاب السياسة المصرية على يديه من اسفاف كانت له آثاره الوخيمة

(٢) تحية الرئيس في منقاه ، خطبة الرئيس في شبرا في ٢٥ أبريل

على أخلاق البلاد . ومن ناحية أخرى أخطأ عدلي كذلك في السفر مع وفد
مفاوضته إلى لندن في هذا الجو المشحون بالخلاف .

وبدأت المفاوضات في لندن بين عدلي يكن ، كيرزون في يوليو عام
١٩٢١ . ولم يكن من المتوقع نجاح مفاوضات عدلي - كيرزون في هذا
الطرف ، فقد استغل الإنجليز الخلاف الذي نشب بين سعد وعدلي ،
واشتلوا في شروطهم . وفي ١٠ نوفمبر سلم كيرزون عدلي مشروع الحكومة
البريطانية ورأى الوفد الرسمي أنه لا يحقق الغاية التي سافر من أجلها
للمفاوضة فقرر ألا يسترسل فيها أكثر من ذلك . وفشلت المفاوضات في
النهاية لسببين رئيسيين : أولهما إصرار بريطانيا على إبقاء حامية في مصر ،
وبعدم الاتفاق حول تحديد الإشراف على شؤون مصر الخارجية . (١)
وعلى الرغم من ذلك فقد قرر لنصوص مشروع كيرزون - وهي أسوأ حالا
من نصوص مشروع ملتر - أن تحدد العلاقات بين مصر وبريطانيا لمدة
أربعة عشر عاما تقريبا ، وذلك بعد أن اتحلت عنوانا جديدا هو : تصريح
٢٨ فبراير المشهور . وهذا هو التطور الذي كسبته القضية المصرية
بأنفسام قيادتها .

ومما لا شك فيه أن تصريح ٢٨ فبراير كان مخرجا للسياسة البريطانية
أكثر منه مخرجا لمصر . وسعت إليه السلطات البريطانية في مصر وألحت
على حكومتها في إصداره . فلقد كان الموقف بعد تعذر الحكومة البريطانية
الاتفاق مع المعتدلين يقتضي أمرا من اثنين : إما أن تدعن بريطانيا لمصر ،
وإما أن تتشبث بريطانيا بموقفها وتحمل مصر على الأذعان لشروطهما .
وفيما يتعلق بالأمر الأول ، كان سعد قد أصبح في نظر الحكومة الإنجليزية

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال
إلى المهادنة ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

مهيجا كبيرا يثير الشعب والعداوة ضد بريطانيا ، ومن ثم فلم يكن متوقعا أن تلجأ الحكومة الإنجليزية إلى هذا الحل • وأما بخصوص الأمر الثاني فكان لا يقل تعذراً عن الأول اذ اعترضته صعوبتان : الأولى الخوف من استمرار الاضطرابات في مصر ، والثانية تتمثل في أن النبي ، المنسوب السامي البريطاني ، كان ضد سياسة التشدد التي كانت تتبعها الحكومة البريطانية • وقد كان بسبب هذا الوضع أن ظهر في ذلك الوقت عدة حلول قصد بها الخروج من هذا المأزق ، ولم يكن تصريح ٢٨ فبراير غير واحد منها وهو الذي استقر عليه الرأي أخيراً • فقامت بريطانيا بإبعاد سعد وفيه إلى سيشل التي نقل منها بعد ذلك إلى جبل طارق بسبب سوء حالته الصحية • وأفسح نفي سعد الفرصة للوصول إلى اتفاق بين النبي وثروت وعدلي وصدقي في ١٢ يناير ١٩٢٢ • ونص الاتفاق على تأليف وزارة برئاسة ثروت باشا بشرط أن توافق الحكومة البريطانية - دون أن تنتظر عقد معاهدة - على إلغاء الحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإعادة وزارة الخارجية وإنشاء برلمان وتأييف حكومة دستورية وإلغاء الأحكام العسكرية ، وأن تستبقي فقط للتسوية أربع نقط هي : تأييد موصلات الامبراطورية البريطانية ، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبي بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وحماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، والسودان • (١) وقد طلب النبي من حكومته اعتماد هذا الاتفاق • وبعد أخذ ورد وافقت الحكومة البريطانية على هذا المشروع بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها أنه جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في أصل المشروع • وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش ، وبسبب الرغبة في إيجاد

(١) الكتاب الأبيض الانجليزي ، ترجمة إبراهيم عبد القادر المازني ،

• قوة توازن قوة البرلمان •

وقد احتوى المشروع المعدل على وثيقتين هامتين : الأولى تصرّح بإنهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة ، والثاني كتاب مفصل إلى السلطان • وفي ٢٨ فبراير أصدرت بريطانيا تصرّح ٢٨ فبراير من جانب واحد وجاء فيه : (٢)

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملاً بنواياها التي جازت بها ، ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة • وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للإمبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر مستقلة ذات سيادة •

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضييمات (اقرار الاجراءات العسكرية التي اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ المفعول على جميع ساكني مصر ، تلتف الأحكام العرفية التي اعطت في ٢ نوفمبر ١٩١٤ •

٣ - إلى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتي بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بمسورة مطلقة بتولي هذه الأمور وهي :

(٢) المصدر السابق ، وثيقة رقم ٣٥ ، ص ٤٦ - ٥١ .

- (أ) تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر •
- (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة •
- (ج) حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات •
- (د) السودان •

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هي عليه الآن •

وبعد إصدار التصريح لم يبد أن مصر قد طرأ عليها تغير حقيقي • فقد ظل الشعب المصري يردد صيحته المتطرفة من أجل الاستقلال التام • وخاب ظن النبي الذي كان يعتقد أن اعطاء مصر جرعة من الاستقلال سوف يلهمها عن المطالبة بالباقي ، وان مقاومتها التي ظلت مستمرة طوال ثلاث سنوات كاملة ، سوف يخبو أوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال • أما حزب المعتدلين الذي أراد النبي أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقط سقطة لم يقم منها طوال حياته • وظهر ذلك بشكل رسمي في الانتخابات الأولى التي فاز فيها بسة مقاعد من ٢١٤ مقعدا • وعلى الرغم من ذلك ، فقد كان تصريح ٢٨ فبراير تنويجا متواضعا لمرحلة من الكفاح الشعبي استمرت ثلاث سنوات وبضعة أشهر • فقد سقط به علم الحماية على أرض المعركة في مصر ، وبالرغم مما بذلت بريطانيا من جهود لحمل الدول في مؤتمر الصلح على الاعتراف بها •

وقد توثبت على صدور تصريح ٢٨ فبراير نتائج هامة فليخصها فيما يلي :

١ - تهمة الفرصة للعناصر غير المتشددة والمعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد للعمل المنفصل وعلى ذلك فليس غريبا أن يستتبع تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلي يكن خصم سعد •

٢ - ظهور القصر بسبب الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) إلى الخطوط الأمامية كقوة معارضة في الداخل وبذلك تشتت جهود الوطنيين بين كفاحهم ضد القصر من ناحية وبين كفاحهم ضد الإنجليز من ناحية أخرى •

٣ - انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكلة من الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي وان احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته وأصبح الوفد منذ هذا الوقت وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محور القيادات الشعبية للسياسة المصرية •

٢ - الأحزاب السياسية في أعقاب ثورة ١٩١٩

بعد تصريح ٢٨ فبراير لم يتعد وضع مصر الواقعي كونها محمية : فانجلترا كانت ولا تزال تسيطر بمهمة الدفاع عنها ، وظل وضعها إزاء الدول الأجنبية على ماكان عليه قبل التصريح . وحاولت انجلترا من جديد أن تتوصل إلى عقد معاهدة مع الزعماء المصريين ولكنهم لم يقبلوا الشروط التي حاولت انجلترا أن تفرضها عليهم ، فبقيت العلاقات معلقة بين البلدين مما أدى إلى الانقلابات السياسية التي شهدتها مصر وعرقلة عملية الإصلاح الداخلي التي كانت في مسيس الحاجة إليها بعد حصولها على الاستقلال الذاتي . فتفتت وحدة البلاد السياسية بعد هبوط المدى الثوري الذي أشاعته ثورة ١٩١٩ ، وأخذت تظهر فيها تكتلات سياسية هي امتداد لما كان قبل عام ١٩١٤ مع الاختلاف في التفاصيل الذي كان يمليه تطور البلاد أثناء الحرب العالمية الأولى .

ولقد بدأ الشقاق يدب في صفوف الوفد نفسه ، فاختلف أعضاؤه منذ السنة الأولى لاشتغالهم بالقضية المصرية ، وهم في أوروبا لم يعودوا إلى مصر بعد . وأدى هذا الخلاف إلى تصدع الوفد من أعلى ، فلم يفصل عنه السياسيون الطموحون فحسب ، أمثال محمد محمود ، وإسماعيل صدقي ، بل لطفي السيد أيضا ، وهو ذلك المتعقل القنوع وزميل سعد في التلمذة على محمد عبده . وأصبح سعد زغلول أيضا أكثر تعنتا في تصرفاته مع الآخرين وأضيق في مفهومه للأمة المصرية . حقيقة استطاع سعد زغلول أن يجمع الشعب تحت زعامته أثناء الثورة ، ولكن كان من الصعب

عليه أن يستمر في تزعم كل الفئات التي تصدت للعمل السياسي . فقام نزاع خطير بين سعد وعدلي يكن على رئاسة وفد المفاوضات واعترض سعد على رئاسة عدلي لوفد المفاوضات المصرية . واستبد سعد برأيه في الاصرار على رئاسته للمفاوضين المصريين ، متجاهلا رأي كثرة أعضاء الوفد الذين كانوا يؤيدون رئاسة عدلي للمفاوضات . واندفع الناس في تنزيه سعد وتمادوا في تحقير عدلي والمختلفين مع سعد في الرأي ممن جروا على تسميتهم « بالمنشقين » حينا و « بالخونة » حينا آخر ، وانحدرت القضية الوطنية إلى خلافات شخصية هي أشبه بخلافات الأسر والعصبيات في الريف وبين البدو . وتوالت الاحتجاجات على سعد من أعضاء الوفد ، فلا يزال بهم ، ويمضي في قبول استقالاتهم وإحلال غيرهم محلهم ، ويزيد على ذلك فصل من تشتم منه رائحة المعارضة . وبعث واحد وثلاثون عضوا من أعضاء الجمعية التشريعية يبرقية في ٢ نوفمبر عام ١٩٢١ يسحبون فيها منه توكيلهم لاستبداده برأيه وتورطه في سلسلة أغلاط سياسية ، ويعلنون ثقتهم بالوفد الرسمي للمفاوضة وتعزيده رعاية لمصلحة البلاد .

وقد كان لهذا الموقف أسوأ الأثر في مستقبل مصر السياسي ، فقد قسمت المصريين إلى شعب وقصر ، وألجأت القصر إلى أن يعمل في الظلام ، وإلى أن يلتمس العون والسند من قوى خارجية أجنبية . وزاد الأمر سوءا أن الشعب نفسه قد تقسمته أهواء الأحزاب ، التي يزعم كل منها أنه ينطق باسمه ، وهي جميعا أحزاب مصطنعة لا مبرر لوجودها ، فكلها قد وجدت لأسباب شخصية ، ولا فرق بين إرماجها ، لأنها جميعا متولدة عن حزب الأمة . وقد بدأت جميعا مستندة إلى العصبيات وإلى أصحاب المصالح من كبار الملائكة . ولم يكن من السهل بالنسبة لسعد أن يستمر في تزعم كل انساب التي تصدت للعمل السياسي . فانتزع سعد إلى صفه الطبقة الوسطى ونات المثقفين الذين سبق لهم الالتفاف حول مصطفى كامل واللواء ، كما

١. تنزع أن يؤثر تأثيراً فعالاً في جماهير المصريين يكاد يقرب من مستوى عبادة البطولة . أما الفئات التي كانت تلتف حول حزب الإنع والجريدة فتحتون إلى جانب عدلي يكن وحزب الأحرار الدستوريين . وقد تألف هذا الحزب في ٢٩ أكتوبر ١٩٢٢ ، وجع عددا من كبار المصريين أكثرهم من أعضاء حزب الأمة القديم أو من أبنائهم وذويهم منضمين إليهم فريق من المثقفين المتحررين . وبهذا احتفظ الحزب بطابع حزب الأمة القديم وبتمثيله لطبقة الخاصة من الأعيان والمثقفين . ولنفس هذا السبب لم يلق من الطبقات الشعبية ، التي كانت منفصلة عنه طبقيا وذهنيا ، إلا ما لقبه أبوه الروحي حزب الأمة في عام ١٩٠٧ من وجوم واستنكار . بل إن الدكتور محمد حسين هيكل يذكر في « مذكرات في السياسة المصرية » أن الصحف أخذت تهاجم الحزب الجديد من قبل أن يعان عن تأليفه ، وراحت تهمة بأنه في حرصه على الاتفاق مع الإنجليز سوف يفرض في حقوق الوطن .

وعلى أية حال حمل الحزب منذ تأليفه العداء السافر لسعد والوفد . وكان برنامج كالاتي : (١)

أولا : (١) الاستمرار في العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالاً فعلياً تاماً .

(ب) إنهاء الاحتلال البريطاني لمصر .

(ج) الحرص ، فيما يختص بالمفاوضات المقبلة ، على أن الأمور التي احتفظت بها إنجلترا لا يؤدي الاتفاق على شيء منها إلى المساس بأي حال من الأحوال باستقلال مصر أو تعطيل أي مظهر من مظاهره .

(١) أحمد بيلي : عدلي يكن ، ص ٢٦٦ - ٢٧٠ .

(د) التمسك بعدم فصل السودان عن مصر ، وبخفظ سيادتها وحقوقها عليه وبرعايتها بنفسها منافعها الحيوية فيه .

ثانيا : ادخال مصر في جمعية الأمم دولة مستقلة ذات سيادة .

ثالثا : تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة وحقوق العرش .

رابعا : السعي في ترفية شأن الهيئات النيابية المحلية ، كمجالس المديرية والمجالس البلدية ، واستكمال هذا النظام النيابي حتى يقوم بالشئون المحلية المختلفة حق القيام .

خامسا : الدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدرته وعمله ، فلا تقيد حريته إلا في مصلحة عامة لا صارف لها .

سادسا : السعي في إعداد وسائل الدفاع عن البلاد ضد كل اعتداء خارجي .

سابعا : محاربة الأمية في البلاد ، وتوجيه قوى الأمة والحكومة جميعا للقضاء عليها بأن يجعل التعليم الأولى إجباريا ومجانا ، وصرف العناية في تمكين البنين والبنات من الحصول على ما يريدون من أنواع التعليم بكافة درجاته ، ووضع خطط التعليم على وجه يمكن كلا الفريقين من أن يرقى إلى كماله الخاص ، والسعي في جعل اللغة العربية لغة التعليم في المعاهد العلمية العمومية في مصر بأعداد الوسائل لذلك من نقل أمهات المؤلفات العلمية إلى اللغة العربية والتزويد من البعثات المدرسية إلى أوروبا وأمريكا - إلى غير ذلك من طرائق نقل العلم إلى لغتنا وبلادنا ، مع الحرص دائما على اتصال مصر بالحركة العلمية في العالم .

تاسعا : السعي في اتخاذ الوسائل المؤدية إلى دوام انتشار الثقة
بالحالة المالية في مصر .

عاشرا : السعي في توزيع الضرائب توزيعا عادلا .

حادي عشر : الجري على قاعدة الباب المفتوح في الاتفاقات التجارية،
والمساواة في الرسوم على الواردات ، مع مراعاة حماية المصنوعات المصرية .

خامس عشر : السعي في تعميم شركات التعاون بأنواعها وترقية
شأنها .

سادس عشر : السعي في تشجيع الشركات المصرية وتنمية أطماعها
المشروعة حتى تستطيع أن تأخذ على عواتقها كثيرا من الأعمال العامة التي
من شأنها أن تكون أعمالا حرة في يد الأفراد والشركات .

ثامن عشر : السعي في تنظيم العلاقات في المصانع والمتاجر بين العمال
وأرباب الأعمال على قاعدة العدل ، اتقاء للأمراض الاجتماعية الناشئة عن
تحكم أحد الفريقين .

وعلى الرغم من أن مبادئ الحزب وأهدافه التي أعلنها رئيسه في
خفل افتتاحه كانت تتضمن استكمال استقلال مصر ، والتمسك بعدم فصل
السودان عن مصر ، وبحفظ سيادتها عليه وحقوقها فيه ، وتأييد النظام
الدستوري والدفاع عن حرية الفرد ، بالرغم من هذا ، فلم تمض سوى أيام
قليل حتى قتل اثنان من أعضائه هما : حسن عبدالرزاق باشا وإسماعيل
زهدي بك . ومن عيوب هذا الحزب أنه وضع قاعدة التساهل مع الإنجليز
للوصول إلى حل القضية المصرية - وكان أعضاؤه يفاخرون بهذه السياسة

ويسونها كياسة • ويرجع ضعف الحزب منذ البداية إلى اتباعه سياسة الاعتدال « والكياسة » في فترة كانت فيها مصر تمر بثورة وطنية • فلم تعد تجدي هذه السياسة مع الجماهير ، وفشل الحزب منذ البداية ولجأ إلى القصر وأحيانا إلى الإنجليز وكل الطرق غير المشروعة • ورغم أن عدلي يكن لم يكن بطبيعته ميالا إلى الخصومة الحزبية، إلا أنه قبل رئاسة الحزب بتأثير أعضاء الوفد المنفصلين الذين أرادوا أن يتخذوا من رئاسته سندا لحزبهم • على أن عدلي لم يكن يلبث أن عاد إلى طبيعته ، فانتقال من رئاسة الحزب في عام ١٩٢٤ وخلفه عبدالعزيز فهمي •

أما الحزب الوطني فقد اضحل وأصبح تفوذه من الناحية الواقعية في حكم العدم ، ولا سيما بعد موت البقية الصالحة من مجاهديه الأولين الذين استهلكهم النفي والتشريد فلم يعيشوا طويلا بعد عودتهم ، أمثال عبدالعزيز جاويش وأحمد فؤاد وأمين الراجحي • وكان فريق كبير من رجاله قد انضموا إلى الوفد في أول الثورة ، حين ظنوا أن ذلك هو السبيل إلى ضم الصفوف وتوحيد الجهود • لم يخف الحزب الوطني من الحياة السياسية ولم يزل • ولكن وجود هذا الحزب قد أصبح استمرارا لوجوده القديم ، وكأنه موجود بحكم العادة ، أو كأنه موجود لأنه غير معدوم ، فحياته لا تزيد عن أن تكون حياة تنفي من صاحبها صفة الموت • ولكن الناظر في تصرفاته يحس أنه قد ضل عن مبادئه الأساسية التي قام عليها ، وتمسك بقشور جعلت منه شيئا آخر غير الحزب الذي أنشأه مصطفى كامل • فقد طغت عليه قيم العصر وتفكيره ، حتى أصبح لا يفرق عن الأجزاء الأخرى إلا في المبدأ المشهور (لا مفاوضة إلا بعد الجلاء) • وقد كانت فكرة الجامعة الإسلامية هي الخاصة المميزة للحزب كما أنشأه مصطفى كامل ، ربما فهمه الذين خلفوا من بعده • ولكن هذه الفكرة اختفت من الحزب الوطني اختفاء يكاد يكون تاما ، بل لقد أصبح رجاله ينكرونها

ويصطنعون الحجة في نفيها عن مصطفى كامل ، ويظنون أن دفاعه عن الدولة العثمانية تهمة تحتاج إلى أن نلتس الأعداد في تبرئته منها . ولم يعد للفكرة الإسلامية وجود إلا في نفر قليل من رجاله ، هم الذين قاموا بتأسيس جمعية الشبان المسلمين عام ١٩٢٧ . وقد تلخصت مبادئ الحزب الوطني فيما يلي : (١)

أولا : استقلال مصر مع سودانها وملحقاتها استقلالاً تاماً غير مشوب بأية حماية أو وصاية أو سيادة أجنبية أو أي قيد يقيد هذا الاستقلال .

ثانياً : إيجاد حكومة دستورية في البلاد بحيث تكون السيادة للأمة وتكون الهيئة الحاكمة مسؤولة أمام مجلس نيابي تام السلطة .

ثالثاً : احترام المعاهدات الدولية والاتفاقات المالية التي ارتبطت بها الحكومة المصرية لسداد الديوان ، احتراماً لا يمس سيادة البلاد .

رابعاً : تعهد الشعور الوطني وتنميته والمحافظة على تضامن الأمة واتحاد عناصرها .

خامساً : السعي في تحسين الأحوال الصحية والعمل على ترقية الأحوال الاجتماعية .

سادساً : العمل على نشر التعليم في جميع البلاد على أساس وطني صحيح بحيث ينال الفقراء نصيبهم منه ، والبحث على تأسيس معاهد العلم وإرسال الإرساليات العلمية وفتح المدارس الليلية للصناع والعمال .

(١) المرجع السابق ، ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

سابعاً : ترقية الزراعة والصناعة والتجارة وكل مرافق الحياة .

ثامناً : نقد الأعدال الضارة بكل صراحة ، والاعتراف بالأعمال النافعة والتشجيع عليها ، وإرشاد الحكومة إلى خير الأمة ورغباتها والإصلاحات اللازمة لها .

تاسعاً : المحافظة على روابط المحبة والصفاء بين الوطنيين والأجانب .

عاشراً : احكام العلاقات الودية وتبادل الثقة بين مصر وجميع الأمم الأخرى .

ونشأ بمصر حزبان جديدان هما الحزب الوطني أيام الحرب والحزب الاشتراكي بعد الحرب ، وقد قتل الحزبان في المهد . ومن الحقائق الواضحة أن العمل الاشتراكي بدأ أول ما بدأ في مصر على يد عناصر أجنبية لا وطنية . وفي عام ١٩٠٩ تنس الحزب الوطني بزعامه محمد فريد حركة تأسيس النقابات للعمال والصناع والمزارعين ، وهناك من الدلائل ما يؤكد الاتجاه الاشتراكي لمحمد فريد ، فتمد كان متأثراً بحركة حزب العمال في بريطانيا ، وقد أعرب عن إعجابه بهذا الحزب وبمبادئه وزعمائه في خطابه الذي ألقاه محمد فريد في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني في ٧ يناير ١٩١٠ . ولكن هذا الاتجاه الاشتراكي الذي بدأه محمد فريد لم يقدر له الاستمرار والبقاء ، فقد صنع الحزب الوطني في عهد كشنر وفي ظروف الحرب العالمية الأولى ، وأفلتت بذلك قيادة العمل الاشتراكي من يد العناصر الوطنية . ومع ذلك فقد بذلت محاولة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى من جانب بعض العناصر الوطنية المثقفة لتأليف حزب اشتراكي مصري . ولكن فشلت المحاولة حين رأى البعض أن ظروف مصر الاقتصادية والاجتماعية غير ملائمة لتنظيم الجهود في سبيل المبادئ الاشتراكية .

وتم الاتفاق على أن يكون اسم الحزب هو «الحزب الديمقراطي» ، وأن تكون المبادئ الديمقراطية هي التي يسعى للدفاع عنها والدعوة إليها في مصر ، بينما يوجه جهوده في سبيل القضية الوطنية بالتنسيق مع الوفد ، وقد تأسس الحزب في سبتمبر سنة ١٩١٩ ونشر برنامجه في جريدة النظار ، وغبه من الناحية الاقتصادية ترتيب الطبقات العاملة أديا وماديا ، والاعاد لمن لا يستطيع العمل ، وإنماء ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكاد جميعا بقدر الامكان •

وعندما انحاز العمال المصريون إلى جانب القضية الوطنية قام الحزب الاشتراكي المصري على أكتاف العمال لأجانب الذين أصبح منهم قاده وقد قام هذا الحزب في عام ١٩٢١ في الاسكندرية بزعامة جوزيف روزنتال وكان ظهور هذا الحزب في الاسكندرية ، وليس في القاهرة ، أمرا طبيعيا والاسكندرية التي كانت تفص بالاجاليات الأجنبية ، كانت بحكم موقعه على البحر المتوسط أشبه بناقذة تهب منها مختلف التيارات الفكرية الواردة من الخارج • وفي هذه المدينة لقي المذهب الجديد أول استجاب له بين الموظفين والصناع الأجانب من اليونانيين والنمساويين والروس الذين كانت غالبيتهم من اليهود ، ثم من العمال المصريين المتنورين وبعض شباب الطلبة الذين تلقوا دبلوماتهم من المعاهد الداخلية والخارجية • وكان تأليه الحزب الاشتراكي من العناصر الأجنبية من أهم العوامل التي كفلت له إبراز نشاطه دون أن تجرؤ السلطات على التدخل في شؤنه ، وذلك بسبب ما كان يتمتع به الأجانب في مصر من الامتيازات الأجنبية ، وفي ظل هذه الحماية أخذ روزنتال يسعى لانتزاع النقابات التي تألفت في ظروف ثور ١٩١٩ من سيطرة البورجوازيين •

ولم يكد الحزب الاشتراكي المصري يعلن عن قيامه حتى تعرض

للمهجوم من كل فئات الرأي العام المصري تقريبا . فنشر الأستاذ فكري أباطة مثلاً مقالا في جريدة اللواء في ٥ سبتمبر عام ١٩٣١ ، استنكر فيه تأليف الحزب باعتباره سابقا لأوانه وركز فيه على أولوية التحرر الوطني على التحرر الاجتماعي . وفي يوم ٢٩ أغسطس ١٩٣١ نشر الحزب الاشتراكي برنامجا على الرأي العام المصري ، وصدره بدياجه طويلة بليغة أعلن فيها « صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية » ، فقال فيها : « ... ان الأغلبية الساحقة في المجتمع الحاضر قد استبدتها أقلية صغيرة متعديّة تستأثر برؤس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثارا لا تبرره عدالة في العالم ، وانزلت بها بالغ السخف ، وفازت باستلاب ثمرة كدس وجهادها . ولقد امتدت يد الاستعمار والافتيات إلى مصر ، فاستلبت حريتها عملا بسياسة تلك النظم الرأسمالية سعيا إلى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها ، وكذلك تسيطر تلك النظم على المجتمع المصري سيطرة سحقته معها دولة العمل ، وبطش بها رأس المال بطشا شائنا مرهقا أدى إلى خلق الغني الفاحش والبأساء البالغة جنبا لجنب ، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة . لذلك كان من الضروري أن يمتد إلى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية سعيا إلى تخفيف ظلمها وويلها الفادح ، وتحقيقا لتلك الغاية نهض إخوان العمل في مصر لتأليف الحزب الاشتراكي ، وهذه مبادئه التي سيعمل لتحقيقها : (١)

(السياسية)

١ - تحرير مصر من نير الاستعمار الأجنبي واقضاء ذلك الاستعمار عن وادي النيل بأسره .

(١) انظر : عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر ،

ص ٥١٣ - ٥٢٦ .

٢ - تأييد حرية الشعوب واختيار المصير والتأخي مع جميع الأمم
قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة •

٣ - محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد •

٤ - مقاومة العسكرية والديكتاتورية وأنظمة التسليح في البر والبحر والهواء •

٥ - مقاومة الاعتداء والحرب الهجومية •

٦ - إلغاء المعاهدات السرية •

(الاقتصادية)

١ - العمل على إلغاء استغلال جماعة لأخرى ، ومحو التفريق بين المجتمع في الحقوق الطبيعية ، وإخضاع استبداد المستغلين والمنفعة والسعي إلى مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادئ الثلاثة الآتية :

٢ - توجيه الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لمجموع الأمة •

٣ - التوزيع العادل للثروات على العاملين طبقا لقانون الإنتاج والشخصية •

٤ - إخضاع المزاومة الرأسمالية •

(الاجتماعية)

١ - اعتبار التعليم حقا شائعا لجميع أفراد الأمة نساء ورجالا •

مجانيا ملزما ، والعمل على نشر التعاليم الديموقراطية الصحيحة بين جميع طبقات الأمة .

٢ - العمل على تحسين حال العمال بتحسين الأجور وتقرير المكافآت والمعاشات حين العجز والعطلة القهرية .

٣ - العمل على تحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة .

وسيعمل الحزب على تحقيق مبادئه المذكورة بالصراع الحزبي والدعوة السلمية ، مستعينا في ذلك بالعمل على تحقيق ما يأتي :

١ - انشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الانتاج والاستهلاك .

٢ - اعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها .

٣ - تحرير حقوق النيابة والانتخابات من القيود المالية وغيرها ، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع .

٤ - الدعوة بطريق النشر والخطابة .

وأخذ الحزب الاشتراكي ، بعد اعلان برنامجه ، يمارس نشاطه السياسي والاجتماعي فعمل على اجتذاب خريجي المدارس الصناعية والعمال ، وزادت حركات الاعتصاب بين العمال . ولكن سرعان فادب الانقسام في صفوفه بسبب الاختلافات الأيديولوجية . فقد وجدت العناصر الشيوعية ان مركب الحزب في القاهرة قد أثقلت بعناصر التجار والملاك والمحامين ، مما من شأنه إعاقة ترويج المذهب الشيوعي ، فأتى ان

تقطع كل رباط بينها وبين هذه المركب التي تفوص في بحر بورجوازي ، والانطلاق بمركب الشيوعية بعيدا عنها . وتغلب الجناح الذي كان يدعو إلى الدولية الشيوعية ، وافضم إلى الكومترن وأعلن برنامجا الذي نص على تأميم قناة السويس ، وعلى ألا تزيد ساعات العمل عن ثماني ساعات، وأن يتساوى المصريون والأجانب في الأجور ، وأن تخضع المصانع لنظام التفتيش ، وأن تتألف تعاونيات للإنتاج والتوزيع . وبالنسبة إلى الفلاحين نص برنامج الحزب على إلغاء تأجير الأرض مقابل نصف المحصول، وإلغاء ديون الفلاح الذي يملك أقل من ثلاثين فداناً ، وعدم دفع الفلاح الذي يملك أقل من عشرة فدادين أية ضرائب ، وحديد مساحة الأراضي التي يملكها الفرد بمائة فدان كحد أقصى .

وهكذا اتسعت قاعدة المشتغلين بالسياسة عما كانت عليه الأحوال قبل عام ١٩١٤ . ودخل القصر الحلبة السياسية من جديد بعد تصريح ٢٨ فبراير ، فحين أعلن فؤاد نفسه ملكا ازداد طموحه وحبه للسلطة ، واتجه إلى انعاش سلطة جديده محمد علي وإسماعيل بقدر ما تسمح به الظروف الحديثة . وأصبح فؤاد بالفعل عاملا فعالا في السياسة المحلية بالشكل الذي كان عليه عباس الثاني قبل خلعهم . وبذلك كان إلغاء الحماية مؤذنا بعودة المنافسة القديمة بين القصر والوطنيين . اصطدم الملك بالفرد ، وحاول أن يضم إلى صفه الأحرار الدستوريين ، ونجح في ذلك بعض الشيء . ثم حين لم يسيطر عليهم السيطرة الكاملة حاول في يناير ١٩٢٥ أن يؤسس حزبا جديدا أطوع له هو الحزب المعروف باسم «حزب الاتحاد» . وعهد القصر إلى حسن نشأت وكيل الديوان الملكي بتأليف الحزب الذي وضعت تحت تصرفه اعتمادات ضخمة . ورغم ما قيل من أن العرش من انشاء حزب الاتحاد هو إيجاد حزب ثالث بين الفرد والأحرار الدستوريين يمكن الملك من إقامة التوازن السياسي في البلاد ، فإن القصد الحقيقي

من انشاء الحزب كان تمكين الملك من أن يحكم براسم بدلا من الحكومات البرلمانية . وتوالى استقالات الشيوخ والنواب من الهيئة الوفدية البرلمانية . وكانوا يبررون استقالاتهم بما ذاع من أن الحزب الوفدي تحيط به الشكوك من جهة والاخلاص الواجب للملك ، وأخذ الانجليز يذكرون ناز هذه الفتنة ، بينما أخذت صحف الوفد من ناحية وصحف الأحرار الدستوريين والحزب الوطني من ناحية أخرى تتبادل الاتهام بعدم الاخلاص للعرش . ولم يلبث الحزب الجديد (الاتحاد) أن أصدر صحيفتين باسمه ، إحداهما عربية اسمها « الاتحاد » والأخرى فرنسية اسمها « الليبرية » . ويعيد تأليف حزب « الاتحاد » إلى الأذهان تأليف حزب الأعيان في عام ١٩٠٨ حين لم يرض الخديو عباس حلمي الثاني كل الرضى عن اتجاهات حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية . وقد مثل حزب الاتحاد طبقة النبلاء واتباع القصر من الوصوليين الذين أرادوا الافادة من صلة الحرب بالقصر ، لينالوا ما يتفنون من الرتب والألقاب والمزايا والنفوذ وكراسي الوزارة والمناصب الممتازة لأنفسهم أو لذويهم . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لحمل الجماهير على الاشتراك في هذا الحزب ، إلا أنه لم يخرج عن نطاقه الأرستقراطي الضيق ، ولم يلق تأييدا شعبيا ، فظل أضعف الأحزاب المعاصرة شأنا وأقلها نفوذا الأمر الذي يفسر الفشل الذريع الذي منى به في الانتخابات المتتالية .

وهكذا أصبحت السياسة في مصر تنازعا على السلطة وجرا وراء المغامرات ، ومساومة على بيع الذمم والضمانات . وقد عبر شوقي في قصيدته « شهيد الحق » التي كتبها في الذكرى السابعة عشرة لوفاة مصطفى كامل عن هذا الوضع المؤسف فقال : (١)

(١) ديوان شوقي : ج ١/ ٢٦٢-٢٦٦ .

إلام الخلف ينكمو ؟ إلا ما ؟ وهذه الضجعة الكبرى علما
وفيم يكيد بفضكمو لبعض ؟ وتبذون العداوة والخصاما ؟
وأين الفوز ؟ لا مصر استقرت على حال ولا المودان داما
وأين ذهبتم بالحق لما ركبتم في قضيتهم الظلاما
ممن شبتهم ينكم في القطر تارا ؟ على محتكته كانت سلاما
إذا ما راضها بالعقل قوم أجدها لها هوى قوم ضراما
ترايتهم فقال النياس : قوم إلى الخذلان أمرهم ترام
وكافت مصر أول من أصبتهم فلم نحص الجراح ولا الكلاما

وتحقق للانجليز ما قصدوا إليه وما أرادوه من شغل المصريين بأنفسهم
وضرب بعضهم بعض ، وأصبح المغلوب منهم يلجأ إلى الانجليز طالبا
انصافه ، فيتظاهرون بأقامة العدل حيناً ويسرعون إلى انجاء المستغيث ،
ويعرضون تارة أخرى معذرين بأن ذلك من شئون مصر الداخلية التي
ليس من حقهم أن يتدخلوا فيها . أصبحت كل الأحزاب باستثناء الحزب
الوطني - تسعى إلى الكيد لخصومها عند المندوب السامي في مصر حيناً،
وفي الصحف الانجليزية حيناً آخر ، وبارسال مندوبين يسافرون إلى انجلترا
تارة ثالثة . وكان للانجليز في كل سياستهم هدف واحد ، وهو الارتباط
مع المصريين بمعاهدة ، وانشاء علاقة مستقرة أساسها الود والتفاهم بين
السادة والعبيد ، يستطيع السادة معها أن يناموا ملء جفونهم ، لا يخشون
انتفاضاً ولا انتقاماً . كانت هذه العلاقة هي هدف سياستهم منذ كرومر .
وقد استطاعوا أن يحققوا هذا الأمر ، واستطاعوا بفضل الجيل الذي
تعهدوه بالتربية والتنشئة والتدعيم ووالوه بالمعونة وبالتأييد منذ شبابه
الأول ، ثم دفعوا به إلى الصفوف الأولى ، ودسّوه على مختلف الأحزاب
وفي مختلف المناصب ، واستطاعوا عن طريق هذا الجيل ، وعن طريق

المتزوجين منهم بالانجليزيات خاصة ، أن يحققوا كل أهدافهم: وأن يقيموا ما سموه « الصداقة الانجليزية - المصرية » • ولولا قصر نظر المصريين وسوء تقديرهم وفساد تفكيرهم وتحكم الأناية في ساستهم ونفسي الجهل ما نجحت حيلة الانجليز في أن يصرفوا بأس المختصين بينهم وينصبوا أنفسهم - وهم الغرباء - حكاما يلجأ إليهم الأخوة للقضاء فيما بينهم من نزاع •

الفصل الثامن

التطور السياسي في مصر من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢

صحب إصدار تصريح ٢٨ فبراير نفي سعد زغلول ومجموعة من كبار معاونيه إلى سيشل ، وألف عبدالخالق ثروت وزارته في أول مارس عام ١٩٢٢ . وسارع السلطان فؤاد بإعلان نفسه ملكا على مصر ، وشكلت وزارة ثروت في ٣٠ أبريل ١٩٢٢ لجنة من ثلاثين عضوا لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب . ولم تمثل اللجنة الاتجاهات الشعبية ، ولم يشترك فيها الوفد ولا الحزب الوطني ، بل كانت تمثل أمثالا كبار المالكين . وضمت اللجنة عددا من رجال القانون وآخرين ممن ليست لهم بالثقفة الدستوري أية صلة ، كبطريك الأقباط ومفتي الديار المصرية . وانكبت اللجنة على وضع مشروع الدستور وسعد زغلول معتقل في سيشل . وفي ١٩ أبريل عام ١٩٢٣ صدر الدستور طبقا للمشروع الذي وضعته لجنة الثلاثين .

ورغم أنه جاء دستورا ممثلا للطبقة البورجوازية أكثر منه دستور شعبي ، إلا أن الملك فؤاد لم يكن راضيا عنه ، وكان ناقما على ما أسماه انتقاص لسلطة الملك . ومع ذلك فقد منح الدستور للملك حق حل مجلس النواب ، وتأجيل انعقاده ، وإصدار مراسيم في حالة غيبة البرلمان وتعيين الوزراء وإقالتهم . فضلا عن ذلك ، فهناك مجلس شيوخ ، يعين الملك خمسمهم ويختخب الباقي من لا يقل دخلهم السنوي عن ١٥٠٠ جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن ١٥٠ جنيه في العام . وهكذا تم وضع النظام الدستوري المصري في غيبة سعد زغلول ، كالم صدر قانون الانتخاب في ٣٠ أبريل عام ١٩٢٣ . ولما عاد سعد ورفاقه إلى مصر في مجتبر من نفس العام ، قال نصرا مينا في معركة الانتخابات التي جرت في يناير عام ١٩٢٤ ، وألف

وزارته الأولى والأخيرة ، (١)

ونتيجة لدستور ١٩٢٣ ، قفز الملك إلى المخطوطة الأماضية كقوة معارضة للثورة الشعبية برعاية الرfid ، وأخذ يتامر مع قوى الثورة المضادة ، كالأستعمار وكبار الملاك والملايين ، من أجل تقويض الحياة النيابية والقضاء على الدستور وحكم البلاد حكما أوتوقراطيا استبداديا . وبمكّم الحركة السياسية الدستورية انتقل الوفد منذ أبريل عام ١٩٢٤ من كونه هيئة موكلة عن الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي ، ولو أنه احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته وتصديه لقيادة الثورة الشعبية . ولقد بدأ الملك فؤاد غاية جهده لتحطيم الوفد والقضاء على نفوذه الشعبي . وفيما بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٣٦ ، وفتّق الملك فؤاد في أن يجمع حول القصر عددا من الساسة الطموحين الذين لم يقبلوا لأسباب مختلفة رئاسة مصطفى النحاس لحزب الوفد على أثر وفاة سعد زغلول عام ١٩٢٧ ، والذين أخذوا يتطلعون لتحقيق مطامعهم بم عزل عن الوفد . كما ألقى الملك فؤاد خلال هذه الفترة في معركته ضد الوفد بأحزاب جديدة كحزب « الاتحاد » وحزب « الشعب » الذي تأسس في نوفمبر عام ١٩٣٠ برئاسة إسماعيل صدقي . وليس غريبا أن تشهد مصر إبان هذه الفترة صراعا حزبيا عنيفا للوصول إلى السلطة ، وهو صراع كان الملك فؤاد يفضيه لاعتقاده بأن بقاء العرش مرتعنا باستفحاله . وخاض حزب الوفد المعركة السياسية والدستورية للوصول إلى الحكم ، وظل - رغم أخطائه وتذبذبه وضعف قيادته سياسيا - يمثل القيادة الرئيسية للحركة الوطنية والمحور الرئيسي الذي دارت حوله كل التيارات الشعبية للسياسة المصرية .

(١) كانت تعرف باسم « وزارة الشعب » واستمرت في الحكم من يناير ١٩٢٤ إلى نوفمبر ١٩٢٤ .

وفي خلال هذه الفترة انشغلت السياسة المصرية بالمفاوضات مع بريطانيا بهدف الوصول إلى تسوية للمسألة المصرية لتحقيق الأمان القومي . وكان سعد زغلول قد طالب - بمجرد أن أُلِف وزارته الشعبية - بإعادة النظر في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي صدر من طرف واحد من جانب بريطانيا، والذي استنكر الشعب صدوره وأعلن سعد من منفاه أنه ثكبة وطنية كبرى . ولذلك دعا رمزي مكدونالد (Ramsay Mac Donald) - رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها - سعد زغلول ليزور إنجلترا بقصد إجراء المفاوضات . وفي ٢٣ سبتمبر عام ١٩٢٤ وصل سعد إلى لندن، وأُجريت المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات في ٢٥ و ٢٩ سبتمبر و ٢٣ أكتوبر ١٩٢٤ ، ولم تصل إلى نتيجة ما بسبب رفض مكدونالد لمطالب سعد ، التي تضمنت سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، وسحب المستشارين البريطانيين المالي والقضائي ، وإزالة كل إشراف بريطاني على علاقات مصر الخارجية ، وتنازل بريطانيا عن مطالبتها بحماية الأجانب والأقليات، وتنازلها كذلك عن طلبها المشاركة في الدفاع عن قناة السويس .

وسار حزب الأحرار الدستوريين والوفد شوطا في المفاوضات خلال هذه الفترة ، فأجريت مفاوضات ثروت - تشمبرلين (١٩٢٧ - ١٩٢٨) ، ومفاوضات محمد محمد - هندرسون (١٩٢٩) ، ومفاوضات مصطفى النحاس - هندرسون (١٩٣٠) . ومع أن هذه المفاوضات لم تصادف أي نجاح ، بل تحطمت على صخرة السودان ، إلا أن مشروع مفاوضات النحاس - هندرسون عام ١٩٣٠ ، كان الأساس الذي طالبت اللجنة الوطنية المصرية عام ١٩٣٦ باتخاذها للمفاوضة ، التي انتهت بالمعاهدة المصرية - الانجليزية عام ١٩٣٦ . ولقد نالت بريطانيا أثناء المفاوضات بين النحاس وهندرسون إقرار الوفد لأول مرة في تاريخه للقواعد التي وضعتها الحكومة البريطانية للاتفاق مع مصر . وهكذا برز عامل هام في تطور حزب الوفد

من ناحية وفي تطور المفاوضات المصرية البريطانية من ناحية أخرى، ألا وهو تقارب الوفد وبريطانيا وانهاء الخصومة العنيفة بينهما • ويدل على ذلك التصريح المشهور الذي أدلى به مصطفى النحاس - رئيس الوفد - عقب فشل مباحثاته مع هندرسون ، وقال فيه أنه وإن كان قد خسر المعاهدة إلا أنه قد كسب صداقة الإنجليز •

وساعدت الظروف الخارجية والداخلية فيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٥ على الوصول إلى حل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا • فكان اضطراب السياسة الدولية وتهديد إيطاليا الفاشية لمر ومصالح بريطانيا الإقليمية في أفريقيا ، من العوامل التي ساعدت على زيادة التقارب بين الإنجليز والوفد من ناحية ، وجعلت بريطانيا من ناحية أخرى تسعى للوصول إلى تسوية للمسألة المصرية • فكانت بريطانيا تشعر - رغم وجود قوات الاحتلال - بضعف مركزها في مصر ، وكانت تخشى أن يثور المصريون كما ثاروا في عام ١٩١٩ ، خاصة وقد تشكلت الجبهة الوطنية من كبار الزعماء السياسيين • كما كانت الدعاية الإيطالية ضد بريطانيا قائمة على قدم وساق ، تحض مصر على التقرب من إيطاليا وتندد بسياسة بريطانيا الامبراطورية في مصر وتطالب بنصيب في إدارة شركة قناة السويس •

وتمرضت مصر خلال هذه الفترة ، كذلك ، للأزمة الدستورية التي تلت إلغاء دستور ١٩٢٣ وإعلان دستور ١٩٣٠ الرجعي الذي هدم سلطة الأمة وحقوقها • فقد أعطى الملك سلطات واسعة ، ونصّ على أن بنوده غير قابلة للتعديل مدى عشر سنوات ، وحدد من أهمية طرح الثقة بالوزارة ، ومنح سلطات تشريعية للسلطة التنفيذية خلال فترة العطلة البرلمانية البالغة سبعة شهور • كما خول الملك إصدار قوانين مالية ، ونصّ على عسدم صدور قانون لا يوافق عليه الملك ، وعلى دعوة الملك للبرلمان بمحض

إرادته ، وجعل عدد الشيوخ المعينين ثلاثة أخماس مجموعهم الكلي بدلاً من خمسي الأعضاء ، بقا لدستور ١٩٢٣ . وقام الوفديون والأحرار الدستوريون بهاجمة الدستور والحض على مقاطعة الانتخابات . ولما كانت وزارة إسماعيل صدقي تبني عقد معاهدة مع بريطانيا حتى تستمر في الحكم ، فقد عمدت إلى تزيف انتخابات عام ١٩٣١ حتى يخرج منها صدقي منتصراً ويقوم برلمان يستند إليه في استئناف السير بالمعاهدة إلى نهايتها . وبرغم مقاطعة الشعب لهذه الانتخابات ، وتفاقم الاضطرابات في مختلف مدن مصر وقراها ، حصل صدقي في هذه الانتخابات على أغلبية لحزبه الذي كان قد فرغ لتوّه من تأسيسه بأمر السراي ، وهو حزب « الشعب » . ولكن الشعب قاوم وزارة صدقي مقاومة غنيّة ، وأصر على إرجاع دستور ١٩٢٣ والإطاحة بدستور صدقي .

وفي سبتمبر عام ١٩٣٣ استقالت وزارة صدقي ، وتلتها وزارة عبدالفتاح يحيى ، ثم وزارة محمد توفيق نسيم في نوفمبر عام ١٩٣٤ . وكان أول عمل لوزارة نسيم هو إلغاء دستور ١٩٣٠ وحل مجلس النواب والشيوخ القائمين على أساسه ، كمحاولة لترضية الشعب الذي ناضل أربع سنوات في سبيل إلغاء نظام صدقي الذي فرض عليه فرضاً . ولكن إلغاء دستور ١٩٣٠ لم يقرن بإعادة دستور ١٩٢٣ ، مما أسخط الشعب على وزارة نسيم التي لم تكن تتحرك في شيء من شئون البلاد إلا باستشارة الانجليز . وقام لطلبة بدور كبير لتوحيد صفوف الأحزاب في جبهة وطنية واحدة تكونت من الوفد والأحرار الدستوريين وحزب الشعب والاتحاد والحزب الوطني وبعض المستقلين . وصارت هذه الجبهة تعمل في وقت واحد لإعادة الدستور وعقد معاهدة تحالف مع بريطانيا ، لاعتقادها بأن الالتزامات الداخلية التي تعمرنت لها مصر ترجع إلى عدم الوصول إلى تسوية للعلاقات المصرية لبريطانية من ناحية ، وأن عدم اتمام الاتفاق مع بريطانيا يثير الاحتكاك

بين البلدين من ناحية أخرى . وهكذا تهيأت لمفاوضات عام ١٩٣٦ تلك الظروف الخارجية والداخلية ، التي أسهمت في الوصول بها إلى تسوية المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، ولكنها لم تكن في الحقيقة تسوية في صالح القضية الوطنية رغم ما أضفى عليها من نعوت الشرف والاستقلال .

وقد بدأت المباحثات التمهيدية للمفاوضات في القاهرة في ٢ مارس عام ١٩٣٦ ، وكان يرأس الوفد البريطاني المندوب السامي سير مايلز لامبسون Lampson (أو النورد كيلرن Killearn فيما بعد) يعاونه خبراء بحريون وحرييون وجويون وقانونيون ، بينما كانت هيئة المفاوضات المصرية برئاسة مصطفى النحاس . و انتهت المفاوضات في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بتوقيع معاهدة « الصداقة والمودة والتحالف » مع بريطانيا في لندن . وكانت معاهدة « تحالف » حقا ، ولكنه تحالف دائم وتبعية دائمة واحتلال دائم . فقد نصت المعاهدة على شروط من أهمها :

١ - انتهاء احتلال مصر عسكريا بواسطة القوات البريطانية (المادة الأولى) .

٢ - انضمام مصر إلى عصبة الأمم بتأييد الحكومة البريطانية (المادة الثانية) .

٣ - عقد محالفة بين الطرفين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما (المادة الرابعة) .

٤ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين بأن لا يتخذ في علاقاته مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وأن لا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة (المادة الخامسة) .

٥ - إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين ودولة أخرى إلى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان الرأي لحل هذا الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة (المادة السادسة) .

٦ - حددت المعونة التي تقدمها مصر « في حالة الحرب أو خطر الحرب الواهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » باستعمال المواني والمطارات ووسائل المواصلات ، وأن تتخذ الحكومة المصرية جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية ، بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة فعالة على الأتباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة (المادة السابعة) .

٧ - « بما أن قناة السويس التي هي جزء لا يتجزأ من مصر هي في نفس الوقت طرق عالمي للمواصلات ، كما هي أيضاً طرق أساسي للمواصلات بين الأجزاء المختلفة من الإمبراطورية البريطانية ، فإلى أن يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصري في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة في القناة وسلامتها التامة ، يرخص ... ملك مصر ... للملك والإمبراطور بأن يضع في الأراضي المصرية بجوار القناة ... قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ... ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأي حال من الأحوال . كما أنه لا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » . وفي ملحق هذه المادة نص على ألا تزيد القوات البريطانية التي توجد بقرب القناة على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار ومعهم العدد الضروري من المستخدمين الملحقين بهم للإدارة والأعمال الفنية (المادة الثامنة) .

٩ - مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل

اتفاقيتي ١٨٩٩ ، اتفق الطرفان على أن إدارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، ويواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين . واتفق الطرفان على أن الغاية الأولى لإدارتهما في السودان هي رفاهية السودانيين . وبناء على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا يتوفر لها سودانيون أكفاء . كذلك نص على أن يكون جنود بريطانيون ومصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلا عن الجنود السودانيين . وتكون هجرة المصريين إلى السودان خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام . ولا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الرعايا المصريين في شئون التجارة والمهاجرة أو في الملكية (المادة الحادية عشرة) .

١٠ - اعترفت إنجلترا بأن نظام الامتيازات الأجنبية لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر ، واتفق الطرفان على إلغاء هذا النظام وما يتبع ذلك من إلغاء القيود التي تقيد السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري على الأجانب (المادة الثانية عشرة) .

وإذا كانت معاهدة ١٩٣٦ قد أنهت مرحلة من مراحل العلاقات المصرية - البريطانية بدأت باحتلال مصر عام ١٨٨٢ ، فإنها تعتبر كذلك نقطة تحول حاسمة في تاريخ مصر المعاصر . فلقد توهم المصريون أنهم قد حصلوا على الاستقلال ، وانصرفوا وصرفتهم الأحزاب إلى النضال المرتبط بتقلبات الحكم . وكان هذا بداية الانهيار السياسي الذي جعل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتمية تاريخية . ففي ٢٨ أبريل عام ١٩٣٦ توفى الملك فؤاد ونودي بابنه فاروق ملكا ، وكان يبلغ السادسة عشرة من عمره .

وتألفت مجلس وصاية من الأمير محمد علي وعبد العزيز عزت ومحمد شريف صبري ، وتولى سلطات الملك الدستورية حتى بلغ فاروق ثمانية عشر عاما من عمره في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ ، فتولى سلطاته الدستورية منذ ذلك اليوم . وفي ذلك الوقت الذي كان فاروق قاصرا ويخضع للصاية ، لم يكن هناك عداء بينه وبين الوفد ، فلما انتهت الصاية قفز العداء بين الملك والوفد إلى المقدمة . وبدأ الملك يجمع حوله العناصر المعارضة والكارهة للوفد ، ويلقى بها في المعركة ضده . ونتيجة لذلك لم يتح للوفد - وهو حزب الأغلبية - أن ينفرد بالوزارة أكثر من أربع سنوات وعشرة شهور متقطعة منذ أن تولى فاروق العرش حتى يناير عام ١٩٥٢ .

وكان الشعب المصري يؤمل في الملك فاروق الخير ، وقلما وجد ملك شاب من عطف الشعب ومحبه مثلهما وجد فاروق من الشعب المصري حين اعتلى العرش . ولكن فاروق لم يقدر حب الشعب وعطفه ، وتحركت في نفسه مع الزمن نزعة الحكم المطلق والاستبداد والظلم . وقد شجعه على تحطيم الدستور وتجاهل حقوق الشعب ، كبار رجال القصر الذين كان يختارهم لمعاونته ، والذين كانوا يزينون له الحكم المطلق والعدوان على الدستور . وهكذا راح رجال البلاط بمناوراتهم ودسائسهم يعملون بنشاط - بالتعاون مع أحزاب المعارضة - لإغراء الملك على إقامة الوزارات وإقالتها ، وإيجاد البرلمانات التي يشاء وقتما يشاء . وهكذا شهدت مصر خلال عهد فاروق ثمان عشرة وزارة ، وكانت وزارة أحمد نجيب الهملاي (يوليو ١٩٥٢) آخر وزارة تولى في عهد الملكية .

وأصبح الوفد بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية (اتفاقية مونتريه ١٩٣٧) صاحب النفوذ الشعبي الأكبر والأغلبية البرلمانية المطلقة . وتصور الوفد أن القضية الوطنية التي نشأ من أجلها قد انتهت

بعد معاهدة ١٩٣٦ • ولكن لم يفض عام ونصف عام على إبرام المعاهدة حتى بدأ الموقف يتغير ، فسرعان ما أدرك المصريون أن المعاهدة رغم ما أحاطه الوفد بها من هالة كبيرة باعتبارها انتصارا للحركة الوطنية ، كانت في الحقيقة حماية مقنعة • وانقسم حزب الوفد نفسه ذلك الانقسام المشهور عام ١٩٣٧ ، الذي أدى إلى خروج الجماعة التي أطلقت على نفسها «الهيئة السعدية» برئاسة أحمد ماهر • وفي نفس الوقت أخذت تتسرب إلى قيادات الوفد عناصر إقطاعية وشبه إقطاعية تنتمي إلى طبقة كبار الملاك الزراعيين • وترتب على ذلك صراع داخل الوفد بين العناصر التقليدية التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة وبين العناصر الإقطاعية ، الأمر الذي هدد الوفد بالتفريق الشديد واتساع الهوة السحيقة بين قيادة الوفد الجديدة وبين القواعد الجماهيرية للوفد • وهكذا حمل الوفد في تكوينه بذور ضعفه التي ظل يعاني منها طيلة بقاءه •

وشهدت سنوات الحرب العالمية الثانية تطورات لا يبدو أن الوفد أدرك جميع دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية • فقد زادت الهوة نتيجة للحرب بين الأغنياء والفقراء • ففيسا بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٤ ارتفع عدد أصحاب الملايين في مصر من ٥٠ إلى ٤٠٠ • وازدادت الودائع في البنوك خلال السنوات الثلاث الأولى من تلك الفترة من ٤٥ إلى ١٢٠ مليوناً من الجنيهات • ولكن التضخم المالي وما استتبعه من غلاء في الأسعار لم يصحبه ارتفاعاً في أجور العمال ، وخاصة أجور الفلاحين ، ومرتبات الموظفين • وأعقب انتهاء الحرب خروج مئات الآلاف من العمال من أعمالهم • وعانى المصريون من أزمة في المواد التموينية وخصوصاً الخبز ، لدرجة أن الناس هاجموا المخازن للحصول عليه وكانوا يخطفون الرغيف من حامله في الشوارع •

على أن تدخل الإنجليز عام ١٩٤٢ في إجبار فاروق على تكليف

مصطفى النحاس بتأليف الوزارة حمل معه لطة كبيرة لنفوذ الوفد والملكية معا لم يتمكنوا من التغلب على آثارها . ففي ٢ فبراير ١٩٤٦ قدمت وزارة حسين سري استقالتها ، واستدعى الملك الزعماء السياسيين في محاولة لتشكيل وزارة قومية أو ائتلافية . ولكن قبل أن يتم لقاء الزعماء السياسيين بالملك في ٣ فبراير قابل السفير البريطاني سير مايلز لامبسون الملك وشكا من أن دعاية المحور لم تتوقف في مصر ، وأن العناصر الموالية للمحور تتحرك في حرية ، وأن الطلبة يشجعون على القيام بمظاهرات في صالح روميل . ونظراً لخطورة الموقف أصر لامبسون على تشكيل وزارة ترضى عنها غالبية الشعب ، وطلب من الملك دعوة مصطفى النحاس الذي يحظى بتأييد غالبية الرأي العام . وأجاب الملك بأنه قد دعا الزعماء السياسيين بما فيهم مصطفى النحاس لتشكيل وزارة ائتلافية . والواقع أن الملك كان مصمماً على ألا يدع الوفد وحده يتفرد بالحكم حتى لا يجد صعوبة في الإطاحة به إذا اقتربت قوات المحور من القاهرة . وعندما علمت السفارة البريطانية أن النحاس عند مقابلته للملك رفض تأليف وزارة ائتلافية ، سلم السفير البريطاني رئيس الديوان الملكي صباح يوم ٤ فبراير الإنذار الآتي : « إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساءً أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة ، فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعه ما يحدث » .

وأسرع الملك بعد تسلم الإنذار بدعوة الزعماء السياسيين للاجتماع به ، وخاطبهم قائلاً : « إنني مستعد فيما يتعلق بشخصي أن أضحي بكل شيء . . فلا شيء يعنيني ، غير مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها » . ولم يصل الزعماء إلى قرار حاسم بشأن تأليف الوزارة ، ولكنهم وقعوا على قرار قالوا فيه أن الإنذار يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها . وحمل رئيس الديوان قرار الزعماء إلى السفارة البريطانية حيث أخبره السفير بأنه سيوافيهم برأيه في الساعة التاسعة . وانصرف الزعماء حوالي الساعة

السابعة مساءً ، ولكن قبيل الساعة التاسعة بقليل : حضر السفير ومعه الجنرال ستون ، قائد القوات البريطانية في مصر : وفي صحبتها عدد من الدبابات والعربات المصفحة التي حاصرت القصر من جميع الجهات . وتوجه السفير وستون ومعهما عدد من الضباط البريطانيين المسحجين إلى مكتب الملك واجتمعوا به ، وقبل الملك : « إن بدعوة مصطفى انشأنا لتشكيل وزارة وفدية » . ولقد شرح السير والتر اسكندر - هال - الذي كان يشغل منصب السكرتير الشرقي في السفارة البريطانية - وجهة النظر البريطانية بالنسبة لحادث ٤ فبراير فقال : (١)

« على الرغم من أن سري باشا كان في السلطة - منذ نوفمبر ١٩٤٠ حتى فبراير ١٩٤٢ - فقد وجد صعوبة كبرى في إغلاق المفوضية الفرنسية التابعة لفيشي التي كانت تعمل علانية في القاهرة ضد جهود الحلفاء . وأخيراً أقدمت الوزارة على إغلاق المفوضية الفرنسية وغضب فاروق غضباً عنيفاً إلى حد اضطرمعه سري باشا إلى تقديم استقالته في ٢ فبراير . وللمرة الثانية كان دوميل يتقدم بسرعة نحو مصر وسقطت بنغازي . وكانت غالبية المصريين تعتقد أن الانجليز سينهزمون ، وخرجت المظاهرات تطوف بأسوار قصر عابدين هاتفة « يحيا روميل » . وتذكرنا في هذه الآونة أن الجنرال ويفل حين كان يتقدم بسرعة في آخر مرة عام ١٩٤١ عثرنا في مركز القيادة العسكرية الإيطالية على نسخ من أوراقنا . وكانت هذه الأوراق تطابق الرسائل التي أرسلناها إلى وزير الحربية (صالح حرب) في وزارة علي ماهر . وبالإضافة إلى ذلك فإن مسألة طرد الإيطاليين

(١) نقلا عن محمد أنيس : ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ص ٣٠-٣١ .

المصريين في مصر لم يكن أمراً سهلاً .. إذ لم يتم ذلك إلا بعد أن أعلن إيطاليا الحرب في عام ١٩٤٠ .. كذا نمر باحث الحزب في الحرب .. كانت زيارة ولم تحل منها وراوة فارتد رأتنا تقدم هذا الاقتراح أو ذلك .. لكنها كانت ترفض من ذلك » .

لقد أدرك الإنجليز أن الارتباط بالوفد يعني الارتباط بالشعب المصري ككل ، وكانوا على ثقة من أن وصول الوفد إلى الحكم سيقوى من قضية الولاء وسيضرب كافة النشاطات المعادية لبريطانيا . وكانت هذه هي المرة الأولى التي تدخل فيها الإنجليز لصالح حزب الأغلبية ، لا لأن هذا الحزب قد أصبح عميلاً بريطانيا لكن لأن بريطانيا ، في ظروف الحرب العالمية الثانية خصوصاً أواخر ١٩٤١ ، كانت في أشد الحاجة إلى حزب الأغلبية في الحكم . وقد أوضح الدراسات التاريخية الحديثة (١) العوامل التي دفعت الوفد - رغم امتناعه وبغية الكثير من أعضائه في الوصول إلى الحكم - إلى المسلك الذي سلكه في أزمة ٤ فبراير وهي :

١ - أن العهد التاريخي والموضوعي بين القصر والوفد - ثم تحديس القصر المديد المتغير - كان يحدث أثراً آلياً مضاداً داخل دوائر الوفد .

٢ - لم يكن أمام الناس - بسبب علاقته بالقصر وعلاقة القصر بالمحور - من أمل في حالة انتصار المحور . فالنحاس هو الصانع الأول لماهدة ١٩١٦ . ولم يحاول لا ظاهراً أو باطناً أن يستجيب لإغراءات التآمر مع المحور قبل الحرب أو في أثناءها .

(١) انظر : .. مدريس . المرجع السابق ، ص ٦٠-٦٩ .

٣ - من الناحية النظرية كان النحاس يجد صعوبة أقل من خصومه في أن يشترك في أهداف الحلفاء في الحرب • ومن الناحية العملية كانت معارك الوفد تحارب من أجل الدفاع عن الدستور وحرية الانتخابات فالوفد كان يقف دائماً مدافعاً عن الديمقراطية •

وإذا كان الوفد قد قبل الحكم إسهاماً من جاذبه لخدمة هزيمة الفاشية العالمية ، فإنه خرج من هذا الحادث بخسارة وطنية كبيرة • ويمكن القول بأن الإنذار الذي وجهه السفير البريطاني في ٤ فبراير إلى الملك كان بداية النهاية بالنسبة للوفد والملكية في مصر • فقد انطوى الإنذار على إهانة للمصريين وجرح لكرامتهم • وظلت هذه الحادثة جرحاً في قلوب الضباط لا يندمل ، وكانت عاملاً أساسياً في تكوين هيئة الضباط الأحرار الذين قدر لهم أن يصنعوا تاريخاً جديداً لمصر • وكتب الملازم جمال عبدالناصر يعلق على الحادث بقوله : « إنني أشعر بخزي وعار شديدين لأن جيشنا سكت على هذا الاعتداء وارتضاه ، ولكنني مسرور ، على كل حال ، لأن ضباطنا كانوا يشغلون وقت فراغهم بالحديث عن المتع والمسرآت ، ولكنهم الآن بدأوا يتحدثون عن الانتقام والثأر • لو كان الانجليز أحسوا أن بعض المصريين ينوون التضحية ، ويقابلون القوة بالقوة ، لانسحبوا كأي امرأة من العاهرات ... » (١)

وكان الوطنيون المصريون ينتظرون من بريطانيا أن تدرك أن معاهدة ١٩٣٦ التي لم تحدث تغييراً يذكر في طبيعة العلاقات بين بريطانيا ومصر قد استنفدت أغراضها ، وأنه ينبغي لها أن تستعد للجلء عن مصر • وأعلن مجلس الوزراء في ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ البيان التالي : « إن حقوق مصر

(١) كمال رفعت : مذكرات - حرب التحرير الوطنية ١٩٣٦ - ١٩٥٤ ،

ص ١٥ •

الوطنية كما أجمع عليها رأي الأمة وأعلنتها الحكومة هي جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادي النيل في وحدة مصر والسودان» (٢) وردت الحكومة البريطانية بمذكرة أعلنت فيها أن المبادئ الأساسية التي قامت عليها تلك المعاهدة سليمة في جوهرها . ولم يكذب هذا الرد يذاع حتى عمت المظاهرات البلاد في فبراير ١٩٤٦ ، وحاولت بريطانيا تهدئة الحالة فقتلت سفيرها « بطل » حادث ٤ فبراير ، وأجلت قواتها عن قلعة القاهرة وسلمتها للجيش المصري في ٤ يوليو من نفس العام . ودخلت في مفاوضات مع حكومة إسماعيل صدقي لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ . ولكن رصيد عدم الثقة الذي كان لبريطانيا عند المصريين ، وعدم اشتراك الوفد في المفاوضات ، وحرص بريطانيا على استمرار التحالف وعلى تكوين لجنة دفاع مشتركة وعدم إرضاء مصر بالنسبة للسودان أدت إلى « إنكار المصريين للاتفاق ولصدقي بأشأ نفسه » .

ومن ناحية أخرى ، كان الوفد يسعى إلى التقرب من الملك في سبيل العودة إلى الحكم . وجدير بالذكر أن هذه السياسة لم تكن تمثل تفكير جميع العناصر الوفدية ، وخاصة الشباب والمفكرين . ولكن أنصارها وعلى رأسهم مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين ، ساروا بها إلى أن دعى الوفد إلى الحكم عام ١٩٥٠ . ومما لا ريب فيه أن الوفد كان يقامر على الجواد الخاسر . فقد زعزت فضائع الأسرة المالكة أسس الملكية بكل ما تمثله . وجاءت حرب فلسطين فزعزت أسس النظام القائم كله . فقد كشفت الهزيمة في فلسطين لا عن تقصير في إمداد الجيش بالأسلحة اللازمة فقط ، وإنما عن عجز في تصور أبعاد المعركة محليا ودوليا . ولما عاد الجيش المصري من

(٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ج ٣ /

فلسطين ، وكان ضباطه وجنوده قد امتلأت نفوسهم بالمرارة ، تلقفتهم السلطة الحاكمة بالتفريق والتشتيت والاعتقال . ولئن التبعة العاسمة التي خرج بها ضباط الجيش الصغار من حرب فلسطين ، كانت ضرورة تطهير الجيش من عناصر الخيانة ، ثم إعادة تنظيمه ، وسأشرح ما ربطوا بين ضرورة ذلك وضرورة تطهير البلاد من الطغيان والفساد ، وكان ذلك يعني الالتحام التام بين الجيش والحركة الوطنية .

كما أخذت الصحافة تشحن المصريين بالسخط وتصب جام غضبها على الملك وذلك لأول مرة منذ اعتلائه العرش . فباستثناء الفترة التي فرض فيها الإنجليز مصطفى النحاس على الملك (١٩٤٢ - ١٩٤٤) ، كان الملك يقبل الوزراء والوزارات ويعبث بالدستور كما يشاء ، ويحكم البلاد حكما مباشرا . وشعر الوفد بعد أن تسلم الحكم عام ١٩٥٠ ، بسخط مشهود من أشد المشاهد تخاذلا في تاريخه ، أنه قد فقد الكثير من رصيده الوطني عند الشعب بسبب الخلافات في صفوفه ، وتسابق بعض زعمائه إلى إرضاء القصر ، وانتقاد بعض الوفديين لسياسة الوفد ، وتمرد بعضهم على زعامة الحزب . ورغم ذلك لم يتردد فؤاد سراج الدين في الدفاع عن الملك وأعوانه وخاصة في قضية الأسلحة الفاسدة . وعندما عاتب الدكتور محمد حسين هيكل سراج الدين على موقفه هذا ، أجابه بأن الوفد أقصى عن الحكم طيلة عشر سنوات وله العذر في الاتفاق مع القصر . (١)

ولقد أعلنت حكومة الوفد في خطاب العرش في ١٦ يناير ١٩٥٠ أنها

(١) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ٢/ ٣٥٤ .

« لا تفتر في بذل أصدق الجهود وأمضاها لئتم الجلاء العاجل عن أرض الوادي بشطريه ، وصيائه تحت التاج المصري » • وأدركت بعد أشهر من الحكم أن تحقيق هذا المطلب القومي يكاد يكون طريقها الوحيد إلى استعادة هيئة الوفد ونفوذه • ولذلك دخلت في مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، ولكنها تبينت أن بريطانيا ترفض فكرة الجلاء إلا إذا ضمنت اشتراك مصر في حلف دفاعي مشترك يضم مصر وبريطانيا ودولاً أخرى • ولم يكن هناك سبيل أمام الحكومة الوفدية لإرضاء الشعب الساخط وكسبه إلى جانبها إلا إلغاء المعاهدة في ٨ أكتوبر عام ١٩٥١ ، وإعلان وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري • ورأت بريطانيا والملك في هذه التطورات تهديداً خطيراً لمركزهما ، فأخذوا يعملان على التخلص من الوفد • وكانت بريطانيا قد حاولت تعويض الملك عن حادث ٤ فبراير فمنحته رتبة جنرال في الجيش البريطاني •

وبغض النظر عن الدواعي والملابسات الحزبية التي أحاطت بإلغاء المعاهدة ، فإن هذا الحدث كان بالغ الأهمية في النضال الوطني للشعب المصري • لقد كان انتصاراً حققه الشعب بنضاله واعتبره فاتحة لمعركة فاصلة ، هي « معركة القنال » التي خاضها الشعب بكل طبقاته وفئاته وتشكيلاته ، وضرب فيها أروع مثل للتضحية والقداء • وبلغت « معركة القنال » أوجها في ٢٦ يناير عام ١٩٥٢ عندما هاجم الفدائيون المصريون في وضح النهار حامية التل الكبير البريطانية ولسفوا مخزناً للذخيرة • وبينما تصاعد الكفاح الوطني المسلح ضد القاعدة البريطانية في منطقة القنال ، حرق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ • وفي نفس الليلة أعلنت الأحكام العرفية ، وأقيمت وزارة الوفد في اليوم التالي وشكل على ماهر الوزارة التي تلتها • ومن المؤكد أن الذين خططوا لحرق القاهرة وباشروا تنفيذه

هم الإنجليز لتحقيق ما يلي : (١)

١ - ضرب حكومة الوفد وإيجاد المبرر لذلك ألا يهرس مدم قدرتها على السيطرة على الموقف وحماية أرواح وممتلكات المصريين والأجانب وليس هناك سبب أقوى من ذلك "سالة أية وزاة .

٢ إخماد الحركة الوطنية ضد القاعدة البريطانية في منطقة القنال والتي تمثل في الكفاح المسلح من جانب الفدائيين المصريين (أو الإرهابيين كما يسميهم الإنجليز) وهي الحركة التي اشتركت فيها بشكل بارز قوات البوليس المصري . كما يضاف إلى ذلك انسحاب العمال المصريين من العمل في القاعدة البريطانية وإيقاف منع تمويل القاعدة بما تحتاجه من مؤن ولوازم .

وإزاء هذه التطورات الخطيرة قررت الطليعة الوطنية للجيش المصري تولى زمام الكفاح الوطني بعد أن عجزت القيادات التقليدية عن حسم التناقضات بين قوى الشعب وبين القوى المعادية للشعب . لقد كان الجيش المصري منذ الاحتلال قاصراً على أبناء الطبقة الأرستقراطية الموالية للسراي ، واستمر الموقف على هذا النحو حتى وقعت معاهدة ١٩٣٦ ومعاهدة مونتريه في عام ١٩٣٧ . وتأهباً للحرب العالمية الثانية بدأت الحكومات المصرية الشروع في التوسع في الجيش المصري ، وكان ذلك يعني دخول طلبة من أبناء الطبقة المتوسطة والمتوسطة الصغيرة الكلية الحرية ، وبالتالي وجودهم في صفوف الجيش وهم أكثر اتصالاً بالأصول الاجتماعية الشعبية . وهكذا وجدت نواة في الجيش المصري من أبناء الطبقات الشعبية التي تشاركها آلامها وتستشعر باتجاهاتها الوطنية ، وبمعنى آخر وجدت الطليعة في الجيش

(١) محمد انيس : حريق القاهرة ، ص ٥١ - ٥٤ .

المصري التي رفضت أن تضع نفسها في خدمة السراي ، وربطت نفسها بالقوى الوطنية والشعبية . وتم تشكيل تنظيم « الضباط الأحرار » بشكل سري في أوائل الأربعينات ، وأعيد تنظيمه في أواخر عام ١٩٤٩ . وعقب حريق القاهرة ونزول الجيش إلى الشوارع بناء على أوامر الملك لقمع المظاهرات الشعبية التي كانت تنادي بسقوطه وسقوط النظام الملكي عموماً، وزع الضباط الأحرار منشوراً أهاب أولاً بالجيش ألا يكون أداة في يد الطاغية لضرب الشعب، كما أوضح ثانياً أن الجيش لن يقف ضد المظاهرات الشعبية ولن يرغم الشعب على قبول نظام لا يقبله ، وأكد ثالثاً أن الجيش قد صار ملتصقاً مع الشعب ، تضافه الوطني الرائع .

وفوجيء المواطنون في الساعة السابعة والنصف من صباح الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ببيان تذييعه الإذاعة المصرية باسم القائد العام للقوات المسلحة ، يعان اقتناضة الجيش المصري على الطغيان وعلى الفساد الذي انتشر في البلاد ، وجاء في هذا البيان :

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرسوخة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش ، وتسبب المرشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين . وأما فترة ما بعد هذه الحرب ، فقد تضاعفت فيها عوامل الفساد ، وتآمر الخونة على الجيش ، وتولى أمره إما جاهل أو فاسد حتى أصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى ذلك ، فقد قمنا بتطهير أنفسنا ، وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال نشق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ، ولا بد أن مصر كلها ستلتقي هذا الخبر بالابتهاج والترحيب » .

والحق أن أفراد الشعب المصري في مختلف مدن القطر وبنادره وقراه، قد استقبلوا « الحركة المباركة » - كما كان يطلق على الثورة وقتئذ - بالفرح والبشر والارتياح ، وذلك منذ أن استمعوا إلى بيانها الأول، وشعر الشعب أن « الحركة » ليست لحساب الجيش فقط ، بل ولحسابه أيضاً، فطلقوا يعلنون عن تأييدها بطرق شتى ، وانفجرت موجة التأييد الشعبي للثورة تكتسح كل شيء وتمهد للعمل القادم العظيم .

★ ★ ★

اجتازت الثورة خطواتها الأولى بنجاح ملحوظ ، وكان عليها أن تبدأ مرحلة التحرر الوطني، وذلك بمواجهة السيطرة الداخلية المستغلة القائمة على تحالف الإقطاع والرأسمالية من ناحية والسيطرة الخارجية المعتدية المتمثلة في الاستعمار الرابض على ضفاف القناة من ناحية أخرى . ولم تكن الثورة تملك وقتئذ من دليل للعمل غير المبادئ والأهداف الستة التي وضعتها أسلوباً للعمل والتحرر الوطني لتحقيق أهداف الشعب وهي:

- ١ - القضاء على الاستعمار وأعوانه .
- ٢ - القضاء على الإقطاع وسيطرة رأس المال .
- ٣ - القضاء على الاحتكار .
- ٤ - إقامة عدالة اجتماعية سليمة .
- ٥ - إقامة جيش وطني قوي .
- ٦ - إقامة حياة ديموقراطية سليمة .

وهذه المبادئ والأهداف الستة - التي صاغها جمال عبد الناصر - هي التي حددت معالم الطريق أمام ثورة يوليو ، ووضعت الحلول للمشاكل القاسية التي كان يعانيها المجتمع المصري عند قيام الثورة ، والتي كان على

الثورة أن تواجهها لكي تنقل مصر من عهد الإقطاع والاستغلال إلى عهد تسوده المبادئ الاشتراكية ومبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية . وبذلك كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ في جوهرها وحقيقة أمرها ثورة سياسية اجتماعية، وتضمنت هذه المبادئ الستة حصيلة تجربة ماضية عاش خلالها قائد الثورة فكان لها أكبر الأثر في بلورة أفكاره ومعتقداته .

وكان لا بد للعهد الجديد من إلغاء نظم الحكم التي قام عليها النظام القديم ، فألغت الثورة دستور ١٩٢٣ الذي نص على الحكم الملكي ، وانهى نظام الأحزاب القديمة . ولم تكبد تبدأ سنة ١٩٥٣ حتى دانت الثورة قد أعلنت البدء في وضع دستور جديد يتفق وأهداف الثورة ، وقبل ذلك في سبتمبر عام ١٩٥٢ كانت وزارة الثورة قد أصدرت قانون الإصلاح الزراعي للقضاء على الإقطاع من نواحيه السياسية والاجتماعية والاقتصادية (١) . وفي ١٨ يولية ١٩٥٣ قرر مجلس قيادة الثورة إعلان

١) كانت مصر تعاني من سوء توزيع الملكية المزمع وما استتبعه من سوء توزيع في الدخل وتغير في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد . والجديد التالي يوضح توزيع الملكية الزراعية في مصر قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي :

حجم الملكية	عدد الملاك	%	المساحة التي يملكونها	نسبتها المئوية إلى الأراضي المزروعة
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤١٨٧٨	٩٤ر٢	٢١٢١٨٦٤	٣٥ر٥
من ٥ - ١٠ أفدنة	٧٩٢٥٩	٢ر٨	٥٢٥٩٠٤	٨ر٨
من ١٠ - ٥٠ فدان	٦٩١١٥	٢ر٥	١٢٨١٤٣٣	٢١ر٥
من ٥٠ - ١٠٠ فدان	٦٣٧٨	٠ر٢	٤٢٩٤٩٤	٧ر٢
من ١٠٠ - ٢٠٠ فدان	٣١٨٤	٠ر١	٣٤٦٧٧٥	٧ر٣
أكثر من ٢٠٠ فدان	١٧٨٦	٠ر١	١١٧٦٨٠١	١٩ر٣

الجمهورية وإلغاء النظام الملكي وإنهاء حكم أسرة محمد
الأنقاب من أفراد هذه الأسرة . وفي ١٦ يناير ١٩٥٦ أعلن دس
المصرية « باسم الشعب مدعما سلطة الهيئة التنفيذية ، وآ
برفامج الثورة السابق الإشارة إليه . وقدس ذلك الدس
والعدالة والمساواة ، وسجل الشعب المصري متفاعلا في الك
مستولياته والتزاماته حيال النضال العربي المشترك ، لعزة
ومجدها . ونص الدستور على أن مصر دولة عربية جمهور
السيادة فيها للأمة ودينها الإسلام ، ولغتها العربية والتضام
فيها . كما نص الدستور على أن تكون رئاسة جمهورية لره
وأما السلطة التشريعية فلمجلس الأمة ومدته خمس سنوا
قانون بغير قراره ، ويعرض عليه مشروع الميزانية العامة لل
الجمهورية حق حل مجلس الأمة . وأما رئيس الجمهورية
الأمة ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتاءهم فيه
الجمهورية ست سنوات ، ورئيس الجمهورية هو الذي يض
السياسة العامة للحكومة في جميع النواحي السياسية
والاجتماعية والإدارية ، ويشرف على تنفيذها . وله حق ا
والاعتراض عليها وتنفيذها ، وهو القائد الأعلى للقوات المد
إعلان الحرب بعد موافقة مجلس الأمة .

وقبل إعلان الجمهورية في مصر عملت الثورة المصرية
السودان . فلقد كان المفاوضات الإنجليز خلال النصف
العشرين ، يدعون دائما المحافظة على حقوق السودانيين و
هو فصل السودان عن مصر ، ولكن الثورة أعادت بناء ج
جديد ، وعلى أساس مختلف عن الماضي ، فزات فكرة التاج
النظرية السياسية القديمة . وكانت وجهة نظرها عملية قبل

استفادة من تجارب الماضي ، والمفاوضات السابقة ، وأكبر فهما لظروف السودان الحقيقية وتطوره ، وأكثر تقديرا للظروف العالمية الموجودة . ورأت الثورة أن العمل على احترام السودانيين في تقرير مصيرهم ، ربما كان خير كفيل بتوثيق الروابط بينهم وبين مصر ، ورضعت وجهة نظر الثورة في هذا الموضوع مذكرة الحكومة المصرية في ٢ نوفمبر ١٩٥٢ ، حيث جاء بها « تؤمن الحكومة المصرية بإيماناً وطيداً بحقوق السودانيين في تقرير المصير وممارستهم له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات الكافية » . وبحثت حكومة الثورة في الوصول إلى عقد اتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ التي قامت على أربعة مبادئ أساسية هي :

١ - إنهاء الحكم الثنائي المصري البريطاني .

٢ - حق أهل السودان في تقرير مصيرهم ، وتقرر تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان .

٣ - ممارسة السودانيين لشئون الحكم في بلادهم أثناء فترة الانتقال السابقة على تقرير المصير .

٤ - الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليماً واحداً .

وكان لإبرام اتفاقية السودان ، من هذه الناحية ، أثر عميق ، ذلك بأن حكومة الثورة بثوة عليها قد أقامت الدليل العملي على أن مصر مصممة على أن يتمتع السودانيون بالحكم الذاتي فعلاً ، وعلى أن يكون لهم تقرير المصير يقيناً . وفي أول يناير ١٩٥٦ أعلنت الجمعية التأسيسية استقلال السودان ، وكانت حكومة الثورة أول حكومة في العالم اعترفت بهذا الاستقلال وباركته .

رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، السير رابن كريستو، الذي كان من الجانبيين المصريين في الإنجليز على
القول بأن ما حدث في مصر لم يلق بمؤرخ الهامة عن مصر، وبسبب
الثقوب التي كانت في مصر الشرقية، وبسبب ما كانت الشعوب العربية
قد أصبحت تزايدت في الثقة من نفسها متمسكة بفسبها، وكان يدير
دفة السياسة البريطانية وزراء المحافظين، ووجدت أن الاستمرار في مقاومة
مطالب مصر المشروعة يجب أن يؤدي إلى أي نتيجة ضارة، فبدأت، ورأت
أن الدفاع عن مركزها في الشرق الأوسط، بمصالحها البريولية تستدعي
شيئا من التقارب مع مصر، والتنازل عن سياسة الإمبريالية القديمة،
فالتسلط بها ربما يمس على نمو نفوذ روسيا في الشرق الأوسط، وعلى
هذا الأساس، كان على بريطانيا أن تعد النظر في أمر قاعدة القناة نتيجة
لتجربة الحرب العالمية الثانية، وتطور قوة الطيران البعيد المدى، وإتساء
أهمية الهند كجزء من الإمبريالية، واستقلالها، ولربما اتجهت أنظار
بريطانيا إلى إنشاء قاعدة جديدة لها في الأردن أو قبرص أو ليبيا، أو في
هذه جميعها أو بعضها، ونزاعا عن هذا كانت وزارة المسافلين تفهم جيدا
تطور موقف حزب العمال من مونسرع البلاء، وخصوصا بعد أن أبدى
زعماؤه من أمثال أطي ويغن رأيهم بتأييد فكرة الجلاء، والاتفاق مع
مصر الثورية، فرأت الحكومة البريطانية أنه ربما كان من الأفضل لها
العناية بحماية الممر في القناة، وتدعيم صداقة مصر، والحرص على إبقاء
في قاعدة قناة السويس متحدة بذلك، مصر واليابان، وخاصة بعد
أن قررت لندن توطيد دوائهم امبراطوريتنا في التريفيا الامتدادية، وعلى أية
حال نجحت المناويزات بين الجانبين المصري والبريطاني، وفي ١٩٥٤ أكتوبر
١٩٥٤ عقد الاتفاق النهائي التفصيلي المسمى "اتفاق حماية الجلاء عن منطقة
القناة"، وكانت أهم بنود هذا الاتفاق كما يلي:

١ - تجلو القوات البرية التي جازت، اما مع الأراضي المصرية خلال فترة

عشرين شهرا من تاريخ التوقيع على الاتفاق الحالي •

٢ - انقضاء معاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦، وكذلك جميع ما تفرع عنها من اتفاقات أخرى •

٣ - تبقى أجزاء من قاعدة السويس الحالية في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام فوراً •

٤ - في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية (الموقع عليها في ١٣ أبريل ١٩٥٠) أو على تركيا ، تقدم مصر للمملكة المتحدة من التسهيلات ما قد يكون لازما لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها إدارة فعالة •

٥ - في حالة عودة القوات البريطانية إلى منطقة قاعدة قناة السويس ، تجلو هذه القوات فوراً بمجرد وقف القتال المشار إليه •

٦ - في حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون عند توقيع هذا الاتفاق طرفا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، يجري التشاور فوراً بين مصر والمملكة المتحدة •

٧ - تقرر الحكومتان المتعاقدتان أن قناة السويس البحرية - التي هي جزء لا يتجزأ من مصر - طريق مائي له أهميته من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية ، وتعربان عن تصميمهما على احترام الاتفاقية التي تكفل حرية الملاحة في القناة الموقع عليها في القسطنطينية في ٢٦ أكتوبر عام ١٨٨٨ •

٨ - يظل هذا الاتفاق نافذا مدة سبع سنوات من تاريخ توقيعه ، وتتساور الحكومتان خلال اثني عشر شهرا الأخيرة من تلك المدة لتقرير ما قد يلزم من تدابير عند انتهاء الاتفاق » .

وبذلك تكون اتفاقية الجزاء قد حققت أمنية مصر التي كانت تصبو إليها منذ زمن طويل ، وهي جلاء القوات البريطانية ، كما أعفتها من الارتباط بأجهزة الدفاع البريطاني عن الشرق الأوسط . وكانت بريطانيا تريد قبل أن تتخلى عن قاعدة القناة أن تربط مصر بنوع من أنواع التحالف مع الغرب ، الأمر الذي رفضته حكومة الثورة رفضا باتا . ومع أن هذه الاتفاقية كانت تنص على حق عودة القوات البريطانية إلى منطقة القناة في حالة تعرض مصر أو إحدى الدول العربية المنضمة إلى ميثاق الضمان الجماعي العربي أو تركيا لهجوم مسلح من الخارج ، فقد كان من الحقائق المسلم بها أن مصر لن تمكن بريطانيا من إعادة قواتها إلى منطقة القناة لأي سبب من الأسباب ، وآية ذلك تأكيدات جمال عبد الناصر المتتالية بأن مصر ستبني سياسة الحياد في الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي . وعلى العموم ، فقد اغتنمت حكومة الثورة فرصة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، فأعلنت في أول يناير عام ١٩٥٧ إلغاء هذه الاتفاقية ، وانقطع بذلك آخر خيط يربط مصر ببريطانيا ، ومن ثم تكون اتفاقية الجلاء قد مكنت مصر من استعادة سيادتها على جميع أراضيها « ووضعت (كما قال جمال عبدالناصر) الهدف الأكبر من ثورة ٢٣ يوليو موضع التنفيذ الفعلي ، فخلصت أرض الوطن لأبنائه شريفة عزيزة منيعة ، بعد أن قاست اثنين وسبعين عاما مريرة حزينة » .

وهكذا افتتحت ثورة يوليو عهدا جديدا : لا في مصر وحدها ، بل في الشرق الأوسط كله ، فلقد زلزلت النظم التي كانت راسية في هذه المنطقة ،

وبدأت عهد النضال ضد الاستعمار ، أيا كان شكله . لقد ثالت شركة القناة تمثل تغلغل نفوذ إنجلترا : فرنسا في أراضي مصر ، وكان من الطبيعي أن تشرف مصر المستقلة الترخيرة على هذه القناة التي تمر بأراضيها والتي أنشئت بعرق وسواعد الصالحين المصريين ، وآذ الوقت للشعب المصري الذي بذل التضحيات الجسيمة في إنشاء قناة السويس ، أن يستفيد من هذه الأرباح الطائلة التي تذهب إلى جيوب الأجانب ولا تستفيد منها مصر إلا القدر القليل . وسنعت لمصر انفرصة لتحقيق هذا الحلم حين رفضت إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تمويل السد العالي ، فرأى جمال عبد الناصر الاستفادة من الظروف الدولية الموجودة في عام ١٩٥٦ من انقسام العالم إلى معسكرين اشتد بينهما أوار الحرب الباردة ، ليعلن تأميم مصر لشركة القناة .

كانت سياسة الثورة كما أعلنها جمال عبدالناصر باديء ذي بدء :

أولاً : عدم ربط مصر بالأحلاف العسكرية أو بمشروعات دفاع مشترك ، فيما عدا الحلف العربي في حدود ميثاق الجامعة العربية ، وإشار مبدأ التعايش السلمي وعدم الانحياز . ولم تكن سياسة التعايش السلمي والحياد الإيجابي هذه التي اعتنقها قائد الثورة في جوهرها وحقيقة أمرها سوى انطباعات للماضي الذي عاش فيه رالتجربة التي مر بها .

ثانياً : العمل على تقوية مصر من الناحية العربية حتى لا تفكر إسرائيل التي أرسى الغرب قواعدها وأمدتها بالمساعدات الضخمة تفكيراً جدياً في مهاجمة مصر أو البلاد العربية الأخرى المجاورة لها .

ثالثاً : العمل على تحرير الوطن العربي الكبير الذي لازال جاساب

كبير منه خاضعا للنفوذ الأوروبي ، سواء كان ذلك النفوذ احتلالا أو حماية أو تغلغلا اقتصاديا .

كان هدف جمال عبد الناصر ، توحيد العالم العربي وتنبية الوعي القومي العربي ، بحيث أصبح اسمه رمزا للقومية العربية وعنوانا لها . وعمل عبد الناصر على توحيد كلمة العرب ليكون لهم مركز مرموق في العالم ، وليستطيعوا القيام بدورهم في بناء صرح السلام العالمي . واستلزمت هذه السياسة ، وخاصة أمام الخطر الإسرائيلي المتزايد ، عملا إيجابيا للحصول على السلاح ، ومشروعا في بناء الاقتصاد القومي . أما من حيث الحصول على السلاح فقد التجأت مصر أولا إلى الغرب ، وكانت تظن أن عقد معاهدة الجلاء سيساعدها على ذلك ، ولكنها لم تجد منه أذنا صاغية ، وأخذ يتحلل الأعذار المختلفة . والواقع أن الغرب لم يكن يريد في ذلك الوقت أن تصبح مصر قوة حقيقية في شرق البحر المتوسط ، لها مكائدها ولها وزنها . فكان يهم الغرب أن تبقى إسرائيل في الشرق الأوسط على الدوام نقطة ارتكاز ، وادعى الغرب تبريرا لسياسته أنه يعمل على توازن القوى في شرق البحر المتوسط ، منذ أن عقدت اتفاقية ٢٥ مايو عام ١٩٥٠ . ولذا لم يكن أمام مصر سوى الالتجاء إلى المعسكر الشرقي ، وكانت صفقة الأسلحة من تشيكوسلوفاكيا التي أحدثت رجة في العالم الغربي ، فأعلن كثير من صحفه ودوائره السياسية أن هذه المساعدة من قبل العالم الاشتراكي فيها تهديد للسلام العالمي . وأما من ناحية بناء الاقتصاد القومي ، فلقد كانت إحدى دعائمه الكبرى ، كما وجدت حكومة الثورة ، إنشاء السد العالي . ورأى الغرب في أول الأمر أن من صالحه معاونة مصر في هذا المشروع ، وذلك للرد على صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية ، فسياسة الغرب كما كان يتراءى له العمل على وقف تقدم النفوذ الروسي واتشار الشيوعية ، وذلك عن طريق مساعدة الدول الصغيرة التي تحتاج إلى معاونة

اقتصادية حتى تستقر أمورها وأحوالها الاجتماعية ، ولكن الغرب كان يفهم من وراء تلك المساعدة أن تسلك مصر في سياستها الطريق الذي يرتضيه .

ومع هذا فقد أصبح الغرب يعتقد أنه يجب أن يكون على حذر من سير مصر قدما في سياستها ، فلقد تعود الغرب ، وخاصة إنجلترا ، ألا تكون لمصر سياسة خارجية مستقلة بالمعنى الصحيح . فمئذ إعلان تصريح ٢٨ فبراير إلى قيام ثورة يوليو ، لم يكن لمصر استقلال في سياستها الخارجية ، وذلك في غير محاولة التخلص من قيود الاحتلال البغيضة ، ثم قيود الحماية الثقيلة بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم التحفظات الأربعة المشهورة التي جعلت استقلال مصر اسما لا حقيقة ، ثم التخلص من قيود معاهدة ١٩٣٦ بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم تعود بريطانيا ولا العالم الخارجي أن يكون لمصر دور إيجابي واضح في السياسة الدولية . فلما حاول جمال عبد الناصر أن يجعل لمصر مركزا ممتازا في الشرق الأوسط ، وحصلت عليه سياسة اقتصادية متحررة ، ولما حاول أن ينطق باسم العرب وبنسبته إليهم وإنقاذهم ، وسعمل على مساعدتهم وتحريرهم ، ولما حاول ألا يترك من الظروف الدولية القائمة وأهمها انقسام العالم إلى معسكرين : المعسكرين المناهذين ، المعسكر الاشتراكي والمعسكر الغربي ، بدأ الغرب يفكر في إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء ونسي الظروف العالمية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وتجاهل إصرار الشعوب الصغيرة التي كانت مستضعفة إلى وقت قريب على التحرر من التسلط الأوروبي .

لكن الغرب ، الذي فكر في وقف مصر عند حدها كما يتراءى له زعزاعا بعد أن اشتدته في غير بانديونج ، وكان لها صوت مدو مسموع في مناقشةاته ، قرأه . إذاد مندوبها جمال عبد الناصر بأهمية التعاون بين الدول الآسيوية الأفريقية ، وطالب بتخفيف حدة التوتر الدولي وتصفية

الاستعمار ، وباحترام حقوق الدول الصغيرة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .
 وازداد في ذلك الوقت - قدما على مصر وغضبا على سياستها حين اعترفت
 حكومة الثورة بالجمهورية الصينية الديموقراطية الشعبية ، فأدى في ١٩٥٠
 تحديا للسياسة العالمية المناهضة للشيوعية التي تبناها الولايات المتحدة
 بالذات ، فاثارت هذه الخطوة حفيظة الدوائر السياسية في واشنطن التي
 لم يرقها هذا الموقف ، وحين أكد جمال عبد الناصر المبادئ التي نادى بها
 في بالدونج بعد ذلك في مؤتمر بريوني من حيث استنكار سياسة التكتلات
 الدولية وما قد تؤدي إليه من عواقب سياسية وخيمة ومن تهديد للمسلم
 العالمي ومن حيث ضرورة الاعتراف بالصين الشعبية ، ومن حيث ضرورة
 الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الجزائري ، رأى الغرب أن يقف ، فقام
 حاسما من الجمهورية المصرية ، ينص على عدم التعاون معها وذلك في ١٩٥٦
 أعلنت الحكومة المصرية بكل وضوح ماضيتها لحلف بغداد ومقاييسها
 سياسته ، وأوضحته قائمة الخطورة بالنسبة للغرب ، فارتدت أوروبا
 عرقه مصر بسبب رفض التزعة لتمويل الدول العربي ، على أساس أن
 مشروع السد يؤثر في حقوق السودان وأثرتا إريتريا ، وعلى أساس أن
 الشك في قدرة مصر على تركيز مواردها في هذا البرنامج الإنشائي الكبير .

وكانت الإجابة على هذه الشكوك التي هددت استمرار تعاونها
 المصرية وإثارة الشك في سياستها الاقتصادية ، فأنزلت مصر
 حتى تستطيع الحكومة بموارد القناة العنصرية إبقاء مصر على
 الاقتصادي . وفي مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، رد عبد الناصر على غيبة الغرب
 لمهودة رده التاريخي بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية و
 بينت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ مشروع التأميم
 ومبرراته ، تحفظ الشركة عن الوفاء بالتزاماتها تجاهها في عهد و
 ونوقع لزيادة هذا الإجماع اقرب من أن تكون من الامم المتحدة

قرار التأميم كان ضربة قاصمة لاحتكارات الاستعمار. فقد أدركت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أن مصر حينما تمتلك شركة قناة السويس وتحول أرباحها إلى بناء السد العالي ، وتقسيم صرح الاقتصاد الوطني المتين ، سيكون لها شأن في هدم معقل الاستعمار كلها وتحرير الشعوب وزوال سيطرة الاستعمار على مقدرات الأمم . وفي اليوم التالي لتأميم القناة أعلن أنطوني إيدن ، رئيس وزراء بريطانيا ، في مجلس العموم البريطاني: «أن القرار التعسفي الذي اتخذته الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس يضر مصالح شعوب كثيرة وأن الحكومة البريطانية تتشاور مع الحكومات الأخرى المعنية بالأمر بشأن الموقف الخطير الذي نشأ عن التأميم » .

وأسرعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ إجراءات ضد مصر ، فجمدت أرصدها الإسترلينية . وحذت فرنسا حذو حليفتهما فجمدت جميع أرصدة مصر وأموالها لديها ، وكذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية . وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد ظهرت منذ صدور قرار التأميم حليفتهما بريطانيا وفرنسا في موقفهما العدائي نحو مصر ، وأرسل جون فوستر دالاس ، وزير الخارجية الأمريكية ، نائبه روبرت ميرفي بعد يومين من قرار التأميم ليحضر اجتماع سلوين لويد ، وزير الخارجية البريطانية ، وكريستيان ينو ، وزير الخارجية الفرنسية ، في لندن ، بل لم يلبث أن طار دالاس نفسه برفقة كبار مستشاريه ليشترك في المحادثات مع وزيري الخارجية البريطاني والفرنسي . وفي لندن ، اجتمع وزراء خارجية الدول الثلاث للتشاور فيما يجب اتخاذه من إجراءات لإحباط قرار التأميم ، وأصدروا في أغسطس ١٩٥٦ بيانا حملوا فيه بشدة على « قيام دولة واحدة بالاستيلاء التعسفي على هيئة دولية » . وطالب البيان « بعقد مؤتمر عاجل يجمع بين الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ والدول الأخرى التي لها مصلحة حيوية في استخدام القناة » . وتقرر عقد

المؤتمر في لندن في يوم ١٦ أغسطس عام ١٩٥٦ ، وبلغ عدد الدول التي تقرر دعوتها أربع وعشرون دولة ، ثمان منها هي الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ ، وهي مصر وفرنسا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وتركيا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي ، وست عشرة دولة أخرى وقع عليها الاختيار .

وأعلنت مصر في ١٤ أغسطس « أن الحكومة المصرية تعتبر اقتراح إقامة لجنة دولية (لإدارة القناة) ليس إلا تعبيراً مهذباً عما ينبغي تسميته بالاستعمار الدولي ، وأن هذا الاقتراح الذي يركز على بيانات مضللة لاعطاء شركة مصرية الصفة الدولية ، إنما يبين بوضوح أن حكومات البيان الثلاثي ترمي إلى اغتصاب حق من صميم حقوق مصر ومن صميم سيادتها » . واقترحت مصر دعوة الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ لعقد مؤتمر لبحث عقد اتفاق بين تلك الحكومات جميعها ، يؤكد من جديد ويضمن حرية الملاحة في قناة السويس . ولقد أحدثت اقتراحات مصر بمقد معاهدة تضمن حرية الملاحة انقساماً كبيراً في الرأي العام البريطاني . فقد أصدر حزب العمال البريطاني في اليوم التالي بياناً قال فيه : « إننا لو استثنينا الحصار الذي يفرضه عبدالناصر على إسرائيل فليس فيما فعله ما يبرر اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة » . وإلى جانب الانقسام الذي وقع في صفوف الشعب البريطاني إزاء مسألة القناة ، لم يلبث أن وقع بصدد هذه المسألة انقسام آخر بين الحكومتين البريطانية والأمريكية قبل انعقاد مؤتمر لندن .

وفي جو التهديد بالعدوان على مصر ، اجتمع مؤتمر لندن (١٦-٢٣ أغسطس ١٩٥٦) لبحث مسألة القناة . وقدمت جملة مشروعات في ذلك المؤتمر من بينها مشروع للهند وضع على مبادئ أهمها الاعتراف بسيادة مصر على القناة كجزء لا يتجزأ منها وكمركز له أهمية دولية وحرية الملاحة وتحديد رسوم عادلة والاعتراف بمصالح الدول التي تستخدم القناة ،

ووضع كذلك مشروع اسباني ، ولكن المشروع الذي انفض عنه المؤتمر وهو مشروع مستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية يؤكد تدويل القناة، فتتعاون مصر « والدول ذات المصلحة في إدارة القناة وصيانتها وتحسينها » . ولقد عارضت روسيا المشروع الأمريكي ، وندد شيلوف مندوب روسيا بفكرة استخدام القوة ضد مصر وانتقد المشروع الأمريكي وأوضح أن فيه معنى تنازل مصر عن حقوقها في السيادة إلى هيئة دولية تصرف في ثروة مصر القومية . كما أعلن أن تدويل القناة ليس إلا شعارا استعماريا ، ولذا لن توافق عليه روسيا ، ولقد كان من صالح روسيا انتهاز هذه الفرصة لاستبعاد النفوذ الغربي نهائيا من هذه المنطقة المهمة من العالم .

ثم جاءت لجنة منريس - رئيس وزراء استراليا - تعرض على مصر قرار أغلبية أعضاء مؤتمر لندن ، ورفضت مصر المشروع جملة وتفصيلا : فهو منشيء دولة داخل ولأنه استعمار جماعي . وعاد الغرب من ناحية إلى تأليف هيئة المتصمين ، ورفضتها مصر ، ولم تستطع هذه الهيئة الجديدة القيام بأي عمل سوى عرقلة الملاحة في القناة . واختلفت الدول الثلاث انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة في فهم وظيفتها ، فلقد فهمت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية أنها وسيلة لإرغام مصر على قبول فكرة التدويل وفهمت الحكومة الأمريكية أنها حل مؤقت للمرور من القناة أو بعيدا عنها . ورؤي أخيرا أن تكون مهمتها العمل على تمهيد الطريق لحل مشكلة القناة وللمحافظة على التعاون بين الدول فيما يختص باستخدام القناة .

ولقد رأت روسيا انتهاز هذه الفرصة لاسماع صوتها في مسائل الشرق الأوسط وخاصة مسألة القناة ، فأعربت عن رغبتها في الاشتراك في حل هذه المشكلة ، وذلك بعقد اجتماع من الدول الست « روسيا وأمريكا وفرنسا وانجلترا والهند ومصر » لمناقشة هذه المسألة . ولكن الغرب

رفض هذا الاقتراح لأنه لا يرغب في اشتراك روسيا في المتوسط . وعلى ذلك فقد رفضت روسيا مشروع هيئة المنتجة نتيجة ذلك أن التجا الجانبان المصري من ناحية والإنجليزي ناحية أخرى إلى مجلس الأمن . واستطاع المجلس أن يصل إلى فيما يختص بالقناة ، وافقت عليها الحكومة المصرية وهي :

١ - حرية الملاحة في القناة .

٢ - احترام سيادة مصر .

٣ - انفصال إدارة القناة عن سياسة أي دولة .

٤ - تحديد الرسوم والمصروفات يكون وفقا لاتفاق بين المنتفعة .

٥ - تخصيص جانب عادل من الرسوم لتحسين القناة

٦ - الالتجاء إلى التحكيم في حالة الخلاف بين الحكومات القناة السابقة .

وبقي أمر تطبيق هذه المبادئ في مفاوضات أخرى أوصى بها بين مصر من ناحية وإنجلترا وفرنسا من ناحية أخرى في مدينة ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٦ .

ولكن الحكومتين الإنجليزية والفرنسية قررتا بالرغم من سياسة السلام وحل المشكلة عن طريق استخدام القوة ضد ما أرادت الدولتان أن تعطيا الحكومة المصرية درسا لكي لا تتحدوا

مصالح لهما ، فلم تكن الدولتان تتصوران أن تتركا القناة التي تربحان منها الغنائم الطائلة تحت رحمة الحكومة المصرية ، هذه القناة التي ترى انجلترا أنها صاحبة المصلحة الاولى فيها والتي ترى فرنسا أنها صاحبة فكرتها ومشروعها وإدارتها . لقد كان إيدن يعتقد أنه تساهل أكثر من اللازم في ترك قاعدة القناة التي كانت تعتبر من أعظم قواعد العالم لمصر ، فهو يرى أن توقف مصر عند حدها ، وذلك باستخدام القوة هذه المرة ، وكانت الحكومة الفرنسية مع ذلك الرأي ، وكانت قد أوغرت صدرها سياسة مصر الجزائرية .

واتفقت الدولتان مع إسرائيل على سياسة مبيتة بمقتضاها تبدأ إسرائيل بالاعتداء ثم تقدم الحكومتان الإنجليزية والفرنسية إنذارهما إلى مصر ، وكان يقصد بذلك الانذار احتلال انجلترا وفرنسا للقناة . وبالفعل هاجمت القوات الإسرائيلية الحدود المصرية في شبه جزيرة سيناء في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ ، وأسرت بريطانيا وفرنسا بالاشتراك في العمليات العسكرية العدوانية ، بعد أن قدما إنذارا إلى مصر يقضي بوقف الأعمال الحربية في مدة ١٢ ساعة والانسحاب مسافة عشرة أميال غربي قناة السويس والتسليم باحتلال بورسعيد والإسماعيلية والسويس ، بحجة الفصل بين المتقاتلين وحماية الملاحة في القناة . وعجزت بريطانيا وفرنسا عن تنفيذ مؤامرتيها وخططيهما العدوانية ، ولم تمكننا إلا من إنزال قواتهما في جزء من بورسعيد بعد ارتكاب أعمال وحشية ضد السكان الأمنيين . وأما الجيش الإسرائيلي ، فلم يستطع — برغم كل ما كان أمامه ووراءه بمقتضى التدابير والترتيبات السالفة الذكر — أن يتقدم في سيناء إلا بعد صدور القرار المصري بالانسحاب منها ، حتى لا يضرب الجيش المصري من وراء ظهره بالغزو البريطاني الفرنسي لمنطقة القناة .

وأندر الاتحاد السوفيتي الدولتين المعتديتين باستخدام الصواريخ
الموجّهة ضدّهما ، كما أنذر إسرائيل بإعادة النظر في موقفه من «وجودها»
ووقفت الأمة العربية والبلاد الآسيوية الأفريقية إلى جانب مصر واستنكر
العدوان الثلاثي عليها • واظهر العالم الحر سخطه الشديد على ما ارتكبه
دول العدوان من جرائم • وعندما تأكدت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل
الرأي العام العالمي لا يؤيدهم في عدوانهم على مصر ، وأن الشعب المصري
بقيادة عبدالناصر دفع عن بلاده دفاع الابطال ، وأن نذر الحرب العا
الثالثة قد ظهر في الأفق ، صدعت لقرارات الأمم المتحدة بوقف القتل
والانسحاب من الأراضي المصرية ، وحت قوات الأمم المتحدة في منطق
القناة للإشراف على عمليات الانسحاب وللإستقرار على خطوط الهدنة
بين البلاد العربية وإسرائيل • وانسحبت قوات بريطانيا وفرنسا في عجل
بينما تراجع القوات الإسرائيلية في بطة شديد ، وصارت تخرب وتبده
كل ما يصل إلى أيديها • وهكذا فشل العدوان الثلاثي الذي دبّته بريطانيا
وفرنسا للتخلص من حكومة الثورة واتخذتا من إسرائيل أداة له • ويسمى
تلخيص النتائج التي تمخض عنها هذا العدوان فيما يلي :

١ - استخلاص استقلال مصر الكامل وقطع آخر خيط يربط البلاد
بريطانيا : فقد أفادت مصر من انتصارها القومي على العدوان الثلاثي
فألغت التزاماتها المقررة بمقتضى اتفاقية الجلاء وذلك بمقتضى القرار
الجمهوري بقانون رقم ١ لسنة ١٩٥٧ الصادر في أول يناير عام ١٩٥٧
والذي قضى باعتبار اتفاق أكتوبر ١٩٥٤ كأن لم يكن ابتداء من ٣١ أكتوبر
١٩٥٦ •

٢ - القضاء على الاستعمار الاقتصادي الأجنبي وتسلمه على الاقتصاد

المصري : وقد تم ذلك عن طريق تمصير البنوك الأجنبية والمؤسسات الائتمانية والتأمينية ، ثم تأميم الممتلكات البريطانية والفرنسية وشركات الاحتكار الأجنبي التي كانت تتسلط على جزء كبير من اقتصادات مصر . وبفضل قوانين التأميم والتأميم ، احتفظت مصر بأرباح الشركات الأجنبية السابقة لكي تساعد على رخاء البلاد بدلا من أن تساعد على إحداث عجز مزمن في ميزان مدفوعاتها .

٣ - تصفية الاستعمار وإنهاء عصر المغامرات الاستعمارية المسلحة .
وقد تم ذلك نتيجة للهزيمة المبررة التي مني بها الاستعمار في حرب السويس . إذ لا شك أن هزيمة دولتين كبيرتين ترتكزان على عميل لهما في المنطقة على يد دولة صغيرة متحررة ، إنما كان نقطة تحول في تاريخ الاستعمار من جهة ، وأول مسمار يثق في نعشه من جهة أخرى . فلم تعد الشعوب المطالبة للاستقلال والحرية - ولا سيما الشعوب الأفريقية - تخشى بأس الاستعمار كما كانت في الماضي ، بل هبت تطالب بتصفية الاستعمار وتلح في ذلك وتستخدم أساليب القوة لإرغامه على الرحيل من بلادها .

٤ - يقظة القومية العربية ووحدة النضال العربي : فقد ألهم العدوان الثلاثي الشعور العربي بالتضامن ، فأرغم الشعب السوري حكومته على طلب دخول الحرب رسميا إلى جانب مصر . ومع أن الظروف لم تسمح بإجابة هذا الطلب ، فقد أدى الشعب السوري واجبه في المعركة المشتركة ضد الاستعمار ، فنسف أنابيب البترول البريطانية في بلاده . كذلك أدت بقية الشعوب العربية دورها ، فنسفت أنابيب البترول البريطانية في البحرين وليبيا ، كما نسفت الأنابيب الخاصة بشركة أرامكو في المملكة السعودية . ولقد كان من أوضح وأسرع النتائج لهذه اليقظة القومية العربية أن بدأت المشاورات بين سورية ومصر لقيام الجمهورية العربية المتحدة ،

وهي المشاورات التي أدت الى وحدة الشعبين المصريين
وحدة شعبية حرة تتم في أول فبراير ١٩٥٨ بين إقليد
العربي . حقيقة أن هذه الوحدة لم تستمر طويلاً ، و
ما تمثله الوحدة العربية من خطورة على الكيان الم
الاستعمار الغربي في فلسطين وهو « إسرائيل » للقضاء

فصير

وثائق غير منشورة

1. British:

a) Foreign Office Papers (public Record Office, London):

F.O. 78 (Turkey: Egypt): General Correspondence.

F.O. 141 (Egypt): Consular Archives.

F.O. 142 (Egypt): Letter Books.

F.O. 146 (France): Embassy Archives: Correspondence

F.O. 195 (Turkey): Embassy Archives: Correspondence

Supplement to general correspondence:

F.O. 97/408 (1841 — 1848): Transit through Egypt,
Navigation of the Nile.

b) Palmerston papers: (Broadlands Papers, National Register of Archives, London).

c) The India Office Records: Factory Records (India Office Library, London):

(Egypt and the Red Sea): Letters to the East India
Company from the agent in Egypt:

— Vol. 10 (1834 — 38).

— Vol. 15 (1849 — 53).

2. French:

Archives du Ministère des Affaires Etrangères (M. A. E.), Paris:

a) Egypte: Correspondance Politique des Consuls (C. P.). Tomes 4-54

Tarabou: Correspondance Politique: Tomes 303-307.

b) Correspondance Consulaire et Commerciale:

Alexandrie: Tomes 26-35 (1833-1859).

Le Caire: Tomes 27-30 (1833-1866).

وثائق منشورة

1. Documents Diplomatiques Français (D.D.F.) première série (1871-1900).
2. Hansard's Parliamentary Debates: 3rd Series.
3. Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, A documentary record: 1535-1914, Vol. 1, Princeton, N.J., 1956.
4. Nahoum, Haim, Recueil de Firmans Impériaux Ottomans adressés aux valis et aux Khedives d'Egypte, 1006 H — 1322 H (1597 J.C. — 1904 J.C.) Le Caire, 1934.
5. Parliamentary Papers:
 - a) 1837, (539) VI: Report... on Steam Communication with India.
 - b) 1840, (277) xxi: Report on Egypt and Candia.
6. Royal Institute of International Affairs, Great Britain and Egypt: 1914 - 1951. Information Papers, No. 19, London, 1952.

الكتب العربية

- ١ - أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
- ٢ - أحمد أمين : زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ٣ - أ.ب. كلوت : لمحة عامة إلى مصر ، جزءان ، ترجمة محمد مسعود ، القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٤ - أحمد رشاد : مصطفى كامل - حياته وكفاحه ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٥ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٦ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٧ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ إلى ١٨٨٢ ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٨ - أحمد عبد الرحيم مصطفى : أفكار جمال الدين الأفغاني السياسية ، المجلة التاريخية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٩ - أحمد عزت عبدالكريم : تاريخ مصر من الحملة الفرنسية إلى نهاية عصر إسماعيل (١٧٩٨ - ١٨٧٩) ، في كتاب المجمل في التاريخ المصري ، نشر حسن إبراهيم حسن ، القاهرة ، ١٩٤٢ .
- ١٠ - أحمد لطفي السيد : صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
- ١١ - أحمد لطفي السيد : قصة حياتي ، العدد ١٣١ من كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

- ١٢ - امين عز الدين : تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى سنة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٣ - ايس صايغ : الفكرة العربية في مصر ، بيروت ، ١٩٥٩ .
- ١٤ - بيم كرابيتس : إسماعيل المفتري عليه ، ترجمة فؤاد صروف ، القاهرة ، ١٩٣٣ .
- ١٥ - ثيودور روثستين : تاريخ المسألة المصرية من ١٨٧٥ إلى ١٩١٠ ، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
- ١٦ - جمال الدين الشيال : رفاعة رافع الطهطاوي ١٨٠١ - ١٨٧٣ ، سلسلة نوايغ الفكر العربي رقم ٢٤ ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ١٧ - جورج جندي وجالك تاجر : إسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية ، القاهرة ، ١٩٣٧ .
- ١٨ - ج. كرسوفر هيرولد : بونايرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٩ - حسين فوزي : نجار : علي مبارك - أبو التعليم ، سلسلة أعلام العرب رقم ٧ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٢٠ - حسين فوزي النجار : لظي السيد والشخصية المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٢١ - حسين فوزي النجار : احمد لظي السيد استاذ الجيل ، سلسلة أعلام العرب رقم ٣٩ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٢٢ - حسين مؤنس : الشرق الإسلامي في العصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٢٨ .
- ٢٣ - دافيد لاندز : بنوك وباشوات ، ترجمة عبدالعظيم أنيس ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٢٤ - رفاعة رافع الطهطاوي : تخلص الإبريز في تلخيص باريز أو الديوان النفيس بإيوان باريس ، القاهرة ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٥ م .

- ٢٥ - رفاعة رافع الطهطاوي : مناهج الابواب المصرية في سبائح الاداب
العصرية ، القاهرة ، ١٣٣٠هـ/١٩١٢ م .
- ٢٦ - رفاعة رافع الطهطاوي : المرشد الأمين للبات والسير ، القاهرة ،
١٢٨٩هـ / ١٨٧٢ - ١٨٧٣ م .
- ٢٧ - رفاعة رافع الطهطاوي : مقدمة وطنية مصرية ، القاهرة ، ١٢٨٣هـ/
١٨٦٦ م .
- ٢٨ - رؤوف عباس حامد : الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ،
القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٢٩ - سامي عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي ،
القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٣٠ - شوقي ضيف : الادب العربي المعاصر في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٣١ - صبحي وحيدة : في اصول المسألة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- ٣٢ - عباس محمود العقاد : زعيم الثورة سعد زغلول ، كتاب الهلال ،
القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ٣٣ - عبد الرحمن الجبرتي : عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، ٤ أجزاء ،
بولاك ، ١٢٩٧هـ / ١٨٧٩ - ١٨٨٠ .
- ٣٤ - عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم
في مصر ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ .
- ٣٥ - عبد الرحمن الرافعي : عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٣٠ .
- ٣٦ - عبد الرحمن الرافعي : عصر إسماعيل ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ٣٧ - عبد الرحمن الرافعي : الثورة العربية والاحتلال الانجليزي ، القاهرة ،
١٩٤٩ .
- ٣٨ - عبد الرحمن الرافعي : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية ،
القاهرة ، ١٩٥٠ .

- ٣٩ - عبد الرحمن الراجعي : مقدمات ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٤٠ - عبد الرحمن الراجعي : ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ : تاريخنا القومي في سبع سنوات : ١٩٥٢ - ١٩٥٩ ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ٤١ - عبد الرحمن الراجعي : محمد فريد ، رمز الإخلاص والتضحية (تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩) ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٤٢ - عبد الرحمن الراجعي : ثورة ١٩١٩ ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٤٣ - عبد العزيز الشناوي : السخرة في جفر قناة السويس ، الاسكندرية ، ١٩٥٨ .
- ٤٤ - عبد العزيز الشناوي : عمر مكرم بطل المقاومة الشعبية ، سلسلة اعلام العرب رقم ٦٧ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٤٥ - عبد العزيز رفاعي : ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، دراسة تاريخية تحليلية ١٩١٤ - ١٩٢٣ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٤٦ - عبد العظيم محمد رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى سنة ١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٤٧ - عبد اللطيف حمزه : قصة الصحافة العربية في مصر ، بغداد ، ١٩٦٧ .
- ٤٨ - علي الحديدي : عبدالله النديم خطيب الوطنية ، سلسلة اعلام العرب رقم ٩ ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٤٩ - علي مبارك : اخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة الشهيرة ، ٢٠ جزءاً ، القاهرة ١٣٠٥ - ١٣٠٦ هـ / ١٨٨٧ - ١٨٨٩ م .
- ٥٠ - فكري ابازة : الضاحك الباكي ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٥١ - لويس عوض : تاريخ الفكر المصري الحديث ، جزآن ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٥٢ - محمد أنيس والسيد رجب حراز : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واصولها

- التاريخية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٥٣ - محمد أنيس : صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل ،
القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٥٤ - محمد جمال الدين المسدي : دنشواي ، مطبوعات مركز وثائق وتاريخ
مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ٥٥ - محمد حسين هيكل : زيات في الساسة المصرية ، جزءان ،
القاهرة ، ١٩٥١ - ١٩٥٣ .
- ٥٦ - محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده ، ٣
أجزاء ، القاهرة ، ١٩٠٧ .
- ٥٧ - محمد رفعت رمضان : علي بك الكبير ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- ٥٨ - محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ١٨٨٢-
١٩٣٦ ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ٥٩ - محمد فؤاد شكري : مصر في مطلع القرن التاسع عشر ١٨٠١-١٨١١ ،
٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٦٠ - محمد فؤاد شكري : عبدالله جالك مينو وخروج الفرنسيين من مصر ،
القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ٦١ - محمد فؤاد شكري : مصر والسودان - تاريخ وحدة وادي النيل
السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ - ١٨٩٩ ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٦٢ - محمد كامل مرسي : الملكية العقارية في مصر وتطورها التاريخي من
عهد الفراعنة حتى الآن ، القاهرة .
- ٦٣ - محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر ، الجزء
الأول ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٦٤ - محمد محمود السزوقي : الجيش المصري في القرن التاسع عشر ،
الإسكندرية ، ١٩٦٧ .
- ٦٥ - محمد مصطفى صفوت : مؤتمر برلين ١٨٧٨ وأثره في البلاد العربية ،
معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

- ٦٦ - محمد مصطفى صفوت : انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ - ١٩٥٦ ، الاسكندرية ، ١٩٥٦ .
- ٦٧ - محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الإنجليزي لمصر وموقف الدول الكبرى إزاءه ، الاسكندرية ، ١٩٥٢ .
- ٦٨ - محمود الشرقاوي وعبدالله المشد : علي مبارك - حياته ودعوه وآثاره ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٦٩ - محمود الشرقاوي : مصر في القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ .
- ٧٠ - مصطفى كامل : المسألة الشرقية ، القاهرة ، ١٨٩٨ .
- ٧١ - نجيب معلوف : نوبار باشا وما تم على يديه ، القاهرة (بدون تاريخ) .
- ٧٢ - نقولا ترك : مذكرات نتولا ترك ... نشرها وترجمها وعلق عليها جاستون فييت ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
- ٧٣ - وزارة الحربية : الحملات الاستعمارية على مصر في القرن التاسع عشر ، دراسات عسكرية قومية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ٧٤ - يونان لبب رزق : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ - ١٩١٤ ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٧٥ - يونان لبب رزق : أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابة ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٣ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

الكتب الاجنبية

1. Ahmed, J.M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London, 1960.
2. Addison, H., Thomas Waghorn and the Overland Route, Royal-Central Asian Journal, April 1958, Pt. II.
3. Albrecht-Carrie, R., A diplomatic history of Europe since

the Congress of Vienna, London, 1961.

4. Alexander, J., *The Truth about Egypt*, London, 1911.
5. Anonyms, *The present crisis in Egypt in relation to Our Overland Communications*, No. 1, London, 1911.
6. Anonymous, *The Egyptian Railway or, the interests of England in Egypt*, London, 1852.
7. Anonymous, *Railways in Egypt; Communication with India*, London, 1857.
8. Baer, G., *A history of landownership in modern Egypt 1800-1950*, London, 1962.
9. Bulwer, H., *The life of Henry John Temple, Viscount Palmerston*, 3 vols., London, 1870-1874.
10. Bullard, R.W., *Britain and the Middle East. From the earliest times to 1963*, London, 1964.
11. Bréhier, L., *L'Egypte de 1798 à 1900*, Paris, 1901.
12. Bainville, J., «L'expédition française en Egypte (1798 — 1801)», in *Précis de l'histoire d'Egypte*, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. III, Cairo, 1933.
13. Blunt, W.S., *The secret history of the British occupation of Egypt*, London, 1923.
14. Broadley, A.M., *How we defended Arabi and his friends*, London, 1884.
15. Charles - Roux, F., *Autour d'une route, L'Angleterre, l'Isthme de Suez et l'Egypte au XVIIIème siècle*, Paris, 1922.

16. Charles - Roux, F., Les origines de l'expédition d'Egypte, Paris, 1910.
17. Charles - Roux, F., L'Egypte de 1801 à 1882, vol. VI in Histoire de la nation égyptienne, ed. Gabriel Hanotaux, Paris, 1936.
18. Cromer, Lord, Modern Egypt, 2 vols., London, 1908.
19. Cromer, Lord, Abbas II, London, 1915.
20. Dodwell, H. The founder of modern Egypt: A study of Muhammad Ali. Cambridge, England, 1967.
21. Douin, G., Mohamed Aly, Pacha du Caire (1805-1807), Société royale de géographie d'Egypte, publications spéciales, Cairo, 1926.
22. Douin, G., Histoire du règne du Khédive Ismail, Tome I, Rome, 1933.
23. Driault, E., La Question d'Orient, Paris, 1912.
24. Driault, E., Mohamed Aly et Napoléon (1807 - 1814), Société royale de géographie d'Egypte, publications spéciales, Cairo, 1925.
25. Freycinet, C. de, la Question d'Egypt, Paris 1904.
26. Ghorbal, S., The beginnings of the Egyptian Question and the rise of Mehemet Ali, London, 1928.
27. Goldschmidt, A., The Egyptian Nationalist Party: 1892 — 1914, in P.M. Holt (ed.), Political and social change in modern Egypt, London, 1968.
28. Gibb, H.A.R. and Harold Bowen, Islamic society and the

- West, Vol. I: Islamic society in the eighteenth century, 2 parts, London, 1950-1957.
29. Heyworth — Dunne, J., An introduction to the history of education in modern Egypt, London, n.d. (1939).
30. Holt, P. M., Egypt and the Fertile Crescent: 1516 — 1922, London, 1968.
31. Holt, P.M. (ed.), Political and social change in modern Egypt: historical studies from the Ottoman conquest to the United Arab Republic, London, 1968.
32. Holt, P. M., A modern history of the Soudan, London, 1961.
33. Hallberg, C. W., The Suez Canal: its history and diplomatic importance, New York, Columbia University Press, 1931.
34. Hoskins, H. L., British routes to India, New York, 1928.
35. Hourani, A., Arabic thought in the Liberal age: 1798 — 1939, London, 1962.
36. de la Jonquière, A., L'expédition d'Egypte, 5 Vols, Paris, 1900.
37. Landau, J., Parliaments and parties in Egypt, New York, 1953.
38. Lesseps, Ferdinand De, Lettres, journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez, 5 Vols. Paris, 1875 — 81 .
39. MacCoan, C., Egypt as it is, London, 1877.
40. Marlowe, J., Anglo-Egyptian relations: 1800-1953, London, 1954.

41. Marlowe, J., The making of the Suez Canal, London, 1964.
42. Ninet, J., Arabi Pacha, Paris, 1882.
43. Omar, O. A., Reassessment of Abbas Hilmi I, Viceroy of Egypt (1848 - 1854), Bulletin of the Faculty of Arts, Alexandria University, vol. XXIV, 1970. pp. 1-29.
44. Owen, R., The influence of Lord Cromer's Indian experience on British policy in Egypt: 1883 - 1907, St. Antony's Papers, No. 17, Middle Eastern Affairs, 4, 1965.
45. Riwayat, M., The awakening of modern Egypt, London, 1947.
46. Rivlin, H.A. B. The agricultural policy of Muhammad Ali in Egypt, Cambridge, Mass., 1961.
47. Sabry, M., L'empire Egyptien sous Ismail et l'ingérence Anglo-Française: 1836-1879, Paris, 1933.
48. Safran, N., Egypt in search of political Community. An analysis of intellectual and political evolution of Egypt, 1804 - 1882, Cambridge, Mass., 1961.
49. Safwat, M.M., Great Britain and Egypt: The problem of evacuation with special reference to the mission of Sir Henry Drummond Wolff, Bulletin of the Egyptian Historical Society, vol. 2, 1949.
50. Sammarco, A., Les règnes de Abbas, de Said et d'Ismail (1848 - 1879), in Précis de l'histoire d'Egypte, ed. Mohamed Zaky el-Ibrachy, vol. IV, Cairo, 1935.
51. Sayed, A.L. el., The rôle of the Ulema in Egypt during the early nineteenth Century, in P.M. Holt, Political and so-

cial change in modern Egypt, London, 1968.

52. Swain, J.E., The struggle for the control of the Mediterranean prior to 1848. A study in Anglo-French relations, Boston, 1933.
53. de Vulabellc, A., Histoire moderne de l'Egypte (1801 — 1834), in Histoire scientifique et militaire de l'expédition française en Egypte, Vols. IX, X Paris, 1830 — 1836.
54. Waghorn, T., Egypt as it is in 1838, London, 1838.
55. Wood, Alfred C., A history of the Levant Company, Oxford, 1935.

المحتويات

صفحة	
٢	الامهداء
٥	مقدمة
١١	الفصل الاول : دراسة عن بعض مصادر تاريخ مصر الحديث
١٤٥	الفصل الثانى : المجتمع المصرى العثمانى (١٥١٧-١٧٩٨)
١٧٥	الفصل الثالث : مصر فى النصف الاول للقرن التاسع عشر
٢٥٣	الفصل الرابع : نمو الوعى القومى وقيام الثورة العرباوية
٣٢٧	الفصل الخامس : الحركة الوطنية من الاحتلال الى الحماية
٤٠٣	* الفصل السادس : ثورة ١٩١٩
٤٤١	الفصل السابع : تصريح ٢٨ فبراير وظهور التكتلات السياسية
٤٨٥	الفصل الثامن : التطور السياسى فى مصر من ١٩٢٤ الى ١٩٥٢
٥٢٥	المراجع :

